

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين . سطيف 2

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم : علم الاجتماع والديمغرافيا

الرقم التسلسلي :

رقم التسجيل : SOCIO/017/2/10



أطروحة مقدّمة ضمن متطلّبات نيل شهادة دكتوراه علوم في فرع علم الاجتماع
تخصّص : ديمغرافيا حضرية
بعنوان :

المعوقات الاجتماعية للتخطيط الحضري

دراسة ميدانية بمدينة عين ولمان - سطيف

إعداد الطّالِب : عبد الكريم قريد

لجنة المناقشة :

الصفة	مؤسسة الانتساب	الرتبة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	جامعة سطيف 2	أستاذ محاضر	د.فروق يعلى
مشرفا ومقرّرا	جامعة برج بوعريّج	أستاذ التعليم العالي	أ.د.رشيد زرواتي
عضوا ممتحنا	جامعة سطيف 2	أستاذ محاضر	د.نوري دريس
عضوا ممتحنا	جامعة باتنة 1	أستاذ التعليم العالي	أ.د.مصطفى عوفي
عضوا ممتحنا	جامعة سطيف 2	أستاذ محاضر	د.السعيد رشيدي
عضوا ممتحنا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر	د.شوقي قاسمي

السنة الجامعية : 2017 م / 2018 م

إهداء

إلى روح والدي ، إلى زوجتي ، إلى ابنتي وأبنائي ، إلى أخي وأخواتي ، إلى كل معلمي وأساتذتي طيلة مساري الدراسي والعلمي ، إلى كل أهلي وأقاربي وأصدقائي ، إلى أولائك الذين يبذلون جهودهم لأجل ترقية الجامعة وتطوير الجزائر أهدى ثمرة جهدي .

شكر وتقدير

حمدي وشكري لله رب العالمين على نعمه ،شكري الجزيل للمشرف على أعمالي ومرشدي ،أستاذي القدير وصديقي العزيز الأستاذ الدكتور رشيد زرواتي ،الذي لم يتأخر علي لحظة بالإجابة والتوجيه والمرافقة ،شكري الوفير لأساتذتي أعضاء لجنة المناقشة ،الذين - وأنا متأكد من ذلك - سيستجيون لنداء المهمة السامية ويتفضلون بالإطلاع على حصيلة أعمالي ويقدمون لي توجيهاتهم التي ستنير دربي في ميدان البحث العلمي ، كما أنقل شكري لكل من قدم لي يد العون من قريب أو من بعيد ،سواء بمساعدتي و تحفيزي ،كأهلي وأصدقائي أو غيرهم ممن حملوني على التحدي والإصرار . شكرا للجميع .

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
4	- فهرس الموضوعات
10	- فهرس الجداول
12	- فهرس الأشكال
13	- فهرس الخرائط
14	- فهرس الصور
15	مقدمة
	<u>الجانب النظري : الدراسة النظرية</u>
19	الفصل الأول : مدخل عام :
20	1- الإشكالية
24	2- أهمية الدراسة
24	3- أسباب اختيار الموضوع
25	4- أهداف البحث
27	5- تحديد المفاهيم
48	6- الأصول الفكرية للبحث
52	7- الدراسات السابقة
63	8- فرضيات البحث

الموضوع	الصفحة
64	الفصل الثاني : التحضّر : _____
65	تمهيد
66	I - المدينة :
66	1- نشأة المدينة
68	2- مراحل تطور المدينة
69	3- وظائف المدن
71	4- خصائص مجتمع المدينة
73	5- المشكلات الاجتماعية للمدينة
76	6- التحضر في المجتمعات النامية
79	II - التحضّر في الجزائر :
79	1- طبيعة التحضّر في الجزائر
80	2- مراحل التحضر في الجزائر
84	3- واقع التحضر في الجزائر
91	4- بعض انعكاسات التحضر في الجزائر
93	خلاصة

الصفحة	الموضوع
94	<u>الفصل الثالث : التخطيط الحضري :</u>
95	تمهيد
96	I : تحليل نظري للتخطيط الحضري
97	1- أنواع التخطيط الحضري
102	2- مبادئ التخطيط الحضري
108	3- خصائص التخطيط الحضري
109	4- مهام التخطيط الحضري
109	5- مراحل التخطيط الحضري
112	6- أهداف التخطيط الحضري
114	7- أهمية التخطيط الحضري
117	II : تطور التخطيط الحضري
117	1- تاريخ التخطيط الحضري .
119	2- نظريات التخطيط للمدن .
126	3- السياق التاريخي للتخطيط الحضري في الجزائر .
140	4- الصعوبات المتصلة بتخطيط المدن .
142	5- أسباب عدم كفاءة التخطيط .
143	خلاصة
145	<u>الفصل الرابع : تطور التخطيط الحضري من مدينة "كولبير" إلى مدينة "عين ولمان"</u>
146	تمهيد
147	I. الرصيد الكولونيالي للمدينة .
147	II. مدينة "عين ولمان" قبل 1990 م
150	III. التخطيط لمدينة "عين ولمان" بعد إصلاحات 1990 م .
151	1- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) بمدينة "عين ولمان"
153	2- المراجعة الأولى للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير-PDAU بمدينة "عين ولمان"
166	3- المراجعة الثانية للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU بمدينة "عين ولمان"
168	خلاصة

الصفحة	الموضوع
169	الفصل الخامس : المعوقات الاجتماعية للتخطيط الحضري.
170	تمهيد
171	.I - النمو الحضري.
186	.II - القيم والعادات والتقاليد .
194	.III - النظم الاجتماعية السائدة كنظام الملكية والقرابة .
200	.IV - تفكك العلاقات الاجتماعية.
207	.V - النظر بعين الحذر و الشك تجاه السلطات .
208	.VI - عدم التجانس في تركيب المجتمع.
210	خلاصة

الصفحة	الموضوع
	<u>الجانب الميداني : الدراسة الميدانية :</u>
211	الفصل السادس : منهجية البحث والتعريف بميدان الدراسة
212	تمهيد
212	I . منهجية البحث
212	1- المنهج.
212	2- أدوات جمع البيانات :
213	أولا - الملاحظة .
213	ثانيا - المقابلة .
214	ثالثا - الاستمارة .
216	رابعا - الوثائق والسجلات الإدارية .
216	3- العينة.
229	II . التعريف بميدان الدراسة
229	1- لمحة تاريخية عن مدينة عين ولمان .
231	2- الخصائص الطبيعية لمجال الدراسة (مدينة عين ولمان) .
238	3- الخصائص السكانية لمجال الدراسة (مدينة عين ولمان) .
245	4- الخصائص الاقتصادية لمدينة عين ولمان .
247	5- التطور الوظيفي للمدينة في مدينة عين ولمان .
251	6- أهمية ميدان الدراسة ومدى ملاءمته للبحث .
251	7- المجال الزمني للدراسة .
252	خلاصة .

الصفحة	الموضوع
	الفصل السابع : المعوقات الاجتماعية للتخطيط الحضري بعين ولمان: عرض، تحليل وتفسير
253	البيانات الميدانية:
254	1 - بيانات الفرضية الأولى .
265	2 - بيانات الفرضية الثانية .
284	3 - بيانات الفرضية الثالثة .
298	* - نتائج البحث و الاقتراحات .
298	1 - نتائج البحث
323	2 - الاقتراحات .
326	خاتمة .
328	* - الملاحق .
254	* - المراجع .

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
82-	- مراحل التحضر في الجزائر إلى غاية الثورة التحريرية.	01
138-	- يبين المتعاملين والمساهمين في إعداد (PDAU) .	02
157-	- توزيع قطاعات التعمير بالمدينة	03
158-	- آفاق التمرکز السكاني (التحضر)	04
160-	- برمجة المرافق و المعدات قصيرة ومتوسطة الأجل	05
161-	- برمجة المرافق و المعدات طويلة الأجل	06
165-	- قطاع التعمير رقم 1	07
165-	- قطاع التعمير رقم 2	08
165-	- قطاع التعمير رقم 3	09
166-	- قطاع التعمير المستقبلي	10
204-	- الفروق بين العلاقات الأولية والعلاقات الثانوية .	11
221-	- يتعلق بجنس أفراد عينة التمثيل السكاني و عناصر جهاز التخطيط	12
222-	- سن أفراد عينة التمثيل السكاني و عناصر جهاز التخطيط	13
224-	- مدة إقامة السكان في هذا الحي و أقدمية أفراد جهاز التخطيط في وظائفهم	14
226-	- المستوى التعليمي لأفراد عينة التمثيل السكاني و عناصر جهاز التخطيط	15
228-	- الحالة العائلية لأفراد عينة التمثيل السكاني وعناصر جهاز التخطيط	16
236-	- توزيع التساقط السنوي للأمطار	17
241-	- توزيع السكان حسب التجمعات السكنية سنة 2015	18
241-	- يبرز مراحل نمو سكان مدينة "عين ولمان" مابين (2015/1954)	19
242-	- توزيع قطاعات التعمير لمدينة عين ولمان إلى غاية 2008 م	20
243-	- يبين توزيع عدد السكان لمدينة عين ولمان حسب الأحياء .	21
244-	- يبين الكثافة السكانية عبر القطاعات الحضرية لمدينة "عين ولمان"	22
247-	- يوضح تطور عدد المشتغلين عبر القطاعات الاقتصادية بمدينة "عين ولمان"	23
254-	- الإقامة في مستودعات بالحي	24
257-	- كفاية تموين الحي بالمياه الشروب	25

تابع فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
258-	- مشاكل تتعلق بالتيار الكهربائي وإخلاله بالحياة اليومية للمواطن	26
260-	- اكتظاظ الأقسام بالتلاميذ	27
261-	- إقامة أسرة مع غيرها في المسكن	28
263-	- النزوح الريفي والنمو السكاني يعيقان إعداد وتنفيذ المخططات الحضرية	29
265-	- تباين عادات وتقاليد السكان يشكل عائقا أمام المخططات الحضرية	30
268-	- اختلاف العادات والتقاليد الاجتماعية وراء الخلافات بين سكان الحي	31
270-	- تغيير شكل واجهة المنزل عن المخطط الهندسي المقترض	32
272-	- تغيير شكل شرفة المنزل المحاذية للمساحات والممرات العمومية	33
274-	- نسبة النمو السكاني ما بين 2004م و 2015م بمدينة عين ولمان	34
275-	- غلق الممرات الثانوية بين السكنات	35
277-	- رمي القمامة	36
279-	- استغلال مساحات لزراعة منتجات بجوار البيوت في الحي	37
281-	- تزيين الشرفات بغرس النباتات و الأزهار	38
282-	- تربية الحيوانات في المسكن	39
284-	- إنجاز المساكن وفق مخطط بناء رسمي	40
285-	- المباني غير المنتظمة مع المظهر العام للشوارع	41
287-	- المباني المتهترئة تعود ملكيتها للأجداد	42
289-	- المباني المهجورة	43
292-	- المساحات غير المبنية المسيجة بالحي	44
294-	- مطابقة المباني لمعايير التعمير	45

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
132-	- توسيع وتنظيم وسائل الدراسات قبل 1990 م	01
218-	- مجموع مخططات شغل الأراضي بمدينة عين ولمان	02
242-	- تطور عدد سكان مدينة "عين ولمان"	03
246-	- التركيبة الاقتصادية لسكان مدينة "عين ولمان" (سنة 2015 م)	04
248-	- توزيع المشتغلين بين القطاعات الاقتصادية بمدينة عين ولمان عبر تعدادات	05
262-	- إقامة الأسرة مع غيرها في نفس المسكن	06
263-	- النزوح الريفي والنمو السكاني يعيقان إعداد وتنفيذ المخططات الحضرية	07
266-	- تباين عادات وتقاليد السكان يشكل عائقا أمام المخططات الحضرية	08
268-	- اختلاف العادات والتقاليد الاجتماعية يسبب الخلافات بين سكان الحيّ	09
270-	- تغيير شكل واجهة المنزل عن المخطّط الهندسي المفترض	10
273-	- تغيير شكل شرفة المنزل المخاذية للمساحات والممرّات العمومية	11
276-	- غلق الممرّات الثانوية بين السكنات	12
277-	- رمي القمامة	13
280-	- استغلال مساحات لزراعة منتجات بجوار البيوت في الحي	14
282-	- تزيين الشرفات بغرس النباتات و الأزهار	15
284-	- إنجاز المساكن وفق مخطّط بناء رسمي	16
286-	- المباني غير المنتظمة مع المظهر العام للشوارع .	17
289-	- المباني المنهترئة تعود ملكيتها للأجداد	18
291-	- المباني المهجورة	19
292-	- المساحات غير المبنية المسيجة بالحي	20
295-	- المباني غير المطابقة لمعايير التعمير لصعوبة تسوية وثائقها	21

فهرس الخرائط

الصفحة	عنوان الخريطة	رقم الخريطة
230-	- خريطة منذ العهد الاستعماري	01
232-	- موقع بلدية "عين ولمان"	02
233-	- موقع مدينة "عين ولمان" ضمن خريطة المناطق المتجانسة لولاية سطيف	03
235-	- بلدية "عين ولمان" الطبوغرافية	04
237-	- القيمة الفلاحية لأراضي عين ولمان	05
238-	- الملكية العقارية "بعين ولمان".	06

فهرس الصور

الصفحة	عنوان الصورة	رقم الصورة
230-	- "عين ولمان" - الشارع الرئيسي خلال العهد الاستعماري .	01
234-	- حي شرشورة بقسميها الغربية والشرقية	02
269-	- تعليق الثياب على الواجهة الخارجية لتجفيفه	03
269-	- تربية الحيوانات بالأحياء	04
278-	- مظهر تلوث	05
279-	- محاصيل معاشية	06
283-	- تربية الحيوانات بالأحياء	07
286-	- شرشورة الشرقية بالقمر الصناعي	08
286-	- جزء من شرشورة الشرقية بالقمر الصناعي	09
288-	- بناء قديم متهرئ	10
288-	- بناء قديم هش في وسط المدينة	11
290-	- مبنى مهجور	12
290-	- مبنى مهجور في الطابق الأول	13
293-	- مساحة غير مبنية مسيجة	14

مقدمة

لقد كان الاهتمام بالمدينة قديم قدم المدينة نفسها، وذلك من خلال الإسهامات التي قدمها المفكرون والفلاسفة عبر مختلف الحضارات البشرية، كونها تشكل نمطا خصبا للحياة الاجتماعية، ولذا كان تناولها متكررا من مختلف التخصصات كالجغرافيا والتاريخ و علم الاجتماع وغيرها . كما ارتبط التحضر هو الآخر بالمدينة التي وُجِدَت آثارها القديمة المغمورة خاصة على السواحل وضياف الأنهار، مثل مدينة أور ببلاد ما بين النهرين، وطيبة بمصر وغيرها .

غير أنّ الدراسات الاجتماعية بالمدينة عرفت ازدهارا كبيرا خاصة بعد ظهور علم الاجتماع الحضري في مطلع القرن العشرين، حيث حدث تراكم كبير في ميدان الدراسات الحضرية سواء على مستوى النظريات السوسيولوجية العامة، أو النظريات الجغرافية، التاريخية، الاقتصادية أو غيرها .

وانطلاقا من كون " المعرفة العلمية تنبع من إطار نظري كلي يحدّد أبعادها و يشكّل مرجعا لها، حيث توجد دائما نظرية أو نظريات للسلوك البشري، فيدخل البحث الاجتماعي الميداني ضمنها سواء كان الباحث واع بها أو لم يكن كذلك؛ إذ لا وجود للمعرفة التجريبية (الامبيريقية) الصّرفة"¹. ولقد أصبحت العلوم بوسائلها وأدواتها قاعدة في تأسيس هذه المدن ومعالجة مشاكلها في العصر الحديث قصد جعلها أوساطا ملائمة للحياة البشرية بمختلف مظاهرها ومجالاتها .

ويعتبر التخطيط عموما هو إحدى تلك الوسائل التي تمّ استعمالها لبعث مدن عصرية متخصصة ومتكاملة الوظائف والمؤهلات. كما أصبح التخطيط الحضري من العلوم التي تعنى بمعالجة هدفٍ أو أهداف رئيسية تتجلى في وضع واستخدام الأساليب العلمية الضرورية لتطوير وتنمية المناطق الحضرية والإقليمية وحل مشاكلها سواء كان ذلك في دول متقدمة أو متخلفة، بصرف النظر عن أنظمتها الأساسية (سياسية، اقتصادية، اجتماعية أو ثقافية)، ومن خلال هذا الأسلوب العلمي الأكاديمي يمكن وضع خطط واستراتيجيات وبدائل لاتخاذ قرارات حل المشاكل الحضرية المختلفة، اقتصادية واجتماعية، أو مواجهة مختلف المشكلات الناجمة عن النمو والتطور عبر المجال الحضري .

وما نلاحظه اليوم هو أنّ مدننا (الجزائرية) لازالت لم تستفد من هذا المكسب العلمي، وبقيت تعاني من الكثير من الظواهر السلبية والمشاكل التي تشكّل عقبات كبرى في طريق التنمية بصفة عامة .

(1)- د/خير الله عصار: محاضرات في منهجية البحث الاجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982م، ص: 96 .

وإلى جانب ذلك تواجه عملية التخطيط الحضري في بلادنا مجموعة من المعوقات التي تقف دون تحقيقه لمختلف الأهداف المرصودة ضمن الخطط المتوالية ، حيث تبقى المدينة الجزائرية محرومة من فوائد هذا العلم .

وفي بحثنا هذا فإننا عملنا على تشخيص أهم المعوقات الاجتماعية التي تجسد المخططات الحضرية أو تجعلها تنحرف ولا تحقق أهدافها .فضبطنا لذلك خطة نعتقد أنها تمكّنا من دراسة الموضوع للإجابة عن تساؤلاتنا التي في ضوئها حدّدنا فرضية رئيسية تقضي بوجود معوقات اجتماعية تحول دون تحقيق عمليات التخطيط لأهدافها، كما أنّنا ضبطنا ثلاث فرضيات فرعية للتمكّن من معالجة الفرضية الرئيسية ،هذا علما أننا أبرزنا قبل ذلك الأسباب التي دفعتنا لهذه الدراسة وأهدافها وحدّدنا مختلف المفاهيم التي يقوم عليها البحث ،إلى جانب طرح بعض الدراسات المشابهة حيث لاحظنا عدم وجود دراسات سابقة في موضوع "المعوقات الاجتماعية للتخطيط الحضري " ،وكان كل ذلك ضمن الفصل الأول .

خصّصنا الفصل الثاني لدراسة التحضّر من خلال التعريف بنشأة المدينة ، مراحل تطورها،وظائفها،ثمّ تحديد الخصائص الحضرية ،إلى جانب بلورة بعض مشكلاتها الاجتماعية ثمّ طرفنا في آخر هذا القسم مسألة التحضّر في المجتمعات النامية .

أمّا القسم الثاني من الفصل فقد سلّطنا فيه على دراسة التحضّر في الجزائر، حيث كشفنا على الخلايا الأولى له في بلادنا، ثمّ عرضنا مراحل التحضر التي عرفها مجتمعنا سواء خلال العهد الاستعماري أو في عهد الجزائر المستقلة،وأبرزنا بعض الانعكاسات المترتبة عنه وتفاعل مع مختلف المتغيرات لنتج الواقع الذي نعيشه اليوم في بلادنا .

كما خصّصنا الفصل الثالث لتحليل التخطيط الحضري بتناوله من حيث أنواعه ،مبادئه ،خصائصه ومهامّه،مراحلّه ،أهدافه وأخيرا أهميته . كما تتبّعنا في القسم الثاني من في نفس الفصل طبيعة التحضّر وتطوره وعرضنا للواقع الذي يشهده التحضّر في بلادنا وما ينعكس عنه من تناقضات تؤسس للكثير من الظواهر المحلية التي تتطلب الدراسة والتحليل ،لتخطي ما هو سلبي فيها .

الفصل الثالث تضمن قسمين :

- تحليل نظري للتخطيط الحضري تناول التعريف بأهم جوانب التخطيط من أنواعه ، مبادئه ومراحلّه،أهدافه وصولا إلى أهميته .

- تطور التخطيط الحضري عبر التاريخ من خلال الكشف على أهم ما يدل عليه من خلال المدن والتجمعات التي ظهرت عبر الأحقاب الزمنية المتعاقبة ،ثمّ استعرضنا بعض النظريات التي أفادت بإسهامات في تأسيس المدن ،وهنا نجد بأن الباحثين يميزون بين نوعين من المدن ،مدن ما قبل الثورة الصناعية ومدن ما

بعد الثورة الصناعية، فظهرت عدة نظريات تنطلق كل منها من أساس معين لتفسير نشأة المدينة وتطويرها وأنماط الحياة فيها.

وحاولنا سحب واقع مدينة **عين ولمان** على النظريات لنخرج بمقاربة النظرية التي أسست على غرارها هذه المدينة والنظريات التي عرفت على غرارها عمليات تطويرها بعد استرجاع الاستقلال .
كما أسهبنا في مواكبة التخطيط الحضري في بلادنا منذ العهد الاستعماري، وصولاً إلى الرغبة في بناء الحواضر الجزائرية وما تمّ تحضيره وإنجازه من إجراءات، ثمّ أبرزنا بعض الصّعوبات التي صاحبت تخطيط المدن عموماً و إبراز أهم الأسباب الكامنة وراء عدم كفاءة عمليات التخطيط في بلادنا .

ولقد حاولنا في الفصل الرابع تتبّع تطور التخطيط الحضري في مدينة **عين ولمان** منذ نشأتها إلى غاية 2015م، غير أنّنا صادفنا معوقات نوعية في إنجاز ذلك، ونعتقد بأنّها إدارية، باعتبارها تتعلّق بغياب وندرة الوثائق تحت ذريعة عدم وفرتها في الأرشيف، إلى جانب بقاء بعض الخصائص الاجتماعية التقليدية المقترنة بقلة الوعي والاحتكار وحب الذات لدى بعض العناصر الفاعلة والرئيسية في الإدارة المحلية .

خصّصنا الفصل الخامس لعرض مجموعة من المعوقات السائدة في المدن الجزائرية عموماً ومدينة **عين ولمان** تحديداً، مثل: النمو الحضري، القيم والعادات والتقاليد، النظم الاجتماعية السائدة كنظام الملكية والقرابة، عدم التجانس في تركيب المجتمع، النظر بعين الحذر و الشك تجاه السلطات وتفكك العلاقات الاجتماعية؛ والتي ركزنا على ثلاث منها في بناء فرضيات دراستنا، وهي النمو الحضري، القيم والعادات الاجتماعية، بعض النماذج الاجتماعية العمرانية السائدة .

وانقلنا بذلك للجانب الميداني ضمن الفصل السادس الذي خصّصناه لمنهجية البحث والتعريف بميدان البحث، حيث حدّدنا القسم الأول منه لمنهجية البحث، فعرّفنا بالمنهج المناسب والمستعمل في هذه الدراسة، كما ضبطنا مجموعة الأدوات البحثية التي مكّنتنا من جمع المعلومات النظرية منها والميدانية، واخترنا عينتين بحثيتين تطلّبهما موضوعنا "المعوقات الاجتماعية للتخطيط الحضري" فكانت الأولى تتعلّق بسكّان حي شرشورة الشرقية "عين ولمان" ضمن حيّز مخطّط شغل الأراضي (POS) رقم 6 (ميدان البحث)، أمّا الثانية فتعلّقت بالأطراف الفاعلة في عملية التخطيط لمدينة **عين ولمان** والذين نصّت عليهم المراسيم القانونية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

أمّا القسم الثاني فخصّص للتعريف بمدينة **عين ولمان** من مختلف النواحي، الطبيعية، السكانية والاقتصادية مع تتبّع التطور الوظيفي بالمدينة، مع تقديم المبررات التي جعلتنا نختار هذه المدينة دون غيرها ميداناً لدراستنا .

وبالنسبة للفصل السابع فقد تناولنا من خلاله المعوقات الاجتماعية للتخطيط الحضري بمدينة **عين ولمان** حيث قمنا بعرض البيانات المحصّل عليها من ميدان الدراسة، وذلك وفق الفرضيات المحددة لهذا الغرض، ثمّ تمت المناقشة والتحليل والاستنتاج والوصول إلى أهم النتائج وعرضها وفق المخطط التالي :

1- عرض نتائج البحث .

أ- عرض النتائج المتعلقة بعينتي البحث .

ب- عرض نتائج الفرضية الأولى . (كل مؤشر بنتائجه مع حوصلة لنتائج الفرضية) .

ج- عرض نتائج الفرضية الثانية . (كل مؤشر بنتائجه مع حوصلة لنتائج الفرضية) .

د- عرض نتائج الفرضية الثالثة . (كل مؤشر بنتائجه مع حوصلة لنتائج الفرضية) .

2- مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات الثلاث للبحث .

3- مناقشة النتائج في ضوء تساؤلات الإشكالية .

4- مناقشة النتائج في ضوء نتائج الدراسات السابقة .

5- مناقشة النتائج في ضوء هدف البحث .

6- مناقشة النتائج في ضوء المداخل الفكرية .

7- مناقشة مدى ملائمة النتائج للتعميم على المستوى الوطني والعالمي .

وصغنا بعض الاقتراحات التي نراها حصرية للعمل الأكاديمي البسيط ، والتي نأمل أن نكون قد وُفّقنا في استنباطها وتقديمها للمهتمين من جميع القطاعات لتكون بمثابة مرجع ودافع للبحث المعمق والمتنوع ، الذي يعود على البحث العلمي وعلى مصالح التخطيط ومصادر القرار بما يحسّن الواقع الحضري ويقلّل من المشكلات التي تعانيها المدينة عموماً ، والجزائرية خصوصاً .

الجانب النظري : الدراسة النظرية .

الفصل الأول : مدخل عام

- 1/ الإشكالية .
- 2/ أهمية الدراسة .
- 3/ أسباب اختيار الموضوع.
- 4/ أهداف البحث .
- 5/ تحديد المفاهيم .
- 6/ الأصول الفكرية للبحث.
- 7/ الدراسات السابقة .
- 8/ الفرضيات.

1 / الإشكالية :

يعيش عالم اليوم تطورات سريعة على مختلف المستويات وفي كل الميادين ،تبعاً للثورة العلمية والتكنولوجية التي عرفها خاصة خلال الربع الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين ،حيث تحقّق في هذه الفترة ما لم يتحقّق على مدى آلاف السنين .فعلى مستوى السّكان ،تضاعف المجموع العام لسكان الكرة الأرضية مرّات خلال القرن الماضي من الزمن ،ويتوقع نموه بشكل كبير خلال العقود القادمة من الألفية الثالثة ،أين نجد التوجه الكبير نحو الاستقرار بالمدينة ،فحوالي سنة 1800 م لم تكن نسبة السّكان الحضري في العالم تتعدى 3,4% من مجموع السّكان ،غير أنّ ذلك عرف قفزات متوالية إذ ارتقت نسبة الحضري إلى 13,6% سنة 1900 م ثمّ إلى 24,8% سنة 1940 م بمجموع 570 مليون حضري ،وإلى 33,1% عام 1960 م بمجموع 990 مليون حضري ،أما في سنة 1995 م فقد حدث إحدى القفزات العملاقة في عدد السّكان الحضري أين قدّر عددهم بـ 2584 مليون نسمة من مجموع 5716 مليون فرد وبنسبة 49%¹ ،و بحلول عام 2030 م سوف يصل عدد سكان الحضري إلى 5 ملايين من السكان² جلّهم في مجتمعات العالم النامي لكونه يسجل أكبر نسب النمو السكاني ،حيث " تتضخم مدن العالم الثالث بسرعة ،بخلاف المدن الأخرى في العالم . مع أن الزيادة السكانية في معظم دول العالم الثالث تتراوح بين 2% و 3% فإنّ مدن العالم الثالث تكبر بضعف ذلك المعدل ،إذ ينتج ذلك عن الأمواج الهائلة من الهجرة الريفية"⁽³⁾ .والملاحظ هنا أنّ تسارع النمو الحضري متأثر بالزيادة الطبيعية الكبيرة للسكان إلى جانب الهجرة الداخليّة نحو المدن سعياً للبحث عن واقع مستقرّ يحقّق طموحات الأسر التي لم تنس بعد تلك الظروف والصعوبات التي أصابتها إثر الموجة الاستعمارية التي مسّت بوحداتها وبنائها مجتمعاتها بصف عامة ،حيث كان لا بد من إعادة ترتيبها والعمل على تطويرها وتنسيقها بما يجب أن يكون مع التطورات الحاصلة في نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة التي تعرف حقائق متميزة في العلم والتكنولوجيا وتحسين مستويات المعيشة والتمتع بالخدمات العامة المتاحة في عالم اليوم .

ولكون المدينة هيكلها التقليدي القائمة اليوم أصبحت غير قادرة على مواجهة التحديات العديدة المتمثلة في التناقضات التي تلازم واقعها والارتباك الذي ينتاب تسييرها والتعثّرات المتكرّرة التي تشهدها وتيرة التنمية بها ،ناهيك عن ضعف قدراتها الاستيعابية والنقص الشّديد في الخدمات وفرص العمل التي يحتاجها

1 - د/فؤاد بن غضبان :التحصّر والحضرية في ظل عالم متغيّر ،دار اليازوري العلمية للتّشريع والتوزيع ، عمان ،الأردن ،2015، ص:ص:22،20.

2 - تقرير حالة السكان العالمي 2007 الصادر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان : 29 كانون الأول (ديسمبر) 2007 ، بقلم د. صالح سليمان عبد العظيم [www. Google .diwanalarab.com](http://www.Google.diwanal-arab.com)

(3) - تشارلز كوريا،ترجمة:د/محمد بن الحسين البراهيم:الشكل الجديد لمدن العالم الثالث،النشر العلمي والمطابع،المملكة العربية السعودية، ص:ط.

الأفراد الناشؤون فيها والنازحون إليها، فضلاً عن المشكلات المتعلقة بارتفاع معدلات البطالة والتلوث وصعوبة التنقل وانتشار الجريمة وتعاطي المخدرات و كلها تمثل تراكمات جديدة بالاستفادة من إسهامات المختصين في العلوم المختلفة و من المعالجة العلمية المعاصرة.

وباعتبار التنمية الشاملة بما فيها الحضرية قد أصبحت خيارا ينال الاهتمام الكبير في البرامج التنموية للدول عموما وللجزائر خصوصا، انصبّت السياسة الجزائرية على مختلف المستويات للتخلص من التشويه الاستعماري منذ استرجاع الاستقلال، وخصي ذلك بالاهتمام الكبير مع تقدم السنين وما صاحبها من تحولات في مختلف التّواحي، ولقي دعما ماديا ومعنويا خاصا ضمن الخيارات الإستراتيجية الكبرى للدولة، غير أنّ الواقع الحضري ظلّ يراوح مكانه من حيث البعد الكبير عما كان يجب أن يكون عليه، حيث لم يرق الطّموح إلى حجم الإنفاق الذي حُصّص لذلك في الميزانيات سواء الوطنية أو المحلية، وأكثر من ذلك بروز مظاهر العقم والجمود الذي أبقى التحضر في بلادنا يتخذ شكلا خاصا ودون المستوى المرغوب لإيجاد المدينة المتوازنة والمنسجمة من حيث حياة أفرادها ومؤسساتها وقدرة هياكلها على الإبداع وتحقيق الرفاهية والرقى لقاطنيها ومواكبة التطورات السائدة في هذا العالم الذي زاد ضيقا ولم تعد فيه المسافات والأبعاد ذات أهمية تذكر، وأصبح التخلف البسيط في التعاطي مع الأحداث مكلفا كثيرا، باعتباره يكبح مسيرة النمو والتطور، ممّا يجعل الهوة تزداد اتساعا بيننا وبين المجتمعات التي تسجل قفزات كبيرة في ميدان الازدهار والتقدم فباتت تفصلنا عنها عقود بل قرون من الزمن وهو ما تعكسه أوضاع الشعوب المتخلفة عموما والعربية والجزائر خصوصا .

وإزاء هذا الواقع أصبح من الأهمية قيام الدراسات الحضرية والبحث في إمكانية تطوير هياكل المدن وبنياتها التحتية وخدماتها لتستوعب النمو السكاني الكبير وتنكيف مع احتياجاته المتزايدة والمستجدّة بشكل يدعم قدرتها ويؤهلها للقضاء على المشكلات القائمة والمتوقع قيامها واستعصاء علاجها أو على الأقل ارتفاع تكاليف مشاريع محاربتها كلما زاد التأخير في ذلك، و به يجب العمل على مواجهتها والتكفل بها في أقرب الآجال تجنباً لحدوث ما هو أكثر حدّةً في مختلف المجالات، تبعا لتنوع وتضاعف المتطلبات والاحتياجات، و نشأة وازدهار وتفاعل الظواهر والعلاقات المختلفة وزيادة الحاجة للوسائل والسبل الكفيلة باختزالها وزيادة الحاجة لإيجاد الاستراتيجيات والآليات القادرة على تلافي المزيد من الضغوط والتحديات الحضرية المنصبة على عاتق الدولة والحكومات المتعاقبة .

ولأنّ التخطيط الحضري اليوم أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى، فعلى القائمين عليه بمختلف تخصصاتهم الاجتماعية،الاقتصادية،الجغرافية،السياسية والهندسية بتعميق البحث للإلمام الدقيق بالعناصر الفاعلة في عملياته الأساسية، والتي تشكّل أحيانا عراقيل وحواجز تدفع بالمخططات إلى الانحراف عن تحقيق الأهداف المحددة، ولا يبقى الأمر عند هذا الحد بل يضيع الكثير من الوقت، المال والجهد،فتعطلّ المشاريع التنموية،وتتفاقم المشكلات،وتنعكس على الحياة الحضرية .

والمهتم بالمخططات الحضرية، الراغب في تشخيص وضعها بحثا عن أصول تعطلها وشللها وعدم استجابتها لطموحات المشرفين عليها، سيكتشف بأن ذلك يعود لأسباب متنوعة ومتداخلة، منها ما هو مرتبط بمعطيات وظروف فوقية كأن تكون خارجية مرتبطة بالواقع والعلاقات الدولية، سياسية كانت أو اقتصادية، تجارية أو مالية، تتجلى كنتيجة لمعادلة طرفاها التقدّم والتخلف وبينهما التبعية التي تحمل الشعوب المتخلفة وتتجه بها إلى حيث ما تهدف له سياسات العولمة، فيصعب التحكم في انعكاسات البرامج والمخططات خاصة أثناء مرحلة المتابعة والتقييم، وتستحيل معالجتها في مرحلة التنفيذ والانجاز. أو أن أسباب الشلل والتعطل نابعة من تطورات أو تغييرات سياسية محلية غير محسوبة مردّها لمنطلقات إيديولوجية، يُمليها عدم الالتزام بتطبيق البرامج وعدم إتمام إنجازها نتيجة للتغيرات الظرفية والنسبية الطّائرة، والتراجع الملحوظ في القرارات على مستوى المؤسسات التنفيذية والتابع من واقع الضعف وسوء التقدير للقيم وعدم احترامها أو لضغوط أخلاقية، تربوية، سياسية واجتماعية. أو ان تفرضها معوقات ميدانية فعلية نرى من بينها ذات الطابع الاجتماعي التي تلازم عملية التخطيط الحضري في إحدى مراحلها، سواء مرحلة المناقشة والتصميم أو التنفيذ والمتابعة، خاصة وأن هذه المراحل حساسة وتتطلب الاختصاص والدقة الكبيرة في التعاطي مع المعطيات الإحصائية والأرقام، وتوظيف مختلف القيم الثقافية والاجتماعية والأخلاقية في اتخاذ التدابير اللازمة، وهنا فإنّ علم التخطيط يُعنى بمعالجة القضايا الحضرية، بتوظيف الأساليب العلمية التي تعتبر ضرورية لتأسيس، تطوير وتنمية المدن بصورة سوّية، خالية من كل ما يُشوّه الصورة الحضرية ويؤثر تأثيرا سلبيا على حياة الاستقرار للسكان والمؤسسات المختلفة، خدماتية أو اقتصادية، وحل مشكلاتها المختلفة بصرف النظر عن طبيعة النظم و الإيديولوجيات والبرامج الحكومية .

وباعتبار أنّ الواقع الحضري اليوم وفي أغلب المدن الجزائرية، يبيّن بأن هناك الكثير من المظاهر غير المرغوب فيها والظواهر السلبية التي تسيء للوضع المنشود والحال الأفضل الذي يستهدفه التخطيط الحضري، والتي تتعدّد عواملها كما أسلفنا الذكر، حيث تتداخل في نشأتها ظروف ومؤثرات عديدة نعتبرها معوقات تتسبب في حدوث انحرافات متفاوتة ومختلفة تخلّ بالرامي والأهداف المرسومة للخطط، ممّا يحدث ارتباكاً و قصورا لدى الدوائر المسؤولة واضطرابا يدفع ثمنه سكان المدينة خصوصا والدولة والمجتمع عموما.

كما نرى أنّ من بين هذه العوامل والظروف، معوقات اجتماعية تتمثل في مجموع أنماط السلوك وأشكال التنظيم والعلاقات الاجتماعية، ونكتفي عبر هذا البحث، باستخدام مركب "المعوقات الاجتماعية" للإشارة إلى ذلك ونوحي للمهتم منذ البداية بأن هذه المتغيرات هي معوقات تقف في سبيل التخطيط الحضري وأنه من الواجب دراستها وتحليلها وفهم أسبابها و تقويمها أو القضاء عليها. وأنّ عدم أخذها اليوم بعين الاعتبار وعدم دمجها في صلب النظرة المستقبلية، يجعلها من ناحية تعيق التخطيط وتجعله عاجزا

ومشلولاً إلى حد بعيد في تحقيق الأهداف المرصودة، ومن ناحية ثانية ستساهم في إنتاج مزيد من الظواهر الأكثر تعقيداً وتضيف أعباءً مُضاعفةً للأجهزة المديرة ومصادر القرار، كما تساهم في إنتاج مجتمع غير منسجم مع التطورات والرهانات المعاصرة بعيداً عن الصورة النمطية المرجوة .

فالعوامل الاجتماعية كما سنرى، قد تلعب دوراً سلبياً، لاسيما عندما تكون بعيدة في انسجامها وتطابقها مع الواقع الاجتماعي أو لا تزال تُعَبِّر عن مراحل اجتماعية تجاوزتها دورة التغيير الاجتماعي المتأثر بعديد العوامل هو الآخر . كما أنّها تلعب في معظم الأحيان دوراً إيجابياً، إذا ما تمت العناية بها في الارتقاء بالحياة الحضرية من خلال تطوير البنية الاجتماعية وتوفير جميع ظروف التنمية الذاتية التي تختارها المؤسسات الاجتماعية لتحقيق النهضة . وفي كلتا الحالتين لابد لعمليات التخطيط الحضري ومشروعاته أن تأخذ هذه العوامل مأخذ الجد، وأن تُوفّر شروط التكيّف اللازمة لذلك قصد تحقيق المناخ الملائم لتغيّر اجتماعي طبيعيٍ للوسط الحضري، ومتناسب مع العناصر الأساسية لهويتنا .

ولقد أكّدت هذا المبدأ الجمعية العامة للأمم المتحدة، في "الإعلان الخاص بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد، حين أعلنت حق كل بلد في أن يتبنّى النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يراه متفقاً مع التنمية الخاصة به"¹.

وعليه فنحن نبادر للخوض في هذا الإشكال للكشف عن مدى تأثير مجموعة المعوقات الاجتماعية المرتبطة بمختلف مراحل عملية التخطيط للمدن الجزائرية ومدينة عين ولمان ستكون ميدانا لإثبات أو نفي فرضيات دراستنا.

وبناء على ما سبق، فإنّ إشكالية بحثنا تتمحور حول التساؤلات الآتية :

التساؤل الرئيسي:

ما طبيعة المعوقات الاجتماعية للتخطيط الحضري، بميدان الدراسة (مدينة عين ولمان) ؟

ويتفرّع عن التساؤل الرئيسي، ما يلي :

التساؤلات الفرعية:

1- ما طبيعة تأثير النمو الحضري غير المخطّط على التخطيط لمدينة عين ولمان ؟

2- كيف تؤثر العادات والتقاليد على التخطيط لمدينة عين ولمان ؟

3- كيف تشكل بعض النماذج العمرانية عائقاً للتخطيط لمدينة عين ولمان ؟

1 - القرار رقم (3201)، الدورة السادسة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، عام 1974.

2 / أهمية الدراسة :

إنّ الأوساط الحضريّة الجزائريّة تعرف نموّاً سريعاً خاصّة منذ العقدين الأخيرين من الألفية الثانية، فصاحب ذلك ارتفاع كبير في الطلب على مختلف المستلزمات، كالمساحات والهياكل والبنائات الاجتماعيّة والإدارية، وهو ما جعل جهود الدولة تنصب لتحقيق ذلك، محاولةً توجيه وتيرة النمو الحضري قصد توفير ظروف ملائمة لمجتمع حضري متوازن، وذلك بواسطة تمويل و توجيه دراسات متكاملة ترمي للتلبية احتياجات المواطن المتزايدة باستغلال الإمكانيات المتوقّرة، في إطار ما يسمى بالتخطيط الحضري .

ويبيّن الواقع بأن هناك الكثير من الانعكاسات السلبية التي تنتج عبر الحواضر وتنسب للتخطيط، و تخلّ بالطابع العام للمدن . وهذه الدراسة ما هي إلا محاولة في اتجاه الإجابة على بعض التساؤلات المحيطة بمجال التخطيط الحضري ومدى قدرته على تحقيق الغايات الحضريّة المسطّرة في مخطّطات بلادنا كلياً أو نسبياً وهو ما نأخذ به نحن كأهمية عملية لبحثنا.

إضافة للأهمية العلميّة الكبيرة لهذا الموضوع والتي تتمثل في الكشف عن تأثير بعض المعوقات الاجتماعيّة على عملية التخطيط الحضري في المجتمع الجزائري، والتي من دون شك تفيد القائمين على قضايا التنمية المستدامة الشاملة، عند أخذها بعين الاعتبار لتوفير البدائل والحلول المناسبة للتحديات المصاحبة لإعداد المخطّطات أو لتنفيذها أو لإقامة وتوجيه الأوساط الحضريّة لما هو في صالح ساكنيها سواء على المدى القريب أو البعيد .

وعليه فإننا من الناحية الأولى نتناول في دراستنا موضوع "المعوقات الاجتماعيّة للتخطيط الحضري" من جوانبه النظرية منطلقين في ذلك من الرصيد الفكري والأبعاد العلميّة النظرية المتوقّرة لدعم المكتبة بالمحاولة الجادة في التناول لمثل هذه المواضيع النادرة.

ومن الناحية الثانية نتناول الموضوع من جانبه العملي بالنزول للواقع الميداني، و الكشف عن تأثير بعض المعوقات الاجتماعيّة الفعلية التي تعيق عملية التخطيط الحضري في مدينة عين ولمان كعينة مهمّة تتناسب وطبيعة الموضوع المحدّد حسب اعتقادنا، لما تعيشه هذه المدينة من تحديات و تناقضات حضريّة .

3 / أسباب اختيار الموضوع :

نظراً للتطور السريع للحياة الحضريّة وتطور الحواضر الجزائريّة خاصة خلال العقود الأخيرة من الألفية الثانية وطيلة ما انقضى من الألفية الثالثة، وفي غياب توجيه قادر ومسؤول لعمليات التخطيط وما ينتج من إساءات للمحيط الحضري من ناحية، وما ينعكس على واقع المدينة وشكلها العام من ناحية ثانية، بات موضوع التخطيط الحضري عموماً والكشف عن معوقاته خصوصاً أكثر أهمية من ذي قبل، وهو ما تطلّب اهتمام الإرادة السياسيّة و تسليط جهود الباحثين وعلماء الاجتماع الحضري تحديداً واتجاههم لتناول هذا

الموضوع و البحث في أنجع السبل لإيجاد الحلول والبدائل الكفيلة بإقامة واقع حضري يسمح بالاستقرار، النمو الطبيعي، الإنتاج والإبداع والحياة الكريمة.

و أمام هذا الوضع فإنّ مدينة عين ولمان - كغيرها من مدن جزائرية كثيرة - تعاني العديد من السلبيات على مستوى الوسط الحضري، تعود إلى عوامل وأسباب مختلفة، نرى أن منها ما يتعلق بمسائل اجتماعية ارتبطت بإحدى مراحل التخطيط الحضري، سواء على مستوى آليات و تقنيات العملية التخطيطية بما في ذلك الجهاز والأطر أو على مستوى الوسط السكاني، حيث يصبح ذلك مصدر تأثير يؤول في النهاية إلى نتائج سلبية ظلّت قائمة على صورة المدينة، تشكّل وعاء واسعاً للإنفاق الدائم للأموال والوقت و الجهد، وحاجزا صلبا يخلّ بتحقيق الأهداف المنشودة .

ويتجلّى ذلك في حجم المشاريع المبرمجة للنهوض بهذه المدينة عبر عقود متتالية، أبرزها تلك التي صاحبت برامج ما بعد العشرية السوداء أو فترة الإصلاحات والإنعاش الاقتصادي، وتحريك عجلت التنمية والتي طالت غالبا البنية التحتية للمدن والمنشآت القاعدية، والتي آلت في مجملها إلى أنها لم تغيّر الواقع اللاّ متوازن للمدينة، بل ووقعت أحيانا في الخضوع للأمر الواقع الذي يتجاوز المعايير المعمول بها عبر الدول و لا يأخذ بالأدوات العلمية التي تمكّنت من تحقيق نتائج إيجابية بالنسبة للعاملين بها عبر المجتمعات المتقدمة.

وبهذا الصدد فإننا نفيد بأن اهتمامنا بهذا الموضوع نابع من إدراكنا بالفراغ المعرفي الملحوظ والمرتبط بالتخطيط الحضري عموما، وغياب المحاولات الوطنية بل وحتى العربية في هذا الجانب من الموضوع " المعوقات الاجتماعية للتخطيط الحضري " خصوصا، وقلّة إسهام الباحثين في إثراء أفق الدراسات الحضرية بما ينسجم مع التطور والنمو الكبيرين الذين يعيشهما مجتمعنا الذي يتّجه بسرعة كبيرة للتّحضر والتّمدن كغيره من مجتمعات العالم الثالث .

و تدخل دراستنا في الرغبة الكبيرة لتحريك مجال البحث الميداني لموضوع التخطيط الحضري وما يحيط به من مؤثرات و ما له من تفاعلات وما ينجم عنه من نتائج، خاصّة إذا أخذنا في عين الاعتبار أنّ هذا الموضوع اخذ بعدا حسّاسا بحيث أنّه اليوم يهيئ لإقامة نوع مستحدث من الدراسات التي توصف بالضرورة لتحقيق مجتمع سليم ومتطور والاستفادة من الماضي والحاضر للذهاب إلى مستقبل ألا وهي الدراسات المستقبلية أو الاستشرافية .

4 / أهداف البحث:

تهدف كل الدراسات للكشف عن علل للظواهر والمشكلات التي تحدث الارتباك في الحياة السكانية على اختلاف أشكالها وميادينها، والهدف من الدراسة يكون دافعا و سببا من أجله قام الباحث

للخوض في دراسته .

و إذا كان البحث العلمي يسعى إلى تحقيق أهداف عامة غير شخصية ذات قيمة و دلالة علمية¹، فإنّ دراستنا الرّاهنة تهدف للكشف عن إحدى القضايا العامة والهامة التي كثيرا ما نجدّها فاعلة في عمليات التخطيط الحضري بالمدن الجزائرية، والتي باتت تنال الاهتمام وتستقطب التركيز ضمن البرامج التنموية . حيث نرى أنه من المفيد جدًّا أن يسهم علم الاجتماع الحضري بدوره الحقيقي في الوصول إلى دراسة وتحليل الظواهر المرتبطة بالمدينة والتي تُنقصُ من فعالية ودقّة التخطيط الحضري عموما، خاصة ما تعلق ببلادنا الجزائر، ويكون بحثنا هذا حلقة في سلسلة المحاولات الجادّة والتي نراها نادرة جدًّا في هذا الإطار . فالدراسة تسعى للكشف عن المعوقات الاجتماعية المؤثرة على عمليات التخطيط الحضري بالمدينة، و بذلك فنحن نهدف بهذه الدراسة لتحقيق ما يلي :

أ- تشخيص وتحليل بعض المعوقات الاجتماعية للتخطيط كأداة أساسية للتنمية الحضرية بمدينة **عين ولمان**، كنموذج للمدن الجزائرية وخاصة منها المدن الصغيرة، وذلك من خلال وجهة نظر المسؤولين والمحيط الاجتماعي والخبرة في الميدان الإداري والتخطيطي .

ب- خدمة المدن وتنميتها عن طريق تطوير الأجهزة وتنظيم هيكلها ورفع مستوى كفاءة مواردها البشرية التي تشكل الأداة الإدارية والفنية الأساسية بها، والعمل على إثراء تجاربها العملية لحل ما قد يعترضها من مشاكل، وتشجيع تبادل الخبرة في ميدان التخطيط الحضري و الإداري، وبلورة و نقل المعرفة المستجدة في مثل هذه الأمور .

ج- استخلاص أهم النتائج التي يكشف عنها التحليل النظري والميداني بخصوص المعوقات الاجتماعية التي تقلّل من فعالية التخطيط الحضري، وما يمكن تحصيله من اقتراحات وتوصيات .

د- تأتي هذه الدراسة ضمن مجموعة من البحوث والدراسات للبحث والتقصي العلمي والميداني، من أجل التعرّف على بعض المعوقات والتحديات، والقضايا ذات الأهمية الخاصة والتي تدخل في صميم أعمال خدمات مدن الدول النامية والعربية عموما ومدن الجزائر و **عين ولمان** خصوصا، وذلك انطلاقا من أهمية نتائج هذه الدراسة وضرورتها في وضع تصور عام واقتراح الحلول الجذرية والمعالجة السليمة التي تنبع من الواقع والتي تتيح ترقية وتطوير المدينة ميدان البحث في مجال التخطيط .

هـ- العمل على إثراء المكتبة العربية بصفة عامة والجزائرية بصفة خاصة بمثل هذه الإسهامات، حيث نعتبر علمنا هذا دراسة أولية تسبق محاولات متعددة ومتفرّعة لاحقة .

1- عبد الهادي الجوهري: أصول علم الاجتماع، مكتبة تحضة الشرق، القاهرة، 1988، ص: 182 .

5 / تحديد المفاهيم :

يتضمن بحث "المعوقات الاجتماعية للتخطيط الحضري" موضوع دراستنا كغيره من البحوث الاجتماعية، مفاهيم تتطلب التوضيح والتحديد لتمكين المطلع والقارئ من الفهم الحقيقي لمختلف جوانب طرحنا للموضوع، ولاستبعاد عنصري التأويل والاحتمال. فكثيرا ما كانت مثل هذه المتغيرات عوامل تأثير سلبي على نتائج البحوث وقللت من أهمية المواضيع المدروسة بكل ما تضمنته من بيانات ونتائج وحقائق . وعليه فنحن نعمل على ضبط معاني ومقاصد معينة في بحثنا هذا نبلورها في مجموعة المفاهيم المرصودة الموالية : المعوقات . - التخطيط . - التخطيط الحضري . - التحضر . - النمو الحضري . - المدينة . - العمران . - التنمية .

1- مفهوم المعوقات :

أولا - التعريف اللغوي للمعوقات :

المفهوم اللغوي لمصطلح معوق هو : " الشيء الذي يقف في الطريق أو يعارضه " ، والمعوقات هي " الأشياء التي تقف في الطريق وتمنع الفعل أو الحركة والنجاح " (1) .

ويمكن تحديد المفهوم وفقا للآراء التالية :

* المعوقات هي المشكلات، وهي بذلك الشيء الضار وظيفيا وبنائيا، وتقف حائلا أمام إشباع الاحتياجات الإنسانية.

* المعوقات هي الصعوبات أو العوائق التي تقف أمام العمل " (2) .

* المعوقات هي التحديات ، والمشكلات المزعجة ، وبه فهي الصعوبات والعراقيل التي تحول دون تحقيق الهدف ، والتي تعترض العمل ، وتحول دون تحقيق تقدمه كما ينبغي ، فهي بالتالي تحول دون انبثاق الإمكانيات الذاتية والاستفادة من الإمكانيات المادية لتنمية المجتمع المحلي (3) .

ولقد وردت لفظة المعوق في القرآن الكريم : " قد يعلم الله المعوقين منكم والقائلين لإخوانهم هلم إينا ولا يأتيون البأس إلا قليلا " الآية 18 سورة الأحزاب . حيث وصف الله عز وجل الذين تراجعوا في نصر الدين جهرا أو نفاقا بأنهم معوقين أي معرقلين لإعلاء كلمة الحق (4) بتصرف .

ثانيا - التعريف الاصطلاحي للمعوقات :

(1) - د/ هناء حافظ بدوي : التنمية الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، 2000، ص: 105 .

(2) - د/ هناء حافظ بدوي ، المرجع نفسه ، ص: 105 .

3 - د/ هناء حافظ بدوي ، المرجع نفسه ، ص: 106 .

4 - الإمام عبد الرحمن بن ناصر السعدي : تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان ، دار التوبة ، 2005، ص: 719 .

وردت تعاريف عامة ومتنوعة لهذا المفهوم منها تعريف **جورج تيري** الذي يفيد بأن التخطيط هو: "الاختيار المرتبط بالحقائق ووضع استخدام الفروض المتعلقة بالمستقبل عند تصور وتكوين الأنشطة المقترحة التي يعتقد بضرورتها لتحقيق النتائج المنشودة" (1).

أما **هنري فايول** فهو يرى أن التخطيط يشمل التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل مع الاستعداد لهذا المستقبل (2).

وعرفه **أحمد السيد مصطفى** : بأنه فن التعامل مع المستقبل ،أنه الوظيفة المبكرة أو نقطة البداية في أي عملية ،وأنه يتضمن تصميم الأهداف وتقييمها واختيار المناسب منها ،وتحديد كيفية بلوغها من خلال برامج وان هذه الأهداف هي بمثابة معايير لقياس الأداء الفعلي فالتخطيط يقوم على عنصرين أساسيين : التنبؤ بالمستقبل ،الاستعداد للمستقبل " (3).

وبهذا المعنى فإن التخطيط يمكن اعتباره " نشاط إنساني عام يمارسه الأفراد والجماعات في كل شؤون حياتهم " (4) وفي هذا يرى **بنتون "BENTON"** التخطيط كمفهوم عام " على أنه تحضير وإعداد ذهني للنشاط من أجل العمل أي بناء خارطة ذهنية " أي أن التخطيط وفقا لهذا المعنى " هو كل فعل مقصود، يتصوّر ويُنَبَّئُ في الخيال قبل أن يأخذ مكانه في الحقيقة ،أي يجب أن يُخَلَقَ قبل أن يُعْمَلَ، وهذه هي قاعدة التفكير قبل العمل " (5).

كما يشير مفهوم التخطيط إلى أن الخيارات السياسية هي القناة الأساسية في إحداث تغييرات في التوجه الإنمائي ، كما يعتبرها مرتكزات الإطار العام للتخطيط وضمن هذا الاتجاه يعتبر التخطيط عملية مستمرة تتضمن قرارات واختيارات بين أهداف تبادلية في استخدام الموارد المتاحة بهدف تحقيق أهداف خاصة خلال فترة ما ،فهو أداة للسياسة الاقتصادية تستهدف تحديد الاختيارات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسب الوسائل اللازمة لتمويلها (6).

لقد تعددت الآراء حول مصطلح المعوقات غير أن هناك العديد من التصنيفات الرامية لتحديد هذا المفهوم والناعبة من منطلقات وأسس مختلفة أهمها:

(1) - سيد محمد جاد الرب، تنظيم وإدارة منظمات الأعمال : منهج متكامل في إطار الفكر الإداري التقليدي والمعاصر، مصر، مطبعة العشري، 2005، ص 205 .

2 - ليلي شحاتة، وآخرون: الإدارة العامة، القاهرة، كلية التجارة جامعة عين الشمس ، 1995، ص 104

(3) - أحمد السيد مصطفى: تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجي مدير القرن الواحد والعشرين، ط 2، مصر، جامعة الزقازيق ، 1995، ص: 87 .

(4) - عثمان محمد غنيم : التخطيط أسس ومبادئ عامة ، ط 1. الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، 1999، ص 29 .

(5) - عثمان محمد غنيم: التخطيط أسس ومبادئ عامة ، المرجع نفسه ، ص، 26 .

- Louis Dupont: **La planification du développement à l'épreuve des faits**, 6

Paris:editions Publisud ,1995,p2.

*- **المعوقات الفنية :** إذ يحدد أوقن بيزيك EUGEN PUSIC المعوقات كونها نقائص فنية وتقنية

تظهر على مستوى عمليات ومشاريع وبرامج مختلفة منها :

- مشكلة نقص المعلومات .
- مشكلة ترجمة الأغراض إلى أشياء مادية ملموسة .
- مشكلة تحديد الأولويات بأساليب علمية وموضوعية .
- مشكلة التعرّف على وجهات النظر المختلفة حول الأهداف المراد تحقيقها، فهناك اختلافات واضحة بين السلطات حول الأغراض ومنها: الحريّة والعدالة والديمقراطية .
- مشكلات طرق وأساليب القياس و تحديد الاحتمالات .
- مشكلة تحديد الطرق والأساليب المناسبة للعمل .
- التنمية غير المتوازنة بين المناطق المختلفة (الحضرية ،الريفية ،الصحراوية والمستحدثة ...)

*- **المعوقات الإدارية :**

- تعدد الأهداف وتشابكها .
- تعدد احتياجات المجتمع وبروز مشكلات في طرق إرضائه وتلبية متطلباته .
- صعوبة توفير الخدمات المباشرة وغير المباشرة .
- ارتفاع حجم التكاليف للخدمات التي تقدم للمجتمع (الموارد ، الخدمات ، المعلومات ...) (1)
- كما يحدد الدكتور كمال آغا المعوقات الإدارية في :
- عدم الالتزام بإستراتيجية محددة ومستقرّة .
- عدم الاستفادة من التجارب السابقة للآخرين .
- عدم الالتزام بمبدأ التكامل والشمولية.
- عدم الالتزام بالقواعد العلمية للتخطيط .
- تجاهل المشاركة الشعبية.
- عدم توفر المعلومات الكاملة .
- عدم توظيف كل الإمكانيات المتوفرة .
- اعتبار الإنفاق هدف وليس وسيلة .
- تأخير تنفيذ المشروعات وما يترتب عليه من تعقيدات .

*- **المعوقات الاجتماعية :**

حدّد الدكتور صلاح العبد هذه المعوقات في :

1 - د/ هناء حافظ بدوي : التنمية الاجتماعية ، المرجع السابق، ص، ص:107،105 .

- التحديات السكانية .
- التحديات الاجتماعية المتمثلة في العادات والتقاليد والقيم الموروثة.
- مشكلات الهجرة العشوائية المتزايدة من الريف إلى المدينة و انتشار الأمية.
- النظر بعين الشك والحذر تجاه السلطات الحكومية .
- قلة الشعور بالمسؤولية الإيجابية إزاء المجتمع (1).

* - المعوقات الثقافية :

يعتمد التخطيط على دراسة البناء الاجتماعي لأي مجتمع من المجتمعات قبل التخطيط للمشروعات والبرامج حيث أن معظم المشروعات التي تفشل كان سبب فشلها جهل الباحثين بثقافة المجتمع لأن المشروع الذي يصلح لمجتمع لا يصلح بالضرورة لمجتمع آخر خاصة إذا كانت المشروعات مستوحاة من مجتمعات متباينة في مستواها وثقافتها وقيمها (2).

ولقد تناوله قاموس "ويستر" على أنه شيء يعترض طريق التقدم انسدادا أو أنه عقبة من أي نوع، تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة (3).

ثالثا- التعريف الإجرائي للمعوقات :

المعوقات هي مختلف العراقل والحواجز البشرية (اجتماعية، ثقافية)، فيزيقية، طبيعية (جغرافية أو مناخية)، مالية وإدارية والتي في مجملها تواجه عمليات التخطيط الحضري، و تشكل صعوبات أمامها سواء في إعدادها أو تنفيذها، وتنعكس سلبا على الأهداف المسطرة ضمنها .

2 - مفهوم التخطيط:

أولا - التعريف اللغوي للتخطيط :

يعرّف المنجد في اللغة والأعلام، الفعل خَطَّ بأنه رسم حدود الطريق وحدّد معالمها، والقصد من ذلك هو ضمان وتأمين السير في هذا الطريق والاهتداء بهذا الرسم والحدود والمعالم، وبلوغ المكان المقصود بأقل التكاليف في المجهود والوقت (4).

ثانيا - التعريف الاصطلاحي للتخطيط :

لقد ظل التخطيط مفهوم مرتبط بالمجتمعات التي تتركز سلطة تسيير اقتصادها وثروتها بيد الدولة، وذلك

1 - د/ هناء حافظ بدوي : التنمية الاجتماعية ، المرجع نفسه ، ص: 109

2 - د/ هناء حافظ بدوي : التنمية الاجتماعية ، المرجع السابق ، ص: 114. شس

3 - New Webster 's Dictionary of English Language , New York , 1975.

نقلا عن كاظم ناظم جواد : المعوقات الاجتماعية للتنمية للزراعة ، دراسة ميدانية للتعاونيات الزراعية في محافظة كربلاء ، رسالة ماجستير، كلية

الآداب ، قسم علم الاجتماع ، جامعة بغداد ، أيلول 1982 ، ص : 68

4 - المنجد في اللغة والأعلام ، دار الشروق ، بيروت ، ط28 ، ص: 183 .

منذ إدخاله ميدان النشاط القائم في المجتمع على يد الاقتصادي النمساوي "كريستيان شوي ندر" عام 1910م ، غير أن الأزمة الاقتصادية الأوربية لعام 1930م قد أتاحت توظيف عملية التخطيط للخروج من الوضع السائد آنذاك .

أما اليوم فقد أصبح التخطيط يفرض نفسه في كل الدول و المجالات وأصبح أكثر ارتباطا بكل عمل ناجح .ولذا فانه نال اهتمام الباحثين من شتى التخصصات ،حيث أسهموا بمدخلاتهم فيه ،ولقي العديد من التعاريف .

حيث اعتبرت الدكتورة **سميرة كامل محمد** أن "التخطيط أسلوب تنظيمي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية خلال فترات زمنية محددة ،و ذلك عن طريق حصر الإمكانيات المادية و البشرية و تعبئة هذه الإمكانيات و جعلها قادرة على تحقيق أهداف المجتمع و غاياته في ضوء الفلسفة العامة للمجتمع و الإيديولوجية التي تسوده " (1) .

في حين اعتبر "التخطيط نشاط إنساني،و أسلوب علمي ،و وسيلة فنية ،و أداة إرادية تؤدي إلى التغيير الاجتماعي و إلى وضع أفضل اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا " (2).واعتبر الاجتماعيون "التخطيط هو الوسيلة التنظيمية لأداء برامج الرعاية الاجتماعية وتنفيذها على جميع المستويات " (3) .

و يشار إلى التخطيط "بأنه محاولة ضبط وتوجيه الاتجاهات الجارية للتغيير للحصول على الأهداف المرغوبة للفرد والجماعة " (4) ،وهو ما يبرز بأن العملية عامة مجالها المستقبل و غرضها توجيه التغيير والابتعاد به عن العشوائية والعفوية ، فالأمر هنا عقلائي .

وكتفسير عام فان "التخطيط هو عمليات شاملة و مقصود ووسيلة فعالة لنقل الواقع من حال لحال آخر أو المجتمع من صورة معينة إلى صورة أخرى مطلوبة عن طريق الوصول إلى مجموعة من القرارات المتناسقة المتكاملة غير المتعارضة ، بحيث لو نفذت جميعها لقادتنا إلى تحقيق الأهداف الكاملة و في المواعيد المطلوبة و بأقل التكاليف الممكنة مع حسن الأداء " (5) .

ثالثا - التعريف الإجرائي للتخطيط :

(1) - د/سميرة كامل محمد: التخطيط من أجل التنمية ، المكتب الجامعي الحديث محطة الرمل بالإسكندرية ، الإسكندرية ، مصر 1996ص24.

(2) - د/حسين عبد الحميد رشوان : التخطيط الحضري ، مركز الإسكندرية للكتاب ، 2005 ص 3.

(3) - د/حسين عبد الحميد رشوان : التخطيط الحضري ، المرجع نفسه : ص 4

(4) - د/ محمد عاطف غيث - د/محمد علي محمد : دراسات في التنمية والتخطيط الحضري ، دار المعرفة الجامعية ، 1989، ص:249.

(5) - د/ منى عويس : التخطيط الاجتماعي و السياسة الاجتماعية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1994 ، ص52.

التخطيط هو أسلوب ومنهج في التفكير المنطقي والعقلاني، تتم ممارسته من قبل الجميع، وعلى كل المستويات، بدأ من المستوى الفردي، إلى العائلي، إلى المستويات المحلية والوطنية والعالمية. وهو تصور ورؤية لوضع مستقبلية معينة، مطلوب الوصول إليها، وذلك بوضع الوسائل والإجراءات الكفيلة بتحقيقها. وتتعدد تصنيفات التخطيط، بتعدد المستويات والقطاعات، حيث نجد هناك تخطيط استراتيجي، وطني وإقليمي ومحلي، تخطيط بعيد المدى، متوسط المدى وقريب المدى، تخطيط سياسي، اقتصادي، اجتماعي بيئي، عسكري، تربوي، صحي تكنولوجي وتنموي وتخطيط جزئي، كلي وشمولي، وتخطيط تأشيرى وتوجيهي وإرشادي،... الخ.

هو عملية منظمة لتحقيق أهداف محددة باستغلال الإمكانيات المتوفرة خلال مدة زمنية معينة. كما أنه هو مجموعة من الإجراءات المتكاملة التي يجب أن تتم بشكل عمومي وشامل، تستوعب كافة الجوانب المادية والمعنوية للحياة الاجتماعية .

وهو محاولة لتوجيه المستقبل ووضع سياسة منظمة و مقصودة لتحقيق أهداف منشودة تجسد واقعا أفضل، وباستغلال الإمكانيات المتوفرة بشريا وطبيعا وخلال مدة محددة .
إذن فالتخطيط هو كل ما يحدد ويبرمج مقدما، وما سيتم عمله وعلى أساسه تحدد عمليات التنظيم وحشد القوى المادية والبشرية والإشراف والمتابعة .

3 - مفهوم التخطيط الحضري :

أولا - التعريف اللغوي للتخطيط الحضري :

هو مصطلح مركب من لفظتين هما "التخطيط" الذي سبق الحديث فيه (رسم المعالم والحدود للشيء لغرض الاهتمام بها)، أما اللفظة الثانية فهي "الحضر" التي تعني الحضور والاستقرار الدائم والإقامة في الأمصار والمدن والقرى والأرياف، وما يصحب ذلك من احترام السكان لنشاطات تكفيهم في معيشتهم على الدوام كالزراعة، التجارة والصناعة¹. ويشير الحضر لغويا إلى الحاضرة أي المدن والقرى والرّيف .

ثانيا - التعريف الاصطلاحي للتخطيط الحضري :

اختلف مفهوم التخطيط الحضري من اختصاص لآخر، فهناك من يحدده من النواحي المادية والتطبيقية كالمساكن المنشآت، الهياكل والعمارات. وهناك من يركز على جوانبه الاجتماعية السلوكية، والبعض الآخر يرى بأنه تخصص جديد يستخدم العديد من العلوم الطبيعية والإنسانية لتكوين بيئة مناسبة لحياة الإنسان، تمكّنه من إشباع حاجاته المادية والمعنوية.

" والتخطيط الحضري علم واسع يجمع بين متغيرات عدّة، طبيعية واجتماعية واقتصادية وهندسية من أجل توجيه نمو المدينة ومعالجة مشاكلها بما يخدم سكّانها و يوفر لهم متطلبات الحياة الحضرية التي عكّر

1 - د/ عبد الحميد بوقصاص: النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية قسنطينة، ص: 101.

صفوها التكنولوجيا التي دخلت كافة المجالات وتمّ استغلالها على نطاق واسع دون الانتباه إلى الآثار السيئة التي نتجت عن ذلك والتي تتمثل بالكلف الاجتماعية أي ما يتحمّله سكان المدينة من آثار ناتجة عن استخدام التكنولوجيا مثل التلوث والضوضاء حيث ظهرت في المدن الصناعية أحياء فقيرة وأحياء جديدة وضواحي قرب الأرياف للتمتع بجمال الريف والخدمات الحضرية⁽¹⁾.

والتخطيط الحضري "عملية متكاملة تشمل كافة الأراضي الوطنية، أي التوزيع الأمثل للمدن الكبرى والمتوسطة والصغرى، وتوزيع النشاطات والسكان على هذه المدن وتنمية المناطق المتخلفة وإدارة وتوجيه حركة التوسع العمراني⁽²⁾" إذن فهو عملية شاملة تضم التخطيط من كل النواحي الصناعية والتجارية والسكنية والثقافية والاستشفائية وغيرها من المجالات ذات العلاقة بحياة سكّان المناطق الحضرية . وتعتبر المدينة نموذجا للمجتمع الحضري ، كونها تحضى منذ بداية إرسائها ، بعناية خاصة من خلال آلية التخطيط بشكل عام والتخطيط الحضري بشكل خاص . من بين أكثر التعاريف تداولاً لمفهوم التخطيط الحضري أنه " التطبيق الفعلي لرؤية معينة من أجل بلوغ أهداف محددة مسبقاً ، ترتبط بنمو وتنمية المناطق الحضرية"⁽¹⁾ .

وتبعاً لزيادة السّكان على الأرض وزيادة حاجاتهم ، أصبحت هناك ضرورة للتنظيم وهو ما تطلب قيام التخطيط الحضري ، الذي يعتبر عملية معقدة تعتمد على متغيرات عديدة ، حيث لا يمكن لشخص أن يقوم به بمفرده ، وتمّ إسناده إلى فريق عمل يضمّ تخصصات متنوعة منها الجغرافي الذي يوفر معلومات عن طبيعة الأرض وانحداراتها وتكويناتها الصخرية ومناخها ونظام بيئتها ، كما أنّ هناك الاجتماعي الذي يوضح طبيعة الحياة الاجتماعية والعادات والتقاليد السائدة والمستوى الثقافي للسكّان وميولهم ورغباتهم ، وهناك الاقتصادي الذي يوضح العلاقة بين توفير الخدمات الأساسية والاجتماعية وتكاليفها المتباينة من موقع لآخر ، كما يأتي الاختصاص الهندسي ليأخذ بجميع المعطيات المتوفرة وليضع التصاميم المنسجمة مع مختلف المتغيرات بما يوفر البيئة الآمنة والمريحة لسكان المدينة .

ويعني كلّ هذا بأنّ التخطيط الحضري يستدعي تكاتف جميع التخصصات والمهارات للوصول بعملية التخطيط إلى تحقيق القيم الإنسانية الكبيرة ، وفي " هذه العملية تعيّن التكنولوجيا الحدود الطبيعية لكل الحلول المقترحة ولكن العلوم الاجتماعية تضع في متناول المخطّطين المادّة الأساسية والعمق الضروري الذي

(1) - د/ خلف حسين على الدليمي: التخطيط الحضري (أسس ومفاهيم)، الدار العلمية للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2002، ص59.

(2) - نايف عتريس: قواعد تخطيط المدن، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان ، ص:13 .

(1)-عبد الهادي محمد والي،التخطيط الحضري، تحليل نظري وملاحظات واقعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر،1983، ص:

يجعل من هذه الحلول أمراً ممكناً " (1) . لأنّ ما يراه علماء الإيكولوجيا يتناسب مع مجتمع معين قد لا يليق بمجتمع آخر ،وعالم الاجتماع هو من يقرّر ذلك .

فيقول المخطط بتمان عن التخطيط الحضري : " إن تخطيط المدينة هو تخطيط عام من أجل عمليات تنمية أرض المدينة . ويشمل الاستعمالات الخاصة والعامة لهذه الأرض، كما يحدد بالتفصيل مواقع وامتدادات المشروعات العامة والمنشآت الأخرى ويجب أن يصمم هذا التخطيط ليغطي مدة تتراوح بين 25 و50 سنة" (2).

كما يقول كيبيل أن التخطيط الحضري : " هو عملية إبداعية موضوعية لكيفية عمل مواضع لممارسة الحياة الإنسانية وتسهيل مهامها بحيث يتوفّر أكبر قدر ممكن من الحرية للفرد والجماعة بما يكفل لهم العيش بسلام وأمن " (3) .

وهو " توجيه نمو المناطق الحضرية الذي يتحقّق من خلاله أهداف اجتماعية واقتصادية تتجاوز المظهر العام لاستعمالات الأرض الحضرية أو طبيعة البيئة الحضرية ، ويتم ذلك من خلال فعاليات حكومية لأنّه يحتاج إلى تطبيق أساليب خاصّة في المسح والتحليل والتنبؤ " (4).

كما يعتبر التخطيط الحضري " مجموعة استراتيجيات تتبعها مراكز اتخاذ القرارات لتنمية و توجيه وضبط ونمو وتوسيع البيئات الحضرية ، بحيث يتاح للأنشطة و الخدمات أفضل توزيع جغرافي وللسكان أكبر الفوائد من هذه الأنشطة " (5) ، فيحدث التفاعل الإيجابي بين مختلف العناصر القائمة عبر الوسط الحضري لتحقيق التنمية والارتقاء .

والمقصود بالتخطيط الحضري هو الإستراتيجية أو مجموعة الاستراتيجيات التي تتبعها مراكز اتخاذ القرارات لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسّع البيئات الحضرية (المدن) بحيث يتاح للأنشطة والخدمات الحضرية أفضل توزيع جغرافي ، وللسكان أكبر الفوائد من هذه الأنشطة الحضرية . تتضمن الإستراتيجية عادة تصورا ورؤيا لما يمكن أن يحدث . وتبنى مثل هذه التصورات على تنبؤات قائمة على معايير علمية واضحة تمثل النماذج والهياكل الحضرية أطرها الأساسية . وكما يذكر المهتمين بهذه الناحية ، فإنّ التخطيط يهدف إلى : " تقرير خطة عمل متكاملة لمواجهة أحوال وأحداث مرتقبة سواء لفرد أو مجموعة أفراد، ولتحقيق أهداف معينة في فترة زمنية محدّدة ، وبحيث يتوفر لهذه الخطة المرنة الكافية حتّى تتمشّى مع ديناميكية الحياة . وأن يتم ذلك

(1) - د/ محمد محمود مهدي : ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط للتنمية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، 2001، ص: 177 .

(2) - د/ حسين أحمد عبد الحميد رشوان : التخطيط الحضري ، مرجع السابق ص: 56.

(3) - د/ خلف حسين على الدليمي : التخطيط الحضري (أسس ومفاهيم)، الدار العلمية للنشر والتوزيع ، ط 1، 2002، ص 61.

(4) - د/ خلف حسين على الدليمي : التخطيط الحضري (أسس ومفاهيم)، الدار العلمية للنشر والتوزيع ، ط 1، 2002، ص 61.

(5) - عبد الهادي الجوهري : أصول علم الاجتماع ، القاهرة ، مصر ، 1984، ص: 24 .

في إطار فكر سليم لا غموض في عناصره. وبذلك يصبح التخطيط عملية مستمرة تتم على مستويات مختلفة ، محلية ، إقليمية وقومية ⁽¹⁾ .

وهو وسيلة لإعادة التوازن بين عناصر المجتمع المادية والمعنوية كلما حدثت تغيرات اجتماعية في أبنية النظم الاجتماعية ووظائفها ، خاصة وأن الجانب المادي للثقافة يسبق الجانب المعنوي مما يترتب عليه ما يسمى بالهوة الثقافية أو التخلف الثقافي.

والتخطيط الحضري يعتمد على التنبؤ والتوقع بما يمكن أن يحدث ، ويقوم على تقدير حاجات مجتمع المدينة خلال فترة زمنية معينة تقديرا علميا دقيقا ، آخذا بعين الاعتبار مختلف التغيرات المرتقبة في إطار النمو والتطور الطبيعي للوسط الحضري والإمكانات المتوفرة فعلا ، وبذلك فهو يهتم بما هو وقائي أكثر من اهتمامه بما هو علاجي ، وهو يتعلق دائما بالمستقبل ، فتصبح المعلومات والأرقام والحقائق أساس هام للتنبؤ والإمام بهذا المستقبل ، فلا تخطيط بدون معلومات مسبقة وشاملة تحيط بجوانب الموضوع .

والتخطيط الحضري يدرس علاقة المدن مع بعضها البعض من حيث - إمكانات التحضر ومعدلات نسبة الهجرة ودراسة الظروف المؤثرة في تلك المدن وتبادل التأثيرات فيما بينها ، ويهتم بإعداد خطط حضرية للمدن مجتمعة (المخططات الإقليمية) و خطط منفردة (المخططات الهيكلية) (التفصيلية) وتخطيط مجمل الفعاليات التي تتوفر في المدينة من حيث المناطق السكنية و التجارية والصناعية والحرفية ، وتعيين مواقع الأبنية العامة مثل (التعليم ، الصحة ، المساجد ، المقابر والحدائق العامة الخ) بكل مستوياتهم.

وبما أن العملية التخطيطية تشمل مجموعة من العناصر والأطراف البشرية التي لا بد من وجودها كي تكتمل الصورة للتخطيط الحضري ، أن هذه العملية تتطلب مشاركة مجموعة من الخبرات والكفاءات العلمية حيث يقوم كل عنصر بدوره المنوط به وفق الضوابط والقوانين التخطيطية وبالتالي تعمل هذه العناصر سوية من اجل إظهار خطة شاملة للمدينة تأخذ بعين الاعتبار الشؤون المستقبلية التي تهم سكان المدينة وتحقق لهم الرفاهية في شتى الميادين .

والتخطيط الحضري عمليا هو عبارة عن أدوات تنظيمية تتيح للسلطات المختصة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الوطني التحكم في النمو وتوجيهه ، وذلك باستخدام أدوات التخطيط الحضري المتعددة والمختلفة والتي من ضمنها المخططات الهيكلية والتشريعات والقوانين التي تضبط العمران ، وتحدد بدقة مآل الأراضي والترتيبات التي تضبط استعمال واستغلال الأرض أو شغلها ، وبشكل خاص القوانين المتعلقة بنظام رخص البناء التي تنقيد بما جاء في هذه التشريعات .

كما أن هذا التخطيط هو عبارة عن برامج مستقبلية وأدوات توجيهية تحدد التصورات الكبرى وتنظم المجال ، آخذة بعين الاعتبار حاجيات التوسع العمراني وتضمن استمرارية المساحات الخضراء والأنشطة

(1) - إسحق يعقوب القطب ، عبدالإله أبو عياش: النمو والتخطيط الحضري ، وكالة المطبوعات ، ط 1 ، 1980 ، ص 207 .

الزراعية والصناعية والخدماتية وحماية المواقع الطبيعية وتحديد مستقبل الأراضي و الشبكات والبنية التحتية ومواقع التجهيزات الكبرى من استخدامات الأرض المتعددة الأغراض داخل التجمعات العمرانية ، التي يقع ضبطها من خلال التخطيط الحضري وتصبح تتمتع بوضع قانوني خاص ،فَتخطيط المدن لا يقتصر على استخدام الأراضي استخداما تقليديا فقط بل أنه يتعلق بالقرارات التي تؤثر على استخدام الأراضي والبيئة المبنية وتطويرها للأغراض المختلفة (1).

ثالثا - التعريف الإجرائي للتخطيط الحضري :

ومن خلال التعريفات السابقة ،نخلص إلى أنّ التخطيط الحضري هو عملية واسعة تجمع بين عدة متغيرات ،طبيعية واجتماعية واقتصادية وهندسية ،وباستغلال جميع الوسائل المتوفرة مادية ،مالية وبشرية من أجل توجيه نمو المدينة ومعالجة مشكلاتها بما يخدم سكانها ،ويوفر لهم متطلبات الحياة الحضرية الصحية والأمانة خلال فترة زمنية محدّدة .

وبه فغاية التخطيط الحضري وفقا لمفهومه الشامل ،هي نقل المجتمع من الأوضاع القائمة إلى أوضاع كفيلة بتحقيق أهداف محددة تسعى لرفع مستوى معيشة المجتمع ككل من كافة جوانبه عمرانيا ،اجتماعيا واقتصاديا وجماليا ،وذلك عن طريق استغلال كافة الموارد والإمكانات المتاحة .

4 - مفهوم التحضر .

أولا - التعريف اللغوي للتحضر :

جاء على لسان العرب لابن منظور أن التحضر لفظ يقصد به التواجد والحضور الدائم ، والاستقرار والإقامة الدائمة في المدن أو في القرى² .

أما منجد اللغة والعلوم والآداب فيبين بأن التحضر مفهوم مشتق من حضر ،ويقصد بها الاستقرار والاستدامة³ ،أي المكوث في المكان الواحد .

أمّا في معجم علم الاجتماع ،فعرّف التحضر بأنه الانتقال من الحياة الريفية إلى المدن للعيش ،ويكون هذا الانتقال بسبب الهجرة ،حيث يلزم الشخص أو الجماعة بالتكيف مع النظم والقيم السائدة في المدينة ،فيحدث أحيانا انعدام أو صعوبة في التكيف ممّا يعود بالمهاجر إلى القرية من جديد⁴ .

ثانيا - التعريف الاصطلاحي للتحضر :

التحضر مسألة قديمة قدم المدينة ،إذ يعود إلى ظهور المدينة في حد ذاتها ، و هو ليس مفهوما معنويا ، بل هو ميزة تتعلق بتفاعل الحياة الإنسانية مع الطبيعة ،وما ينتج عن ذلك من تأثيرات على الأفراد

1 - د/ مكي، محمد شوقي: المدخل إلى تخطيط المدن، الرياض: دار المريخ للنشر، 1986، ص: 123

2 _ ابن منظور : لسان العرب ،بيروت ، دار لبنان العرب ، ص: 659

3 _ المنجد في اللغة والعلوم والآداب ، الطبعة الثانية عشرة ، بيروت ، المطبعة الكاثوليكية،ص:13

4 _ محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1989،ص:499 .

والجماعات في خصائصهم و أساليبهم ، و قدراتهم و سماتهم الشخصية واتجاهاتهم و موافقهم .
غير أنه لا يمكن تعميم هذه الظاهرة الحضرية وبنفس الخصائص على سائر المدن ، وذلك لاستمرار التأثير المتبادل بين المجتمع الريفي والحضري في أغلب الأحيان .

ويرى الدكتور محمد عاطف غيث أن التحضر " يعني عملية التمركز السكاني التي عن طريقها تسجل نسبة السكان الحضريين بالنسبة لمجموع السكان في منطقة معينة زيادات ملحوظة " (1) .

ويرى محمود الكردي أنّ التحضر هو ذلك الاتجاه العام نحو الإقامة في المراكز الحضرية ، والعمل على تعميرها وتوسيع نطاقها الحضري وهو موقف نجده سائدا عالميا ، وغير قاصر على منطقة معينة دون غيرها ، رغم التفاوت الواضح بين مناطقها من حيث التباين في الدرجة أو المستوى ² .

وهو " العملية التي تتم بها زيادة سكان المدن عن طريق تغير الحياة في الريف في حياة ريفية إلى حياة حضرية ، أو عن طريق هجرة القرويين للمدن الموجودة ، بما في ذلك التغيرات التي تحدث لطبائع و عادات وطرق معيشة سكان الريف حتى يتكيفوا للمعيشة في المدن " (3) .

كما يفسر التحضر على أنه حركة السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وما يتبع ذلك من زيادة عدد السكان المقيمين بالمناطق الحضرية عن المقيمين بالمناطق الريفية⁴ .

و مما سبق يمكن أن نستخلص بأن التحضر يحدث من منطلقين :

- تحضر يحدث عن طريق نمو سكان الريف و تغير الأنشطة و العلاقات القائمة به ، فيحدث التحضر تدريجيا و تسهل عملية التكيف مع الحياة الجديدة .

- تحضر يحدث عن طريق هجرة الريفيين للمدن وما يصاحبها من تغيرات مفاجأة و جذرية للسلوك والعلاقات و أنماط العيش، و هو يتسبب في حصول انعكاسات عديدة لصعوبة التكيف من ناحية والتفاعل السريع من ناحية أخرى .

ويشير المعنى العام للتحضر إلى : " أنه ظاهرة اجتماعية جغرافية ينتقل السكان في ظلّها من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ، وبعد انتقاهم يتكيفون بالتدرّج مع طرق الحياة وأنماط المعيشة الموجودة في المدن ، وهو أساسا يعني تمركز السكان في المدن ويؤدي إلى التغير الاجتماعي والثقافي ، وتدعيم الروح الفردية في العلاقات التي تصبح ثانوية بعدما كانت أولية في القرية " (5) .

(1) _ د/ محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع ، المرجع نفسه ، ص 21

2 - د / أحمد بوزراع : التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة ، منشورات جامعة باتنة ، ص : 135 .

(3) _ د / عبد الحميد بوقصاص : النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث ، المرجع السابق ، ص : 103 .

4 - د / محمد أحمد غنيم : المدينة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 1987 ص 129 .

(5) - د/ محمد بومخلوف : التحضر ، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، ط 1 ، 2001 ، ص : 23

وضمن هذا التعريف نجد الإشارة إلى مختلف العمليات الاجتماعية الأساسية التي تصاحب عملية التحضر ، بحيث تفرضها الحياة الاجتماعية الحضرية وهي :

- الحراك الجغرافي للسكان .
- التمرکز السكاني في المدن .
- التكيف التدريجي للسكان مع شروط الحياة في المدينة .
- التحول في العلاقات الاجتماعية من العلاقات الأولية إلى العلاقات الثانوية .
- اتجاه نحو الفردية .

ونشير إلى أن التحول في العلاقات الاجتماعية من الطّابع الأولي إلى الطّابع الثانوي ومن الرّوح الجماعية إلى الرّوح الفردية هو شيء نسبي فقط وتتحكم فيه عوامل عدّة تكون متفاعلة تنظيمية ، ثقافية وإيكولوجية، ولا يحدث بصفة آلية مع التّحول إلى الإقامة في المدن . ودون الخوض في التعاريف النظرية العديدة للتحضر التي يزخر بها تراث علم الاجتماع ، فإننا من الناحية الواقعية الإمبيريقية يمكن أن نميز بين خمسة معاني للتحضر وذلك في ضوء العمليات الاجتماعية التي تصاحبه وتتمثل في :

أ - المعنى الجغرافي :

يشير التحضر هنا إلى اتساع الرقعة الجغرافية الوطنية للتجمعات السكنية الحضرية ، سواء بتوسيع التجمعات الحضرية القائمة نحو محيطها الريفي، أو قد تتحول هذه القرى إلى تجمعات حضرية ويكون السبب الذي يطرأ على هذه القرى من تحولات اقتصادية أو إدارية أو غير ذلك ، أو نقول هنا أنها قد تظهر تجمعات حضرية جديدة تماما ، فمثلا ما نجده في المدن الجديدة والمدن الصناعية من توزيع جغرافي للمدن على مستوى رقعة جغرافية وطنية له دلالة بالغة على أكثر من صعيد ، اجتماعيا ، اقتصاديا ، ثقافيا وسياسيا وحتى استراتيجيا .

ب - المعنى الديمغرافي :

هو زيادة عدد سكان التجمّع السكاني الحضري إحصائيا نتيجة لعمليتين ديمغرافيتين هما: النمو السكاني الطبيعي للتجمع والنمو السكاني الناتج عن الحركة الجغرافية للسكان من الريف إلى المدينة ، وفي هذا الصدد يرى "كانجسلي ديفيز" **king sly divis** أنّ "التحضر هو نسبة السكان الذين يستقرون في مستوطنات حضرية من إجمالي السكان ، ويؤكد أنه من الخطأ التفكير بعملية التحضر على أنها نمو المدن " (1). ونستنتج أنّ هذه النسبة هي ناتجة عن الزيادة الطبيعية وكذلك عن الهجرات السكانية ، وبالنسبة لقسم السكان في هيئة الأمم المتحدة فإنّ التحضر هو نمو نسبة السكان الذين يعيشون في المستوطنات والمجمعات الحضرية² .

(1) - د/ محمد بوخلوف : التحضر، المرجع السابق ، ص: 25

2 - د/محمد بوخلوف : التحضر، المرجع نفسه ، ص : 26

وهذا يعني أنّ التحضر هنا يعتمد على نسبة سكاّن التجمعات الحضرية بالنسبة لمجموع السكاّن عامة .

ج - المعنى الإيكولوجي :

يشير هذا المعنى إلى جانب البيئة الناتجة عن عملية التحضر، من حيث ازدياد عدد البنايات وتوسع حجم المدينة وارتفاع كثافتها، وظهور الأحياء والمناطق ذات الأنشطة المتخصصة، فينتج عن كلّ ذلك بيئة اجتماعية خاصّة، تتجلّى بها مميزات ككثرة التفاعل الاجتماعي والاتصال المباشر وغير المباشر وظهور علاقات جوار خاصّة. لذلك فإنّنا نقول عن البيئة الحضرية أنّها قد تؤدي إلى انتشار الأفكار وتبادل الخبرات، وما ينتج عن كلّ ذلك من إبداع وابتكار فتتحول إلى بيئة إشعاع فكري، ثقافي وحضاري، فيعمّ التنظيم المحكم داخل هذه البيئة، كما قد تؤدي البيئة الحضرية إلى انتشار الأمراض والعديد من الآفات والاضطرابات الاجتماعية عندما تتدهور الحياة، وكلّ هذا راجع إلى عدم القدرة على التحكم في الدينامية الطبيعية للمجتمع الحضري، فنجد البيئة الحضرية من حيث طبيعتها توفر فضاء واسعاً للحرية، وتتميز بالتباين والميل نحو الفردية والنفعية في العلاقات الاجتماعية، ونستنتج من كلّ هذا أنّ التحضر يؤدي إلى إنتاج بيئة ذات طبيعة خاصّة.

د- المعنى السوسولوجي :

ويشير إلى جملة العمليات المصاحبة للتحوّلات المالية والديموغرافية والبيئية والتنظيمية التي تحدث للتجمع السكاّني الحضري، من حيث زوال المسافات المكانية قريتها وبعيدها وتركها الآثار الواضحة في علاقات الناس بعضهم ببعض. كما أنّ حجم السكاّن والانتماء التنظيمي الإلزامي والطوعي ودرجة التفاعل بين الناس كلّها عوامل تساهم في إيجاد نمط معين وجدديد من العلاقات والسلوكات والذهنيات التي تنتج عنها أنماط اجتماعية معينة خاصة بالحياة الحضرية، يكتسبها الوافد للمدينة وينشأ عليها المولود بها، لإحداث وجود اجتماعي مادي ومعنوي معقد يفرض نفسه على الأفراد والجماعات وهو ما يسمّى بالحضرية .

و هو حسب السيد صبري "المناطق المعتبرة بنادر مراكز أو المفروض عليها عوائد مباني"⁽¹⁾ ويعني بنادر المراكز الوحدات البيئية ذات الصيغة الإدارية والتجارية والصناعية .

كما يعني بالمفروض عليها عوائد مباني أن مبانيها أصبحت تفرض عليها ضرائب غير ضرائب الأرض الزراعية.

ويرتبط مفهوم الحضر بالفلاحة والزراعة كونها العامل الرئيسي في الاستقرار البشري، "الفلاحة هي العمران ومنها العيش كله والصلاح جله وبطالتها تفسد الأحوال و يخل كل نظام"⁽²⁾.

(1) - د / عبد المنعم شوقي : مجتمع المدينة، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص: 25 .

(2)- د/ عبد الحميد بوقصاص : النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث، مرجع سابق، ص : 101.

والحضر ما هو إلا طور من أطوار الضرورية لانتقال المجتمع إلى طور أرقى من الأول في كل المجالات ،غير أن هذا الانتقال لا يتم فجأة وبسرعة بل يتم وفق شروط يراها ابن خلدون ضرورية للوصول إلى النوع الجديد من المجتمعات و هي:

- أن يصبح النمط الاقتصادي في المجتمع الجديد قادرا على إشباع حاجات سكّانه لبلوغ التغيير من أساليب الحياة الفردية والجماعات المتعلقة بالسوق والسلع والتجارة والصناعة،و ما يصطحبها من حرف وأخلاقيات وعلاقات الاجتماعية وسياسية و اقتصادية ،و تدرجها وفق سلم التنظيمات و التشريعات القوانين .

- ينتج عن الاستقرار ظهور العديد من الظواهر و الانعكاسات الجديدة التي تؤدي إلى الإبداع و التفنن والسيطرة على البيئة وهذا ما يؤديه العلم والعلماء والطلاب .

والتحضر هو تغير اجتماعي واسع النطاق ،يعني تغيرات جذرية في كل قطاعات المجتمع ،من أهم تأثيرات عملية التحضر فيه تلك المرتبطة بفتح الباب للنظم والقيم والحاجات الحضرية¹ .

- انتقال المجتمع الحضري للتركيز على الملذات والتباهي بالمظاهر بهدف إظهار التفاوت الاجتماعي والثقافي والاقتصادي ،فتظهر قيم و معايير جديدة تحكم المجتمع و تنظم علاقاته.²

أما إذا عدنا لتعريف الحضر لدى المفكرين المعاصرين ،فإننا نجد بأنهم يعتبرون مصطلح المدينة من المصطلحات الصعبة التعريف ،لارتباطها ارتباطا وثيقا بالريف.ولتجديد مفهومها هناك العديد من المداخل التي يمسك بها العلماء ،و التي من الصعب توافرها جميعا لوصف تجمع معين بأنه مدينة . ولقد تعددت تعاريف المدينة غير أنها في مجالها تشير إلى أنها شكل من أشكال التجمع البشري الذي يتميز عن باقي الأشكال بكونه يجمع من الصفات و الخصائص الناتجة عن التفاعلات بين العديد من العناصر .

ويرى الدكتور محمد أحمد غنيم أن المدينة "جماعة كبيرة من السكان استقرت في بيئة محددة استهدفت نشاطا صناعيا تجاريا ،ومن ثم اضطلعت بالعديد من الوظائف التي تتم وفق تخصصاتهم المتباينة ،وكلما تتزايد كثافة هؤلاء السكان في تلك المدينة تتزايد الأصول العرقية والاجتماعية والثقافية ،مما قد يؤدي إلى عدم تجانسهم،على الرغم من تفاعلهم داخل تلك الوحدات الحضرية المعقدة والمتباينة والتي نطلق عليها اسم المدينة"⁽³⁾ .

1 - د/ عبد الحميد بوقصاص : النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث،المرجع نفسه ،ص: 103.

2 - د/ عبد الحميد بوقصاص : النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث،المرجع نفسه ،ص: 111.

(3)- د/ السيد عبد العاطي السيد والسيد محمد الرامخ: دراسات نظرية وتطبيقية في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة ، 2006، ص: 129 .

ثالثا - التعريف الإجرائي للتحضر :

التحضر عملية من عمليات التغيير الاجتماعي، وهي انتقال الريفيين إلى المدن، واكتسابهم تدريجياً القيم الحضرية وما يرتبط بها من أنماط السلوك الحضري التي تنتهي إلى عملية التكيف الاجتماعي . يقصد بالتحضر في هذه الدراسة ذلك المستوى الذي يحققه تجمع سكان المدينة وتركزهم مما يولد أنماط من الحياة الناتجة عن التفاعل الذي يحدث بين كثرة الناس واكولوجيا المدينة وبنيتها المادية المختلفة المظاهر، حيث تتباين السلوكيات و تتفرد طرق المعيشة، ويتجه المواطن نحو العلاقات العامة والسطحية والاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية .

5- مفهوم النمو الحضري :

أولا - التعريف اللغوي للنمو الحضري :

النمو لغة يعني تزايد الشيء وما يضاف إليه أو يؤول إليه¹. كما يرتبط النمو بمختلف المفاهيم الأخرى التي يشكل معها مفهوم مركب مثل النمو الاجتماعي والعمري والاقتصادي². أي أنه حتى يكون له مدلول، لا بد أن يعبر أو يصف شيء معيناً من خلاله يصبح مفهوم النمو ذو دلالة .

ثانيا - التعريف الاصطلاحي للنمو الحضري :

يرتبط مفهوم النمو الحضري بمجموعة من العوامل التي تسهم في تعقيد الحياة في المجتمع الحضري وتطور المؤسسات الاجتماعية والتربوية وغيرها من النواحي الكمية والنوعية. ويشير النمو الحضري إلى معدلات الزيادة في السكان، سواء كانت ناجمة عن ارتفاع نسبة الخصوبة أو الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية. ويصاحب النمو الديمغرافي عادة اتساع المساحة التنظيمية للمدن نتيجة للامتداد الأفقي أو الرأسي لل عمران من اجل تلبية احتياجات السكان الأساسية مثل المساكن والطرق والخدمات بمختلف أشكالها العلاجية والوقائية والتربوية. وعليه فهو يعني من الناحية الاصطلاحية : "ما يؤول إليه الشيء، يقال بلد تام النمو إذا ارتفع نصيب الفرد من الدخل الفردي ارتفاعا كبيرا " (3) .

فالنمو يرتبط بمختلف المفاهيم الأخرى التي يشكل معها مفهوم مركب مثل النمو الاجتماعي والعمري والاقتصادي⁴، ولا بد من ارتباطه بذلك حتى يكون له دلالة .

إذن النمو الحضري هو زيادة عدد سكان المدن ذات الأحجام المختلفة مثل المائة والألف أو تلك التي يبلغ سكانها 10 آلاف أو 20 ألف شخص فأكثر¹. كما يشير النمو الحضري إلى أنه من أكبر المشاكل

1 - أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة البناء، الطبعة الأولى، ص 106

2 - أحمد زكي بدوي :معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية، المرجع نفسه، ص: 6 .

(3) - أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية، المرجع السابق، ص: 106

4 - أحمد زكي بدوي :معجم المصطلحات الاجتماعية، المرجع نفسه، ص: 6 .

في وقتنا الحاضر على غرار البيروقراطية والتخلف حيث أن الدول السائرة في طريق النمو سجلت في السنوات الأخيرة درجة مفاجئة من التحضر تتمثل في الزيادة الديمغرافية ممثلة في " الزيادة الطبيعية " إضافة إلى الموجات البشرية النازحة من الأرياف تحت تأثير العديد من العوامل.

وعليه فإن النمو الحضري يقصد به ارتفاع نسبة سكان المدن مقارنة بمجموع السكان في المجتمع. وهذا المصطلح يعني لغويا واجتماعيا عملية انتقال اجتماعي من حالة التريف إلى حالة التحضر وعمليا فإنه يعني التخلي عن صفات " الريف " واقتناء صفات " الحضر " أي التخلي عن خصائص واكتساب خصائص أخرى ².

وبالمعنى الاقتصادي ارتبط كلا المفهومين (التحضر والنمو الحضري) بحركة انتقال وتحويل إلى تنظيمات اقتصادية أكثر تعقيدا، أو بمعنى أبسط الانتقال من حالة تقوم فيها الحياة على أساس العمل أو الإنتاج الأولي، كالصيد والزراعة، إلى حياة يقوم فيها العمل الصناعي والإداري والتجاري و الخدماتي، أو بعبارة أخرى حالة الانتقال من اقتصاد المعيشة-أو المعاشي - إلى اقتصاد السوق .

أما مدينة القرن 20 ذات الطابع الميتروبوليتي فهي وليدة الاستخدام المكثف للعلم في مجال الصناعة، وانتشار الطاقة الكهربائية واكتشاف وسائل النقل وغيرها، وهو ما أسماه " لا مبارد " بالثورة التكنولوجية، والتي أفسحت المجال لتجمعات حضرية كبرى لم تعرف من قبل ³.

أما المدلول السلوكي فيؤكّد في مجال التحضر والنمو الحضري على خبرة الأفراد - على مر الزمن من حيث أنماط السلوك والتفاعل - وانتشار هذه الأنماط وأساليب الفكر الحضرية .

ووفقا للمدلول التنظيمي فإن مفهوم التحضر أو النمو الحضري لا يقتصر على مجرد ارتفاع عدد السكان و زيادة كثافتهم، أو على تطوير النسق الاقتصادي المدعوم بالتكنولوجيا الصناعية المتقدمة، وإنما يعني الاتجاه إلى تنظيمات اجتماعية أكثر تعقيدا، و يشتمل ذلك على تطوير وسائل الاتصال والأنساق الاجتماعية والسياسية التي تسمح بإمكانية الربط والتنسيق بين مجالات وكيانات متخصصة، ومتميزة، أي بعبارة أخرى فإن النمو الحضري هنا هو الانتقال من المجتمع البسيط إلى صورة أكثر تعقيدا .

كما أنّ عملية النمو الحضري أو التحضر تعتمد في تعريفها على أبعاد عديدة فهي تركز على البعد الديمغرافي المتعلق بزيادة السكان في المناطق الحضرية ونسبتهم إلى إجمالي السكان و نمو المدن التي يزيد عدد سكانها عن خمسة آلاف نسمة، و ذلك حسب تعريف القانون الجزائري للمدينة و عشرون ألف نسمة حسب تعريف الأمم المتحدة. على أساس المعايير التي حددها الديوان الوطني للإحصاء سنة 1966 م في تعريف المدينة الجزائرية حيث اعتبر كل مركز رئيسي للبلديات يضم أكثر من 5000 نسمة فهو مدينة ¹.

1 - عبد الطيف بن أشنها، ترجمة عبد الحميد أتاسي: الهجرة الريفية في الجزائر، المطبعة التجارية، الجزائر، بدون سنة نشر، ص: 67.

2 - عبد الباقي زيدان: علم الاجتماع الحضري والمدن المصرية، بدون ذكر دار نشر، القاهرة، بدون سنة نشر، ص: 14 .

3 - عبد الباقي زيدان : علم الاجتماع الحضري والمدن المصرية، المرجع نفسه، ص: 80 .

ثالثاً- التعريف الإجرائي للنمو الحضري :

النمو الحضري هو زيادة عدد سكان المدينة نتيجة عاملي الزيادة الطبيعية لسكانها وهجرة سگان الريف والمناطق المجاورة إليها تحت تأثير عوامل مختلفة .

6 - مفهوم المدينة :

أولاً - التعريف اللغوي للمدينة :

تشق لفضة مدينة من "مدن بالمكان ،أي أقام به ،جمعها مدائن ،ومدن"⁽²⁾ ،أمّا أصل الكلمة فيعود للآرامية ،حيث تطلق كلمة مدينة على المكان الذي يسوده العدل ،والمقطع ((دين)) يدل على العدل ،أما ((الديان)) فهي من أسماء الله عزّ وجلّ وتعني الحكم القاضي ،ومنه فالمدينة هي المكان الذي يسود فيه الأمن والعدل لكونها مركزاً للسلطة الحاكمة³ .وفي هذا إشارة للوظيفة الأولى للمدينة ،ألا وهي وظيفة الحكم والإدارة .ولقد ورد اسم المدينة في القرآن الكريم في آيات عديدة منها:

- "ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها فوجد فيها رجلين يقتتلان هذا من شيعته وهذا من عدوّه فاستغاثة الذي من شيعته على الذي من عدوّه فوكزه موسى فقضى عليه قال هذا من عمل الشيطان إنّه عدوّ مضلّ مبين " الآية 15،سورة القصص .

- "فأصبح في المدينة خائفاً يترقب فإذا الذي استنصره بالأمس يستصرخه قال له موسى إنك لغويّ مبين " الآية 18 سورة القصص .في هاتان الآيتان جانب من قصة موسى عليه السلام مع بني إسرائيل واضطهادهم من طرف فرعون الذي كان يقيم في أكثر المناطق تركزا سكانيا ،ويعمل على بسط سيطرته وجبروته على الناس .وما حلول موسى إلّا لرفع الظلم القائم⁴ بتصرف .

ثانياً - التعريف الاصطلاحي للمدينة :

لقد كانت المدينة محل اهتمام كبير من قبل مختلف العلوم و العلماء و هو ما جعلها موضوعاً ثرياً متشعب الفروع و الصور و المداخل ،ولذا نجد تعدداً في تعاريفها تبعا لتناول العلوم لها ،"فمن الصعب وضع تعريف محدد لمصطلح المدينة،ذلك أنّها ظاهرة معقدة تولّدت عن تفاعل عدد من العوامل المتشابكة ،ومن ثمّ اختلف العلماء في تعريفهم لها ،وظهرت تعريفات مختلفة حسب وجهة نظر كل عالم"⁽⁵⁾ ،و عليه سنعرض بعض من هذه التعاريف حسب التخصصات :

1 - بوراس شهرزاد: إشغال المجال في مدينة باتنة بين النظري والتطبيقي ، الملتقى الدولي الثاني حول تسيير المدن، معهد التسيير التقنيات العمرانية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، أيام 7-8-9 نوفمبر، 2006، ص: 377 .

(2)- د/ عرب دعكور : تاريخ المجتمع الريفي والمدني ، دار المواسم ، بيروت ، ط : 2 ، 2004 ، ص : 47 .

3 - د/ غريب محمد سيد أحمد : علم الاجتماع الحضري ، دار المعرفة الجامعية 2006 ص: 74 .

4 - الإمام / عبد الرحمن بن ناصر السعدي : تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المتان ، دار التوبة ، 2005 م، ص: 665

(5)- د/ ماجدة غلام : موضوعات في علم الاجتماع الحضري، من دون دار نشر ، 2000 م ، ص: 26 .

* الجغرافيون : يعتبر هؤلاء المدينة مكانا به شوارع و مباني و حدائق و مساحات أخرى يتجمع الناس بها لتكوين حياة اجتماعية . ويربط الجغرافيون الاقتصاديون تعريف المدينة بمناطق التجارة و الأسواق ، و بينما يهتم الجغرافيون الطبيعيون بما يتوفر من قوى الطبيعة كالأرض ما يتوفر بها والإنسان لتوضيح العلاقة والخصائص الناتجة عن ذلك .

ويتفق الجغرافيون حول العديد من الأسس :

* الأساس الإحصائي أو الكمي : حيث أنه يجب بلوغ عدد معين من السكان في المدينة حتى تكون كذلك .

* الأساس الإداري : صدور قرار إداري أو مرسوم قضائي يقضي بذلك .

ففي الجزائر يعرف القانون المدينة بأنها " كل تجمع حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية " (1) .

* الأساس التاريخي : حيث يكون لهذه المدينة رصيد تاريخي في نشأتها و زمن تكونها .

* الأساس الوظيفي : حيث يتحدد للمدينة نشاطها المتميز في نشاط القرية .

* الأساس المظهري : الذي ينطلق من نظام المباني و الشوارع والمساحات وترتيبها وتلاصقها .

* المؤرخون : يفسر هؤلاء المدينة على أساس الحضارة وما توحى به تحليلات الوثائق التاريخية .

* علماء السياسة : فسروا المدينة باعتبارها إطار للتنظيم السياسي وما يتوفر به من تماسك ووفرة خدمات ، و عملوا على إيجاد العلاقات بين المدينة و الدولة و الوطن .

* الاقتصاديون : انطلقوا في تفسير المدينة من كونها مشروع اقتصادي يستدعي دراسة العلاقات الحضرية الناتجة عن تقسيم العمل و تجميع الثروة .

* المحامون : اعتبر هؤلاء المدينة جملة من القوانين المتساندة التي تنتج عنها علاقات وعقود و تكون محل دراسة و تطبيق² .

* أخصائي الرعاية الاجتماعية : يرى هذا بأن المدينة مشروع من خلالها يمكن تحقيق الإصلاح الاجتماعي وتحسين التعليم والرعاية الصحية و رفع مستوى المعيشة .

* علماء الاجتماع : بتعدد المنطلقات التي انطلق منها علماء الاجتماع للتعامل مع موضوع المدينة تعددت مفاهيمها :

فوجد الألماني ماكس فيبر قد قدّم مدخل مثالي في تحديد مفهوم المدينة ، حيث "قال بالوجود الإنساني في تعارضه مع الحياة الريفية ، إذ تختلف عناصر بناء الحياة في الحضر عنها في الريف و كذا أنماط الحياة في كليهما " وهي بذلك نموذج مختلف عن غيره من مظاهر التجمع السكاني .

(1) - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 06 - 06 مؤرخة في 20 فيفري 2006 م الموافق لـ 21 محرم 1421 هـ

2 - د/غريب محمد سيد أحمد : علم الاجتماع الحضري ، مرجع سابق ، ص 75/78 .

"أما روبرت بارك فيعتبر المدينة مكانا معيناً و نظاماً أخلاقياً قائماً نتج عن تفاعل المكونات الفيزيائية القائمة و الإنسان بالمدينة".

" أما لويس ويرث فيعتبرها نمطاً موجوداً يشمل الارتباطات الإنسانية المختلفة، التي أساسها ألعلاقات التخصصية غير الشخصية والانتقالية النفعية، وفي تعريفها عاد بها إلى الدعائم التالية¹ :

- تحديد خصائصها الأساسية .

- تحديد سمات التباين التي تفصل بين أنماط المدن الصناعية ، التجارية .

"أما زيمرمان وسوروكن فينطلقان لتحديد مفهوم المدينة من مجموعة خصائص تميز المدينة عن عالم الريف هي :- المهنة - البيئة - حجم المجتمع المحلي - كثافة السكان - تجانس ولا تجانس السكان - التمايز التخصص، الانتقالية، النفعية، وهو ما يجعل سمات العلاقات الحضارية تتبع من الحجم والكثافة والأنشطة بالمدينة . " والتشريعات الاجتماعية-التنقل والحركة -نسق التفاعل (عدد وأنماط الاتصالات" [بتصرف] (2) .

وهناك من يتناول المدينة على أنّها نمط أو شكل خاص من أشكال المجتمعات المحلية، أي كمجتمع محلي حضري، ويمكن القول بأن المدينة هي أكبر الأماكن العمرانية، سواء من حيث عدد السكان أو المساحة المبنية أو تعدد الوظائف التي تمارس فيها³.

كما ينظر للمدينة على أنّها التطبيق الفعلي لرؤية معينة من أجل بلوغ أهداف محددة مسبقاً، ترتبط بنمو وتنمية المناطق الحضرية⁴.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نخلص إلى القول بأن المدينة هي تجمع سكاني يختلف عن غيره من مظاهر التجمع من خلال البناءات الداخلية، والشوارع، ووسائل النقل، والأنشطة الممارسة ونمط التنظيم والعلاقات الاجتماعية السائدة التي في مجملها تختلف من مدينة لآخري تبعا لطبيعة هذه العناصر المذكورة . ولتسهيل المقارنات الدولية " اتفقت الهيئات الدولية (الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة) على اعتبار كل تجمع سكاني يزيد عن 20.000 نسمة، مدينة" (5) .

ثالثاً - التعريف الإجرائي للمدينة :

هذه الدراسة تعتبر بأنّ المدينة هي تجمع سكاني يختلف عن بقية التجمعات السكانية من حيث عدد السكان وطبيعتهم ، المساكن وتناسقها وانتظامها ، وفرة الخدمات والمرافق ، الشغل الممارس و العلاقات

1 - د/عبد المنعم شوقي : مجتمع المدينة ، دار النهضة ، 1981، ص: 25.

(2) - عبد الرحمان بن خلدون ، المقدمة ، الجزء الأول ، الدار التونسية للنشر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1984، ص: 74 .

3 - أحمد علي إسماعيل: دراسات في جغرافية المدن ، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، مصر، 1982 ، ص: 34 .

4 - عبد الهادي محمد والي: التخطيط الحضري، تحليل نظري وملاحظات واقعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1983، ص: 20.

(5) - د/ بوجمعة خلف الله : العمران والمدينة ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، عين مليلة ، ص/ص: 10/9 .

الاجتماعية والأنظمة القائمة في هذا الوسط .

7 - مفهوم العمران :

أولا - التعريف اللغوي للعمران :

لغويا العمران مشتق من كلمة لاتينية هي URBS والتي تعني المدينة . وهو عملية تنظيم المجال من حيث المباني والمنشآت عن طريق أدوات التهيئة والتعمير .

ثانيا - التعريف الاصطلاحي للعمران:

عرّف العمران بأنه " التساكن والتنازل في مصر أو حلة للأنس بالعشير واقتضاء الحاجات ،لما في طباعهم من التعاون على المعاش ... ومن العمران ما يكون بدويا وهو الذي يكون في الضواحي والجبال وفي الحلال المنتجة للقفار وأطراف الرمال ،ومنه ما يكون حضريا ، وهو الذي بالأمصار والقرى والمدن للاعتصام بها والتحصن بجدرانها "(1) .

ويعتبره آقاش Aghache ALFRED (1920) فن يؤديه العمراني،ويقوم على الخيال والتشكيل والتنظيم ،ويترجم إلى مشاريع وأحجام بمساهمة العديد من الأطراف كالمهندس وعالم الاجتماع وغيرها² أدخل العمران بمفهومه الحالي حديثا عن طريق المهندس الإسباني سيردا CERDA . و أنشأت فرنسا على غراره (الشركة الفرنسية للعمرانيين والمعماريين) لغرض تهيئة المجال وتنظيمه . والعمران يحدد بدقة الأطراف الفاعلة في الوسط الحضري بهدف المحافظة على المصلحة العامة والجماعية التي توفر بدورها المستوى المنشود من الظروف الملائمة للتجمع الإنساني والتفاعل البشري .وعمليا فإن العمران هو التصور المسبق لواقع يتضمن اقتراحات حلول لمشكلات ويوفر التسهيلات في أقصى مستواها ،بناء على دراسات علمية للمعطيات الديمغرافية ،الاجتماعية ،الثقافية والطبيعية . أما شواي F / CHOAY فيعتبره عملية اجتماعية تناولت تنظيم المجال على أسس علمية تتوافق والمجتمع الصناعي الجديد في أوروبا بعد الثورة الصناعية³ .

ثالثا - التعريف الإجرائي للعمران :

العمران في هذه الدراسة يشير إلى التنظيم المادي الذي يشمل المجال عموما والمجال الحضري خصوصا ،و يتمثل في كل المباني والمنشآت والمؤسسات والمرافق والمساحات والطرق .

(1)- عبد الرحمان بن خلدون ، المقدمة ، الجزء الأول ، الدار التونسية للنشر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1984 ، ص: 74

2 - د/ بوجمعة خلف الله : العمران والمدينة ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، عين مليلة ، ص/ص: 10/9 .

3 - د/ بوجمعة خلف الله ، العمران والمدينة ، المرجع السابق : ص: 11

8- مفهوم التنمية :

أولاً - التعريف اللغوي للتنمية :

تشققت لفظة التنمية من " نَمَى " الذي يعني الزيادة والانتشار، والنمو هو تلك الزيادة الطبيعية للشيء ، أمّا التنمية فهي عملية منسقة ومنظمة ترمي لتحقيق أغراض معينة .

ثانياً - التعريف الاصطلاحي للتنمية :

لقد ظهر مفهوم التنمية بداية في الميدان الاقتصادي ، ثم تناقلته الاختصاصات المختلفة . فهي العمليات التي تتضافر فيها الجهود المختلفة ، من قِبَلِ الأهالي والسلطات الحكومية للعمل على تحسين الظروف الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية للمجتمعات ، وتحقيق التكامل في حياتها ، وتمكينها من الإسهام في التقدم الوطني¹، ويتداخل هذا المصطلح مع مدلولات أخرى : تطو ، تقدّم وتغيّر².

مصطلح يستعمل لوصف سلوك أعضاء المجتمع ، حينما ينظمون جهودهم بهدف التخطيط والعمل من أجل تحسين واقعهم وأحوالهم ، فيحددون حاجاتهم ومشكلاتهم الجماعية والفردية ، ويضعون برامج محددة لحل هذه المشكلات ، معتمدين على موارد المجتمع ، وبالتنسيق مع الجهات الرسمية الحكومية³.

تعرفها هيئة الأمم المتحدة سنة 1956 م بأنها العملية التي بمقتضاها توجه جهود كل من الأهالي والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات ، ومساعدتهم على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن⁴ .

ويعرفها الدكتور الفاروق زكي يونس : بأنها إحدى العمليات التي تهدف إلى تدعيم القدرة الذاتية للمجتمع ، وتحقيق الأهداف المحلية والقومية بالطرق المنهجية التي يستخدمها أخصائيو مدربون ، وتكفل مشاركة الأهالي بالموارد المادية والبشرية في تخطيط برامج التنمية وتنفيذها ، استجابة للاحتياجات المحلية من ناحية ، ومساهمة في تحقيق الأهداف القومية من ناحية أخرى⁵ .

وتعتبر التنمية قضية عالمية ، بحيث أنّ اللّجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية ترى بأنّ "المسلم به عموماً هو أنّ التنمية ليست مرادفاً لمجرد النمو ، ولكنها تتضمن اعتبارات أخرى عديدة تتعلّق أساساً برفاهية الإنسان ، ومن هذه الاعتبارات ما هو ثقافي ، وما هو مادي ، ويذكر التقرير في موضع آخر أنّه من الضروري أن تؤدي أنماط التنمية إلى مستويات أعلى من التوظيف في الرّيف

1 - د/سامية محمد جابر. عبد الله عبد الرحمان ، علم اجتماع المجتمعات الجديدة ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ص: 15

2 - د/فكار رشدي: علم الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية (قاموس)، المجلد الأول، دار النشر العالمية ، باريس/ 1980ص:68 .

3 - د/محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ص: 426 .

4 - د/ عبد الهادي جوهرى : قاموس علم الاجتماع . ط3 . الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث، مارس1998م ، ص، ص: 73 ، 74 .

5 - د/ عبد المطلب عبد المجيد : التمويل المحلي والتنمية المحلية ، الاسكندرية ، الدار الجامعية ، 2001م ص: 13 .

والمدينة نظرا للزيادة المتوقعة في السكان في البلدان النامية، وتأثيرها على تمويل العمل، فليس من الضروري أن يكون التوظيف منتجا من الناحية الاقتصادية، ولكن ينبغي أن يكون كذلك مرضيا للفرد، حاثا على الناحية الخلاقة فيه ومؤديا إلى مستويات استخدام أكثر فائدة لوقت الفراغ¹.

أما مصطفى الخشاب فيرى أنّ " التنمية هي العملية المرسومة لإيجاد ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع كله، معتمدة على إسهام المجتمع المحلي أسهاما إيجابيا، وهي عمليات تنطوي على توحيد جهود المواطنين والحكومة و المسؤولين لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمعات المحلية وتحقيق التكامل والاندماج لتحقيق التقدم " (2).

والتنمية هي بناء الإنسان وتحرير وتطوير كفاءته وإطلاق قدراته على العمل البناء، واكتشاف موارد المجتمع وتنميتها واستخدامها الأمثل من أجل بناء ودفع الطاقة الإنتاجية للعطاء الأوفر³.

ويقدم الأستاذ الدكتور زرواتي رشيد تعريفا دقيقا للتنمية فيراها على أنّها "التحول الضروري، الكافي، الشامل، المتوازن، الفعال والمستدام، في جميع الأنظمة المجتمعية: السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية، النفسية، اللغوية والإدارية، العسكرية، التقنية، توطين التقنية والبحث العلمي؛ من حالة التقهقر والتراجع والركود إلى حالة أفضل لتحسين حالة الإنسان " (4).

ثالثا - التعريف الإجرائي للتنمية :

هي مجموعة التدخلات الموجهة لاستغلال الموارد المتاحة لإحداث تغييرات هيكلية ووظيفية بهدف تحقيق واقع اجتماعي اقتصادي وثقافي أفضل، حيث تتوحد الجهود الحكومية والشعبية لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية قصد الوصول لذلك الواقع.

أما التنمية الحضرية فهي مختلف العمليات التي تهدف لتطوير المجتمعات الريفية إلى حضرية أو تغييرات بالمدينة، من حيث الكثافة السكانية، والإشغال غير الزراعية وتحديد وإقامة المباني واستخدام الأرض و تحقيق درجة عالية من تقسيم العمل والضبط الاجتماعي.

6/ - الأصول الفكرية للبحث

أ - المدخل الاقتصادي :

من أقدم المحاولات التي قدمت في هذا الإطار تلك التي أسهم بها شارلز كولي (Charles Cooley) عام 1894م، لتفسير نشأة وتطور المدن، مركزا دراسته على تأثير المتغيرات الاقتصادية كتوفير إمكانيات

(1)-د/ أحمد فوزي سليمان عبيدات : معوقات إدارة التنمية في المجتمع الأردني، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع، سنة 2007، عن " تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا، مايو 1978، ص: 15.

(2)-د/ الخشاب مصطفى : دراسة المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 2، 1970، ص : 240.

3 - د/ عبد العلي حسن إبراهيم : التنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص : 158.

4 - أ.د/ رشيد زرواتي : التنمية بين الميادين، النظريات والنماذج، جوسر للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 2017، ص : 47.

الإنتاج، وشبكة النقل والمواصلات .

وجاء بعده وبنفس المنطلق "أدنا فيبر" (Adna Weber) عام 1899 م¹ .

وتستند هذه النظرية إلى فرضية مفادها أنّ الحركة السّكانية تحدث بدافع فرص الشغل والبحث عن العمل، ولذلك فإنّ السياسات الحديثة لتنمية وتنظيم المدن يجب أن تجعل من النشاطات الاقتصادية محورا رئيسيا لإنشاء أقطاب مدنٍ ومدنٍ جديدةٍ لفك الخناق المفروض على تلك القائمة وإعادة الهيكلة السّكانية والعمرانية بما تتطلبه الظروف الوطنية أو الإقليمية، خاصة وأنّ الأنشطة الاقتصادية تجلب بعضها لتحقيق التكامل ما بين الصّناعة، التّجارة والخدمات .

وباعتبار أنّ النشاط الاقتصادي الأكثر حضورا في المجتمع المعاصر هو التصنيع، فإنه أصبح بالإمكان إيجاد عمليات مختلفة للتّوطين بهدف توجيه الحركة السّكانية وتحقيق التوازن والانسجام بين أطراف الأقاليم الحضرية .

ويفيد المدخل الاقتصادي بأنّ الأساس الاقتصادي بقدر ما يعتبر منطلقا لنشأة وتطور المدن فإنه معيار لظهور مشكلاتها وأنماط الحياة فيها² .

وباعتبار دافع الشغل كان من بين العوامل التي دفعت إلى الاستقرار بأحياء المدن عموما ومدينة "عين ولمان" فإننا نعتمد في تفسيرنا المدخل الاقتصادي واعتبار هذا العامل من بين العوامل المفروض أخذها بعين الاعتبار لدى الجهاز المخطّط للمدينة .

ب - مدخل التغيير الاجتماعي أو الحتمية الاجتماعية :

يعتبر أول من طرق هذا المدخل هو العلامة عبد الرحمان ابن خلدون الذي ربط بين التحضر وغيرة الاجتماع في الإنسان، حيث أنّ هذا الأخير ينتقل من حالة البساطة والاعتماد على الضروريات في الحياة البدوية، إلى التعقيد والتركيز على الكماليات في المدينة.

ويرتب بن خلدون مسار التحضر كالتّالي :

من حدوث الاجتماع البشري إلى التعاون - إلى - إنتاج ما فوق الضروري - إلى - الإنفاق على الكماليات - إلى - ظهور الصناعات - إلى - تطور العمران الحضري³ .

أمّا التوجهات الحديثة للتأثير الاجتماعي فتري بأنّ التجمع السكاني لا يعني فقط الأوضاع الاقتصادية والمادية، وإنما هناك جانب آخر لهذا التجمّع هو التفاعل القائم بين الناس فيما بينهم من ناحية وبينهم وبين الوحدات الاجتماعية كالمؤسسات التعليمية والخدمات والترفيهية من ناحية أخرى، والتي تنشأ عنها علاقات وأنماط حياة وطرق معيشة وقيم وطبائع جديدة لا توجد بالوسط الريفي، علما بأنّ التراكمات

1 - د/ محمد بومخولف : التحضر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2001، م، ص: 59 .

2 - د/ محمود الكردي: التحضر: دراسة اجتماعية، الكتاب الأول، القضايا والمناهج، دار قطري بن الفجاءة، ط1، الدوحة، قطر، ص: 62.

3 - د/ محمد بومخولف : التحضر، المرجع السابق، ص: 61 .

الاقتصادية تساهم في صنع هذا الواقع المتميز ،ويصبح الوسط الحضري منبعاً للأخبار والمعلومات التي تستقطب -إلى جانب المتغيرات الأخرى - المزيد من السكان الراغبين في التحلي بأتماط المعيشة المستحدثة في المدينة .

وفي هذا الصدد يرى "شومبار دو لو" (CHOMPART De Laue) أنّ التحضر والتركز السكاني في القرن العشرين لا يرتبط فقط بالمعيار الاقتصادي كالتصنيع والتجارة ،الانتاج والتوزيع والتبادل بل كذلك نجده - التحضر - يرتبط بالإرادة والرغبة الإنسانية في تحقيق مستوى معيناً من النضج الفكري والأخلاقي¹ .

وإذا كان الإنسان اجتماعي بالطبع فإنه وجب على كل من يباشر عمل تنظيمي أو برنامج تنموي أو تخطيطي أن ينطلق من هذا البعد ،كما هو الحال بالنسبة لنا كذلك إذ علينا بأن نؤمن بأن السكان القاطنين في الأحياء عموماً و الحي ميدان الدراسة تحديداً هم مهيوون للتفاعل بحسب المعايير التي تنظمهم وتحكمهم، حيث يمكن للقائمين على التخطيط للمدينة توفير الأسباب ليكون التفاعل المتعدد الأوجه إيجابياً يؤسس لقيام مجتمع ناضج .

ج- مدخل القوة أو المدخل السياسي :

تنطلق هذه النظرية من العامل السياسي لحدوث التحضر ،وذلك من خلال الدور الذي تقوم به السلطة في تخطيط المدينة و تأسيسها والتكفل بها وتنظيمها ،وإنشاء مراكز إدارية لتوفير متطلبات سكانها وتمكينهم من احتياجاتهم المختلفة ،فتصبح بذلك قطباً يجذب أهل الأرياف المحيطة للاستقرار وكسب الأمن باعتبار المدينة مقراً للإدارة والسلطة .

وهنا نجد بأنّ البعد السياسي للمدينة يتجلى من خلال الوظيفة الإدارية والسياسية المحددة لها باعتبارها تجمع عناصر السلطة والأجهزة الرسمية المختلفة للدولة .والملاحظ هنا أنّ المدينة بدون الطّابع الإداري الرسمي لا تتمكن من تحقيق الانسجام بين قاطنيها لبروز القيم والمعايير الجديدة في تسيير وتنشيط التفاعل داخل الإطار الحضري ،الذي تصبح القيم والأنظمة الريفية والبدوية أمامه عاجزة عن تحقيق متطلبات الاجتماع الإنساني فيه .ويعتبر "ويليم فورم" هو أول من وظّف الاتجاه السياسي في علم الاجتماع الحضري ،ويرى بأنّ القوة عموماً والسياسية خصوصاً كانت في الماضي كما هو في الحاضر أداة للتوطين والتوسع والبناء الإيكولوجي والاجتماعي بالمدينة ،ويذهب هذا الطّرح إلى أنّ السلطة تساهم في توجيه وتحديد أثر المتغيرات الأخرى كالتصنيع والتكنولوجيا ،والسياسة العامة والتخطيط الاجتماعي والاقتصادي² .

وفي الطرح يجب أن لا نهمّل آراء ابن خلدون ،الذي تناول دور القوة الممثلة في السلطة معتبراً أنّ غاية العصبية هي الملك ،وغاية الملك هي الحضر لتحقيق هدفين هما :

1 - د/ محمد بومخلوف : التحضر ،المرجع السابق ،ص : 62 .

2 - د/ محمد بومخلوف : التحضر ،المرجع السابق ،ص : 64 .

- التمتع بنعيم الحياة الحضرية وحط الأثقال .
- اتخاذ المدن حصنا للمدافعة (الدفاع) ضد الغزاة ،فجدران المدينة تمثل قوة الجند والعساكر.
- فلا بد أن تكون المدينة الدولة مقرا للحكم الذي يلحق الأمصار بالملك و يتخذ منهم منهلا للموارد و الأعمال ، كما يجعل منهم عسكرا وأداة للدفاع المبكر .ويرتب ابن خلدون مراحل التحضر حسب المدخل السياسي كما يلي :

من العصبية — إلى — الملك — إلى — المدينة — إلى — زيادة الإنفاق — إلى — زيادة الاستقطاب — إلى — زيادة التحضر .

- ولذلك فنحن نعتبر بأن عملية الادماج و التخطيط لأحياء المدينة تصبح ضرورة لتحقيق أمرين :
- احتواء سكان الأحياء ومعالجة المشكلات التي تسودها قبل امتدادها وتأثيرها على المدينة الأم وإغراقها في مشكلات شبيهة .

- الاستثمار في الطاقات التي تتمتع بها هذه الأحياء ،وجعلها عوامل قوة لتحقيق التنمية والتطور .

د- المدخل الديمغرافي :

إنّ المنطلق الأساسي في هذا المدخل هو التحولات السكانية الطارئة عبر مناطق معينة حيث تجعل من المستوطنات الحضرية الصغيرة تجمعات حضرية كبيرة ،وأهم هذه التحولات هي تلك الناتجة عن النمو الطبيعي للسكان بسبب كثرة الولادات وقلة الوفيات ،أو عن الهجرة الكثيفة بسبب تأثير عوامل اقتصادية كتركز الأنشطة والموارد الاقتصادية أو سياسية كالحروب وسياسات الترحيل الهادفة أو طبيعية كالكوارث،جفاف،زلازل وغيرها .

ولهذا فنحن ننطلق من كون النمو الحضري أمرا واقعا ،سواء بفعل النمو الطبيعي للسكان أو بفعل الهجرة والنزوح الريفي ،خاصة و أن مجتمعنا تحكمه قيم ومعايير و عقيدة لا تحبذ المساس بالفطرة والسنن الكونية في التكاثر ،وعليه يصبح لزاما على أولياء الأمر العمل على احتضان الأفواج البشرية بتخطيط شامل وبرامج تستوعب كل المتغيرات وتجعل منها عوامل للتنمية والتطوير .

هـ - المدخل المتعدد العوامل :

حسب هذا المدخل لا يمكن اعتماد عامل واحد من العوامل المذكورة سابقا:

اقتصادية،اجتماعية ،سياسية أو ديمغرافية سببا وحيدا في حدوث التحضر ، نظرا للتداخل الكبير بين هذه العوامل وصعوبة الفصل بينها ،وتبقى مسألة تحديد أكثرها تأثيرا للباحث الذي يجتد لذلك إمكانيات وأدوات خاصة .

وتعتبر نظرية جون فريدمان (**John Friedmann**) في التحضر من أحدث النظريات التي

ربطت ظاهرة التحضر بمختلف العوامل ولم تجزم بفاعلية واحدة منها دون بقية العوامل .

فلقد كان من الصَّعب الفصل بين التحول الاقتصادي والاجتماعي بل وحتى يستحيل تحديد أسبقية أحدهما على الآخر، ونفس الحديث يمكن قوله بالنسبة للتحول التكنولوجي والسكاني وهما معا تابعان للتحولات الاقتصادية والاجتماعية وكذا السياسية، وفي الأخير نجد بأنّ هذه العوامل تجتمع جميعها للتفاعل فيما بينها ضمن إطار الزمان والمكان لإحداث ظاهرة التحضر ونشأة المدن ونموها وتطورها، وبروز الظواهر التي ترتبط بها وتتفرّد عن تلك التي تبرز بالأوساط الأخرى كالقرية والريف .

وإذا ما جئنا إلى واقع الأمر فإن الحياة الاجتماعية هي كل متكامل يتأثر بمختلف الظروف والعوامل، ولا يمكن اعتبار الواقع الاجتماعي مادة ميكانيكية يمكن تفكيكها بسهولة، وعليه فحن نرى بضرورة الانطلاق من النظرة الكلية والشاملة للمناقشة والتحليل وكذا المعالجة والتوجيه، فكل المداخل تحكم الواقع الذي تعيشه مدينة عين ولمان .

7/ الدراسات السابقة :

منذ اختيارنا لهذا الموضوع على مستوى بحثنا لشهادة الماجستير الموسوم بـ "معوقات التخطيط الحضري" لاحظنا أن الدراسات الجزائرية في هذا المجال وفي هذا الموضوع بالذات تكاد تقتصر في كثير من الأحيان على مجال الهندسة العمرانية والهندسة المعمارية، بينما نجد "الرصيد السوسولوجي في الجزائر" يفتقر إلى دراسات في هذا الموضوع، من حيث تناوله وتحليله من منظور علم الاجتماع الحضري، على الرغم من الأهمية والدور الكبيرين الذين من المفترض أن يلعبهما هذا العلم في إثراء النقاش والحوار العلمي الجاد والهادف في مجال المعرفة العلمية العامة، وتقديم ما يمكن تقديمه للمجتمع في ميدان التخطيط الحضري خاصة من ناحية التدخل المباشر والفعال لعلم الاجتماع الحضري في ميدان التخطيط الحضري وإعداد وتوجيه السياسات الحضرية.

كما يعتبر موضوع التخطيط في الجزائر من المواضيع التي لا تزال قريبة من الاعتبار الرسمي، كونه مرتبط بأجهزة الدولة عموما وكون الخوض في مثل هذه المواضيع الحساسة يتعرّض للعراقيل والصعوبات نتيجة التحفظ المفرط وتفادي المواقف الصريحة والمناقضة للسياسة العامة حتى لو كان ذلك في التّجاه الصحيح . ولذا فإن تناوله في جوانبه الدقيقة كمشكلاته وعواقبه نادرة¹ نوعا ما. مما جعلنا لحد الساعة نفتقد الدراسات السابقة فيه، غير أننا سجّلنا دراستين مشابھتين :

الدراسة الأولى : دراسة أكاديمية جزائرية .

أ - ملخص الدراسة

أولا / عنوان الدراسة : مشكلات النمو الحضري في الجزائر وعلاقته بظاهرة النزوح الريفي¹.

ثانيا / صاحب الدراسة : عبد الغاني قتالي / تحت إشراف الأستاذ الدكتور مصطفى عوني .

¹ - أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع الريفي 2016 نشرت في جامعة باتنة 1، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع .

ثالثا / دكتوراه علوم في علم الاجتماع الريفي 2016 نشرت في جامعة باتنة 1، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع .

رابعا / مكان الدراسة : دائرة ششار ولاية خنشلة، الجزائر .

خامسا/ زمن الدراسة : امتدّت الدراسة بجانبيها النظري والميداني على مدى 5 سنوات، ابتداء من 2011م إلى 2016م .

سادسا/ طبيعة الدراسة : دراسة ميدانية .

سابعا/الإشكالية : عرض حول حركة النمو الحضري عبر التاريخ مع الإشارة إلى العاملين الرئيسيين، النزوح الريف والزيادة الطبيعية لسكان المدن. النمو الحضري في الجزائر حسب الباحث ذو أبعاد تاريخية أكثر من غيرها، على الرغم من تعدّد هذه الأخيرة . كما أنّ الطابع الريفي يغلب على السكان الجزائريين باعتبار أنّه إلى غاية 1994م كانت نسبة سكان المدن فقط 55 %، وأنّ حوالي نصف السكان لازالوا يعيشون في الريف الجزائري، وأنّ نسبة كبيرة من السكان الحضري لازالوا يحافظون على أنماط المعيشة الريفية . والنمو الحضري حسب الباحث يخص المدن الكبرى كمدينة الجزائر أكثر من غيرها من المدن الصغيرة والمتوسطة .

وتعرف المدن الجزائرية نموًا حضريًا سريعًا في العقود الأخيرة، حيث يصاحب ذلك اختلال كبير بين الإمكانيات التي تتمتع بها المدينة والأعداد الكبيرة من النازحين من جهة والمواليد الجدد من جهة ثانية . والدراسة تتناول الكشف عن مدى التأثير السلبي للنمو الحضري الناتج عن النزوح الريفي وبعثه لمختلف المشكلات الاقتصادية، الاجتماعية، الديمغرافية والبيئية على نطاق المدينة الجزائرية .

ثامنا / المنهجية : المنهج : استخدم الباحث في دراسته:

- **الإطار النظري التحليلي :** حيث عرض واقع التنمية القائمة في مدن مصر .
- **الإطار التطبيقي التحليلي :** تناول دراسة مدينة أسيوط لتشخيص الوضع ورصد وتحليل النقائص العمرانية والمشكلات القائمة والإمكانيات المتوفرة، تمهيدا لطرح إستراتيجية التنمية المقترحة.

تاسعا / الأهداف :

- إثراء التراث العلمي النظري في مجال علم الاجتماع الريفي .
- إبراز التفاعل بين الأسرة الريفية التّازحة والوسط الجديد بالمدينة .
- إبراز العلاقة بين النمو الحضري الناتج عن النزوح ومختلف المشكلات التي تعرفها المدينة .
- لفت الانتباه إلى ضرورة الاهتمام بالريف .

عاشرا / الخطوات الرئيسية لسير الدراسة : كانت بداية البحث هي طرح أولي للموضوع تناول فيه: مقدمة، إشكالية، أهمية البحث، أهدافه، فرضياته، مفاهيم البحث، البحوث والدراسات السابقة.

ثم تناول الباحث الإطار النظري لموضوع مشكلات النمو الحضري في الجزائر، منطلقاً من التحليل النظري والمنهجي للنمو الحضري، ثم عرض نماذج عن النمو الحضري في العالم وأبعده بعرض عن النمو الحضري في الجزائر، ثم قدّم فصلاً عن العلاقة بين النمو الحضري والنزوح الريفي في الجزائر. أمّا في الجانب الميداني فقد قدّم الباحث مجالات الدراسة، وأدوات البحث والعينة وكيفية اختيارها، ثم قدّم في آخر فصل ما يتعلّق بعرض النتائج ومناقشتها وتحليلها.

إحدى عشر: النتائج:

- الزيادة السكانية والنزوح الريفي من وراء النمو الحضري ومختلف المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تعرفها المدن الجزائرية .
- ارتفاع كبير في نسبة النمو الحضري في الفترة الممتدة بين 1990 م و 2010 م .
- قلة المرافق في الريف دفعت للانتقال إلى المدينة .
- البنية التحتية والخدمات التي توفرها المدينة الجزائرية كالتعليم، الصحة، السكن، النقل والتنمية لم تستوعب الكم الهائل من النازحين إليها من الريف إضافة إلى الزيادة الطبيعية لسكانها .
- انعكاس هذا النمو الحضري السريع في هذه المدينة في صور لمشكلات واختلالات تتعلّق بالحياة الحضرية، كالاكتظاظ، ازدحام الشوارع، ارتفاع عدد الأفراد للغرفة الواحدة، انتشار أزمة السكن في المدن .
- تريف المدن وانتشار السلوكيات الريفية في أجزاء من الحواضر الكبرى على غرار بروز بعض التقاليد والعادات المحلية جنباً إلى جنب مع قيم الحياة في المدينة .
- انتشار ظواهر اجتماعية كثيرة كالانحراف، السرقة التشرّد، التسوّل، الجريمة وتعاطي المخدّرات والاعتداءات على الأملاك والأشخاص .
- انتشار الأحياء المتخلّفة، السكنات العشوائية والبيوت القصديرية التي ساهمت بدورها في تفكك الأسرة الممتدة وظهور الأسرة النووية التي تمرّد أفرادها عن القيم والأخلاق السّارية، فوقعوا في مختلف السلوكيات السلبية التي لا علاقة لها لا بالريف ولا بالمدينة .
- التوسّع العمراني على حساب الأراضي الخصبة وتراجع المساحة المزروعة .
- تراجع نشاطات أرباب الأسر و اقتصارها دورهم على المهنة الواحدة والتي في أغلبها غير دائمة وغير خاضعة لعملية التأمين، ممّا قلّص من مداخيل الأسرة بالمقابل مع زيادة نفقاتها، خاصّة في ظل عدم مساهمة المرأة في الحياة العامّة كما هو الحال في الريف وتأديتها لمختلف الأشغال الفلاحية كالأنشطة الزراعية المعاشية وتربية المواشي، أين انعكس ذلك على ضعف المستوى المعيشي وهو ما تؤكّده برامج وزارة التضامن من خلال استفادة الكثير من هؤلاء من **منحة المعوزين** لأولياء الأبناء المتدرسين وقُفّة رمضان للأسر

المحدودة الدّخل وعمليات التوزيع والصدقات والمساعدات المختلفة التي تنظمها بعض الجمعيات الخيرية خاصة في المناسبات الدينية أو حالات المرض والكوارث .

- قلة المياه الشروب وانعدام النظافة وكثرة الانقطاع في الإمداد بالتيار الكهربائي وقلة الإنارة العمومية، باعتبار أنّ أغلب هذه الأحياء غير مهيكلة ضمن المخطّط التوجيهي للتهيئة والتعمير ولا تخضع لوصاية البلدية في مختلف الخدمات .

- انتشار الكثير من مظاهر التلوّث من جزاء الرمي العشوائي للقمامة، وعدم الالتزام بقواعد النظافة .
- غياب فضاءات الترفيه والتسلية كالمساحات الخضراء والملاعب الجوارية، ممّا أتاح الفرصة للانحراف والسرقة، أين سجّلت ملاحظة بخشية الأولياء على مستقبل أبنائهم .
- اللاّ تجانس الاجتماعي الناتج عن النزوح الريفي الكبير نحو المدن الكبيرة والمتوسّطة .
- ارتفاع قيمة العقّار وأسعار المساكن الجاهزة، وكذا كراء البيوت والمحلات .
- صعوبة الحركة والتنقل السّكاني نتيجة الاختناقات المرورية المتكرّرة .
- غياب الطابع العمراني المنظّم وتعدّد أنماط المباني الذي ينعكس من خلال عدم الالتزام بمعايير العمران و انتظام الشوارع واتساعها بما يوفّر الحركة المرورية التسلسة .

ب - تقييم الدراسة السابقة:

- لقد كانت دراسة الطالب عبد الغاني فتّالي تحت إشراف الأستاذ الدكتور مصطفى عوفي الموسومة بعنوان " مشكلات النمو الحضري في الجزائر وعلاقته بظاهرة النزوح الريفي " في كثير من جوانبها متكاملة ومنسجمة مع الخطوات الأساسية للبحث العلمي، كما أنّها كانت لنا منطلقا في صياغة الكثير من مؤشرات بحثنا المتعلّقة بالفرضية الأولى " النمو الحضري غير المخطّط يمثّل عائقا للتخطيط الحضري " غير أنّنا سجّلنا تناقضا في بعض القضايا أثناء عرض النتائج منها على الخصوص تلك المتعلّقة بـ:

- المرافق في أحياء المدينة أين يشير الطالب مرّة بعدم وفرتها في المدينة و مرّة أخرى يفيد بأنّها تجذب سكان الريف إلى المدينة .

- يفيد الطّالب بأنّ الأحياء غير مهيكلة ضمن المخطّط التوجيهي للتهيئة والتعمير ولا تخضع لوصاية البلدية في مختلف الخدمات، ومن ناحية أخرى بانتشار التلوّث ورمي القمامة في غير أماكنها رغم وجود الحاويات التي توفرها المصالح العمومية .

- ونعتقد من ناحيتنا أن هذا الحي مهيكّل غير أنّه لم تشمله هيكله مخطط شغل الأراضي (POS) وذلك بسبب العراقل المرافقة لطبيعة ملكية الأرض والتي هي تحديدا ملكية خاصة .

ج - توظيف الدراسة السابقة في البحث:

- إن هذه الدراسة تتقاطع في كثير من مضامينها مع العديد من مؤشرات دراستنا، حيث أنّ الفرضية الأولى في بحثنا تتعلّق بالنمو الحضري الذي هو محور هذه الدراسة التي تناولت انعكاسات النمو الحضري

السريع على الواقع الاجتماعي والثقافي وكذا الاقتصادي وغير ذلك، وتأثر المدينة بالكثير من المظاهر، التي عبرت عنها نتائج الدراسة التي تم تلخيصها آنفا .

الدراسة الثانية : أجريت في مصر وكانت كالتالي :

أ - ملخص الدراسة

أولا /عنوان الدراسة : إستراتيجية التنمية العمرانية للمدن المصرية¹ "دراسة تطبيقية على مدينة أسيوط".

ثانيا /صاحب الدراسة:د/عصام الدين محمد علي ، أستاذ مساعد، كلية الهندسة، جامعة أسيوط مصر.

ثالثا / نشرت الدراسة في مجلة الكلية رقم 4 ص، ص: 1323، 1340، جويلية 2006 م .

رابعا / مكان الدراسة : مدينة أسيوط ، مصر .

خامسا / زمن الدراسة : غير مضبوط.

سادسا / طبيعة الدراسة :دراسة تطبيقية .

سابعا / الإشكالية : نمت أغلب المدن المصرية الواقعة على ضفتي وادي النيل نموا سريعا متخطية الموانع الطبيعية والعمرانية تبعا لنمو السكان ، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من المشكلات العمرانية التي

عجزت جهود التنمية على إيجاد حلول لها ، بسبب غياب إستراتيجية تنمية عمرانية واضحة المعالم - من

حيث الأهداف ، السياسات وآليات التنفيذ - على مستوى معظم المدن ، حيث عجزت هي بدورها على

تلبية الاحتياجات الأساسية لقاطنيها .وهنا يلقي الباحث بالمسؤولية الكاملة على :

عدم وجود إستراتيجية تنمية عمرانية واضحة المعالم وملائمة للوضع الراهن للمدينة ، مبنية على أسس

علمية سليمة وآليات تنفيذ واقعية ، معتمدة في ذلك على معلومات وبيانات حقيقية وحديثة.

ثامنا / المنهجية : المنهج : استخدم الباحث في دراسته:

- الإطار النظري التحليلي : حيث عرض واقع التنمية القائمة في مدن مصر .

- الإطار التطبيقي التحليلي : تناول دراسة مدينة أسيوط لتشخيص الوضع ورصد وتحليل النقائص

العمرانية والمشكلات القائمة والإمكانيات المتوفرة ، تمهيدا لطرح إستراتيجية التنمية المقترحة .

تاسعا / الأهداف : البحث عن نتائج علمية قصد تنمية مدينة أسيوط علمي شامل ومتكامل وجعلها

عينة لبقية المدن المصرية .

عاشرًا / الخطوات الرئيسية لسير الدراسة : كانت بداية البحث هي طرح أولي للموضوع تناول فيه:

مقدمة ، إشكالية ، أهمية البحث ، فرضياته ، أهدافه ، منهجية البحث ، مفاهيم البحث .

1 - مجلة كلية الهندسة، جامعة أسيوط، مصر، رقم 4 ص، ص: 1323، 1340، جويلية 2006 م .

ثم تناول الباحث الإطار النظري لموضوع التنمية العمرانية، والتنمية العمرانية في أسيوط. وأخيرا عرض مجموعة من النتائج.

إحدى عشر/ النتائج :

اقترح الباحث إستراتيجية تنمية عمرانية لمدينة أسيوط في ضوء مجموعة من المبادئ الأساسية وهي :

- الشمولية : مراعاة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية إلى جانب النواحي العمرانية ، باستغلال كافة الإمكانيات المتوفرة.

- الاستمرارية : عدم توقف العملية التنموية العمرانية على مشروع تطوير أو تحسين لجزء من المدينة ، بل ضرورة استمرار التطوير والتوجيه والتنبؤ بالاحتياجات المستقبلية . الحفاظ على الثروات كالأراضي والقيم الأثرية والتاريخية والمصادر المائية .

- المرونة : أخذ التغيير والتعديل بعين الاعتبار تبعا للظروف والمغيرات المستحدثة .

ب - تقييم الدراسة السابقة :

لقد كانت دراسة د/عصام الدين محمد علي، أستاذ مساعد، كلية الهندسة ،جامعة أسيوط مصر الموسومة بعنوان "إستراتيجية التنمية العمرانية للمدن المصرية " ميدانية ،أخذ الباحث خلالها بمختلف خطوات البحث الامبيريقية ، كما أنّها كشفت لنا بعض المنطلقات في صياغة فرضيات بحثنا ومؤشراتنا ، خاصة تلك المتعلقة بالفرضية الأولى " النمو الحضري غير المخطّط يمثّل عائقا للتخطيط الحضري " .

ج - توظيف الدراسة السابقة في البحث :

إن هذه الدراسة أشارت إلى انعكاسات النمو الحضري السريع على الوسط الحضري وتأثر المدينة بالكثير من المظاهر ، والتي كانت في مجملها ناتجة عن إهمال الجانب الاجتماعي في تصميم عمليات التخطيط الحضري ، سواء كان ذلك في ظروف عادية خاضعة للتغير الاجتماعي أو في ظروف غير عادية كتلك التي تعرفها المجمعات المتأثرة بالاضطرابات والحروب الأهلية أو الغزو الأجنبي .

- الدراسة الثالثة: دراسة أكاديمية جزائرية .

من أهم الدراسات التي اهتمت بموضوع قريب من موضوع "المعوقات الاجتماعية للتخطيط الحضري" دراسة أنجزت في مدينة عنابة تهدف إلى معرفة الأسباب الكامنة وراء ظهور مشاكل التخطيط الحضري في هذه المدينة التي تعتبر من أكبر المدن الصناعية ، وتتميز بأسلوب حياة حضري ومتطور .

أ - ملخص الدراسة

أولا/ عنوان الدراسة : مشكلات التخطيط الحضري بمدينة عنابة¹.

ثانيا/ صاحبة الدراسة : أ/ رفيقة برباج /كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية /قسم علم الاجتماع والديمقراطية /جامعة قسنطينة .

ثالثا/ مكان الدراسة / مدينة عنابة.

رابعا/ زمن الدراسة : مضبوط بالموسم الجامعي 2008/2007.

خامسا/ طبيعة الدراسة : مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير تخصص علم الاجتماع الحضري.

سادسا / الإشكالية : تعتبر الدراسة أن الجزائر من بين الدول النامية التي تعيش معظم مدنها في الآونة الأخيرة انتشارا وتفاقما للعديد من المشكلات الاجتماعية والإيكولوجية التي خلقت أزمة حقيقية داخل المدينة ،والتي ترتب عنها خلل ونقص في المرافق والتجهيزات التي تتماشى مع متطلبات سكان هذه المدن،ومما لا شك فيه أن هذه المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والإدارية والإنسانية قد أخذت أبعادا خطيرة تنبئ بمزيد من الترددي والتدهور لحياة المدينة ،وترجع الباحثة هذا الترددي إلى :

- تركز العمالة الصناعية في المدينة ،وبالتالي لم تستطع المدن استيعاب الكتل البشرية التي زحفت من الأرياف والمدن المجاورة طلبا للعمل والسكن.

- غياب الرقابة والتخطيط للتحكم في استعمالات الأرض.

- غياب إستراتيجية تخطيط شامل يستوعب كل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية ،السياسية والثقافية والخدماتية ،مع مراعاة خصوصية المجتمع.

سابعا / المنهجية : المنهج: استخدمت الباحثة في دراستها:

- **الإطار النظري التحليلي :** حيث عرضت واقع المدن الجزائرية ومختلف المشكلات الاجتماعية والإيكولوجية التي خلقت أزمة حقيقية داخل المدن .

- **الإطار التطبيقي التحليلي :** تناولت الباحثة دراسة مدينة عنابة لتشخيص المشكلات القائمة وحصرتها في ظاهرة الهجرة ،أو ضعف المخططات ،أو غياب إستراتيجية تحدد كفاءات استعمال الأرض.

ثامنا / أهداف الدراسة : تحديد طبيعة المشكلات المؤثرة في عمران مدينة عنابة ،ومعرفة وضعية وكيفية استعمالات الأرض داخل المدينة ،إضافة إلى تحديد علاقة الهجرة بانتشار المناطق المتخلفة ،وتأثير هذه المشكلات على عمليات التخطيط ،من أجل إيجاد إستراتيجية تخطيط شامل يستوعب كل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية ،السياسية والثقافية والخدماتية.

تاسعا/ الخطوات الرئيسية لسير الدراسة : بعد طرح أولي للموضوع تناولت الباحثة فيه :

¹ - كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية /قسم علم الاجتماع والديمقراطية /جامعة قسنطينة .

مقدمة ، إشكالية ، أسباب اختيار الموضوع ، أهمية البحث ، أهدافه ، فرضياته ، وتحليل نظري ومفاهيمي للتخطيط الحضري تناولت خلاله المفاهيم الرئيسية ، ونظريات التخطيط ، ودواعي التخطيط الحضري وأهدافه ، ومشكلات التخطيط والتنمية الحضرية بالجزائر بصفة عامة ومدينة عنابة بصفة خاصة ، وأخيرا عرضت مجموعة من النتائج .

عاشرا/ النتائج :

اعتبرت الباحثة أن الهجرة من الأسباب المباشرة التي أدت إلى انتشار المناطق المتخلفة بالمدينة ، إضافة إلى تدهور المحيط البيئي الذي يتجلى في نقص المرافق والخدمات ، كما أكدت أن اللاتجانس السكاني الناتج عن الهجرة الريفية نحو المدن يعقد من المشكلات الحضرية ، مقترحة وضع إستراتيجية تخطيط شامل يستوعب كل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية ، والثقافية والخدماتية ، ويتماشى مع متطلبات سكان المدينة .

ب - تقييم الدراسة السابقة :

تعتبر هذه الدراسة أن المدينة (عنابة) تعيش مشكلات اجتماعية كالهجرة الريفية ، انتشار المناطق المتخلفة وصعوبة التحكم في استعمالات الأرض ، وهي في مجملها تنتج عن غياب التخطيط الحضري المحكم والعلمي القائم على أسس وخطوات موضوعية ومعطيات واقعية ، ويهدف للوصول إلى أهداف محلية ترتبط بواقع المدينة .

ج - توظيف الدراسة السابقة في البحث :

إن الهجرة عامل من عوامل النمو الحضري ، ومن مشكلاتها انتشار المناطق المتخلفة التي تعاني من المرافق والخدمات الضرورية ، إلى جانب التباين بين السكان من جميع النواحي ، وهو ما يشكل أعباءً مضاعفة على عاتق الإدارة المحلية .

وهنا نلمس التقاطع بين هذه الدراسة وبين دراستنا "المعوقات الاجتماعية للتخطيط الحضري " في كون الهجرة شكل من أشكال النمو الحضري الذي نراه من ناحيتنا من المعوقات الاجتماعية للتخطيط الحضري في مدينة عين ولمان .

وللإشارة ، فإنّ مجهودنا وإمكانياتنا المتواضعة لم تمكننا من الحصول على دراسات سابقة في الموضوع (معوقات التخطيط الحضري) ، وهو ما زادنا إصرارا على التمسك بالموضوع علنا نفتح الطريق للطّاقات لطرق وإثراء هذا الميدان ، والكشف الفعلي والواقعي لمعوقات التخطيط الحضري في بلادنا وتقليص حجم المشكلات في مدننا ، والارتقاء بها إلى مستوى المدن المستقرّة المتوازنة .

- الدراسة الرابعة: دراسة أكاديمية جزائرية .

من أهم الدراسات التي اهتمت بموضوع مشابه لموضوعنا "المعوقات الاجتماعية للتخطيط الحضري"

دراسة أنجزت في مدينة عين مليلة تهدف إلى معرفة الأسباب الكامنة وراء ظهور مشاكل التخطيط الحضري في هذه المدينة التي تعتبر من أكبر المدن الصناعية، وتتميز بأسلوب حياة حضري ومتطور.

أ - ملخص الدراسة

أولا/ عنوان الدراسة : مشكلات النمو الحضري لمدينة عين مليلة¹.

ثانيا/ صاحبة الدراسة : أ / مليحي نجاة / كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية / قسم علم الاجتماع والديمقراطية / جامعة قسنطينة .

ثالثا/ مكان الدراسة : مدينة عين مليلة - الجزائر .

رابعا/ زمن الدراسة : مضبوط بالموسم الجامعي 2005-2006 .

خامسا/ طبيعة الدراسة : مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير نخصص علم الاجتماع الحضري.

سادسا / الإشكالية : تعتبر الباحثة النمو الحضري ظاهرة عمرانية تطورت مع التطور التاريخي لحركة المدن، حيث لازم كل المجتمعات البشرية و عكس رغبة الانسان وحبه الدائم إلى التجديد الذي كان وليد التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وحركة التقدم العلمي والتكنولوجي فهو ظاهرة مازالت تفرز العديد من المشكلات المختلفة والتي تمس مختلف جوانب الحياة .

و مازال الوطن العربي يعرف تصاعدا في عملية التحضر وتضخما في العديد من مدنه والاتجاهات الحديثة تشير على أن المناطق الحضرية تتوسع وتضم إليها مساحات شاسعة من الريف بصورة متزايدة وسريعة وأن المدن الرئيسية باتت تهيمن على المنظر الحضري العام وأصبحت تشكل أحد المعالم الأساسية والمميزة لكثير من الدول العربية في السنوات الأخيرة.

والجزائر كغيرها من دول العالم الثالث تشهد نموا عمرانيا سريعا تتداخل فيه عوامل عديدة (ديمقراطية، اقتصادية، ثقافية) مخلفا بذلك زيادة كبيرة في المدن من حيث الكثافة والمساحة ومتخذا أشكالا مختلفة من التوسع الذي أحيانا يكون منتظما وأحيانا أخرى فوضويا تتفاوت فيه استعمالات الأرض من مدينة إلى أخرى وذلك حسب رغبة الإنسان التي تعتبر تجسيدا حيا لتحركات الناس وأنشطتهم المتعددة في جميع مجالات الحياة .

وأدى التوسع على حساب الأراضي الزراعية التي تقع على الضواحي إلى ظهور مناطق حضرية اتسعت في جميع الاتجاهات تقريبا وجاءت كنتيجة حتمية لتراكم العوامل التي ساعدت بكل الأشكال في زيادة المشاكل الاقتصادية والعمرانية وحتى المشاكل النفسية وبالتالي وقفت كحاجز أمام النمو الرشيد والمنظم ومن بين هذه المشاكل أزمة السكن التي تشكل هاجسا للمواطن والسياسي على حد سواء،

¹ - كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية / قسم علم الاجتماع والديمقراطية / جامعة قسنطينة .

فبالرغم من وتيرة البناء المتزايدة إلا أن أزمة السكن مازالت متواصلة ومن بين هذه المشكلات نجد تدهور الوضعية العمرانية لبناءات نتيجة لسوء التخطيط والتي باتت تهدد كيان المدينة من خلال انتشار الأحياء المتخلفة أو المناطق المهمشة، هذه الأخيرة التي أصبحت تشكل قاسما مشتركا بين معظم مدن الدول النامية التي تشهد نموا حضريا سريعا لا يتماشى مع وحدات العرض السكنية وما أنجر عن هذه الظاهرة من فساد أخلاقي واجتماعي كانهراف الأحداث والجريمة والسرقة، وكانت هذه الأحياء مرتعا للفقر واللا أمن بسبب افتقارها لأبسط ظروف العيش الممكنة وما تبعها من نقص في المرافق والخدمات التي أصبحت عاجزة عن مواكبة احتياجات المواطنين المتزايدة.

إلى جانب المشكلات الاقتصادية التي تتمثل أساسا في انتشار الأنشطة غير الرسمية وتركز الصناعات القاعدية داخل المدن الكبرى وسيطرتها وتحكمها في توزيع السكان وتوجيه اتجاهاتهم نحوها بالإضافة إلى كثرة وانتشار الباعة المتجولين داخل المدن وعلى أطرافها.

سابعا / المنهجية : استخدمت الباحثة في دراستها:

أ - المنهج التاريخي : لجمع المعلومات عن الحقائق الماضية وفحصها وترتيبها وتفسيرها واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها والتي لا تتفق فائدتها على إحداث الماضي فحسب بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل كما يساعد على تتبع ظاهرة النمو الحضري في الجزائر تاريخيا وتحليلها سوسيولوجيا و إبراز أهم المراحل التي مر بها مع تتبع ظاهرة نمو المدن وظهور مشكلاتها

ب - المنهج الوصفي : يساعد في التزويد بالمعلومات والحقائق عن الظاهرة ويضع العلاقة بين الظواهر المختلفة و الظاهرة موضوع الدراسة، كتوضيح العلاقة بين الأسباب والنتائج أي بين عوامل النمو الحضري وبين المشاكل المترتبة عن هذا النمو وتفسير الظواهر والعوامل التي تؤثر فيها ويفيدنا هذا المنهج في وصف حالة المباني من الناحية المرفولوجية ومن حيث مدى استيعابها لسكانها ومدى توفرها على سبل الحياة الحضرية كما يساعدنا على وصف ظاهرة النمو من خلال تفسير وتحليل التباين العمراني بأنماطه المختلفة والمتنوعة والتي تتميز بالتناقض في طريقة البناء والمعيشة بالنسبة لمجالي الدراسة .

ثامنا / أهداف الدراسة : يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي :

- تحديد أشكال وأنماط عمران المدينة وخصائصه.
- معرفة مدى تأثير التحضير على الأسرة الريفية المهاجرة ومدى تكيفها مع الحياة الحضرية الجديدة.
- تحديد العوامل الأساسية المؤدية إلى النمو غير المخطط بمدينة عين مليلة.
- محاولة تفسير هذه الظاهرة سوسيولوجيا وربطها بمختلف العوامل المؤثرة فيه.

تاسعا / الخطوات الرئيسية لسير الدراسة : بعد طرح أولي للموضوع تناولت الباحثة فيه :

مقدمة ، إشكالية ،أسباب اختيار الموضوع ،أهدافه ، فرضياته مع عرض المؤشرات الدالّة عليها ،وتحليل نظري ومفاهيمي للنمو الحضري تناولت خلاله نظريات النمو الحضري ،ومداخله وأهدافه ،ومشكلات التخطيط و المفاهيم الرئيسية للموضوع ثم التطرق لواقع النمو الحضري في المجتمعات النامية والصناعية ثم بالجزائر بصفة عامة ومدينة عين مليلة بصفة خاصة ،وأخيرا عرضت مجموعة من النتائج.

عاشرا/ النتائج :

- استقطبت المدينة (عين مليلة) المهاجرين لتلبية احتياجاتهم الناقصة في الأرياف .
- لا يؤثر عنصر الانتماء القرابي في اختيار مناطق الإقامة بالنسبة للنازحين .
- اللاتجانس السكاني في الأحياء و الناجم عن الهجرة من الأرياف المختلفة إلى المدينة.
- تعديل المساكن بكل حرية حسب الأذواق والرغبات لدى الحائزين للمساكن عن طريق الشراء ، على عكس المستأجرين .
- معظم السكنات تفتقر لأدنى الخدمات والمرافق الضرورية التي يحتاجها الإنسان في حياته العادية وهذا ما جعل السكان يعانون من العديد من المشاكل .
- معظم أفراد العينة يعاني من تدني مستواها الاقتصادي الذي انعكس سلبا على مستواهم المعيشي وذلك لغياب من يساعد رب العائلة في الإنفاق وتحمله مسؤولية الإنفاق بمفرده وهذا بما يمثل **78.95 %** من إجابات المبحوثين.
- تدهور المحيط وانتشار الأوساخ والتلوث.
- انعدام المرافق الأساسية كالغاز وقلة الإنارة وعدم توفر المياه الصالحة للشرب.

ب - تقييم الدراسة السابقة :

تعتبر هذه الدراسة أنّ المدينة (عين مليلة) تعيش مشكلات اجتماعية كالهجرة الريّفية ،انتشار المناطق المتخلّفة وصعوبة التحكم في استعمالات الأرض ،وهي في مجملها تنتج عن غياب ظروف الاستقرار في الأرياف إلى جانب غياب عمليات التخطيط الحضري التي تستوعب الوافدين إلى المدن .

ج - توظيف الدراسة السابقة في البحث :

تعتبر الهجرة من عوامل النمو الحضري ،ومن نتائجها انتشار المناطق المتخلّفة التي تفتقد للمرافق والخدمات الضرورية ،وهو ما يشكّل مضاعفة على عاتق الإدارة المحلية .
ونجد هنا بأنّ هذه الدراسة تشترك مع دراستنا "المعوقات الاجتماعية للتخطيط الحضري " في كون الهجرة شكل من أشكال النمو الحضري الذي نراه من ناحيتنا من المعوقات الاجتماعية للتخطيط الحضري في مدينة عين ولمان .

8 / فرضيات البحث :

الفرضية العامة :- المعوقات الاجتماعية تحول دون تحقيق التخطيط الحضري لأهدافه في مدينة "عين ولمان".

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الأولى :النمو الحضري غير المخطّط يمثل عائقا للتخطيط الحضري في مدينة "عين ولمان ":

ونكشف عن هذه الفرضية المؤشرات التالية :

- السكن في المستودعات .
- عدم القدرة على توفير الخدمات (مياه الشرب) .
- مشاكل التيار الكهربائي و الانقطاع المتكرر.
- اكتظاظ التلاميذ في الأقسام التعليمية .
- إقامة أفراد آخرين في السكن مع الأسرة.

الفرضية الثانية : بعض العادات والتقاليد الاجتماعية تعيق التخطيط في مدينة "عين ولمان ":

ونكشف عن هذه الفرضية بالمؤشرات التالية:

- تغيير شكل الواجهة في المخطّط الهندسي للمنزل .
- تغيير شكل شرفة منزلكم المحاذية للساحات والممرّات العمومية .
- غلق الممرّات بين المباني
- التلوث (رمي القمامة بطرق فوضوية) .
- استغلال مساحات لزراعة منتجات بجوار البيوت في الحي .
- تربية الحيوانات الأليفة في المساكن بالحي .

الفرضية الثالثة : بعض النماذج العمرانية السائدة تشكّل عائقا للتخطيط الحضري لمدينة

"عين ولمان " : ونكشف عن هذه الفرضية ،بالمؤشرات التالية :

- عدم إنجاز المساكن وفق مخطّط بناء رسمي .
- وجود مباني غير منتظمة مع الشكل العام للحي .
- المباني المتهرئة .
- المباني المهجورة .
- المساحات غير المبنية.

الفصل الثاني: التحضّر :

تمهيد

I - المدينة

- 1- نشأة المدينة
- 2- مراحل تطور المدينة
- 3- وظائف المدن
- 4- خصائص مجتمع المدينة
- 5- المشكلات الاجتماعية للمدينة
- 6- التحضر في المجتمعات النامية .

II - التحضّر في الجزائر :

- 1- طبيعة التحضّر في الجزائر.
- 2- مراحل التحضر في الجزائر.
- 3- إشكالية التحضر في الجزائر.
- 4- بعض انعكاسات التحضر في الجزائر.

خلاصة

تمهيد

تعد المدينة من أبرز الظواهر البشرية كونها تمثل مركزا لتجمع السكان، و تظهر فيها مختلف الإبداعات والنماذج المادية، فهي تنظيم حيوي وعضوي معقد، وخليط من استعمالات الأرض المختلفة، تؤدي وظائفها المختلفة بحركة الناس وتفاعلهم فيما بينهم وتبادلهم للبضائع والخدمات المختلفة. لذا فإن هذه الاستعمالات القائمة داخل المدينة والمتمثلة في شبكة الشوارع والمباني المختلفة والمساحات أوجدت صلة التفاعل بين السكان فيما بينهم ومع محيطهم من ناحية أخرى، وامتد نطاق التأثير الحضري والاقتصادي والاجتماعي للمدينة إلى خارج حدودها المعمورة بفعل عامل النقل الذي هو المسؤول عن تفعيل حركة الحياة في البشرية عموما خاصة في المدينة بكافة أنشطتها وفعاليتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لذلك تطرقنا في هذا الفصل لمختلف الجوانب المتعلقة بالمدينة من حيث النشأة، مراحل التطور، الوظائف، الخصائص، المشكلات الاجتماعية والتحضر.

كما أننا ركزنا في الجانب على التحضر في بلادنا وتتبعنا مختلف مراحلها وإشكالياته مع إدراجنا لبعض انعكاساته على الحياة الحضرية في الجزائر.

وكان لنا أن نجد بأنّ المدينة تتميز في مظهرها و وظائفها التي تؤديها عن مختلف مظاهر التجمع البشري فهي تمثل تجمع سكاني مستقر، تنتشر فيها تأثيرات الحياة الحضرية كما تمتاز بتعدد الوظائف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتتفرد بقيام الهيئات والمؤسسات والجماعات الرسمية والإدارات وتوفّر درجة عالية من التنظيم. و تختلف المدن من حيث خصائصها و نموها و تطورها وكذا مشكلاتها بين الواحدة والأخرى.

I - المدينة

إن التفكير في المدينة قديم قدم الإنسانية في حد ذاتها، ولقد ظلت محط اهتمام للمفكرين عبر التاريخ، حيث جرت العديد من المحاولات عبر العصور لتصوير المدينة النموذجية التي توفر الجو الملائم والرفاهية لسكانها. وانصبت محاولات الفلاسفة والمفكرين أمثال: أفلاطون، أرسطو، الفارابي، جيوفاني بايترو وماكس فيبر وغيرهم للوقوف على المدينة النمطية، الأقل تناقضات والأكثر راحة، انسجام ورفاهية. ومن ناحية أخرى ظلت الشعوب ومازالت أكثر انجذاباً نحو المدينة التي تحقق حاجات ساكنيها ومتطلباتهم الضرورية والكمالية في أحسن الظروف والصور .

ولتحقيق هذا الصنف من المدن لا بد أن تكون مكوناتها منسجمة ومتساندة، تخلو من كل الظواهر السلبية التي تنعكس على الوضع البشري والحياة الاجتماعية. وهذا لا يتأتى إلا بتطبيق الحقائق العلمية القائمة على الدراسات التي تطرح الخطط والبدائل المختلفة .

1- نشأة المدينة :

يعود ظهور المدن إلى آلاف السنين، إلى ما قبل الميلاد بل إلى ما قبل التاريخ، ويظهر ذلك من خلال الآثار الموجودة عبر المناطق الأقدم تعميراً، كمنطقة الهلال الخصيب من النيل غرباً إلى هضبة إيران شرقاً، مروراً بصفتي دجلة والفرات.

والمدينة كظاهرة ساهمت في ظهورها البطيء عبر العصور ظروف وعوامل، يجمع الكثير من الباحثين على أنها نتجت عن تطور الأنماط المعيشية للإنسان عبر العصور .

فلقد ظل الإنسان لفترات طويلة خلال العصر الحجري القديم يعيش على الصيد والالتقاط، حيث لم يعرف الاستقرار مدة عدم ارتباط قوته بالمكان، وعلاقته بالحيوان والثمار لا تتعدى كونها علاقة إشباع حاجة الجوع اليومية، ولم يكن في معرفته سلوك التخزين (1) .

وبتفاعله الطويل مع الطبيعة وتعايشه مع عناصرها ابتكر وتعلم نشاط الزراعة واقترب من بعض الحيوانات فاستأنسها. وكان ذلك نقطة تحول في حياته. بحيث عرف الاستقرار وعرف أهم المناطق التي توفر له المنتج الزراعي وتساعد على تربية مواشيه، فلجأ للأراضي الخصبة على ضفاف الأنهار والسواحل، وكانت أولى معالم المدن بهذه المناطق (نهر النيل، دجلة والفرات) .

ويرى البعض أن المدينة لم تكن نتاجاً للاستقرار بقدر ما كانت نتيجة لتحقيق الفائض في الإنتاج والوقت، وهو ما يذهب إليه الجغرافي الأمريكي كارل سور (CARL SOUR) : "أن استقرار

التجمعات لم يتم إلا بعد وجود الفائض الذي كان دافعا للتحول من الجمع إلى الإنتاج⁽¹⁾. وسواء هذا أو ذلك فإن اكتشاف الزراعة واستئناس الحيوان كانا من وراء ظهور الاستقرار والتجمع البشري .

وتعود البدايات الأولى لظهور المدينة عبر المواقع المذكورة من خلال تجمع الأسر في إطار روابط القرابة والعشيرة لتتمسك بعناصر الطبيعة كالمغارات والأشجار .

ويرتبط هذا الطرح بالتوجه الذي مفاده أن أساس التجمع كان إقامة الطقوس حول رموز معينة سواء كانت أشجار أو مغارات أو منابع ماء، حيث تعتبر بمثابة كعبة يحج إليها الإنسان، وتنال تقديسا خاصا وتشكل عامل جذب لها و الالتزام برعايتها .

وصاحب نمو الفكر البشري إبداع الوسائل والأدوات، وظهرت الحاجة للحماية فالتجأ الناس للالتفاف والاعتقاد بالقوى الخفية، وانتقل الإنسان من حياة الكهوف إلى حياة المنازل ومن الأسرة إلى القرية .

ولقد سَمى الدكتور عبد المنعم شوقي ارتباط الإنسان بالأرض بالثورة الأولى⁽²⁾ التي تلتها ثورات كانت عبارة عن محطات في مسار تطور المدينة .

ونمو المدينة مرتبط بمجموعة من الظروف الروحية والمادية والاجتماعية و السياسية ، وما يعبر عن هذا النمو هو العمارة ، حيث ينطلق منها في أغلب التفسيرات الخاصة بالمدينة .

ومن خلالها حدّد ادوارد ما يدعم المدن القديمة منذ 4241 سنة ق.م في مصر، وكذا لدى السومريين في العراق .

ووجدت آثار مدينة "جرشيكو" قريبا من نهر الأردن ، ومدينة "صيدا" و"صور" على الساحل الشرقي للبحر المتوسط .

و"سوسا" في إيران و"تروى" في تركيا و"ابنيانج" في الصين و"موهينجو دارو" بباكستان. وكانت كل هذه المدن محاطة بالأراضي الزراعية الخصبة وهو ما يؤكد بأن أساس نشأتها هو الاستقرار الذي حدث بسبب اكتشاف الزراعة⁽³⁾ .

وعموما هناك خمسة عوامل تستخدم لتفسير نمو المدينة ودرجة التحضر⁽⁴⁾ ويظهر تأثير هذه العوامل حسب الدكتور عاطف غيث خاصة منذ منتصف القرن الثامن عشر، حيث ظهرت ملامح المجتمع الحديث :

أ- الثورة الزراعية :

كلّما زاد الإنتاج الزراعي زادت إمكانية حصول الفائض في القوة العاملة، وتوفر الغذاء لغير الزراعيين

1 - د/ حسين عبد حميد أحمد رشوان : مشكلات المدينة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2005 ، ص: 77

2 - د / عبد المنعم شوقي: مجتمع المدينة ، دار النهضة العربية ، 1981 ، ص: 39

3 - د / حسين عبد الحميد أحمد رشوان : مشكلات المدينة ، المرجع السابق ، ص ، ص 15، 16

4 - د / محمد عاطف غيث : علم الاجتماع الحضري ، دار المعرفة الجامعية ، 1995 ، ص: 135.

وهم سكان المدينة الذين اقتصوا بنشاطات غير زراعية كالتجارة والحرفة .

ب- الثورة التكنولوجية :

وكان إبداع الإنسان للوسائل والأدوات والطاقة أثر في نمو المدينة. و باعتبار هذه الابتكارات قد تركزت فيها ، وساهمت في زيادة الإنتاج والاستغناء عن العمالة، فقد ظهرت أنشطة جديدة للعيش، كالتوزيع والنقل والتبادل التجاري، وأصبحت المراكز التكنولوجية مناطق جذب لفئات من اليد العاملة .

ج- الثورة التجارية:

عرفت مناطق التبادل التجاري ازدهارا كبيرا في ظل التطور الصناعي السريع ، وأصبحت هذه المناطق مدنا تجارية كبرى لا علاقة لها بالنشاط الزراعي إطلاقا .

د- الكفاية المتزايدة في وسائل النقل :

إذا كانت وسائل النقل منذ القديم قد أحدثت قفزة في التطور البشري ، فإنها اليوم تشكل عاملا قويا في ازدهار المدن خاصة وأن الموانئ أصبحت من المجالات الحيوية التي يتركز حولها الاهتمام لغرض بلوغ أعلى درجات التسيير الأمثل ، كما لا تقل قطاعات النقل الأخرى اهتماما من قبل السلطات .

هـ- الثورة الديمغرافية :

إذا كانت الثورات الزراعية، الصناعية، التجارية وتطور وسائل النقل والمواصلات قد ساهمت في تطوير المدينة ونموها، فإنها في مجملها كانت نتيجة للنمو السكاني الكبير ، الذي يمكن اعتباره أكثر العوامل أثرا في النمو الحضري، خاصة وأن عدد سكان العالم في القرون الأخيرة أصبح يتضاعف خلال نصف قرن، رغم ما حققه التطور الصحي من تقليص لنسب الوفيات إلا أنه لا زال غير قادر على الحد من نسب الولادات ، ومنه فان المدينة تعتبر ملاذا للأموج البشرية خاصة اثر نشأة الفئات في العمالة عبر الريف، ويرى "مفورد" أن المدينة تمر بالمراحل في تطورها⁽¹⁾.

2 - مراحل تطور المدينة :

أ- مرحلة النشأة EOPOLIS:

ظهرت بعد اكتشاف الزراعة واستئناس الحيوان ، حيث استقرت العائلات وتشكلت القرى ، وتم ابتكار الوسائل المعدنية للحرب وأصبحت القوة ليست في العدد البشري بل في القدرة على توحيد البشر ، و به ظهرت السلطة الدينية وفرضت نظامها على هذه التجمعات البشرية . ولم يكن هناك تمييز لمناطق الإقامة عن مناطق التجارة والحرفة .

ب- مرحلة المدينة POLIS:

تتضح بها معالم التنظيم الاجتماعي والإداري ، وتزدهر التجارة ، وتنشأ مساحات التبادل وتكثر

1 - د/ حسين عبد الحميد أحمد رشوان: مجتمع المدينة ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2005، ص، ص: 21/19

الاختصاصات ،ويظهر وقت الفراغ والفلسفات ومظاهر العلوم .

ج- مرحلة المدينة الكبيرة METROPOLIS:

تعرف بالمدينة الأم ،يكثر عدد سكانها وتسهل عملية اتصالها بالأرياف ،تتخصص بالأنشطة التجارية والصناعية ،تتنوع بها الوظائف فتكون منطقة تركز للنشاط الاجتماعي ،الاقتصادي والسياسي ،مما يؤهلها لأن تكون عاصمة منطقة أو دولة .

د- مرحلة المدينة العظمى MEGALOPOLIS:

ظهرت خلال القرن التاسع عشر ، توسعت لتشمل الأراضي الريفية ، سادها نظام التخصص وتقسيم العمل ، ظهرت بها خصائص الحضرية كالفردية ،انتشار النظم البيروقراطية والحكم ، والانحلال الأخلاقي والشقاق والصراع بين العمال وأصحاب الأعمال .مما ترتب عنه الاضطراب والتدمير وقيام الدولة بالقمع والتشريد .

هـ - المدينة الطاغية TYRANNAPOLIS:

تظهر بها ميكانيزمات السيطرة الاقتصادية كالميزانية ،الضرائب ،وتبرز المشكلات الإدارية والسلوكية الكبرى ،وتظهر الحركة العكسية للسكان باتجاههم نحو الأرياف والضواحي هروبا من صعوبات العيش بالمركز .

و- مرحلة المدينة المنهارة NEKROPOLIS:

بالرغم من عدم حدوث هذه المرحلة إلا أن "مفورد" يرى أن تسودها الاضطرابات التي تؤدي للحرب والثورة والانقلاب،فتزول الحضرية وتظهر الريفية من جديد .

3 - وظائف المدن :

منذ نشأتها كانت المدينة تهدف بواقعها إلى أداء وظيفة معينة أو تجمع بين العديد من الوظائف ،و التي يمكن اعتبارها منطلقات لضبط أنواع المدن ،كأن نلمس تداخل بين الوظيفة والنوع ،غير أن الثابت في هذا الطرح هو أن أهم الوظائف هي :

أ - الوظيفة الإدارية السياسية :

كانت المدينة عبر العصور مقرا للسلطة التي تحكمها ،بل ويتسع حكمها إلى ما يحيط بها من أرياف وقرى ، وهي دائما تتوفر على المتطلبات الإدارية المختلفة ،وذلك يرتبط بوجود الهياكل الحكومية والقوة العسكرية والممثلين الأجانب المعتمدين أو المتعاملين معها .هذا إضافة إلى تركز الموظفين الإداريين والعموميين ورجال الأعمال بها .علما أن تركز هذه المصالح بها يكسبها أهمية خاصة بحيث تصبح محط اهتمام للجميع قصد تلبية الحاجات الإدارية المتنوعة .

ب- الوظيفة التجارية :

أصبحت المدينة مركزاً هاماً لتبادل السلع والمنتجات بمختلف أنواعها، زراعية أو صناعية، سواء بواسطة منتجها مباشرة أو عن طريق تجار، عبر أسواق أسبوعية أو مراكز تجارية، بالجملة أو بالتجزئة .
كما نشأت بالمدينة أسواق للسلع وأخرى للنقد و شركات للتأمين وأخرى للنقل وأكثر من ذلك ظهرت مؤسسات الشحن والتفريغ والتعليب وغيرها من النشاطات التجارية التي تزيد وتتفرع بزيادة التطور التكنولوجي .

ج - الوظيفة الصناعية :

إذا كانت الصناعة الحديثة هي تطبق ما توصل إليه العلم ، فإن كل من المراكز العلمية و ورشات التطبيق والمخابر تتواجد على مستوى المدينة ،هذا إضافة إلى تركيز المؤسسات التدريبية والتكوينية الخاصة بمختلف المهن والحرف .

وعلى الرغم من أن هناك بعض المحاولات للخروج بالأنشطة إلى خارج المناطق الحضرية، إلا أن هذه الأنشطة بالذات تصبح عامل جذب قوي للسكان من جديد لبلوغ التحضر .وتبقى الوظيفة الصناعية اليوم عامل استقطاب للعمالة ووسط مناسب لتحسين مستوى العيشة .

د - الوظائف الثقافية والاجتماعية :

تعتبر المدن ملاذا للعلوم والثقافة منذ القديم ،حيث ارتبطت في العصر الوسيط بالدين والكنيسة وإقامات الأسياد والأقوياء .أما في العصر الحديث والفترة المعاصرة فإن التغيير الاجتماعي قد ارتبط بالطبقة الشغيلة التي تهاجت على النشاط الصناعي ،هذا ناهيك عن تركيز الأعمال الفنية والخدماتية ومنذ القديم بالمدن حيث ظلت تشهد عليها من خلال الآثار وتمثل تراثاً للأجيال .

هـ - الوظيفة الحربية :

لقد كان البحث عن الحماية والولاء من العوامل الأولى التي ساهمت في بعث التركيز الحضري ، فظهرت الحصون والقلاع على المرتفعات والموانئ على السواحل والخلجان وانتشرت الظاهرة عبر جميع مناطق العالم ،إلا أنها كانت أكثر وضوحاً في مدن البحر المتوسط⁽¹⁾ . غير أن التطور التكنولوجي قلّص من دور هذه المدن ولم يعد لهذه الوظيفة الدور الفعال في تصنيف المدينة على الأساس الحربي والدفاعي .

و - الوظيفة العامة :

إذا كانت المدن القديمة تجمع بين العديد من الوظائف والاختصاصات ،فإن المعاصرة أصبحت أكثر تخصصاً في ما تقدمه للمواطن ،خاصة منذ ظهور المعالم السياسية والحدود الواضحة بين الدول . و به ظهرت المدن ذات الطابع الصحي التي تشتهر بمستشفياتها أو بحدائقها أو بمبانيها

1 - د / عرب دكتور : تاريخ المجتمع الريفي والمدني ، دار المواسم ، ط : 2 ، بيروت ، 2004 ، ص : 106

المعدنية، والمدن السياحية الترفيهية التي تتميز بمناظرها الطبيعية والعمرانية. أو تبرز بها المعالم الدينية كالأضرحة و المقابر، الزوايا والمقدسات .

4- خصائص مجتمع المدينة

أ: الزيادة السكانية :

يتميز مجتمع المدينة بحجمه الكبير و بكثافة سكانه العالية، وهو ما ينعكس على سمة الحضرية، حيث هناك علاقة مباشرة بين التحضر والحضرية، فحسب الدكتور **فؤاد بن غضبان** " التحضر هو تركز السكان في مستوطنات ذات حد أدنى لأحجامها السكانية فيعني ذلك نمو نسبة السكان الذين يعيشون في المستوطنات والمجمعات الحضرية، ويعني هذا أنه طالما هناك زيادة في نسبة السكان الحضر هناك حضرية¹. حيث يكتسب الناس نظرة جديدة وأنماط سلوك و ينشئون تنظيمات وعلاقات ويمارسون طرائق حياة غير تلك التي سادت وتسود في الريف .

ب: تأثير البيئة الاجتماعية والبشرية:

تسيطر البيئة الطبيعية على سكان الريف بحكم ارتباطهم بالعمل الزراعي، على عكس ذلك نجد سكان المدينة لا يدركون البيئة الطبيعية ولا يتأثرون بها وبدل ذلك نجدهم يخضعون للبيئة الاجتماعية والبشرية .

ج: مسألة التخصص وأثرها على البناء الاجتماعي:

إذا كان الريف يتميز بالافتقار للتخصص في مجالات الحياة العامة، حيث نجد الفلاح يمارس مختلف الأنشطة وفي نفس المكان، كاستخدام السكن لأغراض متعددة كالإقامة، التعليم، العبادة، الترفيه، العمل والأفراح، وكذا استخدام الأرض لأنشطة مختلفة، فإن المدينة على عكس ذلك، نجدها تتميز بالتخصص في مختلف جوانب الحياة، وذلك تبعاً لاندماج الأفراد في عوالم متعددة، كعالم الشغل والرفاق والنوادي والحيرة والهواية، ولذلك يغيب تأثير القرابة والدين والعادات والتقاليد في تنظيم العلاقات.

د: الفردية :

إنّ هذه النزعة التي تميز سكان المدينة نابعة من خلفيات ترتبط بالمنافسة المصاحبة للتخصص وتنوع الفرص أمام الفرد وتعددها واختلاف الجماعات التي ينتمي إليها الفرد وتعدّد وتضارب المصالح و العلاقات القائمة بين الناس . كل هذه الخيارات " تجبر الفرد على أن يتخذ قراره بنفسه، وعلى أن يخطط لحياته بطريقة فردية مستقلة " ². كما يلاحظ الانحلال الكبير في منظومة العلاقات التي يقيمها الناس في المدن إثر انتشار التحضر، فتصبح العلاقات الاجتماعية أكثر ضعفاً في الرّبط بين الناس، والاهتمام بالصالح العام أقل انتشاراً، الأمر الذي يجعل الأفراد أكثر ميلاً إلى البحث عن مصالحهم الخاصة بالطرق الفردية، بصرف

1 - د/ فؤاد بن غضبان: التحضر والحضرية في ظل عالم متغير، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2015، ص: 14.

2 - د/عرب دكتور: تاريخ المجمع الريفي والمدني، المرجع السابق، ص: 66.

النظر عن موافقة المجموع لذلك أو عدم موافقته له ،ويصبح الأفراد هناك أقرب إلى البعثة والتشتت منهم إلى التآلف ،الارتباط ،التفاعل المشترك والبناء .

ه: اللاتجانس أو التغيرات الاجتماعية :

إذا ما لاحظنا وقارنا فيما بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري من حيث السمات النفسية والاجتماعية والعرقية ،يبدو لنا أنّ الأول أكثر تجانسا من الثاني ،وذلك بالرجوع إلى أن سكان الوسط الثاني " يتوافدون إليه (المدينة) من بيئات مختلفة فيشكلون بوتقة تختلط فيها الأجناس والثقافات المتغايرة مما يشجع على تأكيد الفروق الفردية باستمرار كأساس للتجانس" ¹ .وأين نزول الضوابط والحواجز الاجتماعية التي ترهن إرادة الناس في التغيير والتميز كما كان الحال في الريف .

و : الدينامية :

تبعاً لعدم التجانس ،المنافسة ،الرغبة في ارتقاء السلم الاجتماعي ؛تتميز الحياة في المدينة بالمرونة و التغيير السريع الذي كثيراً ما يصاحبها تغيير في أدوار و مراكز الأفراد ،أين يتحرر الناس من القيم والمعايير غير الرسمية كتلك القائمة في الريف والتي تبعث على الثبات و ضعف التغيير .

ز : سيطرة الضبط الرسمي :

يتخلص ساكن المدينة من مختلف القيود والضوابط التي يفرضها عالم الريف على قاطنيه ،فيتمرد عن معايير العائلة والعشيرة وعاداتها وتقاليدها ،وبالمقابل يندمج الحضري ويتقيد بمجموعات ومؤسسات جديدة محكومة بضوابط رسمية كالانخراط في النوادي ببطاقات اشتراك ومواعيد وبرامج ،والامتثال لتوجيهات وقوانين المرور والالتزام بتطبيق ضوابط الدخول والخروج ،والتقدم للقضاء لنيل الحقوق والتماس الخدمة الاجتماعية من مؤسسات الضمان الاجتماعي وإدارة الحكم المحلي وغير ذلك .

ح : التسامح الاجتماعي :

إن ما يكشف عنه المجتمع الحضري من درجة كبيرة من اللاتجانس بين الأفراد وتنوع الثقافات الفردية وتعداد أنماط الشخصيات وتمايز مستويات السلوك وسيطرة العلاقات السطحية، كل ذلك جعل التسامح أو ما يسمى باللامبالاة ضرورة لا غنى عنها في مجتمع لا بد على أفرادها أن يكونوا على وعي ودراية بالمعايير الثقافية المختلفة المتباعدة وأن يكون التفاعل فيما بينهم على ذلك الأساس . ولهذا تكشف المناطق الحضرية باستمرار عن حدود أكثر اتساعاً للتسامح في كثير من المسائل المرتبطة بأنماط السلوك والأخلاقيات والعقيدة الدينية والحرية السياسية والأذواق والموضات ووسائل شغل وقت الفراغ وغيره . فلقد أصبح لسكان الحضر حياته الخاصة و غداً أكثر انغماساً في ملذاته لأنه أصبح أكثر تحملاً من قيود الجماعة الأولية، كما أنه لم يعد يتعجب من أي شيء ،بل يتوقع كل شيء من الآخرين ،وهذا بحكم أن

1 - د/عرب دكتور: تاريخ المجمع الريفي والمدني ، المرجع السابق ، ص:66.

المجتمع الحضري مجتمع مفتوح لا يتمسك بعادات صارمة وتقاليد جامدة أو عرف حازم يورثها للأجيال المتعاقبة كما لا يفرض نتيجة لذلك تشابها وتطابقا على جميع أفرادها بل بلغت فيه درجة اللاتجانس إلى الحد الذي جعله يضع حدودا للتسامح أوسع بكثير من المجتمع الريفي¹.

ولا يعني ذلك أن المجتمع الحضري مجتمع لا معياري يفترق إلى ضوابط السلوك الخاص، وإنما يعني أنه لا يهتم ولا يعنى إلا بتنظيم السلوك العام، أما السلوك الخاص فأمر يتسامح فيه طالما أنه لا يتعارض مع الأنماط العامة للسلوك كما أنه يسمح بتعدد الثقافات الفرعية طالما أنها لا تتعارض مع الإطار الثقافي العام.

ط : التفاعل الاختياري :

إنّ التفاعل الاجتماعي في المدينة كبير كما أن الجماعات التي يتم على مستواها التفاعل في المدينة كبيرة و معقدة و في بعض الأحيان تكون غريبة جدا و الناس يختلطون بأشخاص كثيرين كل يوم أكثر مما يفعل الريفيون المقيمون على أرض المزرعة، كما أن معظم العلاقات في المدن علاقات ثانوية وغير شخصية بالمقارنة مع العلاقات في الريف، فساكن المدينة يتعامل مع الآخر بطريقة غير مباشرة هذا ما نسميه بالعلاقات الثانوية كما يتضح كذلك وجود اختلافات في النزاعات السلوكية و العاطفية بين المجتمعين فساكن المدينة يتعامل مع الآخر لا توجد بينهم علاقات شخصية حميمة و تظهر عندهم روح الفردية والتركيز على الذات و رغم ذلك فهم مدعنون للبرامج الزمنية المحددة و هم أكثر حرية في تنظيم شؤون حياتهم الخاصة و أكثر اعتمادا على الأشخاص الآخرين لتوفير متطلبات حياتهم من الخدمات العامة والمنتجات المختلفة².

5- المشكلات الاجتماعية للمدينة .

تختلف المناطق الحضرية بعضها عن البعض في مختلف القضايا، فهي تتباين في معدلات النمو الحضري وفي دوافعه، ما ينتج عنه عددا كبيرا من النتائج، والتي من بينها ما يشكل عبئا على حياة القاطنين، حيث يرتقي إلى مستوى المشاكل الاجتماعية الحضرية، علما أنّ هذه المشاكل تختلف من مدينة إلى أخرى ومن حي لآخر .

" ففي الولايات المتحدة الأمريكية تعود كثير من المشاكل إلى الاختلافات السلالية، وهجرة كثير من الأمريكيين الزواج إلى مراكز المدن"³. " ويزدحم المرور ازدحاما شديدا في روما، ويقضي المواطن ساعات طويلة للوصول إلى شاطئ البحر. أمّا مجاري الصرف الصحي فهي ملوثة"¹.

1 - د/السيد عبد العاطي السيد : علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الجزء الأول، ص: 233،

2 - لوجلي صالح الزوي : علم الاجتماع الحضري ، جامعة قاروينس ، ط 1، 2002، ص: 53 ،

3 - حسين عبد الحميد أحمد رشوان: مشكلات المدينة - دراسة في علم الاجتماع الحضري - المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع ، الإسكندرية، 1997، ص: 22.

وهكذا تعيش كل مدينة مشاكلها المتميزة عن غيرها من مشاكل المدن الأخرى ، تبعا للعوامل والمتغيرات الفاعلة .علما أنّ هذه المشكلات في أغلب الأحيان نابعة من اختلالات ترتبت عمليات مرحلة من مراحل التخطيط الحضري .

ونرى أنّ مدن العالم الثالث والجزائر هي الأخرى ليست عن هذا الواقع بمعزل ، طالما نجدها تعيش حراكا، وسرعة في التغيّر الذي تفرضه هو الآخر متغيرات من أبرزها النمو الحضري الناجم عن الزيادة الطبيعية للسكان وعن الهجرة الريفية أو ما يمكن تسميته بالنزوح الريفي .
و نورد فيما يلي بعض المشكلات الاجتماعية القائمة في مجتمع المدينة الجزائرية .

أ - تفكك العلاقات الاجتماعية :

المدينة إطار أو هيكل كبير يجمع جماعات اجتماعية متباين عرقيا ودينيا واجتماعيا وثقافيا ، وتعكس كل مجموعة أو فئة اجتماعية أنماطا حضرية ومستويات تعليمية متفاوتة واهتمامات وظيفية وميولا واتجاهات متباينة، هذه الاختلافات تجعل مجتمع المدينة مصدرا للتفكك والتصدع الاجتماعي، ويمكن القول بأن المدينة هي مجموعة من التراكيب الاجتماعية تتميز كل تركيبة عن الأخرى لأسباب فرضتها طبيعة الحياة في المدن والظروف الاقتصادية وتنوع النشاط السكاني والنمو الحضري السريع غير المنظم ، لدرجة أن كثيرا من الفلاسفة والمفكرين اتخذوا منها موقفا عدائيا على اعتبار أنّها موقع للفساد والانحرافات².
ويفرق "ابن خلدون" بين خصائص أهل البادية وأهل الحضر، فسكان البادية في نظره يميلون إلى حب الخير والمعروف أكثر من سكان الحضر ، ويعزى ذلك إلى أنهم أقرب إلى الفطرة من الحضريين كما أنهم يتصفون بالشجاعة بعكس سكان المدن الذين تعودوا على الخضوع للقوانين الوضعية ، ويقول أيضا أن حياة البداوة خشنة وغير مترفة ، في حين ينساق سكان المدن وراء الترف والانغماس في ملذات الحياة ، ولهذا فهم أكثر الناس تعرض للأمراض والأوبئة من سكان البوادي³ .

ومع ارتفاع وتيرة النمو والتطور الحضري تزداد الحياة الاجتماعية تأزما، وتتصدع العلاقات والروابط العائلية، وتنتشر الأمراض النفسية والعقلية حاملة معها أعراض القلق والشعور بالعزلة والضياع والاعتراب الذاتي وتكثر الجرائم والسراقات وتتفشى ظواهر الانتحار وتعاطي الخمر والمخدرات خاصة بين الأوساط الشبابية ويرجع السبب إلى التبدلات التي طرأت على المجتمعات التقليدية وسعيها المتواصل في اللحاق بالمجتمعات الحديثة ، الأمر الذي أدى إلى التفكك الاجتماعي وتدهور القيم وتتصدع العلاقات الأسرية وضعف السلطة الأبوية والفردية وسيطرة النزعة الاستقلالية⁴ .

1 - حسين عبد الحميد أحمد رشوان: مشكلات المدينة - دراسة في علم الاجتماع الحضري - المرجع نفسه ، ص: 22.

2 - صبحي محمد فنوص : دراسات حضرية ، مدخل نظري، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 1994 م ص: 187.

3 - عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2004 م، ص-ص: 137- 140

4 - صبحي محمد فنوص: دراسات حضرية ، مدخل نظري، المرجع نفسه ، ص - ص: 188، 190.

كما يرى عبد المنعم شوقي أن انكسار الوحدات الاقتصادية الريفية (كالحقل وما حوله) في المدينة وخروج المرأة للعمل، يؤدي إلى تخلخل في الولاء للأسرة و إلى توزيع القيادة في المواقف المختلفة، فيظهر التفكك وترتفع نسبة الطلاق وتشرّد الأحداث و بروز الشقاق بين أفراد الأسرة¹.

ب - ضعف الترابط الأسري :

إن أزمات المدن قديمة ومشكلات الإنسان الاجتماعية موعلة في القدم، لكن الذي يجري هو أن هذه المشكلات تزداد تعقيدا، والأزمات تشتد تفاقما، والذي لا شك فيه أن البيئة الاجتماعية أخذه في التدهور المستمر، حيث يفتقر سكان المدن إلى الروابط والعلاقات الاجتماعية، ويعيش أعداد كبيرة منهم في أجواء خانقة من الغربة والضياع والانتماء، وينتج عن هذه الظروف الصعبة مشكلات وأزمات اجتماعية لا حصر لها. ففي الأحياء الفقيرة من المدن، حيث تقل فرص التعليم، وينعدم التوجيه الأسري وترتفع درجة الانحراف وتكثر الجرائم، وتتصف العلاقات والروابط الاجتماعية بالعنف، إذ تتفكك الروابط الأسرية وتزداد نسب الطلاق والانفصال. ولا تقتصر هذه المشكلات على سكان الأحياء الفقيرة بل تمتد إلى سكان المناطق الشرقية حيث يعاني الكثير من سكانها ضعف الروابط الاجتماعية .

ج - التسول:

يرتبط التسول بالمدينة، وذلك بناء على أنّ الظاهرة قلّما نشاهدها في الريف، بينما نشاهد العشرات بل المئات من المتسولين في المدينة الواحدة، وإذا بحثنا عن العامل القائم وراء التسول في الحضر نجد الفقر منبع التسول. باعتبار الفقير في الريف ينال التضامن من الأقارب وسكان القرية، غير أن قاطن المدينة مسؤول عن إعالة نفسه وعائلته في جميع الأحوال .

د - انتشار الدعارة:

إنّ ضعف الضبط الاجتماعي وزوال سلطة المجتمع في المدينة وتحلي الناس بصفة الفردية يكشف عن ظهور مشكلات مختلفة مثل التشرّد والبغاء والإفراط في شرب الخمر ولعب الميسر²، كما أنه "لا شك في أنّ تضخّم المراكز الحضرية ونموها السريع غير المخطّط قد أدّى إلى ظهور مشكلات عديدة، انعكست على الأسرة النازحة في نواحي الصحة والتعليم وانحراف الشباب والبغاء وارتفاع معدّلات الطلاق والجريمة"³، حيث أن هجرة الشباب من الريف إلى الحضر وتفكّك المجتمع وضعف السلطة الدينية والفقر من ناحية، وارتفاع الإيرادات لدى البعض من ناحية أخرى يهيأ الظروف للرغبة في تلبية الرغبات والنزوات الغريزية خاصة للمهاجرين من الريف وللبطالين ذكورا وإناثا بالمدينة .

1 - د/عبد المنعم شوقي : مجتمع المدينة ، دار النهضة العربية ، 1981، ط:7، ص: 153.

2 - د/عبد المنعم شوقي : مجتمع المدينة ، المرجع نفسه ، ص: 151.

3 - محمد السويدي : مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ص: 91.

ه - اتصال المدينة بالثقافة الغربية:

تعتبر المدينة البوابة الأولى المنفتحة على الثقافات الدخيلة والتأثيرات الأجنبية، وذلك من كون أن المعايير الاجتماعية والعلاقات والضوابط والقيم الأولية والأسر الممتدة قد زالت سلطتها فيها، و أن سكان هذا الوسط يجدون أنفسهم وجها لوجه مع أمواج من الثقافات الجديدة المغربية وغير المبررة في أغلب الأحيان، فينقلون ذلك حرفيا ومن دون مناقشة ولا انتقاء، فتأخذ المظاهر الدخيلة في التفشي في الأوساط الشبابية والأسرية عموما، ويسود التقليد الحرفي لأنماط السلوك والمعيشة الغربية على الرغم من أنها أحيانا تتعارض مع طبيعة المجتمع وعقيدته .

و - اهتمام أهل المدينة بالمظاهر :

إنّ أغلبية سكان المدينة مزيج من الأسر والأفراد الوافدين من أرياف وقرى متباعدة، لا تربطهم علاقات وضوابط اجتماعية وعليه تتجسد فيهم الكثير من الخصائص والتي منها ما ذكرنا كالفردية وضعف الضبط والتفكك، ما يقود في أغلب الأحيان اكتساب خاصية الرغبة في الظهور بالمظهر اللائق أمام الآخرين من الجيران وسكان الحي، فتضطر الأسر والأفراد إلى الإفراط في الاستهلاك واقتناء المشتريات حتى ولو كان ذلك على حساب القدرة الشرائية، حيث تنازل الأسرة على بعض الضروريات كالعلاج والغذاء المتكامل، لتظهر أمام الآخرين في الزيّ الفخم و الفاخر، كامتلاك السيارة واللباس الأجنبي والحلاقة حسب الموضة التي تجلّت في سلوك الأفراد وفي طريقة المشي وألفاظ الحديث ومختلف ردود الأفعال .

ز - التشرّد :

إنّ الخصائص التي ترتبت في مجتمع المدينة من تفكك علاقات وانحياز قيم و زوال الضبط المجتمعي، كلها تفسح المجال لضعف السلطة الأسرية على الأولاد، ما يؤدي إلى بحث هؤلاء عن البديل خارج العلاقات الأسرية والعائلية، فيجدونها في الشارع لدى جماعات الرفاق واللعب، والتي تكون في أغلب الأحيان خارج الرقابة الاجتماعية و القانونية، فتؤدي إلى التمرد والانحراف والارتقاء في الأوساط الضالة والخارجة عن المعايير والقيم المشروعة اجتماعيا وقانونيا .

ح - الأحياء المتخلفة:

إن الملاحظ والمهتم بقضايا المدينة يدرك جيدا بأن سالف الظواهر والمظاهر جلّها إن لم نقل كلها تتراكم في الأوساط المتخلفة وهي التي تكون في الحقيقة بؤرة للسكان النازحين القاطنين من الجدد والوافدين تحديدا من الأرياف أو من الحواضر المجاورة، فتشكل هذه الأحياء أوعية لتصب آثارها على مختلف الأحياء المستقرّة، وتطرح مشكلاتها على الدوائر المسؤولة والرسمية في كونها مصادر لصنع المشكلات وتصديرها للجهات الأخرى، وفي كونها قضايا سلبية لا بد من معالجتها في جميع الأحوال.

6 - التحضر في المجتمعات النامية :

التحضر ظاهر إنسانية قديمة، ظهرت في البلاد المتقدمة منذ بداية القرن التاسع عشر، غير أنها حلّت

بالمجتمعات النامية مع بداية القرن العشرين .

لكن إذا عدنا إلى الماضي من خلال ما حقق فيه العلماء، فإننا نجد بأن التحضر يعود إلى أقدم المجتمعات المشرقية خصوصا، حيث أثبتت الآثار القديمة وجود مدن مطمورة منذ حوالي خمسة آلاف سنة قبل الميلاد في مواقع الحضارات القديمة كبلاد الرافدين ومصر، ومن أشهرها: أور، طيبة، منف و أخناتون . والملاحظ بأن هذه المدن أغلبها نشأت على شواطئ البحار وضياف الأنهار وسكنها التجار والصناع ورجال الدين والحكام ، غير أنها لم تكن بؤرا للتكتلات الصناعية أو التجارية الكبرى (1) .

في البلاد النامية نشأت المدن الحديثة متأثرة بواقع الخلط القائم في ثقافة المجتمع في حد ذاته، ففي نفس الوقت الذي تصل فيه المظاهر العمرانية والثقافية والتكنولوجية من البلاد المتقدمة، تزامنها أمواج من السكان المتمسكين بأخلاق وثقافة الريف، فتجد في الشارع سيارة المرسيدس إلى جانب العربة المحرورة بالحصان أو الحمار، وتجد ناطحات السحاب والفيلاآت الفاخرة إلى جانب الأكواخ والأحياء العشوائية، كما تلاحظ جماعات من الأفراد ينشغلون بالمائة من مختلف الجنسيات، في نفس الوقت نجد من نفس الأشخاص المارين من الجنسيات الأجنبية من لا يعير اهتماما لما يحدث حوله تماما .

وعلى الرغم من أن المجتمعات النامية تعيش تحضرا سريعا في الوقت الراهن إلا أن ذلك لم يرق إلى مستوى التحضر في البلاد المتقدمة، ففي سنة 1975 م كان التحضر في البلاد المتطورة قد بلغ نسبة 67% بينما بلغ في البلاد النامية فقط 28% (2). ورغم ذلك فقد بدأت هذه الدول تتحرك لمواجهة التحول وترتيب الحلول .

وإضافة إلى انخفاض ظاهرة التحضر في العالم النامي، فإن هناك فارق كبير بين مناطق الريف و مناطق المدينة في المجتمع الواحد، وشكل هذا الفارق انعكاسات كبيرة على مستوى درجة التحضر وحركته . ومهما كان من تحضر في البلاد المتخلفة إلا أن سببه لا يرجع للنمو الاقتصادي أو التطور التكنولوجي كما هو الحال في البلاد المتقدمة، ولا هو بسبب سرعة الزيادة الطبيعية للسكان، وإنما هو بسبب الهجرة الريفية للمناطق الحضرية .

ولقد شهدت مدن إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية زيادة كبيرة في عدد سكانها، وهو ما يوحي بأن عملية التحضر التي كانت في البلدان المتقدمة قد تمت خلال قرن وما يزيد عن ذلك، فإنها تمت في البلاد النامية في ظرف أقصر، فإلى غاية سنة 1950م بلغت نسبة سكان المدن التي يزيد عدد سكانها عن 120 ألف نسمة حوالي 3.7%، ونسبة الذين يسكنون مدن يزيد عدد سكانها عن 100 ألف نسمة

1 - د/ حسين عبد الحميد أحمد رشوان : المدينة، مرجع سابق، ص : 163

2 - د/ حسين عبد الحميد أحمد رشوان : المدينة، مرجع سابق، ص : 164

حوالي 3.2% ، في حين نجد أنّ نسبة سكان بعض الدول الإفريقية سنة 1974م قد ارتفعت كثيرا كما هو الحال في : الجزائر 52%، مصر 41.3% ، المغرب 37.9% ، ليبيا 28% ونيجيريا 25.6% (1).

وهو ما يعكس سرعة وتيرة التحضر في هذه البلدان كعينة عن دول إفريقيا . ولقد كان للوضع الخاص الذي تتميز به بعض المدن في الشرق الأوسط مثل القاهرة ، بغداد واسطنبول أثر كبير على عملية التحضر بها ، كونها مدن تاريخية ، اكتسبت وظائف إدارية وسياسية جعلت منها مراكز حضرية كبيرة ، في مستوى المدن الكبرى في البلدان المتقدمة .

كما أنه لا بد من الإشارة إلى تلك المدن التي عرفت نموا حضريا كبيرا بسبب وظيفتها الدينية منذ القرن السابع الميلادي ، حيث استقطبت المهاجرين ومن مختلف جهات العالم .

وعموما نلاحظ بأن التحضر في البلدان الإفريقية قد ارتفع كثيرا خاصة في بلدان الشمال ، التي شهدت نموا نسبيا في الأنشطة الاقتصادية خاصة الصناعية ، غير أنه لا بد من إدراج عامل التحرر من الاستعمار الذي ظلّ يبعد السكان الأصليين عن الأوساط الحضرية بدوافع عديدة كالتشريد ، وخشية الإصابة بالأوبئة المنتشرة بين السكان الأهالي .

أما في قارة آسيا فقد بلغت نسبة التحضر 53.3% من مجموع سكان القارة عام 1950 م ، وهي فوارق واضحة على الإمكانات السكانية التي تتمتع بها آسيا ، غير أنّ الإحصائيات بينت أنّ ظاهرة التحضر في هذه القارة أوجدت الكثير من المشاكل عبر مدنها من الصّعب التخلص منها² ، وستعاني دول القارة من مشكلات كثيرة من جرّاء النمو الحضري المتزايد .

أما في أمريكا اللاتينية فإنّ نسبة سكان المدن التي تجاوز عدد سكّانها 20 ألف نسمة بلغت 5.8% في أمريكا الجنوبية و 2.1% في أمريكا الوسطى عام 1950م . كما بلغت هذه النسبة في المدن التي بلغ عدد سكانها 100 ألف نسمة في القسم الجنوبي 5.6% ، و 2% في أمريكا الوسطى في نفس العام³ .

وهكذا فإنّ بلدان العالم الثالث عموما عرفت نموا حضريا كبيرا خلال العقود الأخيرة غير أن التحضر بها يبقى دائما مقرونا بأنماط اقتصادية تقليدية ، فالدافع الرئيسي لحدوثه هو النزوح الريفي الناتج عن سوء الظروف المعيشية بالقرى وضعف الخدمات المختلفة المتوقّرة بها .

وإذا كانت المدينة بالمميزات المذكورة تتجلى في المجتمعات الغربية ، فإنّ هذه الوحدة في المجتمعات المتخلفة لا تظهر بمميزات وخصائصها ، بل أنّها في أغلب الأحيان تكون مجالا للتمازج مابين الخصائص الريفية والخصائص الحضرية ، حيث يظهر ذلك مختلف العادات والتقاليد والقيم الريفية التي تنتشر في

1 - د / أحمد بوزراع : التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن ، منشورات جامعة باتنة ، ص : 142

2 - د / أحمد بوزراع : التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن ، المرجع نفسه ، ص : 143

3 - د / أحمد بوزراع : التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن ، المرجع نفسه ، ص : 144

الأوساط الحضريّة، وتشكّل في الغالب عوامل تعمل على جعل وتيرة التطور الحضري ثقيلة بحيث تسيطر قيم المجتمع المحلي وتنافس إلى حد بعيد القوانين والتنظيمات الحضريّة .
وفي الجزء الموالي سنتطرّق للظاهرة الحضريّة في بلادنا، ونكشف على بعض الإشكاليات المصاحبة للتحضرّ، مع إبراز بعض الانعكاسات والتّأثيرات النّاجمة عن هذه الظاهرة .

II - التحضرّ في الجزائر :

دلّت الآثار التي عثر عليها في الجزائر على الكثير من الصور و الهياكل الحضريّة القديمة، إلى جانب تلك التي تشهد على مدن العصر الوسيط ذو الصبغة الإسلاميّة، فالأثر التّركي وتحصيناته الدفاعية، مروراً بالصبغة الأوربيّة أيام الاحتلال الفرنسي، وصولاً إلى المدينة الجزائريّة في عهد الجزائر المستقلة بطابعها المعماري المغاربي الشمال إفريقي وفنونها وأماط معيشة أهلها .

1- طبيعة التحضرّ في الجزائر.

لقد كانت أرض الجزائر كما هو الحال بالنسبة لكامل مناطق شمال إفريقيا مستقراً للعديد من الشعوب في إطار البحث عن العوامل الطبيعيّة كالترية والمناخ والمجاورات المائية، ثم أصبحت منطقة جذب بشرواتها النباتية والحيوانية، ثم بكنوزها الباطنية، ولذلك فإنّ البصمات اليوم واضحة لكلّ الأمم والشعوب التي مرت من هنا، ومن أهم ما يبرز ذلك المدن القديمة .

أ - المدينة الرومانيّة :

لقد كان الوجود الروماني في بلادنا في بدايته و تحديدا في عهد نوميديا و موريتانيا القيصرية، بدافع عسكري يهدف للاستغلال والاستنزاف، وهو ما عبّرت عليه بقايا القلاع والحصون التي تعكس المقاومة السّكانية للوافدين من الضفّة الشماليّة للبحر الأبيض المتوسّط على اختلاف منطلقاتهم، غير أن إقامة الرّومان في بلادنا طالت فتمّ تشييد المستوطنات (المدن) المجهزة بأجود المخططات العمرانيّة بخصائصها وهيكلها الحضريّة المتنوعة كبقايا المعابد والحمامات والمسارح ومرافق أخرى كالمكتبات والمدرّجات والملاعب الرياضيّة التي ظلّت شاهدا على ذلك لحد اليوم عبر تيمقاد، شرشال، تيبازا، و تميّزت هذه المدن بالذوق الرّفيع البادي من تصاميم البيوت من الداخل والخارج، وشواهد الحرف والمهن كالمعاصر والمطاحن ومعامل الأواني¹ . ولقد اجتاحت العمارة الرومانيّة ما سبقها من إنجاز فينيقي كنعاني، وقاومت ما جاء بعدها من بناء وندالي وبيزنطي .

ب - المدن ذات النشأة الإسلاميّة :

جاءت الفتوحات الإسلاميّة وبصمت الطّابع الحضري في بلادنا بخصائص المدينة العربيّة الإسلاميّة المستمدة من مساجد، بيوت أمن ودفاع، تجارة وإدارة، سياسة وأدب وبساتين و حرف . وساهم في إنجاز

1 - د / بشير التيجاني : التحضرّ والتهيئة العمرانيّة في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعيّة ، ص: 11

ذلك كل من الرستميين، الأغالبة، الصنهاجيين، الحمّادين، الموحدون والزبانيين إلى جانب الأندلسيين العائدين بعد سقوط غرناطة بأفواج من المهندسين والأطباء والمعماريين والأدباء، فتجلّى ذلك في مدن تيهرت، بجاية، القلعة وتلمسان والجزائر .

ج - مدينة الجزائر خلال العهد العثماني :

بدأت ملامح الحياة الحضرية جليّة منذ قدوم مسلمي الأندلس ورسخت مظاهرها أكثر بعد انضمام الجزائر للخلافة العثمانية، وبرزت عبر عديد المدن كتلمسان، قسنطينة اللّتين فاق عدد سكانهما 50000 ألف نسمة إضافة إلى الجزائر، البليدة والمدية، بجاية ومعسكر، التي كانت تؤدّي وظائف حضرية وإدارية وعسكرية¹ .

د - المدن الجزائرية خلال العهد الاستعماري :

منذ الاحتلال الفرنسي عام 1830م لبلادنا وسيطرته على المدن الساحلية ثمّ بعدها الدّاخلية أخذ عدد السكان المحليين يقلّ بها تبعا للسياسة الفرنسية في التّهجير والتّشريد، حيث كانت نسبة الحضر آنذاك حوالي 12% من مجموع السّكان المقدّر العام الذي زاد عن 3 ملايين نسمة .

ولقد كانت عملية الاستثمار في المدن الجزائرية وضواحيها عموما صورا لتمويل السوق الفرنسية بالموارد والخيرات، فمدّت بين الحواضر الدّاخلية خطوط السكّة الحديدية لنقل الحبوب، الأغنام، التّمور، الحلفاء والمعادن نحو مدن السواحل التي جّهزت بالموانئ لشحن هذه الثروات إلى فرنسا، كما كانت المدن الجزائرية عموما منطلقات للجيش الاستعماري الرّاحف على مناطق المقاومة الشعبية، بعد أن أصبحت مجتمعات حضرية استيطانية وعسكرية. وأدخل الاستعمار النمط العمراني الأوربي سواء في توسيع المدن الموجودة أو في المستحدثة خصيصا للاستيطان واستقبال الوافدين من أوروبا، فجهّزت بالمرافق الدينية كالكنائس، الترفيهية كالملاهي و الإدارية كمقرّات الحكّام والإدارات العامّة .

2 - مراحل التحضر في الجزائر

وصلت نسبة الحضر في الجزائر عام 1994م إلى 55% من مجموع السكان في حين أن هذه النسبة كانت حوالي 30% عام 1960م²، وهو ما يبين ارتفاع نسبة سكان المدن، هذا علما أنّ النسبة الأخيرة تشمل السكان الأوربيين، وبعبارة أخرى فإنّ الحضر الجزائريين إبان العهد الاستعماري هم أقل من ذلك بكثير، ونحاول في هذا الجزء من الفصل الثاني تلخيص مراحل التحضر في الجزائر كما يلي³ :

1 - د / بشير التيجاني: التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، المرجع نفسه، ص: 14

2 - د / محمد بومخلوف، التحضر، المرجع السابق، ص: 120

3 - د / بشير التيجاني: المرجع نفسه، ص: 19

أ - المرحلة الأولى (1830م/1910م):

منذ دخوله البلاد بدأ الاستعمار سياسته الزامية لتشريد وإبادة السكان الأصليين كما كان مقررا في الأهداف الاستعمارية الكبرى ، للقضاء على الوجود الجزائري ، وتكرار ما حدث في قارة أمريكا ببلادنا . وبدأت العملية بانتهاك حرمت سكان أول مدينة تم احتلالها، مدينة الجزائر، التي تراجع عدد سكانها المحليين من حوالي 30 ألف نسمة غداة الاحتلال إلى حوالي 9 آلاف نسمة سنة 1966م .

وتواصل الحال كذلك بالنسبة لكل مدينة تم احتلالها إلى أن بسط الاستعمار نفوذه واستكمل غزوه للجزائر . هذا إلى جانب قيامه بتوسيع الاستيطان الأوروبي على حساب أراضي القبائل والعروش الخصبة المتواجدة عبر السهول الساحلية والأحواض الداخلية ، وإقامة المستوطنات والأحياء الأوربية عليها وتمكين المستوطنين منها بالمصادرة ، و بالشراء بأبخس الأسعار إثر مراحل التوغل وخاصة بالقرب من المدن الجزائرية العتيقة والساحلية خصوصا . وبهذا الصدد فلقد تراجع عدد سكان البوادي والأرياف في حد ذاتها تبعا لسياسة العدو المتمثلة في المصادرة الواسعة للأراضي الخصبة عبر السهول الملتفة حول السهول المحتلة، والتي أدت إلى طرد السكان المستهدفين بالمصادرة نحو الجبال والمناطق الجرداء والتائية من البلاد¹ ، ومن ناحية ثانية فلقد عمل الاستعمار على تشتيت القبائل وسكان المد اشر قصد تفكيك البنية الاجتماعية ، وإضعاف المقاومة بمختلف أشكالها ، وتسهيل عملية انتقال العقارات للمعمرين .

و تدعيما لكل هذا عمدت قوات الاحتلال إلى تجهيز المناطق الغنية بالهياكل الأساسية من طرق برية وسكك حديدية، تم إنجازها بالأيدي الجزائرية الريفية ، ثم تواصلت عملية المصادرة لتشمل المواد الأولية من معادن وثروات طبيعية أخرى، وتنتهي عند الموانئ من اجل ربط الجزائر بفرنسا في مجال تصدير المواد الأولية الخام واستيراد المنتجات الصناعية الفرنسية² .

ولقد ظلت الأغلبية الساحقة من الجزائريين خلال هذه المرحلة من الزمن تعيش في الأرياف بأوضاعها المزرية المتدهورة في جميع المجالات ، في ظل غياب أدنى الشروط الضروري للعيش الكريم ، الأمر الذي اضطر الكثير منهم إلى الهجرة نحو المراكز الحضرية والعمل في الأشغال العمومية الشاقة كحفر أنفاق السكك الحديدية وإنجاز الموانئ وشق الطرق عبر المناطق الصعبة.

ب - المرحلة الثانية (1910 - 1954):

وهي مرحلة الاضطرابات والحروب والأزمات الاقتصادية العالمية التي ضربت العالم وأثرت على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر كغيرها من الدول، وترتب عنها ظهور الحاجة الكبيرة للموارد الزراعية في فرنسا التي بادرت باستغلال الجزائريين ونهب منتجاتهم ، ولليد العاملة الرخيصة للشغل في أراضي المعمرين، مما ساهم في انتشار الفقر والمجاعة خاصة عبر الأرياف ، التي توافد أهلها على أطراف المدن طلبا للرزق ، حيث

1 - حزب جبهة التحرير الوطني، التخطيط والتنمية ، تقييم مخططات التنمية، الجزء الأول، الجزائر، 1983، ص: 145

2 - د- بشير التيجاني : التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، مرجع سابق ، ص: 19

ظهرت الأحياء القصدية على مناطق خصصها الاستعمار للجزائريين بهدف عدم السماح بالاختلاط معهم ، واستمرت هذه الأوضاع إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، منعكسة على حياة السكان .

والجدول التالي يبين تطور التحضر عبر مراحل مختلفة الظروف ، وشهدت نسبة مختلفة من حيث استقرار السكان الجزائريين بالمدن على الرغم من أنّ هذا الاستقرار كان في غالب الأحيان على ضفاف المدن ، وعبر الأحياء الهامشية والمحتشدات القريبة من المراكز الحضرية . والجدول الموالي يبين مراحل تطور التحضر في الجزائر سنة 1989 م إلى غاية عام 1959 م .

الجدول رقم (01) مراحل التحضر في الجزائر إلى غاية الثورة التحريرية.

السنة	عدد السكان	نسبة التحضر
1886	3.287.000	8%
1906	4.046.000	10%
1929	4.615.000	13%
1931	5.026.000	14%
1936	5.570.000	16%
1948	6.660.000	20%
1954	7.840.000	20%
1959	8.850.000	20%

ج - المرحلة الثالثة (1954 - 1966):

لقد كانت مرحلة الثورة التحريرية متميزة من ناحية النمو الحضري ، إذ أنّ الاستعمار الفرنسي عمل خلالها على تطوير الثورة وإخمادها بكل ما أوتي من وسائل وقوة ، ومن بين وسائله لتحقيق ذلك تركيزه على المناطق الريفية والجبالية بسياسة معاكسة لما كان يحدث قبل اندلاع الثورة ، حيث أنه أصبح يجمع مواطني وسكان المناطق الريفية في محتشدات بدل بقائهم في أريافهم كقواعد خلفية للثوار ، وركز عملياته العسكرية على المناطق الريفية ، مما أدى إلى تدمير مئات القرى وآلاف المد اشر فلجأ سكّانها في غالب الأحيان إلى ضواحي المدن طلبا للأمن ، ولقد جمعت سلطات الاحتلال قسما آخر من السكان في محتشدات - 1200 منها (من بين 3425 محتشدا) أطلقت عليها اسم " القرى الجديدة " سنة 1958م، ثم جاء إعلان مشروع قسنطينة بـ 1000 قرية أطلق عليها اسم "قرى المستقبل" وكان هذا كله بهدف تسهيل مراقبة السكان¹. وبذلك بات المجتمع الجزائري لا ريفي ولا هو حضري ، كون هذه المحتشدات تمثل شكلا من أشكال السجون ، علما بأن هؤلاء المحتشدين فضّلوا البقاء بعد استرجاع الاستقلال في مناطقهم مكوّنين بذلك مراكز حضرية تحترف الهجرة اليومية للمدن القريبة أو التجارة ، أمّا

1 - د/ محمد السويدي : مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص: 66 .

فيما يخص السنوات الأولى من بعد استرجاع الاستقلال ،فقد شهدت البلاد معدلات نمو حضري مرتفعة وهجرة واسعة من الأرياف نحو المدن بسبب انعدام المرافق الضرورية وصعوبة المعيشة الناتجة عن الدمار الكبير الذي لحق بالقرى والأرياف إثر سياسة الإبادة المطبقة عليها ،وبسبب تواجد حظيرة السكن الشاغر في المدن من جزاء مغادرة الفرنسيين للبلاد .

كما أنّ السياسة الاقتصادية التي تبنتها الدولة الجزائرية للخروج بالبلاد من ذلك الواقع السيئ والحساس قد تركّزت على الأهداف دون الأخذ بالتحليل والتفسير والتخطيط ،فاهتمت بميكلة القطاع الفلاحي حفاظا على العقارات التي خلفها المعمرون عبر السهول الواسعة الملتقّة حول المدن، كسهل متيجة الذي يحضن مدينة الجزائر العاصمة وسهول وهران و عنابة والسهول العليا، والمدن الداخليّة ،ومنه كانت هذه السياسة سببلا للنزوح الريفي الكثيف خلال الفترة الممتدة ما بين 1962م و1966م ،هذا إلى جانب العودة المكثفة للأجئيين الجزائريين من المغرب وتونس واستقرارهم في المدن .

د - المرحلة الرابعة(1966-1977):

وهي مرحلة الاقتصاد الموجه والتخطيط الاقتصادي الذي نتج عن المخططات المرحلية خاصة الخطة الانتقالية(1967م/1969م) ثم المخططان الرباعيان(1970م/1973م) و(1974م/1977م)¹ وسياسة التصنيع المصحوبة بالإصلاحات الزراعية كتأميم الأراضي وإنشاء التعاونيات الفلاحية وبناء القرى الاشتراكية ،وكل ذلك أدّى إلى تحريك السكان نحو المدن بحثا عن العمل في الهياكل الحضرية كالتجارة وبقية الأنشطة والخدماتية ،زيادة على ذلك تلك البرامج الخاصة التي تميزت بها الأوساط الحضرية أو ما يعرف بالبرامج الخاصة التي شملت العديد من المناطق: كالأحياء الأوراس، تيزي وزو، التيتري، تلمسان سطيف ،سعيدة ،قسنطينة ،الأصنام (الشلف حاليا) وعنابة ،إلى جانب ذلك سياسة الأقطاب الصناعية التي سطرتها الدولة لإحداث التوازن الجهوي والتحكم في حركة التنقل السكاني الواسعة التي بدأت تتبلور مع ظهور ملامح النمو السكاني الطبيعي الكبير .

هـ - المرحلة الخامسة(1977م-1987م):

وهي مرحلة تشبع المدن وكثرة الأزمات الاجتماعية خصوصا أزمة السكن الحادة وانتشار البطالة من جزاء العدول عن الاستثمار في القطاع الصناعي ونزع الدعم الحكومي لبناء السكن وباقي القطاعات الأخرى ، كما أنّها مرحلة الضعف والانهيار الذي حلّ بالواقع السياسي نتيجة عدم وضوح السياسات المتعددة ،والتي أعقبتها فترة الانهيار الاقتصادي العالمي المترتب عن انخفاض أسعار النفط ،وانعكاس ذلك على واقع الدول التي تعتمد في صادراتها على البترول والغاز كالجزائر والتي أصبحت بها الهياكل والتجهيزات الحضرية غير قادرة على تغطية الحاجات السكانية المتزايدة .

1 - د / بشير التيجاني : التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، مرجع سابق ، ص : 22 .

3- واقع التحضر في الجزائر:

إنّ هذا الواقع هو بمثابة مرحلة من مراحل التحضرّ التي سبق تناولها، غير أنّها تتميز عن سابقتها في كونها صاحبت عملية انتقال الدولة الجزائرية من النظام الموجه والمركزية الأحادية في التسيير، إلى النظام الحر والتعددية التشاركية في العمل على مختلف المستويات. ولذلك فإنّ الدولة الجزائرية قد عملت على تسيير ظاهرة التحضرّ وترشيدها وإحاطتها بمنظومة من المعايير والقوانين المتكاملة بغرض التحكم في الحراك الذي أخذت نتائجه تهدّد الواقع في مختلف الميادين، خاصة وأنّ الأمر تزامن مع أزمة متعدّدة الأوجه، سياسية واقتصادية و ديمغرافية وغير ذلك .

فهي سياسية يؤلّج ميدان حرّية التعبير والتعددية الحزبية وصعوبة التكيّف مع التقاليد الجديدة، إضافة للتقلّ الكبير الذي وقعت تحته المنظومة الإدارية من جرّاء ارتفاع حجم المديونية . و اقتصادية بالتأثر الكبير والعميق بانخفاض سعر المحروقات التي ظلّت تشكّل المورد الرئيسي في مداخيل التجارة الخارجية و تعتبر عماد ميزانية الدولة الجزائرية، هذا من ناحية ومن ناحية ثانية تعطلّ مختلف المؤسسات العمومية إثر عجزها وقصورها على مواصلة نشاطها بعيدا عن دعم الميزانية المفلسة . و ديمغرافية بالارتفاع السريع لعدد سكان الجزائر الذي قابله نمو ضعيف على مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أين أصبحت المنجزات المتوقّرة لا تستوعب المتطلّبات السكانية المتزايدة بسرعة كبيرة.

وفي هذا المجال أصبحت ظاهرة التحضرّ منتشرة على مستوى الكثير من المراكز العمرانية في سائر أرجاء الجزائر، و صارت تطرح العديد من المشاكل والتحديات الجديدة، التي نذكر منها ما يلي:

- ارتفاع معدلات النمو الحضري التي أصبحت تتراوح ما بين 3 إلى 6% سنويا في مختلف المدن الجزائرية المختلفة الأحجام، صغيرة، متوسطة أو كبيرة .

- عدم السيطرة على التوسع الحضري وعدم احترام مخططات التهيئة والتعمير بسبب اختلال التوازن بين سرعة نمو النسيج العمراني الناتج عن التحضر الواسع عبر جميع التجمعات الحضرية من ناحية، وقلة الإمكانيات المخصّصة لهيكلية الحضرية والسيطرة على التنمية الإقليمية والوطنية خاصّة المتعلّقة بالمناطق الريفية التي تمثل القاعدة الخلفية لإمداد المدينة بالطاقة البشرية، مع الضعف الكبير في وسائل المراقبة والمتابعة وانعدامها في بعض الأحيان.

- فقدان السيطرة الأمنية على المدن نتيجة النمو العمراني المفرط وغير المخطط أي تعمق ظاهرة التحضر في الجزائر، نتيجة التحولات السياسية و الاقتصادية السريعة التي عرفتها البلاد منذ استرجاع الاستقلال، والتمادي في عملية استيراد البرامج والمشاريع التي لا تتماشى مع واقع مجتمعنا الإفريقي، الأمازيغي، العربي و الإسلامي، و ما نتج عنها من إشكاليات. إضافة للأمواج المستمرة للوافدين من الأرياف نحو المراكز الحضرية بسبب تناقص فرص الشغل الزراعي نتيجة تفتيت الأرض بين الورثة من

الأحفاد، ونمو المستوى الفكري والتعليمي لسكان الريف نتيجة سياسة تعميم التعليم وانتشار وسائل الإعلام وتطورها، وبالمقابل قصور عمليات التنمية الريفية وعدم استجابتها لمتطلبات سكانها خاصة الجيل الجديد، مما أوجد نوعا من التحدي في عملية البقاء في المناطق الريفية والسعي لتحقيق التحضر بمختلف الطرق والوسائل. وإذا كانت نسبة التحضر في الجزائر قد بلغت 50% مع نهاية سنة 1990 م⁽¹⁾ فإن ذلك يعني بأن المجتمع قد أشرف على دائرة الحضرة التي تتطلب التهيئة والاستعداد لذلك بما يتكفل بالتحكم في مستقبل هذا المجتمع الذي ستتغير فيه الكثير من القيم والتنظيمات التقليدية والمحلية، ويصبح أكثر تفاعلا مما كان عليه في السابق .

وقصد التحكم في هذا الوضع فإن الدولة رتبت العديد من الإجراءات الرامية لبناء مجتمع حضري تقل مشكلاته وصعوبات العيش في حواضره، قادر على تحقيق الرفاهية والاستقرار لأهله. ومن بين هذه الترتيبات أدوات التهيئة العمرانية التي نوردتها كالتالي:

أ - مخطط العمران الموجه: PUD

يوضع للمدن الكبرى والمتوسطة، يحدد استخدام الأراضي حسب احتياجات السكان من سكن ومرافق وهياكل ومساحات، يرسم حدودها آخذا بعين الاعتبار التوسع العمراني المرتقب على المدى المتوسط، دام استعماله إلى سنة 1990 م.

ب - مخطط العمران المؤقت: PUP

توقف العمل به عام 1990 م، يشبه مخطط العمران الموجه (الأداة السابقة) غير أنه موجه للمراكز الحضرية الصغيرة أو الشبه حضرية، كما أن الفرق بينهما هو المدة الزمنية القصيرة بالنسبة للمخطط المؤقت، إضافة إلى أن هذا الأخير لا يحتاج للمصادقة الوزارية بحيث تكفي فيه مصادقة الوصاية كالولاية .

ج - مخطط التحديث العمراني :

هو مخطط ملحق باعتماد خاص، يخص المدن الكبرى والمتوسطة يهدف لتطوير وترقية أو صيانة بعض المصالح كالطرق والأرصفة والمساحات. وهو أداة مهمة في باب صيانة التراث المعماري من القدم والتلف مثل حي القصبة في الجزائر العاصمة، لتنفيذ الإصلاحات والترميمات المنسجمة مع الاكتظاظ السكاني المتزايد والحاجة للمرافق والتجهيزات .

د - المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير : PDAU

سنة 1990 تم تعويض مخطط العمران الموجه بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير. وهو أداة لا تهتم بالتهيئة داخل حدود المخطط الحضري فقط بل يتجه العمل بها إلى تناول التجمع الحضري ضمن إطاره الطبيعي الواسع الذي يمتد إلى المستوى المحلي والإقليمي مراعيًا في ذلك الانسجام و التناسق مع المراكز

1 - د/ بشير التيجاني : التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، مرجع سابق، ص: 45 .

الحضرية المجاورة الأخرى، و به فهذا المخطط أصبح ينظم التوسع الحضري على مستوى أوسع بهدف التحكم الشامل في حركة التعمير والتحضر لسدّ الفراغات الممتدة بين الوسط الحضري وما يجاوره بغية مواجهة العمران غير المنظم الذي كثيرا ما يؤدي إلى التراكمات الحضرية السلبية، وعليه فالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير يرمي للتنسيق الشامل بين الأوساط الحضرية داخل تراب البلدية أو حتى على مستوى مابين البلديات كجزء من الكل على المستوى الإقليمي، وكخليفة عمرانية للنسيج الحضري والمعماري الوطني¹.

وبذلك يكون المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أداة لتغطية الفراغ الممكن حدوثه ما بين الأنسجة العمرانية والأوساط المجاورة التي نشأت بموجب مخطط العمران الموجه الذي انتهت صلاحيته سنة 1990 م، حيث يتم سدّ الطريق أمام مبدأ العشوائية والفوضوية في البناء والتعمير . ويعتبر هذا المخطط هو الموجه الرئيسي للتخطيط المجالي والتسيير الحضري، على مستوى بلدية أو عدّة بلديات إذا ما كانت هناك نقاط تماس عمرانية بينها أو اشتركت في بعض عناصر البني التحتية كأنايب الماء، النقل، التجهيزات والهياكل الأساسية. ويأخذ المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بعين الاعتبار كل توجّهات مخطط شغل الأراضي _ سيرد توضيحه لاحقا _ الذي يحدد ويضبط عملية استخدام الأرض والمجال حاضرا ومستقبلا .

يبني المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير على معطيات عديدة تتمثل في تقرير تقني، خرائط، رسوم بيانية وإحصائيات، تمكّن في مجملها من إعداد :

- دراسة معمقة للواقع السائد على تراب البلدية أو الجهة موضوع المخطط، مع تصور مستقبلي تنموي يغطي جميع المجالات.
- مخطط التهيئة المعتمد مدعوما بالدوافع، الأهداف والتعليقات الكافية لكل خطوة تحتاج للتوضيح .
- تحديد مدّة المخطط والمراحل الرئيسية لإنجازه .
- عرض خرائط توضيحية لاستخدام الأرض حاضرا ومستقبلا .
- تحديد المناطق القطاعية، والتركيز على مناطق التوسع العمراني، ومناطق التحديث والهيكلة العمرانية .
- تحديد الأوساط والفضاءات الشاغرة والغاية قصد حمايتها .
- تحديد المعالم التاريخية والأثرية أو الطبيعية وتوضيح تأكيد حمايتها والمحافظة عليها .
- تنظيم وتنسيق شبكة النقل حاضرا ومستقبلا .
- تنظيم وضبط شبكة نقل الماء الشروب وتجهيزات تخزينه أو معالجته .
- تنظيم شبكة الصرف الصحي² .

1 - د/ بشير التيجاني : التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، مرجع سابق، ص- ص: 67/65.

2 - د/ بشير التيجاني : التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، مرجع سابق، ص: 67.

ومما لا بد أن يشار إليه أن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير عمل إجباري يوضع بمبادرة وتحت مسؤولية رئيس المجلس الشعبي البلدي، أو بتكليف مجلس تنسيقي مشترك بين البلديات المتداخلة النسيج الحضري، و تشارك فيه جميع المصالح الحكومية المحلية المعنية بالأمر وتحت إشراف (مديرية التعمير والبناء) سابقا أي مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء حاليا، طبقا للمادتين 07 و 08 من المرسوم التنفيذي رقم 91/177 المؤرخ في 1991/05/28 م و هي كما يلي :

- على مستوى الولاية:التعمير، الفلاحة، الري، النقل، الأشغال العمومية، حماية الأماكن والآثار التاريخية والطبيعية والبريد والمواصلات.

- على المستوى المحلي : النقل،توزيع المياه، توزيع الطاقة، كما يستشار بالإضافة إلى ذلك، وحسب المادة 07 من المرسوم التنفيذي السالف الذكر كل من :

غرفة التجارة، الغرفة الفلاحية، المنظمات الجماهيرية والهيئات والجمعيات المحلية⁽¹⁾.

ويمر المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بالمراحل التالية :

المرحلة الأولى : مرحلة الدراسة والتقييم للأوضاع السائدة، والتقدير لآفاق التطور في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية لمنطقة معينة .

المرحلة الثانية : طرح وعرض اختيارات ونماذج وفرضيات التهيئة المقترحة مع إبراز جميع إيجابياتها وسلبياتها.

المرحلة الثالثة : تحديد الأهداف على المستوى البعيد ثم استخراج الأهداف الممكن تحقيقها على المديين القريب والمتوسط يهدف إليها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير كمرحلة مبدئية.

تتم المصادقة عليه في الجزائر العاصمة حسب طبيعة وعدد سكان البلدية أو البلديات وأهميتها، وبعد مداورات كل من :

أولا - قرار من الوالي إذا كان عدد سكان البلدية أو البلديات أقل من 200 ألف نسمة .

ثانيا - قرار من وزير التجهيز والوزارات المعنية بالنسبة للبلديات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 200 ألف نسمة و 500 ألف نسمة⁽²⁾ .

ثالثا - لمراجعة أو تغيير المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير يجب :

- أن يصدر قرار عن الوصاية التي صادقت .

1 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون رقم :29/90 الصادر في 1990/12/01 م، المرسوم التنفيذي رقم 91/177 المؤرخ في 1991/05/28 م .

2 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون رقم 90/29 المؤرخ في 1990 /12/01 م ومراسيمه : - قوانين رقم : 175 / 176 / 177 / 178 المؤرخة في 1991/05/28

- أن تكون هناك مبررات قوية تستدعي المراجعة أو التغيير .

هـ - مخطط شغل الأراضي : POS

ينظّم استخدام الأراضي في ضوء المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ، وهو إلزامي لكل بلدية على التراب الوطني ، يهدف إلى :

- تحديد المناطق العمرانية (سكنية، خدمات تجارية ، صناعية ، تخزين ، غابات ، مساحات خضراء ، أراضي فلاحية ، ترفيه ...).

- تخصيص الاستخدام الرئيسي للأرض والمجال ، مع وضع معادلة استعمال الأرض .

- يضبط شبكة الطرق والمواصلات .

- يحدد باقي الشبكات ، كمياه الشرب وشبكة الصرف الصحي ، الغاز الطبيعي ، وأماكن التخلص من النفايات . يحدد الأحياء المهيكلة للتحديث .

- يضبط الأراضي المخصصة للتجهيزات العمومية .

- يحدد الشوارع ، الأحياء ، النصب التذكارية ، المواقع والمناطق الواجب حمايتها وتجديدها وترميمها .

- يحدد الغابات والمساحات الفلاحية الواجب حمايتها وتهيئتها .

- يضبط مقاييس البناء والعمران عبر مختلف المناطق العمرانية ، كالمساحة ، مقدار البناء عليها معبرا عليه بالمتر المربع أو المكعب ، وأنماط البناء المرخص بها تبعا للدراسات الخاصة ، والقواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي والارتفاع ...

ويتكفل بإعداد مخطط شغل الأراضي رئيس وأعضاء المجلس الشعبي البلدي ، بتكليف مكاتب الدراسات المتخصصة والمعتمدة ، تحت إشراف ومراقبة المصالح التقنية للبلدية ومديرية التعمير والبناء التابعة لوزارة التجهيز والتهيئة الوطنية ، وبالتنسيق مع مختلف الجهات المتفاعلة مع العملية . تتم المصادقة على مخطط شغل الأراضي بنفس الخطوات المتبعة للمصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ، وغالبا ما تتم المصادقة عليهما معا .

يستند المخطط إلى دراسات تحليلية مستخلصة من السياسة الوطنية والإقليمية والمحلية ، وترفق مع التقرير التحليلي ، الخرائط والرسوم البيانية مع مراعاة التفصيل والدقة الفائقة من جهة والانسجام وعدم التناقض بين المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمخطط شغل الأراضي باعتبارهما مكملان لبعضهما من جهة أخرى .

ولغرض تجسيد مبدأ المرونة ، والتمكين من التدخل الدائم للتغيير كلما اقتضى الأمر ، تنشأ لجنة متخصصة تحت إشراف الولاية وبإشراك المنتخبين المحليين لمتابعة كل تغيير مع تكييفه بما يتناسب مع

المصلحة العامة، وإعداد تقرير حول موضوع التعديل أو التغيير وتوجيهه للوصاية المحلية أو الوزارة المعنية، لإضفاء الطابع الرسمي للتدخل أو رفضه، وتأكيد ذلك بقرار ولائي أو وزاري أو مرسوم تنفيذي¹.

و - المناطق الصناعية :

تعتبر المناطق الصناعية أداة من أدوات التهيئة العمرانية الزامية للتسيير الحضري وللتحكم في الأوضاع الحضرية ، ومنه خصت كل منطقة تحتوي على 5 وحدات صناعية بمنطقة صناعية ، وهيكلت مساحتها في إطار الإعداد لمخطط شغل الأراضي ، وقد تم إنجاز العديد منها منذ 1966م إلى 1990م حيث بلغت حوالي 120 منطقة صناعية . غير أنها اليوم تعاني من المنافسة الحرة على مستوى السلع من جراء انتهاز سياسة الاقتصاد الحر .

ز - المناطق السكنية الحضرية الجديدة :

تمثلت هذه العملية في تخصيص برامج لتوفير السكن للمواطنين على مستوى المناطق الحضرية ، حيث تنشأ بطريقة اختيارية عندما تزيد طاقة المشروع عن 400 مسكن ، وشهدت أغلب المدن بمختلف أحجامها توسعا في نسيجها الحضري بواسطة هذه الوسيلة ، حيث قدرت المساكن في هذه العمليات إلى غاية 1990 بحوالي مليون مسكن جماعي .

ح - التجزئة :

وهي أداة من أدوات التهيئة العمرانية تتكفل بها البلدية والوكالات العقارية التابعة لها، بحيث توفر السكن الفردي المنسجم مع المحيط العمراني ضمن مخططات التوجيه والتهيئة العمرانية . حيث يتولى المستفيدون من شراء قطع عبر التجزئة المحددة ، والتكفل ببنائها تبعا لرخص البناء المسلمة من طرف مديريات التعمير والبناء التي تحدد المظهر الخارجي للسكن ، من حيث الارتفاع ومقاييس الهندسة المعمارية القانونية .

ط - المدن الجديدة :

نتيجة للنمو السكاني و للتحضر السريعين الذين تعيشهما البلاد ، وانعكاس ذلك على مظاهر الحياة الاجتماعية خاصة في المدن، تبنت الدولة قرارا بإنشاء مدن جديدة لتخفيف الضغط المفروض على المدن الساحلية خصوصا وعلى المدن التلية عموما، وذلك تبعا للنمو الحضري المهيكل ضمن مخططات عمرانية أو ضمن أحياء عشوائية تغيب بها التجهيزات والهياكل الأساسية ، وفي هذا الإطار جاء قرار إنشاء العديد من الأقطاب الحضرية قرب المدن المترو بولية كالجائر، وهران و قسنطينة، فبالنسبة لمدينة الجزائر ظهرت أقطاب : بوينان ، الناصرية والعفرون . وبالنسبة لمدينة قسنطينة تم إنشاء المدينة الجديدة "علي منجلي" ، وكل هذا بهدف فك الضغط الحضري وتخفيف أزمة السكن وتسهيل حركة المرور وإعادة توزيع السكان واستقطاب الفئات السكاني بالحواضر الكبرى ، كونها قد بلغت درجت الإشباع ، خاصة عبر

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، القانون رقم : 90/29 الصادر في 1990/12/01 .

المناطق التلية التي وصلت نسبة السكان الحضري بها حوالي 75 % من مجموع السكان مع نهاية سنة 2000 م¹ .

ي - رخص التدخل المباشر في تغيير النسيج العمراني² :

تتكفل البلدية بمصادقة مديرية التعمير والبناء بتقديم بعض الوثائق القانونية التي يتم تنظيم عملية التوسع العمراني في إطار حماية المنفعة العامة أو الخاصة منها :

* **رخصة البناء**: وهي وثيقة تمكن من البناء أو إجراء التغيير في الواجهات المشرفة على المساحات العامة، تقدم تبعا لتكوين أهم وثائقه عقد الملكية، وتصميم المشروع طبقا للوثائق والمستندات المكتوبة والتي تحدد كل المعايير الخاصة بالبناء.

* **رخص الهدم** : يتكفل رئيس المجلس الشعبي البلدي بتقديم رخصة الهدم لصاحب الملكية (المالك)، الذي يثبت عدن النزاع، وعدم المساس بالتراث الطبيعي، التاريخي أو الثقافي، وعدم تشكيل أي خطر على الممتلكات والأشخاص، مع وجوب حماية الشوارع والأرصفة ومواقف السيارات ومساحات اللعب من أخطار عملية الهدم مادية أو معنوية. هذا إلى جانب رخص أخرى: رخصة قطع الأشجار، رخص الحفر في الطرقات والأرصفة، إضافة إلى هذه لحدود والمراسيم القانونية، وجب الاستناد إلى مبادئ وأسس للتحكم في النمو الحضري والحياة الحضرية وتلافي المشكلات والظواهر على مستوى المدن منها :

- تحديد الطاقة الاستيعابية المتوقعة والممكنة لكل مدينة وفق محدداتها وإمكانياتها الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية بما يضمن تفادي التداخل الذي يهدد المراكز الحضرية كمدينة الجزائر، وذلك بالاستفادة من تجارب الدول المتحضرة كاليابان .

- الموازنة بين التهيئة الحضرية والتهيئة الريفية بنفس المستوى أو أكثر نسبيا بالنسبة للريف .
- إعادة النظر في العلاقة بين المدن والأرياف، من حيث التكامل والتفاعل الوظيفي، لأنّ عزل الريف عن الحضري وحل مشكلاتها على بعزل عن الآخر يعد أمرا مستحيلا، لأن أي تجمع بشري تترابط أجزاؤه وتتفاعل مع ما يحيط به بشكل دائم ومستمر .

وفي الصدد لا بد أن نشير إلى أنّ هذه الآليات التي تم تصميمها من طرف الدولة تم تجميدها ولم يعمل بها نتيجة الأزمة الأمنية التي هزّت البلاد منذ بداية الإصلاحات التي نصّ عليها دستور 1989 م والتي كانت ترمي إلى تجسد السياسة الجديدة للدولة والإدارة الجزائرية في ظل نمط الديمقراطية والتعددية واقتصاد السوق لتسيير الشؤون المختلفة للبلاد . حيث لم توظّف في الواقع خاصة بعد حل المجالس الشعبية المنتخبة وإسناد عملية تسيير البلديات إلى المندوبيات المعينة من قبل الإدارة والتي لم تكن لها القدرة ولا الشرعية

- Ministère de l'Équipement et de l'Aménagement du Territoire, Demain 1 l'ALGERIE, OPU, Alger , (1996), p :317.

2 - د/ بشير التيجاني : التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، مرجع سابق ، ص: 76 / 79

لتنفيذ الكثير من القوانين المنصوص عليها، وزادت حدة الأزمة بعد توقيف المسار الانتخابي وابتعاد الإدارة العمومية عن العمل بالآليات القانونية المدنية العادية في وضع غير عادي، مما فسح المجال للتسيير الارتجالي، وتفاقم الهجرة الداخلية بصفة عامة سواء بين المدن أو بين المدن والأرياف المجاورة لها، حيث صعبت عملية الحد من الحراك الناتج عن الأوضاع الأمنية المتردية وانتشرت مظاهر دخيلة عن الواقع الجزائري من أكثرها تأثيرا على الحياة العامة مثل انتشار ظاهرة العمران غير المنظم عبر الضواحي وأطراف المدن، سواء على الأراضي العمومية أو الخاصة و ما يصاحبها من ظواهر اجتماعية مخلة بالحياة الاجتماعية كالقفر، البطالة، الاعتداء والسطو على الممتلكات العامة والخاصة، والتي رسخت ثقافة جديدة في المجتمع الجزائري عجزت المؤسسات العلمية على تشخيصها وتقديم حلول لها كما صادفت دواليب الإدارة صعوبة كبيرة في توقيفها والوقاية من تبعاتها التي أخلت بكل الميادين إلى غاية اليوم .

4 - بعض انعكاسات التحضر في الجزائر 1 :

أدى النمو الحضري المتزايد في الجزائر إلى انعكاسات سلبية كثيرة من بينها نذكر ما يأتي :

أ - أزمة السكن الحضري:

إن كثرة الطلب على السكن الحضري بسبب الزيادة الطبيعية لسكان المدن من جهة وبسبب استمرار الهجرة الريفية المقدّرة بحوالي 130.000 نسمة سنويا مع نهاية الثمانينات، لجعل الدولة وسلطاتها المحلية غير قادرة على تلبية الطلبات المتزايدة على السكن، ففني تكدست ملفات طلبات السكن لدى المصالح البلدية، و مصالح التعمير ولدى ديوان الترقية العقارية والتسيير العقاري للحصول على سكن اجتماعي . و أصبح من الصعب الوصول إلى تحقيق التوازن بين الاحتياج الحقيقي للمساكن الحضرية من جهة والطلب المتزايد عليها من جهة ثانية ، رغم جهود الدولة المتواصلة في توفير السكن الحضري بمختلف أنواع البناء وصيغ البناء، ودعم السكن الاجتماعي للفئات المحدودة الدخل . وسوف تستمر أزمة السكن الحضري في الجزائر خلال العشرية المقبلة بسبب العجز الكبير في هذا الإطار و الذي قدّر بحوالي أكثر من مليون وحدة سكنية، هذا على الرغم من المحاولات الجريئة التي تبلورت من خلال عملية دعم السكن الريفي والتي تهدف للتخفيف عن المدينة بالدرجة الأولى ولتطوير القدرة الزراعية بالدرجة الثانية.

ب - تدهور تجهيز المدن بالمرافق والخدمات :

جميع المؤشرات توضح تدهور مستوى المرافق والخدمات وقتلتها في المدن الجزائرية ، إلى جانب أنّ طاقتها أصبحت محدودة في مواجهة تزايد عدد سكان الحضر ، ومن بين هذه المؤشرات اختناق المدن الكبرى بمركبة المرور نتيجة الزيادة المرتفعة لعدد السيارات ، وعدم تطوير شبكة الطرق لتلبية متطلبات الحركة المرورية المكثفة بها نظرا للصعوبات الكثيرة المتصلة بذلك ، كما أن وسائل النقل الحضري أصبحت عاجزة

1 - د/ بشير التيجاني : التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، مرجع سابق ، ص: 56

عن تلبية احتياجات تنقل السكان خلال رحلاتهم اليومية، وأحسن مثال على ذلك حركة المرور بمدينة الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة وعنابة وغيرها من المدن التلية .

لهذا يجب تناول الوضع بجدية كبيرة وبمسؤولية عالية للتخطيط المحكم وتوفير الهياكل القاعدية الضرورية لميدان النقل بصفة عامة ، كضرورة تجهيز المدن الجديدة والأحياء السكنية بجميع الخدمات والمرافق الضرورية للتخفيف من درجة الاختناق .

ج - تناقص كمية المياه الصالحة لشرب:

أصبح تمويل المجموعات الحضرية بالمياه الصالحة للشرب يعد أحد المشاكل الكبرى التي تواجه إدارة تسيير المدن، فقد تناقص معدل كمية المياه المستهلكة يوميا بالنسبة للفرد الواحد في المدن الجزائرية من 150 لتر سنة 1966م إلى 80 لتر سنة 1987م، وإلى أدنى من ذلك اليوم، وأصبح من الصعب تخزين المياه الضرورية لمواجهة النمو الحضري السريع المتمثل ليس فقط في توسع المدن وزيادة عدد سكانها، بل وفي الاستهلاك الواسع لكميات المياه في الصناعة. ولقد صاحب هذه الزيادة المذهلة في كميات المياه المستهلكة في المدن والصناعة تناقص كبير في كميات المياه المخصصة للري الذي أصبح يعتمد في معظمه على مياه الآبار المحلية بدلا من مياه السدود ، وقد انعكس هذا سلبا على الأراضي المسقية التي تمون لتجمعات الحضرية بالمنتوج الزراعي .

وحسب الدراسات والأبحاث التي قامت بها الوكالة الوطنية للموارد المائية في الجزائر فإن العجز المسجل في التجمعات الحضرية يعود أساسا إلى سوء تسيير قطاع المياه وارتفاع نسبة التسرب والضياع المقدر بحوالي 40% من مجموع الكميات المنتجة سنويا ، وهذا بسبب قدم أنابيب شبكة نقل المياه في المدن ، وقلة الصيانة والتبذير الناتج عن انخفاض تسعيرة المياه .وقدرت احتياجات التجمعات الحضرية في الجزائر مع نهاية عام 2000 بحوالي 2 مليار م³ .

د - اكتساح التوسع العمراني للأراضي الزراعية:

تعتبر الأراضي الزراعية في الجزائر من العناصر الطبيعية النادرة بحكم مساحتها المحدودة ، حيث قدرت في سنة 1992 بحوالي 7.5 مليون هكتار أي بنسبة 3% من المساحة الإجمالية للبلاد ، وتتركز أغلبها إن لم نقل كلها في الشمال .ولقد تعرّضت الأراضي الفلاحية الخصبة في الكثير من الحالات لتوسع المنشآت العمرانية المتمثلة في بناء السكن والمنشآت الصناعية ورواسب التلوث الصناعي، كما لوحظ سهولة التعدي على الأراضي الفلاحية التابعة للقطاع العام وأملاك الدولة .

خلاصة

على الرغم من رصد الخلايا العمرانية الأولى التي ظهرت على الأرض والتي كانت حسب المختصين في سومر جنوب العراق منذ 3500 سنة ق.م (كمدن أور، والوركاء، و أريدو ...)، إلا أنه من الصعوبة تحديد البداية الحقيقية لإعداد أول تصميم حضري يمثل البداية الفعلية للتخطيط الحضري. ومما يدل على أصالة السلوك الحضري وجود قواعد أساسية يهتدى بها لضمان الاستقرار في تلك المدن ومعالجة المشاكل الناتجة جرّاء الاستيطان فيها وتحسين العلاقات الناتجة من ارتباطها بأقاليمها المحيطة. وبالتأكيد أنه من أساليب التنظيم التي صار يتبعها الفكر التخطيطي (للمستقرات البشرية الحضرية التي تلت نشأتها الأولى) تنوعت أساليب التخطيط الحضري بحسب طبيعة المشاكل التي أفرزتها المراحل الحضرية التي اجتازتها حياة المستوطنات الحضرية عبر العالم وحضارته المتنوعة، إلا أن فلسفة تخطيطية موحدة كانت تكتشف إنشاء أو تطوير تلك المستوطنات تبدأ بفهم الوظائف أو الوظيفة الأساسية لكل مستوطنة، على الرغم من أنّ للمدينة أكثر من وظيفة تؤديها: سكنية، تجارية، صحية، دفاعية وصولاً إلى الوظيفة الصناعية والترفيهية.

لذا بدأ مظهر المدينة يتحدد من خلال استعمالات الأرض Occupation du Sol التي تخصّص لأداء الوظائف و الهياكل العمرانية (المباني) التي يقيمها السكان من أجل تأدية المدينة لوظائفها بشكل مرض وتحقيق حاجات السكان على أحسن الصّور .

ومع مرور الزمن صارت هناك مراحل واضحة لممارسة التخطيط الحضري وصولاً إلى مدن المجتمعات المتقدمة في عصرنا الحالي التي أصبحت ترسمها وتوجه نموها معايير علمية جديد تعرف (بعلم تخطيط المدن) أو علم التخطيط الحضري الذي حدّدت له أسسه، دوافعه، خصائصه وأهدافه، بل وصارت له نظريات توجهه كما أسلفنا الذكر في الفصل الأول من خلال التطرّق لبعض النظريات الحديثة لتخطيط المدن، وسنتعرف لاحقاً على الأسس والمبادئ والمراحل التي تمرّ بها عملية التخطيط للمدينة، وهو ما يمكن وصفه بأنّه علم قائم خصيصاً لتصميم المدن الجديدة أو لمواكبة تطور المدن الموجودة .

الفصل الثالث : التخطيط الحضري

تمهيد

I تحليل نظري للتخطيط الحضري

- 1 - أنواع التخطيط الحضري .
- 2 - مبادئ التخطيط الحضري .
- 3 - خصائص التخطيط الحضري .
- 4 - مهام التخطيط الحضري .
- 5 - مراحل التخطيط الحضري .
- 6 - أهداف التخطيط الحضري .
- 7 - أهمية التخطيط الحضري .

II - : تطور التخطيط الحضري:

- 1 - التخطيط الحضري عبر التاريخ .
- 2 - نظريات تخطيط المدن .
- 3 - السياق التاريخي للتخطيط الحضري في الجزائر .
- 4 - الصعوبات المتصلة بتخطيط المدن .
- 5 - أسباب عدم كفاءة التخطيط .

خلاصة

تمهيد

لقد كانت ومازالت المدينة محط اهتمام منذ القديم وعبر الحضارات البشرية المتعاقبة، وهو ما تعكسه التراكمات المحصلة على مستوى التراث التاريخي لدى الشعوب المختلفة عبر العالم وعبر العصور .

كما نجد الكثير من المختصين وفي مجالات مختلفة قد أخذوا بهذا الميدان مجالاً للدراسات المستفيضة أكاديمياً، وفتحوا بإسهاماتهم المزيد من الإثارة والتساؤل حول هذا الكائن الحيوي الكثير والسريع التأثير .

فإذا كان التخطيط الحضري هو عبارة عن أدوات تنظيمية تتيح للسلطات المختصة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الوطني التحكم في النمو الحضري، وذلك باستخدام أدوات التخطيط الحضري المتعددة والمختلفة والتي من ضمنها المخططات والتشريعات والقوانين التي تضبط حركة السكان داخل النطاق الحضري وما يحيط به، وتحدد بدقة مآل الأراضي والترتيبات التي تضبط استعمال واستغلال الأرض أو إشغالها، وبشكل خاص القوانين المتعلقة بنظام رخص البناء التي تنقيد بما جاء في هذه التشريعات وتوزيع الهياكل والمباني العمومية والأسواق والمساحات الخضراء ومجالات الترفيه، كما أنّ التخطيط الحضري هو عبارة عن رؤى وبرامج مستقبلية تستند لأدوات توجيهية تحدد التصورات الكبرى وتنظّم المجال، آخذة بعين الاعتبار أبعاد التوسع العمراني ونمو السكان وتضمن استمرارية المساحات الخضراء والأنشطة الزراعية والصناعية والخدمية وحماية المواقع الطبيعية وتحديد مآل الأراضي ومسارات الشبكات و البنى التحتية ومواقع التجهيزات الكبرى.

ولذا فإننا نجد أنّ مساحات الأرض وهياكل المدن وأشكالها في أغلب البلدان الغربية قد وقع ضبطها من خلال التخطيط الحضري وأصبحت تتمتع بوضع مناسب للحياة، بحيث توفّر الاستقرار والاستمرارية للنمو الاجتماعي وتهيئ الظروف لإنتاج إنسان قادر على تحقيق الرقي والتطور، إلا أن القليل من المدن في الوطن العربي عموماً نجدها قد قامت بإعداد وتنفيذ تشريعات التهيئة الحضرية على المستوى وبالشكل المذكور سالفاً .

ولنا أن نتعرّف على القضايا من خلال وقفة شاملة حول التخطيط الحضري من خلال التطرّق لأنواعه، مبادئه، خصائصه، مهامه، مراحلها، أهدافه وأهميته . كم لا يفوتنا أن نتناول التخطيط الحضري من حيث تطوره، وسرد بعض نظريات تخطيط المدن، وتتبع السياق التاريخي له في الجزائر، وعرض بعض الصعوبات المتصلة بتخطيط المدن وبلورة بعض أسباب عدم كفاءة عمليات التخطيط الحضري .

I / تحليل نظري للتخطيط الحضري :

إذا كان التخطيط الحضري هو عبارة عن برامج مستقبلية وأدوات توجيهية تحدد التصورات الكبرى وتنظّم المجال، آخذة بعين الاعتبار حاجيات التوسع وتضمن استمرارية المساحات الخضراء والأنشطة الزراعية والصناعية والخدماتية وحماية المواقع الطبيعية وتحديد مآل الأراضي ومسارات الشبكات والبنى التحتية ومواقع التجهيزات الكبرى.

فإننا نجد أنّ مساحات الأرض وهياكل المدن وأشكالها في أغلب البلدان الغربية قد وقع ضبطها من خلال التخطيط الحضري وأصبحت تتمتع بوضع مناسب للحياة، توفر استقرارا واستمرارية للنمو الاجتماعي وتهيئ الظروف لإنتاج إنسان قادر على تحقيق الرقي والتطور، إلا أن القليل من المدن في الوطن العربي عموما نجدها قد قامت بإعداد وتنفيذ تشريعات التهيئة الحضرية على المستوى وبالشكل المذكور سلفا .

ولنا أن نتعرّف على أهم أنواع التخطيط عموما والتخطيط الحضري خصوصا وفق الترتيب التالي :

1 / أنواع التخطيط الحضري:

قدم المختصون العديد من التصنيفات للتخطيط بصفة عامة وذلك لتعدد المنطلقات التي تتناوله، حيث يعتبر موضوع للعديد من التخصصات، ومن أهم التصنيفات التي تتناول التخطيط ومن جميع ونعمل في مقام بحثنا هذا أن نكيّفها مع طبيعة موضوعنا الذي يحدّد التخطيط الحضري كجزء محدد من ميدان التخطيط العام، ولهذا نرى بأنه أهم تصنيفات التخطيط ما يلي :

أ - أنواع التخطيط عند المفكرين الاجتماعيين⁽¹⁾:

أولا / من حيث الأهداف :

* - تخطيط بنائي :

و هو إحداث التغيرات في البناء الاجتماعي والاقتصادي في الوسط الحضري لإقامة أوضاع جديدة في المجتمع وبناء مجتمع المدينة كوحدة أساسية لتحقيق مجتمع كلي .

* - تخطيط وظيفي :

ويتمثل في إحداث التغيرات في الوظائف التي تؤديها أنظمة المدينة والتي تحكم المجتمع الحضري، والتي تشمل آليات التعامل بين الأقسام والأنساق المتفاعلة المكونة لبناء المدينة، فالتخطيط الحضري عبارة عن عملية شاملة تقيم فيها جميع مكونات البيئة الحضرية وعناصرها والروابط التي تدمج هذه العناصر والمكونات في وحدة واحدة تشكل في النهاية ما يطلق عليه بنظام البيئة الحضرية (المدينة)² .

ثانيا / من حيث المجالات :

1 - د/ منى عويس : التخطيط الاجتماعي و السياسة الاجتماعية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1994 ص:63.

2 - إسحق يعقوب القطب ، عبدالإله أبو عياش: النمو والتخطيط الحضري ، وكالة المطبوعات ، ط 1 ، 1980 ، ص 207 .

* - تخطيط جزئي :

يتناول قطاعا أو مجالا كالتجارة أو الصناعة، التعليم، الترفيه أو غيره من قطاعات النشاط البشري القائم والممارس من طرف القاطنين بالمدينة أو المتعاملين معها عموما حسب وظيفتها أو مجموعة وظائفها الأساسية .

* - تخطيط شامل :

ويشمل جميع القطاعات، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والأنشطة القائمة على مستوى الرقعة الحضرية الواحدة، خاصة وأنّ عملية الفصل بين القطاعات أمر صعب أثناء التخطيط، مما يتطلب الإلمام الكلي بكل ماله علاقة بتأثير بالوسط الحضري .

ثالثا / من حيث الميادين :

* - تخطيط طبيعي :

يهدف للمحافظة على العناصر الطبيعية بالوسط الحضري كالتربة، المياه، الأنهار، المناخ، النبات الطبيعي المعادن، التراث وتوزيع الطرق وغيرها، وذلك نظرا لما للجوانب الطبيعية على واقع الحياة بالمدينة .

* - تخطيط اجتماعي :

ويتمثل في الاهتمام بالجانب الاجتماعي عموما ومجتمع المدينة خصوصا باعتبارها جزء من الكل ويهدف لرفع مستوى الخدمات الاجتماعية كالصحة، التعليم، الرعاية الاجتماعية، محاربة الجريمة، الانحراف والتنظيمات البشرية التي تؤثر في نوع الأنشطة التي تظهر فوق موضع من مواضع المدينة .

* - تخطيط اقتصادي :

يهدف لرفع مستوى المعيشة وتوفير الاحتياجات الضرورية لمختلف فئات مجتمع المدينة وضمان الاستقرار للقوى المنتجة بتوفير العمل اللائق ، الكفيل بحفظ الدخل الدائم المتوازي مع ساعات العمل المقدمة وتوزيع النفقات بعدالة وتوفير الاحتياجات الضرورية لفئات السكان .

* - تخطيط ثقافي :

يهدف لتنظيم شؤون الثقافة وبتث الوعي الثقافي في الأوساط الشعبية عامة و الوسط الحضري بتسيير المنشآت التعليمية ودور الثقافة وفق ما يؤدي إلى إيجاد المواطن الصالح المنسجم مع الحياة الحضرية بكفاءة الإنتاج على مستوى نشاطه .

ب : أنواع التخطيط من حيث المستويات :

أولا - التخطيط على المستوى الدولي :

تتكفل به منظمات متخصصة تابعة لهيئة الأمم المتحدة كمنظمة الأغذية و الزراعة، منظمة العمل الدولية وغيرها، حيث يتم تخصيص المدن ببرامج مستفيضة تغطي كل الجوانب والقطاعات داخل إطارها

الشامل، وتسعى الوكالات بهذه العمليات لتحقيق أهداف حضرية واسعة لبلوغ التكامل مع التنمية التي تقوم على مستويات أخرى لتحقيق أهداف شاملة و كلية .

ثانيا - التخطيط على المستوى الوطني :

يتم على المستوى المركزي و يشمل جميع أفراد المجتمع وكافة القطاعات ، غير أنه يخص المجتمع الحضري بما يتناسب مع العمليات الخاصة بسبل الحياة الحضرية ، باعتبارها نسق يتميز عن الريف والقرية ، مع مراعاة التوافق بين جميع وحدات المجتمع وأوساطه الحضرية وفئاته المختلفة .

ثالثا - التخطيط على المستوى الإقليمي :

يكون على مستوى جغرافي معين يحدد تبعا لعدم وجود التجانس بين أقاليم الوطن الواحد ، علما بأن هذا له علاقة بالتنوع الثقافي ، حيث تسود أنماط من النظم والعادات والتقاليد جهات دون الأخرى وهو ما يتطلب التخصيص في عملية التخطيط لمدن الإقليم الواحد ، بحيث يعمل على تحقيق التوافق بين التخطيط الوطني والمحلي ، والتخطيط الحضري ما هو إلا عملية تكميلية للتخطيط الإقليمي من خلال النظر إلى أن المدينة هي جزء من الإقليم وأن تخطيطها هو مستوى من مستويات التخطيط الإقليمي ، يأتي من أجل ضمان اتصال المدن المختلفة ضمن إطار إقليمي شامل داخل الدولة يعمل على تحقيق حالة الاستقرار فيها .

رابعا - التخطيط على المستوى المحلي :

و يهتم بالوحدات الصغيرة في المجتمع والمقصود هنا المدينة الواحدة باعتبارها الوحدة المحلية ، وفي التخطيط المحلي يمكن الاستفادة من مشاركة الأهالي والمشرفين المحليين بمختلف مناهلهم في وضع الخطة و تنفيذها ، فالمخطط العام للمدن الذي هو نتاج عمل المخططين الحضريين بإشراك الأطراف المحلية الفاعلة كمؤسسات التسيير العمومي والهيئات والتنظيمات والجمعيات ، ما هو إلا إطار عمل يوضع للسيطرة على توجيه نمو المستوطنة الحضرية عبر مراحل التصميم بطريقة تستوعب طبيعة التغيير الاجتماعي والاقتصادي .

خامسا - التخطيط على المستوى القطاعي :

وتخص عملية التخطيط هنا قطاع معين كالصناعة أو الزراعة أو الخدمات ، حيث يتجلى ذلك على المؤسسات الاقتصادية القائمة بالمدينة ، انطلاقا من الدراسة الشاملة للمعطيات الخاصة بالقطاع ، والزامية لتحقيق الأهداف القطاعية كذلك ، علما أن هذا النوع من التخطيط يأخذ بعين الاعتبار البعد المحلي ، الإقليمي والوطني ... 1 [بتصرف] .

وفي هذا الإطار تندرج المشاريع التكميلية التي تبرمج على مستوى المدن لغرض تغطية النقائص وسد الفجوات في مختلف ميادين الحياة الحضرية ، سواء تعلق الأمر بالخدمات أو الترفيه أو النشاطات المختلفة .

1 - د/ منى عويس : التخطيط الاجتماعي و السياسة الاجتماعية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1994 ص/ص: 63/65 .

سادسا - التخطيط على مستوى الوحدة الإنتاجية :

و يتمثل في تخطيط يتم على مستوى وحدة ، مصنع أو شركة بتحديد أهدافها وفق الهدف المحدد للمدينة والذي يعود عليها بما يكفل حفظ توازنها وجميعها من الآثار السلبية ، كأن تكون القضية لها علاقة بالتلوث الناتج عن المصنع ميدان التخطيط ، وهنا يصبح من الضروري الالتزام بما يقدم الأحسن للمدينة وينعكس ايجابيا عليها وعلى قاطنيها .

ج : التخطيط المركزي و التخطيط اللامركزي :

أولا - التخطيط المركزي :

و يتمثل في قيام أجهزة التخطيط على المستوى الوطني بوضع قرارات الخطة مستمدة مختلف المعطيات من هيئاتها ووحداتها الإقليمية والمحلية والقيام بدور التنسيق بين العمليات وإحداث التكامل بين قطاعات المجتمع ووحداته . وبهذا الصدد نجد جهاز التخطيط الخاص بكل مدينة يستند لما يتلاءم مع واقعها الوظيفي والبنائي في آن واحد ويتوافق مع إمكانياتها الطبيعية ، البشرية والثقافية ، وبذلك فإن عملية التخطيط للمدينة لن تكون بمعزل عن الخطة الوطنية الشاملة بل سيكون ضمن الإطار الواسع الذي يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الإقليمية والمحلية ، مستندا في كل ذلك إلى المعطيات والإمكانيات وكذا الاحتياجات القومية والمحلية .

ثانيا - التخطيط اللامركزي :

ويتمثل في مساهمة المستويات المحلية و القطاعية و الوحدات الإنتاجية في إنجاز القرارات التخطيطية و التنفيذية وعليه فإن القائمين على تسيير المدينة يفسح لهم المجال لإرساء مستقبلها وفق خصوصياتها وإمكانياتها، وفي هذا الإطار فإن القوانين المعمول بها تحدد كيفية تجسيد المساهمة والتدخل في عمليات الإعداد ، التخطيط والتنفيذ لكل المستويات ، المحلية ، الإقليمية والوطنية .

د : أنواع التخطيط من حيث الفترة الزمنية :

ويرتبط هذا النوع من التخطيط بعامل الزمن ، بحيث تختلف الخطة من حيث مدة إنجازها أو من حيث أهدافها .

أولا - تخطيط طويل المدى :

يهدف لتحقيق أهداف بعيدة المدى ، ذات بعد إستراتيجي ، تتراوح مدتها ما بين 10 سنوات إلى 30 سنة وأحيانا أكثر ، غير أن الواقع في هذه الحالة يتطلب الدراسات الدقيقة ، والمرونة الكبيرة ، خاصة وأن نمو المدن اليوم بات أسرع مما كان عليه في الماضي تبعا لمتغيرات كثيرة منها النمو السكاني السريع والذي يتأثر بالزيادة الطبيعية المرتفعة وكذا الهجرة الريفية المتزايدة المتأثرة بوتيرة التصنيع المتنامية عبر بقاع العالم .

ثانيا - تخطيط متوسط المدى :

مدى تحقيقه ما بين 6 إلى 10 سنوات ،يشكل عمليات مرحلية للخطة طويلة المدى ،حيث يمكن أن تمرّ عملية تخطيط المدينة بمراحل متوالية تكون مجالا لإعادة النظر في بعض الأهداف المسطرة والتكيف مع المستجدات أو الطوارئ لغرض تحقيق العمليات الطويلة المدى .

ثالثا - تخطيط قصير المدى :

يهدف لتحقيق أهداف سريعة في مدى قريب في 5 سنوات أو أقل من ذلك ،وهو ما يمكن من إيجاد الحلول السريعة للاحتياجات المستعجلة لسكان المدينة علما بأن ذلك يتضمن عمليات مرحلية للخطة متوسطة المدى ،التي هي بدورها تؤسس الخطة متوسطة المدى والنهائية يتحقق المخطط الإستراتيجي على المدى البعيد .

هـ : أنواع التخطيط من حيث الأنظمة الاقتصادية :

أولا - التخطيط الرأسمالي (التأسيري) :

حيث تقوم فيه الدولة الرأسمالية بتوجيه و إقناع المؤسسات الاقتصادية والخدماتية بإنتاج ما يحقق الأهداف العامة ،التي تجعل من المدينة ميدانا ملائما لحياة سكانها وانسجام مؤسساتها وتعايشها بما يحقق المصلحة العامة والقيم الإنسانية أو الحضارية ،والمصلحة العليا للدولة والمجتمع .

ثانيا - التخطيط الاشتراكي :

تشرف عليه الدولة عن طريق جهاز تخطيط قائم خصيصا لذلك يعمل على توظيف كل الإمكانيات لتحقيق الأهداف العامة ،التي توجه الحياة الاجتماعية عموما والحضرية خصوصا بما يؤول في النهاية إلى تحقيق مدينة ،متوازنة تتحقق فيها الرفاهية والازدهار لسكانها .

و : التخطيط بالحفز والتخطيط بالتوجيه:

أولا - التخطيط بالحفز :

حيث تحدد الأهداف للمؤسسات الإنتاجية لتعمل على تحقيقها بوسائل الإقناع و هو ما يعطي الفرصة لتسطير الأهداف العامة الواضحة لتحقيق مجتمع المدينة النموذجية التي تصبح الشغل الذي يشغل جميع المتعاملين في ظل المصالح الخاصة والفردية .

ثانيا - التخطيط بالتوجيه :

حيث يكون طابع الإلزام وسيلة لحمل المؤسسات الإنتاجية على الأداء ،وذلك برسم الأهداف المرغوبة ،التي تأخذ طابع الإلزام للجميع قصد تحقيق المصلحة العليا للمدينة وللمجتمع الحضري بجميع تركيباته وتشعباته بما في ذلك المؤسسات الملزمة .

ز : التخطيط الدائم و تخطيط الطوارئ :

أولا - التخطيط الدائم :

ويقصد به التخطيط المستمر بمستوياته المختلفة (طويل، متوسط أو قصير المدى)، وذلك باعتبار النمو الحضري متواصل في إطار الزيادة الطبيعية للسكان، ويفيد التخطيط هنا في البناء الطبيعي للمدينة بعيدا عن التراكمت والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية أو غيرها مما يتسبب في تدهور واضطراب الحياة الحضرية وتحقيق الأهداف إستراتيجية .

ثانيا - تخطيط الطوارئ:

و هو عكس التخطيط الدائم حيث يتسم تخطيط الطوارئ بأنه يظهر بظهور أسبابه وينتهي بمجرد غيابها، وهو تخطيط ذو طابع استعجالي يهدف لتخطي وتجاوز الأوضاع الطارئة وعليه فإن الخطة تتناول فقط الجوانب المستهدفة يأخذ بعين الاعتبار الإطار العام للمدينة ويعمل على إعادة انسجام بنيتها ووظيفتها وطبيعة الحياة بها، ولا أدل على ذلك من التخطيط للكوارث الطبيعية التي تضرب من حين لآخر إقليما أو مدينة معينة ، فتعلن مناطق منكوبة وتخصّص لها الميزانيات البرامج الاستعجالية .

ح : أنواع التخطيط من حيث طبيعة المجتمع :

أولا - تخطيط المجتمع الحضري :

المدينة كلّ متكامل بمختلف أنساقه وميكانيزماته و لا يمكن الفصل بين أجزائه، غير أنّ التخطيط الحضري يخص المجتمع الذي تغلب عليه الخصائص الصناعية والخدماتية، حيث تكون النشاطات الغالبة في المدينة هي النشاطات الصناعية والخدماتية المختلفة، علما بأن ذلك لا يعني إهمال باقي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فقد يكون المجتمع المتميّز بالخصائص الحضرية أو ما يمكن وصفه بأنه مدينة في أحد مستوياتها، صغيرة، متوسطة أو كبيرة ، وقد يمتد مجالها ليشمل الضواحي وما ينتمي إليها من أحياء تتفاعل معها تأثيرا وتأثرا. وتقوم عملية التخطيط على مختلف الأسس والمراحل التي تبنى عليها الخطة وفق الشروط العلمية الضرورية الواجب توفرها في أي خطة .

ثانيا - تخطيط المجتمع الريفي :

ويقوم في الأوساط الريفية، حيث تخصص برامج شاملة لغرض التنمية الريفية والتي تهدف بدورها إلى التنسيق مع الخطة الشاملة سواء وطنيا أو إقليميا أو محليا، باعتبار المدينة جزء من وسط طبيعي يمدّها بالطّاقات المختلفة والثروات. ومنه فتخطيط المجتمع الريفي يرمي في أبعاده إلى استكمال خطة حضرية عامة. وبهذا الصدد فإنه يمكن أن يكون كل من التخطيط الصناعي، الحضري و الريفي جزئيا أو شاملا كما

يمكن أن يكون في إطاره الإقليمي أو الوطني. (1) [بصرف]

1 - د/ منى عويس : التخطيط الاجتماعي و السياسة الاجتماعية، المرجع السابق، ص66-70.

ط : أنواع التخطيط من حيث تصميم برامج الرعاية الاجتماعية:

أولا - تخطيط إداري :

يتمثل في العمل على زيادة كفاءة و فعالية الأجهزة والخدمات بالوسط الحضري بما يمكن أن يوفر رفاهية السكان واستمرار نشاط المؤسسات المختلفة .

ثانيا - تخطيط الخدمات التنموية الوقائية العلاجية :

فباعتبار أن التخطيط هو في جوهره عملية تسعى لتحقيق الواقع الأمثل ، فإن ذلك معناه العمل على تفادي كل ما قد يتلف الغرض الذي من أجله حدث التجمع والاستقرار بالمدينة وهو هنا يؤدي الدور الوقائي ، كما أنه يعمل على استدراك الأخطاء والظواهر المرضية التي قد تنجم على بعض الانحرافات الناتجة عن التفاعل الحضري والتي تترتب بشكل أو بآخر على التقليل من حجم الخدمات الموجهة لإشباع حاجات أفراد المجتمع وكذا من وصول الخدمات إلى مستحقيها .

ي : التخطيط من القمة إلى القاعدة و التخطيط من القاعدة إلى القمة :

أولا - التخطيط من القمة إلى القاعدة :

و يتوجه التخطيط في هذه الحالة من القمة نحو القاعدة أي من المؤسسات العليا المركزية القائمة على مستوى الحكومة أو الوزارات المختلفة نحو القاعدة المتمثلة في المؤسسات المحلية التي تتكفل بمباشرة عملية التنظيم والتسيير بالمدينة ، والملاحظ هنا أن عملية التخطيط تنقصها الكفاءة في تقدير الاحتياجات المحلية ، غير أنها تتوفر على خاصية الشمولية والتقدير العام والترابط .

ثانيا - التخطيط من القاعدة إلى القمة :

ينتقل التخطيط في هذه الحالة من القاعدة نحو القمة فتبرز و تتوفر صفة الدقة تبعاً للإمام والتعاطي مع أصغر وأدق المعطيات في تقدير الاحتياجات ، غير أن الخاصية التي يقل حضورها وتضعف هي صفة الشمولية والترابط وذلك نابع من ضيق مجال الإشراف ومحدودية المسؤولية ، حيث أن الأجهزة المحلية لا تملك آليات وأدوات الإمام الشامل ... 1 [بصرف] .

2/ مبادئ التخطيط الحضري :

باعتبار التخطيط عملاً ينطلق من حصر الإمكانيات المتوفرة و توظيفها للوصول إلى واقع جديد يشمل أهدافاً محددة ومنشودة ، فإن التخطيط الحضري يجب أن يستند إلى المبادئ والأسس الموضوعية التي ترتقي بالمخطط إلى مستوى التكامل و الشمولية و التوازن ، و من هذه المبادئ و الأسس :

أ- مبدأ الواقعية :

إذ يجب أن تراعي الخطة الواقع الحضري وما يحيط بالمدينة من حيث مواردها البشرية والمادية وما تزخر

1 - د/ منى عويس : التخطيط الاجتماعي و السياسة الاجتماعية ، المرجع السابق ، ص70-71

به من موارد مالية ويدرس احتياجاتها والإمكانيات المتاحة والمحتملة لغرض تحقيق أهدافها التي تلبي أبرز احتياجات سكانها وأحيائها ومؤسساتها. وإن عدم واقعية التخطيط في وضع أهداف تفوق الإمكانيات والموارد المتاحة والمحتملة، ما هي إلا إعاقة تمّ ضبطها مسبقاً لعملية تحقيق تلك الأهداف وبالتالي تؤدّي حتماً إلى عدم إمكانية تنفيذها أو على الأقل تشكّل ظرفاً صعباً سيترتب على الخطة الشاملة سواء في الوقت أو المال، أما إذا كانت الأهداف الموضوعية أقل بكثير من الإمكانيات المتاحة، فإن في ذلك هدراً للموارد والإمكانيات والجهود المختلفة وجعلها خارج إطارها. لذا لا بدّ من التعرّف الواقعي على الموارد والإمكانيات من جهة وعلى الاحتياجات التي تسطر لتحقيقها حسب أولويتها من جهة أخرى، لأنّ التخطيط الناجح " يشترط فيه أن يقوم على معلومات موثوق بها. ولهذا فإنّ التخطيط يقتضي وعياً وفهماً عميقاً بعلاقات العلية التي تحكم المادة الفيزيقية والإنسان على السواء، ذلك لأنّه عندما تحاول الجماعة أن تخطّط - المستقبل دون المعرفة الضرورية بعلاقات العلية (سبب ونتيجة)، فإنّ جهودنا يمكن أن يُحكم عليها مقدّماً بالفشل"¹. وهذا يمكننا من اختيار الأساليب الناجعة في توجيه موارد وإمكانيات الواقع إلى الأهداف الممكنة التحقيق والتي لا تشكل عبئاً على أجهزة التخطيط ولا التنفيذ .

وفي هذا الإطار فإنّ التخطيط الحضري يتطلّب المعرفة التامة باحتياجات سكّان المدينة من الخدمات والمنافع إذ من الضروري جعل البيئة الحضرية قادرة على استيعاب ساكنيها بكلّ متطلّباتهم في الحاضر وكذا في المستقبل ولو القريب .

ب - الشمول :

يعني أن تأخذ الخطة بعين الاعتبار كل القطاعات والميادين الثقافية، الصحية، التعليمية، الأسرية، الصناعية وغيرها، حيث أنه لا يمكن أن يتركز التخطيط على قطاع معين بمفرده، بل أنه من غير الممكن أن نحسن تنظيم أنسجة أو هياكل داخل الوسط الحضري ونهمل ما تبقى كأن نخطط للطرق ولا نعني بالصرف الصحي أو شبكة الإمداد بالماء للشرب. كما يجب أن تعم الخطة كامل النطاقات الجغرافية المحيطة بالمجال الحضري، لكون المدينة عنصر من مجموعة عناصر طبيعية ذات الصلة ببعضها، تتبادل التأثير والتفاعل مع ما يحيط بها من أرياف وقرى، كأن تمدّ المدينة الريف بمختلف الخدمات الإدارية والترفيهية وتأخذ عن الأوساط الزراعية المحاصيل الزراعية والخضر وطلبة، والفواكه والألبان، وكذا يجب أن تشمل كل الفئات الاجتماعية من عمال، صناعيين وإداريين عبر الخدمات والأنشطة، ذكورا وإناثا. ومختلف الفئات العمرية شبابا، كهولا وشيوخا عبر المجتمع الحضري المخطط له.

ولابد من الإشارة إلى أنّ التخطيط الحضري ينبع في غالب الأحيان من الخطة الوطنية أو على الأقل الإقليمية وذلك لكون حلول الكثير من المشاكل على مستوى المدينة الواحدة يصعب بلوغها بمعزل عن

(1) - د/ محمد عاطف غيث - د/ محمد علي محمد : دراسات في التنمية والتخطيط الحضري، دار المعرفة الجامعية، 1989، ص: 250.

العملية الشاملة والواسعة، فمثلا صعوبة التحكم في توفير بعض الخدمات في نطاق مدينة معينة يتطلب توفيرها على مستوى مدن جديدة قريبة تنشأ بالقرب منها لتخفيف الضغط عنها .
ومن ناحية أخرى نجد بأن التخطيط الشامل أو الإقليمي يساهم في النهوض بالمنطقة بكيفية متوازنة، مما يقلل من حجم العوامل الضاغطة والمؤثرة، وكبح القوى الطاردة من الأرياف إلى المدن، وهو ما يمكن المخططين من تحقيق التوازن الإقليمي وتذليل التباين الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق، وفي الأخير يحقق ذلك الوسط المستقر الذي يضمن الحياة السعيدة لساكنيه .

ج - التكامل :

يهتم الجهاز المخطط بمختلف العلاقات المترابطة والمتشابكة بين المشروعات بحيث تدرس هذه العلاقات بشكل دقيق من خلال الاستناد إلى بيانات ومعلومات مستقاة من الواقع الحضري، واختيار المشروعات التي تتوفر فيما بينها علاقات تكاملية تفوق غيرها من المشاريع، بحيث يتحقق من خلال هذه العلاقات أكبر قدر من الإسهام في التحفيز على تحقيق أهداف الخطة من أجل تحقيق التوازن والاستقرار وبأقل التكاليف .

وانطلاقا من ضرورة التكامل بين الأطراف المعدة للمخططات الحضرية " وبالنظر لعدم فهم معظم الجهات المسؤولة بمعنى التخطيط الحضري ، لذا وقعت مدن الدول النامية تحت وابل من المشاكل الناتجة عن التخطيط غير السليم والتي هي في تراكم مستمر و لا يمكن تجاوزها ، فقد يكلف المهندس للقيام بمهمة التخطيط والتصميم وبلا شك لا يستطيع توفير المعلومات المتنوعة التي تعد الأساس الذي يعتمد عليه في إعداد التصاميم الأساسية الملائمة لكافة الجوانب الطبيعية والبشرية ، إذ تكون محدودة وعمامة وسطحية لذا يترتب عليها الكثير من الأخطاء التي يتحملها سكان المدن ، خاصة و أنّ الأمر يتعلق بمدينة كاملة أو أحياء واسعة فمن الصعب تركها وإقامة غيرها، ولو كان الأمر يتعلق بعمار لتمّ هدمها و إقامة غيرها " (1).

وترتبط قاعد التكامل هنا بالقاعدة السابقة، قاعدة الشمول .فالتخطيط هنا لا يقوم على أساس التصور الانفصالي والاستقلالي بين المشاريع المختلفة، وإنما لابد أن تكون الخطة تتألف من مجموعة من المشروعات المتساندة، فتشكّل نسقا متكاملا ومتفاعلا وظيفيا فيساهم كل منها في إنجاح المشاريع الأخرى، فمثلا الخطة التربوية يجب أن تخدم الخطة الصناعية والصحية والزراعية وغيرها، وتوفر الخطة الصناعية لبقية الخطط ما يجعلها أكثر منفعة وفعالية (2).

د - الاستمرار و التجدد :

- (1) - د/ خلف حسين على الدليمي: التخطيط الحضري (أسس ومفاهيم)، الدار العلمية للنشر والتوزيع ، ط 1، 2002، ص:60.
- (2) - د / نبيل السمالوطي: علم الاجتماع والتنمية، دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص:270.

أي أن تكون مراحل التخطيط الحضري مترابطة ببعضها بحيث لا تنفصل مرحلة الإعداد و التصميم عن مرحلة التنفيذ التي هي بدورها لا تنفصل عن مرحلة المتابعة والتقييم، وذلك قصد الاستمرار والوصول إلى الأهداف المرغوبة . علما أن عمليات التخطيط متواصلة من حيث الخطط وتعددها . فيجب أن يكون هناك التسلسل في الخطط ،فالبداية في تنفيذ الخطة الأولى يشرع المخطط في وضع الخطة الثانية ،وهو ما يجعل المشاريع قادرة على استيعاب النمو الحضري .وتعتمد الدول وضع خطط محدّدة (قصيرة ،متوسطة أو طويلة المدى)،يتم في نهاية فترة كل منها وضع الخطة الجديدة لتكون جاهزة للعمل بها حال انتهاء فترة الخطة الحالية وهكذا يكون التخطيط مستمراً .

هـ - المرونة:

أثناء وضع الخطة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار التغيرات التلقائية التي قد تحدث في مرحلة معينة من مراحل الخطة و عليه يجب أن يتسم التخطيط الحضري بالمرونة حتى تسهل عملية التكيف مع المستجدات و الطوارئ دون اللجوء إلى التعديل الكلي أو إلى توقف التنفيذ⁽¹⁾. ودون الوقوع في أي شكل من أشكال الخسائر. كما لا يجب أن تكون المرونة سبيلا للتعديل إلا في الحالات الاضطرارية التي تستدعي ذلك وإلا أصبح التخطيط مجرد تصورات على الورق لا يتحول إلى واقع نتيجة المرونة غير المقيدة .

و - الإلزام :

تتخذ الخطة الحضرية طابع الإلزام بشكل عام للجهات ذات العلاقة بها ويتم ذلك عن طريق إصدار الخطة في شكل قانون يجري تبليغه إلى الجهات ذات العلاقة لتلتزم بتنفيذها عند عدم وجود مبررات موضوعية وهامة تعيق تنفيذها ،وفي مثل هذه الحالات تتعرض الجهة المتأخرة للمساءلة والمحاسبة القانونية وهو ما يضمن تنفيذ الخطط وتحقيقها لأهدافها المنشودة .

ز - الكفاءة :

يجب أن تحقق عملية التخطيط أقصى الأهداف بما يضمن تلبية أكثر الاحتياجات أولوية وبأقصى قدر ممكن وبأقل الموارد والتكاليف والجهود والإمكانات عن طريق اختيار وسائل مناسبة تتمثل في القدرات البشرية العلمية والخبرة والأكثر دراية وإلمام بالواقع ،"فالتخطيط للمدينة محاولة لبناء الإطار الاجتماعي لنمو الشخصية الإنسانية المتوازنة في مجتمع متكامل قادر على تلبية رغبات الجميع وإعطائهم فرصا للحياة السعيدة ،ومن ثمّ فعندما نخطّط للمدينة لا بد أن يشترك في هذا التخطيط مجموعة من المتخصّصين كالأخصائيين في شؤون المياه والطرق وبناء المصانع والإسكان والترفيه ، هذا إلى جانب الاقتصاديين والإداريين وقادة المجتمع والمحامين ورجال المال والصحة العامّة فضلا عن علماء الاجتماع ،وذلك لتحقيق

1 - د / سميرة كامل محمد : التخطيط من أجل التنمية ،مرجع سابق ،ص 63-67

الخطة على أحسن وجه¹. وبغير ذلك تكون العملية التخطيطية غير علمية ولا مدروسة ولا واقعية ولا محققة لأهدافها المبتغاة.

ح - الديمقراطية :

باعتبار أن الخطة المقترحة تهدف إلى رفع المستوى المعيشي للجماهير من جهة وتستخدم موارد المجتمع وإمكاناته من جهة ثانية لذلك فإن مشاركة الجماهير في اقتراح الخطة ووضعها وإقرارها أمر أساسي يوفر اندفاع الجماهير إلى تنفيذها ومشاركته الفعالة في إنجازها .

يشكل إعطاء حق التعبير للناس عبر زيادة مستويات مشاركتهم تحدياً رئيسياً يواجه عملية التنمية. فالمشاركة تُمكن المجتمع من الاستخدام الأمثل لطاقت وقدرات أفراد وجماعته المنظمة، وتعطي دوراً أكبر للمجتمع المدني، وتمكّن المواطنين من المشاركة في بنية السلطة ومن التأثير على السياسات الاجتماعية. كما تحرر المشاركة قدرات مختلف الفئات وتفسح المجال أمام تنمية نابغة من تخطيط يشارك به الجميع نساء ورجالاً، وسيلة وغاية في آن واحد. ولكي تكون المشاركة فعالة، يجب أن يتوفر للأفراد وللجماعات فرصة وافية ومتساوية لإدراج مطالبهم على جدول أعمال السلطة المحلية والوطنية، ولطرح همومهم تعبيراً عن الخيارات التي يفضلونها، حيث يمكن للناس كأفراد أن يدلوا بأصواتهم في الانتخابات لأنها وسيلة من وسائل التعبير عن توجه أو سياسة اجتماعية معينة، وهنا يمكن القول أن المجتمع الذي يتعود على الانتخابات هو مجتمع ينمو بالاتجاه السليم غالباً .

كما يمكنهم كجماعات أن يؤسسوا روابط وجمعيات مختلفة الأنواع أو أن ينضموا إلى الاتحادات المهنية أو إلى المنظمات التطوعية والجمعيات ذات الأهداف الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية. وبالتالي تمنح مستويات المشاركة المرتفعة للقدرات البشرية مجالاً واسعاً للتعبير المثمر، وتسمح للجماعات وللأفراد بأن يحققوا ذاتهم وأن يشعروا بأهمية دورهم ورأيهم في صياغة ورسم الكثير الخطط المعبرة عن السياسات والبرامج والمشاريع التنموية التي تفيدهم حاضراً ومستقبلاً.

إن المجتمع المحلي الحي هو خير مساعد فاعل للدولة وللبلدية، عبر العمل الجماعي والحوار والمشاركة مع البلدية في التخطيط للمستقبل، لأن الإنماء هو عمل عام، مشترك وعضوي من داخل المجتمع، و الديمقراطية هي فعل اختيار ومراقبة ومحاسبة، وهي تجربة متكاملة من بدايتها إلى نهايتها وتصب في النهاية في مصلحة الوطن .

ولقد أصبحت فكرة المشاركة العامة خاصة في تسير المدينة عملة رابحة آخذة في الانتشار في كثير من الدول وخاصة المتقدمة.

(1) - د/ حسين عبد الحميد أحمد رشوان : التخطيط الحضري - دراسة في علم الاجتماع ، مركز الاسكندرية للكتاب، 2005، صص:97،98.

بل إنها أصبحت توجه أعمال الخبراء و السياسيين والمهتمين بتخطيط وتسير المدينة ،ونظرا لكون استخدامات الأرض تؤثر على كل أعضاء المجتمع بدرجات متفاوتة فقد وجدت الفكرة تجاوبا متزايدا من قبل عامة الناس. غير أنّ الواقع يبيّن بأن مبدأ المشاركة العامة في التسيير لا يمكن أن ينجح بدون إعداد أفراد المجتمع إعدادا شاملا يتم عن طريق بذل الجهود المسبقة لتوعية الأفراد بالأهداف والتوجّهات العامة لهذا النوع من التسيير .

وتشكيل الأهداف العامة يكون بالانخراط الفعلي للمجموعات والمنظمات المهتمة بالتسيير لإجراء المناقشات والاستشارات للوصول إلى أفضل الأساليب لعرض مشروع التخطيط على أفراد المجتمع حيث تتضح الأهداف الغامضة للجميع .ولهذا تلجأ الإدارة والدولة غالبا للمنظمات لإشراكها في المناقشات نيابة عن الفرد.

وهنا نسجل إمكانية المساعدة في شرح أهداف واتجاهات التسيير من قبل وسائل الإعلام المختلفة . ويعود التأكيد على المشاركة الشعبية، بضرورة القيام باستبيانات تستهدف الفئة التي يؤثر عليها التخطيط وتكثيف اللقاءات الجماهيرية لتتم معرفة الرأي العام ووجهة النظر الدقيقة في ما يود المخطط تنفيذه، ويفضل أن تتم المشاركة الشعبية من بداية دراسة الوضع القائم وبالتالي لا يكون أي سخط من قبل السكان على البلدية، كما يجب إعلام الجمهور بالخطة المقترحة حتى يتم تدوين أي اعتراض في وقته وتتم مناقشته خلال فترة معينة ،وقد ينبه السكان المخططون لأمر قد يتجاهلونه أو تكون لديهم اقتراحات جديدة .وهو ما يسمح بالدراسة المستقبلية الجيدة والتوقع للتغيرات التي قد تحدث أثناء تنفيذ مراحل التخطيط.

وعند تخطيط منطقة قائمة يجب محاولة تقريب الشكل العمراني القائم للمخطط النهائي للمنطقة بإزالة أماكن أو تطوير أماكن أخرى لجذب السكن إليها وبالتالي إكمال شكلها، وعدم تجاهل أي أمور أو مشاكل صغيرة قد تفرض نفسها وتسبب مستقبلا مشكلة أكبر .

إن المتابعة الجيدة لسير الخطة تمكّن المخطط من رصد مدى نجاح ما خطط له ودراسة المؤثرات الفاعلة في مراحل الخطة ويضع حلول سريعة لها .

كما أنّه وحتى يحقق التخطيط الحضري أهدافه بكل أشكالها ينبغي أن يعتمد على جملة من القواعد الأساسية والمبادئ الهامة¹ منها:

- أن تكون الخطة المركزية العامة للمجتمع مصدرا للتخطيط الحضري ،أي يندرج ذلك في إطار إستراتيجية عامة تهدف إلى تحقيق التكامل الاجتماعي والاقتصادي.
- أن تكون أجهزة التخطيط ذات طابع تطبيقي.

1 - محمد علي محمد: دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986، ص: 299.

- أن تكون أجهزة التخطيط في المجتمع الحضري ذات مقدرة على الاقتراح، للاستفادة من الصراعات والاختلافات المحلية في تكوين توجهات التخطيط المركزي.
- أن تعمل أجهزة التخطيط من أجل التطبيق الحسن للخطة.
- أن تكون الأجهزة نوعية تضمن المشاركة والإثراء الشعبي .
- أن تعمل هذه الأجهزة على التنسيق بين مختلف الخطط وفي كل نواحي ومجالات الحياة الحضرية.
- أن يكون في ذهن المخططين المحليين، أن استقرار المجتمع المحلي رفاهية واستقرار المجتمع الكبير وأن تلك هي الغاية العظمى من كل تخطيط أو تطوير أو تنمية حضرية في جميع المجالات.
- أن يكون لدى جهاز التخطيط الوعي الكافي بمبادئ المجتمع الكبير والفهم الحقيقي لإيديولوجية البلد.
- أن لا يُنظر إلى المجتمع المحلي نظرة رئيسية فقط عند رسم السياسة العامة للتخطيط .
- أن يكون في ذهن المخططين، أن التخطيط الاجتماعي غاية كل تخطيط وأنه القاعدة التي تنبعث منها كل أنواع التخطيط باعتبارها جميعها لخدمة المجتمع وفي صالحه .

3/ خصائص التخطيط الحضري¹:

- مما تقدم حول التخطيط الحضري يتبين بأن عملية القيام بالتنمية العمرانية والوصول إلى بيئة حضرية متكاملة العناصر مستوفية لأوجه النشاط البشري يجب أن تتمتع بخصائص متنوعة ومتغايرة تتناسب مع حجم ونوعية التنمية لتحقيق الأهداف المرجوة منها مستقبلا .
- ونستعرض فيما يلي بعضا من أهم الخصائص الواجب مراعاتها وهي :
- أ - مراعاة الجوانب الاجتماعية والثقافية والنفسية كمكونات أساسية في المخططات التي توضع للبيئة الحضرية، وبذلك يؤكد التخطيط الحضري على الربط بين الجوانب المعمارية والسلوكية .
 - ب - التعامل مع الخصائص الطبيعية والظواهر المختلفة في المناطق الحضرية .
 - ج - معالجة المنطقة الحضرية كوحدة مترابطة في جميع مكوناتها وعناصرها مع بعضها، فمعالجة أي جزء يشكل عنصرا أساسيا من النظام الحضري، والتخطيط الحضري يتكون من عنصرين أساسيين هما :
 - 1- الخصائص الطبيعية المتمثلة بالتضاريس والتربة والمياه وعناصر المياه .
 - 2- النشاط البشري من مؤسسات إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية ونقل وكل ما يمارسه الإنسان، إذ ينتج عن تفاعل هذين العنصرين نظام استعمال الأرض للأنشطة والخدمات المختلفة .
 - د - ارتباط التخطيط الحضري كغيره من أنواع التخطيط الأخرى بقرارات سياسية وإدارية ومالية والتي على ضوءها تحدّد الصلاحيات والدور الذي تمارسه أجهزة التخطيط .
 - هـ - التخطيط الحضري عبارة عن عمليات مترابطة وعلى مستويات عدّة : الدولة، الإقليم والمدينة .

1 - د/ خلف حسين على الدليمي: التخطيط الحضري (أسس ومفاهيم)، الدار العلمية للنشر والتوزيع ، ط 1، 2002، ص62.

- و - يتعامل التخطيط الحضري مع بيئة غير متجانسة اجتماعيا لوجود فوارق بين السكان في العادات والتقاليد والثقافة والدين وهذا ما يجب مراعاته عند وضع المخططات الأساسية و التصاميم الحضرية .
- ز - تحقيق التوازن في توزيع السكان في المناطق الحضرية وبشكل يحقق التجانس الاجتماعي والحيلولة دون إقامة تكتلات اجتماعية عرقية تؤدي إلى إضاعة خصوصية المدينة الأصلية .

4/ مهام التخطيط الحضري :

إنّ التطور الكبير الذي بلغته البشرية في شتى المجالات قد انعكس على مختلف مظاهر الحياة الحضرية وذلك عبر ثقافة السكان وأنماط سلوكهم وتعدّد حاجاتهم و مطالبهم ومتطلّباتهم ،واستدعى بذلك أساليب جديدة لتحقيق التكيف والاندماج مع الأوضاع الجديدة لتوفير البيئة الآمنة والمریحة .فجاء التخطيط الحضري الذي عمل على تحقيق التوازن في توزيع الموارد البشرية والطبيعية والاستخدام الوظيفي الأفضل للقطاعات والأنشطة ضمن إطار المدينة وإقليمها آخذا مختلف الأبعاد بعين الاعتبار لتتجسد مهامه الأساسية المتمثلة في :

- أ . تخطيط الكثافة السكانية وتوزيعها بشكل متوازن .
- ب . إعادة تنظيم مراكز المدن بما يتلاءم مع التقدم التكنولوجي وحاجات السكان .
- ج . الاهتمام بالمناطق الأثرية والحفاظ والتجديد الحضري للمناطق التراثية .
- د . توفير الخدمات الفوقية والتحتية لسكان المدن بما يحقق العدالة الاجتماعية .
- هـ . إنشاء مدن جديدة أكثر مرونة وإنشاء مراكز استقطاب جديدة للتنمية .
- و . تخطيط وتوزيع استعمالات الأرض في المدينة (سكني - تجاري - صناعي - خدمي - طرق) وفق اعتبارات بيئية واجتماعية واقتصادية .
- ز . تحديد نمط قطع الأراضي وأشكالها المختلفة ،المستطيلة او المربعة...وتوجيهها ضمن النسيج الحضري.
- ح . يتعامل مع الأنشطة الاقتصادية في المدن .
- ط . نظام الشوارع وتخطيطها وتحديد أنظمتها .

5/ مراحل التخطيط الحضري :

إن نجاح الخطة مرهون بمدى الدقة في إعدادها ، بنائها وانجازها ومتابعتها ، وهذه الدقة لن تتحقق إلا إذا خضع التخطيط للمراحل التالية:

أ - مرحلة المناقشة المنظمة مع الجماهير :

على المخطّط أن يلم بكل متغيرات المجتمع موضوع التخطيط إماما كاملا ،وذلك بمعرفته العلاقات والعادات والتقاليد السائدة ،و الاطلاع على احتياجات السكان بمختلف فئاتهم وشرائحهم وتنظيم الزيارات المحلية ومقابلة القيادات الرسمية والشعبية (غير الرسمية) ،لغرض إيجاد التعاون والتآلف والتسهيلات

الميدانية لإنجاز الخطة في ظروف طبيعية ودون توقف أو مواجهة من ناحية المواطنين المقيمين والمرتبطين بالوسط الحضري ميدان التخطيط وانسجامهم مع هيئة التخطيط .

وفي هذا الإطار فإنّ تحديد الأهداف المنتظرة من الخطة يعتبر قضية جوهرية في جعلها عملا واقعيا، يمكن ترجمته على أرض الميدان ، فتحديد الأهداف من أهم مراحل عملية التخطيط ، لأنه في ظلها يتم رسم الخطوط والمسارات المفروض إتباعها ، كما أنّها تحدّد ما تبني عليه الإستراتيجية العامة للخطة ، ويرتبط هذا أكثر بما يسمّى التدرّج في سلّم القرار السياسي (hiérarchie des decisions politiques) كما أنّ تحديد الأهداف يعطي التصور الواضح لتوجهات التنمية ، علما أنّ هذا يقوم أساسا على قاعدة الحرّية وعدم التهميش وعدم الاستبعاد لأي معطى من المعطيات المتوفرة¹ .

وانطلاقا من قاعدة عدم التهميش والاستبعاد للمعطيات ، فإنه ومن أهم ما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار قاعدة المشاركة (participation)، بل المشاركة الواسعة في مرحلة المناقشة والإعداد ، حيث ثبت ذلك من خلال التجارب التي خاضها المسؤولون في مجالات التنمية المختلفة ، التي كشفت عن الاختلاف الكبير بين الواقع المجتمعي الذي تعيشه المجتمعات وتوقعاتهم الشخصية والمهنية ، و هو ما أذى إلى تعليقهم أسباب فشل هذه المشروعات التي خططوا لها أو صمّموها إلا أنّ اهتمامات السّكان بعيدة تماما عن تصورات المخططين والمنفذين على حدّ السواء . ومنه اعتبرت إستراتيجية المشاركة والمشاركين من قيادات المجتمع وفعالياته وشرائحه المختلفة ، من أسرار نجاح أو فشل مشروعات التخطيط والتنمية عموما ، بل أنّ استبعاد هذا العنصر من عملية التخطيط قد يضيف مشكلات جديدة تكون نتائجها السلبية أكثر عمقا في تأثيرها .

ولقد انتهى أمر المخططين بالافتناع بأنّ فشل الكثير من المخططات التنموية في مجتمعات العالم الثالث كان بسبب استبعاد المواطنين من المشاركة في صياغة هذه الخطط ، وتمّ التأكيد من أنّ المشروعات التي يشارك فيها المواطنون تكلفتها تكون أقل من الناحية المالية، كما أنّ نسبة تحقيق الأهداف فيها تكون أكثر من تلك التي تمّش السّكان المحليين في عملية المناقشة والإثراء للمخططات .

وهناك مجموعة عوامل تحدّد دواعي اقتناع الدول والمؤسسات بأهمية وجدوى المشاركة الجماهيرية في برامج التخطيط للمشروعات التنموية منها² :

أولا : المشاركة وسيلة لتقليل التكاليف :

فمشاركة الجمهور في إعداد المخططات تسهم بإيجابية في تخفيف العبء عن المؤسسات من حيث اختزال الجهود الذاتية في الدراسات من ناحية والتكفل والقبول من ناحية أخرى ، وفي كلا الحالتين فإن ذلك يوفر عوامل النّجاح أكثر لتجسيد المشروعات .

1 -J.Brian Mc Loughlin : Planification Urbaine et Régionale, Dunod, Paris, 1977, p: 88

2 - د/ سميرة كامل محمد : التخطيط من أجل التنمية، مرجع سابق، ص، ص: 72/71 .

ثانياً : المشاركة مدخل من لضمان التأييد السياسي والشعبي للمشروعات :

مشاركة الجماهير في إعداد المخططات التنموية يساهم في تقليص المسافة القائمة بين القيادة والمواطنين ، و تقليل الضّغط على الممثلين السياسيين ، وتضفي المزيد من التأييد للحكومة بحكم إشراكها للمواطنين في تحمّل المسؤولية في صنع القرار والتنفيذ على حد سواء .

ثالثاً : المشاركة مطلب اقتصادي تنموي :

كلّما كانت الجماهير مبعدة عن المشاركة في المناقشة والإعداد للمخططات ، كلما تطالب بالعائد السريع وبالمزيد من المشروعات المادية الملموسة خاصّة تلك المرتبطة بالاستهلاك . بينما يتيح إشراك القيادات المحلية في تصميم المشاريع تفهّم الأوضاع والعمل على إقناع الجماهير بتقبل الواقع التنموي وتأجيل بعض الحاجات لصالح مستقبل المجتمع .

رابعاً : المشاركة وسيلة لتحقيق الفعالية :

المشاركة تتيح الاستفادة من الخبرات والمعارف السابقة وذلك عن طريق :
- الأخذ بالبيانات الحقيقية والصحيحة ، والتي لا يمكن للجهاز البيروقراطي أن يحصلها بنفس المستوى والنوعية الموجودة لدى المواطنين المحليين .

- تحقيق الانسجام السليم بين الاستراتيجيات والقيم ومعايير المجتمع بما يعكس الاستجابة الإيجابية للتفاعل بين الواقع والمشروع .

- ضمان التفاعل والتعاون المشترك بين المستوى المحلي والإقليمي والوطني ، بل وأكثر من ذلك الدولي في حدود ما يعيشه العالم اليوم توجهات لتوحيد الرؤى والجهود في العديد من القضايا كالبيئة ، الأمن وحقوق الإنسان وغيرها .

ولبلوغ القناعة الكاملة بمختلف المخططات التنموية لا بد من دمج المستويات المحلية في مختلف مراحل المشاريع ، وذلك من منطلق تحقيق المصادقية وبلوغ اليقين والرغبة التامة والوقوف الفعلي على واقع المساعدات .

خامساً : وسيلة للتوظيف الأمثل للمساعدات الاجتماعية :

سادساً : ضمان تحديد مجتمعات الحاجة أو المشكلة¹ :

انطلاقاً من الأخذ بمبدأ تقرير المصير وجعله موضع التنفيذ ، أصبح من الواضح إشراك المواطنين في عمليات التخطيط والتنمية ، وذلك إمّا عن طريق الممثلين عبر القنوات السياسية أو عن طريق القنوات الأنسب في التمثيل الصحيح لجماعات المجتمع وهي الجمعيات المختلفة ، هذا باعتبار أنّ المتخصصين

1 - د/ سميرة كامل محمد: التخطيط من أجل التنمية، المرجع السابق، ص: 74

والمهنيين ما هم إلا وسطاء للتغيير فقط، وأنّ التغيير يتعلق بالمجتمع مباشرة. ومنه فالمواطنين هم الأجدر والأحق بالطرح الأكثر واقعية وانسجاما مع المجتمع بكل مكوناته الاجتماعية والثقافية .

ب - مرحلة تصميم الإطار المبدئي للخطة :

خلال هذه المرحلة يتم جمع البيانات والإحصاءات والمعطيات من الوثائق والسجلات حول المحيط المراد التخطيط له، أو اللجوء إلى البحوث والدراسات وهذا ل :

- إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية .
- تحقيق حاجات المجتمع وحل مشكلاته .

ج - مرحلة التنفيذ :

تعتبر مرحلة التنفيذ مرحلة حاسمة ودقيقة في عملية التخطيط ، ولذلك من الواجب القيام بعملية

تدريب للأفراد على القيام بالأعمال التي سيمارسونها، ويجب على المخطط تحقيق ما يلي :

- إثارة الرغبة في إحداث التغيير لدى المواطنين موضوع الخطة .
- إحداث التغيير المطلوب .
- تثبيت التغيير والعمل على استمراريته .

د - مرحلة المتابعة :

ليست الخطة عملية نظرية فحسب ، بل هي عملية تنتهي بتنفيذ آخر عنصر فيها ، ولذا يجب على الجهاز المخطط الحضور الدائم وفي جميع المراحل قصد توجيه التنفيذ وتكيفه ، والكشف عن مواطن الضعف والقوة والوصول بالعملية إلى تحقيق الأهداف المنشودة في الخطة ، وتوفير المتابعة الدائمة لها ، الضمان والثقة لدى المنفذين ولدى المواطنين عموما ، وتحسيد الحرص الدائم الرّامي إلى إنجاح عملية التخطيط طيلة مدّة تنفيذها .

6- أهداف التخطيط الحضري:

تتميز المجتمعات المعاصرة بالاستخدام الأمثل للتخطيط كوسيلة لتحقيق الأهداف المنشودة وفق

الإمكانيات المتوفرة و بأقل التكاليف ، و به فالأهداف العامة لكل عملية تخطيط هي :

أ - الأهداف ذات البعد الإستراتيجي (طويلة المدى) :

وهي تلك الأهداف التي يتم السّعي من خلالها لإحداث تغييرات اجتماعية و اقتصادية في المجتمع عموما ، والمجتمع الحضري على وجه الخصوص ، هذا باعتبار التخطيط نظرة شاملة تستوعب كل الميادين والقطاعات والأقاليم ، وتمتاز بالتقدير الكلي والعمومي بما يأخذ بعين الاعتبار هدف الانتقال من الوضع أو المستوى المعين إلى وضع أو مستوى أفضل منه ، علما أن هذه الأهداف في مجملها تكون مسطرة في التطلعات والتوجّهات العامة للمجتمع .

ب - الأهداف التكتيكية (قريبة المدى):

وهي تلك الأهداف التي تمثل عمليات جزئية ونوعية ترتبط بشتى القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع عموماً بما يشمل مدنه المختلفة، حيث أن مجتمع المدينة اليوم أصبح يقارب نصف السكان في غالب المجتمعات والدول. وإذا كانت الخطة الاجتماعية في المدينة تحقق أهدافاً اجتماعية أساسية مباشرة وأهدافاً اقتصادية غير مباشرة فإن الخطة الاقتصادية تحقق أهدافاً اقتصادية مباشرة وأهدافاً اجتماعية غير مباشرة¹ [بتصرف].

علماً بأن عملية التخطيط هنا ستأخذ مختلف الجوانب ذات العلاقة بالواقع، من مساحات وعمران وهياكل، إضافة للجوانب المعنوية كالثقافة والقيم الروحية والعادات والعوامل الطبيعية والبشرية، ومنه فإن عملية التخطيط ستكون شاملة على أرض الواقع.

وإذا طبقنا هذه المقاييس على واقع التخطيط للمدن، فإننا نجد بأن الغاية الأساسية من ذلك هي تحسين ظروف البيئة الطبيعية في الموقع الذي بنيت عليه المدينة والتي تتمثل في مكوناتها الطبيعية كالسكان، المساكن الأحياء، الطرقات والمؤسسات بمختلف أنشطتها، وفي المناطق المحيطة بها وتكون لها علاقة تفاعل مهما كانت درجته، وكذلك تسيير الخدمات والمنافع والأحوال الاجتماعية والاقتصادية لمجمل السكان بما يوفر العيش الكريم والسعيد الذي يحقق فيه الفرد أقصى مستويات العطاء والإبداع وبه يمكن تحديد مجموعة من الغايات والأهداف نوردتها كما يلي :

- تحسين العلاقة بين المساكن والشوارع والمناطق الصناعية والخدمات العامة بحيث لا يطغى قسم منها على القسم الآخر ولا يجرم حي من دون بقية الأحياء، بل ويجب أن يسود الانسجام بينها جميعاً .
- المحافظة على المنتزهات العامة والمناطق المكشوفة والأحياء السكنية لتكون وسطاً لقضاء وشغل أوقات الفراغ، وذلك بتشجيرها وجعلها مساحات خضراء خلابة ومريحة .
- فصل المناطق السكنية بقدر الإمكان عن المناطق الصناعية لتقليل ضوضاء الأجهزة ودخانها أو روائحها الكريهة حتى لا تحدث المضاعفات الصحية للسكان والعمل على مواجهة مخاطر التلوث البيئي الذي أصبح يؤرق العلماء والقائمين على تسيير شؤون الدول والمدن الكبرى في العالم .
- تجميل وجه المدينة وتنسيق مظهرها عن طريق اتخاذ التدابير الرامية إلى القضاء على عناصر التناقض بين المباني والأحياء السكنية، وإيجاد نسق منسجم للمدينة بحيث يكون لها طابع حضري مميز .
- تحديد مساحات خاصة للأسواق وإقامة مواقف منظمة لآليات النقل الحضري بحيث تكون منسجمة مع مختلف المناطق لتحقيق التكامل بين أحياء المدينة ومؤسساتها، كإقامة عيادة صحية تكون في خدمة العديد من الأحياء .

1 - د- ماهر أبو المعاطي : إدارة المؤسسة الاجتماعية ، دار تكنولوجيات للطباعة ، القاهرة ، 1988 ، ص/ ص 158 / 159.

- مد جميع أحياء المدينة بالخدمات الضرورية كالمياه والإنارة ومجاري الصّرف الصحي والتي تتفق في حجمها وقدرتها مع حجم السّكان والمباني بحيث لا يكون هنا ما يسمّى بسوء التّوزيع، فتركز الخدمات في مناطق وتغيب في المناطق الأخرى .

- توفير التسهيلات الكفيلة بالانتقال السّلس للعمال من المناطق السكنية إلى مواقع العمل، وذلك بمدّ الطرقات والشوارع وفق ما لا يجعل هناك تركيز المصالح عبر الطّريق الواحد . وكذلك توفير وسائل النقل والمواصلات بأسعار في متناول الجميع والعمل على تنويعها وخلق التكامل بينها داخل المدينة وما يحيط بها .

- تيسير وتسهيل عملية اتصال المدينة بما يجاورها من قرى وأرياف باعتبار أنّها وحدات متكاملة وظيفيا فيما بينها في العديد من المصالح ، كأن تمدّ هذه المناطق مصانع المدينة وأسواقها بالمواد الأولية .

- إنشاء المراكز الإدارية، التنفيذية، الخدمات التعليمية، الثقافية، الأمنية، الترويجية وغيرها في مناطق المدينة المختلفة، بحيث لا يشعر السّكان بالإرهاق للوصول إليها . وهذا ما نجده في الدول النامية عموما، فكثيرا ما يعاني المواطن للوصول إلى أماكن الخدمات الإدارية أو الاستهلاكية نظرا لتقاطعها مع مصالح أخرى ممّا يخلق بؤر ازدحام في بعض أقسام المدينة¹ .

- تحسين الظروف الاجتماعية والصحية للسّكان بتفادي مظاهر الازدحام ، وعدم السماح ببناء المساكن التي لا تخضع للشروط والمعايير السكنية .

- تطوير البنية الاقتصادية للمدينة بإنشاء مراكز صناعية جديدة أو إيجاد مجالات عديدة للإنتاج، والعمل على تشجيع وتنشيط الاستثمارات الاقتصادية التي من شأنها زيادة الإنتاج وخلق فرص العمل لسكان المدينة وتنمية الإمكانات الذاتية لها تجنبًا لانتشار مختلف الآفات الاجتماعية والتي بدورها تقلّل من قيمة المدينة كوحدة اجتماعية .

- العمل على تطوير وترسيخ القيم الاجتماعية المرغوبة والبناء والتي من شأنها أن تجعل المدينة كل متضامن ومتماسك قادر على توفير الراحة والاستقرار والعيش الكريم .

7- أهمية التخطيط الحضري:

المدينة مجال حضري خصب يثير شهية تخصصات عدة، دراستها تأخذ أبعاد مجالية، اجتماعية، ثقافية واقتصادية. وتخطيطها يرتكز على عدة تخصصات تتفق جميعها على التعبير الكمي عن بنية مركبة تجمع وظائف مختلفة (سكن + عمل + راحة) في مجال محدود، لتشكل بذلك مسرحا لاستعراض قوى متنازعة فهي تقترح التعددية، وتسمح لكل واحد باختيار نمط حياته.

فالمدينة هي طراز مميز للحياة الجماعية الإنسانية. بل وهي في كثير من الأحيان، كما يراها بعض علماء الاجتماع الحضري، موطن أكبر وأدوم وأكثر كثافة للأفراد غير المتجانسين، وتشكّل إسقاطا يعبر

1 - د/ هاشم عبود الموسوي، حيدر صلاح يعقوب : التخطيط والتصميم الحضري ، مرجع سابق، ص:63

عن طريقة وجود وحياء للمجتمع في الواقع .

لقد كانت عملية التخطيط الحضري لا تتعدى كونها ممثلة في تخطيط المدن من الناحية المادية المرتبطة بعميشة المدينة وأوضاعها ومرافقها ومواجهة احتياجات سكانها من الحدائق والطرق والمرافق الضرورية وإيجاد أنجع وأنسب الطرق والوسائل لتوسّعها العمراني، غير أنه وفي حوالي منتصف العشرين ومع ظهور التطورات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية، ظهرت ملامح جديدة لتقدير الحياة البشرية بصفة عامة والحضرية بصفة خاصة، ونشأت إثر ذلك قيم مستحدثة في شكل حقوق، فأنشأت لها آليات للدفاع عنها واتخذت طابع الإلزام في كثير من الأحيان، ومنه اتسع المفهوم العام للتخطيط الحضري حيث أصبح أكثر شمولاً وميلاً لتحقيق سعادة الإنسان وراحته، ومنه أصبح التخطيط الحضري ذو طبيعة مادية ومعنوية في آن واحد، ويتنوع مع مختلف نواحي الحياة حيث برز التخطيط الاقتصادي، الاجتماعي، التربوي، الإسكاني الصحي والترفيهي، مع الإدراك التام بأن المدينة كلّ متكامل لا يمكن الفصل بين أجزائه وظواهره ومشاكله المترابطة والمتكاملة التي يؤثر كل منها في البعض الآخر ويتأثر به، ومنه فإن التخطيط الحضري لم يعد مهنة يحتكرها المهندسون والمعماريون وحدهم، بل أصبحت هذه المهمة عمل جماعي مشترك يسهم فيه العديد من الشركاء والمعنيين من علماء النفس وعلماء الاجتماع والاقتصاد والطب والتربية والخدمة الاجتماعية وغيرها من التخصصات التي يصحب حضورها أهمية وفائدة كبيرة للمخطّط الحضري¹ .

وانطلاقاً من هذا الطرح فإنّ مهمة التخطيط الحضري اليوم أصبحت مخفوفة بالحساسية الشديدة من ناحية وبالمخاطر والصعوبات من ناحية أخرى، خاصة وأنّ الكثير من كبريات المدن في العالم تشهد ظواهر اجتماعية معقدة ظهرت وتكاثرت لتطرح تحديات جديدة على المهتمين بالمدن والدراسات الحضرية . ويمكن تحديد أهمية التخطيط الحضري في كونه عملية هامة ، زادت أهميتها مع زيادة التّقدم والتطور الذي يعرفه العالم في شتى الميادين مما أصبح يوفر الظروف والإمكانيات الكفيلة بالتقدير والتحليل والتنبؤ بالتحويلات والتطورات المستقبلية ، ومنه أخذ التخطيط في جميع الميادين طابع الضرورة للأخذ به قبل الشروع في تنفيذ أي برنامج .

وهنا يمكن القول بأن فوائد التخطيط تعود على المجتمع ميدان الخطة وذلك بتحقيق ما يمكن تحقيقه وفق الشروط والظروف المتماشية مع واقع التّقدم والتطور الصّارخ، حيث لم يعد هناك مجال للعشوائية في عالم اليوم حيث تتوفر كل الإمكانيات لتفادي النتائج السلبية لسلوكنا ومنجزاتنا في شتى الميادين، بفضل ما أتاحه العقل البشري من علم وتكنولوجيا .

كما أنّ انتهاج أسلوب التخطيط يعود على الجهة المنظمة بما يكفل لها تحقيق أهدافها : أفراد أو جماعات ومؤسسات تسيير تعمل على تحقيق النّجاح في مشاريعها وبرامجها بما يلي :

1 - د/ هاشم عبود الموسوي، حيدر صلاح يعقوب : التخطيط والتصميم الحضري ، مرجع سابق ، ص: 18

- يوضح التخطيط الأهداف التي تسعى المؤسسة أو المنظمة إلى تحقيقها وبالصور التي تمكن كل فرد من العاملين بها من معرفة ما تسعى إلى تحقيقه، وبالتالي يؤدي عمله بالصورة التي تسهم في تحقيق هذه الأهداف، هذا إضافة إلى أنه يعمل على تحديد الإطار الذي يساعد على توحيد الجهود لتحقيق الأهداف.
- يساعد التخطيط في التعرف على المشكلات والعقبات المتوقع حدوثها والناجحة عن التحضير للعمل في المستقبل والتي تتصف بالتغير وعدم الثبات ، وبالتالي العمل على الاستعداد لمواجهةها قبل حدوثها أو التعامل معها .
- يساعد التخطيط على التحديد الدقيق للمدخلات من الموارد المطلوب استخدامها من حيث الكم والنوع، سواء كانت موارد مادية (أموال ، خامات ، آلات) أو بشرية (عمالة فنية بأنواعها) حتى يمكن توفيرها والاستعداد لكافة الظروف المتوقعة .
- يقتصد التخطيط في الوقت والموارد اللازمة لتحقيق الأهداف ، وذلك بتجنب كل ما يمكن أن يؤثر سلبا على سير العملية .
- يساعد التخطيط على إجراء عمليات المتابعة والتنسيق والإشراف والتقويم ، فلا معنى لأداء هذه الوظائف الإدارية إذا لم تكن هناك خطة ذات أهداف واضحة المعالم يمكن أن نقيس عليها مقدار النجاح أو الفشل الذي يحدث .
- إنّ التخطيط الحضري سلوك بشري لازم تطوّر المجتمعات منذ القديم وانعكس من خلال أشكال الإقامة ومظاهر الاستقرار المختلفة ، وجسده بقايا المدن القديمة التي اتخذت أشكالاً متجانسة لدى بعض الشعوب والحضارات ، فإنّ التخطيط الحضري بمعناه العلمي والدقيق قد أصبح تخصّصاً هاماً خاصّة منذ القرن العشرين، حيث عرفت البشرية نمواً وزيادة كبيرة نتجت عنها مظاهر كثيرة ، استدعت تدخل العقل والعلوم المختلفة، فنشأ التخطيط الحضري كتخصّص شامل يجمع بين العديد من العلوم .
- وعلى العموم فإنّ التخطيط الحضري يعتبر " محاولة لبناء الإطار الاجتماعي لنمو الشخصية الإنسانية المتوازنة في مجتمع متكامل قادر على تلبية رغبات الجميع وإعطائهم فرصاً للحياة السعيدة"⁽¹⁾، من دون ضوضاء ولا تلوث و لا نقص في أشعة الشمس ، بعيداً عن الانعزالية الناجمة عن عدم الشعور بالمسؤولية وعن الملل المترتب عن التخصّص ، وذلك بخلق الفضاءات الكفيلة بتحقيق الانسجام السلوكي مع الواقع الذي يعيشه الفرد عملاً على البناء السليم للشخصية الحضرية .
- وفي القسم الموالي سنعرض لتطور التخطيط الحضري عموماً مع إبراز بعض مظاهره في الجزائر من خلال إبداعات الهندسة والاهتمامات التي انصبّت عليها كأداة من الأدوات الفعّالة لرسم الأبعاد والأهداف على مستوى البناء والعمران في بلادنا ، ثمّ نبرز بعض الصعوبات التي تصاحب التخطيط للمدن بصفة عامّة .

(1) - د/ محمد محمود مهدي : ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط للتنمية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، 2001، ص: 177.

II - تطور التخطيط الحضري:

لقد كانت ومازالت المدينة محط اهتمامٍ منذ القديم وعبر الحضارات البشرية المتعاقبة، وهو ما تعكسه التراكيمات المحصلة على مستوى التراث التاريخي لدى الشعوب المختلفة عبر العالم وعبر العصور . كما نجد الكثير من المختصين وفي مجالات مختلفة قد أخذوا بهذا الميدان مجالاً للدراسات المستفيضة أكاديمياً، وفتحوا بإسهاماتهم المزيد من الإثارة والتساؤل حول هذا الكائن الحيوي الكثير والسريع التأثير . وفي هذا القسم سنقدم التطورات التي أحاطت بالتخطيط الحضري عبر التاريخ، ثم نخص الجزائر بهذا التطور، لكي نكشف على أنّ التخطيط الحضري في بلادنا يواجه العديد من المعوقات التي تجعله قاصراً على تحقيق ما هو مرجو منه .

1 - تاريخ التخطيط الحضري

إذا كان التخطيط بصفة عامة هو النظر للمستقبل والتنبؤ به والذهاب إليه باعتماد مختلف الوسائل والإمكانات المتوفرة في مدة محددة، فإن تخطيط المدن هو تبني مشروع متكامل يأخذ بعين الاعتبار أبعاداً ديمغرافية، اجتماعية، ثقافية، سلوكية وإيكولوجية، لبلوغ بيئة مناسبة لحياة الأسرة . ولهذا فإن هذا المشروع تساهم في إعدادة العديد من الأطراف كالمعماري، الاجتماعي، الاقتصادي الجغرافي والسياسي بحيث يدرك كل عضو منهم دور العضو الآخر إدراكاً كلياً في العملية .

ولقد وجد تخطيط المدن منذ العصر القديم إلى غاية اليوم ، غير أنه اختلف عبر هذه العصور .

أ - تخطيط المدن في المراحل الأولى من التاريخ :

ظهر ذلك من خلال تقسيم القبائل البدائية للأرض وتخصيص مساحاتها بين الإنتاج والرعي وإنجاز المخازن وحظائر الحيوانات ومساكن الأسياد والأقوياء .

ب - تخطيط المدن عند الفراعنة :

لقد ظلت الأهرامات شاهداً قوياً على العراقة والقدم، وعلى تشييد مدن إلى جانبها لإيواء العاملين على بنائها، كما تجسدت بها الطرق المتعددة والمستقيمة دليلاً على النشاط الكثيف بشوارعها .

ج - تخطيط المدن عند اليونان :

مدينة أثينا نتاج يوناني قديم، انعكست فيها الضواحي والموانئ التجارية إضافة إلى خطة الإسكندر الأكبر لبناء مدينة الإسكندرية المصرية .

د - تخطيط المدن عند الرومان :

في العهد الروماني ظهرت تقسيمات المدينة إلى أحياء سكنية تجارية، صناعية، مع مراعاة تسهيل حركة المرور، بتوسيع بعض الشوارع وموازاتها حسب أهميتها، ومدينة تيمقاد مثال حي على ذلك¹.

1 - د/ حسين عبد الحميد أحمد رشوان : المدينة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط6، 1998، ص: 198 .

هـ - تخطيط المدن في العصر الوسيط :

تعددت نماذج المدن في هذا العصر وتطابقت مع أصول نشأتها الحضرية حيث كانت على أشكال :

- قرية الشارع == :

- قرية أراضي العامة + :

- القرية المستديرة 0 :

ولقد احتفظت بقايا المدن الرومانية بطابعها مع إحداث تغييرات تمثلت في إقامة القلعة أو الدير* في وسط المدينة، تطورت على جوانبه الرقع ومساحات المباني .

تميزت مدينة هذا العصر بشكلها المستطيل داخل الشكل المربع إبرازا لأهمية قلب المدينة . وبمرور الزمن توسعت المباني وابتعدت عن وسط المدينة بموازاة المحاور المؤدية إليها، وضربت الأسوار حول المدينة مرحلة بعد مرحلة " فقد بلغ عدد الأسوار حول باريس ثمانية أسوار دفاعية "(1). علما أن هذه الأسوار كانت مجهزة ببوابات تعكس الفرق بين مظاهر النظام الداخلي و الخارجي ، كما نجد محلات الصنّاع والتّجار والفنادق قريبة من هذه البوابات ، وداخل هذه المدن وجدت مساحات مختلفة الأبعاد خصصت للأسواق واستغلّت لشؤون أخرى كإقامة المهرجانات أو تنفيذ العقوبات وإجراء مباريات المبارزة، وكانت هذه الساحات مفتوحة بممرات ضيقة على ساحات أصغر تتخصص في بيع منتجات معينة .

كما أقيمت مستشفيات صغيرة وكنائس داخل أقسام المدينة بما يتناسب مع عدد السكان وكانت الشوارع في مجملها ضيقة قبل ظهور العربات. كما أن هذه المدن كانت غير صحية مما نجم عنها ارتفاع نسبة الوفيات بسبب انتشار الأوبئة والأمراض المعدية.

و - تخطيط المدن في عصر النهضة :

مع انبعاث عصر النهضة وظهور القيم الروحية والأفكار الدينية والنظم السياسية ، انعكس ذلك على تخطيط المدن بحيث أزيلت الأسوار المضروبة حول المدينة وحلت محلها الحدائق والمساحات الخضراء وأزيلت مظاهر الزحام وحظائر الحيوانات والمباني الخشبية وحلت محلها قصور النبلاء وأحدثت الشوارع الواسعة المستقيمة وأنجزت الحدائق العامة وتجانست واجهات المباني من حيث الأسقف والنوافذ والأعمدة والأبواب .

وسمح للمخطّطين بتخطيط المدن وتصميمها بأكملها وإحداث التغييرات اللازمة لتحقيق طموح الطبقة الوسطى وإبراز مظاهر الرّاحة والكرامة لساكنيها، ورصفت المساحات المنحدرة والواسعة بالحجارة، وأدخلت المساكن الصحية حيث تقلصت بها نسبة الوفيات، بينما ظلت مرتفعة بين الطبقات الفقيرة.

* - الدير هو مبنى استخدم للعبادة والتأمل لدى بعض الديانات .

(1) - د/ حسين عبد الحميد أحمد رشوان : المدينة، المرجع السابق ، ص : 200 .

ز- تخطيط المدن في العصر الحديث :

لقد كان تخطيط المدينة الحديثة يقوم على أبعاد عديدة تنبع من جوانب جغرافية، جيولوجية، سياسية اقتصادية، قانونية، اجتماعية، ثقافية، سلوكية وتكنيكية. كما جاءت المدينة في هذا العصر لتجسد الإبداع الفني والجمالي والتعبير عن المثالية التي تصورها المفكرون عبر العصور، كأفلاطون، مور وأوغسطين و روبرت أوين. وأصبح تخطيط المدينة في هذا العصر يرمي لتوفير عناصر عديدة تلتف حول الفرد باعتباره محور الاهتمام، حيث أنه يحض بأسمى معاني الرعاية والخدمة في كل مستوياتها وأشكالها¹.

ولذلك نجد بأنّ تخطيط المدن يقوم على عدة أسس:

- أن يوضع الحي السكني في أفضل الأماكن داخل المدينة من حيث الموقع، المناخ، وصول أشعة الشمس وقربه من المساحات الخضراء .
- أن يكون المسكن أقرب ما يكون لمكان العمل .
- إبعاد المناطق الصناعية عن المناطق السكنية .
- تقريب المناطق الصناعية من السكك الحديدية والأنهار والطرق الرئيسية .
- إفساح المجال لإقامة الصناعات اليدوية بداخل المدينة .
- تجهيز المدينة بشبكة طرق حسب ونشاط المناطق والمدخل .
- تخصيص طرق للمشاة بعيدا عن تلك الخاصة بالسيارات .
- الاهتمام بالمساحات الخضراء والعزل بين الطرق الرئيسية والمناطق السكنية² .

2 - نظريات التخطيط للمدن :

عرف التخطيط الحضري كما هو الحال بالنسبة لكل الإبداعات والابتكارات العلمية تعدّدا في مداخل الطرح كما شهد تطورا في أساليب التناول، " فمن المعروف أنّ النظريات التخطيطية مرّت بمراحل متعدّدة تبدّلت فيها الهياكل النظرية حسب تغير الظروف والوضعيّات في بيئة الإنسان الحضريّة. ففي المراحل الأولى من تطور النظرية التخطيطية كان التركيز ينصب على نقطة محدّدة أو موضع معيّن. ثم حدث المزيد من التطور فأصبحت الأطر النظرية تتضمّن عدّة مواضع ترتبط مع ما يحيط بها من أنشطة تتفاعل معها وتؤثر فيها وتتأثر بها. ومع تزايد تعقّد البيئة الحضريّة (المدينة)، وجد المخطّطون أنّ المشكلات الناجمة عن الافتقار إلى التنسيق والترابط بين عدّة مواضع كان يؤدي إلى فجوات تخطيطية مستمرة" (3).

ولقد شهدت المدن أعقاب الثورة الصناعية أوضاعا جديدة، صاحبها نموا كبيرا لعدد سكانها، وتوسعا واضحا لعمرائها ما أنتج احتياجات جديدة ومختلفة، أدت إلى تجاوز بعض المدن للمخططات التي وضعت

1 - د/ حسين عبد الحميد أحمد رشوان: المدينة، المرجع نفسه، ص: 205 .

2 - د/ حسين عبد الحميد أحمد رشوان: المدينة، المرجع السابق، ص: 207 .

(3) - إسحاق يعقوب القطب، عبد الإله أبو عياش: النمو والتخطيط الحضري، وكالة المطبوعات، ط 1، 1980، ص: 203، 204 .

لها قبل المدة المقررة، وظهور أحياء وأوساط لا تتوفر بها مستلزمات الراحة، وتخلو من الشروط الضرورية للإقامة الحضرية، وكان على المفكرين والفنانين والسياسيين التدخل واقتراح الحلول لإعادة الحياة الحضرية إلى طبيعتها والتقليل من أضرار المشاكل والأزمات القائمة، بطرح أفكار تخطيطية واتجاهات متعددة، منها ما يهدف إلى تطوير مدن قائمة بإحداث تغيير في استعمالاتها، أو بإنشاء مدن جديدة أو بالتركيز على طبيعة التوسع عموديا أو أفقيا، إلى جانب آراء أخرى تدعو للمحافظة على الأبنية القديمة كشواهد حضارية، وكل هذا أدى إلى تباين آراء المنظرين لتشخيص الأوضاع ومعرفة الأسباب، فبرزت العديد من النظريات المؤسسة لتخطيط المدن وإنقاذها من منحها المختلفة، ومنها:

أ / المدينة الخطية (الشريطية)¹:

وتقوم هذه النظرية على تعمير جانبي الطريق لإنشاء مدينة جديدة، مع إقامة شوارع ثانوية مسدودة النهايات صاحب النظرية هو المهندس "سوريا ماتا" SORIA Mata (عام 1892م)، طبق ذلك على مدينة ستالينجراد الروسية التي تقع على إحدى ضفاف نهر الفولغا، حيث تظهر استعمالات الأرض موزعة بشكل موازي لمجرى النهر .

ب / المدينة الحدائقية :

تقوم على مساحة 6000 فدان، تحتل المنطقة العمرانية منها 1000 فدان، يسكنها 22000 نسمة . يتوسطها ميدان مركزي تحيط به المباني العامة والحكومية، التي تلقى الحدائق العامة والتي يليها سوق المدينة. وتمتد المساكن على نطاقات دائرية، تليها المدارس والمباني الدينية، آخر الحلقات هي المصانع التي تفتح على الطريق الدائري الذي يحيط بالمدينة. وتخترق هذه المساحة 6 طرق رئيسية نحو المركز مشكلة بذلك ستة أقسام رئيسية . أسس هذه النظرية هوارد Ebenezer Howard البريطاني عام 1898 م في كتابه الشهير " مدينة الغد الحدائقية " ، ولقد رأى في كون المدينة والقريه كلاهما له سلبياته التي يجب تفاديها وإيجابياته التي يجب الأخذ بها والحفاظ عليها . و حدّد إيجابيات المدينة في كونها توفر أماكن الراحة والاسترجاع والترفيه، وتنظيم المجال السكني والشوارع المحسنة التصميم، أمّا سلبياتها فتبرز في بعد المساكن على مقرّات العمل وانتشار التلوث بمختلف أشكاله، ظهور الحالات غير الصحية والأمراض الجديدة²، وما ينتج عنها من انعكاسات سلبية على حياة السّكان .

وعلى أساس الإقرار بوجود سلبيات وإيجابيات لكل من المدينة والرّيف ، قامت قواعد التصميم الحضري عند هوارد، حيث سمى مدينته الجديدة بـ "المدينة الحدائقية" ووصفها بأنها مدينة الحياة السليمة .

1 - د/ خلف حسين على الدليمي: التخطيط الحضري (أسس ومفاهيم)، الدار العلمية للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2002، ص: 66.

2 - د/ خلف الله بوجعة ، العمران والمدينة ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة ، الجزائر ، ص : 83 .

واعتبر بأن الأرض في حيز المدينة تبقى ملكا لسكانها حتى لا تتأثر بالكثافة السكانية والاستغلال الشديد للعقارات، ولقد تبلورت المدينة الحداثكية في مدينة **ليتشورث (Letchworth)** قرب لندن بحوالي خمسين كيلومتر، غير أنها لم تكن في مستوى طموحات المصممين¹.

ج / المدينة التابعة :

توالى كل من **أدولف رادينج Adolf Rading** عام 1920م، **ريموند انوين Raymond Unwin** عام 1920م و **روبرت هويتين Robert Whitten** عام 1923م في بناء هذه النظرية التي تقوم على تكوين خلايا عمرانية في شكل مدن تابعة مرتبطة بالمدينة الرئيسية مباشرة أو بارتباط غير مباشر عن طريق خلايا أكبر منها. و تمتاز هذه المدن بكونها تحدّ من المشاكل السكانية الخاصة بالتجمّع الرئيسي، حيث تكون هذه الزيادات عبر المدن التوابع².

د / المدينة المثالية **Ville idéale** :

جاء بهذه النظرية أريك جلودين **Eric Gloeden** عام 1923 م، حيث يرى مؤسسها بان المدينة مجموعة من الخلايا الدائرية المكتفية ذاتيا من حيث الخدمات، ذات المساحة المقدّرة بقطر طوله 2.40 كلم، وعدد سكانها 100 ألف نسمة، وكل هذه الخلايا مصممة لتأدية دور معين في البرنامج المحدّد والمرتبطة ببعض المساحات الخضراء، مع اتحاد بعضها في بعض الخدمات كالملاعب والنوادي. وتتمتاز بعدم تداخل أحيائها وبوضوح حدودها وعدم احتلاك مساحاتها مما يحمي خلاياها السكنية من الانحلال، علما أنّ هذه الخلايا السكنية تتدرّج من حيث كثافة سكانها، مع اختيار مواقع الصناعات بها، أمّا فيما يخص المواصلات فإن شبكة من السكك الحديدية تقوم في أقسامها لتحقيق التنقل السريع³.

هـ / نظرية التوسع الشبكي :

مدينة على شكل مستطيلات تقع على الطرق السريعة مساحة كل منها 3 كم²، داخل هذه المستطيلات 4 خلايا سكنية لإسكان 10 آلاف ساكن بكل منها 500 مسكن مكونة صفوف أفقية مفتوحة على شوارع مغلقة من جهة أو من جهتين، تتعامد هذه الطرق الثانوية على طريق رئيسي مغلق هو الآخر لمنع كثرة المرور لكنه منفتح على طريق رئيسي سريع. وفي وسط المساحات الخضراء داخل المستطيلات هناك مقرّات الخدمات كالمدارس ودور الحضّانة وأماكن الرياضة، وتقع المحلات التجارية على جانبي المستطيل عند شبكة الطرق. واضع هذه النظرية هو المهندس **لودفيج هيلبر زايمر Ludvig Hilberseime**.

1 - د/ خلف الله بوجمعة، العمران والمدينة، المرجع نفسه، ص: 84

2 - د/ حسين عبد الحميد أحمد رشوان: التخطيط الحضري، المرجع السابق، ص: 81

3 - د/ خلف الله بوجمعة، العمران والمدينة، المرجع السابق، ص: 91

و / نظرية الخلايا السداسية¹ :

أسّسها نولان كوشون Noulan Couchen تتشابه مع نظرية التوسع الشبكي عموماً غير أنّها تتميز بانفراج الزوايا بين الطرق (120°) وهو ما يسهل حركة المرور، حيث أنّ مركز المدينة يصمّم بشكل سداسي لتتوزع الأنشطة حول المراكز على أساس الوحدة المتكررة السداسية الشكل أيضاً، وتكون المسافة موحدة، مع أخذ السير على الأقدام بعين الاعتبار، طبقت هذه النظرية على مدينة أوتاوا بكندا .

ز / نظرية مدينة الغد :

هي من وضع المعماري الفرنسي لوكوربزييه Lecorbusier عام 1922م، تقوم على أساس إنشاء حدائق ضخمة وسطها عمارات عالية (ناطحات سحاب) تتكون من 60 طابقاً، فيما بينها مسافات تقدّر بـ 400 متر، وتحتل 5٪ من مساحة المدينة مختلف المكاتب ومؤسسات الخدمات العامة، بوسط هذه العمارات مراكز المدينة حيث توجد محطة لتحويل السير والمواصلات الرئيسية كالسكك الحديدية، علماً أنّ العمارات تؤسس على شكل خطوط منحنية، أمّا خارج المدينة فهناك الفيلاّات وتشغل باقي المساحة التابعة للمدينة الصناعات المختلفة، ولقد طبق جانب من النظرية في مدينة باريس Plan voisin المقترح عام 1925م. وإذا كان المجال الخاص بناطحات السحاب يتميز بالكثافة السكانية العالية فإنّ المناطق الموالية تكون في شكل فيلاّات وهي أقل كثافة من باقي الأجزاء. ويقترح التصميم أن تسع المدينة ثلاثة ملايين نسمة وتسمّى بذلك "المدينة المعاصرة" أو "المدينة المشرقة".

والملاحظ هنا أنّ تجسيد المدينة ممكن حتّى في حالة المدن القائمة، وذلك بإزاحة القديم من المباني، والشوارع الضيقة ورفع مردودية العقار بإقامة ناطحات السحاب والمساحات الخضراء، وتصنيف وسائل النقل وتنظيم المرور².

ح / المدينة الديناميكية :

أسّسها المنظر اليوناني دوكسيادس Constantine Doxiadis عام 1953م، تقضي بإنجاز العديد من المدن المتلاحمة في تجمعات هائلة (الإيكومينوبوليس)، وهو تصميم جديد لتوزيع سكان المستقبل، ويتصور المنظر أن مجّع المدن ينجز على مراحل طويلة الأمد هي :

- مرحلة الدينابوليس : مرحلة تأسيس المدينة ذات المركز الوحيد و التي تتوسع في اتجاه واحد .
- مرحلة الدينامتروبوليس : وهي مرحلة التوسّع المتوازي في اتجاهات مختلفة .
- مرحلة الديناميقالوبوليس : أي مرحلة بلوغ المدينة الكبيرة .
- مرحلة الإيكومينوبوليس : تبلغها المدينة كمرحلة نهائية، إستاتيكية في تكوينها بحيث تصبح ذات شكل منظم ومتوازن لتوزيع السّكان .

1 - د/ حسين عبد الحميد رشوان : التخطيط الحضري ، المرجع السابق ، ص : 83

2 - د/ خلف الله بوجعة ، ال عمران والمدينة ، المرجع السابق ، ص : 89 .

طبقت النظرية في إنجاز مدينة إسلام آباد عاصمة باكستان عام 1959م، ومدينة الخرطوم عاصمة السودان التي طورت بها ثلاث مدن قديمة لإنشاء الدينابوليس¹.

ط / المدينة الفسيحة (الواسعة الممتدة)² :

اقترحها المعماري الأمريكي فرانك لويد رايت Franc Loied Rait، تقضي بإنشاء الصناعات، المتاجر، المكاتب، المساكن، الخدمات الاجتماعية والحدايق على حافتي الطرق الرئيسية، في تجمعات تقدر مساحة كل واحدة بـ 4ميل مربع، تأوي حوالي 1400 نسمة ممتدة على الطريق العام، نصيب كل أسرة صغيرة فدان واحد* أمّا الأسرة الكبيرة فلها ما بين 8 و 10 فدان، وبهذه الطريقة يعتقد فران أنه يمكن تحقيق المساواة بين أفراد الإقليم في توفير الخدمات وفرص العمل .

ي / المدينة العضوية :

أبرز هانز راينوف Hans Reichowf عام 1935م من خلال نظريته أن الطرق يجب أن تكون على أساس حيوي من حيث ارتباطها ببعضها وبالطرق الرئيسية، مع تخصيص طرق مرور للمشاة وأخرى للآلات³.

ك / المدينة التابعة الحديثة (لويس كيبل Louis Keeble)⁴:

- وتدعى المدينة المثالية، تتسع لـ 60 ألف ساكن، تقوم على الأسس التالية :
- تنقسم إلى 6 مجاورات كل منها بـ 10 آلاف نسمة .
- بها أربعة طرق رئيسية تصب في طريق يحيط بمركز المدينة لتسهيل المرور .
- توضع المنطقة الصناعية في منطقة واحدة بها طرق رئيسية لربطها بمركز المدينة .
- ترتبط المنطقة الصناعية والمجاورات السكنية بمركز المدينة الذي تستقرّ به الخدمات ويستعملها المشاة فقط، عدا المناطق المخصصة لانتظار السيارات .
- تنجز المساحات المفتوحة موازية للطرق لحماية المناطق السكنية من الضجيج ومن أخطار الطرق السريعة .
- يوجد طريق حلقي داخلي وآخر خارجي حتى لا يكون هناك تداخل مروري .
- تمرّ السكة الحديدية ملامسة لمركز المدينة مروراً بالمنطقة الصناعية لتسهيل نقل الركاب والبضائع.

1 - د/ خلف الله بوجعة ، المرجع نفسه ، ص:93 .

2 - د/ خلف حسين على الدليمي: التخطيط الحضري (أسس ومفاهيم)، الدار العلمية للنشر والتوزيع ، ط 1، 2002، ص:63.

* - الفدان هو وحدة مساحة تستخدم في مصر والسودان وسوريا، وهو نظام غير متري. في مصر 1 فدان = 4200م² .

3 - د/ حسين عبد الحميد رشوان: التخطيط الحضري، المرجع السابق ، ص: 84 .

4 - د/ خلف حسين على الدليمي: التخطيط الحضري (أسس ومفاهيم)، الدار العلمية للنشر والتوزيع ، ط 1، 2002، ص:82.

ل / مدينة ياسبيرت **Yasbirt city** :

يفصل ياسبيرت بين المنطقة الصناعية والمناطق السكنية بالطريق الرئيسي أو السكة الحديدية ، لتكون هناك ست مناطق بسعة 20 ألف نسمة لكل منها ، ويقع المركز على شكل شريطي محاط بطريق دائري تتفرع عنه شوارع مسدودة تلحق بكل واحد منها 4 مناطق سكنية سعة كل منها 4 إلى 5 آلاف نسمة ، وتقوم على الضواحي المساحات والحدائق¹ .

م / نظرية الحي السكني المتكامل :

نظرية من إبداع قيّداس (Patric Geddes) عام 1910م " تقوم النظرية على الاهتمام الحقيقي بالبيئة السكنية على أساس عمق مشاكل الإسكان وما يتصل بها ، انطلاقاً من أنّ المسكن يتعدّى نطاقه الخلية المخصصة للسكن ليشمل محيطه المباشر المتمثل في الحي ومحيطه غير المباشر المتمثل في المدينة"⁽²⁾ اقترح هذا المنظر أن تكون هناك دراسة مسبقة للإقليم الذي يحدد للمدينة تشمل كل من الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية ، لأنّ هناك علاقة تكاملية بين الإنسان والمكان والعمل ، وهكذا يكون إنجاز المدينة قد تمّ بناء على مبدأ التنسيق الهادف والانتقائي .

ن / نظرية الأماكن المركزية³ :

وهي للمنظر الألماني كريستالر (Walter Christaller) تقضي هذه النظرية بوجود العديد من المدن المتقاربة وذات المسافات المتفاوتة بحيث لا تتماثل في أحجامها ، وتكون قائمة على الفرضيات التالية :
أ - تجانس الإقليم وتشابحه من حيث خلوه من العوائق التضاريسية الصعبة .
ب - تصنيف الاحتياجات المطلوبة في الإقليم .

وتتشكل الأماكن المركزية حسب العديد من الأشكال كالتالي :

أ - مدن متماثلة متساوية بينها فراغ تتنازعه وظيفياً .
ب - مدن متماثلة لا فراغ بينها وبالتالي تكون مناطق النفوذ متداخلة .
ويرى المنظر بأنّ الشكل النموذجي لهذه المدن هو السداسي ، حيث يصبح النطاق الرئيسي هو مركز المدينة ، مشكلاً نقطة اتصال بينها جميعاً .

س / نظرية المدينة ذات الخلايا المختلفة :

صاغها بارديه (Gaston Bardet) عام 1936م بعد دراسات وتحليلات وإحصاءات لمدن تناولت تكوين المدينة وتركيبية سكانها ، وأتى هذا الباحث إلى أنّ أقسام المدينة يجب أن تتنوع بتنوع البناء

1 - د/ خلف حسين على الدليمي: التخطيط الحضري (أسس ومفاهيم)، المرجع السابق، ص: 85 .

(2) - د/ خلف الله بوجعة ، العمران والمدينة ، المرجع السابق ، ص : 86 .

3 - د/ خلف الله بوجعة ، العمران والمدينة ، مرجع سابق ، ص : 87 .

الاجتماعي المكون لها ، حيث يتجلى ذلك من خصوصيات المجموعات السكانية المكوّنة لمجتمع المدينة مع أخذ المجالات والفراغات وتوزيعها بما يتناسب مع احتياجات السكان في كلّ جهة ¹ .

ع / نظرية السوبر بلوك **Super Bloc**:

من أشهر ما جاء في ميدان تخطيط المدن ، تجسدت في مدينة راد بورن **RADBURN** بولاية نيوجيرسي بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك عام 1929م، و هي من اقتراح المنظران :رايت و شتاين (**Henry Wright et Clarence Shtein**) على غرار نظرية المجاورة السكنية، التي ستلي لاحقاً، أحدثت صدا كبيرا في وقتها لما جاءت به من أفكار جديدة في ميدان التخطيط العمراني كما يلي:

- وضع الشوارع الرئيسية على حدود الأرض المخطّطة .
- انطلاق الشوارع الفرعية من الشوارع الرئيسية لتسهيل نشاط وحركة ساكنيها ، على أن ينتهي كل شارع بميدان صغير لجعل قلب المدينة بعيدا عن حركة ومسارات السيارات ، كما يمكن استغلال هذه الساحات في المنتزهات البعيدة عن التلوث والتشوّه البصري ² .

ف / نظرية المجاورة السكنية ³ :

أجاد بها المخطّط بيرى (**Clarence Perry**) عام 1927 م غير أنه سمّاها بالمجاورة السكنية عام 1929 م ، كان أثرها كبيرا عند صدورها . انطلق في بناء نظريته من المدرسة كأساس مرجعي للمجاورة السكنية بحيث تحتوي المدرسة الابتدائية على ما بين 1000 إلى 1200 تلميذا وهو ما يعكس وجود ما بين 5000 إلى 6000 ساكن في المجاورة السكنية . وتأخذ المجاورة السكنية المسافة القائمة بين المدرسة والبيت بحيث لا يسير التلميذ من بيته إلى مدرسته أكثر من نصف كيلومتر .

يخصّص 10/1 المجاورة السكنية للمنتزهات والحدائق ، وبذلك يمكن وضع المحلات وأماكن العبادة ومؤسسات الخدمات المختلفة في أماكن مميزة ، فتوفر بذلك الترويج والتقليص من المشكلات الاجتماعية وتنسيق عناصر المدينة في مختلف أقسامها .

ص / المدن المنتشرة (المخطّط الكوكبي) ⁴ :

يرى لويد بردوين في كتابه (مستقبل المدن الكبرى) أنه لا يجب التقيد بمركز المدينة القديم ، حيث يمكن توسيع ونشر كل الأنشطة المختلفة من مصانع ، مكاتب ، مؤسسات ، مستشفيات ، جامعات وغيرها عبر الأماكن ضمن إقليم المدينة ، مع ضرورة توفير شبكة قوية للنقل وفسح المجال للتنافس المتوازن بين تلك المراكز على اختلاف تخصّصاتها .

1 - د/ خلف حسين على الدليمي: التخطيط الحضري (أسس ومفاهيم)، مرجع سابق، ص: 81.

2 - د/ خلف الله بوجمعة: العمران والمدينة، مرجع سابق، ص: 92 .

3 - د/ خلف الله بوجمعة: المرجع نفسه ، ص: 94 .

4 - د/ خلف حسين على الدليمي: التخطيط الحضري (أسس ومفاهيم)، الدار العلمية للنشر والتوزيع ، ط 1، 2002، ص: 65.

ك / نظرية القطاع الإنساني :

جسد دو كسيادس أفكاره التخطيطية في ما يطلق عليه القطاع الإنساني التي يحكمها من حيث الشكل والأبعاد قدرة الإنسان على السير لمسافة محدّدة ، على أن يكون شكلها مستطيلاً وبأبعاد 600x400م للوحدة السكنية وتحيط بها الطرق المغلقة من جميع الجهات ولا تخترقها ، مع وجود مسارات ضيقة للحركة الثانوية ، طبق هذا النوع من المدن على تلك التي تتعدّد أنشطتها السكنية والتجارية والصناعية ، مع أخذ البعد الزمني الذي يتحكّم في نمو المدينة بعين الاعتبار ، طبق ذلك على مدينة بغداد¹.

نقد النظريات الحديثة لتخطيط المدن :

والملاحظ هنا أنّ النظريات القائمة كلها نظريات غربية (أمريكية أو أوروبية) ، غير أنّنا في مجتمع تعددت وتفاعلت ثقافته ، ما أنتج نمط هجين من الحياة الاجتماعية . ومدينة عين ولمان هي إحدى المدن التي وضعت نواتها في العهد الاستعماري وبالتحديد عام 1832م باسم كولبير Colbert ، ومن دون شك فإنّ الاستعمار قد تبني نمط معين من التخطيط ، وعلى الرغم من أنه ليس هناك ما يدل على ذلك ، إلاّ أنه وحسب الملامح والأسس الأولى للمدينة ، فهي تجمع بين نظرية المجاورة السكنية ونظرية المدينة ذات الخلايا المختلفة . حيث يلاحظ بأنّ هناك مدارس أحاطت بها الأحياء القريبة التي لا تبعد عنها أكثر من دقائق كما هو مشار إليه في النظرية ، ومن ناحية أخرى نجد بأن روح النظرية الثانية (المدينة ذات الخلايا المختلفة) ، تظهر من خلال تخصيص الأحياء وتقسيمها بين الأوربيين والأهالي ، فهي بلدية مختلطة . أما بعد استرجاع الاستقلال ، فالمدينة أصبحت كغيرها - من المدن الجزائرية - ملاذاً للنازحين من المناطق المجاورة ، وبه فإنّ عملية تخطيطها لم تكن واضحة المعالم ، بل أنّ التخطيط بها أصبح يخضع لسياسة الأمر الواقع كما هو الحال بالنسبة لبل لكل المدن الجزائرية ، باعتبار أنّ برامج التخطيط الحضري في مجملها توضع لإصلاح الواقع وتعديله وحل المشكلات القائمة بدل وضع الخطط الشاملة التابعة من الدراسة المعمّقة ، المنطلقة من الإمكانيات المتوفرة والزامية لتحقيق أهداف إستراتيجية بعيدة المدى .

3- السياق التاريخي للتخطيط الحضري في الجزائر :

لقد ظل وما زال التخطيط والهيكل العمرانية في بلادنا يستمدان من الطابع الفرنسي منذ الاحتلال في بداية القرن التاسع عشر ، إلى ما بعد استرجاع الاستقلال ، حيث كان في الفترة الأولى بطريقة مباشرة بالإشراف المباشر على عمليات التخطيط ، أو عن طريق علاقات التعاون والاستيراد خلال مرحلة ما بعد 1962م أو كشكل من أشكال التقليد المعمول به في شتّى الميادين .

1 - د/ خلف حسين على الدليمي : التخطيط الحضري (أسس ومفاهيم) ، المرجع نفسه ، ص : 77.

أ - مرحلة ما قبل 1962 م :

تبدأ من لحظة الاحتلال الفرنسي للجزائر وما تضمنته من تسيير عمراي استثنائي تبعا للمتغيرات التي تطلبها الوضع آنذاك وكانت كالتالي :

* قبل 1919 م :

منذ دخوله إلى بلادنا إلى غاية هذه السنة جعل الاستعمار الفرنسي هذه الفترة فترة حكم عسكري بالدرجة الأولى، حيث أعطيت الأولوية فيها لبسط هيمنته بشكل خاص والتمكين لوجوده، وبعد ذلك جاءت مرحلة التوسع الحذر باعتماد مخططات Plan d'alignements des reserves التي تسمح بعملية التوليد والتوطين المرحلي للفضاء العمراني بعملياته المتتابعة .

هذا النمط من المشاريع تولّت عملية تأطيره الكامل إعدادا وتحضيرا ومتابعة- لجنة تقنية خاصة عرفت Commission des alignements des reserves وكانت تعمل تحت الوصاية المباشرة لمجموعة الهندسة العسكرية لشمال إفريقيا، وذلك كدلالة على أن هذه المنهجية في إعداد وتوجيه أداء المخططات لم تكن خاصّة بالجزائر فقط بل كانت سارية على نطاق كامل مستعمرات الإمبراطورية الفرنسية.

* 1919 م/1945 م :

وأتّسمت هذه الفترة بتحوّلات نوعية على صعيد الهياكل والمشاريع العمرانية المعتمدة، حيث استفادت الجزائر بموجب المرسوم التنفيذي الصادر في 5 جانفي 1921 من مخطط للتهيئة والتوسع خاص بهذه البلاد، تتولى هيئته هيئة مكلفة بإصلاح وضعية الجزائر العمرانية يقودها Prost و danger وهما من رواد المدرسة الفرنسية لعمران المخططات وذلك قبل أن تتحول الجزائر إلى قبلة لعمالقة الهندسة الأوربية لحضور وقائع أشغال ورشات مؤتمر الفن العمراني والمعماري لسنة 1933 بدءا من لوكربوزيه¹، هذا الاهتمام الخاص الذي حظيت به الجزائر ساد عقب الإلغاء النهائي والرسمي لمفاهيم ودواعي مخططات العمران العسكري التي دامت ما يناهز نصف القرن، كإجراء يندرج ظاهره في إطار التهيئة الكلية للمجال لصالح الأقلية الأجنبية المتواجدة بالجزائر، ويستهدف في الجانب الموازي منه اعتماد هذه البلاد كمخبر علمي للطرق والنماذج المستحدثة للعمران قبل تنفيذها في فرنسا.

* 1945 م . 1953 م :

وهي مرحلة أوجدتها تلقائيا النتائج التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية وانصبت فيها مجمل الجهود على تفعيل حركة إعادة إعمار فرنسا بعد خسائرها المادية الكبيرة التي شهدتها باعتبارها كانت ميدانا للقتال .

1 - Saidouni Mouaouia, Eléments d'introduction à l'urbanisme : Histoire, Méthodologie , réglementation, Ed Casbah, Alger, 2000. p 20

تواصل استغلال الجزائر على نمط السياسة الباريسية في مجالي تحضير المخططات وتنفيذها، ولم تظهر حينها أسماء لمهندسين كبار، وكان التخطيط العمراني وهندسة مدينة الجزائر سنة 1948م تنتمي إلى فئة غير معروفة من مهندسي وكالة المخططات في الجزائر Agence Des Plans كهيئة تقنية أولى أسست خصيصا للشروع في عمليات المراجعة والتحديث لآليات تسيير المرحلة السالفة، بتوسيع بعض الشوارع وموازاتها حسب أهميتها، ومدينة تيمقاد مثال حي على ذلك¹.

* 1954م . 1962م :

وهي مرحلة الانتعاش للعمل العمراني وكذا القطيعة الشبه تامة مع التبعية السابقة للإدارة المركزية بباريس في مجال تحضير المخططات العمرانية، الذي تكفلت به طاقات خريجة من معهد الهندسة والفنون الجميلة بالجزائر، ضمن مكاتب ومصالح تخطيط CADAT أو AEDAA² التي تم تأسيسها لهذا الغرض، واستمر تأثيرها في السياسة العمرانية الوطنية بعد استرجاع الاستقلال.

ب . المرحلة من 1962 م / 1989 م :

☆ - الطور الأول 1962 م / 1966 م :

ويمثل فترة انتقالية، حيث تمّ العمل فيها على تسيير وضعية مؤقتة فرضتها معطيات متزامنة ومتعلقة بحالة التوتر السياسي الداخلي أولا، وحالة صعوبة إحداث التّحول النوعي والجذري في آليات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ثانيا، هذا إلى جانب ذلك الوضع المعقد والمتسم بندرة الكوادر الوطنية المؤهلة لتأدية نفس الدور الذي كان يضطلع به المعمارون الأوربيين قبل رحيلهم³.

هذا الفراغ والعجز في الإطارات الفنية القادرة على إدارة شؤون هذا القطاع وجدت بسبب سياسة التجهيل والإقصاء التي طبقت على الجزائريين آنذاك، وكذا في ارتباط و ملازمة مفهوم المهندس لمعتقد البورجوازية الذي أبقى هذا التخصص حكرا على الفرنسيين. الأمر الذي استدعى عمليا المحافظة على الطّابع القائم في هذا القطاع أو غيره تمديدا لعمر التشريع المعمول به من قبل، طالما هولا يتعارض مع السيادة الوطنية سواء تعلق الأمر بقوانين تسيير المجال الحضري أو نوعية وعدد الهياكل التقنية الموروثة عن المرحلة السابقة، حيث أعيد كمرحلة أولى تنشيط مكاتب الدراسات التي وجدت من قبل Agence plan pentes et Chaussées، CADAT، واللذان تكفّلنا بإقامة المخطط الحضري لمدينة

1- Saidouni Mouaouia, Eléments d'introduction à l'urbanisme : Histoire, Méthodologie 1 réglementation, Ed Casbah, Alger, 2000. p 203

2- DELUZ Jean-Jaque, Aperçu critique sur l'architecture et l'urbanisme a Alger, SNED, 1980, p 63.

3 - وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية : الجزائر غدا ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ص : 126 .

الجزائر⁽¹⁾ قبل الترخيص للقطاع الخاص الوطني والأجنبي المقيم بالجزائر بممارسة النشاط ، أين تشير الأرقام المتوفرة حينها إلى وجود 40 مهندس منهم 38 أجنبيا⁽²⁾.

☆ - الطور الثاني 1967م/1978م :

ويعد بداية للتوجه نحو تأسيس فعلي لهندسة معمارية وعمرانية في بلادنا كمحاولة لتحقيق الانطلاقة التنموية العمرانية وذلك بعد استقرار للوضع السياسي ووضوح النهج الإيديولوجي (الاشتراكية) حيث تم العمل بصورة مكثفة على عدة محاور :

أولا - التكوين :

نال اهتماما كبيرا ضمن إستراتيجية التنمية الوطنية وذلك بإنشاء شهادة المهندس وفتح قنوات التكوين الأكاديمي منذ منتصف السبعينات في الجزائر ، إلى جانب إيفاد البعثات الطلابية لكبريات المدارس العالمية بموجب اتفاقيات التعاون المبرمة³ حيث توجت هذه الجهود التطور التدريجي لتكوين إطارات الهندسة المعمارية حيث بلغ عدد المتخرجين، 37 مهندسا سنة 1969م قبل أن يصل إلى 70 مهندسا سنة 1976م⁴.

ثانيا - الإطار القانوني :

لم تتأخر الهيئات الوصية في إحداث التنظيم القانوني والإداري بما يتناسب واحتياجات المرحلة التنموية حينها ، سواء بسن القانون الأساسي الخاص بالهندسة المعمارية ومهندسي الدولة المعماريين أو ببرمجة الخدمة المدنية كإجراء إجباري⁽⁵⁾ غرضه التحكم في حركة توزع المهندسين ضمن دوائر القطاع العام لسد المناصب الشاغرة أولا وإحداث التوازن الجهوي بين الأقاليم على جميع المستويات، خاصة من خلال المخططين الرباعيين (1970م/1973م // 1974م/1977م) حيث تم تخصيص برامج محلية : مخططات ولائية ومخططات بلدية للتجديد العمراني⁶ بعد ذلك .

ثالثا - انتداب الخبرة الأجنبية :

فتحت الإدارة أبوابها لتدفق وقدم الخبرات الأجنبية من مختلف الجنسيات : سوفياتية يوغسلافية، فرنسية، بلغارية ،بولونية وغيرها سواء عن طريق اتفاقيات التعاون والتبادل العلمي بين الدول أو بصيغ للتعاقد الفردي .

رابعا - تأسيس الهياكل الجديدة :

1 - DELUZ Jean- Jaque, ALGER, chronique urbain, Ed Bouchéne, Paris, 2003, p74

2 - الجريدة الرسمية رقم 53 ، 21 ماي 1966 م .

3 - الجريدة الرسمية رقم 5 ، 12 يناير 1968 م .

- LONGUENESSE Elisabeth, " La Profession d'ingénieur et société au Maghreb et au 4 moyen orient", in Bâtisseurs et bureaucrates, Ed de l'Orient, Lyon, 1994, p330

5 - الجريدة الرسمية رقم 5 ، 12 يناير 1968 م .

6 - وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية :الجزائر غدا ،ديوان المطبوعات الجامعية ، ص:64

بعد تجديد الثقة الثانية في **CADAT** كمكتب وطني مؤهل للاضطلاع بالعديد من الأشغال في مجال التهيئة والتنظيم العمراني، تم خلق عدة مكاتب دراسات وطنية تحت وصايا متعددة حيث ظهر مكتب الدراسات الاقتصادية والتقنية **ECOTEC**، واتباع تأسيس مجموعة متتالية من الهياكل الحديثة الأخرى: كالمكتب المركزي للدراسات والأشغال العمومية والهندسة المعمارية وتنظيم المدن **ETAU**، ثم تكوين **COMEDOR** كلجنة للدراسات الخاصة بناحية الجزائر وتنميتها وتنظيمها وهيئتها¹.

خامسا - طبيعة الأشغال :

هذا التحول النوعي والكمي بميدان الهندسة المعمارية المحلية كان بسيطرة السلطات العمومية على قطاع التعمير : إشرافا ، تمويلا ، إنتاجا وملكية للمشاريع . في حين اقتصر دور القطاع الخاص الوطني الذي بلغ 80 وحدة من مجموع 123 وحدة الموجودة حينها⁽²⁾، في جانب الأداء المعماري فقط ، في تأدية تجربة في ظل النظام الاشتراكي ، حيث بدا جليا بأن إمكانياته كانت ضئيلة بالمقارنة مع قطاع الدولة القوي بتجهيزاته وإمكانياته المادية والمعنوي ، ومع ذلك فقد همّش دور القطاع العام ولم يتجاوز 32 %⁽³⁾ في بعض المشاريع الكبرى كالقرى الاشتراكية ، و **ZHUN** والتي أسندت إلى مكاتب دراسات أجنبية مختارة انطلاقا من :

* توجيه داخلي مستقل قائم على معيار سمعة وكفاءة هذه المكاتب وما تتطلبه ضخامة وأهمية الحاجيات والبرامج المدرجة في ميدان السكن والتعمير .

* الضغط الدولي المحكوم بالمصالح القائمة على أساس الاتفاقيات السياسية والاقتصادية كمؤشرات أولية للعودة المبكرة ، لذلك ظهر ما يعرف بدولية الهندسة المعمارية التي أهملت الاعتبارات المحلية والخصوصية و السوسيو اقتصادية والتباين الاجتماعي في التعامل مع المجتمعات التي تنتج لها هذه البرامج والمخططات ، رغم اجتهادات العديد من الباحثين وتحذيراتهم المطالبة بضرورة البحث على صيغ تعديل وتكييف لمكونات الصيغ المستوردة ومقوماتها الأساسية بما تمثله من مفهوم دخيل وغير لائق فرضته لغة السّاسة والتكنوقراطيين الهادفة إلى سدّ الحاجات الظاهرة والمقدّرة كميّا فقط بشكل تعكسه نوعية النماذج العمرانية غير المشخّصة وغير المدروسة والمستوردة خاصة من أوروبا الشرقية .

☆ . الطور الثالث 1978م / 1989م :

أولا - الهيكلية الأولى :

يمثل مرحلة الإصلاحات الهيكلية والمراجعة العامة لطابع معين من التسيير والبناء المؤسساتي القائم

1 - الجريدة الرسمية رقم 97، 3 ديسمبر 1968 م .

2 - الجريدة الرسمية رقم 37، 12 سبتمبر 1978 .

3- Habitat et urbanisme en Algérie, Ministère de l'Habitat et de l'Urbanisme, Algérie, Novembre 1981, p144

منذ حوالي عشر سنوات وهي مدة المخططين الحماسيين الذين عبّروا عن العجز في استكمال تنفيذ وتحقيق الأهداف المرصودة على المدى البعيد هذا على الرغم من صدور التصريحات السياسية المعبرة عن مواصلة النهج الاشتراكي كخيار لا رجعة فيه .

وتم الشروع في تجسيد إصلاحات منذ نهاية 1978م بداية باسترجاع وزارة السكن و النقل للوصاية القانونية¹ كمخرج لتحديد المسؤولية المباشرة في اتخاذ القرار بدل التداخل الكبير في القرارات وعدم وضوح مصادرها ضمن الحكومة الواحدة .

ثانيا- الهيكلة الثانية :

وحدثت في سنة 1980 م ،عرفت الإعلان الرسمي للحكومة عن نيتها في إعادة النظر في تنظيم وسائل الدراسات لقطاع التهيئة العمرانية والتعمير والإسكان² ، كنوع من الانعكاس التابع من تنامي الوعي السياسي الوطني المتأثر إلى حدّ بعيد بالاهتمام الدولي بمشاكل النمو الحضري الناتجة عن الفترات السابقة ،مّم استوجب وقف العمل بفكرة التخطيط الشامل واعتماد التهيئة العمرانية كوسيلة بديلة للمراقبة والتحكم في المجال الحضري بأساليب فعّالة لم تكن موجودة من قبل .

ثالثا- الهيكلة الثالثة :

جرت هذه الهيكلة سنة 1982 م وتعد واحدة من أعمق العمليات التي نُفذت سواء من حيث عدد الهياكل ومكاتب الدراسات التي استهدفها أو من حيث نوعية النتائج المباشرة المسجلة فيما بعد على المستوى الخاص بقطاع التعمير في محاولة تفعيله من خلال:

- مراجعة صلاحيات الجماعات المحلية في مجال التعمير .

- خلق مكاتب خاصة بالدراسات والانجاز في التعمير : CNERU بالعاصمة ، URCO بقسنطينة وURTO بوهرا³ .

هذا التأسيس الابتدائي لثلاث وحدات جهوية للدراسة وتعتمد توزيعها على مستوى العواصم الجهوية للبلاد فقط ،وهو ما كان مقياسه معطى الثقل الاقتصادي والعمراني الكبير لتلك المدن ، كما أنّه شكّل من ناحية ثانية نقلة نوعية في أساليب التسيير المعهود التعامل به من خلال التحول من مركزية القرار إلى جهوية القرار ،وذلك بالتقليص التدريجي في كل مرة من حجم الهيمنة والتبعية للقرار المركزي وتوسيع صلاحيات القرار الجهوي ،وهي صلاحيات مسّت المسائل الفنية والإدارية في حين بقي الالتزام إزاء الوصاية - خصوصا من الناحية المالية - قائما لسنوات عديدة .

1 - الجريدة الرسمية ، رقم 30/22 مايو 1978م .

2 - الجريدة الرسمية ، رقم 7/41 أكتوبر 1980 .

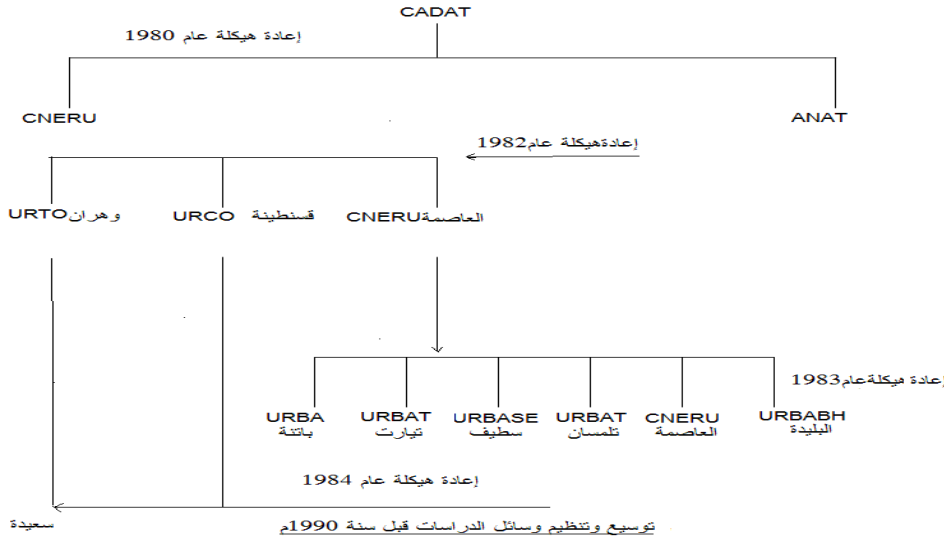
3 - الجريدة الرسمية ، رقم 10/22 أوت 1982م .

رابعا- الهيكلية الرابعة :

بمّ مرور سنة بعد الهيكلية الثالثة، تمّ بعث عدد من المكاتب الجديدة للدراسات والانجاز في التعمير على مستوى: عتابة URBAN، تيارت URBAT، سطيف **URBASE**، البلدية URBAB وتلمسان URBAT¹، وعلى أساس تقسيم جهوي أكثر توسعا وتوازنا بين مناطق البلاد وزيادة في توزيع صلاحيات اتخاذ القرارات الإدارية والفنية .

خامسا- الهيكلية الخامسة :

استهدفت العمل على زيادة التوازن الجهوي بترقية المديرية الفرعية لولايات: سعيدة، باتنة، جيجل، إلى مستوى المكاتب الجهوية² بشكل أتاح تقريبا بروز التقسيم الحالي المعمول به في مجال التعمير كما هو موضح في الشكل رقم 01 .



الشكل رقم 01 :توسيع وتنظيم وسائل الدراسات قبل سنة 1990م

سادسا - الهيكلية السادسة :

طرحت عام 1987م، ومثلت نوع من إعادة الهيكلة الجزئية لعدد من النتائج المتمخضة عن عملية من العمليات السابقة بسبب التداخل غير المتوقع في صلاحيات الهياكل التي انبثقت عن الإصلاحات السابقة³.

1 - الجريدة الرسمية ، رقم 8/10 أوت 1983 م .

2 - الجريدة الرسمية ، رقم 28/9 فيفري 1984 م .

3 - الجريدة الرسمية رقم 3/23 جوان 1987 .

غير أنّ التحدي الذي برز آنذاك هو عدم توازن الترتيبات السابقة، من حيث تنفيذ المهام وانسجام الأشغال مع :

- النصوص القانونية القديمة .
- الارتباط الذهني والنفسي للمسيّر الجزائري مع مخلفات النظام الموجه، ممّ أوجد اضطرابا كبيرا في عدم التكيف مع النهج الإداري الجديد على مستوى مكاتب الدراسات الجديدة و الذي جمع بين المبادئ القانونية الاشتراكية ومبادئ التسيير الذاتي.

ج . مرحلة ما بعد سنة 1990م :

وهي فترة تنظيمية ذات توجه انفتاحي، تمّ فيها تأكيد العمل بمؤشرات التوجه الحر، بالانطلاق مباشرة في العمل بنظام استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية، بالشكل الذي يمكّنها من ممارسة نشاطها وفق القوانين الجديدة¹ اقتصادية و عمرانية، وذلك من خلال استحداث عدّة هياكل لتسيير مساهمات الدول، وظهرت صناديق المساهمة Fonds de participation² والتي تكفّلت بعمليات التطهير المالي وتنظيم سجلات استحقاق الفائدة ورأس مالها الخاص وتصفية العلاقات بين المؤسسات .
ولقد شهد النصف الثاني من العقد الأخير من الألفية الثانية بعث إطار جديد سمي بالشركات القابضة HOLDING³ والتي جمّعت المؤسسات الاقتصادية العمومية في إطار التسيير الموحد الذي يحكمه تمايز الاختصاصات، وتولّى عمليتي متابعة و مراقبة التسيير المالي.

غير أنّ هذا النسق لم يدم طويلا، حيث تراجعت الإدارة عنه بعد عام 1999م إثر انتقادات قوية، وقامت بتحويله إلى شركات لتسيير المساهمات (S.G.R)⁴ التي اختصّت بتحويل ونقل المؤسسات العمومية الاقتصادية القائمة إلى مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري E.P.I.C، وهي عملية متواصلة لحد اليوم .

إنّ السياسة الحضريّة عموما والتخطيط الحضري خصوصا أصبح بعد الإصلاحات المختلفة التي عرفتها البلاد مع مطلع التسعينات يتطلب إستراتيجية محكمة للخروج من الوضع المعقد والمتعدّد المناهج والآليات، بل وأحيانا يمكن القول أنّه غير الواضح، حيث أنّه محكوم بقوانين قديمة لا تتماشى مع التطورات التي حدثت في البلاد وفي العالم أجمع، وهو يقوم على سياسة تهدف إلى⁵ :

- النهوض بكل طاقات البلاد ومواردها المتاحة عبر التراب الوطني .

1 - بن عنتر عبد الرحمان: "مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية في الجزائر وآفاقها المستقبلية"، مجلّة العلوم الإنسانية، العدد 2 جامعة

محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2002، ص: 197 .

2 - الجريدة الرسمية رقم 18/26 ماي 1992.

3 - الجريدة الرسمية رقم 5/48 سبتمبر 1995.

4 - الجريدة الرسمية رقم 22/47 أوت 2001.

5 - وزارة التجهيز والتنمية العمرانية : الجزائر غدا، ديوان المطبوعات الجامعية، ص: 347 .

- تجنيد انضمام جميع الفاعلين المعنيين وحشد جهودهم بالترقيات المنشودة ومستويات التنمية المقصودة .
- تأطير مختلف الأعمال التي تتكون منها برامج التنمية المتعاقبة وضبط وتيرتها وتنسيقها، وفق مخططات لغرض التجسيد الفعلي للأهداف الاجتماعية والاقتصادية، وإعطاء الأولوية للمنافع المشتركة مع احترام البيئة ومراعاة التنمية المستدامة .

- أخذ معيار الحرية السياسية والاقتصادية كمبدأ منتهج حديثا، وذلك لإبعاد الدولة عن كلّ تسيير مباشر وعن تحمل المسؤولية المباشرة عن الأعمال والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية ذاتها .

ولقد خصّصت الدولة للتهيئة والتعمير (التخطيط الحضري) إثر الإصلاحات الجديدة آليات تواكب التطورات التي مست جميع أسس الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك رغبة في تحقيق الانسجام بين القطاعات المختلفة .

علما أن الأطر المستحدثة في ظل التوجه الحر قد افتقدت صيغة التنسيق والتكامل فيما بينها دلالة على وجهات النظر المختلفة والسياسات الارتجالية للحكومات المتعاقبة، المعبرة عن عدم التقدير لخير الحرية الاقتصادية والسياسية (اقتصاد السوق)، مما دلّ من ناحية أخرى على ضعف الإدارة في تجسيد الاستقرار الذي بات هو في حد ذاته مشروع الدولة . وكانت هذه الآليات هي :

الآلية الأولى : المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير P.D.A.U¹ :

أولا - مفهوم المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير :

إن إستراتيجية التنمية الحضرية هي خيار جديد بالنسبة للجزائر² تسعى الدولة من خلاله إلى بعث ديناميكية التنمية على المستوى الوطني، فبعد أن أثبت الواقع تعثر السياسات السابقة في ذلك، كان لا بد من إحداث ثورة جذرية في المفاهيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فانتقلت بموجبها الجزائر من العمل بالتخطيط في ظل النظام الموجه إلى التخلي عنه في ظل النظام الحر المفتوح على كل المتغيرات .
لقد دخلت هذه الإستراتيجية حيز التطبيق انطلاقا من 1990م وكان من الضروري الاعتماد على أساليب لتجسيد ذلك في كل الميادين، سياسية، اقتصادية واجتماعية .

ففي ميدان الحياة الاجتماعية عملت الدولة على توفير القوانين والهياكل المادية والبشرية الكفيلة بإقامة مجتمع متماسك منسجم مع التطورات التي حققتها عبر حوالي ثلاثة عقود من الزمن وقادر على مواكبة التطور والحداثة التي يعرفها العالم في سياق العولمة المفروضة والتطور التكنولوجي الكبير الذي اختزل المسافات وجعل المجتمع البشري يؤمن بضرورة تحقيق الانفتاح والتقارب أكثر من أي وقت مضى .

- قانون التهيئة والتعمير 29/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990م.

² - Djeghar Aicha : **de quel model de développement parle t'on?** Revue; El-Bahit El-Ijtimai, université de Constantine, n°06, Avril 2004, P: 13

ولغرض إيجاد مجتمع في مستوى كل هذه التحديات ، كان على الدولة الجزائرية أن تهيأ مختلف الآليات لتحقيق الرهان ، فعلى مستوى الحياة الحضرية تمّ ابتكار أدوات التهيئة والتعمير كآلية جديدة في التسيير والتنظيم الحضري لتحقيق التنمية المحلية عبر تطبيق البرامج التنموية المحددة ضمن أدوات التعمير . ولوقوف على هذه الأدوات في المجتمع المحلي بالمدينة الجزائرية وعلاقة ذلك بالتنمية الحضرية .

ومن الأدوات التي اعتمدها الدولة لتسيير المرحلة الجديدة من عمر المجتمع الجزائري إصدار قوانين في ميدان التهيئة والتعمير خاصة تلك المتعلقة بالتنظيم الجماعي عبر المدن والقرى الجزائرية فعرفت فكرة المخططات العمرانية باعتبارها أدوات التعمير المتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي ، حيث نركز عنهما باعتبارهما آليتين متكاملتين في تنظيم الحياة العامة .

ووفقا لما جاء في قانون التهيئة والتعمير رقم 29/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990م المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 04-05 المؤرخ في 14 أوت 2004 م والمرسوم التنفيذي 177/91 المؤرخ في 28 ماي 1991م المتضمن كيفية إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ، فإنه يمكن تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بأنه أداة للتخطيط المحلي والتسيير الحضري ، يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية، يأخذ بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية ويضبط الصبغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي في المادة 16 من القانون 29/90 . ويتجسد هذا المخطط في نظام مرفق على تقرير توجيهي ومستندات بيانية مرجعية من خلالها :

- يحدد تخصيص العام للأراضي على مجموع تراب البلدية أو مجموعة من البلديات حسب القطاع .
- يبيّن طريقة توسع المباني السكنية وتمركز المصالح والنشاطات وطبيعة موقع التجهيزات الكبرى والهياكل الأساسية .

- يحدد مناطق التدخل في الأنسجة الحضرية والمناطق الواجب حمايتها .
- يقسّم المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المنطقة التي يتعلق بها إلى قطاعات¹ مختلفة ، تشمل :

*** القطاعات المعمورة** وتشمل القطاعات المعمورة كل الأراضي وان كانت غير معمرة ، جميع مجالات التهيئة التي تشغلها البنايات المجتمعة والمساحات الفاصلة بينها .

*** القطاعات المبرمجة للتعمير** وهي القطاعات المخصصة للتعمير على الأمدين القصير والمتوسط في آفاق 10 سنوات حسب جدول من الأولويات .

*** قطاعات التعمير المستقبلية** وتشمل الأراضي المخصصة للتعمير على المدى البعيد في آفاق 20 سنة .
*** القطاعات غير القابلة للتعمير** وهي القطاعات التي تكون حقوق البناء منصوص عليها ومحددة بدقة وبنسب تتلاءم مع الاقتصاد العام لهذه القطاعات .

1 - القانون 29/90 المؤرخ في 01_12_1990 م

ثانيا : إجراءات المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (مراحل إعدادة) :

يتم اعتماد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير P.D.A.U بعد إتباع مجموعة من الإجراءات حدّدها المرسوم التنفيذي 177/91 المؤرخ في 28 ماي 1991م المحدد لإجراءات إعداد هذا المخطط والمصادقة عليه ، ومحتوى الوثائق المتعلقة به والمعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-317 المؤرخ في 10 سبتمبر 2004 م ، وتمثل هذه الإجراءات في :

1- إجراء مداولة من قبل المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية ، ولا بد أن تتضمن هذه المداولة حسب المادة 02 من المرسوم التنفيذي 176/91 ما يلي :

- التوجيهات الأساسية التي تحددها الصورة الإجمالية للتهيئة ومخطط التنمية بالنسبة للتراب المقصود .
- كيفية مشاركة الإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية والجمعيات المعنية بإعداد هذا المخطط .
- القائمة المعتمدة للتجهيزات ذات الفائدة العمومية في إطار تنفيذ المادة 13 من القانون 29/90 والتي تنص على ما يلي "يتكفل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي ببرامج الدولة والجماعات الإقليمية والمؤسسات والمصالح العمومية وتفرض المشاريع ذات المصلحة الوطنية نفسها على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وعلى مخطط شغل الأراضي"¹ .

2 - لا بد من تبليغ المداولة إلى الوالي المختص إقليميا وتنشر لمدة شهر واحد بمقر المجلس أو المجالس الشعبية البلدية المعنية المادة 03 من المرسوم التنفيذي 177/91 .

3 - صدور قرار التحديد للمحيط الذي يدخل فيه المخطط والجهة المخولة لها صلاحية هذا القرار هي :
- الوالي : إذا كان التراب المعني تابع لولاية واحدة .

- الوزير المكلف بالتعمير مع الوزير المكلف بالجماعات المحلية : إذا كان التراب المعني تابع لولايات مختلفة المادة 04 من المرسوم التنفيذي 177/91 .

4- إذا كان P.D.A.U يشمل تراب بلديتين أو أكثر فإن المادة 05 من المرسوم التنفيذي 177/91 تسمح لرؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية بإسناد مهمة إعدادة إلى مؤسسة عمومية مشتركة بين البلديات كما هو منصوص عليه في المادة 09 من قانون 08/90 المتعلق بالبلدية المعدل والمتمم .

5- قيام رئيس أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية أو المؤسسة العمومية المشتركة بين البلديات بإطلاع رؤساء المنظمات المهنية ورؤساء الجمعيات المحلية كتابيا بالقرار القاضي بإعداد P.D.A.U وهؤلاء المرسل إليهم مهلة 15 يوما ابتداء من تاريخ استلامهم للقرار للإفصاح عما إذا كانوا يريدون أن يشاركوا في إعداد P.D.A.U وتعيين ممثليهم في حالة ثبوت إرادتهم . وحسب المادة 08 من المرسوم التنفيذي 177/91 فإنه يستشار وجوبا كل الإدارات العمومية والمصالح التابعة للدولة المكلفة على مستوى

1 - المادة 13 من القانون 29/90 المؤرخ في 12_01_1990 م .

الولاية بـ: التعمير، الفلاحة، التنظيم الاقتصادي، الري، الأشغال العمومية المواقع الأثرية والطبيعية، البريد والمواصلات، التهيئة العمرانية والسياحية، بالإضافة إلى كل الهيئات والمصالح العمومية المكلفة على المستوى المحلي بتوزيع الطاقة، النقل و الماء .

6- بعد انقضاء مدة 15 يوما يقوم رئيس المجلس الشعبي أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية بإصدار قرار يبين قائمة الإدارات العمومية والهيئات والمصالح والجمعيات التي طلب استشارتها بشأن مشروع المخطط .

7- حسب المادة 09 من المرسوم التنفيذي 177/91 على رئيس المجلس الشعبي البلدي أن يبعث بمشروع المخطط إلى الجهات التي قبلت المشاركة وتعطى لها مدة 60 يوما لإبداء رأيهم وملاحظاتهم، وإذا لم تجب خلال هذه الفترة يعد رأيها موافقة .

8- حسب المادة 10 من المرسوم التنفيذي 177/91 بعد انقضاء مهلة 60 يوم يخضع مشروع المخطط للاستقصاء العمومي بنشره للجمهور لمدة 45 يوم ويصدر رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني أو رؤساء المجالس الشعبية المعنية قرار بهذا الصدد يتضمن :

- تحديد المكان أو الأماكن التي يمكن استظهار مشروع المخطط فيه أو فيها .

- تعيين المفوض المحقق أو المفوضين المحققين .

- تعيين تاريخ انطلاق مدة التحقيق وتاريخ انتهائه .

- تحديد كيفية إجراء التحقيق العمومي .

9- حسب المادة 11 من المرسوم التنفيذي 177/91 يجب نشر القرار الذي يعرض P.D.A.U على الاستقصاء العمومي بمقر المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية طوال مدة الاستقصاء وتبلغ نسخة من القرار إلى الوالي المختص .

10- بعد انقضاء مدة 45 يوم يقفل سجل الاستقصاء طبقا للمادة 13 من المرسوم التنفيذي 177/91 ولا بد أن يكون هذا السجل موقع عليه من قبل المفوض المحقق بحيث يقوم هذا الأخير خلال 15 يوم الموالية بإعداد محضر قفل الاستقصاء ويرسله إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية مصحوبا بالملف الكامل للاستقصاء مع استنتاجاته .

11- حسب المادة 14 من المرسوم التنفيذي 177/91 يرسل المخطط مصحوبا بسجل الاستقصاء والنتائج التي استخلصها المفوض المحقق وبعد المصادقة عليه بمداولة رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني إلى الوالي المختص إقليمي و الذي يتلقى رأي المجلس الشعبي الولائي المختص خلال 15 يوم الموالية .

بعد كل الإجراءات السابقة تأتي مرحلة المصادقة النهائية فحسب المادة 15 من المرسوم التنفيذي 177/91 يصادق على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير مصحوبا برأي المجلس الشعبي الولائي عملا بالمادة 27 من قانون 29/90 حسب ما يلي:

- بقرار من الوالي بالنسبة للبلديات التي يقل عدد سكانها عن 200 ألف ساكن .

- بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالتعمير ووزير الدّاخلية بالنسبة للبلديات التي يزيد عدد سكانها عن 200 ألف ساكن ويقل عن 500 ألف ساكن .
- بمرسوم تنفيذي بالنسبة للبلديات التي يكون عدد سكانها أكثر من 500 ألف ساكن .

ثالثا : المتعاملين والمساهمين في إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU)
جدول رقم : 02 يبين المتعاملين والمساهمين التقنيين في إعداد (PDAU) .

المؤهلات	المتدخلين
- مهندس معماري عمراي ذو خبرة	- مهندس معماري مؤهل (رئيس المشروع
- هندس معماري عمراي	- مهندس معماري عمراي مكلف بالدراسة
- مهندس طرقاات	- مهندس طرقاات
- مهندس ري	- مهندس ري
- مهندس مدني	- مهندس مدني
- تقني سامي في العمران و الشبكات المختلفة	- تقني سامي
- Géomorphologue	- علم شكل الأرض Géomorphologue
- اختصاصي علم الاجتماع الديمغرافي.	- اختصاصي علم الاجتماع الديمغرافي
- مهندس بيئة.	- مهندس بيئة
- مختص في " SIG "	- مهندس في التهيئة
- تقني في نظام المعلومات الجغرافية "SIG"	- تقني في التهيئة
- تقنيين في العمران والشبكات المختلفة.	- فريق المحققين

ب - مخطط شغل الأراضي POS :

أولا : مفهوم مخطط شغل الأراضي POS :

نظّم المشرع الجزائري مخطط شغل الأراضي بصفة عامة في قانون التهيئة والتعمير 29/90 المؤرخ في 12.01.1990 م ،وتحديدا في القسم الثالث الذي جاء بعنوان أدوات التهيئة والتعمير وهذا من المادة 31 إلى 38 منه ،أما بخصوص إجراءات إعداده فقد حددت بمقتضى المرسوم التنفيذي 178/91 الذي يحدد إجراءات إعداد مخطط شغل الأراضي والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به ،والمعدل والمتمم بمقتضى المرسوم التنفيذي 318/05 المؤرخ في 2005/12/10 م .

ولقد عرفته المادة 1/31 من قانون 29/90 بأنه "المخطط الذي يحدد بالتفصيل في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير حقوق استخدام الأراضي والبناء"،ومن خلال هذا التعريف نستنتج أن مخطط

شغل الأراضي هو المخطط الذي يحدّد بالتفصيل قواعد استخدام الأراضي والبناء عليها وفقا للتوجهات المحددة من طرف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، فبمقتضى مخطط شغل الأراضي يمكن تحديد الشكل الحضري لكل منطقة، كتحديد المناطق السكنية، مناطق الأنشطة المختلفة كالخدمات، التجارة، مناطق الصناعة، الغابات، المساحات الخضراء، الأراضي الفلاحية وأماكن الراحة والترفيه، كما يحدّد نوع المباني المرخص بها وحجمها وجهتها وحقوق البناء المرتبطة بملكية الأراضي والارتفاعات المقررة عليها وهو ما أكدته المادة 31 من قانون 29/90 التي حدّدت موضوع مخطط شغل الأراضي الذي يتناول النقاط التالية:

- التحديد بصفة مفصلة للشكل الحضري ولحقوق البناء واستعمال الأراضي لكل القطاعات المعنية .
 - تعيين الكمية الدنيا والقصى للبناء المسموح به المعبر عنها بالمتر المربع من الأرضية أو بالمتر مكعب من الأحجام وأنماط البناءات المسموح بها واستعمالاتها .
 - ضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبناءات .
 - تحديد المساحات العمومية والمساحات الخضراء والمواقع المخصصة للمنشآت العمومية والمنشآت ذات المصلحة العامة وكذلك تخطيط طرق المرور .
 - تحديد الارتفاعات .
 - تحديد الأحياء والشوارع والنصب التذكارية والمواقع والمناطق الواجب حمايتها وتجديدها وإصلاحها .
 - تعيين مواقع الأراضي الفلاحية الواجب وقايتها وحمايتها .
- و به مخطط شغل الأراضي POS يعتبر أداة لضبط الصيغ المرجعية لرخصة البناء كونه يحدد ما هو مرخص وما هو غير مرخص لأعمال البناء فلا بد من إعادة الانسجام المطلق وعدم التضارب بينه وبين المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير باعتبارهما وسيلتان مكملتان لبعضهما البعض ومن خلالهما يتم ضمان تنفيذ السياسة العامة التي تنتهجها الدولة في مجال التهيئة العمرانية .

ثانيا - إجراءات إعداد مخطط شغل الأراضي POS¹:

يتم اعتماد مخطط شغل الأراضي POS بعد إتباع مجموعة من الإجراءات حدّدها المرسوم التنفيذي 178/91 وتتمثل هذه الإجراءات في :

- 1- إجراء مداولة من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية، وحسب نص المادة 02 من المرسوم 178/91 لا بد أن تتضمن المداولة ما يلي :
- تذكير بالحدود المرجعية من مخطط شغل الأراضي الواجب إعداده وفقا لما حدده P.D.A.U المتعلق به.
- بيان كيفية مشاركة الإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية والجمعيات في إعداد POS .

- قانون التهيئة والتعمير 29/90 المؤرخ في 12.01.1990 م 1

2- حسب المادة 03 من نفس المرسوم لابد من تبليغ المداولة إلى الوالي المختص إقليميا مع نشرها لمدة شهر بمقر المجلس الشعبي البلدي المعني أو الجالس الشعبية البلدية المعنية .

3- حسب المادة 04 من نفس المرسوم لا بد من إصدار قرار يرسم حدود المحيط الذي يتدخل فيه POS كما هو منصوص عليه في المادة 12 من قانون 29/90 استنادا إلى ملف يتكون من مذكرة تقديم ومن المخطط الذي يعد على مقياس المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير يعين حدود التراب المطلوب الذي يشمل مخطط POS والجهة المخول لها هذا القرار هي :

- الوالي : إذا كان التراب المعني تابع لولاية واحدة .
- الوزير المكلف بالتعمير مع الوزير المكلف بالجماعات المحلية إذا كان التراب المعني تابع لعدة ولايات .
- وحسب المادة 05 من المرسوم 178/91 إذا كان POS يشمل تراب بلديتين أو أكثر يمكن لرؤساء المجالس الشعبية المعنية إسناد مهمة إعداد المخطط إلى مؤسسة عمومية مشتركة بين البلديات كما هو منصوص عليه في المادة 09 من قانون البلدية 08/90 .

4- حسب نص المادة 06 من المرسوم 178/91 يبادر رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية أو المؤسسات العمومية المشتركة في إعداد POS لاسيما فيما يخص متابعة الدراسات وجمع الآراء والتشاور مع مختلف الهيئات والمصالح العمومية والإدارات العمومية والجمعيات المعتمدة لهذا الغرض ، وان كانت المقررات التي تتخذها المؤسسة العمومية المشتركة بين البلديات لا تكون قابلة للتنفيذ إلا بعد مداولة المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية .

4- الصعوبات المتصلة بتخطيط المدن ¹ :

ارتبطت مشكلات العمران بوجود الإنسان ، حيث أنه منذ وجد وهو يسعى دوما لإيجاد ظروف استقرار أحسن فمن الأشجار والكهوف والمغارات إلى الأكواخ الخشبية والطينية ثم إلى الحجرية ، بأشكال وأحجام وأعداد مختلفة ، وهو اليوم ينجز عماراته بأدوات ومواد في أقصى درجات التطور ، داخل مراكز حضرية تتوفر على مختلف الشروط .

وفي كل مرحلة من هذه المراحل ظل الإنسان يواجه المشاكل والصعوبات الناجمة عن أنماط التخطيط للبنائيات والعمارة والأسواق ومراكز الترفيه والعمل والتعليم والعلاج وغير ذلك من سبل الحياة الحضرية التي أنجزها .

وهو اليوم كذلك يواجه الكثير من هذه الصعوبات التي هي بدورها ذات العلاقة بالعديد من المعوقات القائمة على مستوى المراكز الحضرية ، خاصة عبر المدن والأحياء ذات التركز السكاني المرتفع ، ومن بين هذه الصعوبات المطروحة :

1 - حسين عبد الحميد أحمد رشوان : التخطيط الحضري ، دراسة في علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ، ص : 183/177 .

أ - طبيعة الملكية :

تتوزع ملكية الأرض في المدن بين الخواص من ناحية (مسكن، محلات، تجارية، مصانع...) والدولة من ناحية أخرى (شوارع، ملاعب، مدارس، مباني حكومية...)، وهو ما يخلق في الكثير من الأحيان عدم الانسجام في استغلال الأراضي والسيطرة الفعالة عليها، فيما يتوافق مع الطابع العام والأهداف الكبرى.

ب - الحدود الإدارية :

حتى يكون التخطيط للمدن تخطيطاً متكاملًا فإنه لا يقتصر على المساحة المحدودة للمدينة بل يتطلب المساحات المجاورة لتحقيق عنصر التناسق والنمو المستقبلي. وهنا تظهر مسألة الحدود الإدارية فيما بين الأقاليم الإدارية كعائق لتجسيد هذه السياسات .

ج - البيئة :

تختلف البيئة من مدينة لأخرى وذلك حسب موقع كل منها، حيث تتأثر بالجانب الطبيعي كالسطح المتمثل في التربة الأودية، الارتفاعات والانخفاضات، المناخ المتمثل في التساقط والحرارة أو البرودة الشديدين، وهو ما يتسبب في التباين الكبير في مخططات المدن، وفي الدراسات الخاصة بكل منها .
فطبيعة الأرض من حيث تكوينها، تربتها، طبقاتها، انحدارها وتشكيل سطحها، كثيرا ما تقف عائقا أمام تنفيذ وتجسيد تصور ينسجم مع الطابع العام للمدينة .

د - بقايا المنشآت القديمة :

إذا كانت أغلب المدن قد تطورت عن قرى استقطبت السكان إليها وأصبحت تتطلب إعادة النظر للتكيف مع متطلباتها الجديدة، فإن ذلك أصبح يثير قلق القائمين على تخطيط المدن، باعتبار إعادة التهيئة تصطدم بالمنشآت القديمة كالمصانع التي أحيطت بالأحياء السكنية والتي باتت تثير العديد من السلبيات، و به فإن تسويتها تتطلب النفقات الباهظة .

هـ - النمو السكاني :

إذا كان بالإمكان التنبؤ بحجم النمو الطبيعي للسكان من خلال الإحصاءات والدراسات السكانية الحديثة، فإنه من الصعب التنبؤ بأعداد المهاجرين والنازحين للمدينة، وهو ما ينجر عنه في كثير من الأحيان ظهور المناطق المتخلفة وتفاقم مشكلات الإسكان والسكان عبر المدن ومعوقات التخطيط، و ظهور الظواهر اللا أخلاقية الانحرافات، وصعوبة تحقيق الحياة المنشودة في المدينة .

و - أثر الجماعات الضاغطة :

في كثير من الأحيان تتأثر مخططات المدن بمواقف ومصالح جماعات تتمتع بقوة التأثير على مصادر القرار، مما ينتج عنه التأثير على عناصر الخطة ومكوناتها فينعكس ذلك على التوجهات والأهداف العامة المرجحة، والتي تتعلق باحتياجات السكان والمؤسسات من ناحية وبالمنظر العام للمدينة من ناحية

أخرى ،خاصة في ظل النظام الاقتصادي الحر حيث تتبلور الصورة الحقيقية لقوة المال والأعمال و تظهر القيمة الفعلية للمصالح الفردية والخاصة.

ز - الصعوبات المالية :

وتظهر من خلال العجز والقصور المالي لدى المصالح المسؤولة على تنفيذ الخطط أو من خلال الوتيرة الثقيلة لعمليات التمويل تبعا للعراقيل البيروقراطية أو الاختلال الذي يحدث على مستوى مستويات الصّرف والتمويل ،مما يؤدي إلى تعثر عملية التخطيط وتضاعف المشكلات أو زيادة نسبة الضرائب المفروضة على السكان وانحيار مستوى المعيشة .

5- أسباب عدم كفاءة التخطيط ¹ :

رغم محاولات تجسيد عمليات التخطيط الحضري الكفيل بإقامة الحلول و بتوفير الظروف الملائمة لمجتمع حضري تنقص فيه الاختلالات والمشكلات الحضرية ،إلا أنّ ذلك ظل صورة نمطية خيالية أدرجت مع المحاولات البشرية القديمة من أمثال مدينة أفلاطون والفارابي وغيرهما ،وكل ذلك لأنّ مهمات التخطيط الحضري التي تم تنفيذها في غالب الأحيان تشترك في نقائص قلّلت من قدرتها على تحقيق أغراضها ،نذكر منها :

أ - عدم توفر قوانين تخطيطية تخدم المصلحة العامة للسكان وبما يؤمن تذليل الصعاب التي تعيق ذلك مثل الملكيات الخاصة التي تعيق تنفيذ المخططات الأساسية ،وتستغل في أنشطة غير ملائمة وغير منسجمة مع ما يحيط بها .

ب - انشغال السلطات الحكومية على مستوى الدولة والإقليم بالمشاريع العامة دون الانتباه إلى التخطيط رغم أهميته الكبيرة في حياة الناس والذي يرتبط به تنظيم حياة المجتمع وتوفير البيئة الملائمة التي تنعكس على أفكارهم وإبداعاتهم ،إلا أنّ جهل السّاسة بهذا الجانب جعله مهملا في العديد من الدول ،ومّا يؤسف له أنّ هذا ما تعاني منه الدول النامية الغنية والفقيرة .

ج - وضع مخططات بشكل سريع دون أن يؤخذ بنظر الاعتبار جميع الجوانب الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية ،لذا تكون المشاكل المرافقة لتنفيذ تلك المخططات كثيرة فتقلّل من أهميتها ،حيث تعالج تلك المخططات مشكلة قائمة دون الأخذ بعين الاعتبار ما سيحدث مستقبلا ،لذلك تعد مثل هذه الحلول ترقيعية و آنية تضيف إلى المشاكل القائمة مشاكل أخرى في المستقبل .

د - عدم تشكيل الكوادر التخطيطية في مجال تخطيط المدن ،ويعدّ المهندس هو المؤهل لذلك ومهما كان اختصاصه الدقيق ،معماري ،مدني ،مساحة ،لذلك يتحمّل مسؤولية كبيرة تفوق طاقته وهي مهمّة فريق التخطيط الذي يتكوّن من اختصاصات مختلفة جغرافي،اجتماعي،اقتصادي،مساحة،معماري ،مدني ،وعلى

¹ - د/ خلف حسين على الدليمي: التخطيط الحضري (أسس ومفاهيم)،الدار العلمية للنشر والتوزيع، ط 1، 2002، ص،ص:136،135.

ضوء المعلومات التي يوفرها هؤلاء يتم إعداد المخططات وعليه فلا يستطيع أن يغطّي كل تلك الجوانب وبالتالي يقع في أخطاء ومشاكل تظهر آثارها بعد التنفيذ أو أثناءه وتكون كلفة المعالجات كبير .

هـ - تولي إدارة البلديات أناس لا علاقة لهم بالتخطيط لسيادة (سيطرة) المحسوبة و العائلية والجوانب السياسية، ممّا يبعد المختصّين عن ممارسة دورهم ولهذا يميل هؤلاء إلى الاعتماد على الخبرات الأجنبية في حل مشاكل المدن القائمة دون الاستعانة بالخبرات الوطنية ن وعليه يضع الأجانب حلولاً للمشكلة القائمة دون الأخذ بنظر الاعتبار الجوانب والأبعاد الأخرى، فعلى سبيل المثال حل مشكلة السكن يتم بناء عمارات سكنية ذات طوابق متعدّدة وأبعاد صغيرة كما في الدول غير العربية فتكون بمواصفات تصميمية وتخطيطية غير ملائمة بيئياً واجتماعياً ، لذا تمّ حل مشكلة بحلول نتج عنها مشاكل أخرى .

و - عدم متابعة تنفيذ ما يراد في المخططات الأساسية للمدن بشكل دقيق و وفق الجدول الزمني المحدد للمخطط و هذا يخلق إرباك في تنظيم المدن في المخططات اللاحقة .

ي - تهميش المشاركة الشعبية التي يستهدفها التخطيط الحضري حيث يتم استبعاد الجماهير عموماً والفئات التي الفعّالة في الحياة الاجتماعية والتي من تعمل على تسهيل عمليات التخطيط المختلفة وتلعب دور الوسيط بين الجهات الرسمية والشرائح المواطنين المختلفة، ووجوب معرفة الآراء و وجهات النظر في ما يود المخطط تنفيذه، وهنا يفضل أن تتم المشاركة الشعبية من بداية دراسة الوضع القائم وبالتالي لا يكون أي سخط من قبل السكان على البلدية، كما يتم إعلام الجمهور بالخطة المقترحة حتى يتم تدوين أي اعتراض من أي مواطن وتتم مناقشته مسبقاً، كما قد ينبه السكان المخططون لأمر قد يتجاهلونه أو تكون لديهم اقتراحات تمكّن المخطّطين من تحقيق الإضافة النوعية والكمية في المشروع .

خلاصة

على الرّغم من أنّ التخطيط قديم قدم الإنسان في حد ذاته، حيث أنّه ظهر من خلال مختلف العمليات البشرية المرتبطة بإنجاز المغارات والكهوف، وبعدها المساكن والخيام، وصولاً إلى المباني والعمارات وناطحات السحاب، وفي كل مرحلة من هذه المراحل ظلّ الإنسان يرّتب مأواه وفق احتياجاته وظروفه، منطلقاً ممّا يجوزته من إمكانيات مادية أو معايير معنوية بما فيها الأخلاقية والنفسية والاجتماعية .

وإذا جئنا للتخطيط الحضري في بلادنا، فإنّنا نجد قد مرّ بنفس المراحل التي عرفها التخطيط البشري عموماً، غير أنّ ما يميز ذلك هو كون الجزائر قد مرّت بمرحلة استعمار طويل - (132 سنة)- مكّنت فرنسا من ترك بصمتها الواضحة على حواضرنا، بل على بنية الشخصية للأفراد والجماعات عبر الحواضر، ووجد الواقع الجزائري بعد استرجاع الاستقلال موصولاً ومرتبلاً بهوية غربية مجسدة في كيانات المدن القديمة، ذات الطّابع الفرنسي .

أما بعد استرجاع الاستقلال فإنّ الواقع الجزائري الهش، والفراغ الذي أحدثته السياسة الاستعمارية، سواء من خلال سياسة التجهيل و التهميش المفروضة على المواطنين، أو من خلال الهروب الجماعي للإطارات الأوربية غداة الاستقلال، قد أوجدا ظروفًا صعبة في شتّى الميادين بما في ذلك قطاع التهيئة والتعمير والتخطيط الحضري، هذا إضافة للخيار الإيديولوجي الجزائري الذي لم يكن ليحقق الطموح في مختلف القضايا الاجتماعية والقانونية والثقافية وغير ذلك، وهو ما جعل السياسة الحضرية في البلاد لا تتفق مع روح المقومات وعناصر الهوية الوطنية، وأبعاد الثقافة والتقاليد الجزائرية.

ومدينة عين ولمان هي إحدى الأمثلة في هذا الإطار، نواتها كانت منذ العهد الاستعماري منذ انتهاج سياسة البلديات المختلطة التي نتجت عن توجهات استعمارية استيطانية استغلالية، حيث تمّ الجمع بين الأهداف الاستعمارية ومبدأ الاستغلال الفاحش الذي تجلّى في توظيف الأهالي في خدمة المستوطنين، وأنشأت مدينة عين ولمان لتحقيق تلك الأهداف المرسومة في إقليمها الجغرافي والمناخي.

وفي الفصل الموالي سنعرض للأهم المعطيات الخاصّة بالمدينة والتعريف بها لنصل في الأخير إلى أن ما تعيشه المدينة الجزائرية اليوم ليس وليد فترة الجزائر المستقلّة، بل أنّه يضرب في عمق الماضي، إلى العهد الروماني، الإسلامي منذ الفتوحات وإلى الطبعة الاستعمارية الأوربية من خلال الاحتلال الفرنسي.

الفصل الرابع : تطور التخطيط الحضري من مدينة كولبير إلى مدينة "عين ولمان" .

تمهيد

- I - الرصيد الكولونيالي للمدينة .
 - II - مدينة "عين ولمان" قبل 1990 م .
 - III - التخطيط لمدينة "عين ولمان" بعد إصلاحات 1990 م .
- 1 - المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) بمدينة "عين ولمان"
 - 2 - المراجعة الأولى للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU بمدينة "عين ولمان"
 - 3 - المراجعة الثانية للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU بمدينة "عين ولمان"

خلاصة

تمهيد

يقوم التخطيط على مجموعة من المراحل التي تُقدم بعضها تباعا، والتي من بينها مرحلة تصميم الإطار المبدئي للخطة والتي خلالها يتم جمع البيانات والإحصاءات والمعطيات من الوثائق والسجلات حول المحيط

المراد التخطيط له ، وفي حالة انعدامها أو ندرتها ينمُّ اللجوء بدل ذلك إلى البحوث والدراسات لتوفيرها أو لاستخلافها بما يؤدي الغرض المطلوب ، طبعاً وهذا لغرض :

- إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية .
 - تحقيق حاجات المجتمع وحل مشكلاته.
 - الانتقال بالمجتمع إلى أحسن وأرقى الأوضاع التي يعيش في ظلّها افراده وأسرهم ومؤسساته .
- وإذا ما عدنا إلى جوهر هذه العملية ، نجد بأن التوثيق هو المرجعية الأساسية لكل خطوة من الخطوات الهادفة إلى التفكير في أي مشروع ، حيث أنّه لا تخطيط بدون معلومات ، ولا معلومات بدون توثيق ، ولا توثيق بدون أرشفة صحيحة وسليمة ومنظمة ، فالتوثيق يمثل المرجعية الرئيسية لأي عمل سواء كان ذلك خاصاً أو عاماً لمختلف مؤسسات الدولة في إطار عمليات إنجاز جهود الإصلاح والتحديث الإداري من مختلف الميادين .

غير أنّ الواقع في كثير من الأحيان يختلف عمّا يجب أن يكون في مثل هذه المواقف ، ففي موقفنا هذا لا حظنا بأنّ كثيراً من المعطيات المتعلقة بقضايا التخطيط الحضري قد فُقدت ولم تعد في متناول الإدارة المحلية بمدينة عين ولمان ، وذلك بمبررات مختلفة أهمّها :

- عدم وجود أماكن تسع الوثائق المؤرشفة في المقرّات القديمة .
 - فقدانها أثناء عمليات الترحيل من المقرّات القديمة إلى المقرّات الجديدة .
 - إتلافها لسوء استغلالها من طرف مستعملها .
 - خروجها من أماكن حفظها بطرق غير منظّمة بهدف الاستغلال لمختلف الأغراض وعدم دخولها .
- ولهذا فإنّنا اعتمدنا في كثير من الأحيان على المعطيات الميدانية التي حصلنا عليها بمجهودنا الخاص قصد تغطية الفراغ المسجّل خاصة في عملية تفعيل المراسيم والقرارات والأوامر وتطبيقها محلياً .

I - الرصيد الكولونيالي للمدينة (عين ولمان) :

إن الفترة الطويلة التي ميزت الوجود الاستعماري الفرنسي بالجزائر ، أنتجت شبكة حضرية ذات خصوصيات عمرانية ومعمارية وثقافية متميزة ، فعلى غرار باقي التجمعات الحضرية المنتجة من طرف فرنسا

قبل استرجاع الاستقلال، فإن ظهور المدينة منذ سنة 1933 م باسم **كولبير Colbert** * أين تم فصل بلدية **ريغة المختلطة**، بإنشاء النواة الأولى للمدينة باسم « **كولبير** » فكانت بصمات الطابع الحضري الاستعماري واضحة حيث جعل منها مستوطنة صغير يقطنها عشرات المستوطنين الذين منحوا استغلال المساحات الزراعية الخصبة شرق المدينة، حيث تم استغلال الأهالي من الجزائريين في ذلك . باعتبارها مركز جذب لما تتوفر عليه من مرافق تعليمية وصحية وإدارية كانت لها صدى وأثر واضح في جذب السكان والنزوح الريفي، خاصة في سنوات الثورة التحريرية، فعملت السلطات الفرنسية على حمايتها من ذلك عبر تهجير سكان الأرياف والنزح بهم في محتشدات كما هو الحال بالنسبة لسكان منطقة **أولاد تبّان** الذين وُزّعوا بين جهات عديدة أهمّها محتشد (رقم 5)، بازر سكرة جنوب مدينة العلمة . والملاحظ أن مساكن المعمرين هي في الواقع إنتاج حضري ذو طابع فرنسي، ينطلق من خصوصيات المجتمع الفرنسي (الشكل الشطرنجي، تصنيف المباني وتوزيع المساحات الخضراء بينها إلى جانب الحقول الزراعية المحيطة بها).

بعد استرجاع الاستقلال شكّل هذا الموروث الكولونيالي نمطا حضريا على غرار الكثير من التجمعات الحضرية القائمة آنذاك، اجتمعت فيه خصائص مختلفة ليستقطب السكان ويدفعهم للتجمع القابل للتوسع الفيزيقي، خاصة بعد رحيل المعمرين وإشغال المساكن الشاغرة (biens vacants) وظاهرة الهجرة والنمو الديمغرافي، منذ السنوات الأولى ما بعد استرجاع الحرّية، وهو ما أدى إلى ظهور بوادر الحاجة للتخطيط لامتناس مشكلات السكان و توفير الهياكل والمرافق والخدمات الضرورية أمام الحجم المتزايد للسكان.

II - مدينة "عين ولان" قبل 1990 م :

بعد استرجاع الاستقلال كان ضروريا إتباع سياسة حضرية تجسّد طموحات السلطة المديرية لضمان تحقيق تنمية حضرية تتماشى مع متطلبات المجتمع وما يشهده من تطورات. خاصة أمام ما خلفه الاستعمار من فراغ في جميع الميادين إذ كان لا بد من المحافظة على استمرار تطبيق بعض القوانين الفرنسية للتحكم في السير العادي لشؤون البلاد المختلفة .ولهذا أصدر الأمر رقم 62-157 المؤرخ في 1962/12/31 الذي يميز مواصلة التسيير بالقوانين الفرنسية بمضامينها التقنية ووسائل عملها في جميع الميادين بما يتماشى مع مبادئ الدولة الجزائرية المستقلة، حيث استمرّ العمل بالمرسوم الصادر في 1958/12/31 م في إطار "مشروع قسنطينة " إلى غاية صدور الأمر 67/75 المؤرخ في 1975/09/26 المتعلق برخصة البناء والتجزئة وهو أول تشريع يصدر بعد استرجاع الاستقلال في مجال البناء والتحكم في تسيير المجال.

* **Colbert Jean-Baptiste** (1683.1619) مسؤول المالية في عهد "الويس الرابع عشر" .

كما تم قبل ذلك إصدار نصوص منظمة لاستغلال الممتلكات العقارية كالأمر المؤرخ في 1962/08/24 المتعلق بحماية وتسيير الأملاك الشاغرة بعد مغادرة المستعمرين وترك الحظيرة السكنية فارغة في المدن والتي شغلها السكان النازحون من القرى، وتنظيمها بموجب المرسوم المؤرخ في 1963/03/18.

وتزامن هذا بظهور سياسة المخططات التنموية بدءًا بالمخطط الثلاثي الممتد من 1967 م إلى غاية 1969 م إلى آخرها الذي كان من 1974 م إلى 1977 م. وكلها تندرج تحت سياسة الدولة الهادفة إلى النهوض بالقطاع الصناعي و الفلاحي ومحاولة تنظيم المجال العمراني من خلال إقامة المناطق الصناعية (ZI) والمجموعات السكنية الكبرى والمناطق السكنية الحضرية الجديدة (ZHUN) على الأراضي التي تمت هيكلتها ضمن الاحتياطات العقارية لصالح البلدية بموجب الأمر رقم 26/74 المؤرخ في 1974/02/20 م والواقعة ضمن المنطقة العمرانية التي يحددها المخطط العمراني المعد من قبل المجلس الشعبي البلدي طبقا للمادة 156 من القانون البلدي¹ لتلك الفترة.

ولم تحضى مدينة عين ولمان بسياسة تنموية حضرية إلا بعد صدور قرار التقسيم الولائي الجديد سنة 1974 م وبروز هذه المدينة كمقر دائرة، والذي تلاه كذلك صدور قانون الاحتياطات العقارية المنظمة لل عمران .وعلى خلفية ذلك، استفادت المدينة من المخطط العمراني الموجه (PUD) سنة 1976 م كأولى السياسات الحضرية المباشرة في هذا الإقليم الحضري، والذي حدد المناطق الحضرية التي يرتقب تهيئتها وتعميرها، لضمان التوسّع المجالي وفق معايير محددة زمانا ومكانا، حيث كان مبرجما أن تمتد صلاحيات هذا المخطط إلى خمسة عشر سنة أي إلى سنة 1990 م .

غير أنه يتبين لنا وأن المخطط الموجه المعتمد منذ 1976 م والذي تم تعديله سنة 1982 م، لم يحقق الأهداف المسطرة له، حيث أن 52.63% من المرافق لم يتم إنجازها خلال تلك العشرية، وكانت مؤشرات ضعف وثقل التنمية الحضرية بالمدينة، حيث كان الطموح أكبر مما تحقّق ميدانيا في مجال توفير الخدمات والمرافق وتنشيط الاستثمارات الصناعية والخدماتية وتحقيق النمو الاقتصادي والحضري، ومنه بلورة التنمية الاجتماعية بعين ولمان على جميع المستويات. إذ أن أكثر من نصف المرافق المبرجة قد تأخر إنجازها إلى عشرية أخرى. وهذه الوضعية تطرح تساؤلات عديدة حول قضية تطبيق البرامج التنموية انطلاقا من المخططات المنجزة والتي تطلبت الكثير من الجهد الفكري والتنظيمي .

كما تطرح تساؤلات حول عمليات المراقبة والإشراف والمتابعة في تنفيذ الخطط، والتي أثبت الواقع المحلي غيابها إلى حدّ بعيد، مما أثار على التنمية المحلية. ونعتقد ان الظاهرة هي ذاتها عبر الكثير من الأوساط الحضرية في الجزائر وهو ما يفسر إلى حد ما الاختلالات التنموية الوطنية .

¹ - الامر رقم 26/74 مؤرخ في 1974/02/20 م يتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات المادة 03.

وهنا نجد أنّ د/بشير تجاني قد أورد تقييما لهذه الآليات (مخططات التوجيه العمرانية) وأرجع تعثرها إلى عديد الأسباب، منها¹:

- عدم احترام الإجراءات القانونية المعدّة لهيكله النسيج العمراني الحضري .
- ضعف التكوين وقلة الوعي لدى المستخدمين المحليين خصوصا .
- التدخّلات الفوقية و الهيئات العليا كالوزارات والولاية التي تتجاوز المخطّطات المعدّة محليا .
- عدم العودة إلى الهيئات التقنية في الاستشارة العادية، مع استخدامها في الحالات الاضطرارية والاستعجالية بعد تعطلّ تنفيذ هذه المخطّطات .
- تغليب القرار الإداري على القرار التقني والعلمي .

وأمام تزايد مشكلة النمو الديموغرافي والهجرة الريفية، حيث ارتفعت نسبة الزيادة السكانية الطبيعية خلال الفترة ما بين سنة 1966 م إلى 1977 م إلى نحو 3.10%، وهي الفترة التي تزامنت معها ترقية البلدية إلى دائرة تضم 14 بلدية² وظهور قوانين وأدوات التعمير الجديدة، وبدا من الضروري مراجعة المخطط العمراني الموجه بعد ستة سنوات فقط من ظهوره واعتماده كأداة للتخطيط والتسيير الحضري.

وجاء هذا التعديل كما ذكرنا سابقا سنة 1982 م بعد أن ظهرت آليتين عمليتين في السياسة الحضرية تدرجان تحت المخطط العمراني الموجه زمانا ومكانا ألا وهما:

المنطقة السكنية الحضرية الجديدة (ZHUN) والتحصيصات (LOTISSEMENTS) و التي استفادت بهما مدينة عين ولمان لمواجهة الأزمات المختلفة للسكان وضعف الخدمات وهذا في إطار الخطة الوطنية العامة (المخطط الخماسي الأول) والذي تعزّز بقوانين جديدة تفتح المجال للخواص بالبناء بعدما تأكّد عدم قدرة السلطات على حل المشكلة السكانية بمفردها.

والملاحظة التي يمكن إبدائها من خلال ما تم برمجته من مشاريع ومرافق بالنسبة للمخطط العمراني الموجه وكذا بالنسبة للمنطقة الحضرية الجديدة عبر البرامج المختلفة، أنّهما لم تُحترم في مجملهما ولم تُطبّق كما كان مُخطّطاً لهما، حيث أنّهما لم ينفذا بالصيغة التقنية المحدّدة من مكتب الدراسات الذي أعد الدّراستان (CADAT).

ومن نتائج اختلالات هذه السياسة في هذه المنطقة الحضرية :

- الاستغلال المفرط للأراضي الفلاحية عالية الجودة في الناحية الشرقية من مدينة عين ولمان .
- التوسع العمراني غير المتوازن وغير العقلاني، من خلال الاعتماد على ضواحي النسيج القديم الموروث
- عن الحقبة الاستعمارية، وإهمال هذا الأخير مع عدم استعادة مركز المدينة وظيفيا و مجاليا حتى يعاد النظر فيه و يلعب دوره التاريخي كقطب جذب.

1 - بشير التجاني: التحضر والنهضة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000 م.

2 - المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (عين ولمان) ملحق رقم 01.

- غلب على مدينة عين ولمان طابع الخدمة السكنية وإهمال الجوانب الوظيفية والخدماتية الأخرى، مما جعل أحياءها الجديدة معزولة (أحياء نوم)، ليبقى مركز المدينة (النسيج القديم) المجال الرئيسي لتوفير الحد الأدنى من الخدمات الضرورية للسكان.
- غياب الانسجام بين التصميم التقني الرسمي والإنجاز الفعلي نظرا لعدم فعالية آليات المراقبة والتنفيذ.
- إن النسيج الجديد المنجز من الهياكل الحضرية لا يعبر عن النمط الثقافي للمجتمع المحلي والاحتياجات الحقيقية للأسر التي هي مزيج من بين القرى المجاورة .
- إنشاء منطقة التخزين و النشاطات في الجهة الشرقية للمدينة على حساب الأراضي الصالحة للزراعة وبالمقابل إهمال مساحات جبلية في الناحية الغربية وتركها بين أيدي واضعي اليد (الانتهازيين) الذين تصرفوا فيها بطرق غير قانونية على الرغم من أنها أملاك واسعة لمصالح الغابات قدّرت بـ 1341 تمّ ما بين 1961م و 1975م¹، ممّا ساهم كثيرا في تكوين الأحياء القصدية في أغلب الأحيان .
- إطلاق مشاريع إسكان معتبرة خاصة منها المتعلقة بالبناء الفردي، ومثال ذلك تجزئة 583 مسكن و 266 مسكن، مع عدم متابعة عمليات الإنجاز التي أسفرت عن الكثير من الاختلالات الناتجة عن عدم الالتزام بالمخططات الهندسية وعدم تناسقها فيما بينها شكلا ومضمونا، وحدوث تجاوزات على مستوى توصيل المياه وقنوات الصرف الصحي .

III - التخطيط لمدينة "عين ولمان" بعد إصلاحات 1990 م :

لقد جاء القانون قانون 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 م يتضمن التوجيه العقاري قانون 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 م يتعلق بالتهيئة والتعمير المتمم والمعدل بالقانون 04-05 المؤرخ في 14 أوت 2004 م بأدوات جديدة تعمل على تسيير وتنظيم المجال الحضري وفق نظرة جديدة تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من جهة، والعلاقات الوظيفية بين المدينة والريف وبين المجال الحضري والمجال الإقليمي من جهة ثانية، وانطلاقا من توجهات التهيئة الإقليمية عبر المخططات الملحقة بها (SNAT-SRAT-PAW). هذا إضافة إلى أداتي التهيئة والتعمير المتمثلين في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأرض كما سبق وأن تطرقنا إليهما في فصل سابق.

وفي هذا الصدد، استفادت عين ولمان من هاتين الأداتين بعد أن توقّف العمل بما كان يعرف بالمخطط العمراني الموجه (PUD)، وبدأت سياسة حضرية جديدة منذ سنة 1990 م عبر الأدوات الجديدة للتعمير، المستوحاة من عملية الإصلاحات العامة التي مسّت جميع هياكل الدولة .

1- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) بمدينة "عين ولمان" :

¹ - ملحق رقم 02 ، PDAU المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية عين ولمان (المراجعة الأولى) ، جويلية 2008 م .

لقد تم إصدار قانون خاص بالتهيئة والتعمير مباشرة بعد ولوج وتبني الجزائر ما يعرف بالنظام الحر، وذلك لمواكبة الإصلاحات التي مسّت جميع الميادين انتهت ببلادنا إلى دخول مرحلة جديدة تتطلب إعادة النظر في كثير من القوانين وتجميد العمل بما لا يتلاءم مع الوضع والخيار الاستراتيجي الجديد، غير أن هذا القانون بالذات والمتعلّق بإعداد المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير قد صدر في ظروف خاصّة اقترنت بفترة الإصلاحات المتعدّدة الأوجه، والتي منها تلك الإصلاحات السياسية التي أعقبتها عملية انتخاب وتنصيب المجالس المنتخبة وفق قوانين التعددية الحزبية، فسادت آنذاك مرحلة تسيير متفرّدة في تاريخ الجزائر الحديث، تميزت بالاندفاع في القراءة والجرأة في الممارسة والتنفيذ .

كما زامن ذلك حالة الحصار إثر إصدار المرسوم الرئاسي 91-196 المؤرخ ب: 4 جوان 1991 م المتضمن تقرير حالة الحصار المعلنة في صيف 1991 م¹ لاحتواء الأزمة الأمنية بالجزائر.

"والحقيقة أنّه لم يُشرع في إعداد المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير المنصوص عليها في قانون سنة 1990 م، إلاّ بعد صدور التعليم الرئاسية رقم 5 المؤرخة في 14 أوت 1995 م والتي تنص على ضرورة حماية الأراضي الفلاحية - التي لازالت للأسف الشديد تتعرّض لتقلّص كبير مرتبط بأعمال تنمية متنوعة أخرى، منها على وجه الخصوص التعمير - والتي كشفت حجم الانتهاكات التي تتعرّض لها الأراضي الفلاحية، بحيث شرعت وزارة السكن في إعداد هذه المخطّطات، وفي ظرف سنة واحدة أصبح لدينا 1500 بلدية من تعداد 1541 بلدية تحتوي على مخطّطات توجيهية للتهيئة والتعمير، لكن الملاحظ هو أنّ هذه المخطّطات أُنجزت بصفة سريعة"⁽²⁾، حيث ترتّب عن ذلك الكثير من الأخطاء سواء كان ذلك عن قلة خبرة نظرا لحداثة العملية أو عن أسباب أخرى ارتبطت بضعف التكوين والتأهيل أو أنّها ذات العلاقة بمتغيرات اجتماعية تميّز السكان من ناحية والإطارات المديرية والمسيرة من ناحية أخرى .

ولقد حدد القانون 29/90 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق لأول ديسمبر 1990 م المتعلق بالتهيئة والتعمير، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 177/91 المؤرخ في 14 ذو القعدة عام 1411 هـ الموافق لـ 28 ماي 1991 م الإجراءات الخاصة بإعداد كل من المخطط التوجيهي ومخطط شغل الأرض والمصادقة عليهما ومحتوى الوثائق المتعلقة بهما.

فحسب المادة 24 من القانون المشار إليه فإنه يجب تغطية كل بلدية بمخطط توجيهي للتهيئة والتعمير ومخططات شغل أراضي يتم إعداد مشاريعهما من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي وتحت إشرافه ومسؤوليته.

1 - المرسوم الرئاسي رقم 91/196 المؤرخ في: 04/06/1991، المتضمن تقرير حالة الحصار، الجريدة الرسمية، العدد 29 .

(2) - أدوات التهيئة والتعمير كوسيلة للتخطيط العمراني في التشريع الجزائري، مجلة البحوث والدراسات العلمية، ن: ب ع: نوفمبر 2007م.

تم البدء في إعداد هذا المخطط سنة 1991 م من قبل مكتب دراساتٍ عمومي ولم تتم المصادقة عليه إلا سنة 1997 م* وقد انطلق المخطط من خلال تشخيص لواقع الشبكة الحضرية على مستوى بلدية عين ولمان بمركزها وتجمعاتها المجاورة : ذراع الميعاد - لفريقات - بئر قصيعة - لكوانة ، هذا التشخيص شمل الجوانب الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والطبيعية والعمرانية اعتمادا على التحقيقات الميدانية والمخططات والبيانات المساعدة.

ومن خلال قراءة القانون 29/90 والمرسوم التنفيذي 177/91 المحدد لإجراءات الإعداد والمصادقة يتبين لنا وأن دور الهيئات التنفيذية جوهرية وأساسية في تجسيد أدوات التعمير كمشروع تنموي تحدّد فيه البرامج التنموية في الآجال المحددة لها (عشرون سنة بالنسبة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وعشر سنوات بالنسبة لمخطط شغل الأراضي) .

وفعلا فلقد كان الشروع في إعداد مشروع المخطّط التوجيهي للتهيئة والتعمير في 30-01-1993 م وتمّت المصادقة عليه متأخرا بتاريخ 18-10-1997 م تحت رقم 3414 و بقرار من والي ولاية سطيف¹. وكان في مجمله عملا سطحيا مصحوبا بالكثير من الأخطاء الناجمة عن سرعة الإعداد وعدم تطبيق ما نص عليه القانون تطبيقا فعليا، مع إبعاد الكثير من الأطراف الضرورية في ذلك وعلى رأسها السكان المقيمين فعلا، هذا إلى جانب ضعف التأطير وإسناد العملية لأفراد تميزوا بالنظرة الضيقة والجهوية التي تحكمها قيم "العروشية" والقبلية وعادات وتقاليد ريفية .

وكانت الوقائع المحلية قد أبرزت أنّ دور هذه الهيئات والمصالح - كما يشير إلى ذلك رئيس المصلحة التقنية في إحدى المقابلات - لقيت ضعف نوعي في المشاركة عند الإعداد، واقتصرت في كثير من الأحيان على مستخدمين غير مؤهلين علميا وغير قادرين على المساهمة النوعية وبكفاءة عالية في عملية التخطيط في إطار المشاركة والتشاور والحوار والاجتماعات الدورية التي تنظّمها البلدية مع مكتب الدراسات ومختلف الهيئات .

و من جهة أخرى، فإن البلدية (رئيس المجلس الشعبي آنذاك) حُصر دورها منذ البداية تقريبا في الإعداد الإداري وبرمجة اللقاءات، بالرغم من أنّها هي المسؤولة الفعلية والمباشرة عن المخطّطات، وأصبحت البلدية غير مسيّرة لهذه الأداة في مقابل إعطاء كل صلاحيات تسيير المشروع إلى مديرية التعمير والبناء علما أنّها قانونيا هي مصلحة تستشار وجوبا كباقي المصالح التي نصّت عليها المراسيم .

و الواقع أنّ هذه الممارسات جاءت في ظروف وشروط غير موضوعية لإنجاز هذه الدراسات، خاصة بعد أن حُلّت المجالس الشعبية البلدية والولائية المنتخبة مع بداية التسعينات إضافة إلى مرحلة اللاّ أمن و اللاّ استقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي ميّز تلك الفترة من نهاية الألفية الميلادية

* - رئيس المصلحة التقنية ببلدية عين ولمان .

1 - ملحق رقم 01 خاص بقرار المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية عين ولمان .

الثانية، مع العلم أنها (أي هذه المرحلة) خاصة ما بين 1992 م و 1998 م قد شهدت إنجاز جل المخططات التوجيهية على المستوى الوطني، ومن بينها مشروع مدينة عين ولمان .

بالنسبة لمدينة عين ولمان ونظرا لعدم قدرة المدينة على استيعاب مزيدا من البرامج والمرافق عبر محيطها المباشر، تم اقتراح توسيع المدينة في اتجاه التجمعات المجاورة في الجهة الشمالية الغربية والجهة الشرقية وكذا الجنوبية والجنوبية الغربية ضمن أراضي صالحة للفلاحة خاصة الشرقية والشمالية، وهو الاقتراح الذي تمت المصادقة عليه من قبل الهيئات والمصالح المعنية، غير أن العائق الأساسي كان الانتشار الواسع للبنى التحتية العشوائية في المنطقة الجنوبية والجنوبية الغربية مما جعل العملية تسير على وتيرة بطيئة إلى غاية اليوم، على الرغم من استصدار قانون تسوية البنى التحتية 15/08. ويمكن القول أن الواقع بقي إلى حد بعيد كما كان عليه سنة 1998 م من ناحية إنجاز البرامج التي تحفّف من الصعوبات التي تنتج المشاكل الحضرية عموما، وفي مقابل ذلك لا يزال هناك عجز واضح في المدينة من ناحية وفرة العقار المخصص لمختلف البرامج التنموية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مبدأ المحافظة على الأراضي الفلاحية .

وتبعاً للسطحية والارتجالية في إعداد هذه المخططات والتي تزامنت مع فترة عدم الاستقرار التي عرفتھا البلاد آنذاك، وبناء على استعادة الحياة الدستورية بتسليم مختلف المؤسسات الرسمية والمجالس والهيئات لمهامها الموكلة إليها، ودعم مسار البناء والتشييد الديمقراطي ظهرت معالم تخطيط جديدة تستكمل المخططات التوجيهية والتي من بينها المخطط الوطني والمخطط الجهوي والمخطط الولائي¹، والتي في إطارها صدرت توجيهات جديدة ضمن السياسة الوطنية للتهيئة الإقليمية وتنميته المستدامة، وآلت الوضعية إلى ضرورة إعادة النظر في مختلف الإجراءات التنفيذية المحلية ونخص بالذكر هنا آلية المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وذلك باللجوء إلى مبدأ مراجعتها (PDAU) لاستيعاب :

- الأخطاء التي حدثت بشكل أو بآخر في المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير .
 - انعكاسات الحراك السكاني والنمو الحضري .
 - المظاهر الجديدة الناجمة عن التغيير الاجتماعي السريع إثر حدث عمليات تفاعل كبيرة نتيجة لتغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية .
- وبذلك فسح المجال لتطبيق المادة 28 من القانون 29/90 التي رخصت بمراجعة المخطط في حالة تشبّع القطاعات المزمع تعميمها (المادة 19 من نفس القانون) أو في حالة ما إذا أصبحت مشاريع البيئة لا تستجيب للأهداف المستجدة في المحيط الحضري .

2- المراجعة الأولى للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير - PDAU بمدينة "عين ولمان" :

إن المأمول في كل مدينة هو تنظيم مجالها قصد تحقيق كل أشكال الاستجابة للحاجات الاجتماعية، وإن

1 - الجريدة الرسمية رقم 77 قانون رقم 20/01 بتاريخ 27 رمضان 1422 هـ الموافق لـ 2001/12/12 م المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم .

أي تغيير سياسي بأتم معنى الكلمة يؤدي بالضرورة إلى تغيير متعدد الأشكال للنشاطات الحضرية والتركيبية الاجتماعية ونمط تنظيم المدينة ودورها⁽¹⁾ وهو ما انصبّت عليه التشريعات الجزائرية ضمن منظومة السياسة الحضرية الجديدة بعد سنة 1990 م من خلال استحداث أدوات التعمير، والتي لم تحقق النتائج المرجوة على مستويات واسعة النطاق وطنيا، وهو التشخيص ذاته الذي شهدته تطبيق أدوات التعمير في الثمانينات⁽²⁾، حيث استقرّ الحال على مشاهد عدم الانسجام وظهور الكثير من التناقضات، نعتقد بأن ظهورها يعود لأسباب عديدة منها :

- تعدّد المتدخلين الممثلين للأطراف القائمة على عملية التخطيط .
- ضعف وسائل الجماعات المحلية البشرية من حيث الإطارات التي تحكمها قيم وعادات وتقاليد بل وأحيانا هيمنة أخلاق تعود بجذورها إلى نتاج أحقاب متعاقبة ضمن مراحل تطور المجتمع الجزائري، ومن حيث القوانين وعدم توفير الظروف الصّارمة لتطبيقها من ناحية و انتهاج مبدأ الانتقائية في تفعيلها .
- التفاوت وعدم التطابق بين الخطاب السياسي والتقني والواقع ممّا يحدث الاضطراب في عملية التفعيل والتطبيق الميداني لمختلف القوانين المنظّمة والمرافقة لعمليات التسيير والإنجاز وغياب سياسة واضحة في هذا المجال، وتكرّر ذلك فيما بعد إصلاحات ما بعد التسعينات كما حدث سنوات الثمانينات وساهم في عدم تحقيق فهم دقيق لتطور البنى الحضرية.

وعليه وتبعاً للإجراءات غير الدقيقة وغير المؤسّسة، والظروف والإمكانات البشرية المتميزة التي تم بواسطتها إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الأول على مستوى بلدية عين ولمان ووفقاً للتوجيهات والمراسيم الرسمية الواردة بخصوص إمكانية تحين مثل هذه المخططات دورياً حسب تطور الواقع وقيام المستجّدات على مختلف المستويات، حيث استخلصنا عدم قدرة البلدية على استخدام الأدوات المتاحة والمتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في تنفيذ البرامج التنموية، وبالتالي حدوث ما يعرف بالانفلات في محيطها، هذا إلى جانب عدم إيجاد مناطق ومجالات مبرمجة في إطار هذه المخططات تنفيذ منها في إطار الاستثمار والترقية العقارية داخل بعض الأحياء تبعاً لطبيعة ملكية العقار بها، والتي تعرف عدم استجابة مالكيها للمصالح العمومية بضرورة التعااطي مع الإدارة لصالح المنفعة العامّة قصد توفير المرافق العمومية والخدمات الأساسية لكل السّكان .

وبناء على ما ذكر من المعطيات وخلافاً لما نصت عليه القوانين حول صلاحية هذه المخططات التي تمتد إلى عقدين من الزمن، وبعد مرور أقل من 5 سنوات من المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، أثبت الواقع عجزاً كبيراً في تحقيق الأهداف العامة والخاصة المبرمجة، وهو ما يعكس أمرين رئيسيين: الأول : اضطراب وتيرة التنمية وتوقف مشاريعها أحيانا وعدم قدرتها على احتواء الاحتياجات الاجتماعية

(1) Abed Ben Djellid, **planification et espace en Algérie**, OPU, Alger, 1980, P: 01.

(2) Ibid, P: 11.

المتنامية باستمرار ،خاصة أمام التدفق الكبير للمهاجرين من الضواحي وتحت تأثير ارتفاع نسبة النمو الطبيعي للسكان الذي كان حوالي 15 %¹.

الثاني : عدم تأسيس المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الذي شُرع في إعداده بتاريخ 30-01-1993م على أسس علمية كما هو منصوص على ذلك ،وانطلاقه من معطيات غير دقيقة بل وغير صحيحة، تبعاً لحداثة العمل بهذا النمط من التخطيط ،و للمستوى البسيط للأطر البشرية التي تكفلت بإعداده وكذا للظروف السياسية والاجتماعية السائدة آنذاك .

ولذلك تطلب الوضع إحداث مراجعة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المعمول به نظراً لكونه لم يعد قادراً على استيعاب احتياجات ومستجدات الواقع الجديد .وشُرع في المراجعة الفعلية والإعداد لمخطط توجيهي للتهيئة والتعمير مع بدايات سنة 2001 م ،وصدر القرار الولائي المتعلق بذلك تحت رقم 3414 والمؤرخ في 2001/12/19 م وتمت المصادق عليه في 2008/07/23 م بقرار رقم 1829 من طرف والي الولاية².

ولقد أخذت هذه المراجعة بمختلف المتغيرات التي يراها المشرفون على عملية الإعداد وعلى رأسها النمو الحضري الملاحظ خلال الفترة الممتدة ما بين 1993 م و 1998 م والذي نتج حسبهم عن تركيز الأنشطة الصناعية والخدمات من جهة ومن جهة ثانية عن الظروف الأمنية المتدنية التي دفعت بسكان المناطق المجاورة (المشاتي) إلى الانتقال إلى المدينة أو إلى ضواحيها³.

ويعتبر هذا العمل جزء من سلسلة الأعمال المقدمة حول منطقة عين ولمان. وهو يندرج ضمن خطة التنمية الشاملة الرامية لإجراء تغييرات في عملية التحضر عبر الولاية في السنوات الأخيرة ،والذي يتأثر بالنمو الحضري السريع مما أدى إلى ظهور مجموعات من المساكن غير المشروعة وغير المستقرة التي يصاحبها عجز في البنية التحتية لضمان بيئة معيشية أفضل للسكان .ولذلك فإن تنفيذ سياسة التخطيط الحضري القائمة ،تتمثل في مختلف التدخلات وعلى جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية .

و في هذا الإطار فقد عرفت عين ولمان حتى الآن مرحلتين من دراسات التنمية سنذكرها بإيجاز:

أولاً - المرحلة الأولى :أتاحت وضع تقييم عام للحالة السائدة على مستوى الوضع المحلي ،تمثل في تحليل واستغلال المعطيات المتوفرة لتحديد مجموعة من نقاط القوة لبدء دينامية الانعاش والمعوقات التي تعيق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي.وبعبارة أخرى ،فإننا ركزنا على تنظيم الفضاء ،والمستوطنات البشرية ، ومواقع الخدمات والأنشطة ،وتحديد مجالات التدخل ،والمناطق التي يتعين حمايتها.

1- PDAU Ain oulmene -Fhase Finale , CENTRE D'ETUDES ET DE REALISATIONS EN URBANISME ,« U R B A. S E » ,DIRECTION REGIONALE DE SETIF p :20

2 - خاص بقرار المصادقة على المراجعة الأولى للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية عين ولمان ملحق رقم 02.

3- PDAU Ain oulmene-Fhase Finale , lbd, p :20

ثانيا - المرحلة الثانية: استنادا إلى النتائج المستكملة التي حدث الوصول إليها، وقعت هناك إسقاطات مستقبلية بشأن تطور المنطقة، وتمت عملية التخطيط عبر تصميم المبادئ التي تسمح بتهيئة الظروف المواتية لتعزيز هذه البلدية بما فيها مركز المدينة، و تم تقديم مجموعة من المقترحات إلى الهيئات ذات الصلة. في شكل نموذج للتنمية وفرضية للتغير الديموغرافي عبر المرحلة الثالثة من الخطة الرئيسية للتخطيط الحضري .

و من أهم ما جاء في هذا المشروع ، إعادة الهيكلة المكانية عبر محيط المدينة :

نظرا لتأثير المستوطنات البشرية المجاورة على المدى القصير والمتوسط وتأثيرها في جميع أنحاء المنطقة، فإن ذلك يدعو إلى إعادة هيكلة الفضاء وفقا لدرجة الأولوية الممنوحة للأقطاب ومراكز الإدارة، مع الأخذ في الاعتبار كل من الدور الوظيفي والقيود المختلفة للمراكز، وذلك بـ:

- إعادة تنظيم مركز المدينة إلى قطب حقيقي متعدد الوظائف بتطوير البنى التحتية اللازمة.
- السيطرة على القطبين المجاورين : "ذراع الميعاد" و "الفريقات" * اللذان يعتبران مركزان للفيضانات التي تشكل عائقا أمام التحضر الاقتصادي خاصة على مستوى العمل الزراعي .وبه سيتم التدخل فقط داخل النسيج الحالي (تجديد - إعادة الهيكلة).

- تطوير "بير قصيعة"***: والذي يتطلب إجراءات:

~ تجديد وإعادة هيكلة النسيج الموجود .

~ توجيه امتداده نحو الشرق على مساحة تمتد على 7 هكتارات.

- إنشاء مركز جديد للمعدات على مستوى حي "الكوانة"*** ، وذلك بـ:

~ تعزيزه بواسطة المعدات الأساسية .

~ ضمان بعض الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية لاحتلال لتشجيع المبادرة على الاستثمار والاستقرار .

أ- حجم ونمو السكان: قدر عدد سكان بلدية عين ولمان بـ 59668 نسمة خلال عام

1998م، حيث بلغ عدد سكان المدينة المركز (عين ولمان) 38908 نسمة، بتركز سكاني مقداره

65.20%، والباقي في ثلاثة مراكز تجميع ثانوية هي ذراع الميعاد، فريقات، بير قصيعة و نسبة

(19.69% عبر القرى و المشاتي).

وبمقارنة عدد سكان المدينة عام 1998م مع حجم السكان في المدينة المحصل خلال التعداد الوطني

الثالث 1987 م، والذي كان 21538 شخصا في المقر، ومعدل الزيادة ما بين التعدادين (1987-1987-

أقطاب سكانية مجاورة .

*- ذراع الميعاد- الفريقات ** - بير قصيعة *** - لكوانة:

1998) هو 4.15٪ وكانت الزيادة المتضخمة تنعكس خاصة في التجمع الرئيسي وبدرجة أقل في وسط ذراع الميعاد.

ويصل معدل النمو في مدينة عين ولمان إلى 5.52٪ فيعكس النمو الحضري الكبير الذي يرجع للعوامل التالية :

1 - النزوح الريفي المستمر والمتواصل من بيئة ريفية تعاني من نقائص كثيرة نحو مركز حضري يشهد نموا ملحوظا .

2 - تركيز المشاريع الهيكلية و مختلف الخدمات الاجتماعية على مستوى المركز الإداري.

3 - تأزم الحالة الأمنية في التسعينات ، حيث حدثت اختلالات ديمغرافية كبيرة .

ب- توزيع قطاعات التعمير بالمدينة¹:

تم تقسيم مدينة عين ولمان إلى وحدات تسمح بالتحليل المفصل وتبسيط الضوء على مختلف الخصائص الخاصة بكل منطقة . حيث شملت أحد عشر (11) وحدة تحليل (حسب الجدول رقم 03 الموالي) يختلف سطحها من منطقة إلى أخرى. وتجدد الإشارة إلى أن بعضها قد بقي له نفس التعداد وفق آخر تعداد وطني.

الجدول رقم 03 : توزيع قطاعات التعمير بالمدينة

القطاعات	المساحة (هكتار)	النسبة (%)
1	44.09	7.4
2	63.93	10.8
3	29.30	4.9
4	29.79	5.0
5	78.24	13.2
6	44.14	7.4
7	77.07	13.0
8	66.68	12.2
9	62.47	10.5
10	59.90	10.10
11	38.82	6.5
المجموع	594.34 هكتار	%100

1 - المراجعة الأولى للمخطط التوجيهي للتنمية والتعمير لعين ولمان جوان 2009 م .

- من خلال قراءة الجدول السابق، يمكننا تسليط الضوء على خصائص كل نوع من الوحدات القائمة.
- المنطقة التي يشغلها السكان هي الأكثر هيمنة خلال غالبية 11 وحدة من خلال التحليل باستثناء الوحدة رقم 10 حيث منطقة النشاط هي الأكثر هيمنة.
 - تشكل المباني السكنية ما بين 20% و 59% من مساحة الوحدة، باستثناء الوحدة رقم 10 التي تسيطر عليها الأنشطة، وتتراوح هذه النسبة بين 32% و 59%.
 - تظهر المنشآت القائمة بطريقة متغيرة من وحدة إلى أخرى، باستثناء الوحدة رقم 10 التي لا تحتوي على المرافق.
 - أصغر مساحة المرافق في الوحدة رقم 02 حيث تمثل 0.93% من المساحة الكلية للوحدة والوحدة رقم 5 بنسبة 3.38% من مساحة هذه الوحدة.
 - في الوحدات الأخرى، تتراوح نسبة سطح المرافق بالنسبة إلى سطح الوحدة بين 7 و 24%.
 - الوحدات الثلاث (03) التي تحتوي على مبان تجارية هي وحدات 6 و 8 و 10.
 - تقع الأنشطة شرق المدينة في الوحدة 8 و 10، والتي تشكلها منطقة المستودعات والأنشطة.
 - المساحات الخضراء قليلة التمثيل، لأن سطح هذا النوع من الفضاءات لا يتجاوز 1.52 هكتار في جميع أنحاء المنطقة، مع كلي لمحاذاة الأشجار على طول المسارات.
 - المساحات الحرة تحتل مساحة إجمالية قدرها 59.77 هكتار أو 10.06% من سطح أراضي المدينة.
- الجدول رقم 04 : آفاق التمركز السكاني (التحضر):**

التمركز السكاني	1998	2002	2007	2012	2024
التجمع الرئيسي	65.20%	70%	76%	82%	93%
التجمعات الثانوية	14,60%	18%	18%	18%	07%
السكان المبعثرين	20%	12%	6%	-	-
سكان البلدية	100%	100%	100%	100%	100%

وبالنظر إلى معطيات الجدول رقم 04 التي تبرز وضع مدينة عين ولمان، التي تقوم على حافة الطريق الوطني رقم 28، وتنوع وظائفها الحضرية، فإن التركيز التدريجي للسكان لا يتطابق مع مستواها في الإطار الحضري.

أما التجمعات الثانوية المجاورة فجاذبيتها للسكان أقل رغم قربها من القطب الرئيسي وهو ما يتطلب المضي قدما في هيكلية مختلف المناطق الحضرية.

جميع المؤشرات تشير إلى أن اتجاه التحضر بمدينة عين ولمان سوف يجري في العمق وبشكل رئيسي على طول الطرق الرئيسية وتبقى المناطق المجاورة بعيد عن جذب السكان للإقامة فيما عدا للزراعة.

وسيكون من الضروري تصور آفاق لتحقيق مجموعة من المرافق و المعدات لتلبية احتياجات السكان من المساكن والضروريات بجميع أنواعها.

وبهذا الصدد ، تجري دراسة نقاط لإيجاد مناطق لاستحداث مناطق للبيع (POS) مخططات شغل أراضي لإعادة هيكلة مركز "ذراع الميعاد" و هو دليل على أن هذا المركز يكتسب أهمية من أجل تخفيف الضغط على عين ولمان (خاصة وأنه قريب جدا من مدينة عين ولمان من الناحية الشمالية).

أما بالنسبة للمشاتي والدواوير ، فإنه يجب دمجها في حركة التنمية الشاملة عن طريق تتبع روابط الطرق وتعزيز مراكزها من خلال توفير المعدات الأساسية أو التشجيع على التركيز السكاني فيها خاصة على حافة الطرق القائمة بالفعل مثل "الفريقات" و "بير قصيعة".

وسيسمح هذا التخطيط العام بتنظيم المكان وتشغيله ، وسيسلط الضوء على عملية التحضر التي يدعمها البعد الاجتماعي مع الحفاظ على الأراضي ذات الإمكانيات الزراعية العالية.

ج - توقعات المعدات

ونظرا لموقعها وأهميتها ، فإن عين ولمان تشع منطقة الجنوب الغربي ، تتطلب تعزيزا من خلال إقامة معدات ومرافق كبيرة لضمان بيئة أفضل للسكان الذين ما زال عددهم يتزايد بشكل رئيسي في البيئة الحضرية. علما بأن هذه المعدات تعتبر امتدادا حيويا للإسكان ولتجسيد المعالم الاجتماعية والتجمعات في النسيج الحضري ، خاصة إذا أحسن توزيعها وفق الحيز المادي والاجتماعي الحضري.

المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير P.D.A.U. اتخذ مجموعة من الإجراءات التي سيتم تنفيذها لتخفيف من الضغوط الكبيرة التي ستعرض لها الهياكل الأساسية الاجتماعية من جراء الزيادة الديمغرافية في السنوات المقبلة.

وسيتم توزيع المرفق والمعدات بين المناطق الحضرية المختلفة في المدينة أو المراكز لتطويرها وفقا لأهمية ومكان كل واحد منها.

جمع الشروط المادية والمالية لبناء مختلف الهياكل والمعدات التي من المفترض أن تلبى الاحتياجات الأساسية للسكان من حيث التعليم والصحة والرياضة والثقافة والتجارة وما إلى ذلك.

كما يتطلب النسيج الحضري مساحات خضراء لتجميل البيئة المعيشية للسكان وتوفير الخدمات الترفيهية للاستجمام والاسترخاء من خلال المقاهي والمطاعم والفنادق والمنتزهات.

وسيتعين على السلطات المحلية أن تجمع جهودها وتوحيدها لضمان تجانس المشهد الحضري وصوره المعمارية حفاظا على البيئة المبنية وذلك من خلال العمل على تجسيد العديد من المرافق الضرورية على المديين القصير والمتوسط ثم في مرحلة لاحقة على المدى البعيد كما هو مبرمج وفق الجدولين رقم 05 ورقم 06 الموالين .

الجدول رقم 05 : برمجة المرافق و المعدات قصيرة ومتوسطة الأجل .

الفئات	التجمع الرئيسي	التجمعات الثانوية	السكان المبعثرين
التربية	50- حجرة تعليم ابتدائي 24- حجرة تعليم متوسط 15- حجرة تعليم ثانوي	23- حجرة تعليم ابتدائي 12- حجرة تعليم متوسط	3- حجرات تعليم ابتدائي
الصحة	01- مستوصف - 01 مركز صحي - عيادات طبية - صيدليات خاصة	01- مستوصف - عيادات طبية	2- مراكز علاج (البلايط، المحيسر)
الرياضة	02 ملعب كرة قدم - 01 قاعة رياضة - مسبح - قاعة متعددة الرياضات - ميدان تنس	3- ملاعب كرة قدم	-
الثقافة	- سينما - قاعة عرض - مكتبة - مركز ثقافي - مسجد	- دار شباب	-
الإدارة	- إعادة بناء مقر الدائرة 01- مقر فرقة الدرك الوطني - مقر الحماية المدنية - بنك - مركز التأمين	3- فروع إدارية 2- مراكز بريد	-
التجارة	- مركز تجاري - سوق مغطى - سوق جملة	-	-
خدمات أخرى	- مركز حماية الطفولة - فندق - حديقة صغيرة للترفيه - مقبرة - بيت الشباب	-	-

الجدول رقم 06 : برمجة المرافق و المعدات طويلة الأجل

الفئات	التجمع الرئيسي	التجمعات الثانوية	السكان المبعثرين
التربية	-75 حجرة تعليم ابتدائي - 36 حجرة تعليم متوسط -26 حجرة تعليم ثانوي	-11 حجرة تعليم ابتدائي -06 حجرة تعليم متوسط	-
تحسين أداء الهياكل القائمة: تعزيز الطاقم الطبي والأدوات.			
الصحة	01- مركز صحي	01- مركز الأمومة الريفية "ذراع الميعاد" تعزيز قاعة العلاج "بير قصيعة" 01 مركز صحي "فريقيات"	-
الرياضة	01- ملعب كرة قدم 01- قاعة رياضة - بيت الشباب	-3 ملاعب كرة قدم	-
الثقافة	- سينما- قاعة عرض-مكتبة - مركز ثقافي - مسجد	01- دار شباب	-
الإدارة	- حي إداري 01- مقر الأمن الحضري 01- مركز بريد	01- فرع إداري 01- مركز بريد	-
التجارة	01- سوق مغطى	-	-

د - مبدأ التخطيط

تنطلق التنمية في مدينة عين ولمان من المبادئ الأساسية التالية :

*- الاستغلال الرشيد للأراضي ذات الإمكانيات الزراعية العالية ،ولا سيما تلك الواقعة شرق أراضي البلديات .

*- تلبية احتياجات السكان في المستقبل من حيث السكن والمعدات والعمالة من خلال توفير المستوطنات البشرية إلى جانب تلك القائمة حيث تكون الظروف الطبيعية مواتية .

*- الحفاظ على الأراضي الزراعية من:

- التحضر الفوضوي .

- الإفراط في استغلال الأراضي الزراعية .

- ملوحة مناطق الفيضانات .
 - *- تقريب المعدات الأساسية لسكان المناطق المتفرقة من أجل الحد من الهجرة اليومية القسوى إلى مدينة عين ولمان .
 - *- تحسين الظروف المعيشية للسكان عن طريق تحسين الإسكان .
 - إعادة هيكلة وتجديد الأحياء القديمة .
 - تنقيح المناطق عالية الكثافة .
 - إعادة تنظيم المرافق و المعدات داخل المدينة .
 - الحفاظ على التراث القائم وتعزيزه .
 - الاستخدام الرشيد للمياه الجوفية والمياه السطحية .
 - استخدام مياه الصرف الصحي بعد المعالجة في ري الأراضي .
 - توسيع المخازن الحالية ومنطقة الأعمال لتلبية احتياجات المستثمرين في الأراضي الصناعية
- هـ - تجديد البيئة المبنية (وسط المدينة).**

يتعلق الأمر بالجزء الأكثر نشاطا من مدينة عين ولمان والذي يجمع المعدات والمرافق العامة والأنشطة التجارية والخدمات الخ. يظهر التكوين من خلال نسيجه الذي يتميز بنمط هندسي منتظم (شطرنجي) الذي يضم بناء المساكن من نوع فردي تعرف التدهور المستمر، مما دفع بعض السكان إلى تجديد منازلهم بشكل فردي دون الإشارة إلى عناصر التكوين الحضري والمعماري (الارتفاع، الجانب المعماري، الخ) والبيئة وسياق المنطقة .

إضافة إلى ذلك، عدم وجود مساحات مخصصة لمواقف السيارات العامة، أو تلك المخصصة للموظفين.

- ضغط و " فوضى " حركة المرور على طول الطريق الوطني رقم 28.
- إهمال صيانة ورعاية الأماكن العامة (مثل الأراضي العامة الموجودة).
- من أجل معالجة هذه الصعوبات والسماح لهذه الوحدة للعب دورها كوسط المدينة بشكل كامل ، ينبغي تصور تدخل حضري يهدف إلى تجديد يقوم على سلسلة من العمليات التي تؤدي إلى إبراز المشاكل المذكورة أعلاه ومعالجتها، وفق احترام "الأصالة" و "الخصوصية " لهذا الجزء (مركز المدينة).
- باحترام المرتفعات التي يجب أن تقتصر على ارتفاع المباني القائمة (أي لا تتجاوز طابق أرضي +2 .
- احترام حجم المسارات واتساعها وفقا لأهميتها .
- اعتماد الطابع المعماري و الحضري الذي يأخذ في الاعتبار البيئة والسياق الفوري من أجل تجنب جميع مشاكل التخطيط الحضري .

وتبعاً لما أشار إليه القائمون على إعداد مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، فإن الاستقرار الأمني المحقق، أصبح عاملاً يساهم في استقطاب عدد كبير من السكان في إطار هجرة منظمة مصدرها جاذبية مركز مدينة عين ولمان ومشاريع توسيعها وتدعيمها بمختلف المرافق الأساسية، ضمن برامج تنمية وهيكلية مستدامة .

و- اقتراح التخطيط

ويوضح اقتراح التخطيط الذي أوصى به تنقيح الخطة الرئيسية للتخطيط العام ثلاثة عناصر هي:

أولاً - الزراعة:

- ومن بين الإجراءات التي ستنفذ في هذا القطاع:
- تنمية القطاع الزراعي من خلال المحاصيل التي تتكيف مع الظروف الطبيعية والمناخية في المنطقة
- الاستخدام العادل والعقلاني للأراضي الزراعية
- إدخال تقنيات الري الجديدة التي تسمح بتوفير المياه
- اختيار أصناف البذور التي تتكيف مع الظروف الطبيعية الخاصة بإقليم عين ولمان (التربة والمناخ)
- إنَّ تأثير سيروكو (الرياح في الجنوب) الذي يسبب اتلافاً كبيراً للمحاصيل الزراعية خلال فترة الجفاف، يتطلب وضع مصدات للرياح تحمّل التبخر وتواجه عمليات التعرية فتوفر الأراضي الزراعية .
- مواصلة عمليات التشجير للغابات في الجزء الغربي .
- حماية التربة في المنطقة الجبلية من ظاهرة الانجراف .
- فتح المسارات الغابية وصيانتها لتسهيل العمل داخل الغابة .
- الحفاظ على مهنة زرع الحبوب عبر المساحات الواسعة في المنطقة .
- إدخال ثقافة التشجير الريفي .

ثانياً - الصناعة:

لم تستفد بلدية عين ولمان قط من المشاريع الصناعية الحقيقية، باستثناء منطقة الأنشطة القائمة التي تقع شرق محيط المدينة والتي يجب تنشيطها عبر إجراءات :

- التوسيع . - الصيانة . - تشجيع الاستثمار . - توظيف إمكانيات المنطقة .

ثالثاً - التعزيز المكاني:

ضرورة التعزيز المكاني للأراضي على أساس تحسين محاور الهيكلية والاتصال بالإضافة إلى تحسين المراكز القائمة التي يمكنها أن تضمن دورها بشكل صحيح من أجل تحسين البيئة المعيشية للسكان، وبعبارة أخرى فإنّه لخلق الانسجام بين البيئة الحضرية والبيئة الريفية في بلدية عين ولمان نص المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بالإجراءات التالية:

أ / في مجال البنية التحتية:

- ضرورة وضع طريق اجتنابي شرق المدينة .
- جعل الطريق الوطني رقم 28 مزدوج .
- إنشاء محطة برية في المدخل الشرقي للمدينة .
- تحديث وتوسيع طرق الولاية
- صيانة الطرق الموجودة .

(ب) عمليات التخطيط الحضري مثل:

- إعادة هيكلة الأنسجة القائمة .
- تكثيف استغلال الجيوب الفارغة.
- إعادة تطوير الأحياء المتدهورة .
- إعادة تأهيل المحاجر القديمة .

مدينة عين ولمان تمثل القطب الرئيسي الذي سيكون الأكثر استقطابا للسكان ،حيث ينمو عدد سكانها بمعدل مرتفع جدا بالمقارنة مع المراكز الريفية الأخرى مما يفترض زيادة كبيرة في الاحتياجات الاجتماعية بها .

ولذلك فمن الضروري :

- تهيئة الظروف لتحقيق التكامل الاجتماعي والاقتصادي للحجم السكاني الذي سينجم عن التدفق الداخلي للمهاجرين .

- زيادة المشاريع السكنية المنظمة والمجهزة بھاكلھا الخدماتية الضرورية لخفض معدل إشغال المساكن.

- تجنب انتشار المشاريع الفوضوية والعفوية .

- منع انتشار المساكن الفوضوية .

(ج) التمديد المكاني للمراكز:

وتهدف هذه العملية إلى معالجة العجز الحالي من حيث الإسكان والمعدات وتوفير الأراضي لتلبية الاحتياجات المستقبلية (توفير الأراضي اللازمة للإسكان وموقع الاستثمارات المحلية) ، كما أنّ عملية توسيع وتمديد المحيط الحضري ستكون على حساب الأراضي القابلة للتعمير والتي تقدّر مساحتها بنحو 340 هكتارا موزعة على النحو التالي :

- قطاع التعمير رقم 1 (SAU) * :

يقع شمال غرب المحيط الحضري الحالي، ويغطي مساحة 138 هكتار، ويشمل 07 مخططات شغل أراضي.

الجدول رقم 07 : قطاع التعمير رقم 1 .

المساحة (هكتار)	رقم مخطط شغل الأراضي (Pos) ♦	القطاع
11 هكتار	Pos 12	SAU1
16 هكتار	Pos 13	
16 هكتار	Pos 14	
16 هكتار	Pos 15	
16 هكتار	Pos 16	
29 هكتار	Pos 17	
34 هكتار	Pos 18	
138 هكتار	المجموع	

- قطاع التعمير رقم 2

يقع على الشمال الشرقي من محيط المناطق الحضرية الحالية، ويغطي مساحة تقدر بـ 80 هكتار، ويشمل 03 مخططات شغل أراضي .

الجدول رقم 08 : قطاع التعمير رقم 2.

المساحة (هكتار)	رقم مخطط شغل الأراضي (Pos)	القطاع
20 هكتار	Pos 19	SAU2
91 هكتار	Pos 20	
41 هكتار	Pos 21	
80 هكتار	المجموع	

- قطاع التعمير رقم 3

يقع شرق المحيط الحضري لمدينة عين ولان ويشمل مخطط شغل أراضي رقم 22.

الجدول رقم 09 : قطاع التعمير رقم 3.

المساحة (هكتار)	رقم مخطط شغل الأراضي (Pos)	القطاع
25 هكتار	Pos 22	SAU3

* - قطاع التعمير

♦ - مخطط شغل الأراضي

- قطاع التعمير المستقبلي :

وباعتباره قطاعا متجه نحو التوسع الحضري في المستقبل ، فإنه يمتد على مساحة أرض تبلغ نحو 97 هكتارا ويقع جنوب غرب المحيط الحضري.

الجدول رقم 10 : قطاع التعمير المستقبلي.

المساحة (هكتار)	رقم مخطط شغل الأراضي (Pos)	القطاع
11 هكتار	Pos 23	⊗SUF
16 هكتار	Pos 24	
16 هكتار	Pos 25	
16 هكتار	Pos 26	
97 هكتار	المجموع	

و آلت الأوضاع إلى تشبع كبير في مختلف القطاعات الحضرية المبرمجة ضمن المراجعة الأولى للمخطّط التوجيهي للتهيئة والتعمير و بقيت الكثير من المشاريع المبرمجة معلقة نتيجة لمعوقات أغلبها يتعلّق بالوعاء العقاري، إلى جانب بعض الظروف التي تتعلق بشح البيانات وعدم الاستقرار الأمني الذي بسط بتأثيراته على كل جوانب الحياة . وتطلّبت حالة المدينة إعادة مراجعة ولو في مدة أقل من المأمول ضمن القواعد المنصوص عليها للقيام بهذه العملية .

3- المراجعة الثانية للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU بمدينة "عين ولمان " :

لم يمض عقد من الزمن بعد المصادقة على المراجعة الأولى للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ، غير أنّ الحاجة لإعادة المراجعة مرّة ثانية قد ظهرت ، وذلك تحت ضغوط مختلفة أهمّها النمو الحضري الذي عرف أرقاما مرتفعة في هذه الفترة ، حيث كان عدد سكان مدينة عين ولمان عام 2008 م حوالي 50573 نسمة وارتفع إلى 57686 نسمة عام 2011 م ، بنسبة نمو تقدّر بـ 2,66% ، علما أنّه وعلى مدى فترة المراجعة التي دامت حوالي ثلاث سنوات ، ارتفع أكثر ليصل عند تاريخ المصادقة على المراجعة الثانية - 2015 م- إلى 64959 نسمة¹ ، وهي زيادة تدعو لانتّخاذ تدابير متنوعة وعلى جميع المستويات ، بدءاً بتوفير الهياكل للإقامة ، النقل ، الدراسة ، العلاج ، توفير شبكة مياه الشرب والصرف الصحي ، فضاءات اللعب والترفيه ، الخدمات الإدارية ، مد شبكة الكهرباء والهاتف ، تجهيز الطرقات والأرصفة ، توفير الأجهزة العمومية المختلفة ، من شرطة وحماية مدنية وأجهزة رقابة على العمران، وكل هذا يتطلّب الإمكانيات المادية

⊗ - قطاع التعمير المستقبلي

1 - مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سطيف ، المدونة الإحصائية لسنة 2015 م .

والبشرية اللازمة ،ويصعب الأمر إذا أبرزنا بأن هذه الزيادة في عدد السكان ،تحدث عن طريق النمو الحضري غير المخطّط باعتبار أغلبها يحدث بمقاطع الملكية العقارية الخاصة والبعيدة عن إشراف وتنشيط ورقابة الإدارة المحلية .

حيث باشرت السلطات المحلية ممثلة في المجلس الشعبي البلدي في التحضير لمراجعة المخطّط التوجيهي للتهيئة والتعمير المعمول به والذي عرف محتواه تشبُّعاً على جميع المسويات وأصبح لا يستجيب للطموحات المأمولة ،وكان العمل في ذلك استناداً لمختلف التشريعات المعروفة والمنصوص عليها في القانون 29/90 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 هـ الموافق لأول ديسمبر 1990 م المتعلق بالتهيئة والتعمير ،وكذا المرسوم التنفيذي رقم 177/91 المؤرخ في 14 ذو القعدة عام 1411 هـ الموافق لـ 28 ماي 1991 م الذي يحدّد الإجراءات الخاصة بإعداد المخطّط التوجيهي والمصادقة عليه ،غير أنّه في سنة 2012 م كان لمجموعة البلديات المجاورة وهي عين ولمان ،صالح باي ،قصر الأبطال ،قلال و أولاد سي أحمد أن تشترك في إعداد المخطّط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU ،وتّمت المصادقة عليه تحت رقم 4736 في 2015/11/16 م من طرف والي ولاية سطيف¹ غير أنّه في هذه المراجعة الثانية عرفت العملية توسيعاً لرقعة المخطّط ليشمل أربع بلديات ،وأصبح مخطّطاً توجيهياً لما بين البلديات بدل بلدية عين ولمان لوحدها. ورغم أن العملية أخذت بعين الاعتبار كل المعطيات الطبيعية والبشرية ،وكل الأرقام والإحصائيات التي بانت توفُّرها التكنولوجية المعاصرة وفي ظرف قصير عند الحاجة ،إلا أن ذلك لم ينف وجود بعض الصعوبات التي تتعلق بقضايا موروثية منذ العهد الاستعماري ،أو منذ عهد النظام الموحّج وما كانت له من أصداء مثل تلك السائدة على مستوى شكل ونظام ملكية الأرض ،وتحديد ما يخص نفاذ الأراضي العامّة وتراجعها أمام الملكية الخاصّة .

وأصبح من الضروري التعامل مع الواقع كما هو عليه ،لاحتواء المشاكل المتراكمة والتي تتسع دائرتها مع مرور الزمن ،فكان على الإدارة أن تبسط عملية التخطيط الحضري على تلك الأحياء التي نشأت على الضواحي وتحديداً على أراضي القطاع الخاص ،رغم المعرفة المسبقة بصعوبة الخوض في هذه الهيكلة وعدم القدرة على فضّ مختلف النزاعات القائمة فيها ،والقضاء على مختلف الصعوبات المتنامية بها . وتبدو إشكالية عدم قدرة الإدارة على التحكّم في عملية التخطيط الحضري عبر مثل هذه المقاطعات في التدخّل السطحي وغير الدقيق في بعض مخطّطات شغل الأراضي ،والتي نذكر منها P O S رقم 6 والذي يتعلّق بالجزء الشرقي من حي شرشورة (ميدان الدراسة) والذي لاحظنا بأنّ أراضيها أغلبها تعود للملكية الخاصّة ،والتي تصعب تهيئتها تهيئة خاصة في شكل تجزئات تبعاً لوجود صعوبات في تسوية وثائق ملكيتها،ولتنقيتها إلى حصص ضيقة تجعل من الصّعب تجزئتها طبقاً للشروط اللازمة لذلك ،حيث أنّها

¹ - ملحق رقم 03 خاص بقرار المصادقة على المراجعة الثانية للمخطّط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية عين ولمان .

بمساحتها الضيقة لا تستوعب ما تنص عليه الشروط في ضرورة توفير مختلف المرافق الضرورية، فلا يمكن بذلك إخضاعها لقانون التهيئة والتعمير المعمول به، خاصة بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 15-19 المؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1436 هـ الموافق لـ 25 يناير 2015 م، الذي يحدد كفاءات تحضير عقود التعمير وتسليمها. ولذلك لاحظنا تدخل عملية التخطيط في هذا القطاع فقط بالإشارة إلى "ضرورة إقامة بعض المرافق مثل المدرسة وبعض المساحات الرياضية المرفقة بها، كما تشير كذلك إلى أنه ينبغي تحديد أبعاد المساحات الخضراء وفقا لتوافر الأراضي"¹، علما بأن مشروع إقامة مدرسة ومساحات رياضية مرفقة بها، بهذا الحي لم يجد موقعا لتجسيده، كما هو الحال بالنسبة للمساحات الخضراء، تبعا لعدم وجود أي إمكانية تتيح تجسيد ذلك على أرض الواقع. وتبقى إمكانية الوحيدة لإقامة مثل هذه المشاريع العمومية ترتبط بمدى معرفة وقدرة الإدارة بكيفية استغلال وتفعيل قيم المجتمع وتقاليدته في فعل الخير، والعمل على معيار كسب الاحترام وتحقيق الشهرة والزعامة في الأوساط الاجتماعية، باعتبار ذلك مكن من إقامة مسجد بالحي، ويمكن أن يُوظف لبرمجة مشاريع عمومية أخرى، خاصة إذا كان مانح الأرض سيستفيد هو الآخر من هذه الخدمات .

خلاصة

رغم قلة الوثائق التي في إسناد عناصر هذا الفصل، إلا أننا عملنا على تتبع أهم المراحل التي أحاطت بتطور عملية التخطيط لمدينة عين ولمان منذ العهد الفرنسي الأول والتي لم يكن الغرض من إقامتها بدافع صناعي أو سياسي أو ديني أو غير ذلك، بل أنّ هذه النواة كانت عبارة عن قرية صغيرة أُقيمت خصيصا لغرض استغلال الأراضي الفلاحية المحيطة بها. والتي شُغل في خدمتها الأهالي من سكان المناطق المجاورة في إطار السياسة الاقتصادية الفرنسية الرامية لتمويل السوق الفرنسية بالاحتياجات الغذائية المتنوعة .

ولاحظنا بما الصّدّد بأن الأراضي الخصبة الواقعة شمال المدينة قد ظلّت تحت سيطرة المعمرين إلى غاية الاستقلال، بينما الأراضي غير الخصبة والأقل خصوبة الواقعة في جنوب وشرق المدينة قد تمّ التخليّ سواء في شكل بيع أو في شكل منح وتمليك لبعض الجزائريين في إطار سياسة اجتماعية وسياسية هادفة .

¹ - ملحق رقم 04 وثيقة مرفقة بالمراجعة الثانية للمخطّط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2015 .

الفصل الخامس : المعوقات الاجتماعية للتخطيط الحضري

تمهيد

- I - النمو الحضري.
- II - القيم والعادات والتقاليد .
- III - النظم الاجتماعية السائدة كنظام الملكية والقرابة .
- IV - عدم التجانس في تركيب المجتمع.
- V - النظر بعين الحذر و الشك تجاه السلطات .
- VI - تفكك العلاقات الاجتماعية.

خلاصة

إذا كان التخطيط الشامل يعتبر أحد الوسائل التي تمّ استعمالها لتخطّي الكثير من العوائق والصعوبات التي تقف في طريق التنمية والتطوير، فإنّ التخطيط الحضري أصبح من العلوم التي تعنى بمعالجة هدفٍ رئيسيّ يتجلى في وضع واستخدام الأساليب العلمية الضروريةً لتطوير وتنمية المناطق الحضرية والإقليمية وحل مشاكلها ومن خلال هذا الأسلوب العلمي الأكاديمي يمكن وضع خطط واستراتيجيات وبدائل لاتخاذ قرارات حل المشاكل الحضرية المختلفة، اقتصادية واجتماعية، أو مشكلات النمو والتطور عبر المجال الحضري .

وفي هذا الإطار، تواجه عملية التخطيط الحضري في بلادنا مجموعة من المعوقات التي تقف دون تحقيقه لمختلف الأهداف المرصودة ضمن الخطط المتوالية، حيث بقيت المدن محرومة من فوائد هذا العلم . ويعود هذا الحرمان بالأساس إلى تجاهل عناصر أساسية في دراسة مخططات المدن، حيث أنّ الدراسات الحضرية التي تتسم في الواقع بتشعبها وتعقيدها وتستوجب فرق عملٍ متعددة الاختصاصات تشمل (مخططي مدن، جغرافيين، طوبوغرافيين، معماريين، علماء اجتماع وتقنيين في مختلف الاختصاصات) وتأخذ بعين الاعتبار أنّ إغفال دور أحد هذه الاختصاصات تترتب عنه بالضرورة نتائج سلبية وخيمة.

وأمام هذا التشخيص الدقيق لواقع التخطيط النمطي، تُفرض على المخطّطين ظروفٌ طارئة وغير محسوبة تتعلّق بالواقع الاجتماعي الذي يعدّ من أكثر العوامل التي ترهن عمليات التخطيط الحضري وتؤول بها إلى الفشل في تحقيق الأهداف المسطرة ضمن المخطّطات التنموية المختلفة، حيث تظهر فجأة معوقات اجتماعية ترتبط بمتغيرات غير مبرمجة في الحياة العادية للمدن والحواضر تغيّر كل التوقعات التي تمّ الأخذ والعمل بها، ولنا أن نتطرّق لبعض هذه التحديات التي كثيرا ما كانت وراء المساس بواقع المدن عموما والجزائرية خصوصا .

I - النمو الحضري.

أدى النمو الحضري المتسارع الذي شهدته معظم الدول النامية وخاصة الدول العربية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين إلى مشكلات اقتصادية واجتماعية وديموغرافية وأمنية وغيرها، ومن إفرزات ذلك، ظهور العشوائيات أو الأحياء القصدية حول أطراف المدن. حيث كشفت دراسة للمعهد العربي لإنماء المدن عن أن النمو الحضري في معظم الدول العربية قد أدى لظهور العديد من المناطق العشوائية التي لم يقتصر وجودها على الدول العربية التي تعاني من المشكلات الاقتصادية وإنما ظهرت أيضا في بعض الدول العربية ذات الدخل المرتفع أو المتوسط على غرار دول الخليج. وقد كانت ظاهرة الإسكان العشوائي أو غير المشروع كنتيجة لعوامل متعددة، منها الاقتصادية والسياسية والديموغرافية وكذا الطبيعية، ما دفع العديد من سكان المناطق الريفية للنزوح نحو المدن والعواصم للإقامة على أطرافها، دون التقيد بقوانين ملكية الأراضي، ودون التقيد بنظم ولوائح التخطيط العمراني. إذ عادة ما تشيد المساكن العشوائية من الصفيح أو الزنك أو الخشب أو الكرتون في شكل أكواخ متفرقة، أو تبنى على أراضي القطاع الخاص التي يصعب تجريد صيغ ملكيتها من صور المنازعات المختلفة كعدم حضور وثائق الملكية تبعا للملابسات الإدارية المتعلقة بالأخطاء في الوثائق، عدم التوافق بين الأطراف المستفيدة من الميراث أو عمليات البيع غير الموثق بوثائق قانونية. وفي جميع هذه الحالات تترتب مختلف الاختلالات على التخطيط في شكل صعوبات حياتية يومية يصعب تذليلها كأن تتمثل في أزقة ضيقة يصعب تحرك المركبات داخلها وأحياء غالبا ما تفتقر للخدمات الضرورية كالصحة والصرف الصحي والخدمات الأمنية وغيرها من الخدمات الأساسية.

1- النمو الحضري في الوطن العربي:

وإذا كان النمو الحضري ظاهرة ملازمة لكل المجتمعات التي تعرف نموا سكانيا سريعا وهي صفة تشمل دول العالم الثالث عموما، فإنّ المجتمع العربي يعرف قفزات كبيرة في تعداد سكّانه منذ استرجاع أقطاره للاستقلال السياسي وتحرّر شعوبه من مختلف أشكال الاستعمار التي كانت تجسّد فيه مظاهر الفقر والمعيشة المتدنية وسوء التغذية وارتفاع نسبة الوفيات .

ولقد شهدت المنطقة العربية نموا حضريا بوتيرة عالية في الربع الأخير من القرن العشرين وبشكل يفوق ما شهدته المدن الأوروبية إبّان الثورة الصناعية، وبشكل متباين من مكان لآخر، وتحتل فيه منطقة الخليج المرتبة الأولى، ويعود لعوامل عديدة منها ما يأتي :

- التطور الاجتماعي الاقتصادي والسياسي الذي شهدته الدول العربية في الآونة الأخيرة .
- تطور وسائل النقل والاتصال .
- النمو السكاني المتزايد .
- تركز الأنشطة والخدمات في المدن .

- صعوبة الحياة في المناطق الصحراوية وعدم القدرة على الاستقرار لعدم توفر مصادر العيش و قسوة الظروف المناخية .
- استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة وعلى نطاق تجاري ساعد على زيادة الدخل و رفع مستوى المعيشة ،مما جعل الإنسان يبحث عن الاستقرار في أفضل مكان وهو المدن .
- قلة الإنتاج في الريف مع زيادة السّكان لذا قلّ دخل الفرد فأخذ يبحث عن فرصة عمل في المدن.
- ومن السمات التي اتصف بها النمو الحضري في الوطن العربي ما يأتي :
- نمو حضري سريع مقابل تراجع نمو سكان الأرياف والبادية .
- هيمنة مدينة أو مدينتين على مدن الدولة الواحدة .
- تمثيل المدن الكبيرة أقطاب جذب للسّكان في حين تمثّل المدن الصغيرة أقطاب طرد.
- استيراد مخططات أساسية للمدن وهي غير ملائمة بيئيا واجتماعيا تكون فيها الكلف الاجتماعية الناتجة عنها أكثر من المنافع لما يترتب عليها من مشاكل تنعكس آثارها على راحة الإنسان .
- تتّصف المدن العربية بأنّها ذات طابع استهلاكي وخدمي وقليلة الإنتاج .
- عدم وجود توازن بين الخدمات المختلفة ونمو السّكان .
- انقسام مجتمع المدن الكبرى إلى طبقات و فئات اجتماعية متباينة ثقافيا وعلميا ودينيا ،مما أدّى إلى تفكّك وإضعاف العلاقات الاجتماعية فيها "(1) .

ويذهب بعض المفكرين إلى أنّ هناك ارتباط كبير بين التخطيط والنمو الحضري ،فلا يمكن أن يحدث تخطيط حضري دون الأخذ بمتغيّر النمو الحضري ،حيث يرى الدكتور حسين عبد الحميد أحمد رشوان بأنّه " يرتبط نمو حجم السكان وإعادة توزيعهم بالتخطيط وإعادة التخطيط الفيزيقي .فمنذ الحرب العالمية الثانية ازدادت مناقشات المخطّطين حول أهمية إعادة التجديد والتخطيط الفيزيقي ،وتبين أنّه من الصعوبة بمكان تنفيذ التخطيط دون أن يوضع في الاعتبار النمو السكاني .ولا جدال في أنّ التخطيط يستهدف الكشف عن العلاقة بين عدد السّكان ومساحة الأرض ،وأنّ النمو السكاني يتحدّى مهارة المخطّطين في مواجهة استخدامات الأرض في النواحي الاقتصادية ونشاطات الخدمة الاجتماعية والتسهيلات الترفيهية ،بالرغم من أنّ عملية التخطيط الحضري تظلّ مميّزة "(2) .

2- النمو الحضري في الجزائر :

- (1) - د/خلف حسين على الدليمي: التخطيط الحضري (أسس ومفاهيم)،الدار العلمية للنشر والتوزيع ،ط1 ،2002، ص-ص:45-46.
- (2) - د/حسين عبد الحميد أحمد رشوان : دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية، المكتب الجامعي الحديث، 1988، ص:119.

و عرفت الجزائر ظاهرة السكّن العشوائي منذ الاستقلال بسبب الركود الذي عرفه قطاع السكن في الفترة اللاحقة للاستقلال ،حيث تركزت التنمية في العواصم الإقليمية والمدن الكبرى ،مما جعلها مجالا لاستقطاب السكان فيما عرف بالهجرة الريفية نحو المدن ،حيث استقر هؤلاء الوافدون تبعا للسهولة التي وجدوها في ذلك في المناطق المتدهورة داخل المدن ،و على أطرافها و عبر المناطق الصناعية الكبرى على غرار العاصمة،وهران،قسنطينة،عناينة،سكيكدة و غيرها ،مما كان له تأثيرا كبيرا على التنظيم المجالي و العمراني لهذه المدن بانتشار مناطق البناء العشوائي .

كما كان للظروف الأمنية التي مرت بها الجزائر (العشرينية السوداء) وما ترتب عليها من هجرة داخلية من الأرياف نحو المدن الأكثر أمنا ،دورا بارزا في تفاقم هذه الظاهرة حتى أصبح من غير الممكن بل من المستحيل الحد من توسع بل وإزالة مثل هذه التجمعات الفوضوية وتوفير الإسكان البديل لسكانها .ولقد كان تفاقم هذه الظاهرة من وراء قيام الحكومة بمبادرات لأخذ التدابير اللازمة حيالها من خلال سن قوانين مختلفة كثيرا ما أدت إلى الكبح من هذه الظاهرة داخل الحواضر الكبرى و على محيطها القريب ،و بالمقابل بدأت هذه الظاهرة في التركز بشكل جليّ في المدن الصغيرة نتيجة للعديد من العوامل لعل أهمها:

- ضعف العمل الرقابي لأجهزة الدولة المختلفة سواء تلك المكلفة بمحاربة السكن الفوضوي أو المسؤولة عن تسيير العقار بمختلف أشكاله (الصناعي ،الفلاحي و السياحي) تحت تأثير الهزّات العنيفة التي عرفها الواقع الأمني المنعكس على الحياة العامة.

- عدم وضوح حدود الملكية العقارية بهذه المناطق ،والتي غالبا ما تتسم بالفوضى و التداخل مما يسهل عمليات التلاعب بها و جعلها في متناول مختلف فئات المجتمع بطرق غير نظامية .

- تطور وسائل النقل و شبكة المواصلات بين المدن على اختلاف أحجامها مما سهل كثيرا من عملية تنقل الأشخاص بحثا عن العمل و مصادر العيش ،فأصبح الاستيطان في المدن الصغيرة يعتبر أحد الحلول المثلى و بأقل التكاليف.

- توفر المدن الصغيرة والمتوسطة على مختلف الخدمات خاصة ما يتعلّق بالتعليم و الصحّة و الأمن ، مما جعلها مدنا جالبة للسكان من الأرياف و كذا من المدن المجاورة .

كل هذه العوامل و غيرها جعلت من السكان الوافدين يفضّلون المدن الصغيرة و ضواحيها مستغلين في ذلك الظروف السالفة الذكر ،حيث يتم توطنهم بشكل عشوائي إما ضمن تجمعات سكنية في ضواحي المدينة حيث غالبا ما تكون على الأراضي الفلاحية المتداخلة الملكية ما بين خاص يتم استهلاك أراضيها بعيدا عن الهيكلة الحضرية و تجزئة المساحات و تهيئتها للبناء ،أو عام يستولى عليه بطرق غير شرعية في غياب سلطة رقابية قوية وضمير غائب أو متردّد تحت تأثير الواقع الحساس الذي فرضته التبعات اللاّ

أمنية طيلة تقريبا عقدين كاملين ،أو في شكل سكنات فردية داخل المدينة من خلال بناءات فوضوية على المساحات الهامشية وبطرق ملتوية بعيدة كل البعد عن المعايير العلمية وعقلانية الاستغلال . هذا الوضع أدى إلى نشوء العديد من التجمعات السكنية العشوائية التي أخذت في التوسع تدريجيا حتى أصبحت تشكل في كثير من الأحيان قرى و أحياء تضم مئات السكنات بأنماط عمرانية مختلفة ،و لا تتوفر على أدنى الاحتياجات الضرورية من البنية الأساسية والخدمات المختلفة والمناطق المفتوحة ،حيث أضحت هذه العشوائيات تشكل عائقا لمختلف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية و تهديدا فعليا على البيئة و مستقبل التنمية في كافة مجالاتها¹ .

3- عوامل النمو الحضري :

أولا : العوامل السكانية : وتعلق بنقطتين أساسيتين هما :

❖- النمو الطبيعي للسكان :

*- المواليد : و يشار لها بالخصوبة ،وهي عملية الإنجاب ويعبر عنها بعدد المواليد الأحياء ،أو معدل المواليد الخام .

" و يقصد به نسبة المواليد في السنة إلى جملة عدد السكان في نفس السنة و غالبا ما تكون النسبة في الألف"⁽²⁾، تستخرج هذه النسبة بقسمة عدد المواليد في سنة معينة على عدد السكان في نفس السنة مضروبا في ألف . فمثلا :بلغ عدد المواليد في بلدية أولاد تبان 344 مولودا حيث قدر عدد سكانها في نفس السنة ب 9987 نسمة ، و به فنسبة المواليد تكون كالتالي :

نسبة المواليد = $9987 / (1000 \times 344) = 34.44\%$ وتختلف نسبة الخصوبة بين المجتمعات حيث نجد أنها أكثر ارتفاعا في دول العالم الثالث و أقل انخفاضاً في أوروبا ، و هناك عوامل كثيرة تؤثر فيها ،تتعلق بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية .

ففي سنوات الكساد و الأزمات الاقتصادية أو الاضطرابات السياسية بحجم الأفراد عن الزواج و يقل الإقبال على الإنجاب بين المتزوجين ،فحين قامت الثورة الصناعية في الدول الأوروبية حدث انخفاض ملحوظ في معدلات المواليد في هذه الدول و يرجع ذلك إلى ظهور أنواع كثيرة من مظاهر التسلية و تمضية الوقت ،بحيث يصبح الأطفال عقبة أمام تحقيق هذه التسلية ،أما في حالات الازدهار فأقبل الناس على الإنجاب كما حدث في العشرينات في أمريكا ، و حدث بعد عودة المحاربين في ميادين القتال بعد الحرب العالمية الأولى حيث ارتفع فجأة معدل المواليد في الأقطار المتحاربة (بعد الحرب)³ .

(1) - المعهد العربي لإنماء المدن <http://www.araburban.org>

2 - د/ فتح محمد أبو عيانة : مشكلات السكان في الوطن العربي ، دار المعرفة ، الجامعية ، ص: 51

3 - د/ حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، السكان من منظور علم الاجتماع ، المكتبة الجامعية ، الاسكندرية ، 2001، ص: 165

*- **الوفيات** : إذا كانت الخصوبة (المواليد) هي أهم عناصر التغيير السكاني ، فإن الوفيات تأتي بالدرجة الثانية ولا تقل أهمية في عملية النمو السكاني ليكن عنصر الهجرة آخرها أهمية و أقلها تأثيرا .
تحسب نسبة الوفيات بضرب عدد الوفيات خلال السنة في 1000 و القسمة على عدد السكان في نفس السنة ،مثلا : بلغ عدد الوفيات في بلدية أولاد تبان عام 2007 م ، 117 متوفى ، و به فنسبة الوفيات تكون كالتالي :

$$\text{نسبة الوفيات} = \frac{9987}{(117 \times 1000)} = 11.71 \text{ \% (بالألف) .}$$

والملاحظ أن الوفيات في صفوف الأطفال تكون أكثر أثرا في النمو السكاني ، باعتبار أنها في صفوف كبار السن أمرا طبيعيا ، ومنه فإن ارتفاع نسبة الوفيات العامة لها علاقة مباشرة مع ارتفاع نسبة وفيات الأطفال ، و المحافظة على الأطفال تعني زيادة القوى البشرية لتساهم في بناء الاقتصاد .
ولقد تباينت نسبة الوفيات بين الدول المتقدم والدول المتخلفة ، و كذلك بين الأجناس البشرية إذ نجدها ترتفع الملونين والزنج عندها لدى البيض داخل الدولة الواحدة كجنوب إفريقيا أو الولايات المتحدة الأمريكية ، و ترتفع نسبة الوفيات بين أطفال الريف عن أطفال المدينة عموما وذلك لتحسن الرعاية الصحية و الوعي و ارتفاع مستوى المعيشة بهذه الأخيرة .

كما تتأثر نسبة الوفيات بين الأطفال بالمؤثرات المناخية كالحرارة و الرطوبة و هو ما أكدته دراسة في فرنسا بين الشمال البارد و الجنوب الحار عبر فصلي الشتاء و الصيف¹ .

ولقد أثبتت الدراسات - "دراسة في فرنسا"⁽²⁾ - أن المستوى الاجتماعي والاقتصادي يساهم في رسم منحني الوفيات إذ وجد بأنها ترتفع بين الأسر الفقيرة وأسر العمال البسطاء والفلاحين ، وتنخفض نوعا ما بين الأسر المتوسطة وأسر رجال الأعمال ، بينما تنخفض بشكل ملحوظ في أسر الطبقات العليا والغنية .
وعموما فإن نسبة الوفيات تتخذ لها منحنى بشكل حرف U حيث تكون مرتفعة بين الأطفال وتنخفض عند الشباب وتعود لترتفع كلما تقدم السن خاصة في المجتمعات النامية .

وإضافة إلى تأثير الوفيات في حجم السكان فإنها تؤثر كذلك في تركيبهم العمري و أمد حياتهم .
وتتأثر نسبة الوفيات بأسباب أبرزها مستوى التقدم الطبي والتحسين المعيشي والاستقرار السياسي ومدى انتشار الحوادث والوعي وغيرها .

ويعد معدل وفيات الأطفال مقياسا يعكس مدى تقدم الدول من الناحية الصحية ومدى تقديمها للخدمات الضرورية ، و"يعني معدل وفيات الأطفال الرضع نسبة عدد حالات الوفاة للأطفال دون السنة إلى مجموع عدد المواليد الأحياء في ذات السنة مضروبا في ألف " (3) .

1 - د/ يسرى الجوهري : جغرافية السكان ، مكتبة الأشغال للطباعة و النشر و التوزيع 1997 ، ص 132 .

(2) - د/ يسرى الجوهري : جغرافية السكان ، المرجع نفسه : ص 133 .

(3) - د/ يسرى الجوهري المرجع السابق ص 55 .

ومن الملاحظ أن الدول المتطورة تكنولوجيا في غرب أوروبا تجسد تأجيلا واضحا في الوفيات المبكرة إلى الأعمار المتقدمة أي كبار السن و هذا ما يؤدي بنا للإشارة لأمد الحياة أو ما يسمى بالعمر المرتقب و هو متوسط عدد السنوات التي يحتمل أن يعيشها الإنسان في ظل ظروف صحية و اقتصادية و اجتماعية معينة، ففي الجزائر بينت إحصاءات حول معدل الحياة أن المعدل يتحسن باستمرار عند الذكور والإناث معا، إذ انتقل متوسط العمر المرتقب من 59.2 سنة 1980م إلى 63 سنة في 1985م و إلى 67 سنة في 1988 م .

وسيبقى في الارتفاع في السنوات المقبلة طالما هناك تقدم متنامي في الطب والعناية الصحية والإنتاج الغذائي و التغذية السليمة¹، هذا علما بأن هذا الارتفاع له أثره على النمو السكاني الإجمالي وينعكس تحديدا على مجالات معينة كالإسكان والتغذية والدخل الفردي و غيرها .

❖ - الهجرة :

تعتبر الهجرة أحد العوامل الأساسية للنمو الحضري فهي عملية انتقال أو تحول فيزيقي لفرد أو جماعة من منطقة إلى منطقة أخرى داخل حدود بلد واحد أو خارج حدود هذا البلد وقد تكون إما إرادية طوعية أو إجبارية اضطرارية كما قد تكون دائمة أو مؤقتة. هي الانتقال الفيزيقي للأفراد و الجماعات من مكان إقامة دائم إلى منطقة أخرى لمدة قد تطول و قد تقصر .

و تعتبر الهجرة المكون الثالث الذي ينتج عنه النمو السكاني، إضافة إلى كونها تؤثر على الخصائص الديمغرافية كالعمر و النوع و مستوى التعليم و المهنة وغيرها .

أ - أشكال الهجرة: هناك العديد من الأصناف للهجرة ، تختلف حسب منطلقات تصنيفها منها :

* الهجرة الداخلية و الخارجية²:

- يقصد بالهجرة الداخلية عملية انتقال الأفراد و الجماعات داخل الحدود الإقليمية للدولة ، وهي قليلة التكاليف، أبرزها الهجرة الريفية ، و هنا نجد نوعين من المهاجرين للمدينة:

-- " طائفة من الشبان الأذكياء الذين يقصدون المدينة فرادا أو بعائلاتهم لتحصيل العلم أو لانتهاز الفرص و هم يتميزون بالاستعداد الكبير للاندماج في ثقافة المدينة .

-- طائفة ثانية و تشمل العامة من أهل القرى و يسميها الدكتور غريب محمد سيد أحمد بالدهماء ، لكون أصحابها من المعدومين الذين هجروا الريف لأسباب اقتصادية ، كقلة الأراضي وعدم وجود الشغل وهم لا يملكون الاستعداد للاندماج و به فهم يعملون على إيجاد نوع من الحياة الثقافية الشبيه بما هو في

1 - عبد الحميد دليمي : دراسة في العمران ، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع ، عين مليلة ، 2007 ، ص: 121.

2 - عبد الحميد دليمي : دراسة في العمران ، المرجع نفسه ، ص 121 .

الريف" (1) حيث توفّره الضواحي ويجد أهله مستقرًا لهم فيه فلا هو ريف تحكمه القيم والعادات والتقاليد المحلية والضوابط غير الرسمية ولا هو مدينة تحكمها القوانين والمؤسسات الرسمية .

- أما الهجرة الخارجية فهي الانتقال من دولة إلى أخرى بحثا عن العمل أو هروبا من الاضطهاد أو تطلعا لحياة أفضل، مثل هجرة الأوروبيين إلى العالم الجديد والهجرات الإفريقية الآسيوية نحو أوروبا وأمريكا .
و هنا لا بد من الإشارة إلى أن الهجرة الخارجية في حد ذاتها أشكال :

= هجرة خارجية دائمة: حيث ينقطع المهاجر نهائيا عن الوطن الأم، و يتكيف مع الموطن الجديد و يندمج و يسهل اندماجه إذا كان هناك تقارب و تشابه بين البيئة المهاجر إليها و بيئته الأصلية .
= هجرة خارجية مؤقتة: سواء كانت قصيرة أو طويلة المدى فهي تنتهي بانتهاء عواملها، و يعود المهاجر إلى موطنه الأصلي².

* الهجرة الإرادية و القسرية:

- يقصد بالهجرة الإرادية أو الطوعية ذلك الانتقال الذي يتم اختياريا و طوعيا، يحدد فيه الفرد وجهته دون أي ضغط أو إجبار³، كما " يقصد بالهجرة الطوعية هجرة العمال و عائلاتهم إلى أماكن تتوفر فيها فرص العمل، دون الرجوع إلى موطنهم الأصلي . ويرجع نمو المدن في معظم الأحيان إلى هذا النوع من الهجرة . و يتمثل التنقل الإداري في قيام السلطات بوضع قيود على التنقل الطوعي" (4).

- أما الهجرة القسرية فتحدث نتيجة لضغوط فيزيقية كالزلازل والفيضانات أو سياسية كالتعسف والاستبداد و انتهاك الحريات و الحرب بمختلف أنواعها .

* الهجرة المؤقتة و الدائمة :

- يقصد بالهجرة المؤقتة ذلك الارتحال الذي يحدث نتيجة للطموح في تحقيق رغبة أو مشروع معين ، كتكوين ثروة أو تحصيل علم بحيث يعود المهاجر إلى موطنه بمجرد تحقيقه لما يحتاجه .

- أما الهجرة الدائمة فهي الانتقال النهائي للمواطن لوطن جديد لتكوين ظروف و محيط جديد .

* الهجرة الموسمية: هي هجرة مؤقتة، غير أنها تحدث بانتظام و في مواقيت ثابتة و محددة، تبعا للشغل كالبحث عن المراعي و الكلاء للمواشي، أو لإنتاج زراعة كمحصول التمر، كما تحدث بسبب المناخ المتمثل في الحرارة و البرودة و الجفاف⁵، وتعني الهجرة الوقتية (الموسمية) تنقل الناس إلى أجزاء مختلفة من العالم خلال فترة زمنية معينة . " ففي إفريقيا يقوم التجار والفلاحون باستئجار بعض رجال القبائل خلال موسم

(1) - د/ غريب محمد سيد أحمد : علم الاجتماع الحضري ، دار المعرفة الجامعية ، 2006، ص: 214.

2 - د/ يسرى الجوهري : جغرافية السكان ، مكتبة الأشغال للطباعة و النشر و التوزيع، 1997، ص: 203.

3 - د/ حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، السكان من منظور علم الاجتماع ، المكتبة الجامعية ، الاسكندرية ، 2001، ص : 34.

(4) - د/ حسين عبد الحميد أحمد رشوان : دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية، المكتب الجامعي الحديث، 1988، ص: 107.

5 - د/ حسي عبد الحميد رشوان : السكان من منظور علم الاجتماع، المرجع السابق ص 36/34 .

ذروة العمل . ويهاجر هؤلاء العمال الموسميّون من رواندا ومن إفريقيا الغربية الفرنسية إلى أوغندا والسودان . وفي الهند يهاجر العمال الموسميّون وفي وقت حصاد الشاي . وفي إيطاليا يهاجر العمال الموسميّون إلى الأرجنتين " (1) .

* **الهجرة اليومية** : هي عملية الانتقال اليومي المنتظم و على مسافات متفاوتة للعمل في المصانع ، المحلات التجارية أو الخدماتية الأخرى كالإدارة و الصحة، و لقد تطور هذا النوع من الهجرة خاصة بعد ازدهار ميدان النقل و ابتكار الوسائل الأكثر سرعة و الطرقات السريعة الواسعة و السكك الحديدية المزدوجة² . وهناك من يدرج شكل آخر من الهجرات ألا و هي هجرة الاستجمام التي تحدث عبر نطاقات محدودة قصد السياحة و الترويح عن النفس .

و في موضوعنا هذا نركز على الهجرة الدّاخلية ، كونها أكثر تأثيرا في نمو السكان ، المدن بالمدن الجزائرية و نخص بالذكر الهجرة من الريف إلى المدينة ، و ذلك باعتبار " أن الزيادة الطبيعية في الحضر أقل منها في الريف ، فإن الزيادة الكبيرة في نسبة السكان الذين يقطنون المدن و التي حدثت في كثير من البلدان خلال نصف القرن الأخير أو أكثر تكون ناتجة عن الهجرة من الريف" (3) .

ب - عوامل الهجرة من الريف إلى المدينة : يمكن تصنيف أسباب الهجرة من الريف إلى المدينة إلى صنفين أساسيين هما :

* **العوامل الطارئة :**

هي ظروف تتأسس على مستوى الريف تكره الأفراد على الحياة في محيطهم فيلجئون إلى البحث عن بديل يجدونه في المدينة ، نذكر منها:

- نظرا لاقتران الشغل في الريف بالأرض ونظرا لزيادة عدد السكان في الريف ، فإن حصة الفرد في هذه الأرض أخذ في التراجع وتسبب في تراجع المداخيل ، مما دفع للتفكير في الهجرة إلى المدينة كحل للمشكلة .
- إن تأخر الريف و فقره تسبب في انتشار البطالة مما دفع أفراد الريف للهجرة بحثا عن الرزق .
- تتسبب الكوارث كالجفاف والفيضانات والسيول الجارفة في إتلاف المحاصيل الزراعية و كذا تقليص المساحات ، مما يدفع بالأفراد للخروج من الريف خاصة نحو المدينة .
- هروب الشباب من قيود الأسرة ، و أنماط معيشة الريف للالتحاق بمستويات التحرر و العصرية المحسنة في المدينة⁴ .

(1) - د/حسين عبد الحميد أحمد رشوان : دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية ، المرجع نفسه ، ص: 107 .

2 - د/ يسرى الجوهري : جغرافية السكان ، مرجع سابق ص 267 .

(3) - د/غريب محمد سيد أحمد : علم الاجتماع الحضري ، دار المعرفة الجامعية ، 2006 ، ص: 196 .

4 - د/ عبد المنعم شوقي : مجتمع المدينة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1981 ، ص: 106 .

* العوامل الجاذبة :

- يعتبر ظهور التصنيع و بناء المصانع في المدن كمصدر جديد في كسب الرزق ،مما انجر عنه توافر اليد العاملة الفائضة في الريف نحو المدينة .
- تتركز المدارس الكبرى و الجامعات والمنشآت الثقافية بالمدينة ،حيث يضطر أبناء الريف لمواكبة التدرج العلمي و الثقافي ،ثم البقاء على مستوى المجتمع الحضري .
- تركيز مناهج التعليم على إعداد الأجيال للعمل في الوظائف الإدارية و الحكومية خاصة ،مع إهمال التخصص الزراعي، إضافة إلى إحاطة المناصب الإدارية بالامتيازات ورفعة المركز الاجتماعي ،مما يتسبب في انجذاب أهالي الريف للفوز بها .
- تركز الخدمات و المرافق الأساسية و الترفيهية في المدينة مما يساهم في انجذاب الريفيين إلى الظروف الأفضل¹ .

ج - آثار الزيادة السكانية على المدن :

إنّ التحضر ظاهرة تحصل في المجتمعات المدنية عبر العصور ،غير أنّ أشكاله اختلفت من بيئة مجتمعية لأخرى بحسب واقع المجتمع والمؤثرات الديمغرافية والبيئية والأحداث الكبرى التي يعيشها الناس عبر المراحل المتعاقبة .

ومن أبرز ما ينتج عن التحضر اتساع المدن ونموها أفقياً ورأسياً تبعاً لتنامي معدلات النمو السكاني وهو ما أضحى في العصر الحالي ظاهرة عالمية لا تقتصر على منطقة دون أخرى .ومع ذلك فإن المتتبع لهذه الظاهرة يلحظ بوضوح تأثير الخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمعات في توجيه تلك الظاهرة وتوظيفها وتوجيهها التوجيه الذي ينعكس إيجابياً على المجتمع ،أو سلبياً بعدم أخذها بعين الاعتبار ،وهذا ما ينطبق بشكل كبير على الدول العربية التي تتسم بخصائص متماثلة فيما بينها ومختلفة عن غيرها من المجتمعات الأخرى ،أين نجد الكثير من المدن العربية قد تضاعف نمو سكّانها في العقود القليلة الماضية وتوجه هذا النمو إلى المدن على حساب القرى حيث تجاوزت نسبة سكان المدن ثلثي سكان العالم العربي .

ولقد بلغ هذا النمو الحضري حدّ التكّدس الذي انعكس على عملية التحضر فبلغ مستوى العشوائية وغياب التخطيط المنهجي المتسق مع متطلبات هذا النمو من تناغم مع مؤشرات أخرى مرتبطة بحياة الإنسان وأمنه ومعيشته واحتياجاته الحياتية اليومية .

كما أنّ عملية الانتقال من الريف إلى المدينة وتغيير كل ما يحيط بالفرد من مكانته المرتبطة بالدور ضمن الطبقة المغلقة إلى تلك المرتبط بطبيعة عمله ،ومن نشاطه في العمل الزراعي إلى نشاط آخر غير ذلك ،كل

1 - د/ عبد المنعم شوقي : مجتمع المدينة ،مرجع سابق ، ص 107.

هذه التغيرات في حياته تجعله يشعر بالإحباط والضييق واللامبالاة¹ التي تنعكس على حياته فتجعل منه غالباً عنصراً محايداً بل و أحياناً سلبياً لا يتكيف مع محيطه ولا يساهم في حركة التغيير والتطوير الذي يتجلى في المشاريع العمومية .

ولقد انعكس كل ذلك على تغيرات في التركيبة الاجتماعية وطبيعة العلاقات بين الأفراد داخل الأسرة الواحدة، وبين الفرد والمجتمع، وأحياناً بين التكتلات المجتمعية المبنية على النسب والمعتقد والعلاقات الفئوية. فسُجّلت آثار على القيم والمبادئ والعادات بل أنّ الأمر طال ثوابت ومفاهيم في تلك المجتمعات، تجلّت في ظهور قيم ومفاهيم جديدة تصطدم أحياناً مع تلك القديمة .

وهنا نشير إلى أنّ المدينة تتأثر بالزيادة السكانية في جميع الأحوال، ويكون ذلك التأثير حاداً إذا كانت الزيادة السكانية أو النمو الحضري في مستوياته المرتفعة، أو إذا تزامن ذلك مع بطء في حركة التنمية والتطوير التي تفرضها ظروف معينة . حيث " يؤدي التركز السكاني في بعض المدن بشكل يفوق طاقتها الاستيعابية إلى مواجهة مشاكل عدّة منها ما يأتي:

ضعف العلاقات الاجتماعية بين سكان المدن الكبرى رغم أنهم من بلد واحد وقومية واحدة ودين واحد إذ يسود بين السكان الأثنية والتشبّث بالعادات والتقاليد الغريبة وغير الأصيلة وخاصة في المدن العربية حيث ظهر التقليد الغربي بالمظهر لا بالجوهر، ولذلك ضاعت كل القيم الأخلاقية والحضارية الأصيلة في مثل تلك المدن، وعلى العكس من ذلك المدن الصغيرة التي تسود بين سكانها علاقات متينة والمحافظة على العادات والتقاليد الأصيلة " ²، وهو ما يظهر من المدن الناشئة بعد استرجاع الاستقلال وإثر سياسة التنمية الريفية التي استفادت منها المناطق الداخليّة فتتجت عنها نوايا مدن صغيرة جمعت بين مظاهر الحياة الريفية وخصوصياتها وخدمات وامتيازات المدينة.

ثانياً: العوامل السياسية والحربية :

لقد كانت العوامل السياسية والحروب بمختلف أنواعها سواء تلك التي نشبت بين دولة و أخرى³. أو تلك التحولات التي تحدث داخل الوطن في إطار الحراك السياسي والذي قد يقود إلى اضطرابات وعنّف كتلك التي حدثت في لبنان ما بين سنتي (1975م-1990م)، أو ما حدث في الجزائر إثر توقيف المسار الانتخابي للاستحقاقات التشريعية لسنة 1991م، وانعكاسات الأحداث على سكان القرى والمداشر في البلاد خلال ما يزيد عن عشر سنوات إن لم نقل عقدين كاملين، حيث حدثت هجرات كبرى وتدقق السّكان نحو المناطق التي يتوفر بها الأمن أكثر وغالباً ما تمثّل ذلك في المدن عموماً، أين عرفت الحواضر مختلف المظاهر الدّالة على البطالة، الفقر السرقة وتدني المستوى الصحي بسبب الإقامة

1 - جيرالد بريز، ترجمة د/ محمد محمود الجوهري: مجتمع المدينة في البلاد النامية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1989، ص: 188.

2 - د/ خلف حسين على الدليمي: التخطيط الحضري (أسس ومفاهيم)، الدار العلمية للنشر والتوزيع، ط 1، 2002، ص: 133.

3 - د/غريب محمد سيد أحمد : علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، 2006، ص: 203.

السيئة في المستودعات والبيوت غير المكتملة الإنجاز .

وعموما يمكن وصف هذه الظروف بالعوامل التي يصنعها الإنسان بنفسه كالحرب الأهلية والقبلية والنهب المسلح والانفلات الأمني والاضطرابات الاقتصادية والسياسية والتي قد تجبر الإنسان علي النزوح من مكان لآخر في نطاق ضيق داخلي محليا بعيدا عن اختراق الحدود الدولية إذ يتحرك في مجموعات كبيرة أو صغيرة بحثاً عن الأمن والاستقرار.

ثالثا: العوامل الثقافية :

تلعب عوامل الجذب الثقافية هي الأخرى دورا بالغ الأهمية في حركة الهجرة الداخلي عبر الدول حيث توفر المراكز الحضرية قدرا محددًا من الخدمات الثقافية وتكون محط أنظار الشباب على وجه الخصوص ، ويعتمد مستوى هذه الخدمات وطبيعتها على مدى التطور الحضري الذي تلعبه هذه المراكز الحضرية ، و من أبرز الخدمات في هذا الإطار تلعب خدمات التعليم وعلى وجه التحديد التعليم العالي أثرا بالغا في الانتقال من المراكز الريفية أو شبه الحضرية إلى المراكز التي تتوفر فيها مثل هذه الخدمة ، إضافة إلى ما توفره المراكز الحضرية من خدمات أخرى تشكل دافعا للانتقال كالنوادي ودور العرض والمسارح والملاعب والتي تفتقر إليها الأرياف والمراكز شبه الحضرية.

وقد عمدت الجزائر في كثير من المناطق إلى التخطيط وأخذ هذا المتغير في الحسبان لتخطي هذه الظاهرة بتوفير بعض من هذه الخدمات في المناطق والأقاليم الطاردة للسكان ، و كَلَّلت بالنجاح إلى حد بعيد .

رابعا : العوامل الاقتصادية :

إنّ العامل الرئيسي للهجرة من الريف إلى المدينة من الناحية الاقتصادية هو قضية الأجور و مداخيل العمل ، حيث يبحث العامل عن الراتب الأكثر ارتفاعا ، ففي بعض المناطق حيث يتوفر العمل في مؤسسات استخراج البترول كالجزائر والعراق والسعودية وغيرها نجد بأن الدخل الشهري للعامل يوازي تقريبا مداخل سنة كاملة بالنسبة لسكان الأرياف ، كما أن الأجر يختلف في طبيعة تأثيره بين مجتمع وآخر ، كاختلافه من حيث التأثير بين الدول المتقدمة صناعيا والدول النامية ، حيث نجد أنّ انخفاض الأجر في العمل الزراعي مشترك بينهما ، بل وهو علمي في تأثيره بهذا الصدد ، فإذا كان انخفاضه في الدول المتقدمة صناعيا بسبب وفرة وتكدس الإنتاج الذي يؤدي إلى الاستغناء عن العمالة ، فإن انخفاضه في الدول النامية له أسباب أخرى نذكر منها :

- تزايد السكان في المناطق الريفية عن طاقة الأرض .
- تراجع المساحات الزراعية مقارنة بعدد ملائكتها ونصيب كل فرد فيها نتيجة للنمو الطبيعي للسكان .
- تركيز الاستثمارات في المدينة خاصة الصناعية منها ¹.

1 - غريب محمد سيد أحمد: علم الاجتماع الحضري ، المرجع السابق ، ص: 201.

4- نظريات النمو الحضري :

لقد كان ولازال النمو الحضري أحد الظواهر التي تطل الحواضر عبر العالم، ولذلك كان محل دراسة وتحليل من قبل المدارس والرواد الأوائل في علم الاجتماع الحضري، وهو اليوم موقع اهتمام من المعاصرين من المهتمين بالمدينة، فنجد "من النظريات الرئيسية التي وضعت لتفسير السمات المألوفة في النمو الحضري الغربي تلك التي قدمها ريتشارد هورد و أرنست بورجيس و هومر هويت و تشونسي هاريس وأخيرا ادوارد أولمان وبالرغم من حاجة تلك النظريات إلى تعديلات أساسية قبل تطبيقها على مدن البلاد النامية"¹، فإنها يمكن أن تكون لنا بمثابة منطلق مفيد في هذا الصدد . - ولسنا هنا بصدد عرض النظريات في حد ذاتها بقدر ما نحن نسعى للإشارة للإسهامات الأولى لعلماء الاجتماع الحضري - فلقد نشر ريتشارد هورد في بداية هذا القرن كتابه (أسس قيم الأرض في المدينة) . وخلص فيه من واقع ملاحظاته لأنماط النمو في المدن الأمريكية والأوروبية إلى أنّ المدن تتحدد في صورة دوائر حلقيه، ودرجات محورية على طول طرق النقل بها . وقد كان الاهتمام حتى ذلك الوقت بموضوع تفسير النمو بمرّته مازال محدودا .

وفي عام 1923 م جاء ارنست بورجيس بنظريته التي عرفت بعدها باسم (العرض الحلقي) في النمو الحضري . حيث يرى بورجيس أنّ المدينة الأمريكية الحديثة تقوم في نموها على خمس حلقات أو نطاقات ذات المراكز المتحدة و المتناسقة تقريبا .

ويسمي بورجيس أقرب الحلقات إلى الداخل أو إلى المركز، المنطقة الأولى و تشمل حي العمال المركزي، حيث يدور أكثر نشاط المجتمع كثافة . ويلاحظ أن المنطقة التي تقع خارجها، هي الأخرى منطقة حلقيه حول حي الأعمال المركزي.

وعموما فإن هذه المنطقة الثانية تنتج عن التوسع من المنطقة رقم 1، التي تتميز على العموم بالكثافة السكانية المرتفعة، وانخفاض دخل الغالبية ووجود جماعات أجنبية، كما تتصف في أحوال كثيرة بالتفكك الاجتماعي.

ولكنها تتميز بقيمة ارض عالية نسبيا توقعا لتوسع حي الأعمال المركزي . ويسمي بورجيس المنطقة أو الحلقة الثالثة منطقة سكنى العاملين، وخاصة أولئك الذين يعملون موظفين كتابيين و عمالا في المصانع . أما الحلقة الرابعة وهي الحلقة السكنية، فتتكون أساسا من الفيلات وأحياء الأعمال المحلية ، وتبعد حوالي 15 إلى 20 دقيقة بالمواصلات العامة عن الحلقة الأولى .

وتقع الحلقة الخامسة وهي حلقة الضواحي في الغالب خارج حدود المدينة، وعلى امتداد خطوط المواصلات الممتدة من وسط المدينة بشكل نصف قطري . وتبعد هذه الحلقة حوالي 30 إلى 60 دقيقة

1 - جيرالد بريز، ترجمة د: محمد محمود الجوهري :مجتمع المدينة في البلاد النامية، دار المعرفة الجامعية، 1989، ص: 195.

بالمواصلات العامة عن حي الأعمال المركزي، وهي منطقة سكنية لذوي الدخل المرتفعة. كما يمكن أن تكون مقرا لبعض الأحياء المتخصصة مثل: المناطق الصناعية، مناطق فرز خطوط السكك الحديدية، وغيرها، وهي مختلطة كلها ببعض المناطق الزراعية التي مازالت باقية " 1 .

" ثم وضع هومر هويت نظرية القطاع (النظرية القطاعية)، وهي من النظريات الرئيسية الأخرى في تفسير أنماط المدن .

ويلاحظ هويت أن النمو يتم بأقصى سرعته على طول خطوط النقل الرئيسية وعلى طول الخطوط الأقل مقاومة .

ولا ترى النظرية القطاعية أنّ النمو يطرأ طبقاً لبعض محاور النقل، إنما ترى أيضاً أنّ النمو يتكون من امتدادات للنمط السائد من نمط استخدام الأرض في المدن التي تنمو حول بعض النويات المنفصلة - المتباعدة - وليس حول مركز واحد . وقد تكون هذه النويات قد نمت منذ مرحلة نشأة المدينة . أو ربما تكون قد قامت نتيجة الهجرة وتخصيص بعض استخدامات أرض . وقد حدد هاريس وأولمان أربعة عوامل تفسر قيام النويات وتباين مناطق استخدام الأرض :

1- ضرورة توافر تسهيلات نوعية خاصة، كأن يتطلب البيع القطاعي درجة عالية من القرب فيما بين الوحدات، وتحتاج الصناعة إلى توافر مساحات واسعة من الأراضي وخدمات السكك الحديدية .

2- تتجمع أنواع النشاط المتشابهة معا لتتبادل الاستفادة بمميزاتها، كما هي الحال في حي الأعمال المركزي .

3- النشاطات التي تؤدي بعضها بعضاً، أو لا تتفق بعضها مع البعض، كعدم احتمال مجاورة المناطق السكنية لذوي الدخل المرتفعة أو المكانية العالية لمناطق الصناعات الثقيلة .

4- استخدامات خدمات التخزين التي لا تتمتع بقدرة كبيرة على المنافسة في شراء مواقع ممتازة تلجأ عادة إلى المناطق ذات الإيجارات المنخفضة " 2 .

وهناك بعض الاعتبارات العامة التي يجب أن نأخذها في اعتابارنا، فيما يتعلق بالمناطق الحضرية في البلاد النامية . فقد شهدت تلك المدن الجانب الأكبر من نموها حتى وقت قريب جداً في ظل ظروف غير واضحة، إنما لأنها لم تكن خاضعة فيه لأي ضوابط على الإطلاق، و إنما لضوابط أقل صرامة من تلك المعمول بها في الولايات المتحدة الأمريكية اليوم . بمعنى آخر أنّ معظم تلك المدن قد نمت واتسعت فعلاً في غياب أي قوانين بلدية، أو تعليمات تقسيم، أو ضوابط أو حدود عليا لارتفاعات المباني، أو أي ضوابط فعالة على شغل الأراضي " 3 .

1 - جيرالد بريز، ترجمة د: محمد محمود الجوهري : المرجع نفسه، ص- ص: 195-197.

2 - جيرالد بريز، ترجمة د: محمد محمود الجوهري : مجتمع المدينة في البلاد النامية، المرجع السابق، ص- ص: 197-199.

3 - جيرالد بريز، ترجمة د: محمد محمود الجوهري : المرجع نفسه، ص: 200.

ولعل هذا ما ينطبق على النمو الحضري في بلادنا باعتبار التطور الاجتماعي لم تواكبه عملية تطوير في منظومة التأطير الحضري الذي يراعي في إدارة المدن كل المتغيرات التي تساهم في بناء الحراك السكاني الناتج عن عوامل كثيرة ومتداخلة آخرها تلك المتعلقة بالآثار المترتبة عن الانتقال السياسي من النظام الموجّه للنظم الحر الذي أدى إلى قرارات غير محسوبة تفاعلت لتنتج واقعا صعب توجيهه ظلّ يفرز اختلالاته إلى غاية اليوم .

غير أنّه لا بد من القول بأنّ " النمو الحضري الموجه بأوامر من السلطات لا يمثل عملية نمو حضري ((طبيعية))"¹. خاصة إذا انفردت السلطات بالعملية بعيدا عن الأطراف المتفاعلة مع واقع النمو الحضري . ولقد عرفت الجزائر ظاهرة النمو الحضري منذ استرجاع الاستقلال لأسباب متعدّدة، منها التركيز على التنمية في العواصم الإقليمية والمدن الكبرى ، مما جعلها مجالا لاستقطاب السكان فيما عرف بالهجرة الريفية نحو المدن ، حيث استقر هؤلاء الوافدون في المناطق المتدهورة داخل المدن ، وعلى أطرافها وعبر المناطق الصناعية الكبرى على غرار العاصمة ، وهران ، قسنطينة و عنابة ، وسكيكدة و غيرها ، و كان له تأثيرا كبيرا على التنظيم المجالي و العمراني لهذه المدن بانتشار مناطق البناء العشوائي .

كما كان للظروف الأمنية التي مرت بها الجزائر (العشرية السوداء) وما ترتب عليها من هجرة داخلية من الأرياف غير المؤمّنة نحو المدن الأكثر أمنا ، دورا بارزا في تفاقم هذه الظاهرة حتى أنّه كان من غير الممكن بل من المستحيل إزالة مثل هذه التجمعات الفوضوية أو توقيف حدوثها وتوفير الإسكان البديل لسكانها . غير أن تفاقم هذه الظاهرة جعل الحكومة عند ظهور مؤشرات الانفراج الأمني وتحقيق الاستقرار تبادر لأخذ التدابير اللازمة حيالها من خلال سن قوانين غالبا ما أدت إلى الحد من هذه الظاهرة داخل المدن الكبرى و على محيطها القريب ، في مقابل ذلك ظلّت هذه الظاهرة منتشرة بشكل أكبر في المدن الصغيرة نتيجة للعديد من العوامل منها:

- الخضوع للأمر الواقع إثر الاختلال الذي منيت به الإدارة عبر كل مستوياتها من جزاء الموقف السياسي المصاحب لقرار استقالة رئيس الجمهورية -الشاذلي بن جديد - ودخول البلاد في حالة فراغ قانوني .

- ضعف الأداء الرقابي لأجهزة الدولة المختلفة سواء تلك المكلفة بمحاربة السكن الفوضوي أو المسؤولة عن تسيير العقار بمختلف أشكاله (الصناعي ، الفلاحي والسياحي).

- سهولة التصرف في العقار الذي غالبا ما اتّسم بالفوضى وضعف الرقابة مما هيأ لعمليات التلاعب به وجعله في متناول مختلف فئات المجتمع خاصة فئة المضاربين والتجار اللذين احتكروا المساحات الشاسعة والقطع الأرضية المعدّة للبناء عبر الكثير من المواقع والتجزئات والمدن ، ثمّ عملوا على رفع أسعارها لتتضاعف

1 - جيرالد بريز ، ترجمة د: محمد محمود الجوهري : مجتمع المدينة في البلاد النامية، مرجع سابق ، ص: 200.

عشرات بل مئات المرّات .

- تطور وسائل النقل و شبكة المواصلات بين المدن على اختلاف أحجامها سهل كثيرا من عملية تنقل الأشخاص بحثا عن العمل و مصادر العيش ،مما جعل الاستيطان في المدن الصغيرة يعتبر أحد الحلول المثلى و بأقل التكاليف.

- توفر المدن الصغيرة على معظم الهياكل الخدماتية خاصة تلك المتعلقة بالجانب التعليمي و الصحي و الأمني ،جعلها مدن جالبة للسكان.

- عمليات التضامن الواسعة للسكان الجزائريين بما فيهم سكان المدن لمواجهة الأوضاع المضطربة ،حيث سمح للسكان النّازحين من المناطق غير الآمنة بالاستقرار كيف ما كان شكل ذلك الاستقرار عبر المدن ،في المستودعات والمحلات ،المساحات الهامشية ،المساكن والإدارات الشاغرة وغير ذلك ،كل هذه العوامل وغيرها جعلت من السكان الوافدين يفضلون المدن خاصة الصغيرة و ضواحيها مستغلين في ذلك الظروف السالفة الذكر،أين يتم استقرارهم بشكل عشوائي إما ضمن تجمعات سكنية في ضواحي المدينة حيث غالبا ما تكون على الأراضي الفلاحية الهامشية ،أو في شكل سكنات فردية داخل المدينة من خلال بناءات فوضوية .فخلّفت هذه الأوضاع ظروفًا عملية ساهمت في إيجاد الكثير من النتائج التي نرى لها انعكاسا على الواقع الحضري،والتأثير على ما تم ترتيبه ضمن المخططات التي تم إعدادها .

وأمام ظاهرة التحضر والتعمير التي سجلت منذ أكثر من 40 سنة في الجزائر،والتي شهدت تزايدا متسارعا من سنة لأخرى ومن عشرية لأخرى ،بفعل النمو الديموغرافي الكبير (على الأقل بالنسبة للثلاثين سنة الأولى بعد استرجاع الاستقلال) والنزوح الريفي وسياسة التصنيع ومرحلة اللا استقرار التي عرفها البلاد،حيث بلغت نسبة التحضر 60.1% عام 2000 م ،بعدها كان سنة 1966م فقط 31.54%،ثم 49.84 % سنة 1987 م ليقفز إلى 59 % في 1998 م . (للاشارة لم يتعد التحضر نسبة 5% سنة 1830م ،و 27.41 % سنة 1954 م).كما تطورت الشبكة الحضرية من 95 مدينة سنة 1966م إلى 997 مدينة سنة 2000م * .

و لذلك فإنّ هذا الوضع أنتج في الجزائر نموذجين عن التوسع العمراني ؛الأول منظم يخضع مباشرة لسلطة الإدارة والمصالح التقنية على الرغم من أنّه محفوف بالكثير من السلبيات ،والثاني التوسع غير المنظم أو العشوائي والذي يحمل العديد من المفاهيم ،كالبناء الفوضوي ،الأحياء القصدية والبناء غير القانوني وغيرها .فكل هذه المفاهيم صالحة في الواقع لوصف ظاهرة التوسع غير المنظم.

واستمرت ظاهرة التوسع العمراني غير المنظم ،وأصبحت من المشاهد المألوفة في النطاقات الحضرية ،بل أنّها أفرزت لاحقا ظواهر أخرى سلبية تتعلق بالآفات الاجتماعية كالبطالة والجريمة والسرقة والانحراف

* - الديوان الوطني للإحصاء .

والإدمان . بل إن جل المدن الجزائرية أصبحت محاطة بأحياء تعكس مظاهر غير مَحْبَذة شبيهة بتلك التي عرفتها البلاد أيام الهيمنة الاستعمارية ، بل وأكثر من ذلك هي تحمل بذور انعكاسات خطيرة تهدد من يوم لآخر كيان المجتمع واستقراره . فلقد أصبحت مدننا مهما اختلفت أحجامها ، تحتضن مظاهر الفوضى وأعمال الشغب والانحراف والعنف والمخدرات وانعدام الأمن المرتبطة بشكل أو بآخر بالأحياء القصديرية ، وفي مقابل التوسّع الفيزيقي للمدن والتجمّعات الحضرية ظهرت مظاهر التراجع في التنمية الاجتماعية .

II – القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية:

تمثّل بعض القيم ، العادات القديمة و التقاليد المتوارثة ، معوقات لكل الابتكارات و عمليات التغيير؛ وتزيد هذه العوائق حدّة حينما يكون الكبار والشيوخ هم أصحاب الحل والعقد؛ إذ يصعب ويعزّ عليهم تغيير قيمهم وعاداتهم وتقاليدهم .

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنّ التغيير الاجتماعي يرتبط إلى حد كبير بثقافة المجتمع السائدة ، فالثقافة التقليدية القائمة على القيم والعادات والتقاليد بوجه عام ، لا تساعد على حدوث عملية التغيير الاجتماعي بسهولة ، فالعادات والتقاليد التي تميل إلى الثبات تقاوم التغيير و تكبح كل تجديد سواء كان مادياً أو معنوياً ، وكلّما سادت هذه الثقافة وانتشرت ، كانت المقاومة أشد وأقوى .

فالفكر المحافظ الذي يتبنّى مبدأ تقديس القديم يرسي تقاليد مقاومة وتعطيل كل جديد ، وتسود مثل هذه المعتقدات خاصة عند المستنّين الذين عاشوا بالضرورة حياة مختلفة عن الحياة الحديثة بواقعها الجديد، ممّا يجعلهم يجهلون ويتجاهلون كل تجديد، و ممّا يثير لديهم الالتباس حيال كل السلوكات الحديثة . وقد بين وليام أوجبرن أن النزعة المحافظة عند كبار السن والميل للمحافظة على القديم وثبات العادات والتقاليد ، كلها متغيرات تقاوم التجديد المادي والتغيير بوجه عام¹ .

وتظهر المقاومة بشكل أوسع ، حينما يتعلق التغيير بالقيم والعادات والتقاليد والمعتقدات التقليدية ، التي تشكل القاعدة الخلفية لمختلف بناءات المجتمع والأنظمة الاجتماعية المختلفة وعلى رأسها البناء الأسري وخاصة المتعلق بالأسر الممتدة والذي من شأنه أن يعيق عملية التغيير الاجتماعي ، بعكس بناء الأسر الصغيرة أو " الأسرة النووية " التي تستوعب كل جديد .

أولاً – القيم الاجتماعية :

يتمتع المجتمع بمجموعة أنساق تعمل على تحقيق بقائه وتنظم عمليات التفاعل بين مختلف بناءاته وهياكله ، كما توفر الظروف الملائمة لاستمراره وتطوره . ومن بين هذه الآليات القيم الاجتماعية .

1 - محمد عاطف غيث : علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1983 ، ص: 71 .

تعرف القيمة على أنّها "تصور المجتمع للشيء المرغوب، وهو التصور الذي يؤثر على السلوك الاجتماعي لمن يعتنق هذه القيمة" (1) كما أنّها "فكرة يؤمن بها الفرد، وإن كان يشاركه أصدقاؤه وأقاربه، وتحدّد له اختيار ما يفعله وكيف يفعله، كما تحدّد له ما هو الشيء العزيز، أو الثمين، أو الجذاب أو الملائم... (2) . وتشكّل منظومة القيم الاجتماعية الإطار المرجعي للسلوك الإنساني في المجتمع، فتؤثر في اختيار الأهداف وتحديد الوسائل والأساليب المؤدية إليها، فهي تمثل نسقا من المعايير التي من خلالها يتم الحكم على الأشياء وعلى سلوك الأفراد. إن القيم تمثل محددًا هامًا من محددات السلوك وهي لب الثقافة الإنسانية، كما أن مفهوم المرغوب فيه أو عكس ذلك هو بمثابة حجر الزاوية في تحديد مدلول القيم، ذلك أنّها هي التي تحدّد لنا ما هو مرغوب فيه ومرغوب عنه، وأنّها تمثّل مستويات قيمة يحكم من خلالها على كل ما هو حولنا من مكونات الثقافة وتوجه تفضيلاتنا الاجتماعية³. فالقيم الاجتماعية هي التي تدفع بالأفراد إلى اختيار السلوك المناسب في وضعية محددة، إذ تستعمل كدليل من أجل أن توجه الفعل في الظروف الخاصة والمحددة في الزمان والمكان المناسبان. "إن القيمة تندرج في الواقع بطريقة مزدوجة: إنّها تبدو كمثال يستدعي الانتماء أو يدعو إلى الاحترام، كما أنّها تظهر في الأشياء والتصرفات التي تعبّر عنها بطريقة محسوسة أو أكثر تحديداً بطريقة رمزية" (4) .

وهذا ما قصده إميل دوركايم عندما كتب قائلاً "إن القيم موضوعية كموضوعية الأشياء" أي أنّها لا تأخذ المقاصد والغايات الفردية والذاتية وفي هذا الاتجاه ذهب علماء الاجتماع من أمثال فون جرونبيوم **VON grunebaum** الذي كتب في مقال له أنّ المدن الإسلامية التقليدية التي تهيمن فيها القيم الدينية كالصلاة التي تؤدى خمس مرات في اليوم وصيام شهر كامل كل سنة وتكون لها نتائج على أنواع النشاطات المختلفة في الحياة الحضرية وتتصل بها أغلبية القيم والمعتقدات وتؤثر على طابع الحياة الحضرية⁵. وهو ما يبيّن بأن القيم الاجتماعية في الحقيقة تشكّل منظومة شاملة ومتكاملة تعمل في إطار عام، وأنّ تغيّر أو زوال بعضها ينعكس على فروع قيمة في ميادين عدّة ضمن الحياة الحضرية والاجتماعية عموماً.

و لقد ثبت بأنّ القيم ذاتية ونسبية من حيث المكان والزمان، ولكل مجتمع قيمه الخاصّة التي تحتوي الأفراد بسلوكهم، ونظام القيم هو الذي يتحكّم في تصرّفات الإنسان مع اختلافه من مجتمع لآخر، ومن فرد

(1) - أ/د محمد الجوهري : المدخل إلى علم الاجتماع، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، ط 1، ص: 34.

(2) - أ/د محمد الجوهري : المدخل إلى علم الاجتماع، المرجع نفسه، ص: 34.

3 - مراد زعيبي: علم الاجتماع، رؤية نقدية، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية، الجزائر، 2002، ص: 58.

(4) - غي روشي: مدخل إلى علم الاجتماع العام، ترجمة مصطفى دندشيلي، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1983، ص: 89.

5 - محمد عاطف غيث : علم الاجتماع الحضري - مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1995، ص: 60.

لفرد في نفس المجتمع¹، بمعنى أن لكل فرد طريقة خاصّة في التعامل والتقيّد بقيم مجتمعه، حيث يلتزم بعض الأفراد بقيمة احترام الوقت فيحترموا المواعيد في تعاملاتهم مع الآخرين بينما نجد أفراد آخرين لا يلتزمون بهذه القيمة. وتعكس القيم المستوى الثقافي الخاص والعام للمجتمع، فهي خاصية مجتمع بعينه خلال فترة زمنية تاريخية معينة، ذلك لأن القيم تتغير عبر الزمان والمكان، إذ نتساءل اليوم على موقع قيمة "طعام المسكين" التي تبرز نبذ التبذير وقيمة "خبزة سيدي عبد القادر" التي تبرز التمسك بمظهر الصدقة في المجتمع الجزائري.

والقيم هي مجموعة من التنظيمات الاجتماعية النفسية لأحكام فكرية وانفعالية يشترك فيها الأشخاص فتعمل في توجيه دوافعهم ورغباتهم في الحياة الاجتماعية وفق سلوكيات يعتبرها المجتمع مستحسنة ومسموح بها أو غير ذلك فيرفضها أو يكتفها.

أمّا الأفراد فيجدون أنفسهم أمام منظومة معيارية تعتمد على سلم قيم قد يختلف عن التقديرات الشخصية لديهم غير أنهم يلزمون بها ويخضعون لها. كما أنّ مرجعية القيم مستمدة في أغلب الأحيان من الأديان أو المذاهب السائدة في المجتمع. وهذا ما يفسر لنا امتثال الأفراد لقواعد الضبط الاجتماعي من جهة والتزامهم بأهداف المجتمع من جهة ثانية، كما تدعم هذه القيم طرق وأساليب الاحتفاظ بالمجتمع الذي يشكل وحدة مترابطة، متكاملة ومتميزة².

والقيم من وجهة نظر أخرى هي مبادئ ومعايير مسلّم بها بين جميع أفراد المجتمع أو غالبيتهم؛ وهي بهذا تمثل مرجعية للسلوك الاجتماعي العام. أمّا مصدرها فقد يكون مستوحى من الشريعة المنزلة أو اجتهادات العلماء أو ما اتفق عليه المجتمع أو ما استقرت المواقف حوله عبر أحقاب متعاقبة، نتيجة حوادث معينة عبر تاريخه الطويل. وفي تاريخ كل مجتمع تنشأ قيم في ظروف الرخاء والغنى، وتنشأ أخرى في أوقات الاحتياج والفقر، وفي أحوال الخوف تنشأ قيم، كما تقوم قيم أخرى في ظروف الاستقرار والأمن، وهذه القيم ليست جميعها متماثلة و في مستوى واحد، فبعضها أساسي في ثقافة المجتمع وبعضها ثانوي، وغايتها ضبط الحياة العامّة داخل المجتمع وتسيير و تيسير التفاعل بين أفرادها. والمجتمع لا يتسامح في حال التعدي على قيمه خاصّة فيما يخص تلك القيم الأساسية، حيث يتخذ في سبيل حمايتها عدداً من الإجراءات، قد يكون منها معاقبة المخالف عقاباً بدنياً أو عقاباً معنوياً أو هما معا. والقيم مرتبطة بمنظومة من المفاهيم و أنماط من السلوك، كما هي مرتبطة بشكل من مؤسسات المجتمع، وأحياناً أنّ بعض الشخصيات العامة التي تمثل رموزاً لقيم؛ فمثلاً رجال السياسة وبعض المؤسسات السياسية يمثلون قيماً سياسية، كما أنّ بعض علماء الشريعة وبعض المؤسسات الدينية تمثل بعض القيم الدينية، وربما كانت

1 - وديع خليل الشكور: أمراض المجتمع، الأسباب، الأصناف، التفسير، الوقاية و العلاج، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 1998، ص: 79.

2 - مراد زعيبي: علم الاجتماع، رؤية نقدية، المرجع السابق، ص: 58.

الرموز أماكن أو أشياء أو سلوكا أو لباسا ، كما قد تصدر قرارات لتأطيرها تكريسا أو منعا . فالقيم إذن ليست منفصلة عن الواقع ، فهي بمثابة النقاط الإشارية أو الدليل الذي يحتكم إليه ، وهي راسخة بمعانيها وكل ما يرتبط بها من مفاهيم منعكسة على الواقع . فهي ماثلة في الأذهان وظاهرة في المجتمع كما أسلفنا من خلال رموز وشخصيات ومؤسسات وسلوك يجسدها . ولو حدث انفصال للوجود المادي للقيم عن وجودها الذهني لما بقي لها مدلول ، ولا زال تأثيرها من الحياة العامة وأصبحت تراثا يرويه ويتداوله الناس من غير التزام به ولا احتكام إليه ، فأى قيمة لا بد أن يكون لها وجود ذهني ووجود مادي نفعي عمومي في المجتمع .

و هنا يمكن أن نقول بأنّ القيم هي التي تمنح الشرعية لرسم ما سيكون مقبولاً أو مرفوضاً في المجتمع . وهي بهذا تحكم التغيير الاجتماعي فتستوعبه أو تعوق تحسيده .

و ممّا تجدر الإشارة إليه هو أنّ القيم تتغير ، في ظروف معينة و تحت تأثير عوامل مختلفة ، حيث يرى **كارل مانهايم K. Manheim** أن تغيير القيم يحدث عندما يصبح المجتمع ديناميا و يظهر صراع القيم عندما تكون جماعتين أو أكثر مختلفتين ، وذلك بحدوث توافق بينهما أو سيطرة واحدة على الأخرى¹ .

إذا فالتغير القيمي يكون نتيجة للتفاعل المستمر بين الأفراد و المحيط ، تبعا للعوامل الثقافية و الاجتماعية السائدة ، بالإضافة للحراك الاجتماعي و الحراك الفيزيقي خاصة في شكله الديناميكي .

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن التغير القيمي في المدينة الجزائرية نتج عن تغير في مكونات البناء الاجتماعي الثقافي ، وتنوع الظروف المادية و المعنوية ، واختلاف المراحل التاريخية التي مرّ بها المجتمع الجزائري ، التي صنعت كلّها عوامل ساعدت على ظهور أشكال قيمية متباينة تعكس صراعا قيميا موجودا ، وتمثل هذه الأشكال المتباينة في قيم : تقليدية محلية تاريخية حضارية ، وعصرية قد توصف بالدخيلة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التحولات العميقة والسريعة التي عرفها العالم وبلادنا في نهاية الألفية الثانية وأكثر من ذلك القفزات الكبيرة التي حدثت في بداية الألفية الثالثة والتي طالت كل الميادين المستفيدة من موجة التطور العلمي والتكنولوجي . ففي ظل التغيرات العالمية المعاصرة يلاحظ تراجع دور العملية الثقافية والاجتماعية في المجتمعات التقليدية ، هذه التغيرات تعمل على تهديد منظومة القيم الأصيلة ، فأصبح ذلك يشكل نوعا من الازدواجية الثقافية التي تجتمع فيها تناقضات الأصالة والمعاصرة ، مما يؤدي إلى تهميش أو تغيير ملامح الثقافة الوطنية² . إن كثرة التغيرات الاجتماعية والثقافية المتسارعة الراهنة تجعل الفرد يعيش ما يعرف بالصدمة الثقافية القيمية ، حيث يوضع الأفراد و خاصة الشباب في مواجهة قيم جديدة غير مألوفة تستلزم العمل بها وذلك يؤدي إلى إحداث خلل في تكيفهم وانهمارهم .

1 - محمد عاطف غيث: تطبيقات في علم الاجتماع، الإسكندرية، دار الكتب الجامعية، 1970، ص: 229.

2 - ماجد الزيود : الشباب و القيم في عالم متغير، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006 ، ص 84

ولهذا يصبح التغيير يحمل في طياته قيماً وأخلاقيات بديلة منها: تجاوز القديم والأخذ بالجديد. فإلى جانب وجود أشخاص ومجتمعات يتقبلون عملية التغيير (المجتمعات الديناميكية)، وينزعون إلى الجديد، نجد بالمقابل أشخاص آخرون ومجتمعات ترغب في الثبات والاستقرار، وتخاف من الجديد، وتقف في وجه التغيير وتحاربه، وتلك طبيعة (المجتمعات الاستاتيكية).

و لقد كانت القاعدة العامة للسلوك الاجتماعي الذي واجه حركة التغيير التي قادها الأنبياء والمرسلون في العصور السالفة هي رفض التغيير ومواجهته: { وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ } سورة سبأ الآية 34 .

فرفض قوم نوح فكرة التغيير، و { قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ } سورة هود الآية 32.

كما رفض قوم هود دعوته: { وَادْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أُنذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ وَقَدْ خَلَّتِ النَّذُرُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ } قَالُوا أَجِئْتَنَا لِنَأْفِكَنَّ عَنْ آلِهَتِنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ } سورة الأحقاف الايتان 21 و22 .

ومن نوح إلى خاتم الأنبياء محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) ساد واشتدّ التعبير عن رفض التغيير الاجتماعي في أوساط مجتمع قريش الذي بالغ في غطرسته، ورفض الإسلام دينا سماويا، { وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ نُؤْمِنَ بِهَذَا الْقُرْآنِ وَلَا بِالَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ الْقَوْلَ يَقُولُ الَّذِينَ اسْتُضِعُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ } سورة سبأ الآية 31.

تأخذ القيم اتجاهين رئيسيين لا ثالث لهما في بناء المجتمع، فهناك قيم تعمل على تحقيق التواصل والتكامل والإبداع في حياة المجتمع، غير أنّ هناك منها ما يمثل مصادر اضطراب واختلال في صيرورة الحياة الاجتماعية، وبهذا نؤكد بأنّ "القيم الاجتماعية السائدة تلعب دورا هاما في تكوين البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي للمجتمعات، وتمنحها الصفة التي تنتقل بها من واقع إلى واقع آخر كليا أو جزئيا، أو تبقّيها على صورتها القائمة لمُدّة طويلة أو قصيرة، ومن القيم و المعايير التي تعوق التخطيط:

- الانعزالية والتواكل على الغير .
- عدم تقديس العمل كقيمة .
- عدم الإيمان بالتجديد والخوف من المستجدات .
- عدم تقدير الوقت ¹.

ونخلص من كل هذا إلى أنّه لا بد على المخطط أن يضع نصب عينيه القيم الاجتماعية و الثقافية والدينية التي تسود المجتمع، فكثيرا ما تعوق هذه العناصر نجاح المخطّطات والمشروعات وبرامج التنمية .

1- د/ ماجدة علام : موضوعات في علم الاجتماع الحضري، من دون دار طبع، 2000، ص: 198.

ثانيا - العادات والتقاليد الاجتماعية :

اختلف العلماء والباحثون في استعمال مفهوم العادات والتقاليد، فهناك من يجمع بين العادات والتقاليد على أنهما مفهوم واحد وهناك من يميز بينهما بحيث يدرس العادات لوحدها والتقاليد لوحدها غير أنه من العادة والمعمول به عموما لدى مستعملي اللغة العربية أن يقرن بين اللفظين في أغلب الأحيان إن لم نقل كل المواقف التي يشار فيها للدلالة عليهما.

1- تعرف العادة الاجتماعية على أنّها: كل سلوك متكرر يكتسب ويتعلم اجتماعيا، حيث يرى ادوارد

سابير أن العادة الاجتماعية مصطلح يستعمل لدلالة على مجموع الأنماط السلوكية التي تحتفظ بها الجماعة وتترسّمها تقليديا وهذا يميزها عن النشاطات التي يقوم بها الفرد (by tradition)¹.

وهي طريقة روتينية سهلة لمواجهة المشكلات وحلّها ولذلك فإن لكل مجتمع عاداته وتقاليد. " ولا شكّ في أنّ اللجوء إلى العادات والتقاليد يقتصد في الجهد والوقت و لكن ليس من الضروري أن يكون صوابا. إنّ من الخطأ الظن بأنّ كل ما جرت عليه العادات صحيح، ومن الخلل الخضوع للتقاليد خضوعا أعمى، ثمّ إنّ إجماع الناس على أمر ليس دليلا قاطعا على صحته، والتاريخ مليء بالاعتقادات والعادات والتقاليد التي كان الناس يعتقدون بصحّتها ثمّ أثبت الواقع بطلانها.²

فالعادات الاجتماعية بإجماع علماء الاجتماع هي الدعائم التي يقوم عليها التراث الثقافي في كل بيئة اجتماعية وهي الأصول التي استمدّت منها النظم والقوانين مادتها، كما أنّها القوى الموجهة لأعمال الأفراد وحياتهم³.

2 - أما التقاليد الاجتماعية فتعرف بأنّها: أنماط من السلوك تتضمن القيم الذاتية التي تعتر بها الجماعة، كما تتضمن أنواعا من التفكير والتصورات والمعتقدات الخاصة السائدة فيها - الجماعة - والتي تنتقل بينها من الماضي إلى الحاضر إلى المستقبل⁴، حيث يتوارثها الناس جيلا عن جيل وتشكّل عناصر أساسية للهوية الوطنية والاجتماعية لتلك الجماعة.

اعتبر تارد التقليد بأنه الحقيقة الاجتماعية الجوهرية، وهذه الحقيقة قوانين تصف طبيعتها وآثارها وعليه فإن التغيير الاجتماعي إنما كان ممكن الحدوث لأن الناس يقلّدون ما هو جديد وكل ما هو بارز. والنتيجة فإن المجتمع لا يمكن أن يوجد من غير تقليد⁵.

1 - فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية، دار النهضة العربية لطباعة والنشر، ط2، بيروت، 1980، ص-ص: 104-106.

(2) - د/فاخر عاقل: أسس البحث العلمي في العوم السلوكية، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1982، ط: 2، ص: 77، 76.

3 - فوزية دياب، المرجع نفسه، ص-ص: 107-108.

4 - فايزة أنور احمد شكري: القيم الأخلاقية بين الفلسفة والعلم، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص: 300.

5 - عابدين عليّة: دراسات في سيكولوجية اللباس، دار الفكر العربي، ط1، مصر، 1996، ص: 129.

والتقليد يهتم بمجمل التصرفات وأنماط السلوك التي تتجلى في مناسبات معينة اجتماعية كانت أو دينية. وبمعنى أعم وأشمل مناسبات شعبية، يتم التصرف إزاءها بمخزون ثقافي مستمد من تراث يؤمن بالتواصل بين الماضي والحاضر فيغتنى بتراكمات تشكّل مجموعها تراث المستقبل¹. وتعني التقاليد بالنسبة للملابس-مثلا - تلك الأنماط والممارسات الملبسية التي تنتقل عبر الأجيال وتنشأ خلال فترات من الاستعمال الطويل، وقد فرّق (Nystron) بين التقليد والموضة، بأن الناس في الموضة يحاكمون معاصريهم وفي التقليد يحاكمون آباءهم وسابقيهم².

وعليه فالعادات الاجتماعية هي عبارة عن تكرار لسلوكات وممارسات لأفراد وجماعات داخل المجتمع، تستقر وتنتشر و تحضى بقبول اجتماعي حتى يتمسك بها السّكان وتتحول إلى سلوك اجتماعي، حيث تصبح أكثر رسوخا وبقاءً وأشدّ تماسكا، كما نجدتها تقف عكس التحديث والتغيير، تمارسها الجماعة أحيانا دون وعي منها، والخروج عنها يعتبر خروج عن القواعد الاجتماعية، وعليه فهناك تداخل كبير بين المفهومين، إذ يشتركان في أنهما يقومان بتنظيم الحياة الاجتماعية للأفراد ويضبطان سلوكياتهم وتصرفاتهم ويلتزم الجميع باحترامهما، ففي اللباس مثلا نلبس ما يتماشى وعادات مجتمعا وتقاليد.

وتنقسم العادات إلى تقليدية قديمة متوارثة عن الأجداد بالطريقة العمودية وعادات مستحدثة مثل الموضات والتي تنتقل بالطريقة الأفقية أي من ثقافة لأخرى ومن مجتمع لأخر، وهناك عادات اجتماعية تمارس من طرف الجماعة مثل تنظيم حفلات الزواج والظهور بأزياء تقليدية وإقامة بعض الطقوس وإحياء بعض الأعياد الدينية... الخ. أخرى فردية تمارس من طرف الأشخاص فيتميّزون بها عن غيرهم كتسريحة الشعر وطريقة الأكل والنوم ونشاطات أخرى تبقى شخصية و يتّصف بها الفرد لوحده، ولهذا لا يمكن اعتبارها عادات اجتماعية لكنها يمكن أن تتحول من عادات فردية إلى عادات تمارس من طرف الجماعات إي جماعية اجتماعية، كما هو الحال في بعض أزياء اللباس.

ونميّز بين نوعين من العادات، فهناك ما هو تقليدي وما هو حديث أو مساير للتطورات على أن النوع الأول متوارث عن أجيال سابقة مفروض على الأجيال الحالية والآتية وبالتالي يتميّز بالثبات والاستمرار وقلة الانتشار حيث يصبح خاص بمجتمع أو منطقة معينة ويميّزها عن باقي المناطق الأخرى، وعلى العكس يتميّز النوع الثاني، الحديث بسرعة الانتشار و التقبّل من طرف الناس وبالتالي فهي مؤقتة وعابرة. إلا أن هناك منها ما تبقى قائمة وتتحول إلى تقليد اجتماعي وذلك حسب ملاءمتها مع الظروف البيئية والاجتماعية و مع منظومة العادات والتقاليد السائدة في المنطقة .

1 - عاطف عطية: المجتمع الدين والتقاليد، منشورات جروس برس، طرابلس، لبنان، 1996، ص: 29.

2 - عابدين عليّة: دراسات في سيكولوجية اللباس، المرجع السابق، ص: 102.

وهنا نجد النوع الثاني أي العادات الحديثة التي تلقى إقبالا من فئة الشباب لما تتميز به من حركية وحب التغيير والتجديد، وكذا فئة ذوي الطبقات العليا من المجتمع من بورجوازيين ومتقنين لما لهم من إمكانيات اقتصادية وثقافية، إضافة إلى الأفراد الذين يتواجدون في المناطق الحضرية. أمّا بالنسبة للعادات الاجتماعية التقليدية فتحافظ وتحرص عليها الطبقات الدنيا والوسطى لقلة إمكانياتها المادية وقلة العلاقات الاجتماعية بين أفرادها كما تحافظ عليها فئة الكبار مثل الآباء والأجداد باعتبارهم محافظين على تراثهم وعلى هويتهم وتثبت عليها وتمسك بها الجماعات الريفية أكثر لما تتميز به من بساطة في حياتها .

والمعروف من تاريخ الشعوب والمجتمعات أن المجتمع إذا أصابه تغيرا معينا عن طريق نظرية عملية جديدة أو تطور تكنولوجي أو عقيدة دينية فان ذلك يؤدي إلى تغير في أشكال تفاعل أفرادها، فيحدث ذلك تغيرا في بنائه الاجتماعي فيتبعه تغيرا في القيم الثقافية والعادات والتقاليد والمعتقدات بتعبير آخر، "فتضاف الأنماط الثقافية الجديدة إلى القديمة وتقوم بدورها بتغيير أو تعديل ادوار أفراد المجتمع، وتساهم في التغيرات البنائية"⁽¹⁾ فلا يحدث صراعا بين العادات والتقاليد السائدة في المجتمع مع متطلبات التغيير الجديد وهنا يكون التفكك الاجتماعي احد أوجه الصراع.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنّ التنمية ومشاريع التخطيط بكل مستوياته تحتاج إلى قيم جديدة تدفع إلى أهداف التجديد وتقودها إلى الطريق الصحيح فإذا كانت القيم الاجتماعية جامدة ومتخلفة واجهت برامج التنمية عقبات شتى أثناء تنفيذها. ومن القيم والمعايير التي تعيق برامج التنمية، الانعزالية والتوكل على الغير، عدم تقديس العمل كقيمة، عدم الإيمان بالجديد والتخويف من المستحدثات وعدم تقدير الوقت وغيرها. هذا إضافة إلى أنّه كثيرا ما تتغير القيم والمعايير الثقافية بمرور الزمن، وكثيرا منها ما قد تكون شبه مألوفة على نطاق واسع من المجتمعات ثم تندثر كقيمة مؤازرة أهل الجنائز التي تتراجع شيئا فشيئا، إذ نجد علاقة الجيرة سواء في الريف أو في المدينة لم تعد قادرة على تكبح الخصوصيات العائلية إزاء هذا الموقف، كما نجد اليوم الكثير من السلوكات الاجتماعية المنتشرة على الرغم من تناقضها مع قيم الماضي مثل تبادل التهاني بوسائل الاتصال والتكنولوجيا المعاصرة. على الرغم من أنّها لا تعكس قيمنا الاجتماعية ولا الثقافية ولا الدينية .

وتعتبر القيم الاجتماعية من الأسس التي يبنى عليها التنظيم الاجتماعي، ولذا فإذا تصدّعت هذه القيم فان التفكك الاجتماعي يبدأ مفعوله. فمعظم حالات التفكك تحصل بسبب حدوث أزمات اجتماعية كيف ما كان نوعها أو مستواها، حيث يترتب عليها تفرّق حاد في بناء المجتمع وأنشطته الاجتماعية، ممّا يتطلّب قيم وعادات وتقاليد مستجدة تبعا لتغير الوضع الاجتماعي، فضلا عن كون الأزمات الاجتماعية تولّد عدة أزمات فردية تلزم الأفراد وتجبرهم على تغيير سلوكهم الذي اعتادوا عليه وألفوه، والمشكلة تكون

(1) - معن خليل عمر: التفكك الاجتماعي، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 75.

أعسر إذا لم يكن لدى الجماعة بدائل جديدة لما تصدّع من قبيل الأزمة التي أضرت بها⁽¹⁾ وحسب ما يرى إميل دوركايم فإن التغيرات الاجتماعية المفاجئة تؤدي إلى انهيار وتصدّع القيم السائدة لتحل محلّها قيم جديدة.

وفي هذه الحالة نجد أنّ "الجماعات المهاجرة تدخل إلى المدينة عادات وتقاليد اجتماعية وقيم ثقافية ريفية... وهو ما يخلق مواقف صعبة للتكيف مع المستجدات الحضرية"⁽²⁾. وبعد الاستقرار بالوسط الحضري وبداية الحياة العادية "قد يتقبل المهاجر العلاقات المالية الحديثة لكنه يظل محافظاً على الاستعانة برجال الطب القبلي (الشعبي) البدائي عند الحاجة، ومن الممكن أن تؤدي الصراعات بين تلك الاختلافات في مدى تقبل المهاجر للأساليب والعادات الحضرية، إلى تعرضه للضغوط والاضطرابات والصراعات النفسية"⁽³⁾. فتصبح عاداته وتقاليدته التي يحملها و يعمل على انتهاجها ويجد صعوبة كبيرة في التخلي عنها- والتي يمكن أن نطلق عليها الدخيلة في مرحلة معينة من عمر المدينة- مصادر كبح لوتيرة التغير الاجتماعي وتتفاعل مع تلك القائمة لإيجاد نمط جديد من العادات والتقاليد نراه يؤثر إلى حد معين ويسهم في عدم تجسيد المخططات الحضرية بدقة و انتظام .

III - النظم الاجتماعية السائدة كنظام الملكية :

لا يوجد مجتمع إلا وتوجد فيه نظم اجتماعية تعمل على تلبية حاجات الإنسان المتعددة، ضبط السلوك، تنظيم العلاقات الاجتماعية والتفاعل بين السّكان، ربط أجزاء المجتمع المختلفة وغير ذلك، وهناك مجموعة من المصطلحات والمفاهيم التي ترتبط بالنظم الاجتماعية مثل: المؤسسات الاجتماعية، النسق الاجتماعي، البناء الاجتماعي وكلّها تشير إلى نفس دائرة الظواهر الاجتماعية الأساسية في الحياة الاجتماعية .

وتعيق عملية التخطيط الحضري كثيرا من العوامل الاجتماعية التي نذكر منها على سبيل المثال، النظم الاجتماعية السائدة، فنجد النظم الاجتماعية التقليدية تعتبر من أهم المعوقات للتخطيط الحضري الذي سطرته الدولة، فرفض الأهالي للهيئات الحكومية و عدم السماح لهم بتنفيذ البرامج المختلفة التي تمس ممتلكاتهم قد ينتج عنه تعطيل وأحيانا إلغاء البرامج والمشاريع المبرمجة في ذلك المجال . و"من أهم العوامل الاجتماعية المعوقة للتنمية الاجتماعية - وللتخطيط الحضري - نظام الملكية باعتباره نظام اجتماعي فهو يعوق سير برامج التنمية نظرا لتشابك حقوق الملكية،... كما يلعب نظام القيم دورا هاما في إعاقاة التنمية حين يسود في بعض المجتمعات أنّ أي تغيرات تحدث في المجتمع قد تهدد

(1) - معن خليل عمر: المشكلات الاجتماعية، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 65 .

(2) - د/عبد الحميد بو قصاص: النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، ص: 209.

(3) - جيرالد بريز، ترجمة د: محمد محمود الجوهري: مجتمع المدينة في البلاد النامية، دار المعرفة الجامعية، 1989، ص 171 .

استقرارهم وشعورهم بالأمان ، كذلك نجد المنزلة الاجتماعية تفرض على الفرد دورا اجتماعيا معيناً وتحتّم عليه الابتعاد على أداء أدوار أخرى تضعف من منزلته الاجتماعية " (1) .

كما " تعد ملكية الأرض الخاصة من معوقات توسع المدن على بعض المناطق رغم صلاحيتها لذلك، إذ يحتاج تملك الأرض إلى مبالغ كبيرة لا تستطيع الدول الفقيرة دفعها لمالكي الأرض ، لذا يضطر مخططو المدن إلى البحث عن محاور في اتجاهات أخرى قد تكون أقل صلاحية من الأرض الخاصة ، و ممّا يزيد في المشكلة استغلال تلك الأرض باستعمالات لا تنسجم مع مجاوراتها بل قد تسبّب أضراراً لها " (2) .

أولاً- تعريف النظام الاجتماعي :

اختلف العلماء حول وضع تعريف محدد للنظم الاجتماعية ، غير أنّنا سنقدم مجموعة تعاريف للنظم الاجتماعية بالنسبة لعلماء اجتماع مختلفين:

* يرى **جون لويس جيلين** أن النظم الاجتماعية هي الأنساق المنظمة نسبياً للتصرف والاتجاهات والأغراض والأشياء المادية والرموز والمثل التي توجّه الحياة الاجتماعية .

* ويرى **بارنز** أن النظم الاجتماعية تمثل البناء الاجتماعي والآلة التي تنظم المجتمع الإنساني وتوجه النشاطات المتعددة التي يتطلبها تحقيق الحاجات الإنسانية.

* ويعرفها **جينز برج** بأنها "القواعد الموضوعية والمعترف بها والتي تحكم الصلات بين أفراد الجماعة .

* ويصفها **وليام أجبرن** بأنها الطرق التي ينشئها وينظمها المجتمع لتحقيق حاجات إنسانية ضرورية .

* أما **سنمر فيري** أن النظام الاجتماعي يتكون من فكرة وبناء ، والفكرة قد تكون رأياً أو خاطراً أو مبدأً أو اهتماماً معيناً ، أما البناء فهو الأساس أو الجهاز الذي يساند الفكرة ويزودها بالوسائل التي يمكن أن تتجه بها إلى عالم الحقائق والأفعال بطريقة تخدم مصالح الإنسانية عامة .

* و يشير **سنمر** إذن إلى أن النظم تبدأ بطرق التصرف التي تصبح عادات ثم تتحول إلى قيم أخلاقية بعد أن تربط بفلسفة المجتمع التي تجعل منها ضرورة للصالح العام ، وحيث تصبح بذلك محددة ومعينة من ناحية ارتباطها بالقواعد والأفعال الموضوعية ، والأجهزة

التي تستخدم . فإذا وصلت إلى هذه المرحلة يكون بناؤها قد اكتمل وأصبح النظام كاملاً³ .

والحقيقة أنّ هناك اختلافات كبيرة حول هذا المصطلح ، " فهناك من يعرفه بأنه طريقة مقننة للسلوك الاجتماعي أو طريقة مقننة للعمل المشترك ، ويعرّف أيضاً بأنه الأشكال الثابتة التي يدخل الناس بمقتضاها في علاقات اجتماعية وأنّه يمكن تسمية كل ما هو مقرّر اجتماعي نظاماً ، كما تعرّف النظم الاجتماعية

(1) - أحمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمع المحلي، دار المعرفة الجامعية، (الأزاريطة)، الاسكندرية ، 2000، ص، ص: 171، 170.

(2) - د/ خلف حسين على الدليمي: التخطيط الحضري (أسس ومفاهيم) ، الدار العلمية للنشر والتوزيع ، ط 1، 2002، ص: 129.

3 - أبو نصر الفارابي : آراء أهل المدينة الفاضلة - تحقيق الدكتور نصر عازر، بيروت ، 1959 ، ص: 96.

بأنها أشكال مقرّرة لأساليب العمل والسلوك في الحياة الاجتماعية . وتعزّف النظم الاجتماعية أيضا بأنّها الطرق التي ينشئها وينظّمها المجتمع لتحقيق حاجات إنسانية ضرورية " (1) .

ويعرفه الدكتور محمد الجوهري على أنّه " مجموعة قياسية (ذات مواصفات موحدة) من القواعد و الميكانيزمات والسلطة التي تعمل على تنفيذ تلك القواعد وتضعها موضع التنفيذ ."(2)

ومّا سبق يمكن القول بأنّ النظام الاجتماعي هو مجموعة من الأنماط السلوكية التي تحدث بصورة منتظمة داخل المجتمع، ويرمي كل نمط من تلك الأنماط إلى تحقيق هدف محدد بذاته، وبموجب الاطراد من السلوكات النمطية تحدث حالة من التقنين للحياة الاجتماعية بما يتفق ويتواءم مع حاجة الفرد والمجتمع.

و نقول كذلك بأنّ النظام الاجتماعي هو الأساليب الموضوعية والمعترف بها والتي تحكم العلاقات بين الأفراد أو الجماعات والتي ترافق قيمة معينة أو مجموعة من القيم . و هو تلك الأداة التي تنظم مختلف الممارسات وتشرف على تنفيذ قواعد التعامل .

ثانيا: أشكال النظم الاجتماعية³ :

يمكننا أن نميز بين الأشكال الآتية للنظم الاجتماعية:

1-نظم تلقائية ونظم مقننة:

- النظم التلقائية : هي تلك النظم التي تنشأ دون قصد أو وعي استجابة للقيم الخلقية السائدة ،ويمكن أن تمثل لهذا النوع بنظم الزواج والدين والملكية وهي التي نشأت أصلا لتنظيم نواح معينة في حياة المجتمع .

- النظم المقننة :تتميز بأنها جاءت نتيجة تنظيم واع ومقصود لتحقيق أهداف معينة كنظم التعليم والصناعة،وأغلب النظم الاقتصادية كالادخار والتأمين والمصارف .

2-نظم أساسية ونظم مساعدة أو فردية:

- نظم أساسية : هي النظم التي نشأت لتحقيق الضبط في المجتمع ،وفي مجتمعا الذي نعيش فيه نجد من هذا النوع نظما كالملكية الفردية والدولة والدين ،حيث لا يمكن للمجتمع أن يعيش بدونها.

- النظم المساعدة أو الفردية : تقل أهميتها للمجتمع عن الأولى كالنظم الترفيهية بأنواعها. ويتوقف اعتبار النظام أساسيا أو فرديا على الحضارة السائدة والتي هو جزء منها. فما هو ضروري في حضارة معينة قد لا يكون كذلك في حضارة أخرى .فالنظم التعليمية مثلا تختلف أهميتها من مجتمع لآخر حتى وقتنا الحاضر،ونظام السيرك كانت في روما القديمة لها أهمية تختلف تماما عن أهميتها بالنسبة لروما اليوم .

(1) - د/ ماجدة علام : موضوعات في علم الاجتماع الحضري ، من دون دار طبع ، 2000 ، ص، ص:121،122.

(2) - أ/د محمد الجوهري : المدخل إلى علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص:133.

3- د/عبد الحميد لطفي : علم الاجتماع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، ص ، ص: 60، 61.

3- نظم مشروعة ونظم غير مشروعة:

- النظم المشروعة : هي النظم التي تتعلق بطرق العمل المختلفة صناعية وزراعية وتجارية وهي نظما متفقا عليها.

- النظم الغير مشروعة : هي النظم التي تتميز بعدم شرعيتها كنظام البغاء في مجتمعنا وفي كثير من المجتمعات الأخرى ، وكذلك هو الحال بالنسبة لنظم كالتهريب والرشوة والقمار.

4- نظم عامة الانتشار ونظم محدودة الانتشار¹ :

- نظم عامة الانتشار: هي النظم التي تشمل عددا كبيرا من الأشخاص في المجتمع ، مثل النظم الدينية في مجتمعنا بل و في أغلب المجتمعات الإنسانية .

- نظم محدودة الانتشار: مثل نظام الكشافة فهو نظام محدود لا ينتسب إليه سوى فئة ضئيلة من السكان.

5- نظم عامة ونظم ضابطة:

- نظم عامة : وظيفتها الأساسية هي تنظيم نماذج التصرف التي تعتبر ممارستها ضرورية لبقاء النظام و تحقيق ما يسعى إليه من أهداف ، كالنظم الصناعية مثلا.

- نظم ضابطة : هي التي وجدت لضبط عدد من العادات ونماذج التصرف التي لا تعتبر في حد ذاتها جزءا من النظام نفسه كما هو الحال في النظم القانونية

ومن بين النظم الاجتماعية التي عرفتها البشرية منذ مراحل متقدمة في حياة المجتمعات كما أسلفنا هناك نظام الملكية ، وهو نظام نشأ تلقائيا ليحدّد كل ما يتعلق بالملكيات الفردية أو العامة ويوضح كيفية التعامل مع هذه الملكيات ، بحيث لا يحدث التداخل بين الأطراف المستعملة ويضبط المسافات والأبعاد بين الأطراف المتفاعلة . ومن أبرز أنواع الملكية ، ملكية الأرض .

ثالثا- نظام ملكية الأرض :

أ- تعرف الملكية على أنّها: "القدرة على ممارسة سلسلة من العمليات المزدوجة على حاجة ما مثل «الشراء والبيع» و«الهبة والإيجار» و«الرهن والتوريث» و الخ... ما هي إلاّ التصرف الحفوقي . وتعرّف جملة هذه العمليات المنفصلة و المستقلة في كل هذه التصرفات دفعة واحدة باسم عمليات الملكية " (2) .

" الملكية في الأصل إذن - في شكلها الآسيوي والسلافي والكلاسيكي القديم والجرماني - علاقة الذات العاملة بشروط إنتاج أو إعادة إنتاج كما لو كانت عائدة لها " (3).

1- د/عبد الحميد لطفي : المرجع نفسه ، ص: 61-62.

(2) - حكمت ققلملي ، ترجمة فاضل جنكر : تطور أشكال الملكية ، دار ابن رشد ، ط 1 ، 1968 ، ص: 21.

(3) - حكمت ققلملي ، المرجع نفسه ، ص: 24.

ب- نماذج الملكية وأشكالها:

وتصنّف الملكية تصنيفات عديدة منها التصنيف الذي يأخذ بعين الاعتبار أصل الجهة التي تنتفع بموضوع الملكية ، وهي:

- ملكية الدولة : تعني السيطرة على الموجودات ، والصناعات ، والأراضي ، والموارد الطبيعية ، والمؤسسات الوطنية ، والإقليمية ، والتي تشمل على الاقتصاديات القائمة على السوق في المقام الأول ، والتي تدار من قبل شركات مساهمة مع الحكومة ، والتي تملك الحصة الكبرى من الأسهم.
- الممتلكات العامة : تمتلك من قبل الدولة أو الحكومة وتقوم بتوفير الاستخدام العام لكل العناصر المكوّنة لها.

- الملكية الشخصية : هي الأصول والعقارات العائدة للفرد ، والمعروفة أيضاً باسم الملكية الفردية.
 - الملكية المشتركة : هي الأصول والممتلكات التي يشترك فيها جميع أفراد المجتمع.
 - الملكية الجماعية : هي العقارات المحتفظ بها من القواسم المشتركة من قبل البلدية ، وهي الأصول والممتلكات التي تنتمي إلى هيئة جماعية من الناس الذين يسيطرون على استخدامها.
- غير أنّه من أبرز التصنيفات للملكية تلك التي تقصرها على صنفين رئيسين بالعودة إلى طبيعة المالك ما إذا كان فرداً أو جماعة فنجد أنّ البشرية قد عرفت حتى الآن نوعين من أشكال الملكية هما :

■ الملكية الجماعية : و هي حياة كل من يعيشون في المجتمع للشروط الموضوعية أو الطبيعية للحياة والعمل وإعادة الإنتاج جملة .

■ الملكية الخاصّة : وهي حياة كل فرد من الناس الذين يعيشون في هذا المجتمع أو ذاك ، بوصفه فرداً، بشروط عمله هو وإعاشته هو وإعادة إنتاجه هو بمفرده ، هذه هي الملكية الخاصّة ¹.

إن مفهوم الملكية الجماعية يتغير حسب ماركس وفق علاقات الإنتاج القائمة في المجتمع ، فمن ملكية جماعية في مشاعة الصيد، إلى واحدة مستقرة و مرتبطة بالأرض ، وهي بذلك مرتبطة بنمط المعيشة القائم في المجتمع ² ، إذن نجد ماركس يشير إلى نوع واحد من الملكية لكن في ظل أنماط معيشية مختلفة .

و يرى أحمد مصطفى خاطر أنّ " نظام الملكية السائد في مجتمع معين قد يعوق برامج ومشروعات التنمية ، نظراً لتشابك حقوق الملكية وتعقدها واختلاف الأسس التي تقوم عليها ، حيث تسود الاتجاهات نحو الملكية الجماعية في المجتمعات الريفية بينما الاتجاه ينمو نحو الملكية الفردية مع سيادة أنماط التغيير والتحضر والتصنيع ومع استخدام النقود كوسيلة للتبادل " (3).

1 - حكمت ققلملي : تطور أشكال الملكية ، المرجع السابق ، ص: 24.

2 - حكمت ققلملي ، المرجع نفسه ، ص-ص: 32-45.

(3) - أحمد مصطفى خاطر : التنمية الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، الأزاريطة ، الاسكندرية ، 2002 ، ص: 60.

و موضوعنا المعوقات الاجتماعية للتخطيط الحضري يتطلب الإشارة إلى أنّ " ملكية الأرض تحتل أهمية كبرى بالنسبة لقيمة الأرض . وكثيرا ما تصبح مسألة ملكية الأرض في المدن مسألة بالغة التعقيد ، وذلك بسبب الملكية المشتركة . أو الوراثة لقطع معينة من الأرض . من هذا مثلا في لاجوس كانت من المشكلات التي برزت عند الحصول على مواقع بناء لإعادة بناء وتوسيع حي الأعمال المركزي إمكانية شراء الأرض المملوكة لإحدى القبائل ، بحيث كان من الأمور البالغة الصعوبة التحقق مما إذا كان من الممكن بيع الأرض أصلا . فسندات الملكية ليست واضحة في الكثير من الحالات ، ويرجع ذلك في جانب منه إلى أن عملية تسجيل سندات الملكية لم تكن معروفة أصلا ، وهي ظاهرة دقيقة وحديثة حتى على البلاد العربية . فحتى لو كان « كل واحد يعرف » من هو صاحب قطعة الأرض ، إلا أنّ المعاملات الحديثة تتطلب تحديدا للملكية أكثر دقة من ذلك الأسلوب .

وقد أصبحت الملكية الغيابية للأرض هامة في البلاد غير الغربية لنفس أسباب أهميتها في البلاد الغربية . من هذا مثلا عندما يتحتم تجميع قطع الملكية في قطعة واحدة كبيرة لتسهيل عملية إعادة البناء ، أو التطهير أو غيرها من أنواع الملكية الضخمة . كما أنّها تتيح وجود قدر كبير من السكوت على قيام مساكن واطاعي اليد على أرض مرتفعة القيمة نسبيا لا تكون في حالة استخدام ثابت . وفضلا عن هذا فإنّ الملكية الغيابية لها دلالات بالنسبة لأنواع العلاقات بين الناس في المدينة . فإذا كان المالك الغيابي - مثلا - يؤجر أرضه فإنه يمكن أن يؤثر تأثيرا بعيد المدى في أنواع الناس الذين يستطيعون شغل أماكن معينة . وكذلك الالتزامات التي يدين بها المستأجر إزاء المالك الغيابي ، وليس إزاء البلدية التي يعيش فيها .

وتتجه الحكومات في بلدان العالم الثالث إلى العمل على امتلاك المدينة ، أو التحكم في أجزاء كبيرة منها . وقد يؤدي هذا بالفعل إلى تجميد أرض فضاء وحجبها عن أنواع دائمة من الاستخدام إلى أن تصبح الحكومة مستعدة لاستغلالها ، مما يجعلها في ذلك الوقت متاحة لاطاعي اليد ليعيشوا عليها . ولو أنّنا نلاحظ - من ناحية أخرى - أنّ الملكية الحكومية الواسعة النطاق للأرض لها مميزاتا حيث لا توجد على العموم تعليمات تقسيم أو غيرها من أساليب الرقابة التي يمكن أن تكون ذات تأثير مفيد في تطور المدينة ، إذا كانت مملوكة للقطاع الخاص . وهناك ميزة مؤكدة لملكية الحكومة عندما تؤدي إلى حجب الملكية ، فتمنع مؤقتا حدوث أي تطور في الموقف . وعلاوة على ذلك عندما يبدأ استخدام تلك الأرض فإنه من المتوقع أن يستخدم على أفضل نحو ممكن . وتملك الحكومة في بعض المدن مثل دلهي جزءا كبيرا من الأرض المتاخمة للمدينة ، فتضمن بالتالي إمكانية التحكم في سرعة التطور واتجاهه . وكان من المعتاد في بعض البلاد العربية أن تملك المنظمات شبه العامة أو الخاصة بعض الأراضي التي تمنح لها للأغراض الخيرية .

و "لعل من الطريف محاولة التنبؤ بالأنماط المتوقعة مستقبلا لقيمة الأرض وملكيته نتيجة للتغيرات التي تطرأ على استخدام الأرض والمرتبطة بالنمو السريع لتلك المدن . وما زالت الاتجاهات غير مكتملة الوضوح

حتى الآن ، ومازلنا نجهل الأدوار المختلفة للتقاليد داخل كل بلد ، والخبرات التي تستعار من الغرب ، والتجديدات التي سوف تخلق خلقاً" (1).

أما في بلادنا فقد مرّت ملكية الأرض بمراحل عديدة ، فبعدما كانت أغلبيتها ملكية عامة " (للعرش)" ، وبعد حلول الاستعمار ولغرض نقلها لأيدي المستوطنين من ناحية ولغرض تفتيت العرش من ناحية أخرى أوجد ما يعرف بالملكية الخاصة وكان ذلك بعد استحداث الألقاب ؛ حيث تمّ ضرب البناء الاجتماعي في أحد دعائمه الأساسية ، أين بدأت دعامة القبيلة والعرش تضعف و تبدأ المصلحة الفردية تتحكّم في إعادة ترتيب الأهداف والغايات بالنسبة لأفراد العائلة الواحدة . وتمكنت فرنسا من نقل مساحات شاسعة عبر السهول الساحلية والداخلية عن طريق سياساتها المختلفة ، إلى غاية استرجاع الاستقلال حيث تم رسم خريطة جديدة لملكية الأرض ، فأصبحت الأراضي التي كانت بحوزة المستوطنين ملكاً للدولة ، تتصرف فيها من خلال قوانين إلى غاية اليوم ، وبقي القسم الثاني من الأراضي بحوزة المواطنين الذين حيازتهم بوثائق الملكية ، علماً أنّ هناك مساحات لازالت لحد اليوم في إطار حيازة " العرش " ، غير أنّ أغلبها مستغل في صيغة ما يعرف بـ " الحيازة " .

IV – تفكك العلاقات الاجتماعية :

إن التفاعل مع الآخرين في المجتمع هو غاية في الطبيعة البشرية ، حيث تظهر حاجة الإنسان الملحة إلى المجتمع عبر سمات الطبيعة البشرية المتمثلة في حب التجمع والالتقاء بالآخرين ، ما أن الرغبة في التفاعل مع الآخرين والميل للعيش معهم يميّز الطبيعة البشرية بخاصية الاستئناس ، أمّا الحاجات التي تولّدها الحياة الاجتماعية لدى الإنسان مثل حاجته إلى الشعور بالانتماء والاتصال بالآخرين إنما هي من أصل طبيعته البشرية ، وبالتالي يكون من سماته التفاعل مع بني جنسه من أفراد و جماعات في المحيط الاجتماعي الذي صنعه الإنسان والذي لا يستطيع العيش بدونه . وذلك يشير إلى أن الفطرة الإنسانية تتطلب وجود المحيط الاجتماعي الذي يوفّر للإنسان شبكة من العلاقات تساعد على مواصلة الحياة² ، تعرف بالعلاقات الاجتماعية .

1- تعرف العلاقات الاجتماعية : على أنّها ذلك الترتيب أو التنظيم الثابت للعناصر التي تظهر في الفعل الاجتماعي ، فهي لا توجد بمعزل أو خارج الأفعال الاجتماعية ، بل هي ترتيبات « متخيلة » للفعل لا يمكن تصورها مجردة كأنماط للفعل الاجتماعي³ ، ولذا عرّفت العلاقات الاجتماعية على أنّها حصيلة التفاعل الاجتماعي (التأثير والتأثر أو الأخذ والعطاء) بين شخصين يشغلان موقعين اجتماعيين داخل

(1) - جيرالد بريز ، ترجمة د/محمد محمود الجوهري : مجتمع المدينة في البلاد النامية ، دار المعرفة الجامعية ، 1989 ، ص ، ص : 224،226.

2 - السيد علي شتي : المجتمع البشري ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، الجزء الرابع ، 1995 ، ص 34 .

3 - السيد عبد العاطي ، علم الاجتماع الحضري ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ص : 329 .

الجماعة أو التنظيم أو المؤسسة الاجتماعية¹. ومن تعريفات العلاقات الاجتماعية أيضا أنها "هي الروابط والآثار المتبادلة بين الأفراد في المجتمع ، والتي تنشأ نتيجة اجتماعهم وتبادل مشاعرهم واحتكاكهم بعضهم البعض وتفاعلهم في بوتقة المجتمع . وتعتبر العلاقات الاجتماعية التي تتبلور بين الأفراد في مجتمع ما بناء على تفاعلهم مع بعضهم البعض -بغض النظر عن كونها علاقات إيجابية أو سلبية - من أهم ضرورات الحياة". وقد ذهب ماكس فيبر إلى أن مصطلح "العلاقة الاجتماعية" يستخدم غالبا لكي يشير إلى الموقف الذي من خلاله يدخل شخصان أو أكثر في سلوك معين مع وضع كل منهم في اعتباره سلوك الآخر، بحيث يتوجه سلوكه على هذا الأساس . وعليه فإنّ العلاقة الاجتماعية تشمل إمكانية تجديد سلوك الأفراد بطرق خاصة وتعتبر خاصية عامة للعلاقات الاجتماعية، فربما يختلف محتوى العلاقة على أساس الصراع أو العداوة أو التجاذب الجنسي أو الصداقة أو الشهرة أو الصيت أو تبادل السلع². وفي جميع هذه الأحوال فإنّ للعلاقات الاجتماعية موقع في كينونة الحياة الاجتماعية ، وعليه فإنّ تأثر هذه العلاقات يصبح واقع لا بد منه تبعا للتغير الذي يصيب بناء المجتمع ، فتتلاشى علاقات كما تنشأ أخرى وهو ما قد يؤدي إلى ما يوصف أحيانا بالتفكك ، غير أنّ بعض المختصين - عبد المنعم شوقي - يرون بأنّ التفكك ما هو إلاّ ظاهرة لا بد من حدوثها تبعا لقيام عللها ، وليس هناك مرادف آخر أكثر دلالة على الظاهرة، و بما على الباحث إلاّ بموقف الحياد³ ، لأن « بعض علماء الاجتماع يرون أن ما يسمّى بالتفكك، هو في الواقع جزء من عملية التكيف لمقابلة حاجات المجتمع »* .

و بناء على التعريفات السابقة يمكننا تبني التعريف التالي " العلاقة الاجتماعية هي كل تفاعل يقوم بين شخصين أو أكثر لتلبية حاجة اجتماعية معينة ، وهي مجموعة الروابط المتبادلة بين أفراد المجتمع والآثار التي تنشأ نتيجة احتكاكهم وتفاعلهم فيه " ، و تمرّ العلاقات الإنسانية على عدد من المراحل يحددها **برنت روبن** فيما يلي⁴ :

أولا : تأتي مرحلة البداية و الاستكشاف التي يتم فيها التعرف بين هؤلاء الأشخاص وتحديد أهم ميولهم واهتمامهم ثم يبدأ توثيق العلاقة بعد التعرف الجيد والتواصل المستمر .

ثانيا : مرحلة التقنين التي يتم من خلالها وضع الحدود الفاصلة التي لا ينبغي تجاوزها ، أي أن هذه العلاقة تخضع لقواعد ومعايير .

1 - العمر خليل معن : البناء الاجتماعي - أنساقه ونظمه ، الشروق ، الأردن ، ط3 ، ص: 77 .

2 - غريب محمد سيد أحمد: علم الاجتماع ودراسة المجتمع، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية، 2003 ، ص: 332 .

3 - عبد المنعم شوقي : مجتمع المدينة - الاجتماع الحضري - دار النهضة العربية ، ط 7 ، 1981 ، ص: 149 .

* - عبد المنعم شوقي : مجتمع المدينة - الاجتماع الحضري ، المرجع نفسه ، هامش ، ص: 66 .

4 - غريب محمد سيد أحمد: علم الاجتماع ودراسة المجتمع ، المرجع السابق ، ص: 333 .

ثالثا:مرحلة إعادة النظر،وأخيرا مرحلة التدهور التي يتم فيها الانفصال وقطع العلاقة لكن هذه المرحلة ليست ضرورية حيث يمكن استمرار العلاقة.

والعلاقات الاجتماعية لا يمكن ملاحظتها بطريق مباشر إلا أن هنالك مؤشرات يمكن ملاحظتها ومن خلالها يمكن استنتاج وجود علاقة اجتماعية معينة ،وقد وضع جون ريكس REX قائمة تمثل هذه المؤشرات على النحو التالي¹:

* هدف الفاعل أو اهتماماته ومصالحه.

* توقعات لسلوك الآخرين .

* أهداف الآخرين ومدى معرفة الفاعل لها.

* المعايير التي يعرفها الفاعل ويتقبلها الآخرون.

* رغبة الآخرين في الفوز والحصول على موافقة الفاعل .

ولقد استخدم وايت ثلاثة مفاهيم أساسية في تحليله للعلاقات الاجتماعية بين أعضاء وأقسام الكيان الاجتماعي يمكن إجمالها فيما يلي² :

أ - التفاعل:يرمز إلى الاتصال الشخصي الخاضع للملاحظة والقياس مثلا: كيفية تفاعل الشخص «أ» مع الشخص «ب» .

ب- النشاطات :تشير إلى كل ما يقوم به الأعضاء داخل الإطار العام والخاضعة للملاحظة والقياس.

ج - الأحاسيس :أي مشاعر الأشخاص لما يحصل ويدور حولهم.

إن هذه المفاهيم الثلاثة مرتبطة الواحدة بالأخرى ،وأي تغيير يحصل في إحداها يؤدي إلى تغير في المفهومين الآخرين،و هذا التغير يأتي خارج أقسام الكيان الاجتماعي في أغلب الأحيان ،أي أنّ هناك تأثيرات تأتي من المحيط الاجتماعي. وللعلاقات الاجتماعية ثلاث مستويات رئيسية هي³ :

* **المستوى الأولي** ويشمل عناصر الأسرة ، جماعات اللعب والصدقة و الجيرة .

* **المستوى الثانوي** ويشمل أفراد المدرسة،النادي و الكلية و الجامعة ...

* **المستوى المرجعي** ويشير إلى الانتماء للجماعات و ما تقوم عليه من معان وقيم واتجاهات فكرية أو عقائدية أو فنية.

2- القواعد الأساسية لبناء العلاقات الاجتماعية وأسس تشكلها :

تحتل العلاقات الاجتماعية الجانب الأكبر من اهتمامات العلوم الاجتماعية عامة والأثروبولوجيا خاصة

1 - غريب محمد سيد أحمد:علم الاجتماع ودراسة المجتمع،المرجع السابق،ص:333 .

2- العمر خليل معن:البناء الاجتماعي- أنساقه ونظمه ، المرجع السابق ، ص: 78 .

3- إبراهيم عثمان :مقدمة في علم الاجتماع ، الشروق ، عمان ، ط 1 ، 1999 ، ص: 119 .

،ولذا اهتمت كل الاتجاهات المنهجية التطورية والوظيفية والمداخل التبادلية بين المجتمع والثقافة،وعلى ذلك تكون هناك بعض المبادئ الأولية في تحليل بنائية العلاقات داخل المجتمع المحلي منها ما يلي¹ :

أ - **قاعدة البناء Structure**: تشير إلى كافة متضمنات ومستويات الفهم التنظيمية الخاصة بأي نظام أو نسق اجتماعي بما في ذلك نسق الحياة العائلية وعلاقات الجوار وما تشمله طبيعة أداء الأدوار الاجتماعية المعترف بها لمختلف الأشخاص داخل النسق الاجتماعي .

ب- **قاعدة أو مبدأ المحتوى أو المضمون Content**:وتشير إلى كافة الخصائص والسمات التي تميزت بصفة التماسك والجدية والشرعية لأداء أدوار الأفراد داخل المواقف التفاعلية في المجتمع المحلي .

ج- **العلاقات السائدة أو المسيطرة**: وهي علاقات ذات الأهمية والدلالة الحيوية والتي غالبا ما تحدث بين شخصين أو أكثر ويكون لها التأثير والفعالية في الآخرين.

وغالبا لا تقام العلاقة من فراغ بل لا بد أن تكون هناك أسس لتشكّلها ، فق التصرّو التالي² :

- **الإرضاء الذاتي**: نرى أحيانا بعض الأشخاص ينمون ويطوّرون علاقاتهم الاجتماعية من خلال إشباع حاجات ذاتية لكلا الطرفين المشتركين في العلاقة ، إذ يجدون أنفسهم متمتعين و يرغبون في تنميتها وتطويرها.

- **الأهداف والمصالح العامة**: بغض النظر عمّ إذا كانت الأطراف المساهمة في عملية التفاعل الاجتماعي، مهتمّة بعضها بالبعض فإن هناك مصالح مختلفة و اهتمامات تحثّ على التقارب لإنجاز أهداف مشتركة.

- **الالتزامات والتوقعات**: في كل عملية تفاعل هناك التزامات وتوقعات يشعر الطرف الآخر ويلتزم بأدائها ممّا يؤدي إلى تكوين علاقة اجتماعية فيما بينه و بين الأطراف الأخرى فتنشأ بين الجميع علاقة قائمة على الالتزام.

- **التساند المشترك** : وتظهر بصورة خاصة في المجتمعات المعقدة الهيكلي كالصناعة المتقدمة والرأسمالية ،حيث نجد تساند لعناصر الحياة الاجتماعية الواحدة مع العناصر الأخرى ونجد هذا التساند في العلاقات ذات الطابع الاقتصادي تتضمن سلسلة من العلاقات التي لا تسبقها معرفة اجتماعية أو قرابية.

3- أنواع العلاقات الاجتماعية :

تتعدد تصنيفات العلاقات الاجتماعية وتختلف من باحث لآخر،وسنورد في ما يلي صنفين أساسيين:

الأول: العلاقات المفتوحة والمغلقة.

الثاني : العلاقات الأولية والثانوية³ .

1-محمد عباس إبراهيم:التنمية والعشوائيات الحضرية،الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، ص- ص: 185-186.

2- العمر خليل معن :البناء الاجتماعي- أنساقه ونظمه ، المرجع السابق ، ص 77.

3- العمر خليل معن : المرجع نفسه ، ص81 .

3-1- العلاقات المفتوحة والعلاقات المغلقة :

يطرح ماكس فيبر نوعين من العلاقات الاجتماعية، العلاقات المفتوحة و العلاقات المغلقة، ويقصد بالمفتوحة الارتباطات التي يقبل فيها الغرباء أو غير الأقارب أو غير المنتمين إلى طبقة اجتماعية معينة أو طائفة دينية خاصة أو نقابة حرفية وعادة تكون خالية من المنافع المادية المتبادلة والعاطفية والاحترام المتبادل. بينما يعني بالعلاقات المغلقة الارتباط المحصور بين الأقارب - دموية و قرابية - أو المنتمين إلى طبقة اقتصادية أو العلاقة الموقعية التي ترتبط بسلطة أو التي تربط بين ذوي المصالح المتبادلة من أجل إشباع حاجات ورغبات مادية ومعنوية .

3-2- العلاقات الأولية والعلاقات الثانوية¹:

ميز كنكرلي بين نوعين من العلاقات: «الأولية» و «الثانوية» واستخدم أربعة قيم معيارية للتمييز بينهما موضحة في الجدول رقم 11 الموالي من خلال أربعة قيم معيارية تختلف فيما بين العلاقات الأولية والعلاقات الثانوية :

جدول (11): الفروق بين العلاقات الأولية والعلاقات الثانوية .

علاقات ثانوية	علاقات أولية	القيم المعيارية
-تضم عددا كبيرا من الأفراد، لا تدوم لفترة زمنية طويلة، تأخذ حيزا مكانيا واسعا.	- تضم عددا قليلا من الأفراد، تدوم لفترة زمنية طويلة، تأخذ حيزا زمانيا ضيقا.	*الظروف الفيزيائية
-تتباين في أهدافها، القيم الاجتماعية التي تنشأ من خلالها تكون عرضية وغير جوهرية . معرفة كل واحد منهم للآخر محدودة من خلال اختصاصهم المهني وبذلك تكون من النوع الرسمي ومكلفة ومجاملة.	-متمثلة مع أهدافها تعمل على بلورة قيم خاصة ، يعرف كل منهم الآخر بشكل واضح وصريح ويشعر كل منهم بحرية وتلقائية تجاه الآخر. غياب التعامل الرسمي فيها.	*الخصائص الاجتماعية
-مثل صاحب المتجر والزبون ، المذيع والمستمع ، الممثل والمشاهد ، الرئيس والأتباع ، الكاتب والقارئ.	-مثل الصديق وصديق ، الزوج وزوجته الأبوين وأبنائهم ، المعلم والتلميذ.	*علاقات محدودة وصغيرة
-مثل المنظمات المهنية والشركات التعاونية.	-مثل جماعة اللعب والأسرة والقرية والجيرة وفريق العمل.	*جماعات صغيرة

1- العمر خليل معن: ثنائيات علم الاجتماع، الشروق، الأردن، 2001، ص: 235 .

أثرت التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال على جميع المستويات وفي جميع مناحي الحياة وكافة الفضاءات التي يتحرك منها وعبرها الفرد المعاصر، حيث أتاحت بذلك أنماطا اتصالية جديدة . فأحدثت هذه التكنولوجيا تأثيرها في القيم ، في الذهنيات والنفسيات ، في أساليب التربية والتعليم ، و ساهمت كذلك في خلق فضاءات اجتماعية جديدة لالتقاء الأفراد كمنتديات النقاش والتواصل ،على الرغم من تباعد الفضاءات الجغرافية التي يتواجد فيها ،الأفراد ، فلم تعد الأسر أو الأصدقاء أو مختلف الجماعات تلتقي ببعضها البعض جسمانيا بل يكاد ينعدم هذا التواصل¹ .

والملاحظ اليوم أنّ هذه الأنماط الاتصالية الجديدة التي تتيحها شبكة الانترنت قد نجحت في خلق مفاهيم مجتمعية جديدة تتأسس من خلال البيئة التي يحدث من خلالها هذا التواصل وطبيعة تشكله ضمن الفضاء المعلوماتي الذي تشكل بفضل هذا الوسيط الحديث ،مؤسسة بذلك بيئة جديدة أطلق عليها « المجتمع الافتراضي » تحاكي البيئة التقليدية.

غير أنه من ناحية أخرى فمجتمعات العالم الثالث عموما والمجتمع الجزائري من بينها هي اليوم ضحية التطور التكنولوجي السريع الذي أوجد تباين كبير بين فئات المجتمع من حيث مواكبه واستيعابه ، حيث نعيش حالة من التباعد إن لم نسميه هوة كبيرة بين جيل نشأ في ظل التجديد التكنولوجي و وسائل الاتصال و التواصل وتبنى ذلك و أسس عليه في كل ميادين حياته ، وجيل بقي في منأى عن هذا التجديد محتفظا بكل ما أصبح يوصف بالتقليدي . وفي هذه المرحلة بالذات نجد بأنّ الحداثة قد فتحت الباب على إهمال القيم والعادات والتقاليد إلى حدّ بعيد فترتبت عن ذلك مظاهر التفكك الاجتماعي فيما بين أفراد الأسرة وبين شرائح المجتمع . وتجلّى ما يمكن أن يوصف بالصراع بين الأجيال من ناحية و الصراع بين الثقافات وما تنطوي عليه من قيم وعادات وتقاليد تشكّل أنساق المجتمع من ناحية أخرى .

وإذا جئنا لموضوعنا ، فنحن بصدد الحديث عن التفكك الذي يصيب العلاقات الاجتماعية كما يتصوره علماء الاجتماع ،والذي ينتج عن بلوغ المجتمع الحضري مستوى معين من الحضرية نتيجة حدوث تطورات عديدة على مستوى البناء الاجتماعي الحضري ، خاصة تحت تأثير الارتفاع السريع لعدد سكّان المدينة أو ما يعرف بالنمو الحضري عموما ، بتوافد فئات سكانية متباينة في ظل الهجرة ، لأنه "من الخصائص الواضحة في العلاقة التي تربط بين الحضر والريف السيل السكاني المتدفق من الريف على المدينة، وخاصة في المجتمع الصناعي إذ يمكن القول أنّ التحول السريع للحضر في العديد من بلدان العالم سواء النامي أو المتقدّم يرجع إلى الهجرة الريفية الحضرية"⁽²⁾ . هذا إضافة إلى ما أوردنا سالفا حول تأثير التطور التكنولوجي ووسائل الاتصال في الأفراد والجماعات ضمن حيّز المدينة ومحيطها التي تعتبر الواجهة الأولى لحركة التغيير .

1 - يامين بودهان : تحولات الإعلام المعاصر ، دار اليازوري ، عمان، 2012، ص12 .

(2) - د/عبد الحميد بو قصاص: النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث ، ديوان المطبوعات الجامعية ، قسنطينة ، ص: 163 .

كما تعتبر المدينة إطارا أو هيكلًا كبيرًا يجمع جماعات اجتماعية متباينة عرقيا ودينيا واجتماعيا وثقافيا، وتمثل كل مجموعة أو فئة اجتماعية أنماطا حضرية ومستويات تعليمية متفاوتة واهتمامات وظيفية وميولا واتجاهات متباينة، وهذه الاختلافات تجعل مجتمع المدينة مصدرا للتفكك والتصدع الاجتماعي، ويمكن القول بأن المدينة هي مجموعة من التراكيب الاجتماعية تتميز كل تركيبة عن الأخرى، أسباب فرضتها طبيعة الحياة في المدن والظروف الاقتصادية وتنوع النشاط السكاني والنمو الحضري السريع غير المنظم، لدرجة أن كثيرا من الفلاسفة والمفكرين اتخذوا منها موقفا عدائيا على اعتبار أنها موقع للفساد والانحرافات¹.

و يشير مفهوم التفكك الاجتماعي إلى كل ما يصيب النسق الاجتماعي من قصور أو خلل في أدائه لوظائفه الأساسية كالأستمرارية والأستقرار. " ومن مظاهر هذا التفكك ارتفاع نسب الطلاق، تشتت الأحداث وحدوث الشقاق بين أفراد الأسرة الحضرية " (2).

وعليه فلا يجب أن نأخذ مفهوم التفكك بالمعيار السليبي المجرد، باعتباره ظاهرة اجتماعية تشكل حلقة ضمن حلقات عديدة في سلسلة التطور و التغيير الاجتماعيين. حيث تندرج ظاهرة التفكك ضمن مظاهر صيرورة المجتمع الحضري نحو ترسيخ الخصائص الحضرية الجديدة، و في هذا نجد لويس ويرث يذهب إلى القول أن المجتمع الحضري يتبدى في الظهور كلما " زاد عدد السكان، وارتفعت معدلات كثافتهم، وعظم تباينهم، عبر ذلك عن الخصائص المرتبطة بالحضرية، تلك التي تتمثل في ضعف روابط القرابة والجيرة وتضاؤلها، ونتيجة لذلك تظهر المنافسة ووسائل الضبط الاجتماعي الرسمي لتحل محل روابط التضامن. كما نجد بأن العلاقات السائدة بين أفراد المدينة تتصف بأنها ثانوية، سطحية وانتقالية " (3).

و لقد بينت دراسات اتجاهات أخرى أكثر تميزًا، بأن في بعض المجتمعات يتمسك الريفيون و القرويون بعلاقاتهم وأنساقهم الاجتماعية التقليدية بعد انتقالهم للمدينة رغم وجود القوانين الملزمة والصارمة، فإنهم يهملونها ولا يعملون بها بل يتفاعلون مع قوة الضبط غير الرسمي والقيم الموروثة أكثر من تعاملهم مع قوة النسق الاجتماعي القانوني الرسمي، كما هو الحال بالنسبة للمجتمع التركي في قانون الزواج⁴.

ومن ناحية أخرى يؤدي هذا الاختلال في الأنساق القديمة التي يتبناها الريفي والأنساق الجديدة التي يصطدم بها في وسطه المعيشي الجديد إلى "ضعف الروابط الاجتماعية بين الناس، فقلما يتعاون سكان المدينة في إطفاء حريق، أو إنشاء مدرسة. كما يضعف الضبط الاجتماعي القائم على العلاقات الأولية، وتقل بذلك سلطة المجتمع على أفرادها، ويفعل كل إنسان ما يريد أن يفعله دون مراعاة للتقاليد

1 - صبحي محمد فنوص: دراسات حضرية، مدخل نظري، الدار الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1994، ص: 187.

(2) - عبد المنعم شوقي: مجتمع المدينة - الاجتماع الحضري - دار النهضة العربية، ط 7، 1981، ص: 153.

(3) - د/عبد الحميد بو قصاص: النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث، المرجع السابق، ص: 135.

4 - د/عبد الحميد بو قصاص: المرجع نفسه، ص: 159.

والعادات ودون حساب للآخرين ... أما المهاجرون إلى المدن ممن لا عمل لهم، فيشعرون بالإحباط الذي يؤدي إلى فقدان الإحساس بالالتزام الاجتماعي، وقيم المجتمع، وتقاليد، مما يجعل الفرد لا يحس بالمسؤولية ويسعى للحصول على ما يراه حق له سواء كان ذلك بطرق مشروعة أو غير مشروعة " (1).

ويجد الفرد نفسه أمام وضع حاسم، فإما التكيف ومواصلة الحياة وإما العودة إلى المجتمع الأصلي. وفي كثير من الحالات "تأتي الضغوط إلى حد ما من السرعة لتغيير أساليب الحياة الريفية بأساليب أخرى حضرية، وهو نوع من التحوّل الإجباري الذي يكلف الشخص ثمنا باهظا. و قد يكون لهذا التحول الإجباري خاصة عندما يمارسه الإنسان من أجل البقاء، بعض النتائج السلبية، بل و اللاّ اجتماعية. وهناك بعض الشواهد التي تدلنا على أنّ التوتّر والضغوط التي ترتبط بهذا التحول تكون مصحوبة بمعدلات عالية من إدمان الخمر، والمخدرات وانحراف الأحداث والجريمة والاضطرابات العقلية" (2). وعدم الاستجابة للتفاعل مع المحيط، والامتناع عن تلبية مختلف أشكال الضبط سواء الرسمي أو غير الرسمي .

و هو ما يبرز طبيعة الصعوبات وشكل المعوقات التي تقف أمام المشاريع التنموية و عمليات التخطيط التي تنظمها الحكومات وتنفق عليها الجهود المتعدّدة الأوجه. وفي هذه الحالة ندرك بأن الموقف يتطلب الترتيب والدراسة الجادة التي تعمل على تخطي هذه الموانع، بل و العمل على استثمارها وجعلها نقاط قوة .

V - النظر بعين الحذر و الشك تجاه السلطات :

إنّ الشك في الجديد وما سيكشف عليه من مفاجآت، يُثير الرّيب للكثير من المجتمعات، وخاصة منها التقليدية، المتخلفة التي مازالت نسب الأمية بها مرتفعة. وعليه فتفضيل الماضي والتمسك بالقديم وإجلاله، يصبح من معوقات التغيير الاجتماعي. فكثيرا ما قاومت مجتمعات كلّ تغيير يمسنّ ما ألفته واعتادت عليه من مفاهيم راسخة كالتغيرات التي تتعلق بالسكن الجماعي والمداخل الموحّدة وتقابل الشرفات وقربها من بعضها في العمارات وركوب الحافلات العمومية الجماعية وخروج المرأة للعمل، أو للتعليم أو السفر إلى الخارج، أو إدخال التكنولوجيا الحديثة في ميدان العمل والعلاج والترفيه وغيرها، وكل هذه صور عن مشاريع التجديد عن طريق التخطيط بكل أشكاله بما فيها الحضري .

وإذا ما اعتبرنا أنّ العادات والتقاليد والقيم هي بمثابة التزامات تتقيد بها الجماعات والأفراد، فإنها تصبح من ناحية أخرى معايير اجتماعية تعكس مدي تبني هذه الأوساط لحجم التغيير الذي يرد في قوالب برامج تخطيط تخص المجتمع الحضري، فإننا سنكتشف بأنّ المجتمع لا يتقبّل هذا التجديد بمستوى وبقدر واحد بل سيتدرّج تبني الناس لذلك بصعوبة وبمستويات متفاوتة، وفي هذا الصدد يحدّد روجرز في بحث له خمسة أشكال على أساس أنّها الأشكال النموذجية للقائم بالتبني و هي³ :

(1) - د/حسين عبد الحميد أحمد رشوان : مشكلات المدينة ، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع ، 1997، ص:137.

(2) - جيرالد بريز ، ترجمة د/محمد محمود الجوهري: مجتمع المدينة في البلاد النامية، مرجع سابق ،ص- ص: 169-170

3 - د/ سناء الخولي : التغيير الاجتماعي والتحديث ، دار المعرفة الجامعية ، 2003، ص:80.

- المجددون : وهم الذين يرغبون في تجربة الأفكار الجديدة ، فهم أشخاص يتميزون بالجرأة ، و حب المخاطرة، والرغبة في تحمّل نتائج أعمالهم .
- المتبنون الأوائل : و هم الأكثر تكاملا في النسق الاجتماعي عن المجددين ويميلون إلى أن يكونوا أكثر استمرارا ونجاحا واحتراما .
- الغالبية المبكرة : وهم الأفراد الذين يتبنون الأفكار الجديدة قبل الناس العاديين في النسق الاجتماعي ،يميلون إلى أن يكونوا متعمّدين ،وأن يساعدوا على وضع التجديد بطريقة شرعية بالرغم من أنهم نادرا ما يكونوا من القادة .
- الغالبية المتأخرة : وهم الذين يتبعون الآخرين بعد أن تظهر نتائج التبني عند غالبية أعضاء النسق الاجتماعي .وقد يأتي التبني عندهم نتيجة لضغوط اجتماعية أو لضرورات اقتصادية .
- المتخلّفون : وهم الذين يشكّون في المجددين وهيئات التغيير ،ولديهم قيما تقليدية يتمسكون بها وعموما فهم آخر من يتقبّل أي تجديد .
- وغالباً ما تقف الفئات المحافظة في المجتمع عقبة أمام إحداث التغيير الاجتماعي ،حرصاً على أوضاعهم التقليدية وخوفاً من ضياع حقوقهم المكتسبة.

VI - عدم التجانس داخل المجتمع.

إن اختلاف الأفراد الذين يتكون منهم المجتمع من حيث النوع والسن والتعليم والمهنة ،والمركز الاجتماعي، والوضع الطبقي والديانة ،يؤدي إلى عدم تجانسهم وتضارب مصالحهم ،بحيث أن أي تغيير جديد حتما قد يلقي رفضا ومعارضة من بعض الأفراد الآخرين ،وقبولا من البعض الآخر ،عكس التجانس والتقارب والتشابه في تركيب المجتمع حيث تزول الفوارق بمختلف منطلقاتها وصورها وتجدد المواقف غير متباينة حيال كل المستجدات الناشئة في قالب التغيرات الاجتماعية . " فقد يتكون المجتمع من مجاميع عنصرية مختلفة الطبيعة والتكوين ،أو قد يتكون المجتمع من هيئات وطبقات متعادلة ومتصارعة بين بعضها البعض تناقضات اجتماعية ،مما يؤدي بالمجتمع إلى الانقسام والتضارب الاجتماعي وعدم تقدم المستويات الاجتماعية" (1) .

وينعكس ذلك على طبيعة وحجم العلاقات القائمة بين أفراد المجتمع و بين فئاته ،في إطار الحي الواحد والمدينة الواحدة ،وهو ما يرتقي للبناء لعلاقات جديدة مبنية هي الأخرى على أسس جديدة ،يشير لها علماء الاجتماع - لويس ويرث- بخصائص الحضرية ،التي تبرز في تعريفه للمدينة بأنها "موقع دائم يتميز بكبر الحجم و بكثافة عالية نسبيا ،وبدرجة ملحوظة من اللاّ تجانس بين سكّانه" (2). أين يرى ويرث بأنّ

(1) - د/أحمد الخشّاب: التغير الاجتماعي ،الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ،1971،ص:63.

(2) - د/السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري - مدخل نظري - دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية، الجزء الأول، 2003،

هذه الخصائص تؤدي إلى ظهور صور جديدة للحياة الحضرية تقول بقاطن المدينة إلى التحلي بخصائص شخصية على مدى زمن معين كالفرديانية وضعف العواطف والارتباط بالجيرة وظهور المنافسة والتمسك بالعلاقات الرسمية مع التحلي عن العلاقات غير الرسمية، وفقدان التقيد بالقيم الاجتماعية المحلية أو التقليدية. وما دنا بصدد الحديث عن عدم التجانس داخل مجتمع المدينة وفي نفس الوقت نقرّ باستقبال هذه المدينة لأفواج من النازحين من الأرياف المجاورة فلا بد من الإفادة بأنّها مناطق متباينة من حيث التركيبة البشرية وتمسك كل منها بمصالحها النابعة من الالتفاف حول القيادات التقليدية والتي هي عمليا المشايخ وكبار السن الذين يبرزون ولاءهم للقديم ونبذهم لكل جديد، فيقفون في معارضة الفئات الشابة التي تتفاعل مع العصرية خاصّة في هذه الفترة بالذات التي انصهرت فيها الحواجز الثقافية وتراجعت القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية تحت تأثير التسارع الكبير للعلم والتكنولوجيا. وعليه يمكن القول: " يتميز السكّان الريفيون بالمقارنة بالسكّان الحضريين بأنهم أكثر تجانسا سواء في السمات العنصرية أو السمات السيكولوجية الاجتماعية ومعنى هذا أن «الريفية» ترتبط ارتباطا سلبيا بالألتجانس بينما ترتبط الحضرية ارتباطا إيجابيا بالتجانس ويعني «سوروكن» و«زيمران» عندما يشيران إلى الخصائص الاجتماعية والنفسية المكتسبة، تلك الخصائص التي لا تتغير كثيرا في المجتمع الريفي والتي تتغير بدرجات متفاوتة بين السكّان الحضريين، مثل: اللغة، المعتقدات، الآراء، الأعراف وأنماط السلوك" (1).

ولذا نجد بأنّ سكاّن الأرياف يميلون إلى التجانس وعدم التمايز، عكس الحضريين الذين يتسمون بالتغاير والاختلاف، وهو ما جعل المفكرين القدماء يطلقون أحكاما على المدينة وواقعها الاجتماعي في الوصف الموالي، بأنّ " اتجاه الازدراء الذي يبرز لدى اليونانيين خاصة الفكر الأفلاطوني، إضافة إلى الأرسطراطيين من الأوربيين الجدد والمعجبين بهم الذين يذهبون إلى التمسك والإعجاب بفكرة أنّ المدينة مركز للدهاء والجماهير غير المسؤولة التي يمكن تحريكها وتوجيهها بسهولة" (2)، وإن دلّ هذا على أمر فإنّه يشير إلى ضعف التماسك و عدم الترابط بين أهالي المدينة ممّا يجعلها سهلة الاختراق.

" والحضرية وإن كانت تحمل بين طياتها الإشارة إلى انبثاقها من المدن إلّا أنّها في الواقع مجرد طريقة في السلوك فكلّ فرد له طريقته الخاصّة وسماته التي تميّزه عن غيره... وهي ليست تعبيرا مقصورا عن الحياة في المدن، فقد نجد إنسانا متحضرا وسلوكه الكلي حضري بينما يحيا في الريف ونجد آخر يحيا في أكثر أحياء المدن تحضرا وهو مع هذا لا يزال قرويا في تفكيره وطريقة معيشته بل وفي سلوكه، فالمسألة إذن مسألة سلوك وليست مسألة مظهر" (3). ويتجسّد هذا الوصف أكثر اليوم في مجتمعات سادت فيها التكنولوجيا

(1) - د/عاطف غيث : علم الاجتماع الحضري - مدخل نظري - دار المعرفة الجامعية ، 1995، ص: 71.

(2) - د/عاطف غيث : المرجع نفسه ، ص: 93.

(3) - د/عاطف غيث : المرجع نفسه ، ص: 95-96.

ووسائل الاتصال على نطاق واسع حيث أصبحت المسافات الجغرافية لا تشكّل أثرا سلبيا على التفاعل الاجتماعي بل وأصبحت هذه الوسائل تتيح ذلك ليس فقط على مستوى المجتمع الواحد بل على مستوى نطق المعمورة بأكملها، وهو ما يشار إليه في مفهوم العولمة .

خلاصة

وتختلف المجتمعات البشرية من قارة لأخرى ومن إقليم لآخر، ويحكم هذه الاختلافات مجموعة من العوامل الطبيعية، البيئية، الجغرافية، الدينية. وتدرج تحت هذه الاختلافات الكثير من الصور والمواقف الاجتماعية، والتي تتبع منها ظواهر اجتماعية متنوعة كثيرا ما تشكّل معوقات اجتماعية كما اسلفنا، غير أن الواقع يعكس التباين بين المجتمعات من حيث مدى وطبيعة أثر هذه المعوقات .

ويعتبر التخطيط الحضري جزء من التنمية الشاملة للمحيط الاجتماعي، و به فمن الضروري التعرف على طبيعة البيئة الاجتماعية للنطاق المخطّط له، حيث تسود كثيرا من العوامل التي تنعكس تفاعلاتها على الواقع عادة، ويرتبط ذلك بالتكوين البشري للمجتمع. ويمكن دراسة تلك المضامين من زاويا ديموغرافية وسيكولوجية واجتماعية، ومن ثمّ يمكن تحليل وتعليل العلاقات القائمة في سياق السبب والنتيجة، إلا أنّه لا بد من إدراك أنّ تلك المركبات غير جامدة بل تخضع للتغيير والتطور نتيجة للتغيير والتطور الاجتماعي . ومنه يصبح من الممكن تطوير وإعادة تشكيل مكونات الواقع الاجتماعي بما ينسجم مع التطلعات التي ترمي إليها السياسة العامة للتخطيط .

ولبلوغ نتائج إيجابية للخطة لا بد من الإلمام الدقيق بكل المتغيرات التي تحكم الواقع الاجتماعي، وبهذا الصدد نحن نعمل على الإحاطة قدر المستطاع بالمحطّات الكبرى للتخطيط الحضري في عين ولمان منذ نشأة المدينة التي كانت خلال العهد الاستعماري إلى غاية تاريخ الدراسة الراهنة، حتّى يمكن إيجاد تفسيراً للتعثّرات المتوالية لعمليات التخطيط الحضري بهذه المدينة .

الجانب الميداني : الدراسة الميدانية :

الفصل السادس : منهجية البحث والتعريف بميدان الدراسة

تمهيد

I - منهجية البحث

1 - المنهج.

2 - أدوات جمع البيانات

أولا - الملاحظة .

ثانيا - المقابلة .

ثالثا - الاستمارة .

رابعا - الوثائق والسجلات الإدارية .

3 - العينة .

II - التعريف بميدان الدراسة

1- لمحة تاريخية عن مدينة عين ولمان .

2- الخصائص الطبيعية لمجال الدراسة (مدينة عين ولمان) .

3- الخصائص السكانية لمجال الدراسة.

4- الخصائص الاقتصادية لمدينة عين ولمان.

5 . التطور الوظيفي للمدينة .

6- أهمية ميدان الدراسة ومدى ملاءمته للبحث .

7- المجال الزمني للدراسة .

خلاصة

تمهيد

إن مدى نجاح الباحث في تحقيق النتائج المرجوة من وراء إجراء بحثه يتعلق بقدرته على اتباع الخطوات الضرورية واللازمة لإجراء بحث علمي، وذلك يعني الالتزام بالمنهج العلمي المناسب لبحثه واختيار الأدوات الكفيلة بتمكينه من المعطيات والبيانات التي تسمح له بتحليل الدقيق للظواهر ومناقشتها والوصول إلى التعليلات الصحيحة .

وفي بحثنا هذا عملنا على اتباع أهم الخطوات والوسائل بدءا باتخاذ المنهج العلمي الملائم لدراستنا، مروراً بالأخذ بمجموعة من الأدوات المعتمدة لدى الباحثين الاجتماعيين .

I - منهجية البحث

1- المنهج :

لكل بحث منهج يسير عليه لدراسة المشكلة المطروحة ، و هو طريقة موضوعية يتبعها الباحث لدراسة ظاهرة من الظواهر قصد تشخيصها وتحديد أبعادها ومعرفة أسبابها وطرق علاجها والوصول إلى نتائج عامة يمكن تطبيقها ، وتحسين الوضع القائم .

ويعتبر المنهج الوصفي في منظورنا هو الأنسب لموضوعنا ، بحيث علينا أن نجمع معلومات نظرية من الكتب والمصادر والأوراق العلمية التي تخص موضوع "المعوقات الاجتماعية للتخطيط الحضري" ، تشمل نظريات المدن ، الحياة الحضرية والتخطيط الحضري إضافة لما له علاقة ببحثنا من تراكم علمي ، كما أنه لا بد من الوقوف بالميدان وتحصيل البيانات اللازمة للإجابة على التساؤلات المطروحة في إشكالية بحثنا بالوقوف على ما نتج بمدينة عين ولمان ونراه نحن نتيجة لقيام مجموعة من المعوقات الاجتماعية أمام إعداد المخططات الحضرية أو أثناء تنفيذها ، وانعكاسها في عدم استجابة هذه المخططات لتحقيق الأهداف المسطرة والمرجوة ، و ظهور نتائجها على المظهر العام للمدينة وحياة سكانها .

ونوظف هذا المنهج لوصف الظواهر ذات العلاقة والمؤثرة على التخطيط الحضري كالنمو الحضري ، العادات والتقاليد الاجتماعية والنظم الاجتماعية وعلى رأسها نظام الملكية و العمل على كشف مختلف أشكال تأثيرها في عملية التخطيط الحضري ، بغية توفير الظروف الكفيلة بتحسين أوضاع مدينة عين ولمان وغيرها من المدن الجزائرية ، وذلك تحديدا بإبراز ما يمكن أن يسهم به علم الاجتماع في الترتيب المتكامل لإعداد مخططات حضرية متكاملة بدراسات عملية وميدانية مبنية على حقائق علمية وموضوعية .

2 - أدوات جمع البيانات :

تركز في بحثنا على استخدام أدوات كثيرا ما تستعمل في البحوث الاجتماعية وهي :

أولا : الملاحظة :

وهي من الأدوات الرئيسية للوقوف العيني على بعض المؤشرات الدالة على المعوقات الاجتماعية للتخطيط الحضري بمدينة عين ولمان. ولقد استخدمنا الملاحظة ولا نعتبرها منهجاً مستقلاً، وإنما نراها أداة هامة لجمع البيانات الميدانية، من خلال تمكيننا من الوقوف على مختلف الظواهر والأحداث في المجتمع المدرس والتفاعل مع واقعه، فإنّ أهمّ فترة لجمع البيانات بواسطة هذه الأداة كانت عبر سنوات، ابتداء من سنة 2007 م وهي سنة خوضنا لدراسات ما بعد التدرّج وعزمنا على اختيار هذه المدينة مجالا لدراساتنا التطبيقية لرسالة الماجستير بحكم صلاحية هذه المدينة - حسب تقديرنا - لمثل هذه المواضيع، ومن ناحية أخرى باعتبارنا قد عايشنا أهمّ مراحل تطور هذه المدينة منذ سنة 1973 م حيث كانت دراستنا في مرحلة التعليم المتوسط وإلى غاية إنجازنا هذا البحث الخاص بأطروحة الدكتوراه، ونحن هنا لا نثير صورة للذاتية أو للأحكام المسبقة، بقدر ما نعكس صورة أشار إليها محتصون تفيد بأنّ أكثر الدارسين نجاحا في علم الاجتماع الحضري هم أولئك الذين عايشوا الحياة الريفية المحلية، وجمعوها بمعايشتهم للحياة الحضرية .

ثانيا : المقابلة :

تبعاً لكون المقابلة هي ذلك اللقاء المباشر بين طرفين، بحيث يتمكن خلالها الباحث من الحديث مع المبحوث حول موضوع البحث والاستفادة من بعض أدوات التعبير التي يصعب توظيفها في الاستمارة أو الملاحظة مثل " تغيرات الوجه ونظرة العينين والهيمّة والإيماءات والسلوك العام"¹. فإننا لجأنا لها ووظفناها إلى جانب اعتبارات أخرى، منها :

- التأكد من مدى فهم المبحوثين لبيانات الاستمارة والإجابة الدقيقة على أسئلتها .
- التأكد من صحة وصدق المعلومات و استكمال تفسيرها .
- الاطلاع على بعض الأفكار مع المستجوبين توضيحاً لمختلف القضايا المتعلقة بموضوع الدراسة .
- علاقاتنا الشخصية ومعرفتنا المسبقة بالكثير من أفراد العينتين .

ولقد استعملنا هذه الأداة مع مجموعة من الأفراد الفاعلين في عملية التخطيط لمدينة عين ولمان. فصمّمنا لها دليلاً انطلق من الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية، آخذاً بالمؤشرات المرصودة ضمنها، وبالتالي التساؤلات المطروحة في الإشكالية. وكنا دائماً نستند لتصور مضبوط حتى لا نخرج عن الموضوع حيث يضيع الوقت والجهد، وعليه كانت لنا لقاءات موجهة منذ البداية مع أفراد العينة المذكورة للكشف عن المعوقات الاجتماعية التي تواجه عمليات التخطيط في مدينة عين ولمان، وذلك

(1) - أ.د رشيد زرواتي: مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، ط1، 2007، ص: 247.

بحديث عام مع مجموعة الأفراد الذين يشرفون على عملية إعداد وتنفيذ المخططات الحضرية، وبعده القيام بملاء الاستمارة الخاصة بهم .

ولتنفيذ هذه المقابلات تمّ اتّخاذ فرضيات البحث كمحاور رئيسية لها :

- النمو الحضري غير المخطّط يمثّل عائقا للتخطيط الحضري في مدينة "عين ولمان".
 - بعض العادات والتقاليد الاجتماعية تعيق التخطيط في مدينة "عين ولمان".
 - بعض النماذج العمرانية السائدة تشكّل عائقا للتخطيط الحضري لمدينة "عين ولمان".
- حيث أنّه في ضوءها انساقت مجموعة من الأسئلة التي ترتبط بالمؤشرات التي تعكس وجود المعوقات الاجتماعية التي تعيق التخطيط الحضري بمدينة "عين ولمان" وتبرز مدى تأثيرها، وكانت هذه الأسئلة مبنوية وفق الاستمارة التي ستتم الإشارة إليها لاحقا .

والتي وُجّهت لأفراد الجهاز المشرف على عملية التخطيط، حيث فُسح لهم المجال للتعبير عن واقع التخطيط الحضري بالمدينة وذلك أثناء أو بعد التعامل مع بيانات الاستمارة، وفق التساؤلات التالية:

التساؤل الأول : هل يتم إعداد وتنفيذ عملية التخطيط الحضري بمدنيتكم في ظروف عادية ؟

التساؤل الثاني : ما هي أبرز المعوقات الاجتماعية التي تعرقل عملية التخطيط الحضري في هذه المدينة ؟

التساؤل الثالث : كيف تتسبّب هذه المعوقات الاجتماعية في عرقلة التخطيط الحضري ؟

التساؤل الرابع : ما هي انعكاسات هذه المعوقات الاجتماعية على واقع المدينة ؟

ثالثا : الاستمارة :

الاستبيان هو وسيلة من وسائل جمع البيانات عن طريق إعداد مجموعة من الأسئلة المدوّنة التي يجيب عليها الأفراد، أو يتعاطى معها الباحث بدقة، لغرض التصنيف والتفسير والعرض والتحليل. و لقد وجدنا أنفسنا بحاجة لاستخدام استمارتين، وهو ما أملته طبيعة موضوعنا "المعوقات الاجتماعية للتخطيط الحضري" إذ كان علينا أن نتعامل مع السّكان لنقف على المؤشرات الدالّة على المعوقات، كما وجب علينا أن نتبيّن ذلك لدى القائمين على التخطيط باعتبارهم أكثر أفراد الجهات الرسمية إدراكا لهذه المعوقات في الميدان سواء كان ذلك في مرحلة الإعداد أو في مرحلة التنفيذ .

1- **الاستمارة الأولى** : موجّهة لعينة من سّكان حي شرشورة الشرقية "بعين ولمان" ضمن حيّز مخطّط شغل الأراضي (POS) رقم 6 (ميدان البحث). وكانت محاورها كالتالي:

أ - البيانات الشخصية : وتضمّنت مجموعة الأسئلة من السؤال 01 إلى السؤال 05 .

ب - بيانات الفرضية الأولى : النمو الحضري السريع يمثّل عائقا للتخطيط الحضري في مدينة عين ولمان ، وتضمّنت الأسئلة، من السؤال 06 إلى السؤال 15 .

ج - بيانات الفرضية الثانية: والعادات والتقاليد الاجتماعية تعيق التخطيط في مدينة عين ولمان ، وشملت الأسئلة من 16 إلى 25 .

د - بيانات الفرضية الثالثة : النظم الاجتماعية السائدة كنظام الملكية تشكّل عائقا للتخطيط الحضري لمدينة عين ولمان ، وشملت الأسئلة من 26 إلى 36 .

بعد إعداد هذه الوثيقة وتنقيحها تمّ عرضها على الأستاذ الدكتور زرواتي رشيد باعتباره المشرف المباشر والرسمي على إنجاز هذا البحث ، عرضت نسخة منها على الأستاذ الدكتور محمد بومخلوف أستاذ بجامعة الجزائر 2 ، حيث قام بدراستها وتنقيحها على مدى ثلاثة أسابيع أين سجّل مشكورا ملاحظاته بكيفية منمّمة وواضحة فقمنا من ناحيتنا ببعض التعديلات وتقويم كل ما كان غير فعّال ، ومن جديد تمّت دراسة الاستمارة بعمق وبشكل نهائي من طرف الأستاذ مدير المشروع ، حيث تمّت الصياغة النهائية للوثيقة في شكلها الحالي المعمول به .

2 - الاستمارة الثانية : موجّهة للأطراف الفاعلة في عملية التخطيط لمدينة عين ولمان والذين نصّت عليهم المراسيم القانونية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وفق أحكام القانون رقم 90-29 المؤرخ في أول ديسمبر 1990 م ، كما ورد في حديثنا عن المقابلة . وكانت محاورها كالتالي :

أ - البيانات الشخصية : و تضمّنت مجموعة الأسئلة من السؤال 01 إلى السؤال 05 .

ب - بيانات الفرضية الأولى : النمو الحضري السريع يمثّل عائقا للتخطيط الحضري في مدينة عين ولمان ، وتضمنت الأسئلة ، من السؤال 06 إلى السؤال 14 .

ج - بيانات الفرضية الثانية:العادات والتقاليد الاجتماعية تعيق التخطيط في مدينة عين ولمان، وشملت الأسئلة من 15 إلى 25 .

د - بيانات الفرضية الثالثة : بعض النماذج العمرانية السائدة تشكّل عائقا للتخطيط الحضري لمدينة "عين ولمان " ، وشملت من السؤال 26 إلى السؤال 38 .

بعد إعداد هذه الوثيقة وتنقيحها هي الأخرى تمّ عرضها على الأستاذ المحترم زرواتي رشيد مترامنة مع الاستمارة الأولى ، باعتباره المشرف المباشر والرسمي على إنجاز هذا البحث ، ثمّ عرضت نسخة منها كذلك على الأستاذ المحترم محمد بومخلوف أستاذ بجامعة الجزائر 2 ، حيث قام بدراستها والتدبّر في أسئلتها وعلى مدى ثلاثة أسابيع ، حيث سجّل ملاحظاته واقتراحاته بتعديل بعض الصيغ بوضوح فقمنا من ناحيتنا بتكليف بعض الأسئلة والعبارات بما يفيد عملية التعامل مع أفراد العيّنة ، وقمنا بتصميم الاستمارة وعملنا على تجريبها في الميدان مع 4 حالات (موظفين في المصالح الفاعلة في جهاز التخطيط بالمدينة) ، ثمّ عدنا إلى الأستاذ مدير المشروع ليوقع على جاهزية الاستمارة ، حيث تمّ طبع الوثيقة في شكلها الحالي المعمول به .

رابعاً: الوثائق والسجلات الإدارية :

أ - الوثائق والمطبوعات المحلية:

استعمال بعض الوثائق كالمداوولات ،الإحصاءات السكانية الصادرة عن الجهات الرسمية (بلدية عين ولمان، دائرة عين ولمان ،الوكالة العقارية لدائرة عين ولمان ،مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء) .

ب - الوثائق والمطبوعات الحكومية و العالمية:

ليس بالأمر الكافي أن يعتمد الباحث في دراسته على المعطيات الإحصائية التي يتوصل إليها بتفريغ وتبويب الاستمارات فقط ،بل ينبغي أن يستعين بما يوجد في الكتب والوثائق والمطبوعات الحكومية والعالمية وما يدعم البيانات والمعطيات الإحصائية عن مجتمع البحث ،كالإحصائيات السكانية ومستويات التعليم والصحة والدراسات التي تجرى في الدوائر والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية في منطقة البحث أو على مستوى البلاد ،أو العالم ،لهذا فقد تمت الاستعانة ببعض البيانات والمعلومات الصادرة من الأمم المتحدة ومنظمة يونسيف ومنظمة المدن العربية ،كما استعان الباحث بالمطبوعات الحكومية والمعلومات الصادرة من الوزارات كالتخطيط والداخلية والصحة والدوائر التابعة لها وخصوصاً دوائر الإحصاء ،في عرض بعض الأرقام والنسب الإحصائية المتعلقة بفصول الرسالة بجانبها النظري والميداني .

3 - العينة :

إن أسلوب العمل بالعينة "يستخدم عموماً في الدراسات الاستطلاعية التي تتطلب القياس ،أو اختبار فرضيات محددة ،وبخاصة إذا كان مجتمع البحث غير مضبوط الأبعاد وبالتالي فلا يوجد إطار دقيق يمكن من اختبار العينة عشوائياً .ففي هذه البحوث يلجأ الباحث لاختيار مجموعة من الوحدات التي تلائم أغراض بحثه "(1) ،وانطلاقاً من هذا فيعتبر تحديد عينة مسحية لمجتمع دراسي كبير ،من الصعوبات التي تواجهها الدراسات التي يقوم بها الأفراد أو التي تنظمها مراكز البحث ومؤسساته بشكل دائم ،لأن اختيار العينة في أي مجتمع يخضع للعديد من المعايير مثل الوقت والتكاليف المالية والإطارات البشرية المنفذة والإطارات التي ستقوم بتصنيف البيانات وتحليلها وعرضها وإعداد التقارير عنها .ونتيجة لذلك يتجه الباحثون ومراكز ومؤسسات البحث إلى تصغير هذه العينة قدر الإمكان ،ولكن ليس إلى الحد الذي يجعلها قاصرة عن أداء وظيفتها التمثيلية .

وبعد المداولة في هذا الجانب بين الطالب والأستاذ المشرف على البحث لوحظ بأن طبيعة البحث تتطلب استعمال عينتين مختلفتين للتمكن من الإحاطة بجوانب الدراسة :

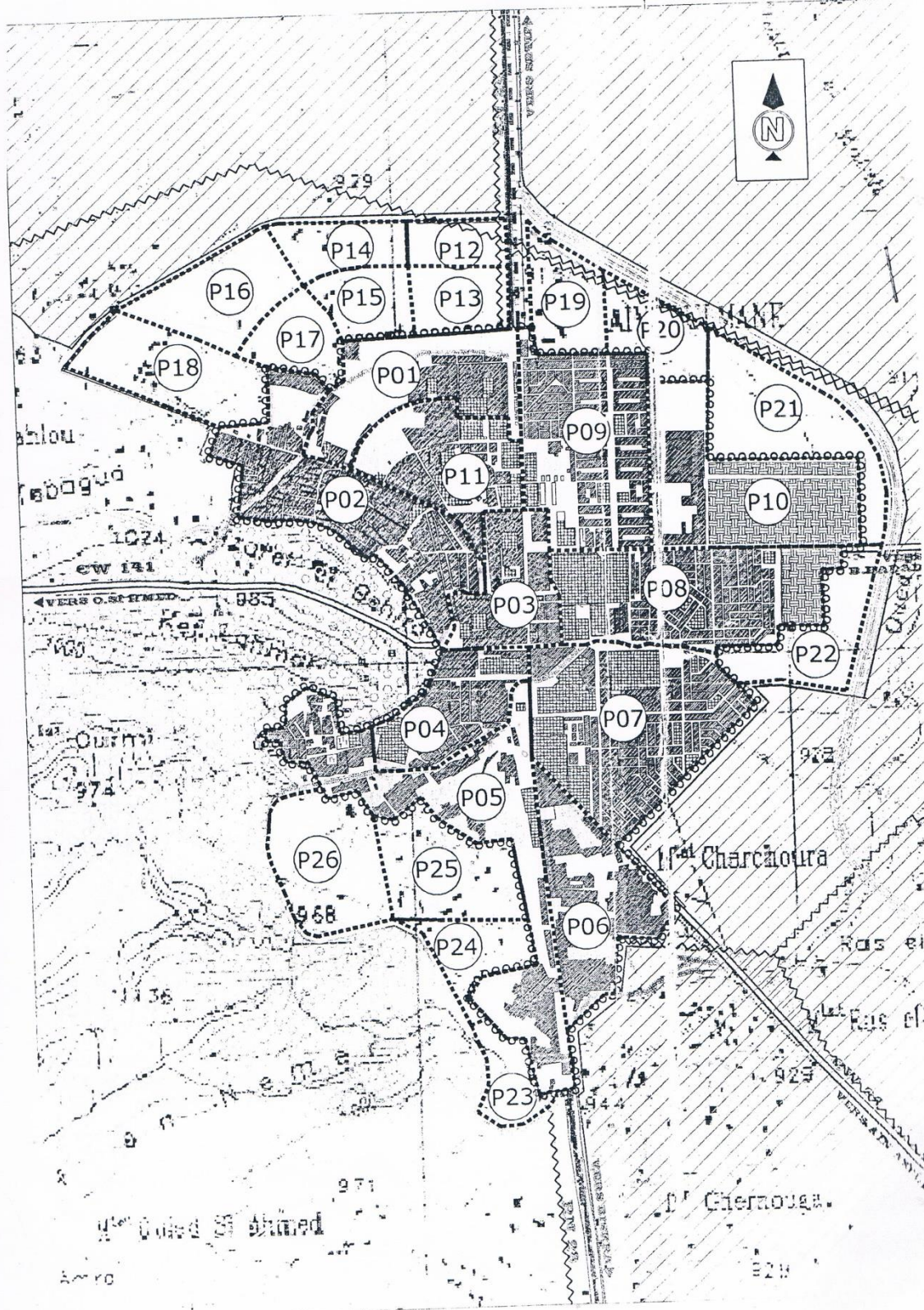
(1) - أ/د- رشيد زرواتي: تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية ،زعايش للطباعة والنشر، ط 2 ،بوزريعة الجزائر، 2012، ص:255.

العينة الأولى :

وتتعلق بالسكان ،حيث أنّ مدينة عين ولمان تشكل مجتمعا كبيرا من حيث الحجم والكثافة السكانية إذ يقدر عدد السكان بها بـ (64 959 نسمة)¹.
وعليه حاولنا قدر الإمكان أن نكون موقّنين في اختيار حجم العينة لدراستنا المتعلقة بموضوع المعوقات الاجتماعية للتخطيط الحضري في ضوء الاعتبارات الإحصائية والعملية .
فانطلاقا من معايشتنا لواقع المدينة كما أسلفنا سابقا ،و معرفتنا العامة بمختلف جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية ،وبعد قيامنا بدراسة استطلاعية تأكيداً لمعلوماتنا حول واقع المدينة في ما نتصوره حول موضوعنا ،وقع اختيارنا على حي شرشورة الشرقية (مخطّط شغل الأراضي (POS) رقم 6² (شكل رقم 02 الموالي) باعتباره حسب تقديرنا يستوعب كل الفرضيات التي نحن بصدد اختبارها ،حيث يجمع هذا الحي بين مؤشرات فرضياتنا الثلاث :النمو الحضري ،عدم تجانس العادات والتقاليد و انتشار بعض الأنماط العمرانية المرتبطة بنظام ملكية الأرض الخاص .ثم قمنا باختيار أفراد عيّنة بحثنا من بين أسر الحي ،وتمثلت هذه العينة في اختيار 75 وحدة ،لتمثيل ثلاثمائة وثمانية وسبعون (378) أسرة .

1 - ولاية سطيف ،مديرية البرججة و متابعة الميزانية ،مصلحة الإحصائيات : الحولية الإحصائية ، 2015 م .

2 - شكل رقم 02 : مجموع مخطّطات شغل الأراضي بمدينة "عين ولمان "



الشكل رقم 02 : مجموع محططات شغل الأراضي بمدينة "عين ولمان" .

ولقد وقع اختيارنا على العينة العشوائية (الاحتمالية) المنتظمة¹ لكونها تلي غرضنا في تغطية عملنا الميداني في هذا الحي بعيدا عن الذاتية، باعتبار أننا نسجل الكثير من العلاقات الخاصة (قراية، صداقة) مع العديد من الأسر بمدينة عين ولمان عموما ومنطقة شرشورة خصوصا، و اتخذنا مبدأ المسافة المتساوية بين الوحدات المتمثلة في البيوت، فاعتمدنا المسكن الأول في بداية الشارع الأول الموازي للطريق الوطني رقم 28، علما بأن الشوارع ليست منتظمة تبعا لأساليب البناء العشوائي بالحي، ثم تركنا أربعة مساكن واحتسبنا الموالي وهكذا بحيث كانت المسافة تتمثل في تحطي 4 مساكن عبر جانبي كل ممر أو شارع إن صحّ القول، إلى أن انتهينا عند المسكن 376 وبقي مسكنان خارج المسافة فكانت عينة البحث قد شملت 75 مسكنا، علما أننا كلّمنا وجدنا مسكنا شاغرا، احتسبنا الذي يليه مباشرة، هذا إضافة إلى أنّ هناك الكثير من المساكن الفارغة في الطوابق العلوية بالنسبة للفيلات ذات الطوابق المتعدّدة .

العينة الثانية :

تمثّلت في مجموعة الأفراد الفاعلين في عملية التخطيط لمدينة عين ولمان، والذين نصّت عليهم المراسيم القانونية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وفق أحكام القانون رقم 90-29 المؤرخ في أول ديسمبر 1990 م² وشملت اثنان وعشرون (22) فردا يمثلون مصالحا مختلفة طبقا للمادتين 07 و 08 من المرسوم التنفيذي رقم 91/177 المؤرخ في 28/05/1991 م المنصوص عليها سابقا .

وإذا كانت طبيعة موضوعنا تتطلّب منا إجراء البحث وفق تقديرين زمنيين اثنين، أولهما خاصّ بالإطار الزمني للبحث النظري، أي موضوع التخطيط الحضري عموما ومعوقات التخطيط لمدينة عين ولمان على وجه الخصوص، حيث أننا تناولنا ما يخص التخطيط لهذه المدينة ليس بالنسبة لحقبة محدّدة أو مخطّط معين، وإثّما تناولنا ذلك بخصوص الجهاز المخطّط لها، حيث وجدنا بأنّ من أفراد المصالح المعنية من يعود إلى العقد الثالث بعد استرجاع الاستقلال، وهو ما يظهر واضحا من خلال بيانات خصائص مجتمع البحث الموالية لاحقا، وتحديدًا ضمن جدول الأقدمية في الوظيفة بالنسبة لأفراد جهاز التخطيط (13.63% لهم ما بين 26 و30 سنة نشاطا في مناصبهم)، وكذا من خلال أعمار أفراد عينة جهاز التخطيط الذين لازال منهم (13.63% تتراوح أعمارهم ما بين 51 و60 سنة) يشتغلون إلى غاية فترة إجراء البحث، غير أنّ بعضهم لم يكن يشتغل في بداية حياته الوظيفية في المصالح المخطّطة أو المشرفة على التخطيط. و به فالحديث عن التخطيط لا يعود لحقبة محدّدة وإثّما يتناوله عبر العهدين المختلفين للحياة الاقتصادية والسياسية في البلاد (مرحلة النظام الموجه ومرحلة النظام الحر) .

1 - رشيد زرواتي : مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، ط 1، 2007 م، ص: 341.

2 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم : 29 / 90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 م.

و عليه كانت هذه العينة الثانية مشكّلة من 22 فردا كالتالي :

1 - بعنوان الإدارات العمومية والمصالح التابعة للدولة المكلفة في مستوى الولاية :

- مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء .

- مديرية الفلاحة .

- مديرية التنظيم الاقتصادي .

- مديرية الموارد المائية .

- مديرية النقل .

- مديرية الأشغال العمومية .

- المباني والمواقع الأثرية والطبيعية .

- الجزائرية للاتصالات .

2- بعنوان الهيئات والمصالح العمومية المكلفة في المستوى المحلي :

- توزيع الطّاقة .

- النقل .

- توزيع المياه .

3 - إضافة إلى إشراك مجموعة من الأطراف ذات العلاقة بشكل غير مباشر في العملية:

أ - على مستوى الولاية (سطيف):

- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية .

- مديرية التجارة .

- مديرية الصحّة والسكان .

- مكتب الدراسات (مركز الدراسات والإنجاز العمراني) .

ب - على المستوى المحلي بالبلدية (مدينة عين ولمان) :

- ممثل عن مصالح دائرة عين ولمان .

- ممثل عن السيد رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية عين ولمان .

- ممثل عن فرع الأشغال العمومية .

- ممثل عن مصلحة التعمير والبناء .

- ممثل عن مصلحة التهيئة الحضرية .

- ممثل عن المصالح الفلاحية .

- ممثل عن القطاع الصحي .

– مواصفات العينتين :

الجدول رقم 12) : يتعلق بجنس أفراد عينة التمثيل السكاني و عناصر جهاز التخطيط

جهاز التخطيط			سكان الحي		
النسبة %	التكرارات	الجنس	النسبة %	التكرارات	الجنس
81.82	18	ذكر	96	72	ذكر
18.18	4	أنثى	4	3	أنثى
100	22	المجموع	100	75	المجموع

تشمل عينة مجتمع البحث من سكان الحي 75 أسرة، تم التعامل مع 3 سيدات و هنّ بنسبة 4 % فيما كانت بقية أفراد العينة (72) وهم بنسبة 96 % كلهم ذكورا، وهو ما يبرزه الجدول رقم 12 أعلاه.

والملاحظ هنا هو أن مجتمع البحث يميل لأن أن يكون أوليا تعود المسؤولية فيه للرجال، ودور المرأة فيه مازال محدودا نوعا ما، رغم أنها تساهم في الحياة العامة عبر مختلف الأنشطة الاقتصادية عبر مؤسسات الإنتاج كالمصانع و ورشات الخياطة والاجتماعية كالمراكز الصحية والثقافية كالمؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها، ومن بين الملاحظات المسجلة في هذا الإطار أنّ عنصر الإناث ينقطع عن الحركة قبل حلول الليل، وهو ما يشير للطابع الاجتماعي المحافظ الذي يضفي خصائصه على مدينة عين ولمان، حيث يمكن تصنيفها بالمنطقة الشبه حضرية، أين تسود قيم تميل لأن تكون ريفية، فمثلا المرأة في الريف لا تخرج من البيت من دون مرافق سواء في النهار أو في الليل و هذا ما يسود نسبيا في هذا الحي من هذه المدينة .
علما أنّ الثلاثة إناث من بينهم أرملتان، أما المرأة الثالثة فزوجها يشتغل بعيدا عن المدينة وأولادها صغار السن .

أما عن جهاز التخطيط فيتكوّن من اثنين وعشرين (22) فردا، من بينهم أربع حالات (4) إناث و هنّ بنسبة 18.18 %، أما الثمانية عشرة الآخرون فهم ذكورا (18) وهم بنسبة 81.82 % (الجدول رقم 08 أعلاه).

والملاحظ هنا هو أن المصالح الإدارية عموما، والقائمة بعمليات التخطيط والإشراف عليه ومتابعته تحديدا يغلب عليها العنصر الرجالي. قد يعود هذا لطبيعة المدينة التي يمكن تصنيفها بأنها شبه حضرية كما أسلفنا، وقد يعود إلى أنّ قطاع المصالح التقنية لازال محتكرا من طرف الرجال خاصة أولئك الذين لديهم فترات معتبرة من الزمن في مناصبهم، ما يوحي بأقدميتهم في مناصبهم، كما تم إدراج ذلك ضمن عرض معطيات العمر، حيث أنّه خلال العقود الأولى بعد استرجاع الاستقلال كانت الفتاة لا تنال حقها من التعليم، ولا يسمح للكثيرات منهنّ بمتابعة الدروس الجامعية، بحكم التقاليد السائدة من ناحية، وبعد المراكز الجامعية من ناحية ثانية، أما اللائي تتمتعن بذلك فقد توجّهن إلى قطاعات كالتعليم والصحة، ولم تكن للمرأة

فرصة الانخراط في القطاعات التقنية والإدارية إلا حديثا عندما تمّ إنجاز المراكز الجامعية وتعميمها عبر المناطق المختلفة من الوطن.

وأفاد بعض المبحوثين بأنّ عناصر نسوية قد التحقن بمصالحهم غير أنّهم غادرن إلى مصالح أخرى ونشاطات أخرى خلال عقود مضت.

أما اليوم فإنّ عنصر الإناث قد انخرط للاشتغال في هذه المرافق الإدارية، غير أنّهم مازلن أقل خبرة وبالتالي تسند لهنّ الأنشطة العامة. بينما يحتكر عنصر الرجال هذه المهام من منطلق الخبرة وخصوصية النشاط الميداني في هذه المصالح، وبمحكم المحيط الاجتماعي المحافظ كما أسلفنا سابقا وقلة الجرأة لدى المرأة في اختراق الأنشطة الإدارية الميدانية بمحكم أنّ المناطق لازالت تحتكم كثيرا للقيم والعادات كما سنعرف لاحقا، إذ أنّها في مراحلها الأولى من ولوجها الميدان التقني من الأشغال الإدارية، والملاحظ أنّه إلى حدّ اليوم مازالت المرأة حبيسة المكاتب، وهو ما استدعمه البيانات الخاصة بمعطيات الأقدمية .

الجدول رقم (13): سن أفراد عينة التمثيل السكاني و عناصر جهاز التخطيط

جهاز التخطيط			سكان الحي		
النسبة %	التكرارات	الفئات العمرية	النسبة %	التكرارات	الفئات العمرية
9.10	2	20 سنة / 30 سنة	17.33	13	18 سنة / 40 سنة
31.81	7	31 سنة / 40 سنة	48	36	41 سنة / 60 سنة
40.91	9	41 سنة / 50 سنة	34.66	26	أكثر من 60 سنة
13.63	3	51 سنة / 60 سنة	100	75	المجموع
4.54	1	أكثر من 60 سنة			
100	22	المجموع			

من خلال الجدول رقم (13) يبرز بأنّ مجتمع البحث من سكّان الحي يعكس تباين المسؤولية الأسرية، حيث تختلف مستويات السن بين الشباب والكهول و كبار السن، غير أنّ الملاحظ هو أنّ الفئة الأكثر تمثيلا في عينة بحثنا هي فئة (41 سنة/60 سنة) بنسبة 48 %، تليها الفئة الثالثة (أكثر من 60 سنة) بنسبة 34.66 % .

والملاحظ هنا هو أنّ أكبر نسبة في عينة مجتمع البحث تتمثل في الأفراد الذين يزيد عمرهم عن 40 سنة، ما بيّن أنّ الكثير من السكّان عرفوا الاستقرار بالحي منذ مدّة معتبرة تعود إلى ما قبل فترة الهجرة القسرية التي فرضتها الأوضاع اللاّ أمنية التي عرفتها بلادنا إثر الإصلاحات المختلفة، وبالتحديد إثر الاختلالات الأمنية التي أعقبت الوضع غير العادي الذي عرفته الجزائر نهاية 1991م .

وتكشف بيانات الجدول الموالي (تاريخ الإقامة في هذا المسكن) مدى الارتباط بين الفئة العمرية ومدّة الإقامة في الحي وذلك بالنظر لمستوى التكيف والتفاعل مع الحياة الحضرية، حيث أنّه في ظل هذه المدّة

يكون السّكان قد اكتسبوا أنماطا جديدة توصف بالحضرية في حياتهم العامّة، غير أنّه ومن ناحية أخرى نقرأ بين السّكان ملامح الحياة التقليدية من خلال بعض السلوكيات الريفية والتي سنكشف عنها من خلال البيانات المختلفة اللاحقة عبر الجداول المتعلّقة بالقيم والعادات والتقاليد.

أمّا الفئة الأولى الممثّلة من 18 سنة إلى 40 سنة ضمن عينة مجتمع البحث فأفرادها ينحسرون بين المهاجرين اللذين انتقلوا في الحي في سن مبكّرة أو الذين ولدوا في هذه المدينة، وكلا الصنفين من السّكان نشأ في هذا الوسط الذي يثبت التّباين في كل العناصر الثقافية والاجتماعية، وهو ما أوجد جيلا قليل الارتباط بالمعايير الاجتماعية التي تعكسها الحياة في الأرياف المجاورة .

وضمن الجدول نفسه يتبين بأنّ الفئة الأكثر تمثيلا في جهاز التخطيط هي فئة (41 سنة / 55 سنة) بنسبة 40.91 %، كما أنّ الفئة التي تليها من حيث التمثيل هي فئة (31 سنة/40 سنة) بنسبة 31.81 % .

والملاحظ هنا هو أنّ أغلبية عيّنة الأفراد الذين يقومون على جهاز التخطيط الحضري يزيد عمرهم عن 30 سنة ، ما يبيّن أنّ إطارات التخطيط والتنفيذ من الفئة الحيوية ،المتميزة بالإرادة والخبرة والإبداع وقمة العطاء .

أمّا الفئة الشابة (20 سنة/30 سنة) فهي الأقل تمثيلا ضمن أفراد العينة بنسبة 9.10 % ، ما يعني أنّ هذه المصالح إمّا أنّ إطاراتها لهم من الخبرة بما يجعل التخطيط يتم على أسس أكثر صحّة ودقّة أو على العكس قد يعني ذلك أنّ جهاز التخطيط بعيد عن المقاييس الحديثة و العلمية بحكم أنّ الإطارات المشرفة على عمليات التخطيط الحضري إنجازا أو متابعة ومراقبة بعيدة كل البعد عن الحدائثة خاصة منها التي صاحبت التحول الجذري في توجه الدولة نحو النظام الحر الذي أوجد حيّزا كبيرا للأمركية في التسيير والتنفيذ عموما والتخطيط الحضري كمجال لموضوعنا خصوصا .

وقلّة تمثيل أفراد الفئة الشابة يدلّ من ناحية أخرى على أنّ إطارات التخطيط لهم من الخبرة ما قد يفيد في الإدراك والإمام الواسع بفتيات وأساسيات العملية التخطيطية، غير أنّ هذا من ناحية أخرى قد نجده ينطوي على متغيرات أخرى ،كأن يكون منها أنّ الفئات الواسعة التمثيل ،إنّما تخفي من ورائها ضعف التكوين ،باعتبار أنّ الإطارات المتقدمة في السنّ ،هي في الواقع أقلّ تكوينا ،وهي في هذه المناصب بقوة القانون المتمثل في حق الترقية ،وعليه فإنّ نشاطات التخطيط يتكفل بها ذووا الخبرة أكثر من ذوي التكوين العلمي والأكاديمي .

الجدول رقم (14): مدّة إقامة السّكان في هذا الحي و أقدمية أفراد جهاز التخطيط في وظائفهم .

جهاز التخطيط			سكان الحي		
النسبة %	التكرارات	الأقدمية في الوظيفة	النسبة %	التكرارات	مدة الإقامة في هذا المسكن
0	0	إلى غاية 5 سنوات	9.33	7	من 1 سنة إلى 10 سنوات
4.55	1	من 6 سنوات إلى 10 سنوات	24	18	من 11 سنة إلى 20 سنة
22.72	5	من 11 سنة إلى 15 سنة	29.33	22	من 21 سنة إلى 30 سنة
36.36	8	من 16 سنة إلى 20 سنة	17.33	13	من 31 سنة إلى 40 سنة
13.63	3	من 21 سنة إلى 25 سنة	13.33	10	من 41 سنة إلى 50 سنة
13.63	3	من 26 سنة إلى 30 سنة	6.66	5	أكثر من 50 سنة
9.09	2	أكثر من 31 سنة	100	75	المجموع
100	22	المجموع			

تأتي بيانات الجدول رقم 14 كدعم لبيانات الجدول السابق رقم 13 لأنهما في الحقيقة يكشفان عن نفس المعطيات، فإذا كان الجدول السابق يتناول الفئات العمرية لعينتي البحث، فإنّ الجدول الذي هو بين أيدينا يبرز لنا مدة الإقامة في هذا الحي، ومن خلال كليهما نقف على مدى تأثر واكتساب السّكان المقيمين بالحي أو النّازحين إليه عبر مجموعة المؤشرات المرصودة .

وعليه فإنّ النسب المحصّلة تبيّن أنّ فئة الذين امتدّت إقامتهم من 21 سنة و 30 سنة هي الأكثر حضورا بـ 29.33% تليها فئة المقيمين ما بين 11 سنة و 20 سنة بـ 24 %، وهذا يؤكد بوضوح ما ذهبنا إليه في الجدول السابق بأنّ هناك نسبة كبيرة من سكّان هذا الحي حلّت متأثرة بالهجرة الاضطرارية ما يوحى بالتباين المرافق للوافدين من مختلف القرى المحيطة بعين ولمان أو النازحين من جهات بعيدة أخرى، ويتجلى ذلك من تناسب فترات الإقامة في هذا الحي مع ما يأخذه بحثنا هذا بعين الاعتبار وهو المدّة المقدّرة بحوالي عقدين ونصف العقد من الزّمن، حيث نجد بأنّ الخصائص الاجتماعية لهؤلاء قد أخذت في التطابق إلى حدّ بعيد مع الحقائق التي أثبتتها علماء الاجتماع الحضري من فردانية و مرونة وسرعة في التغير و محاولة تمزّد عن معايير العائلة والعشيرة وعاداتها وتقاليدها، إذ يتجلى ذلك في أنماط اللباس والحلاقة وحتى طريقة الكلام مع الآخرين .

أمّا بالنسبة لجهاز التخطيط وتبعاً لأهمية الاستقرار والخبرة في الوظيفة وطبيعة النشاط كان علينا البحث عن متغير الأقدمية في ممارسة النشاط، ومنه كانت البيانات الواردة في الجدول قد بينت بأنّ النسبة الأكثر تمثيلاً بين أفراد العينة هي تلك الخاصة بالفئة التي مارست العمل لمدة تتراوح ما بين 16 سنة إلى 20 سنة وكانت بنسبة 36.36%، تليها نسبة 22.72% الممثلة للفئة التي اشتغلت ما بين 11 سنة و 15 سنة .

ومن خلال هذه المعطيات يتبين بأن الطّاقم المخطّط لمدينة عين ولمان عموماً له خبرة متوسطة، حيث

يمكن الجمع بين التكوين العلمي للذين التحقوا سواء من الجامعة أو من التكوين الإداري، غير أنّ الواقع يبرز بأنّ طابع الهيمنة المفروضة من قبل تقاليد العمل الروتيني الذي يعتمد على مركزية التخطيط ولا مركزية التسيير قد جرّد الطّاقات من إرادتها العملية للخروج بتقاليد حديثة في التخطيط الحضري والتي تجعل من المخطّط قادرا على حلّ المشكلات على مستوى نطاقه الحضري، أين ظلّت هذه المشكلات تكوّن واقعا سلبيا مميّزا لحياة السّكان في المدينة وعلى فترات طويلة في كثير من الحالات .

وإذا كانت البلاد قد انتقلت من النظام الموجه إلى النظام الحر فإنّ التقاليد المعمول بها تبدوا وكأنّها مستوحاة من العقود الأولى من التسيير التي أسست منطقا متفردا في هذا الإطار، منطق الامتثال للأوامر من دون مناقشة ولا فهم، وهو منطق ورثته ورسخته أحداث وظروف متجدّدة في تاريخ الجزائر منذ عهد الاحتلال، حيث أنّ البلاد بعد استرجاع الاستقلال وجدت وهي محرومة من أدنى الطاقات، ممّا أتاح الفرصة لذوي ثقافة الأمر بأن يوطّنوا القواعد الأولى للتسيير والتخطيط والتنفيذ في بلادنا، واليوم، وعلى الرّغم من أنّ هذه القيم قد ولّت وتراجعت ضمن المنظومة القانونية السّارية، إلّا أنّ آثارها مازالت تسيطر عمليا و تتجلى وتظهر في كل مرّة تتعارض فيها المواقف بين الموضوعية والتوجهات الدّاتية خاصّة لبعض المسؤولين السياسيين، حيث يتراجع المتغير الأول (الموضوعية المحكومة بالقواعد العلمية والقانونية) ليسيّط منطق الذاتية والمجاملة والمحاباة وعدم الوقوف ضد التيار.

والحقيقة أنّ كل ما تمّت الإشارة له، هو إرث وتواتر لهذه التقاليد، ونجده أكثر ارتباطا بالأجيال المعاشة للمراحل الأولى لجزائر ما بعد استرجاع الاستقلال، و للجيل الذي عمل وتأثر بمرحلة النظام الموجه أو لإطاراته، وهو ما يمكن إبرازه هنا بالنسبة لعينة بحثنا التي كان العديد من عناصرها من الفئة التي تنطبق عليها الخصائص المذكورة .

الجدول رقم (15): المستوى التعليمي لأفراد عينة التمثيل السكاني و عناصر جهاز التخطيط

جهاز التخطيط			سكان الحي		
النسبة %	التكرارات	المستوى التعليمي	النسبة	التكرارات	المستوى التعليمي
0	0	لا يقرأ ولا يكتب	9.33	7	لا يقرأ ولا يكتب
0	0	تعليم قرآني	4	3	تعليم قرآني
0	0	ابتدائي	13.33	10	ابتدائي
22,72	5	متوسط	17.33	13	متوسط
31.82	7	ثانوي	29.33	22	ثانوي
45,45	10	جامعي	26.66	20	جامعي
100	22	المجموع	100	75	المجموع

يعتبر المستوى التعليمي من المؤشرات التي يُحتكم إليها في تصنيف المجتمعات والأفراد، إذ أنّ التعليم معياراً أساسياً لتحقيق التنمية والتطور في جميع المجالات، فالإصلاحات وبرامج التنمية يسهل تطبيقها وبمناجاة كلما تقلص حجم الأمية في المجتمع، وفي الحي مجتمع بحثنا نجد أنّ هناك تباين كبير في هذا الجانب، فمن المستوى الجامعي الذي يشكّل ربع العينة 26.66% إلى عدم القراءة والكتابة بما يقارب عشر العينة 9.33%، وهنا ندرك المدى الواسع بين الفئتين والذي من دون شك ينعكس على السلوكيات وطرائق التفكير المختلفة حول القضايا الاجتماعية اليومية، ففي الوقت الذي نجد فيه المتعلم الجامعي كما أسلفنا أو الثانوي بنسبة 29.33% ذوي رؤية واسعة وشمولية تتعدّى حدود المحسوس إلى أبعد وأدق المواضيع في واقع المحيط الحضري وما تتطلبه الحياة الجماعية والمدنية المعاصرة، نجد ذلك الشخص الذي يقتصر بنظرته على المحسوس، معتبراً ما يراه ويفكر فيه هو النمط الطبيعي الصحيح والذي يجب التمسك به ولا يمكن التنازل عليه، حيث يظهر ذلك في الموقف الذي يبديه أفراد هذه الفئة حول التقاليد والعادات والقيم السائدة سواء تلك المنقولة من القرية أو تلك التي وجدت في مجتمع المدينة والناشئة عن التمازج بين النازحين من مختلف الجهات، أين يعمل هؤلاء على الدفاع عنها إذا اقتضى الأمر وعدم التجاوب مع كل تغيير أو تكييف أو إصلاح. وهنا تصبح هذه المواقف شكلاً من أشكال المعوقات لمختلف العمليات الرسمية الموجهة للمجتمع الحضري في قالب مشاريع تخطيط وبرامج تنمية، وغير الرسمية المتمثلة في المبادرات التي يرغب فيها بعض السكان وتطلعهم حياة أفضل.

وتفيد إجابات الباحثين من جهاز التخطيط ضمن بيانات الجدول رقم 15 (أعلاه) بأن نسبة الإطارات الجامعيين هي الأكثر تمثيلاً بـ 45,45% ضمن العينة، وأنّ ما يليها تصاعدياً في هذا التمثيل هو نسبة ذوي التعليم الثانوي (31.82%)، ثم ذوي التعليم المتوسط (22,72%) وهاتان الفئتان الأخيرتان هما الغالبتان على أفراد العينة، ما يبيّن بأنّ مستوى إطارات التخطيط الحضري بمدينة عين ولمان

لا زال دون ما يتطلّبه التخطيط الحضري النوعي المؤسّس على العلم والمعرفة العالية المستوى، والذي يحقق الأهداف المرسومة والمرجوة، هذا مع العلم أنّ هاتين الفئتين الأخيرتين أغلبهما استفاد من تكوين إداري أو هم خريجي بعض المعاهد المتخصّصة لتكوين الأعوان والتقنيين، والذين تمكنوا من التكفّل بالمهام التقنية في الهيئات والمؤسسات التي يشتغلون بها في ظل نقص التأطير الرفيع المستوى، بل وبمرور الزمن مكّنتهم المنظومة القانونية إداريا من الترقية إلى أصناف أعلى ليصبحوا أعوانا تقنيين ومسؤولين على المصالح التقنية بالتقدم، وبالنسبة لهؤلاء فإنّ مؤهلاتهم في الحقيقة لا تزيد عن إمكانيات تقليدية تمّ صقلها بالخبرة والممارسة عبر زمن طويل (أقدمية في الوظيفة)، فأصبحوا يتعاملون مع الواقع بكيفية أساسها الخبرة الطويلة والدراية بالواقع .

غير أن هذا الوضع المتمثّل في الجمع بين موقف عدم التناسب بين حجم المهمة الموكّلة والمقدرة أو المستوى الفعلي للموكل يكون مصحوبا ببعض السلوكات العملية الناجمة عن مركبات نفسية وعقد مختلفة إلى جانب التعبير السلوكي السلبي حيال بعض المواقف الخاصة (تعسّف، أمر، سيطرة على الأعوان) أو الاحتكار لكل ما يمكن أن يفيد الآخرين، وقد يظهر ذلك خلال "الغيرة بطريقة مباشرة في شكل التشاجر، وإطلاق الشائعات، والإيذاء، والإقلال من شأن الآخرين، وبطريقة غير مباشرة في شكل أحلام اليقظة، والتهمك والاستهزاء، والنكد وتقلّب المزاج..."¹. وتبقى بذلك إمكانية استغلال الطاقات البشرية المكونة أو المجهودات الحرة أو النظامية الهادفة لتغيير الواقع بمدينة عين ولمان من الأهداف المؤجّلة والمرهونة إلى غاية التمكن الكلي للقدرات والمواهب المكوّنة من مسؤولية الإدارة والتسيير .

وبين هذا وذاك تبقى المدينة تعاني مختلف المضاعفات التي تنعكس على حياة السكّان الاجتماعية .
أمّا الإطار الجامعي الذي ينخرط في هذا الميدان فهو الآخر نجده يقع بين موقفين كلاهما يطوق قدراته وطاقاته، فهو إمّا محروم من التجربة الإيجابية المبكّرة نتيجة السيطرة الميدانية للأساليب الراديكالية الناجمة عن الفكر والتصور العفوي المتمثّل في الذهنيات القديمة، أو تجده حبيس قيم إدارية خاطئة ومعايير عمل مملّة، تقتل فيه البعد الأكاديمي في معالجة الحقائق وتنتزع منه روح المبادرة و الإقدام، لينصهر ويخضع للأمر الواقع محافظا بذلك على أدنى مستويات الحضور في عمليات التسيير عموما والتخطيط خصوصا ليقبى الواقع يراوح مكانه رغم أنّ العالم قد تغير وخيارات الدولة الجزائرية قد عدّلت بل نجدها أحيانا غيرت في إطار الوجهة الجديدة للدولة والمجتمع الجزائري، الذي أخذ في الابتعاد عن الطابع البدوي التقليدي، وأصبح يميل للحضرية حتّى ولو أنّ المؤشرات الميدانية تبرز صورًا للحياة الريفية المتأصلة والذهنية المحافظة على القيم الجزائرية التي نشأت عن تفاعل بين العديد من العوامل كالدّين الإسلامي، العروبة، الأصل الأمازيغي المتمسك بمبدأ الحرية ورفض الهيمنة والتي عمّقها الاحتلال الفرنسي وسياسته وجعل منها مقوما أساسيا

1 - د/ طلعت منصور وآخرون: أسس علم النفس العام، مكتبة الأنجلوالمصرية، 2003م، ص : 155.

من مقومات الشخصية الوطنية لمجتمعنا، والتي امتدّت بتأثيرها على واقع الإنسان الجزائري إلى الجزائر المستقلّة، من خلال انعكاس الكثير من ردود الأفعال على السلوك الفردي والجماعي ليس فقط في مدينة عين ولمان ومختلف المدن بل في كلّ الأنساق القائمة في البلاد .

الجدول رقم (16) : الحالة العائلية لأفراد عينة التمثيل السكاني وعناصر جهاز التخطيط .

الحالة العائلية	سكان الحي		جهاز التخطيط	
	النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات
أعزب	1.33	1	13.63	3
متزوج	89.33	67	77.27	17
مطلق(ة)	6.66	5	4.54	1
أرمل(ة)	2.66	2	4.54	1
المجموع	100	75	100	22

حول السؤال المتعلق بالحالة العائلية لأفراد عينة البحث من السّكان (الجدول 16 أعلاه) ، كانت المعطيات تميل للفئة المتزوجة ، إذ أنّهم يشكّلون 89.33 % ، وهو ما يدعم العديد من الحقائق ، وأولها أنّ مجتمع البحث يبرز مستوى معين من النضج و الإحساس بالمسؤولية المتعلقة بصعوبات الواقع الاجتماعي المتأثر بعديد المتغيرات والتي من بينها النابعة من الواقع الحضري بالذّات ، مثل التفاعل بين الجيران الذي تعبّر عنه مختلف المواقف كاحتكاك الأولاد في إطار اللّعب و تقاطع الأفكار حول نظافة المحيط وتخفيف الضوضاء والضجيج في المعاملات اليومية وغيرها . ونلاحظ هنا وجود فرد أعزب واحد في مجتمع البحث، حيث قادنا الحوار إلى الكشف على أنّ السّكن للوالد الذي غادر المدينة عائدا إلى القرية هروبا من الروتين والملل الذي حاصره بعدما كان يقضي يومه بين أشجار الفواكه والنشاطات التقليدية في الصيد و تربية النحل وغير ذلك .

أمّا بالنسبة لأفراد جهاز التخطيط فكانت البيانات توحى بأنّ أغلبية أفراد العينة متزوجين (77.27 %) ويعيشون ضمن أسر ، وهو ما يدعم العديد من الحقائق ، أولها أنّ أفراد أجهزة التخطيط قد دخلت حيّز الروتين ، بحكم المسؤولية المقترنة بصعوبات الواقع والظروف الاجتماعية التي تعرفها الأسرة الجزائرية عموما .

كما نجد أنّ هذه النّسبة تعكس المظاهر التقليدية في هياكل التخطيط بالمدينة والتي سبق أن أثّرت من خلال بيانات الفئات العمرية ومستويات التعليم . فأغلبية الإطارات المخطّطة للمدينة من الجيل المكون في مرحلة التسيير الموجه ، والتخطيط المركزي والمتأثر بهما واللذان ساهما إلى حد بعيد في التقليل والتعطيل من حرية الإبداع والابتكار ، و أين كان منطق الأمر والنهي يبرّج على معيار السؤال والتفسير والإقناع وهي السمات التي كانت تحكم كلّ عمل جماعي خاصّة العمومي منه .

II – التعريف بميدان الدراسة :

تقع مدينة عين ولمان جنوب مدينة سطيف مقر الولاية ،على الطريق الوطني رقم 28 ،وتبعد عنها بـ 33 كلم .عدد سكانها زاد عن 1 64 959 ألف نسمة ،وهو في تزايد سريع ومستمر نتيجة النزوح الذي تعرضت له المناطق الريفية المجاورة ولازالت كذلك ،وهو ما جعل المدينة غير قادرة على استيعاب المجموعات البشرية الهائلة المهاجرة إليها ،خاصة مع حضور المعوقات الاجتماعية المحتملة والتي تجعلنا نتخذ من هذه المدينة ميدانا خصبا لدراستنا وجعلها عينة لكثير من المدن الجزائرية .

لموقع المدينة تأثيرا مباشرا على حياة الإنسان وعلى استقراره بها إضافة لتأثيره على بنيتها وشكلها ،زيادة على بلورة وتجسيد مظهرها و ضبط مخططاتها ،ولذا فإننا في هذا القسم من الفصل الرابع نقدم تعريفا نعتقد بأنه يتناول أهم الجوانب التي نراها ذات العلاقة بالتخطيط لهذه المدينة .

1 – لمحة تاريخية عن مدينة "عين ولمان" .

تعود نشأة مدينة عين ولمان إلى العهد الروماني ،والآثار الرومانية بالمنطقة لا تزال شاهدة على ذلك حتى يومنا هذا ،فأثناء التواجد العثماني كانت هناك قبيلة تسمى « ريغة » انقسمت إلى قسمين هما «ريغة القبالة» و« ريغة الظهارة» .و بقدم المستعمر الفرنسي إلى هذا الإقليم عام 1871م حيث لقي مقاومة من طرف السكان تحت لواء مقاومتي الأمير عبد القادر و أحمد باي ،تمكّن الاحتلال من المنطقة وأقام بلدية ريغة المختلطة ، و مقرها "برج محمد سرير" وكان عدد سكانها سنة 1885م لا يتجاوز 09 أسر عربية و 11 أسرة من المعمرين .

و للإشارة فلقد ضُمَّت إليها بلدية أومبير Ampere (عين أزال) عام 1925م وبلدية دوكفيل Tocqueville (رأس الوادي) عام 1927 م .

سنة 1933م وبمناسبة إحياء العيد المئوي للاحتلال الفرنسي للجزائر وتكريما لـ :
* Jean-Baptiste Colbert تم فصل بلدية ريغة المختلطة ، بإنشاء النواة الأولى للمدينة باسم «كولبير» (1619م//1683م) ² (الخريطة رقم 01 الموالية) بدلا من "برج محمد سرير" وظلّت كذلك إلى ما بعد استرجاع الاستقلال ،حيث تغيرت تسميتها إلى مدينة "عين ولمان" ،وهو اسم أمازيغي يعني "عين الصوف" أين كانت تغسل بها الصوف ،و ظلّت بلدية عين ولمان تابعة لنطاق دائرة العلمة إلى سنة 1974 م.

1 – مديرية البرجة و متابعة الميزانية لولاية سطيف ،الحولية الإحصائية 2015 م .

* – مسؤول المالية في عهد "لويس الرابع عشر" .

2 – مجلّة بلدية عين ولمان ، العدد الأول ، نوفمبر 2014 ، بلدية عين ولمان ، سطيف ، الجزائر ، ص: 23.



الصورة رقم (01) "عين ولمان" الشارع الرئيسي خلال العهد الاستعماري .

خلال التقسيم الإداري لسنة 1974م أصبحت عين ولمان مقرًا لدائرة تضم 14 بلدية¹ من بينها كل من قصر الطير (قصر الأبطال حاليا)، عين الحجر، قجال، عين آزال، صالح باي و أولاد تبان، الرصفة، أولاد سي أحمد، بئر حدّادة، إلا أنه خلال سنة 1984م، ومع حدوث التقسيم الإداري الثاني، تم تقليص مساحتها و اختزال عدد بلدياتها إلى 09 بلديات، ومع التعديل الجزئي الأخير لسنة 1991م أصبحت تضم أربع (04) بلديات إلى غاية اليوم.



الخريطة رقم (01) خريطة منذ العهد الاستعماري .

1 - المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (عين ولمان) .

02: الخصائص الطبيعية لمجال الدراسة (مدينة "عين ولمان"):

أ. الموقع الإداري :

قبل التقسيم الإداري لسنة 1974م كانت بلدية عين ولمان تابعة إداريا ومنذ استرجاع الاستقلال لدائرة العلمة (ولاية سطيف) ،أما بعد 1974م و"طبقا للأمر رقم 69/74 المؤرخ في 2 جويلية 1974م والقانون رقم 09/84 المؤرخ في 4 فيفري عام 1984 م المتعلقان بإعادة التنظيم الإقليمي للوطن نتج عنهما ترقية " 1 عين ولمان إلى دائرة ،والتي اتخذنا من مقرّها (مدينة عين ولمان) مجالا لدراستنا الميدانية قصد اختبار فرضياتنا السابقة الذكر .

تضم دائرة عين ولمان حاليا أربع بلديات (الخريطة رقم 02 الموالية) هي : عين ولمان ، أولاد سي أحمد ،قصر الأبطال و فلّالّ أما عن حدود البلدية ميدان الدراسة فهي على النحو الآتي :

- من الشمال : بلديتا قلّالّ وقصر الأبطال .
- من الجنوب : بلدية صالح باي .
- من الشرق : بلدية بئر حدادة .
- من الغرب : بلدية أولاد سي أحمد .



الخريطة رقم 02 تبين : موقع بلدية "عين ولمان"

ويعتبر مجال الدراسة أي مدينة عين ولمان حلقة وصل بين الشمال والجنوب ،فهي تتواجد على الطريق الرّابط بين مدن كبرى مثل سطيف شمالا وبسكرة ومسيلة من الناحية الجنوبية ، كما أنّها عموما تربط بعض ولايات الشمال الشرقي (الخريطة رقم 03 الموالية) كبجاية وجيجل وبرج بوعريريج بأخرى في الجنوب الشرقي كباتنة و بوسعادة .

حيث تنتمي مدينة عين ولمان للمنطقة السهبية والرعوية الفلاحية للولاية ¹ .

¹ - مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية سطيف ،الحولية الإحصائية 2015 م .



خريطة رقم (03) موقع مدينة "عين ولمان" ضمن خريطة المناطق المتجانسة لولاية سطيف
أما بالنسبة لمجال دراستنا الذي يضم العينة السكانية المختارة سالفا فهو تحديداً بحى شرشورة الذي
وردت تسميته ضمن قطاعات بلدية عين ولمان في الجريدة الرسمية¹، علماً بأنّ هذا الحي عرف إعادة تقسيم
أثناء المراجعة الأولى للمخطّط التوجيهي للتهيئة والتعمير، حيث أصبح يضم جزأين: شرشورة الغربية
وشرشورة الشرقية وهي ميدان دراستنا. (الصورة رقم 2 الموالية)

¹ - مرسوم رقم 84-365 مؤرخ في 8 ربيع الأول عام 1405 الموافق أول ديسمبر سنة 1984 .

حي شرشورة بقسميها الغربية والشرقية

Rédigez une description pour votre carte.



الصورة رقم 2 : حي شرشورة بقسميها الغربية والشرقية

ب . الموقع الجغرافي :

تقع مدينة عين ولمان جنوب ولاية سطيف على نقطة تقاطع خط طول 5° و $17'$ شرقا و درجة عرض 35° و $54'$ شمالا ، وعلى الطريق الوطني رقم 28 ، تبعد عن مقر الولاية بـ 33 كلم ، وهي بذلك تنتمي إلى السهول العليا السطيفية على ارتفاع يقدر بحوالي 600 م فوق مستوى سطح البحر ، حيث تتربع بلديتها على مساحة إجمالية تقدر بـ 171,08 كم² ، أي ما يعادل 17808 هكتار ، وتستقر المدينة وسط تلك الرقعة و تحتل مساحة إجمالية تُقدر بـ 594,34 هكتار¹ أي ما يعادل نسبة 3,33 % من إجمالي مساحة البلدية .

ج . الطوبوغرافيا :

تتميز البنية الطبيعية للمنطقة (بلدية عين ولمان) بعدم التجانس ، وهذا راجع أساسا لوجود المنطقة بين وحدتين فيزيائيتين مختلفتين هما :

– المنطقة السهلية :

حيث تعتبر أراضيها في شكل حوض مغلق بواسطة مجموعة من الجبال ، و تحتل هذه المنطقة النصيب الأكبر من تراب البلدية .

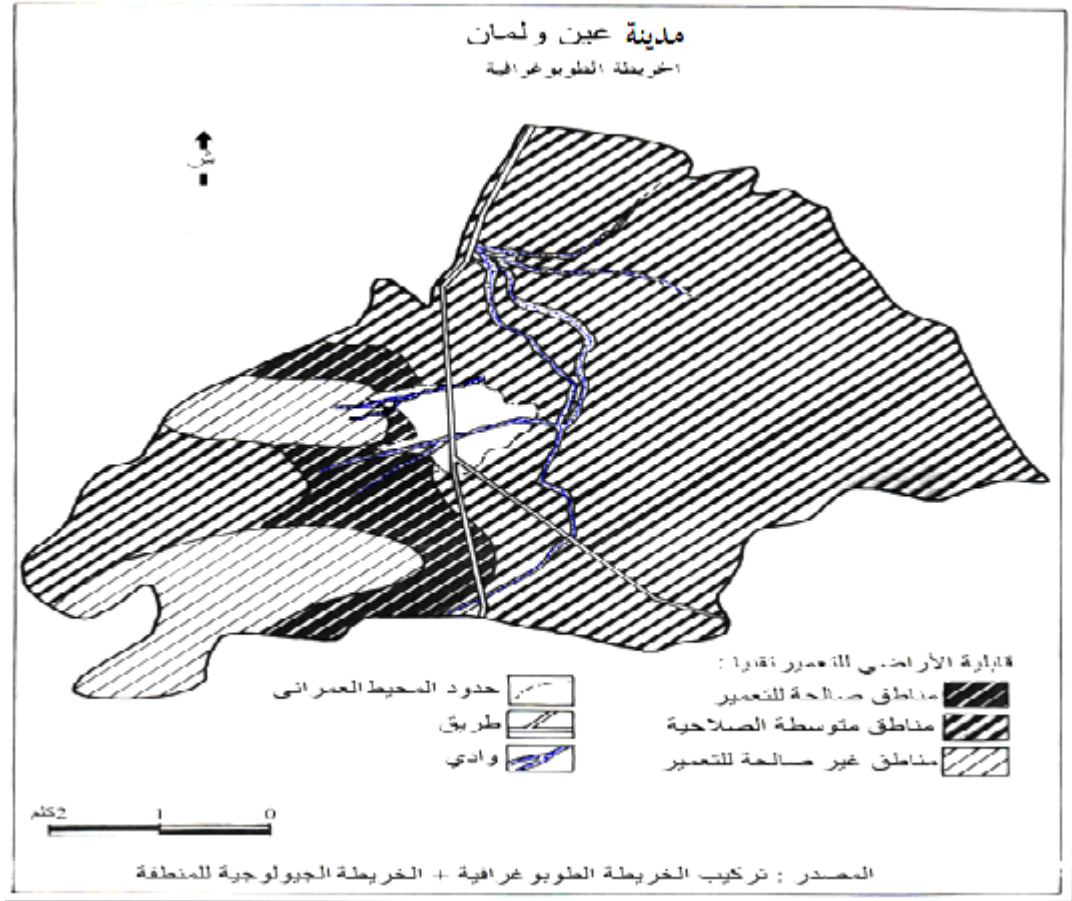
– المنطقة الجبلية :

وتقع غرب المدينة حيث يصل الارتفاع فيها إلى ما يقارب 1215 م عن سطح البحر ، والمتمثلة في جبل "عصمان" غرب البلدية والذي تغطيه بعض الأشجار الصنوبرية ، وتنحدر منه أودية تخترق المدينة

1 - المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية عين ولمان (2008 م) .

في جنوبها "وادي ورمي" وفي شمالها "وادي الزعرورية"، ولقد كانت هذه الكتلة الجبلية إلى يوم قريب تتدفق بالينابيع، التي أشهرها "عين القصرية" و "عين لحنش".

والشكل الموالي يوضح التركيبة الطبوغرافية للمدينة ومن خلالها نرصد أهم الأراضي الصالحة للتعجير وغير الصالحة لذلك، كما نستوضح منه كل من الطرق الرئيسية والأودية الأساسية وموقعها بالنسبة لهذه الأراضي المختلفة في تركيبها.



الخريطة رقم 04 : بلدية "عين ولمان" الطبوغرافية¹

د. المناخ :

تتميز منطقة الدراسة بمناخ قاري شبه جاف، حار صيفا و بارد شتاء، و فيما يلي نتطرق إلى أهم مميزاته:

- التساقط :

تتميز منطقة الدراسة بتساقط غير منتظم، حيث نميز فترتين زمنيتين للتساقط هما على النحو التالي:

- الفترة الرطبة : و تمتد من شهر أكتوبر حتى شهر ماي .
- الفترة الجافة : تمتد من شهر جوان إلى غاية شهر سبتمبر .

1 - المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعجير PDAU لبلدية عين ولمان مع معالجة الطالب .

و يقدر المعدل السنوي للتساقط الخاص بالمنطقة بـ 358 ملم، وتقدر الأيام المطيرة في السنة بـ 47 يوم/السنة . والجدول التالي يوضح التساقط السنوي للأمطار في منطقة الدراسة (الجدول رقم 17).

الجدول رقم (17) : توزيع التساقط السنوي للأمطار¹ .

الأشهر	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	المجموع
الكمية (ملم)	33	36	32	26	43	34	10	03	26	24	49	32	358
عدد الأيام المطيرة	06	05	06	03	04	03	02	03	03	03	05	05	47

الحرارة :

تتميز منطقة الدراسة بصيف حار، حيث نسجل درجة حرارة قصوى في شهري جويلية وأوت وصلت إلى 42 ° مئوية .

أما الشتاء فهو بارد، حيث نسجل درجة حرارة دنيا في كل من الأشهر التالية : جانفي، فيفري ومارس قدرت بـ 07 ° مئوية .

- الرياح:

تعرف منطقة الدراسة خلال فصل الشتاء كثرة الرياح الغربية و كذا الرياح الشمالية، تهب خلال الفترة الممتدة من شهر أكتوبر حتى شهر افريل، و خلال فصل الصيف تهب رياح جنوبية شرقية حارة تعرف برياح "السيروكو" (الشهيلي)، و هذا بمعدّل سنوي يقدر بـ : 09 أيام / السنة، و هي رياح جافة و شديدة الحرارة .

هـ. القيمة الفلاحية للأراضي :

حيث تقسّم الأراضي حسب قيمتها الفلاحية إلى :

- أراضي ذات قيمة فلاحية عالية :

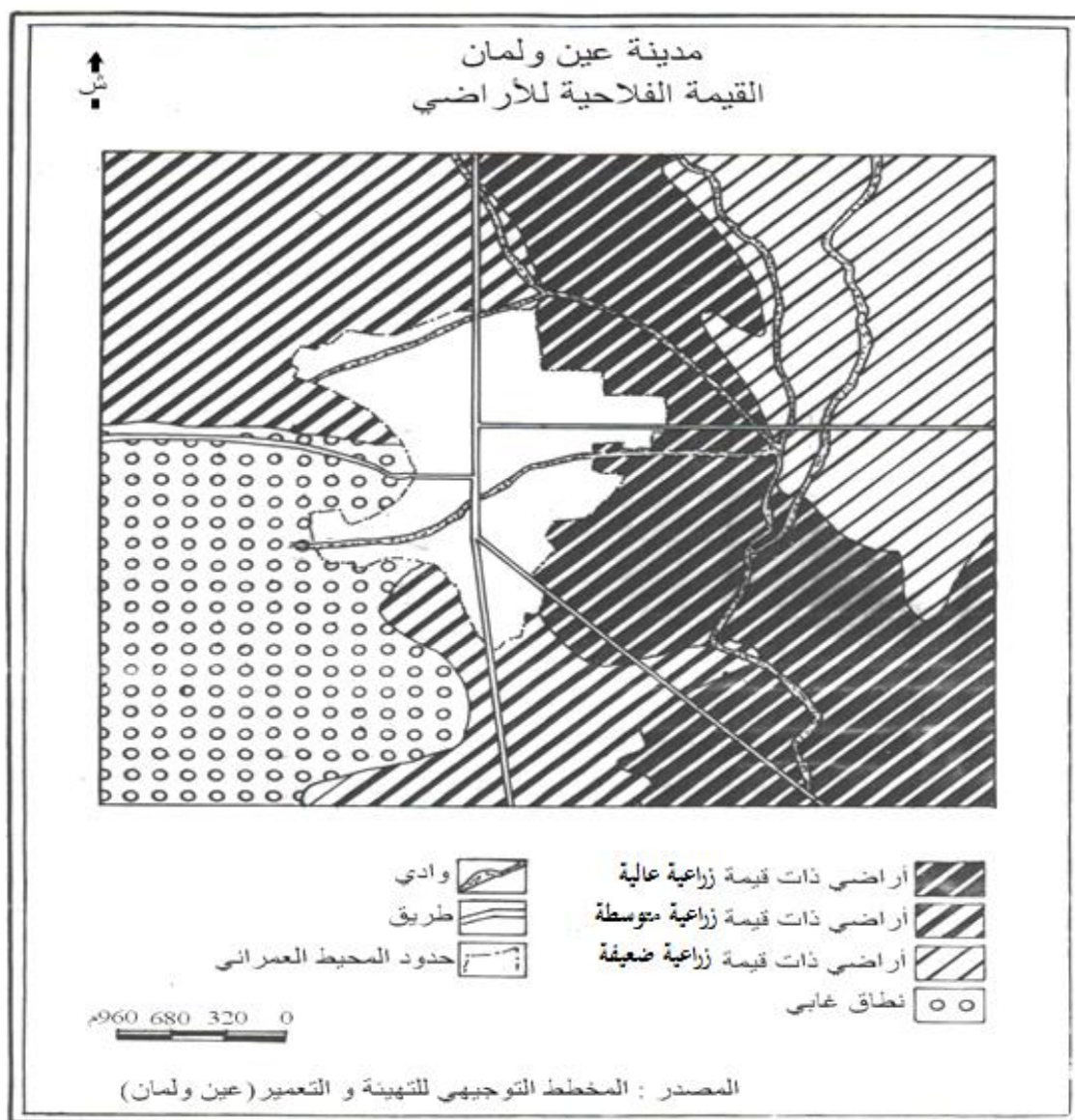
وهي عبارة عن تربة ذات خصوبة عالية وغنية بالمواد العضوية، وتنتشر على شكل شريط من الشمال الشرقي إلى الجنوب الشرقي.

- أراضي ذات قيمة فلاحية متوسطة : وهي تربة كلسية، توجد بالتحديد في الشمال والشمال الغربي، وكذا في الجزء الجنوبي من المدينة .

- أراضي ذات قيمة فلاحية ضعيفة : وهي تربة ملحية غير صالحة للزراعة، و تتركز في الجهة الشرقية وأقصى الشمال الشرقي.

- أراضي ذات نطاق غابي : وهي موجودة بالجهة الغربية وكذا الجنوبية الغربية للمحيط العمراني، وهي منطقة جبلية.

1 - المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (عين ولان) .



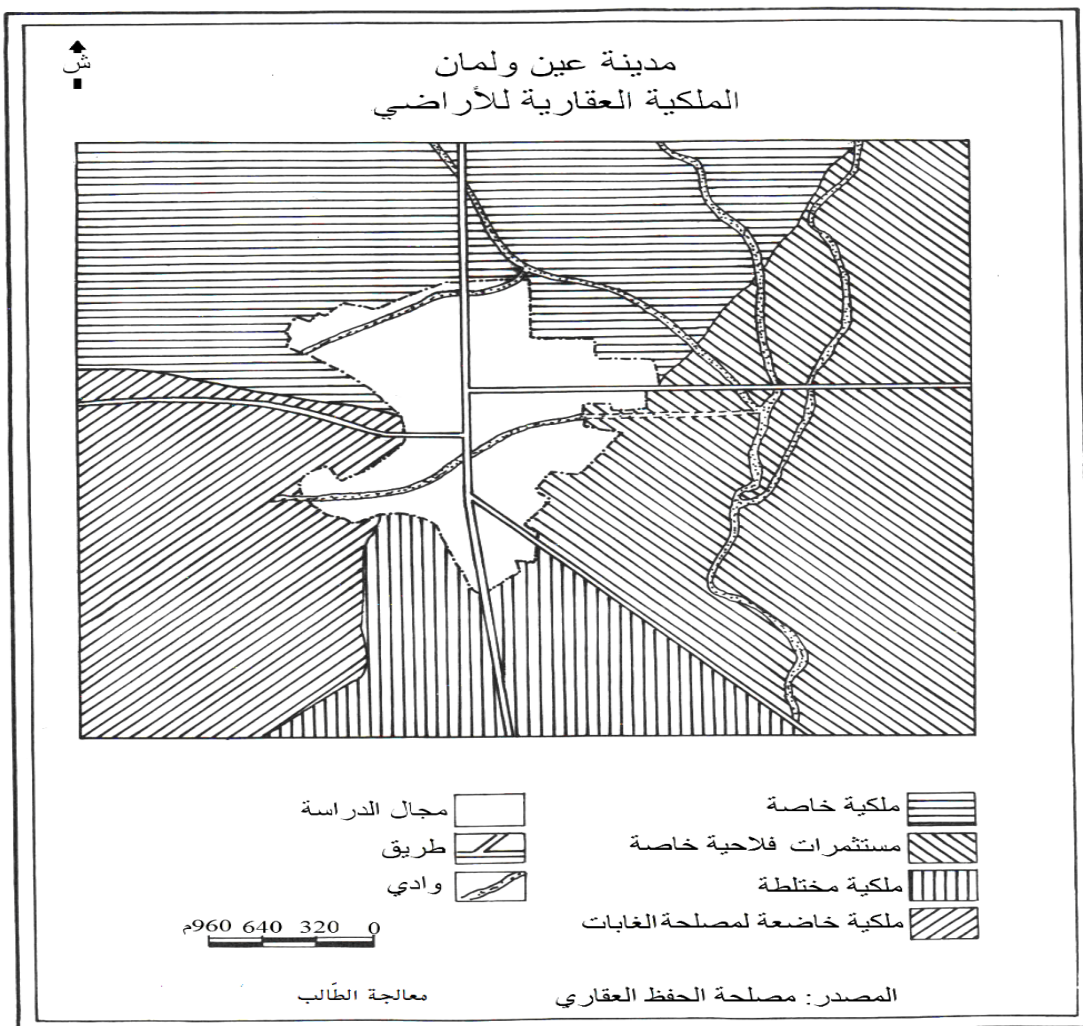
الخريطة رقم 05 القيمة الفلاحية لأراضي عين ولمان¹ .

و . الملكية العقارية للأراضي :

من خلال المعلومات المتوفرة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير تم الوصول إلى :

- . الجنوب الغربي : ملكية مختلطة بين الدولة و الخواص .
- . الشمال و الشمال الغربي : ملكية خاصة .
- . الغرب : غطاء غابي تابع لمصلحة الغابات .
- . الشرق و الجنوب الشرقي : مستثمرات فلاحية تابعة للخواص .

1 - المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير PDAU لبلدية عين ولمان مع معالجة الطالب :



الخريطة رقم 06 : الملكية العقارية "بعين ولمان".

3- الخصائص السكانية لمجال الدراسة :

عرفت مدينة عين ولمان كغيرها من المدن الجزائرية، تطورا ونموا كبيرا منذ نشأتها حتى يومنا هذا، ولقد تضاعف عدد سكانها 19 مرة، وهذا خلال 61 سنة (في الفترة الممتدة بين 1954م و2015م)، حيث عرفت هذه الفترة العديد من التحولات لاسيما السياسية والاقتصادية منها وهو ما أثر على عدم انتظام النمو السكاني. و فيما يلي نعرض أهم مراحل النمو السكاني التي عرفتتها مدينة عين ولمان خلال الفترة (1954م و 2007 م) .

أ - مراحل النمو السكاني بالمدينة :

بعد استرجاع الاستقلال عرفت المدينة نموا متباينا في حجم سكاها تتميز بمراحل يمكن تصنيفها كالتالي :

أولا . المرحلة بين 1954م . 1966م :

هي مرحلة ازدواجية بين فترة الاستعمار وفترة الاستقلال ، و لقد قَدّر عدد سكان مدينة عين ولمان بـ 2097 نسمة سنة 1954م ، من بينهم 147 فرنسي أي ما يعادل 7,01 % من إجمالي السكان¹ ، أما في سنة 1966م فقد وصل عدد سكان المدينة إلى 5496 نسمة حيث قُدّر معدل النمو خلال هذه الفترة بـ 8,36 % ، و هي نسبة مرتفعة مردّها إلى الحركة السكانية الكبيرة خاصّة النزوح الريفي نحو المدينة لاسيما بعد استرجاع الاستقلال ، و تجدر الإشارة إلى أن عين ولمان خلال هذه الفترة كانت تفتقر لأغلب المرافق الاجتماعية والاقتصادية .

ثانيا . المرحلة 1966م . 1977م :

حسب تعداد 1977م فقد وصل عدد سكان مدينة عين ولمان إلى 9611 نسمة² أي ما نسبته 19,83 % من إجمالي عدد سكان البلدية الذي قُدّر بـ 48466 نسمة ، و يمكن القول أنه خلال هذه الفترة عرف معدل النمو تراجعا ملحوظا مقارنة بمعدل النمو للفترة السابقة ، حيث قُدّر بحوالي 5,21 % . ويمكن إرجاع هذا إلى سياسة الثورة الزراعية ، التي استهدفت تثبيت سكان الريف وكبح وتيرة الهجرة المتدفقة نحو المدن ، كما نشير إلى أن البلدية ذات طابع فلاحي ما ساعد على استقرار السكان حول أراضيهم الفلاحية المحيطة بالمدينة .

ثالثا . المرحلة 1977م . 1987م :

حسب تعداد 1987م فقد ارتفع عدد سكان مدينة عين ولمان إلى 21538 نسمة³ ، أي ما نسبته 56,51 % من سكان البلدية الذين بلغوا في تلك الفترة 38113 نسمة . و الملاحظ هنا هو تراجع العدد العام لسكان البلدية وذلك يعود للترقية الإدارية لسنة 1984م والذي أفقد بلدية عين ولمان عدّة أجزاء منها ، إذ عرفت البلدية تغيرا في حدودها الإدارية .

ولقد عرف سكان المدينة خلال هذه الفترة زيادة معتبرة ، ترجع إلى الحراك السكاني الكبير ، نموها سكانيا طبيعيا وهجرة من الريف (المداشر) إلى المدينة ، حيث توفرت بها بعض المرافق والتجهيزات التي من شأنها أن تجلب السكان ، فعرفت المدينة توطين عدّة مشاريع اقتصادية ، إدارية ، ثقافية واجتماعية ، و ارتفع من جديد معدل النمو بهذه الفترة إلى حوالي 8,40 % .

رابعا . المرحلة 1987م . 1998م :

حسب تعداد 1998م فقد وصل عدد سكان مدينة عين ولمان إلى 38908 نسمة أي ما نسبته

1 - الديوان الوطني للإحصاء ، قسنطينة .

2 - المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية عين ولمان (2008 م) .

3 - المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية عين ولمان (2008 م) .

65,20% من إجمالي سكان البلدية الذي وصل إلى 59668 نسمة، و لقد قُدر معدل النمو لهذه الفترة بـ 5,52% .

كما شهدت المدينة نموا معتبرا ، يمكن عرض أهم أسبابه كالآتي :

- إنشاء منطقة التخزين و النشاطات في الجهة الشرقية للمدينة .
- إطلاق مشاريع إسكان معتبرة خاصة منها المتعلقة بالبناء الفردي ،ومثال ذلك تجزئة 583 مسكن و 266 مسكن .
- الظروف الأمنية المتدهورة و ما سببته من تدفق للسكان على المدينة .
- إدماج مناطق السكن الفوضوي الموجودة بالجهة الجنوبية (شرشورة بجزأيتها الشرقي والغربي) و الغربية (البيير المتن وبعيرة) والجنوبية الشرقية ضمن المحيط العمراني للمدينة .
- ظهور مرافق جديدة بالمدينة خاصة التعليمية منها .

خامسا . المرحلة 1998م . 2008م :

تم تقدير سكان مدينة عين ولمان لسنة 2008 م بـ 51 671 نسمة ،أي ما يعادل نسبة 76,47% من إجمالي سكان البلدية والمقدر عددهم بـ 74604 نسمة ،وتراجع معدل النمو لهذه الفترة إلى 2,66% (نلاحظ أن النمو السكاني لمدينة عين ولمان عرف انخفاض خلال هذه المرحلة بالمقارنة مع العدد السكاني العام) .

سادسا . المرحلة من 2008 م إلى 2015 م :

تم تقدير سكان مدينة عين ولمان لسنة 2015 م بـ 64817 نسمة ،أي ما يعادل نسبة 69,62% من إجمالي سكان البلدية و المقدر عددهم بـ 93 096 نسمة ،و قُدر معدل النمو لهذه الفترة بـ 2,96% (نلاحظ أن النمو السكاني لمدينة عين ولمان في ارتفاع وانخفاض من مرحلة لأخرى و بنسب متباينة ،و هذا رغم التراجع الواضح والدائم في معدل النمو الوطني) .

ب : مناطق التوزيع السكاني لبلدية "عين ولمان" :

رغم الطابع الفلاحي والرعوي للمنطقة التي تستقرّ بها مدينة عين ولمان إلا أن نسبة التحضرّ بها عالية تبعا لحجم السّكان المستقرين في مجمّعات سكانية وبخصائص حضرية يعبر عنها الشغل غير الفلاحي وارتفاع نسبة السّكان المستقرين . حيث نجد من خلال الجدول رقم (18 الموالي) - أنّ عدد السّكان المقيمين في المدينة هو 64817 نسمة وهم بنسبة 69,62% من العدد الإجمالي لسكان البلدية الذي بلغ 93096 نسمة سنة 2015 م .

الجدول رقم (18): توزيع السكان حسب التجمعات السكنية سنة 2015¹ م.

البلدية	التجمّع الرئيسي	تجمّع ثانوي	مجموع السّكان المتجمّعين	سكّان مبعثرين	نسبة السّكان المتجمّعين %	نسبة السّكان المبعثرين %	المجموع الكلي
عين ولمان	64817	13140	77957	15 139	83,74	16,26	93 096

وهذا علما أنّ عدد سكّان المدينة قد عرف ارتفاع كبير وتضاعف أكثر من 30 مرّة خلال المدة الممتدّة ما بين 1954 م و 2015 م كما يبدي الجدول رقم (19) والمنحنى البياني شكل رقم (03) - على الصفحة الموالية - تطور عدد سكّان مدينة عين ولمان خلال الفترة الممتدّة من (2015/1954).

الجدول رقم (19): يبرز مراحل نمو سكان مدينة "عين ولمان" خلال الفترة الممتدّة من (2015/1954)².

السنوات	عدد السكان (نسمة)	الزيادة السّكانية (نسمة)	معدل النمو السكاني بالمدينة (%)	معدل النمو السكاني الوطني (%)
1954	2097	-	-	-
1966	5496	3399	8,36	3,21
1977	9611	4115	5,21	3,08
1987	21538	11927	8,40	2,28
1993	33229	11691	5,52	2,28
1998	38908	5679	2,66	2,14
2002	44051	5143	2,66	2,03
2008	50516	6465	2,96	1,98
2011	57686	7113	2,66	-
2015	64817	7131	2,73	-

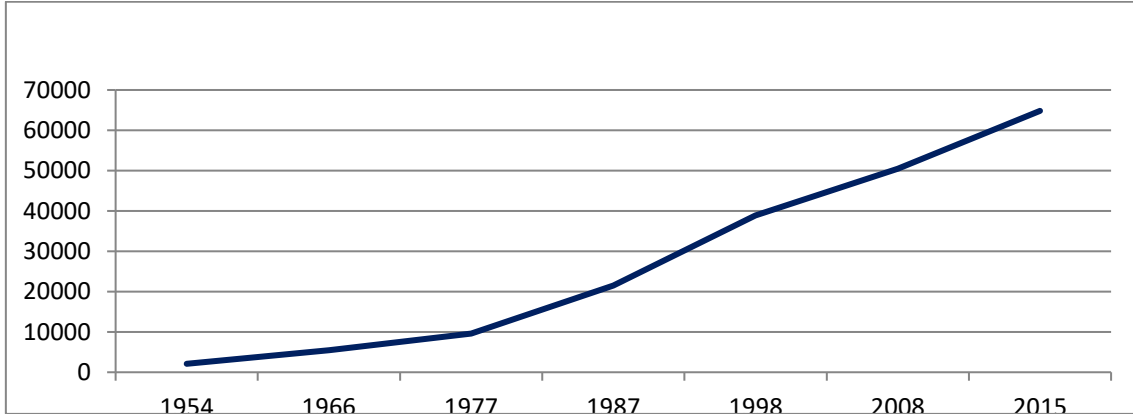
والشكل الموالي يبين منحنى عدد سكّان مدينة عين ولمان وتطوره ما بين سنتي 1954 م و 2015 م، أين يبدو بوضوح الارتفاع الكبير والسريع لحجم السّكان بالمدينة و الذي كان عند اندلاع الثورة التحريرية يقدر بـ 2097 نسمة، وارتفع عام 1966 م إلى 5496 نسمة، وأخذ هذا العدد في الارتفاع بسرعة كبيرة، حيث أنّه وخلال مدّة أربعة عقود - إلى غاية سنة 1993 م - تضاعف حوالي 16 عشرة مرّة، وبحوالي 31 مرّة خلال 6 عقود من الزمن .

كما يبدو من خلال المنحنى وأنّ حجم الزيادة في مرحلة ما بين سنتي 1998 م و 2008 م كان

1 - مديرية البرججة و متابعة الميزانية لولاية سطيف، الحولية الإحصائية 2015 م .

2 - الديوان الوطني للإحصاء (ONS) . قسنطينة + إحصائيات مديرية البرججة ومتابعة الميزانية - معالجة الطّالب .

أقل من المرحلة التي سبقت (1987م و1998م) والمرحلة التي تلت (2008م و2015م) وهو ما يؤشّر لعدم انتظام الزيادة ويدل على تأثير عوامل غير ثابتة، نرى أنّ من بينها العوامل الاجتماعية .



الشكل رقم (03): تطور عدد سكان مدينة "عين ولمان" ¹

و الملاحظ بأنّ هذا الارتفاع الكبير في عدد السّكان المستقرين بالمدينة قد عبّرت عليه مؤشرات أخرى عكسها ارتفاع عدد الأحياء من 11 حيًّا (الجدول رقم 12) خلال المراجعة الأولى للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU بعين ولمان لسنة 2001 م و المصادق عليه في 2008م إلى 21 حيًّا خلال المراجعة الثانية للمخطّط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU بعين ولمان سنة 2012 م والمصادق عليه في 2015 م (الجدول رقم 20) الموالي . كما نجد أنّ السكان يتوزعون بمدينة عين ولمان وبأحجام مختلفة عبر الأحياء .

الجدول رقم (20) : توزيع قطاعات التعمير لمدينة عين ولمان إلى غاية 2008 م.

قطاعات التعمير بمدينة عين ولمان			
01	. النواة القديمة	07	. منطقة التخزين و النشاطات
02	. منطقة حارة الحفرة	08	. حي الصنوبر
03	. ZHUN	09	. لقطارات
04	. بعيرة	10	. شرشورة الغربية
05	. البير لخلو	11	. شرشورة الشرقية
06	. عين ولمان الجديدة	المجموع	11 قطاعا

أمّا اليوم فإنه من دون شك ارتفعت أحجام السّكان في الأحياء، غير أنّ إعادة رسم معالم خريطة الأحياء وتوزيعها أثّر على هذه الأحجام تبعاً لشبكة الخدمات واحتياجات المواطنين بها .

1 - المصدر: معطيات PDAU+ONS 2011 + إحصائيات مديرية البرجة ومتابعة الميزانية - معالجة الطّالب .

أما الملاحظ عبر الجدول الموالي رقم (21) فهو ارتفاع عدد الأحياء (القطاعات) إلى 21 بدل 11 كما أسلفنا الذكر، ويعني هذا إحداث مراجعة جديدة لخريطة الأحياء وتقسيمها بما يوفّر التسيير السلس والمنظم لمصالح السّكان وتوفير الخدمات المختلفة، والملاحظ كذلك تراجع عدد سكّان بعض الأحياء تبعا لإعادة النظر في الحدود بينها.

الجدول رقم (21)¹ يبين توزيع عدد السكان لمدينة عين ولمان حسب الأحياء .

الحي	التسمية السابقة	عدد البنائات	عدد السكنات	عدد السكنات الشاغرة	عدد الأسر	عدد السكان
1	حي شرشورة الشرقية	397	397	63	378	2619
2	حي شرشورة الغربية	510	526	80	509	3399
3	حي 05 جويلية	299	366	51	260	1964
4	حي بعيرة الغربية	646	721	51	676	4284
5	حي الصنوبر	529	602	72	602	3184
6	حي 19 مارس	285	284	14	352	2089
7	حس البدر	366	834	253	624	3490
8	حي بن بولعيد	610	782	64	820	5120
9	حي الأمير عبد القادر	685	811	218	609	3615
10	حي بليليطة العربي	851	1944	760	1093	6396
11	حي الحرية	67	74	13	79	471
12	حي بوفصة	601	1291	81	636	3834
13	حي البشير الإبراهيمي	248	367	76	300	1582
14	حي 20 أوت	75	304	123	154	793
15	حي الحدائق	155	232	30	196	1036
16	حي وسط المدينة	291	359	80	273	1507
17	حي العربي بن مهدي	312	361	52	347	2019
18	حي البنايع	130	176	53	158	908
19	حي أحمد بن يوسف	204	343	135	210	1287
20	حي حارة الحفرة	97	114	19	92	428
21	حي مناني مبارك	108	98	15	86	491
	المجموع	7466	10986	2303	8464	50516

ملاحظة : عدد سكان مدينة عين ولمان بمختلف أحيائها عرف ارتفاعا إلا أننا لم نتمكن من الحصول على معطيات جديدة خاصّة بذلك .

ج . الكثافة السّكانية :

من خلال المعطيات التي يقدمها الجدول رقم (22) وهي عبارة عن إحصائيات لسنة 2007 م يمكن أن نميز بين مستويات الكثافة السّكانية لمدينة عين ولمان الممثلة في الجدول الموالي :

1 - المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لعين ولمان 2008 م + مصلحة الإحصاء البلدية .

الجدول رقم (22) يبين الكثافة السكانية عبر القطاعات الحضرية لمدينة "عين ولمان" ¹.

القطاع	عدد السكان (نسمة)	المساحة (هكتار)	الكثافة السكانية (نسمة/هكتار)
01 النواة القديمة	2510	44,09	57
02 منطقة حارة الحفرة	14474	63,93	226
03 ZHUN	2660	29,30	90
04 بعيرة	3615	29,79	121
05 البير لولو	7113	86,44	82
06 عين ولمان الجديدة	3250	52,34	62
07 منطقة التخزين و النشاطات	956	85,09	11
08 حي الصنوبر	1216	66,68	18
09 لقطارات	8971	70,67	126
10 شرشورة الغربية	1018	68,10	14
11 شرشورة الشرقية	5658	38,82	145
المجموع	51440	635,34	80

*. كثافة عالية :

سجلت أكبر قيمة لها في القطاع الثاني، حيث بلغت الكثافة السكانية 226 نسمة/هكتار، و تضم هذه الفئة ذات الكثافة العالية كل من القطاعات التالية: القطاع الثاني (منطقة حارة الحفرة)، القطاع الرابع (بعيرة)، القطاع التاسع (لقطارات) و كذا القطاع الحادي عشر (شرشورة الشرقية)، حيث بلغت الكثافة السكانية 226، 121، 126، 145 نسمة في الهكتار على التوالي .

و يمكن إرجاع الكثافة العالية في هذه القطاعات، كونها ذات طبيعة سكنية جماعية، فهي على العموم تعرف توزيع نمط السكن الاجتماعي، إضافة إلى وجود بعض التخصيصات مثل تخصيص 44 قطعة بالقطاع الثاني(02) و تخصيص 166 قطعة بالقطاع التاسع (09) وأما القطاع الحادي عشر (11) فهو على الجهة الجنوبية للمدينة، و تقل به الخدمات الإدارية و التجارية و تغلب عليه الوظيفة السكنية . غير أنّ الملاحظة هي تراجع العدد الإجمالي لسكان الحي من 5658 نسمة سنة 2007 م إلى 2619 نسمة سنة 2008 م بعد تقسيمه إلى قسمين غربي و شرقي .

*. كثافة متوسطة :

تتراوح الكثافة السكانية لهاته الفئة ما بين (57/ن/هـ و 69/ن/هـ)، وهي تشمل كل من القطاعات التالية:

¹ - المصدر: PDAU المخطط التوجيهي للتنهية والتعمير لعين ولمان 2008 م .

القطاع الأول (النواة القديمة) ، القطاع الثالث (ZHUN) ، القطاع الخامس و القطاع السادس (عين ولمان الجديدة) .

ويمكن أن نرجع الكثافة المتوسطة بهذه القطاعات إلى كونها قطاعات تتعدد فيها الوظائف (سكنية، تجارية إدارية و حرفية) ، كما أنها تعرف انتشارا للسكن الفردي (كثرة التخصيصات) ومثال على ذلك ما يلي :القطاع الثالث يضم تخصيص 92 قطعة سكنية ، و أما القطاع السادس فيضم تخصيص 89 قطعة و تخصيص 583 قطعة و كذلك تخصيص 639 قطعة سكنية .
***كثافة منخفضة :**

تتراوح الكثافة السكانية لهذه الفئة ما بين (11 ن/هـ - 18 ن/هـ) ، و تتركز في كل من القطاعات التالية : القطاع السابع (منطقة النشاطات و التخزين) ، القطاع الثامن و القطاع العاشر (شرشورة الغربية) ، و كثافتها السكانية على التوالي هي : 11 ، 18 و 14 ن/هـ .
ويرجع انخفاض الكثافة السكانية في هذه القطاعات إلى أنها تعرف مشاريع سكنية فردية في طور الإنجاز ، أما القطاع السابع فهو ذو نشاط صناعي وتجاري محض (منطقة النشاطات و التخزين) .

د - التنظيم الإداري:

بالإضافة إلى المقر الإداري الرئيسي للبلدية يوجد بها فروع إدارية وهي :

- فرع بجلي بوفضة.
- فرع بجلي 400 مسكن.
- فرع بجلي ذراع الميعاد.
- فرع بجلي 711 مسكن.
- فرع بجلي شرشورة .
- فرع بجلي 05 جويلية.

4 - الخصائص الاقتصادية لمدينة "عين ولمان" :

لمدينة عين ولمان وظائف عدّة تقوم بها ، غير أنّه يمكن أن تنفرد بوظيفة معينة تملئها ظروف محدّدة ، وفي إطار هذه الوظائف تتوزع الأنشطة والعمالة ، كما يلي :

أ. السكان النشطون :

السكان النشطون هم السكان في سن العمل ، حيث تتراوح أعمارهم ما بين (15 . 60 سنة) فهم يمثلون الأساس و القاعدة التي من خلالها نحدد معدل النشاط والتشغيل ، وكذا البطالة ، فحسب إحصاء 2015 م بلغ عدد السكان النشطون 18018 نسمة أي ما نسبته 27,79% من إجمالي سكان المدينة البالغ عددهم 64817 نسمة .

ب. السكان النشطون فعلا :

السكان النشطون فعلا هم السكان المشتغلون في مختلف القطاعات الاقتصادية من مجموع السكان النشطون ، و حسب إحصاء 2015م فقد بلغ عدد السكان النشطون فعلا 16975 نسمة أي ما نسبته 26,18% من إجمالي سكان المدينة البالغ عددهم 64817 نسمة .

ج. البطالون :

هم السكان القادرون على العمل و الباحثون عنه غير أنهم لم يجدوه ، قُدر عددهم حسب إحصاء 2015 بحوالي 1043 أي ما نسبته 1,60% من إجمالي سكان المدينة ، وما نسبته 6,14% من إجمالي السكان النشطون.

د. القوة العاملة :

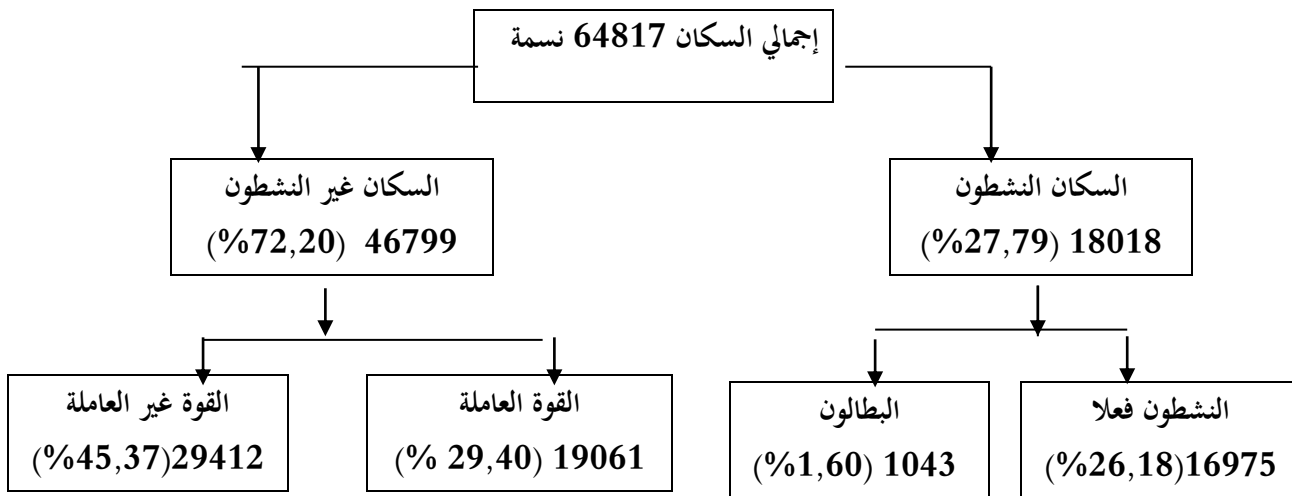
تشمل كل من السكان النشطون فعلا والبطالون و تقدر بـ 19061 فرد أي ما نسبته 29,40% من إجمالي سكان المدينة .

هـ. القوة غير العاملة :

تشمل السكان في سن العمل ، القادرون عليه و غير الباحثين عنه و هم: الطلبة ، ربات البيوت ، يقدر عددهم بـ 29412 نسمة أي ما نسبته 45,37% من إجمالي سكان المدينة .

و. السكان غير النشطون :

السكان غير النشطون وهم السكان الخارجون عن سن العمل والذين تقدر أعمارهم بأقل من 15 سنة و أكثر من 60 سنة . و قد قُدر عددهم حسب تعداد 2015م حوالي 46799 نسمة أي ما نسبته 72,20% من إجمالي سكان المدينة و البالغ عددهم 64817 نسمة .



الشكل رقم (04) التركيبة الاقتصادية لسكان مدينة "عين ولمان" (سنة 2015م) .

الجدول رقم (23) يوضح تطور عدد المشتغلين عبر القطاعات الاقتصادية بمدينة "عين ولمان" ¹

المجموع	قطاعات أخرى		الأشغال العمومية		الصناعة		الزراعة		السنوات
	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	
413	33,17	137	11,62	48	24,7	102	30,50	126	1966
3358	76,06	2554	14,26	479	6,10	205	3,57	120	1987
5700	79,00	4503	12,00	684	06	342	3,00	171	1998
11434	60	6860	12	1372	06	687	22	2515	2006
14065	62,23	8754	7,57	1066	9,14	1286	21,03	2959	2011
16392	64,40	10203	14,14	2318	9,14	1499	14,47	2372	2014
16975	62,24	10566	14,14	2401	9,14	1552	14,46	2456	2015

5. التطور الوظيفي للمدينة :

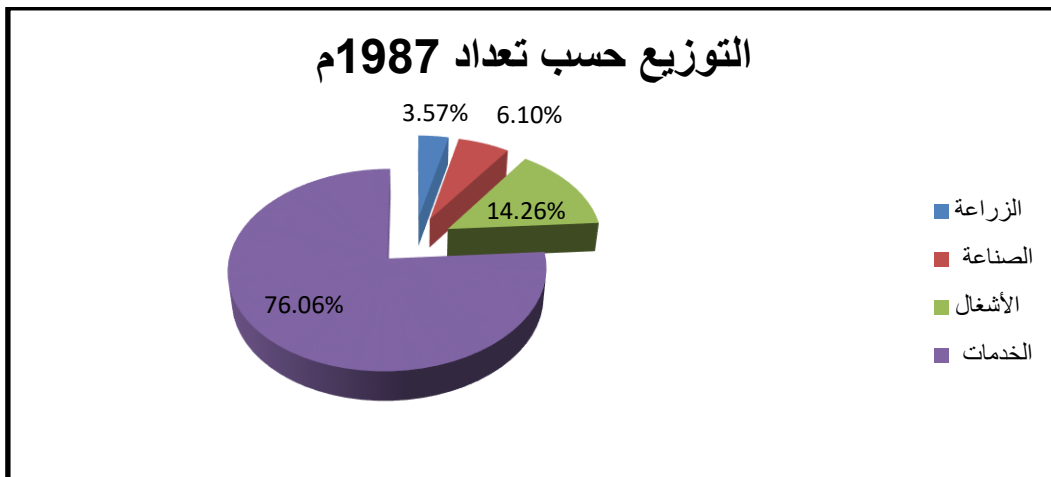
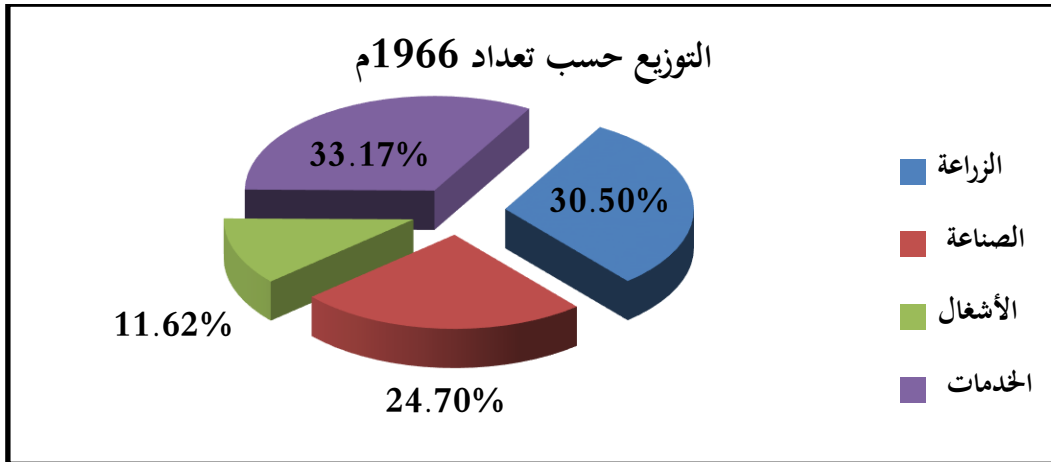
من خلال المعطيات الموضحة في الجدول رقم 23 يتبين أن قطاع الزراعة يعرف تراجعاً في نسبة المشتغلين فيه، وهذا بعدما كان خلال سنة 1966م يمثل نسبة 30,50 % من المشتغلين، حيث كان هذا القطاع يستقطب اليد العاملة أكثر من باقي النشاطات، و تراجعته في السنوات الموالية يعود أساساً إلى فشل النشاط الزراعي وهروب المشتغلين منه واتجاههم إلى نشاطات أخرى، حيث انخفضت نسبة المشتغلين في هذا القطاع بشكل كبير لتصل سنة 1998م إلى 3% من إجمالي السكان النشطون فعلاً.

إلا أنه خلال سنة 2006م تم تسجيل نسبة 22 % من المشتغلين بالزراعة، وهي قفزة نوعية كبيرة، غير أنه يمكن إرجاع ارتفاع النسبة إلى عودة الاهتمام بالزراعة بعد إطلاق الدولة للعديد من المشاريع التنموية (المخطط الوطني للتنمية الريفية، المخطط الجوّاري للتنمية الريفية).

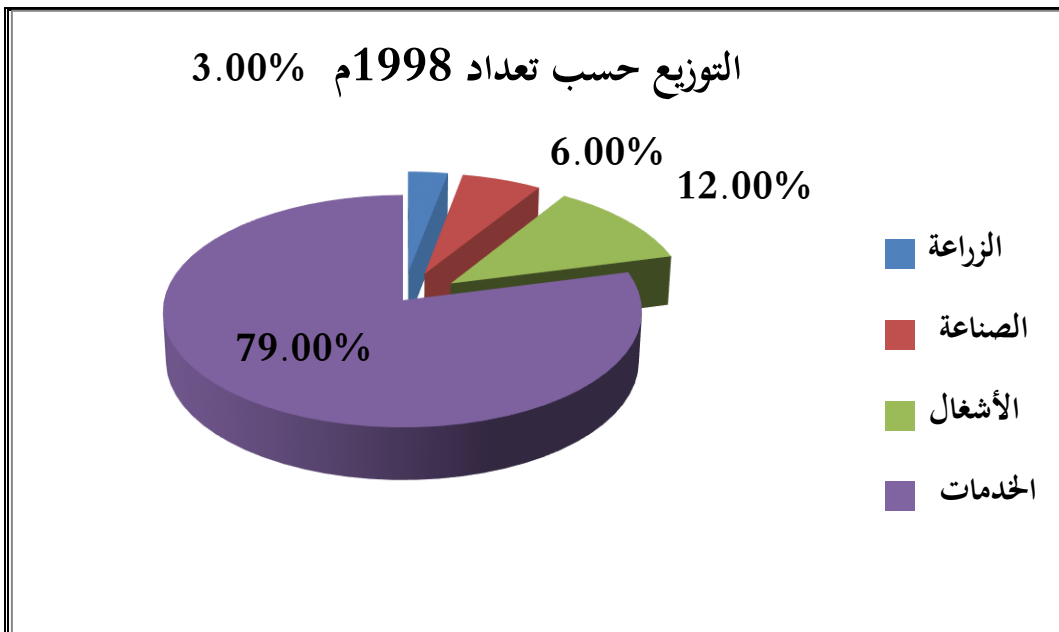
أما عن القطاع الصناعي فلم يعرف ازدهاراً كبيراً، وهذا راجع إلى عدم استفادة المدينة من مشاريع كبيرة في هذا القطاع، غير أنه يوجد بالمدينة مصنع للخشب، وآخر للهياكل المصنّعة و بعض الوحدات لإنتاج المشروبات، العجائن و مواد البناء .

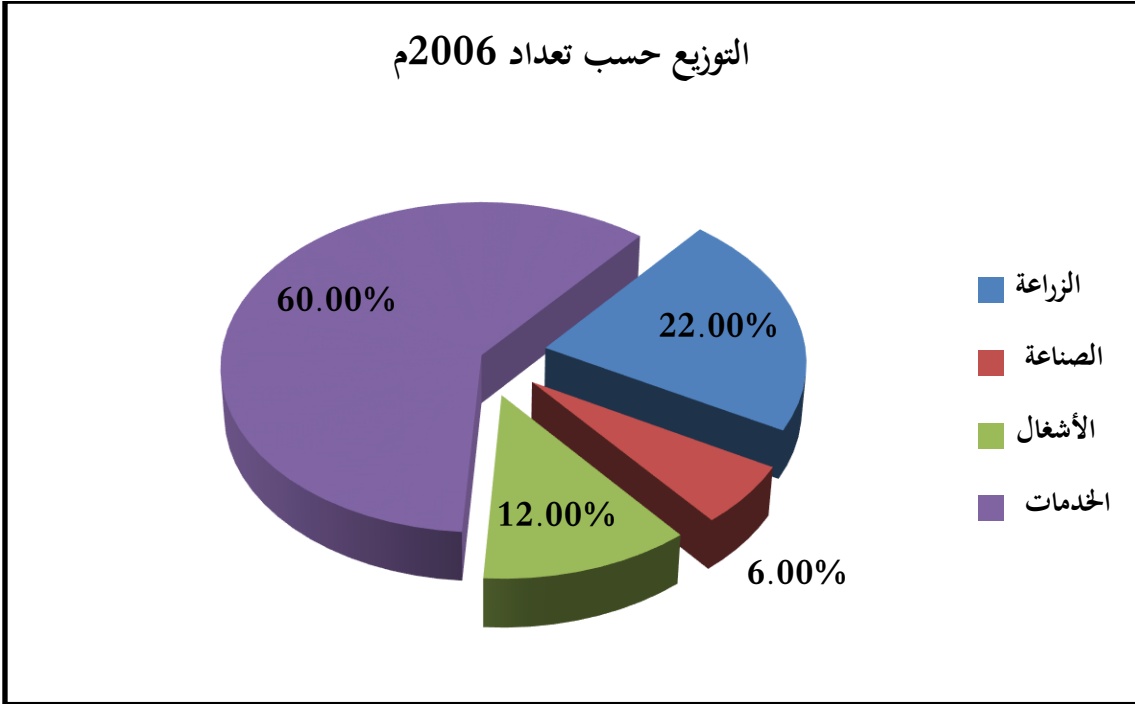
وتعرف المدينة انطلاقاً أشغال منطقة صناعية بالجهة الشمالية للمدينة تتربع على مساحة 200 هكتار و هذا منذ مارس 2006م غير أنها مازالت لا تستقطب الطبقة الشغيلة في قطاع الخدمات، يشغل 64,41 % من اليد النشيطة سنة 2015 م .

¹ - المصدر: PDAU المخطط التوجيهي للتنمية والتعمير لعين ولمان - مديرية التخطيط و التنمية العمرانية (تهيئة الإقليم) ومديرية البرمجة ومتابعة الميزانية .

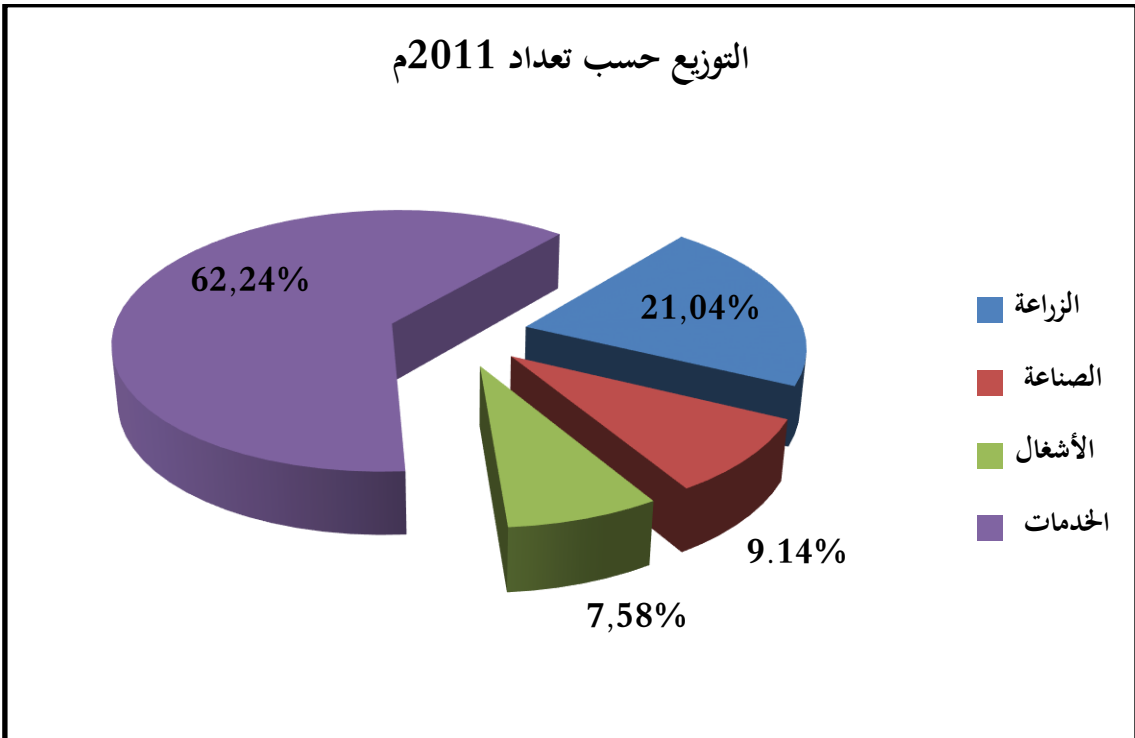


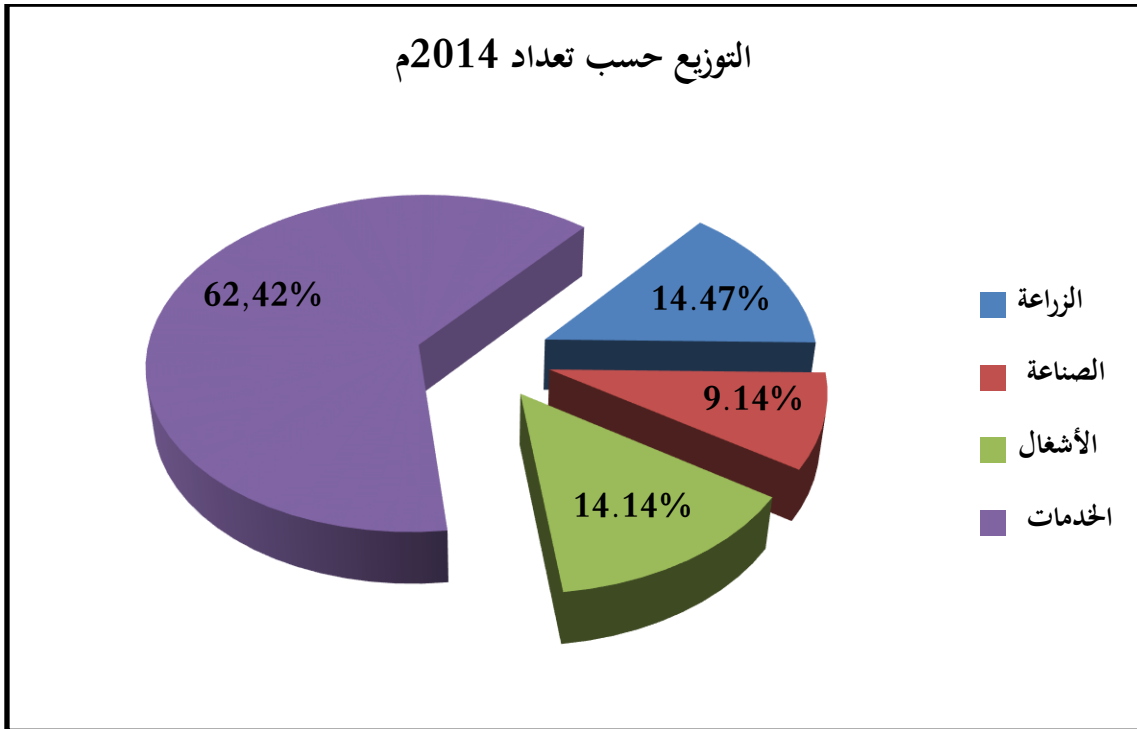
الشكل رقم (05): توزيع المشتغلين بين القطاعات الاقتصادية بمدينة عين ولمان عبر تعدادات مختلفة.



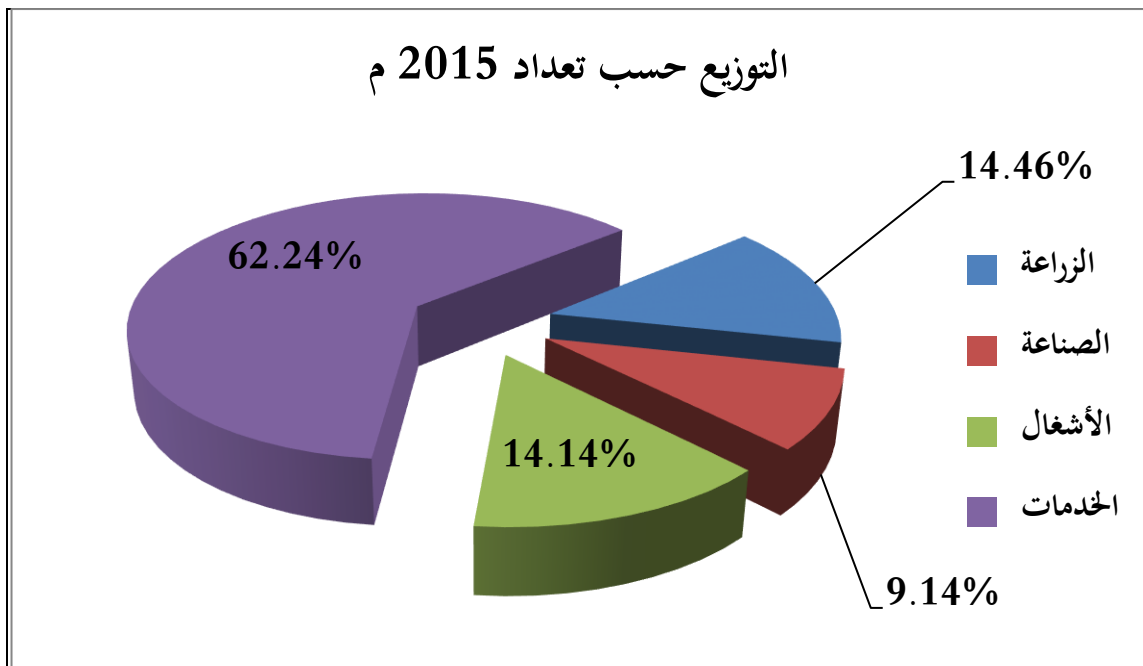


تابع الشكل رقم(05):توزيع المشتغلين بين القطاعات الاقتصادية بمدينة عين ولمان عبر تعدادات مختلفة.





تابع الشكل رقم (05): توزيع المشتغلين بين القطاعات الاقتصادية بمدينة عين ولمان عبر تعدادات مختلفة.



تابع الشكل رقم (05): توزيع المشتغلين بين القطاعات الاقتصادية بمدينة عين ولمان عبر تعدادات مختلفة: وبالنسبة لقطاع الأشغال العمومية فقد عرف تطورا خلال الفترة 1966-2006 م، حيث بلغت النسبة 12%، إلا أنه رغم زيادة سكان المدينة وانتشار ورشات البناء إلا أن هذا القطاع لم يجلب إليه نسبة

معتبرة من المشتغلين حيث بقي يستقطب نسبة قليلة من النشطين فقط (13,32% سنة 2015 م).

أما عن القطاعات الأخرى (تجارة، إدارة، تعليم، صحة وغيرها) فهي تعرف تطورا مستمرا، حيث وصلت نسبة المشتغلين بها سنة 2006 م إلى 60% و بعدد يقدر بـ 6860 عامل، بعدما كانت النسبة 33,17% سنة 1966 م، وارتفعت أكثر في السنوات الأخيرة (62,24% سنة 2015 م). كل هذا يعكس مدى التحول الوظيفي الذي عرفته المدينة خلال هاته الفترة (1966-2015 م) أي من الطابع الفلاحي بالدرجة الأولى سابقا إلى الطابع الخدماتي في وقتنا الحاضر.

6 - أهمية ميدان الدراسة ومدى ملاءمته للبحث :

لقد كان اختيارنا لمدينة عين ولمان كمجال لدراستنا نابع من عدة منطلقات موضوعية لا تتعارض وخطوات البحث العلمي، وهي :

- معرفتنا الشخصية بالمدينة وتطورها منذ سنة 1974 م حيث كنت مقيما بها وتلميذا بمؤسساتها، ما أتاح لي فرصة التعامل مع أهلها ومعاشتهم، وإدارة المقابلات وفق هذه المعاشية لمراحل هامة في بنائها وتعميرها .

- قربها وسهولة الاتصال بمصالحها بما لا يثير الصعوبات الخاصة .

- تمّ اختيارنا لمدينة عين ولمان اعتقادا منّا بأنّها ميدانا ملائما لموضوعنا المتعلق بالتخطيط الحضري وبمعوقاته، حيث أنّنا وبحكم قربنا ومعرفتنا بالمدينة نرى جمودا وعمقا كبيرا في مجال التخطيط الحضري، ممّا شدّ انتباهنا واعتبرناه دافعا كبيرا لاختيارها مجالا لبحثنا لدراسة "المعوقات الاجتماعية للتخطيط الحضري" تحديدا .

7 - المجال الزمني للدراسة :

إذا جئنا إلى زمن العمل الميداني لهذا البحث، نجد بأنّه دام ثلاثة أشهر وسبعة عشرة يوما، وزعت كالتالي :

- ثلاثة عشر يوما كمرحلة أولى في نهاية سنة 2016 م ابتداء من 17 ديسمبر 2016 م وإلى 29 ديسمبر 2016 م، حيث تخلّلتها زيارات حُصّصت للاستطلاع والاستكشاف الميداني قصد الإلمام بمختلف الجوانب الميدانية للموضوع، من حيث تكييف الموضوع وتحديد فرضياته وضبط مؤشراتنا مع ميدان الدراسة " مدينة عين ولمان " إضافة للكشف عن أهم المعوقات الاجتماعية المؤثرة في التخطيط للمدينة، ومن جهة أخرى للإحاطة بمختلف الظروف المساعدة والصعوبات المتوقعة عند الخوض في البحث، وكذا الأدوات والوسائل اللازمة والمساعدة على تحقيق الأهداف والغايات المرجوة من الدراسة .

- شهر وأربعة وعشرون يوما ضمن المرحلة الثانية ابتداء من اليوم 20 مارس 2017 م إلى 11 ماي 2017 م، وكانت مدّة العمل الميداني مع عينة جهاز التخطيط (العينة الأولى) من حيث

اللقاءات المتكررة والمتعثرة في أحيان كثيرة تبعا لالتزامات يديها أفراد العينة، بحيث نعيد ترتيب المواعيد مرّات عديدة، أملا في تحقيق مقابلات في ظروف حسنة مواتية لتحقيق نتائج دقيقة، حيث تمّ تجريب الاستمارة على 4 أفراد مابين المصالح البلدية ومصالح الدائرة (عين ولمان) أين صادفنا إطارا بشهادة ماجستير، متخصصا في علم الاجتماع الحضري، واستفدنا من خبرته الميدانية في مصالح الإدارة المحلية، وبعدها تمت الصياغة النهائية لكل الأسئلة ضمن المحاور الثلاثة المحددة والاتصال بالأستاذ مدير البحث وكذا الأساتذة الأفاضل المحكّمين، وأجريت اتصالات مع مختلف الأطراف الفاعلة في عملية التخطيط الحضري لتبدأ المقابلات وملا أغلب الاستمارات، باعتبار أنّ بعضها قد فضّل المبحوثون التعامل معها على انفراد .

وفي هذا الوقت بالذات تمّت عملية جمع الوثائق، الصور والملاحظة المرتبطة بمعطيات البحث من مصالح مختلفة بين بلدية ودائرة عين ولمان، ومصالح بعض المديريات الولائية .

أما المرحلة الثالثة فقد خصّصت للتعاطي مع العينة السكانية (العينة الثانية) ودامت 40 يوما، أي من 12 ماي 2017 م إلى 20 جوان 2017 م، حيث كان الاتصال بالأفراد المسؤولين في الأسر يأخذ الكثير من الوقت رغم مرافقة بعض أفراد سكان الحي - المقرّبين - لنا تقريبا في كل اللقاءات أين تمّ استكمال بيانات الاستمارة المخصّصة لهم .

وبعد ذلك عكفنا على عملية تفرّغ البيانات وتحليلها ومناقشتها مع استغلال كل المعطيات المتوفرة من وثائق، تسجيلات، صور، خرائط وإحصائيات تمّ تحصيلها عبر مسار عملية البحث التي دامت أكثر من أربع سنوات ونصف .

خلاصة

تعتبر مدينة عين ولمان نموذجا عن عشرات إن لم نقل مئات المدن الجزائرية التي تعيش نفس المشكلات، والتي نرى بأنّ بعضها ناتج عن المعوقات المرتبطة بالتخطيط الحضري، ولهذا نخوض هذه الدراسة لنفتح المجال لدراسات مستقبلية قصد بلوغ واقع أمثل للمدن الوطنية والعربية، خاصّة ونحن نعتقد بأنّ هذه المدينة وسط ملائم جدّا للموضوع، على الرغم من أنّ صعوبات كثيرة اعترضت مسار البحث فيما يخصّ البيانات الرسمية، خاصة تلك التي تنبع من مراكز القرار والإرادة السياسية المحلية والوطنية .

ولذا كان سعينا وجهدنا قد انصب على استقاء المعلومات الميدانية من المعلومات المحصّلة عن طريق الاستمارة، مع ربطها ربطا وثيقا بأداة الملاحظة التي يمكن أن نصفها بأنها كانت فعّالة بحكم القرب والمعاشية التي تتمتع بها في مدينة عين ولمان .

الفصل السابع : المعوقات الاجتماعية للتخطيط الحضري بمدينة
عين ولمان : عرض ، تحليل وتفسير البيانات الميدانية

1 - بيانات الفرضية الأولى

2 - بيانات الفرضية الثانية

3 - بيانات الفرضية الثالثة

* - نتائج البحث و الاقتراحات.

1 - نتائج البحث

2 - الاقتراحات

خاتمة

* الملاحق

* المراجع

* الفهارس

1- بيانات الفرضية الأولى: النمو الحضري السريع يمثل عائقا للتخطيط الحضري في مدينة عين ولمان.

الجدول رقم (24): الإقامة في مستودعات بالحي.

الفئات	الإقامة في المستودع وأثرها		سكان الحي		جهاز التخطيط	
	السلي	النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %
نعم	كثيرا	28	21	28	6	27,27
	نوعا ما	25.33	19	25.33	4	18.18
	أخرى	30.66	23	30.66	9	40.90
	لا	16	12	16	3	13,63
	المجموع	100	75	100	22	100

يبين الجدول رقم (24) بأن النسب المعبر بها لدى سكان الحي المقررين بظاهرة الإقامة في المستودعات في حي شرشورة الشرقية بمدينة عين ولمان متقاربة، إذ كانت 28% منهم قد عبرت بكثرة ظاهرة الإقامة في المستودعات، 25.33% من بينهم عبرت بنوع ما، إذ يدل ذلك على أن هذه الفئة تفيد بالوجود النسبي للظاهرة، أما 30.66% من العينة السكانية فكانت مواقفها متنوعة حيال هذه الظاهرة، فالبعض يرى بأنها لم تكن إقامة بمعناها العملي بل كانت مرحلة انتقالية عابرة نتيجة لظروف القاهرة، تعلقت بالوضع اللاأمني الذي عاشته البلاد خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، والبعض الآخر يفيد بأنها كانت عملية تضامنية تركز القيم العربية الإسلامية والجزائرية عموما، أما المجموعة التي تنفي وجود الظاهرة فتمثل أدنى نسبة 16%، ما يعكس بأن هناك فعلا وجود نماذج معبرة عن الإقامة في المستودعات، وكان ذلك كبديل لواقع استثنائي غير مرغوب فيه لفترات مختلفة عاشتها الأسر تبعا لظروف القاهرة (فترة عدم الاستقرار الأمني)، إلى جانب غياب الكثير من المرافق الأساسية والخدمات، والتي من المفروض أن ينشدها المواطن لدى السلطة الرسمية والأجهزة القائمة على تسيير المدينة لو كانت هذه الإقامة في ظروف عادية وقانونية، فالمواطن الوافد إلى الحي في تلك الفترة كان لا يختار بين الظروف المحبذة وغير المرغوب فيها، كما كان لا يدرك أصلا عدم وجود الخدمات العامة من وجودها، تبعا لما يراه العالم النفساني "ماسلو" * في دراساته في هذا الميدان، والتي يرى من خلالها أن الإنسان يحتاج في البداية إلى ضمان الحاجات الفسيولوجية لتستمر حياته، وبعدها يأتي دور احتياجات الأمان، حيث أن كل إنسان يشعر بالحاجة للأمان من مختلف المخاطر والتهديدات، كالبحث عن العمل والسكن الآمن والصحة. ويأتي نزوح السكان من المناطق المجاورة لمدينة عين ولمان لتحقيق حياة أفضل في إطار تحقيق الحاجة للأمن، ومن الناحية العملية فإننا نجد بأن الأسر المقيمة في الحي عملت على تحقيق قيم التضامن والتآزر

* - ابراهام ماسلو (1908 م - 1970 م)، عالم نفس أمريكي، اشتهر بنظريته تدرج الحاجات .

الذي هو من قيم مجتمعنا الجزائري و تحقيق ذلك على حساب إنتاج واقع جديد بالنسبة للحى ، حيث أنّ هذه القيمة ستعمل من ناحية أخرى على التأسيس للعديد من الأعباء التي تترتب عنها اضطرابات مختلفة على مستوى كميات المياه والكهرباء وخدمة التعليم وغير ذلك ، كما أنّها تفرض واقعا جديدا في وقت قصير وسريع ، أين يدخل الحى في مرحلة تغير ونمو يمكن اعتبارها غير طبيعية ما دامت قد نتجت عن ظروف استثنائية .

ويظهر هنا القصور والعجز من قبل الإدارة المحلية والمصالح العمومية ، لكون الحى لم يصبح بعد خاضع للهيكلة الحضرية في إطار برجة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية عين ولمان الذي أُعد سنة 1991م وتمت المصادقة عليه سنة 1998م أي أنّه لم يدرج كوحدة POS "مخطط شغل الأراضي" الذي نتاح من خلاله إمكانية توفير الخدمات والهياكل الضرورية للسكان ، كما أنّه لم يدرج كذلك ضمن المراجعة الأولى للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير -PDAU بعين ولمان سنة 2001م والذي تمت المصادقة عليه في 2008 م بقرار رقم 1821 في 2008/07/27 م من طرف والى ولاية سطيف .

غير أنّه وخلال المراجعة الثانية للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) لبلدية عين ولمان التي تمت سنة 2012م - حيث أصبح بصيغة مخطط توجيهي للتهيئة والتعمير ما بين البلديات ، والذي شمل بلديات : عين ولمان ، صالح باي ، قصر الأبطال و أولاد سي أحمد ، وتمت المصادقة عليه تحت رقم 4736- في 2015/11/16م من طرف والى ولاية سطيف - أدرج حى شرشورة الشرقية كوحدة "مخطط شغل الأراضي" POS رقم 06 . والملاحظ هنا بأن المدة منذ هيكلته إلى اليوم قليلة بالمقارنة مع وتيرة التنمية والإنجاز المعروفة بفعاليتها البطيئة في بلادنا ، وعمليات برجة المشاريع المحدودة تبعا لمتغيرات الواقع الاقتصادي المرتبطة بالمحروقات كمورد رئيسي للدخل الوطني ، ما أبقى البرامج المخصصة لتنمية الأحياء عموما وللحى موضوع الحديث خصيصا قليلة إن لم نقل منعدمة ولا تستوعب الكم الكبير من الاحتياجات السكانية الزائدة ، فأدى ذلك إلى بروز الكثير من الظواهر المخلة بالحياة الحضرية ، كتعويض احتياجات الماء بالصهاريج ، مد قنوات مياه استثنائية بين المساكن عبر الشوارع وبين جوانب المنازل في حدّ ذاتها ، تكليف الأطفال بنقل الدلاء من منابع مجاورة لتسيير شؤون الأسرة ، كما كان الحال كذلك بالنسبة لتناقل أسلاك الكهرباء بطرق غير نظامية خطيرة ، وفي هذا كان الدكتور فؤاد بن غضبان قد أشار إلى أنّه "بينما نجد الفقراء محرومين ومهمشين ممّا يدفعهم إلى عدم الالتزام بقوانين الدولة ، إذ يقومون بسرقة الماء والكهرباء والبيع من دون تراخيص والتهرّب من الضرائب و إشادة مساكن مخالفة ، وإتباع أساليب

ملتوية مثل السمسرة والاحتيايل والنصب والرشوة¹، وتفاقم اكتظاظ الأقسام المدرسية بالتلاميذ وأحيانا عدم الالتحاق بالتعليم إطلاقا .

أما خلية التخطيط فتفيد من خلال الجدول رقم (24) بوجود ظاهرة الإقامة في المستودعات بحوالي 45.45% وذلك في فترة مضت، خاصة تحت تأثير الظروف الأمنية القاهرة، غير أن بعض هؤلاء المقيمين أخذوا في ترتيب أمورهم والانتقال إلى بيوت أحسن وضعاً مع بقاء القليل منهم في نفس الوضع وتفضيلهم عدم العودة إلى قراهم التي تقلل بها الخدمات، وأبرزوا تمسكاً بالحياة الجديدة قرب المدارس والإدارات والمياه بالمقارنة مع إقامتهم في الأرياف التي نزحوا منها، هذا رغم عدم انتظام هذه الخدمات أو عدم وجودها في حيّهم الذي يقيمون به، ورغم استقرار الأوضاع الأمنية بمناطقهم الأصلية تقريباً بشكل كلي. وهذا ما يبرز بأن هؤلاء قد أخذوا في التكيف مع الأوضاع الجديدة حتى في ظروف لا تقلّ صعوبة عن سابقتها في الأرياف، بل وهي ظروف غير موضوعية جديدة يعيشونها .

غير أن هذه الظاهرة تمتد بآثارها السلبية في إرساء نمط معيشة متميز لما يقترن بها من تبعات، كأن نقلت تلك العائلات مواشيها ودواجنها وعتادها الفلاحي معها، ناهيك عن ممارساتها المتعلقة بالأنشطة القروية كرمي القمامة غير النظامي والفضوضاء في مختلف أوقات اليوم ليلاً ونهاراً .

وفي هذا الإطار بالذات فإن جهاز التخطيط يفيد بأن ظروفًا كثيرة حالت دون التكيف مع الوضع الطارئ ومحاوله تصور وتطبيق حلول استثنائية لمستقبل الحياة الحضرية في عين ولمان، منها ما تعلق بآليات الجهاز التي تتطلب السند القانوني (كأن يُصنّف الحي ضمن "POS" مخطّط شغل أراضي) على أراضي القطاع الخاص للتمكّن من التدخل والمبادرة، بالوسائل البشرية والمالية والتقنية وهو ما تفتقده السلطات التنفيذية على المستوى المحلي، هذا إلى جانب رؤية الجهاز بأنّ حيلولة التدخل ترتبط كذلك بطبيعة الفئات الكبيرة السن من السّكان سواء المقيمين القدماء أو الوافدين الجدد وثقافتهم المحدودة ونظرتهم السلبية ومواقفهم اللا متعاونة مع الإدارة والتي تظهر انعكاساتها على سلوك هؤلاء في عملية بيع الأراضي ونقلها للملاك الجدد بالطريقة البعيدة عن المعايير القانونية والتي تترتب سلبياً على عمليات التهيئة، حيث تصعب مهمة تجزئتها وتميئتها وجعلها قابلة للتعمير والبناء وتوفير مختلف المرافق الحيوية بها .

كما أنّه لا بد من الإشارة إلى نسبة مرتفعة (40.90%) من عينة جهاز التخطيط عبّرت بعدم تأثير ظاهرة الإقامة في المستودعات سلبياً على الواقع، حيث أنّ العملية حدثت بين الأسر والعائلات في نطاق التضامن بين الأهل والأقارب لمواجهة وضع عابر، هذا إلى جانب أنّ هناك من نفوا وجود ظاهرة الإقامة في المستودعات أصلاً 13,63%، باعتبار العملية لم تدم طويلاً لدى الكثير بحكم اللجوء إلى شراء قطع أرض والبناء عليها خارج أنماط ومعايير البناء القانونية .

1 - د/فؤاد بن غضبان: التحضر والحضرية في ظل عالم متغيّر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص،ص:42،41.

غير أنه وفي هذه المحطة بالذات نرى بأن الإقامة في المستودعات ماهي إلا مؤشّر دال على النمو الحضري في الظروف الاستثنائية المعروفة، ونتائجها لن تكون أقل تأثيراً من النمو في الظروف العادية .
الجدول رقم (25): كفاية تامين الحي بالمياه الشروب .

جهاز التخطيط		سكان الحي		وصول وكفاية تامين الحي بالمياه الشروب	الفئات
النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات		
31,81	7	36	27	نعم	
31,81	7	22,66	17	كثيرا	لا
27,27	6	21,33	16	نوعا ما	
9,09	2	20	15	أخرى	
100	22	100	75	المجموع	

إنّ الأرقام المعبر بها في الجدول رقم (25) والمتعلقة بوصول مياه الشرب للبيت، كانت بتأكيد نسبة 36% على وصول المياه بانتظام إلى البيوت، لكن حوالي 43.99% من المبحوثين عبروا عن عدم الاستفادة من مياه الشرب بانتظام، و تباينت مواقفهم حول مستوى الاستفادة حيث صرّحت نسبة 22.66% بالنفي القاطع للتموين العمومي بالمياه الشروب، بينما ارتأت نسبة 21.33% بأن وصول المياه العمومية يحدث أحيانا، غير أنّ فئة معتبرة من بين هؤلاء 20% عبّرت بإجابات مختلفة (أخرى) محورها الرئيسي أن المياه الشروب تستغل في سقي المزروعات المعاشية عبر المزارع الضيقة داخل الأبنية والأحواش أو عبر المساحات المسيجة، وهو ما يبعث بمتغير آخر في هذا السياق، يتعلق بصعوبة فرض الرقابة على شبكة الري بالحي باعتبار أن عمليات الإيصال في حدّ ذاتها قد تمت بعيدا عن الإشراف الإداري وبطرق تقليدية غير نظامية، ويعتبر هذا مؤشّر معبّر لمخالفة عمليات التخطيط التي يفترض تصميمها، والتي لم تبنى على مثل هذه التصرفات غير النظامية أو تأخذ بعين الاعتبار التوقعات التي ترمي إليها أهداف وتصاميم المخطّط التوجيهي للتهيئة والتعمير المصادق عليه سنة 1997 م أو المراجعات المتوالية له حيث كانت الأولى سنة 2001 م والمصادق عليه في 2008/07/23 م بقرار رقم 1829 من طرف والي الولاية . وحدثت المراجعة الثانية سنة 2012 م أين أصبح PDAU ما بين بلديات : عين ولمان، صالح باي، قصر الأبطال و أولاد سي أحمد، و تمت المصادقة عليه تحت رقم 4736 - في 2015/11/16 م من طرف والي ولاية سطيف .

وبالموازاة صُعّب أمر المراقبة والمتابعة والتنفيذ على السلطة المحلية ولم تخضع نشاطات الإنجاز القائمة على المجال المكاني للمخطّط للأدوات والأساليب القانونية، وانخرفت الأعمال عن سياقها الذي يفيد بالتحكّم

في سير الأشغال وتجسيد الأهداف المحددة سلفا، وهو ما يؤكد إلى حدٍ بعيدٍ فرضيتنا العامة، "المعوقات الاجتماعية تحول دون تحقيق التخطيط الحضري لأهدافه في مدينة عين ولمان".

أمّا 59.08% من أفراد جهاز التخطيط فيرون بعدم كفاية المياه الشروب لسكان الحي، وهم بين من أكد بكثرة ضخ المياه للحي أو بالقلّة، غير أنّ أفراد الطاقم يجمعون على أمرين، أولهما استعمال المياه في السقي وثانيهما كثرة الإلتاف الناتجة عن تكرار التسريبات المترتبة عن الأشغال وعمليات الربط غير النظامية، حيث أنّه كلما امتدّت هناك أشغال سواء كانت خاصّة أو عامّة حدثت الأعطاب في أنابيب المياه التي لا يمكن تسميتها بالشبه باعتبارها اتّسمت بفوضوية الإنجاز. ويذهب بعضهم إلى أن هناك حالات من السّكان تقوم بضخ مياه الشبكة في الآبار الموجودة سلفا لتخزينها واستعادتها عند الحاجة.

وينعكس هنا نمط معيشة متفرد، لا هو حضري ولا هو ريفي، فهو ذو مزيج بين النزعة الفردانية و عدم الشعور بالمسؤولية، ما يبرز بأنّ القائمين بالأفعال في هذه الظاهرة لا يهتمون للضمير الجمعي، الذي ينظّم العلاقات والقيم الريفية، ويقنّن العلاقات الحضرية و يعمل على هيكلتها وتوجيهها. ونرى بأنّ هذا النمط المعيشي الجديد هو إضافة أنتجت الهجرة القسرية من الريف و ظروف الحصول على قطع الأرض المرتفعة الثمن إلى جانب نظرة القاطنين المتميّزة للوافدين الجدد.

الجدول رقم (26): مشاكل تتعلق بالتيار الكهربائي وإخلاله بالحياة اليومية للمواطن.

الفئات	اختلالات في توزيع شبكة الكهرباء	سكان الحي		جهاز التخطيط	
		النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات
نعم	كثيرا	17,33	13	18,18	4
	نوعا ما	18,66	14	18,18	4
	أخرى	6,66	5	9,09	2
	لا	57,33	43	54,54	12
	المجموع	100	75	100	22

على الرغم من أنّ أكثر من نصف أعضاء مجتمع البحث (العينة السكانية) (57.33%) تفيد بعدم وجود اختلالات تتعلق بوتيرة الكهرباء في الحي، إلا أنّ أكثر من ثلث العينة المتبقي (35.99%) - ضمن بيانات الجدول رقم (26) - انقسم بين من يرى بأنّ الاختلالات كثيرة ومتكرّرة (17.33%) ومن يرى بأنّها موجودة لكنها نادرة وقليلة (18.66%) وعلى الرغم من تباين العناصر حول نوعية المشاكل الكهربائية إلا أنّ هناك إجماع حول وجود اضطرابات تخل بالسير العادي لحياة السّكان اليومية من خلال الانقطاعات المتكرّرة و الضعف البيّن في توزيع الطاقة والذي ينعكس كثيرا على نشاط بعض الأجهزة كالثلاجات من خلال حدوث اهتزازات على مستوى محرّكاتها وتعرّضها للأعطاب إضافة إلى الضعف الواضح في الإنارة، وعلى صعوبة تشغيل بعض الأجهزة الصناعية كما كانت التلحيم. كما يفيد بعض

المبحوثين (6.66%) بأن الإشكال ليس مطروحا على مستوى الحي، بل هو على مستوى المراكز الرئيسية للتوزيع. و أكثر ما يجلب الانتباه في هذا الموضوع هو وجود خطورة أثناء عملية توصيل التيار الكهربائي بين المباني بكيفية غير نظامية، تبعا لعدم مد الكثير من المساكن بأسلاك الشبكة من قبل مؤسسة سونلغاز لعدم وجود مشروع وغلاف مالي ضمن مخطط رسمي، ولوجود صعوبة في نقل أعمدة الكهرباء عبر الأراضي الخاصة المحفوفة بالمنازعات بين الورثة والحائزين، هذا إلى جانب أنّ الأسر التي استقرت في مستودعات أو في مساكن غير مكتملة، وكذا لاعتبارات تتعلق بخصوصيات شركة الكهرباء والغاز كأن تكون مرتبطة بعملية التمويل المالي للمناطق الشبه الحضرية الخاصة بمدينة عين ولمان من حيث قتلها أو عدم صبها في الآجال المناسبة، وهو ما يترتب عليه تأخير مدة تنفيذ المشاريع وثقل وتأخر عملية الإنجاز، فينعكس سلبا على النتائج المرجوة من برامج المخططات، وإذا كان تنفيذ المخطط يُحدّد بأهداف يجب تحقيقها في مدة زمنية معينة، فإن ظاهرة النمو الحضري السريع التي شهدتها حي مجتمع البحث ومختلف أحياء مدينة عين ولمان، أدّى إلى ظهور مشكلات اجتماعية ترتبت عنها ضغوط على الدوائر الإدارية الرسمية وانعكست سلباتها على عمليات التخطيط الحضري في عدم القدرة على تحقيق الموازنة بين التنمية والتهيئة من جهة وقدرة الاستقبال والاستيعاب الحضري من جهة ثانية .

أما بالنسبة لأفراد جهاز التخطيط فكانت البيانات توحى بأن أكثر من نصف العينة 54.54% ترى بعدم وجود مشاكل تتعلق بوتيرة الكهرباء، وهو ما يبيّن اهتمام الإدارة بهذا الموضوع والعمل المتواصل لإنهاء كل التراكمات الناجمة عنه، غير أنّ ثلث العينة يرى بوجود اختلالات عديدة تتعلق بتوزيع الكهرباء، أهمها صعوبة مد الأسلاك بين المباني نظرا لعدم انتظامها، أو اصطدام عملية التوزيع بما يمكن تسميته بالبناء الفوضوي الناتج عن الملكية الخاصة للعقار والتصرف غير القانوني في عمليات البيع بعيدا عن إخضاع مثل هذه الأراضي للمحيط العمراني وفق الشروط المعمول بها قانونيا، حيث تتعطل عملية مد المباني الجديدة بالتيار الكهربائي وتنشأ حالات الربط الكهربائي بالأساليب الفوضوية الخطيرة .

وهي صورة أخرى للمعوقات ذات الطابع الاجتماعي والتي تترتب مباشرة على التخطيط الحضري وينجم عنها مساس بالطابع الحضري المنشود و المستوى المعيشي الذي تتطلّع له الأسرة المقيمة في عين ولمان . ومن أبرز النتائج التي تنعكس على هذا الوضع -حسب إفادات بعض أفراد عينة جهاز التخطيط، ضبط الكثير من حالات النقل المغشوشة لأسلاك الكهرباء، حيث يصاحب ذلك تبديد للأموال العامة إلى جانب الخطورة المصاحبة للعملية في حد ذاتها. وفي هذه الصورة تظهر بوضوح الانعكاسات المرتبطة بالتخطيط الحضري على القطاع الاقتصادي بصفة عامة .

الجدول رقم (27): اكتناظ الأقسام بالتلاميذ.

جهاز التخطيط	سكان الحي		تأثير الاكتظاظ على التحصيل الدراسي للتلاميذ	الفئات
	النسبة %	التكرارات		
40,90	9	62,66	47	كثيرا
27,27	6	12	9	نوعا ما
22,72	5	4	3	نادرا
9.09	2	21.33	16	لا
100	22	100	75	المجموع

تبرز النسب الواردة ضمن بيانات الجدول رقم (27) أنّ هناك خلل واضح على مستوى دوائر التربية والتعليم على مستوى مدينة عين ولمان مفاده أنّ 62.66 % من مجتمع البحث يؤكّد بوجود اكتظاظ على مستوى أقسام تلاميذ مدرسة "زبيش لخضر" بحي شرشورة الغربية، والتي يزاول فيها تلاميذ حي شرشورة الشرقية دراستهم حصريا، رغم بُعدها الكبير على بعض السّكان، بحيث لاحظنا أنّ عدد تلاميذ الفوج يفوق أحيانا 45 تلميذا، وهو ما يترتب سلبا على التحصيل الدراسي، بل أنّ ذلك أدّى إلى عدم التحاق أطفال بالمدرسة في الوقت المناسب، وهناك بعض الأطفال الذين التحقوا بمدارس الأحياء المجاورة و هم يعانون حسب أفراد عينة البحث من صعوبة الوصول ذهابا وإيابا، الأمر الذي لم يقبله الأولياء الذين استاءوا لعدم تدخل السلطات لحل هذا المشكل، وهم يجهلون بأن هياكل التعليم المخطّطة والموجودة بالحي لم تكن تأخذ بعين الاعتبار الوافدين الجدد، والذين نزحوا بتأثير عوامل مستجدة في شكل ما يعرف بالهجرة القسرية، وأن إنجاز مدارس وأقسام تستوعب ذلك تتطلب برامج و غطاء مالي ووقت رغم الإنجازات الكثيرة في هذا الإطار والمتمثلة في فتح العديد من المدارس والمتوسّطات عبر أطراف المدينة .

وفي هذا المجال أفاد بعض الإطارات المقربة لدوائر التربية والتعليم أنّهم مضطرون لتدريس أعداد تقارب وأحيانا تزيد عن 45 تلميذا داخل القسم الواحد، كما أنّ المؤسسة تعمل وفق نظام الدوامين (أي من الساعة الثامنة صباحا إلى الساعة الخامسة مساءً)، حيث أكد بعضهم أنّ هذه الوضعية ناتجة عن ارتفاع الكثافة السكانية التي عرفتها المدينة عموما أثناء الفترة اللاّ أمنية وبعد استقرار الوضع الأمني و انطلاق حركة البناء خارج المعايير القانونية ونشأة العديد من المجمّعات السكنية الفوضوية، ويرى بعض إطارات التربية أنّ هذه الظروف تجعلهم يتخوفون من تديّي وترديّ المحصول العلمي للتلاميذ، الذين أصبحوا -حسب مؤشرات بيرونها- غير قادرين على التركيز اللازم والاستيعاب الجيّد للدروس، وإضافة إلى كل هذه الانعكاسات ملاحظة حصول بعض حالات التسرّب المدرسي التي حدثت بين تلاميذ الحي .

أمّا الملاحظة الجلية فتتعلق بالبيانات التي أفاد بها عناصر جهاز التخطيط والتي كشفت بأنّ الأغلبية (68.17 %) تقرّ بوجود عجز بهذا الصّد على اختلاف مستوياته، بل و تبدي بأنّ كل التقديرات والتنبؤات التي تمّت كانت لا تتكفّل باستيعاب النمو السكاني السريع الذي يحدث بالمدينة، خاصة إذا تعلّق

الأمر بواقع تحكمه القيم الاجتماعية . وهو تأكيد آخر على صعوبة التحكّم في رسم مستقبل حضري نمطي ونوعي أمام متغير قوي كالنمو الحضري بمختلف أشكاله وأسبابه .

والسبب حسبهم يعود مباشرة إلى دخول الكثير من الأسر للإقامة في الحي في ظروف غير نظامية ، تستقرّ في الحي عن طريق البناء الفوضوي أو الإقامة لدى الجيران أو عن طريق عمليات التآجير لدى أصحاب المساكن ذات الطوابق المتعدّدة .

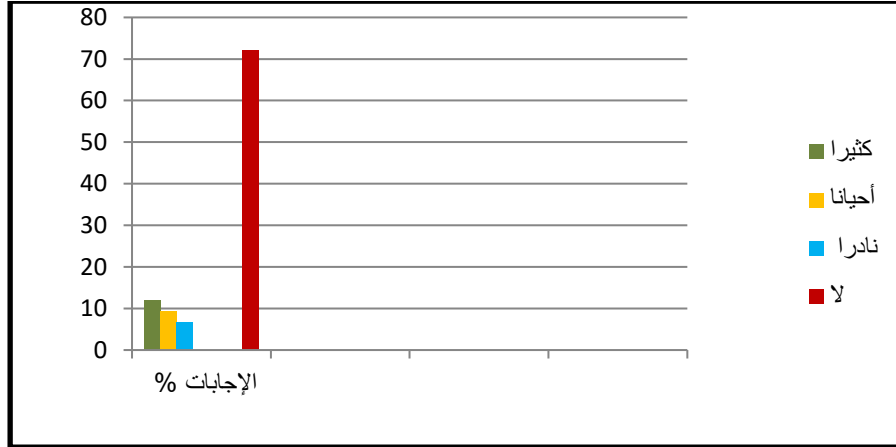
وفي هذا الإطار لوحظ بأنّ الفراغ الذي يعيشه أطفال المدرسة على مستوى الحي ، ما بين الفترات التعليمية أو في نهاية اليوم الدراسي في غياب الفضاءات الخاصة بالترفيه ، وكذا عادات الأسر الجديدة الوافدة إلى الحي و التي لا تفرض رقابة أو لا تتابع حركة ونشاط أبنائها على مدار اليوم ، أوجدت ظواهر جديدة تصدر عن الأطفال ، مثل السرقة والاعتداء على بعض الممتلكات الخاصة والعامة ، الكلام الفاحش والقذف والشتم ، و أكثر من كلّ ذلك نشوب النزاعات بين الجيران .

وهنا نلمس الانعكاسات السلبية على الجانب التربوي وبناء الإنسان والمترتبة بدورها عن النمو الحضري السريع من جهة وعن الاختلالات الناجمة عن اضطراب الحياة بين الريف والمدينة ، أو ما يمكن وصفه بالنمو غير الطبيعي للحياة الحضرية .

الجدول رقم (28) : إقامة أسرة مع غيرها في المسكن .

الفئات	إقامة الأسرة مع غيرها في نفس المسكن	سكان الحي	
		التكرارات	النسبة %
نعم	كثيرا	9	12
	أحيانا	7	9.33
	نادرا	5	6.66
	لا	54	72
	المجموع	75	100

يتعلق هذا الجدول رقم (28) بسؤالين يتضمّنان البيانات الخاصة بإقامة أسر مع غيرها في مسكن واحد ، حيث يبرز حجم الإقامة الناتجة في أغلب الأحيان عن ظروف اضطرارية عابرة ، غير أن القاسم المشترك بينهما هو الأثر الواضح على الحياة العامة في مجتمع مدينة عين ولمان .



الشكل رقم(06): إقامة الأسرة مع غيرها في نفس المسكن .

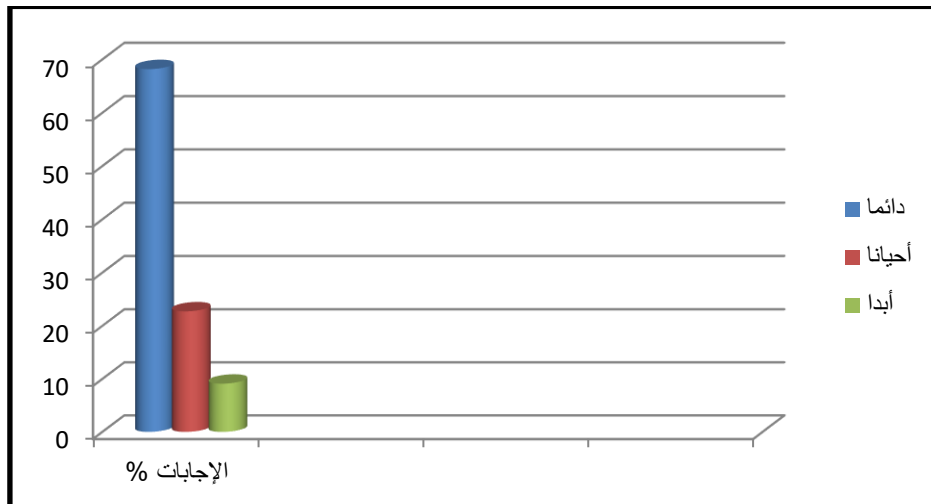
والملاحظ هنا خاصة من خلال الشكل رقم 06 أنّ أغلبية أفراد العيّنة (72 %) يرون بأنّه لم يحدث - لا- أن أقامت معهم أسرة تحت سقف واحد، وعلى الرغم من ذلك يرى أغلب من عرفوا هذه الظاهرة (12 %) بأنّ الأثر كبيرا على الواقع الحضري، حيث أبرز المبحوثون أن الأسر الوافدة والمقيمة سواء في مستودعات أو مع أسر أخرى لا تنسجم إطلاقا مع محيطها الجديد، فهي تعيش وضعاً غير طبيعي ومؤقت وتبدي بأنّها غير معنية بكل ما يعني السّكان الدائمين، وهي تجسّد الحذر وعدم التفاعل مع الجيران بطريقة مباشرة، كما أنّها تعبّر بسلوكيات توحى بأنّها تعتبر وضعها القائم وضع مؤقت، وأنّها ستغادر الحي في وقت لاحق، وعليه فهي عمليا تبقى على بعدها الدائم من قضايا السّكان اليومية وتجسّد مظاهر التحفظ وعدم التفاعل، وتمتنع عن مختلف أشكال الاندماج. كل هذه الصّور تنعكس بالتأثير السلبي والارتباك على ما كانت السلطات العمومية قد سطرّت له ضمن المخطّطات الحضرية الرامية لتطوير الحياة الاجتماعية في المدينة ومحيطها، كما تؤثّر من ناحية أخرى بقيام ظواهر جديدة والتأسيس لضغوط سكانية مختلفة .

فإذا كانت طاقة خزّان الماء تكفي اليوم فإنّها بعد سنة تصبح غير قادرة على توفير احتياجات السّكان للماء، والأمر مائل للكهرباء والمدارس والعلاج وكل المرافق العامّة بالحي وبالمدينة .

الجدول رقم (29): النزوح الريفي والنمو السكاني يعيقان إعداد وتنفيذ المخططات الحضرية

جهاز التخطيط		النزوح الريفي والنمو السكاني يعيقان إعداد وتنفيذ المخططات الحضرية
النسبة %	التكرارات	
68.18	15	دائما
22.72	5	أحيانا
9.09	2	أبدا
100	22	المجموع

يبرز الجدول رقم (29) مدى إقرار عناصر فرقة التخطيط بإعاقة النزوح الريفي والنمو السكاني لمختلف عمليات التخطيط الحضري إعدادا وتنفيذا، فنجد أغلبية أفراد الفرقة 68.18% يؤكدون التأثير السلبي المباشر لهذين العاملين على سير عمليات التخطيط في مختلف مراحلها بدءا بالإعداد ووصولاً إلى التنفيذ، ولعل كل المؤشرات السابقة كانت قد أكدت ذلك، فكل من اكتظاظ الأقسام، عدم كفاية مياه الشرب، الانقطاعات المتكررة في الكهرباء، إضافة لغيرها مما يفيد به الأعضاء الموكلين قانونا بالإشراف على مختلف مجريات التخطيط الحضري كانت ظاهرة السرقة في الممتلكات العامة والخاصة، ظهور مظاهر التلوث عبر أزقة الحي، الحركة الدائمة للأفراد في الحي خلال كل أوقات النهار وغيرها. وعليه فمن خلال بيانات هذا الجدول نستخلص الكثير من التنبؤات والتي حسب ما يفيد بها الأفراد الذين تمت مقابلتهم تنطلق من عدم تفاعل سكان مدينة عين ولمان مع عمليات التخطيط الحضري بحيث أنّ الأغلبية من السكان تقف موقفا سلبيا، وهذا ما يدعم مواقف الباحثين في السؤال السابق. (الشكل رقم 07).



الشكل رقم 07: النزوح الريفي والنمو السكاني يعيقان إعداد وتنفيذ المخططات الحضرية

فأغلبية المواطنين في الحي تنعدم لديهم ثقافة الشعور بالمسؤولية الجماعية والمصلحة العامة، بل أن خاصية الانفرادية متجذرة لديهم ليس لتحضرهم، بل تبعا للتحفظ الشديد الذي أصبح خاصية جزائرية

منذ مرحلة الوضع اللاّ أمني التي عرفتھا البلاد خلال فترة التسعينات وامتدّت مظاهرها إلى غاية اليوم، وخاصةً ما يتعلّق بكبار السن، أمّا بالنسبة للجيل الجديد فإنّ الواقع يشير إلى اللامبالاة وعدم الاكتراث الواضح بما يدور، إذ نجد معظم الشباب لا يدري بما يحدث في الحياة العامّة عبر الحي وحتى المدينة، وقد يعود ذلك للانفلات الصّارخ في عالم الاتصال الذي نال القسط الكبير من وقت وفكر الشباب. وبهذا الصدد يمكن أن ندرج التأثير الكبير الذي أحدثته أزمة البلاد من ناحية، ومن ناحية ثانية القفزة الكبيرة في ميدان الاتّصال على المستوى العالمي والوطني واللذان قد ساهما كثيرا في الإخلال بتكوين مجتمع حضري في ظروف طبيعية - (نمو سكاني طبيعي وهجرة عادية للمدينة، وتطور تكنولوجي يتزامن مع خصائص اجتماعية متميّزة) - إذ أنّ الهجرة والتدفّق السّكاني نحو المدينة كانا بمثابة طفرة خصائصها متفرّدة ومتميزة، فحالة الاضطراب الكبير لدى الوافدين جعلتهم يدخلون المدينة بوضع نفسي مضطرب نتجت عنه مظاهر اجتماعية لا علاقة لها بخصائص الحضرية المعروفة، والتي تنشأ وفق حدوث عملية التحضر العادية كما أسلفنا الذكر في هذه القضية في فصل تاريخ التطور الحضري وتحديدًا في عنصري خصائص الحضرية والتحضرّ في المجتمعات النامية، حيث تظهر خصائص جديدة ومتفرّدة على الإطلاق كتبني سلوك اللاّ مبالاة والإهمال وعدم احترام الآخر مهما كان.

كما أفاد المبحوثون بأنّ جهاز التخطيط في حدّ ذاته يعرف صعوبة في التعاطي مع هذه العملية لعدة أسباب، منها ما يتعلّق بجدائة هذه الآلية باعتبار الجزائر كانت تنتهج السياسة الموجهة ومركزية التخطيط، حيث يطغى التوجيه المركزي لتحقيق الأهداف الإستراتيجية ويقلّ حضور الأهداف المحلية النابعة من الاحتياجات الخاصّة. ونفيد من ناحيتنا بعدم قيام دراسات مختلفة وجادّة تتعلّق بالجانب الاجتماعي تسبق عملية التخطيط، إضافة إلى ما يتعلّق بالهوة الكبيرة بين المواطن والإدارة، والتي نتجت عن واقع تفاعل لعقود من الزمن، غابت خلالها ثقافة المشاركة الشعبية التي تمّ إحلالها بثقافة التهميش الممارسة من قبل الإدارة بحجّة انتشار الجهل والأمية المتفشيان عن الحقبة الاستعمارية وتبعًا لسياسة البلاد وإيديولوجيتها المستوردة والتي لم تنبع من واقع المجتمع وثقافته، كما أنّ آثار التشويه النقابي الاستعماري والممارسات اللامسؤولة لازالت ترسم لدى المواطن الصورة العدائية للدولة، مما يقلّل من ثقة المواطن في كل ما تقوم به الإدارة العمومية، ولقد تعمّقت هذه الصّور بالسلوكات المعزولة لبعض المسؤولين الذين جعلوا المواطن يسلك مسار معاكس تماما لما ترمي إليه السياسة العامّة.

ومن خلال هذه المؤشرات نصل إلى أن سكّان حي شرشورة يشكّلون صورة حقيقة للأحياء غير المخطّطة، حيث ينعكس ذلك في عدم قدرة المؤسسات المختلفة على توفير احتياجات الوافدين، باعتبار أنّ نسبة كبيرة من السّكان قد تمكّنت من العقّار وأنجزت المباني بطرق فوضوية غير قانونية وغير مطابقة لمعايير البناء، حيث تحصّلت على القطع الأرضية إمّا بالبيع غير الرسمي أو بالتوسعة والميراث تبعًا لغلاء العقّار بل وعدم وجوده أصلا في الفضاءات الحضرية، وصعوبة الحياة في الريف لقلة الخدمات.

ومع غلاء المعيشة بالمدينة وغلاء قيمة الأرض والمضاربة فيها ، كان البديل الوحيد هو الاحتفاء بأطراف المدينة ، وبناء سكن فوضوي دون رخصة ، ودون توفر المرافق الضرورية للعيش - خصوصا خلال العقود الأخيرة مع إفرازات العشرية الحمراء التي مرت بها بلادنا - كما يرى ذلك الأستاذ "إبراهيم توهامي"¹ .

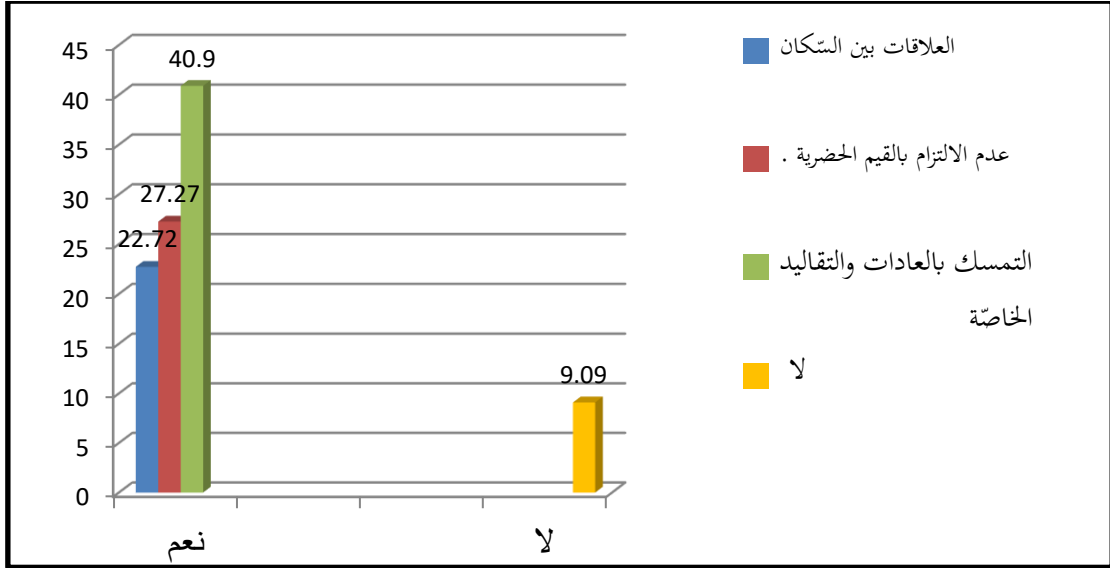
2 - بيانات الفرضية الثانية: بعض العادات والتقاليد الاجتماعية تعيق التخطيط في مدينة عين ولمان

الجدول رقم (30): تباين عادات وتقاليد السكان يشكل عائقا أمام المخططات الحضرية .

جهاز التخطيط		تباين عادات وتقاليد السكان يشكل عائقا أمام المخططات الحضرية وانعكاسه من خلال	الفئات
النسبة %	التكرارات		
22,72	5	العلاقات بين السكان	نعم
27,27	6	عدم الالتزام بالقيم الحضرية .	
40,90	9	التمسك بالعادات والتقاليد الخاصة	
9.09	2	لا	
100	22	المجموع	

يبين الجدول رقم (30) أنّ 40.90 % من أفراد فرقة التخطيط الحضري ترى بأنّ العادات والتقاليد تشكّل عائقا أمام التخطيط الحضري وذلك من حيث تمسك كل عائلة أو كل مجموعة مقيمين من السكان بالعادات والتقاليد الموروثة عن الأوائل ، في حين تعتقد حوالي 27.27% أنّ السكان لا يلتزمون بالقيم الحضرية ، وهذا ما يجد تأكيدا في بيانات مؤشر سلف طرحه ، حيث تبرز بأنّ الجيل الجديد لا يواكب ما تسعى إليه توجّهات السياسة العامة تبعا للنمو غير المتوازن للمجتمع الحضري ، وبذلك نجد بأنّ حضور هذا المؤشر يتجلى على مستوى الرّفص الكبير من طرف سكان الكثير من الأحياء لمخططات التنمية المحلية سواء بطريقة مباشرة من خلال عدم الاستجابة لإعداد وتنفيذ البرامج ، أو بطريقة غير مباشرة من خلال التمسك بالعادات والتقاليد المختلفة ، كما يظهر ذلك واضحا من خلال الشكل رقم 08 الموالي .

¹ - إبراهيم، توهامي، "الأحياء المختلفة بين التهميش والاندماج" ، مجلة الباحث الاجتماعي ، قسم علم الاجتماع ، جامعة قسنطينة ، عدد 5، جانفي، 2004 ، ص: 69.



الشكل رقم 08 : تباين عادات وتقاليد السكان بشكل عائقا أمام المخططات الحضريّة

خاصة وأن محتويات المخططات الحضريّة لا تأخذ بعين الاعتبار عنصر التنوّع، حيث أبدينا سابقا بأن الإدارة لا تلتزم بالأسس العلميّة لإعداد المخططات، فهي لا تكلف المختصّين الاجتماعيين بالقيام بدراسات متخصصة يمكن من خلالها الإمام بالقيم والمعايير والعادات والتقاليد، والثقافة العامّة السائدة في مجتمع المدينة، والتي في ضوئها توجّه مشاريع التخطيط، كما يبدو جليا من خلال الكثير من البرامج والمشاريع التي تمّ ويتم إنجازها، كأن تتخذ التدابير فيما يخص توجيه العمارات ووضعها أمام المؤسسات العمومية والمساحات والفضاءات الخاصّة باللهو والترفيه ومساحات الأشغال والأنشطة الصناعيّة و التجارية، وهنا تبقى المشاريع المرجحة في عمليات التخطيط مصحوبة باختلالات متنوّعة ولا تعكس ما تم استهدافه بكيفية مرغوبة .

ومن خلال المقابلات، أضاف المبحوثون من أفراد جهاز التخطيط بأن المواطنين في أغلب الأحيان ينقلون سلوكات القرية والرّيف، مثل التقاليد الفلاحية في تعليق بعض المحاصيل على الشرفات وتربية المواشي بأحياء مدينة عين ولمان، ويدافعون عن ذلك بقوة، بل أن الأمر يتعدّى إلى غاية عدم الاعتماد على القوانين الرسميّة في حل المشكلات القائمة في الحياة اليوميّة كما أشار إلى ذلك الدكتور فؤاد بن غضبان "ويعتمدون على قواهم الشخصية وعلى العادات والتقاليد في حل المشاكل" ¹، ولا بد من الإشارة إلى أنّ نسبة 9.09% فقط هم من يرون بعدم تأثير تباين العادات والتقاليد على عمليات التخطيط الحضري.

هذا علما بأن أفراد جهاز التخطيط يطرحون هذه المعطيات حول السّكان الذين تشملهم عملية التخطيط أي عبر الأحياء الخاضعة للمخطّط التوجيهي للتهيئة والتعمير والتي تكون منظمة نسبيا بحيث تُمنح السكنات للمقيمين فعلا في المدينة لمُدّة طويلة ووفق وثائق تثبت ذلك (شهادة إقامة، بطاقة النّاحب، وصل تسديد فاتورة الغاز أو الماء)، غير أنّ الوضع أكثر تعقيدا بالأحياء غير المخطّطة، أين

1 - د/فؤاد بن غضبان: التحضر والحضريّة في ظل عالم متغيّر، دار اليازوري العلميّة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص:42.

تتعدّد الألوان الثقافية والعادات والتقاليد تبعاً لتعدّد منابع النّازحين من القرى و "العروش" * المختلفة المجاورة والبعيدة عن مدينة عين ولمان والتي نزحت بشكل من أشكال الهجرة المعروفة، وأكثرها تأثيراً، الهجرة القسرية التي فرضتها الاضطرابات الأمنية خلال فترة عقدين من الزمن، والتي ولّدت قناعة راسخة لدى الكثير من سكان الأرياف، مفادها أنّ الريف أكثر المناطق عرضة للتضحية وفي جميع الأزمنة والأوقات وفي مختلف الظروف، والعبرة من حقبة الاحتلال الفرنسي التي كانت أكثر إضراراً بالريف، ووصولاً إلى ما بعد استرجاع الاستقلال، أين كان الريف آخر محطّات برامج التنمية، بأن بقي لمدة عقود محروماً من أدنى الخدمات الضرورية، وبلوغاً إلى فترة التسعينيات من القرن العشرين، أين تركّزت التضحيات والخسائر البشرية والمادية خصوصاً في الريف .

وانطلاقاً من هذا الوضع فإنّ النّازحين من مختلف الجهات لأحياء مدينة عين ولمان وعلى رأسها حي شرشورة، أوجدوا صوراً حضرية جديدة تأسّست على غرار العادات والتقاليد المتباينة، والتي تأثّرت بالأوضاع اللاّ أمنية السيئة، حيث سادت مظاهر التّنافر وعدم الانسجام بين الناس، كأن نلمس مؤشّر عدم التعامل بين الأفراد ولا العائلات، وكأن برزت ظاهرة وقوف الأفراد الساكنين أمام البيوت مع عدم التفاعل بينهم. حيث أثر ذلك على مواقف السكّان حيال أنماط العمران القائم والعمل على تغيير شكله بما يتناسب مع الأوضاع الاجتماعية القائمة .

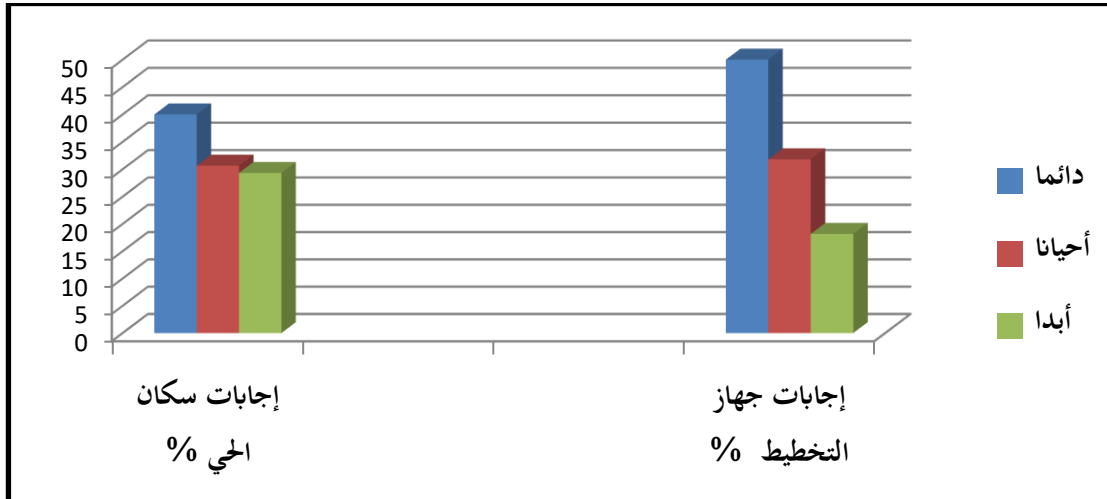
وتفيد فرقة التخطيط بأنّ من بين العادات إخلالاً بعمليات التسيير في مثل أحياء شرشورة التي يغلب عليها الطابع الريفي بحكم تركيبها البشرية، مسألة التحفظ من السلطات، والتي تعتبر من مخلفات الذهنية الشعبية حيال السلطات الاستعمارية، والتي كانت في وقتها وسيلة من وسائل المقاومة الشعبية ذات الطابع الاجتماعي، حيث نقلها المسنّون للأبناء جيلاً بعد جيل، مع العلم أنّها وجدت الظروف المناسبة خلال فترة الاضطرابات الأمنية طيلة العقد الأخير من الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة .

الجدول رقم (31): اختلاف العادات والتقاليد الاجتماعية سبب في حدوث خلافات بين سكان الحيّ .

* - العروش، مفرد عرش: هو أعظم المخلوقات التي خلقها الله عند المسلمين، حسب تفسير القرطبي لسورة التوبة. والعرش: سرير الملك، كذلك الذي كان للملكة سَبِيحًا، سمّاه الله عز وجل عَرَشًا فقال عز من قائل: "إني وجدت امرأة تملكهم وأوتيت من كل شيء، ولها عرش عظيم" النمل الآية 23؛ والجمع أعراشٌ وعروشٌ وعَرَشَةٌ. أمّا المغزي السوسولوجي لهذا المفهوم، فيعني أنّ العرش هو المجموعة الكبيرة من السكّان بأسرهم وعائلاتهم في منطقة معينة .

جهاز التخطيط		سكان الحي		اختلاف العادات والتقاليد يثير الخلافات بين سكان الحي
النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات	
50	11	40	30	دائما
31,81	7	30,66	23	أحيانا
18,18	4	29,33	22	أبدا
100	22	100	75	المجموع

يبيّن الجدول رقم (31) أنّ 40% من أفراد العينة السكانية يشدّدون على أنّ العادات والتقاليد تثير الخلافات بين السكان في حي شرشورة الشرقية بمدينة عين ولمان، وحوالي 30.66% وبدرجة أقل بتعبيرهم بأنّها من وراء النزاعات بالحي، في حين تعتقد نسبة 29,33% منهم أنّ لا أثر لها على الإطلاق، حيث يرجعون الخلافات القائمة إلى عوامل أخرى باعتبار العادات والتقاليد السائدة في المناطق المجاورة لعين ولمان أو لدى سكّان القرى القريبة منها لا تختلف إلى درجة التأثير .



الشكل رقم 09 : اختلاف العادات والتقاليد الاجتماعية سبب في حدوث خلافات بين سكان الحي و نجد بأن هذا المؤشر يتجلى على مستوى الرفض الكبير لمخططات التنمية المحلية سواء بطريقة مباشرة من خلال عدم الاستجابة لإعداد البرامج، أين تظهر المواجهة الأولى حول مسألة العقار، باعتبار أنّ جل الأراضي الموجودة ملكية خاصّة، ونشأت حولها العديد من العراقيل الإدارية كتلك المتعلقة بوثائق الملكية، وهو ما يدعمه كثيرا أفراد عينة جهاز التخطيط حيث يبرز الشكل رقم 09 أنّ نسبة كبيرة منهم (50%) ترى بتأثير العادات على السكان، إذ يتجلى ذلك من خلال صعوبة تسوية الوثائق الشخصية للورثة أو النزاعات الناجمة عن التفكك الأسري والاجتماعي . كما نجد أنّ الكثير من السكّان يعتبرون أنفسهم غير معنيين مباشرة بكل المبادرات العمومية، مثل مبادرات المصالح البلدية لغرض تسوية وتحسين الطرقات ومد الأرصفة، إذا ما كانت هذه المبادرات على حساب الأملاك والمصالح الخاصة، أو بطريقة غير مباشرة من خلال التمسك بالعادات والتقاليد الريفية خاصة المتعلقة بطبيعة وشكل العمران الفوضوي

وأنماط السلوك اليومية، علماً أن محتويات المخططات الحضرية لا تأخذ بعين الاعتبار هذا الجانب الاجتماعي أثناء عملية الإعداد، بغياب الدراسات المتخصصة، وعدم القيام بجمالات الإعلام والتوعية للتعريف بأبعاد وتوجهات المشاريع المبرمجة لصالح السكان، وهنا تسجل مظاهر القصور من ناحية الجهات المدبرة للحياة العاقمة .

كما نجد بأن حضور هذا المؤشر يتجلى بقوة من خلال بعض المظاهر المخلة بالمظهر العام (الصورة رقم 03)، ومن خلال مؤشرات دالة على ضعف الشعور بالمسؤولية حيال المحيط الذي تعيش فيه هذه الأسر، كعدم المحافظة على منجزاته المشتركة بإتلافها أو سرقتها، عدم المحافظة على نظافته برمي الفضلات في شوارعه خلصة وعلى مرأى من الناس، تربية الدواجن والمواشي به (الصورة رقم 04) وتعليق بعض المحاصيل كالبصل والثوم على شرفات المنازل وصب مياه النظافة من أعالي البيوت على الشارع والفضاء العمومي، لتتصادم وتتقاطع المصالح وتحدث الخلافات المتكررة التي تزيد العلاقات السكنية حدة و تفككاً .



الصورة رقم 03 -من إعداد الطالب-



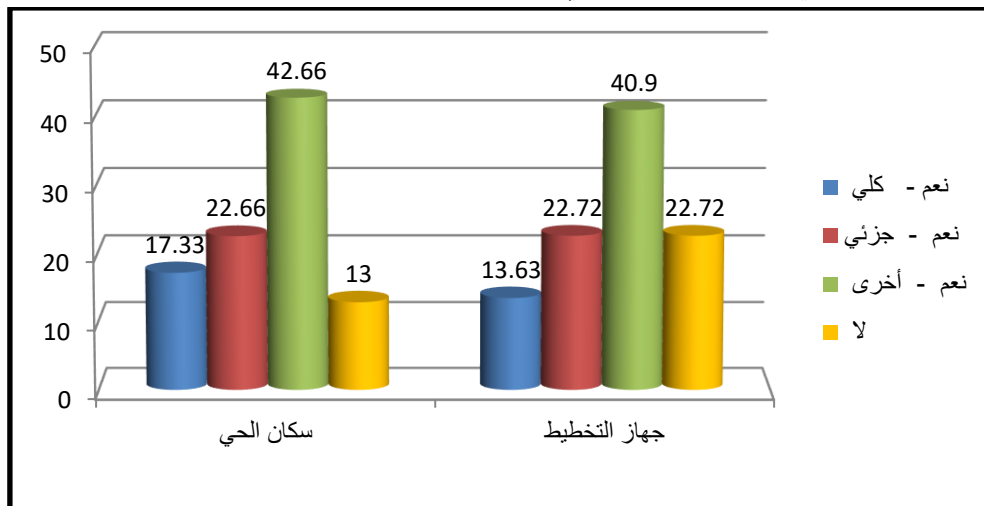
الصورة رقم 04 -من إعداد الطالب-

الجدول رقم (32): تغيير شكل واجهة المنزل عن المخطط الهندسي المفترض .

جهاز التخطيط		سكان الحي		مدى تغيير شكل واجهة المنزل عن المخطط الهندسي المقترض	الفئات
النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات		
13,63	3	17.33	13	كلي	نعم
22,72	5	22,66	17	جزئي	
40,90	9	42,66	32	أخرى	
22,72	5	17.33	13	لا	
100	22	100	75	المجموع	

تعبّر بيانات الجدول رقم 32 على ظاهرة المساس بالواجهة الهندسية الرسمية المفترضة من حيث مطابقتها لواقع المبنى القائم، حيث نجد بأن نسبة 39,99 % من أفراد العينة السكانية المبحوثة يرون بتغييرها بين تغيير جزئي (22.66%) وكلي (17.33%)، و تعتبر النسبة مؤشرا واضحا على فعالية الإخلال بالمخطط الهندسي، حيث يفقد الحي الطابع الهندسي المأمول ويتخذ عمليا شكل الأحياء العشوائية ومباني الصفيح، هذا إضافة للأخطار الناتجة عن ذلك، والمتعلقة بعدم احترام المعايير تجاه ما وُجد من أسلاك التيار الكهربائي وقنوات الصرف الصحي وشبكة مياه الشرب، وهو ما أوجد - حسب المبحوثين - الكثير من الحوادث والأضرار البشرية كإصابة مواطنين بالصعقة الكهربائية أثناء القيام بالأشغال، تكرار إصابة قنوات شبكة مياه الشرب بالأعطاب وتلوث مياهها. كما يبدو من خلال ملاحظتنا لبعض نماذج التغيير بأن العملية من ورائها تكييف للواجهة حسب التقاليد والقيم التي تتبناها تلك الأسر، كأن تكيّف الواجهة وفق قيمة حرمة أهل البيت من نساء وممتلكات داخلية خاصة، أو الإبقاء على حديد الدعائم على سطح المبنى تحسبا لإضافة طابق علوي آخر .

غير أن النسبة التي تستقطب التركيز هي تلك المتعلقة بالإجابات الأخرى (42.66%) (الشكل رقم 10)



الشكل رقم 10 : تغيير شكل واجهة المنزل عن المخطط الهندسي المقترض

والتي تركزت كلها حول عدم عمل السّكان بمخطّط رسمي إطلاقاً، باعتبار مشروع البناء قد تم منذ شراء قطعة الأرض إلى غاية شغله من طرف ساكنيه بطرق غير قانونية، وهو بكل المعايير بناء فوضوي. أمّا فيم يخص تغيير الواجهة فيمكن القول بأنّها قد تعرضت أحياناً أكثر من مرّة للتعديل، وذلك تبعاً للمستجدّات المتعلّقة بالجيران وحركة السّكان، خاصة في حالات عدم الانسجام بين الجيران والاختلافات الاجتماعية .

ومن ناحيتهم، أدلى أفراد فرقة إعداد المخطّط التوجيهي للتهيئة والتعمير عبر بيانات الجدول نفسه بأنّه على الرغم من أنّ العمل بالمخطّط الرسمي نادر جدّاً، إلّا أنّ نسبة 36,35% من السّكان يقومون بتكليف الواجهات كلياً (13.63%) أو جزئياً (22.72%)، ما يدفع بظهور الكثير من الاختلالات سواء على المظهر العام أو على مستوى وظيفية المخطّطات الهندسية المفترضة للبيوت، كأن يتم تمديد وتوسيع المبنى على حساب الشوارع التي باتت في بعض الأحيان عبارة عن أزقة لا تستجيب لضروريات الحياة المعاصرة من تهوية و ضوء كافيين ومن صعوبة حركة للآليات من سيارات وشاحنات وغير ذلك .

ويبدو بأنّ عملية المساس بالمخطّط الهندسي تصل إلى غاية عدم الالتزام بالمعايير العلمية والقانونية للبناء، كعدم احترام عدد طوابق المبنى بإضافة طابق أو طوابق أخرى للمبنى، ما يشكّل خطراً محتملاً و موقوتاً قد يحدث إذا ما حضرت ظروفه .

والملاحظ من ناحية أخرى أنّ نسبة معتبرة من أفراد جهاز التخطيط (40,90%) يفيدون بأنّ البناءات أغلبها لم تنجز وفق مخطّط رسمي ولا معايير قانونية، حيث أنّ أصحابها أغلبهم تحصّلوا على الأراضي بعيداً عن العمليات القانونية في البيع، كما هو الحال بالنسبة للبناء .

ويرون من ناحية أخرى بأنّ أصحابها لم يبادروا بتكوين ملفات التسوية القانونية لهذه المساكن نظراً لعدم وجود السند القانوني الذي يحدّد صفة الأرض التي أُقيم عليها المسكن .

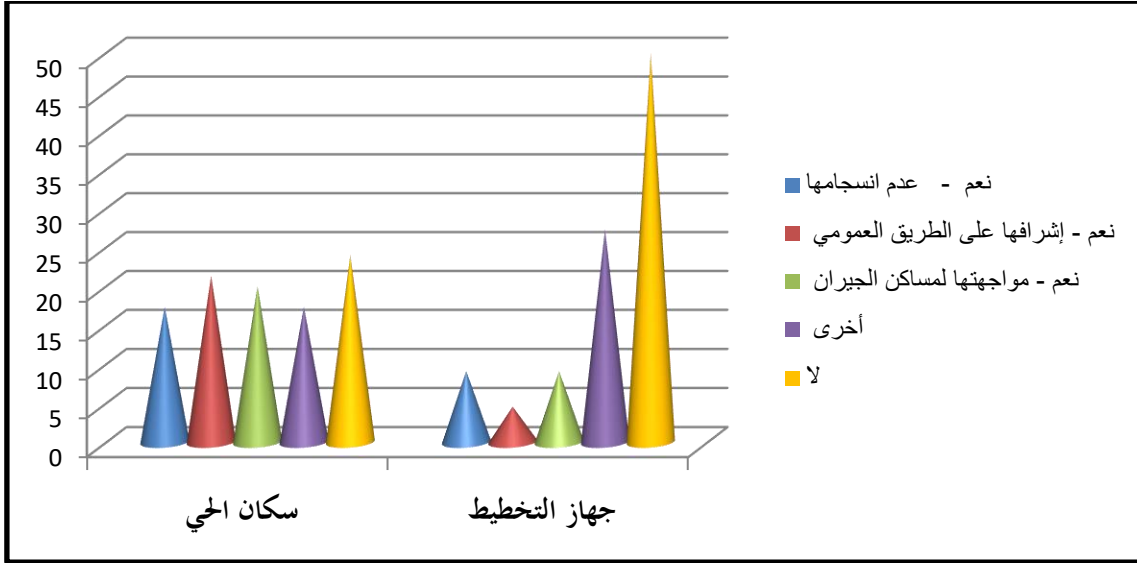
ونلاحظ هنا بأنّ الخلل سيترتّب بشكل مباشر على مستقبل الحي من حيث تسوية وضعيات المباني وتوفير الخدمات المختلفة، كمد الحي بشبكة الطّاقة والغاز والمياه وقنوات الصرف الصحي، و على الأخص تسوية وضعية الشوارع ورصفها وتعبيدها، حيث تعتبر هي مفتاح مختلف التسويات .

الجدول رقم (33): تغيير شكل شرفة المنزل المحاذية للساحات والممرات العمومية .

الفئات	تغيير شكل شرفة المنزل المحاذية للساحات والممرات العمومية	سكان الحي		جهاز التخطيط	
		النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات
نعم	عدم انسجامها مع المظهر العام	17,33	13	9.09	2
	إشرافها على الطريق العمومي	21.33	16	4.54	1
	مواجهتها لمسكن الجيران	20	15	9.09	2
	أخرى	17,33	13	27.27	6
	لا	24	18	50	11
	المجموع	100	75	100	22

يعتبر الجدول رقم 33 استكمال لمحتوى الجدول السابق، إذ نجده يكشف عن أكثر العوامل التي كانت من وراء تغيير الواجهة، بحيث نجد أن أغلبية أفراد العينة السكانية (57 فردا) بنسبة 75.99% قد قاموا بتغيير شكل الشرفات، وأنّ 17.33% منهم يرون بأنّ دافع التغيير كان بهدف تحسين المبنى وجعله منسجما مع المظهر العام، أمّا 41.33% فقد فعلوا ذلك بدافع المحافظة على العرض والشرف أين نجد 21.33% بسبب إشراف المباني على الطريق العمومي، و20% بسبب مواجهتها لمسكن الجيران وفي كلا الحالتين كانت الشرفات مفتوحة أمام الأطراف الأجنبية، أين تكون محتويات البيت متاحة للرؤية من قبل المارة عبر الشارع، أو أصبحت هدفا متاحا للجيران الجدد من حيث اطلاعهم الكلي أو النسبي على الشؤون الخاصة داخل البيت، حيث يلقي ذلك رفضا كبيرا، و يؤكد حضور بعض السمات الريفية المحافظة .

وهنا نلاحظ بأنّ هذه المعطيات من ناحية ومعطيات الجدول رقم 14 الخاص بالسؤال المتعلق بمدّة الإقامة في المسكن والتي تبين بأنّ حوالي 62,66% هم حديثوا الإقامة بالحي (ما بين ساكن جديد وساكن مدّة 30 سنة)، وتتناسب هذه الفترة عموما مع فترة الاضطرابات والانفلات الأمني التي دفعت للهجرة الاضطرارية، وهو ما يفيد بعدم انسجام هؤلاء المهاجرين مع الوضع الجديد، بل وأكثر من ذلك تمسكهم بتقاليد وأنماط المعيشة المتعلقة بالمناطق التي حلّوا منها، ويبدو ذلك في التمسك بالعادات المعبّرة على المحافظة على الحرمات و صون الشرف، وعدم تمكين الغريب من الأسرار العائلية والأسرية الخاصة .



الشكل رقم 11: تغيير شكل شرفة المنزل المحاذية للمساحات والممرات العمومية

أما إذا جئنا للمجموعة التي أوكلت لها عملية التخطيط فإننا نجد أنّ نصفها 50% (2+1+2+5) يفيد بتغيير شكل الواجهة، تبعا لاعتبارات مختلفة، أبرزها نسبة الإجابات بالأخرى (27.27%) (الشكل رقم 11) المتعلقة بعمليات التوسعة التي تطال المباني في إطار توفير السكن للأبناء بإضافة طوابق أخرى، خارج معايير البناء كما أسلفنا الإشارة في الجدول السابق (رقم 28)، هذا إضافة للتعديلات الرامية للتكيف مع المحيط الحضري الذي أصبحت فيه الحركة والكثافة السكانية أكثر من عقود سلفت، مع الإشارة إلى أنّ السكان في حاجة دائمة وكبيرة للاستقرار ويعيشون مشكل السكن موازاة بوتيرة النمو السكاني المعتبرة والتي يمكن اعتبارها سريعة بالمقارنة مع النمو الاقتصادي الذي تعرفه مدينة "عين ولمان" والبلاد بصفة عامة (الجدول رقم 34 الموالي)، فيتجلى ذلك في صور عديدة، منها وجود حديد الأعمدة فوق الأسطح، بناء طوابق إضافية فوق المباني القائمة، انتشار مواد البناء عبر الممرات والشوارع والتي هي ضيقة أصلا.

الجدول رقم 34 : نسبة النمو السكاني من سنة 2004م إلى 2015م بمدينة عين ولمان

السنة	نسبة النمو السكاني (%)
2004 م	2,31
2005 م	2,31
2006 م	3,80
2007 م	2,96
2008 م	2,96
2009 م	2,87
2010 م	2,91
2011 م	2,98
2012 م	3,17
2013 م	2,59
2014 م	2,50
2015 م	2,73

المصدر :مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية و من معالجة الطالب .

كما أنّ وضع الفراغ والبطالة الذي فرضته الهجرة الاضطرارية المفاجئة إلى المنطقة ،نقلت كما ذكرنا سالفا سلوكا اجتماعيا تمثّل في مكوث الأفراد الجالسين أمام المباني لقضاء أوقاتهم ولمدّة طويلة يوميا ،ما أجبر كثيرا من الجيران لتغيير وضعيات الشرفات والنوافذ المقابلة لتلك المواقع .

وعلى هامش تغيير الواجهات والشرفات ،تسود ظاهرة موازية ،تتمثّل في انتشار أكوام الرمل والحصى وبقايا التهديم وركام فضلات مواد البناء عبر الحي ،مما يزيد تعقيد الحركة و الإساءة للمظهر العام ،بل وأحيانا يساهم ذلك في إثارة الخلافات والصراعات بين الجيران ،وعنه تتعمّق صور التفكك الاجتماعي وضعف التماسك بين السّكان ،حيث يترتّب كل ذلك سلبيا على ترقية المحيط الحضري لمدينة عين ولمان والارتقاء بها إلى مستوى الحضريّة الطبيعيّة التي تتسم بخصائصها المتميزة كالفردانية التي تظهر من خلال اهتمام الناس بمصالحهم الخاصّة والعمل على تحقيقها بعيدا عن المنافسة أو الانتقاص من مكاسب الآخرين ،حيث نجد السّكان بالحي ميدان الدراسة ينشغلون بعضهم البعض ويعملون على التقليل من المبادرات بينهم، كما تزول لديهم الدينامية التي تتجلّى وتتطوّر من النشاط الدائم والحركية المتواصلة ،والتجديد المستمر لكل ما يتعلّق بحياة الفرد والجماعة ،والتغير السريع الذي كثيرا ما يصاحبه تغير الأدوار و مراكز الأفراد فيمتد ذلك للتأثير على حياة الأسرة بل وحتى المحيط الأسري ومكان الإقامة ،إذ الملاحظ هو احتفاظ الناس خاصّة النازحين بتلك الصور الشخصية التي ورثوها في الريف ، كما أنّه لا بد من أن تسود سيطرة الضبط الرسمي أين يتحرّر الناس من القيم والمعايير غير الرسمية كتلك القائمة

في الريف القادمين منه والتي تبعث على الثبات و ضعف التغيير، فيتحلّص ساكن الحي بالمدينة من مختلف القيود والضوابط التي يفرضها عالم قريته الصغيرة على قاطنيه - قبل نزوحه إلى المدينة - ، فيتمرد عن معايير العائلة والعشيرة وعاداتها وتقاليدها ويمتثل بالمقابل للمؤسسات الرسمية والتي هي في الواقع غائبة وغير متوفرة في حي شرشورة وغيرها من الأحياء المماثلة في محيط مدينة عين ولمان ، تبعا لصعوبة تجسيدها على أرض الواقع ولانعدام الشروط الضرورية لإقامتها بدءا من عدم تصنيف الحي كقطاع حضري مهيكّل ومرورا بعدم وجود الوعاء العقاري لإقامة هياكلها ، كما ينعدم التسامح الاجتماعي في الحي والذي من المفروض أن يسود الواقع الحضري تبعا للآ تجانس بين الأفراد وتنوع الثقافات وتعدّد أنماط الشخصيات وتمايز مستويات السلوك وسيطرة العلاقات السطحية . فمن مؤشرات متعدّدة تمّت ملاحظتها ، نتبين بأنّ سكان الحي قد قاطعوا بعضهم البعض بل واحتكموا إلى المحكمة إثر خلافات ما يبرز عدم الانسجام وقلة التفاهم .

الجدول رقم (35): غلق الممرّات الثانوية بين السكنات .

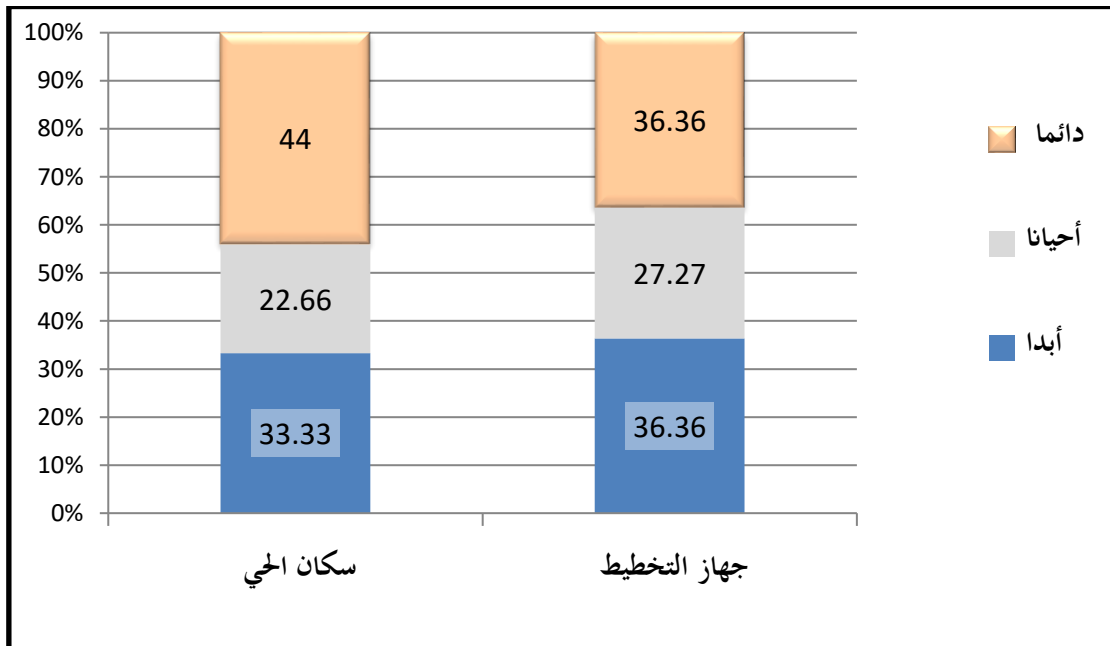
جهاز التخطيط		سكان الحي		غلق الممرّات الثانوية بين السكنات
النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات	
36,36	8	44	33	دائما
27,27	6	22,66	17	أحيانا
36,36	8	33,33	25	أبدا
100	22	100	75	المجموع

يتضمّن الجدول رقم 35 بيانات خاصة بظاهرة غلق المداخل والممرّات بين السكنات في الحي مجال الدراسة ، حيث نجد أن نسبة المقرّين بوجود الظاهرة بكثرة 44% والذين يرون بأنّها أحيانا هم بنسبة 22.66 % ، وهي معطيات كافية لإثبات انتشار الظاهرة بالحي ، خاصة إذا دّعّمنا ذلك بملاحظتنا الميدانية ، أين دخلنا ممرّات عديدة تفرّعت عن شوارع لنعود على أعقابنا و لا نستطيع العبور إلى مسالك وشوارع أخرى بسبب نهاية النهج وغلقه إمّا بوجود مسكن قائم في نهايته ، أو بغلقه بوسائل كالأبواب الحديدية أو بركام من بقايا الأشجار والأحجار أو غيرها .

وفي تعليقهم على هذا السؤال إثر وجودنا الميداني ، أفاد بعض المبحوثين بأنّ بعض ممّن غلقوا الممرّات يعتبرون بأنّ مرور السكان أمام ديارهم أمر مخلّ بالحياء ، ويمس بالكرامة ، وينقص من المكانة باعتباره شكل من أشكال الاعتداء وهم يستندون في كلّ هذا إلى أن العقار ملك خاص ولا يجوز التنازل عن حق الحرمة والدفاع عن الملك الخاص .

ويفيد البعض الآخر بأنّ بعض هذه الأفنية لا يدخلها أي أجنبي غريب عن العائلة، إلاّ بترخيص خاص من المالك الفعلي أو عرفي من الأعيان و كبار السن في الحالات الاستثنائية كالزيارات العائلية في الأفراح أو حالات الوفاة أو زيارة المرضى .

كما تفيد فرقة إعداد المخطّط التوجيهي للتهيئة والتعمير بأغلبية 63.63 % بوجود الظاهرة مقابل 36.36 % ينفون حدوثها (الشكل رقم 12)، علماً أنّ هذه المجموعة الثانية تؤمن بشرعية الحفاظ على الممتلكات، في حين أن الأغلبية تعتبر ذلك سلوك سلمي في الوسط الحضري، باعتبار الممر في خدمة الجميع بما في ذلك الجيران الوافدين والحائزين على قطع أرض بأي شكل من الأشكال .



الشكل رقم 12: غلق الممرّات الثانوية بين السكنات

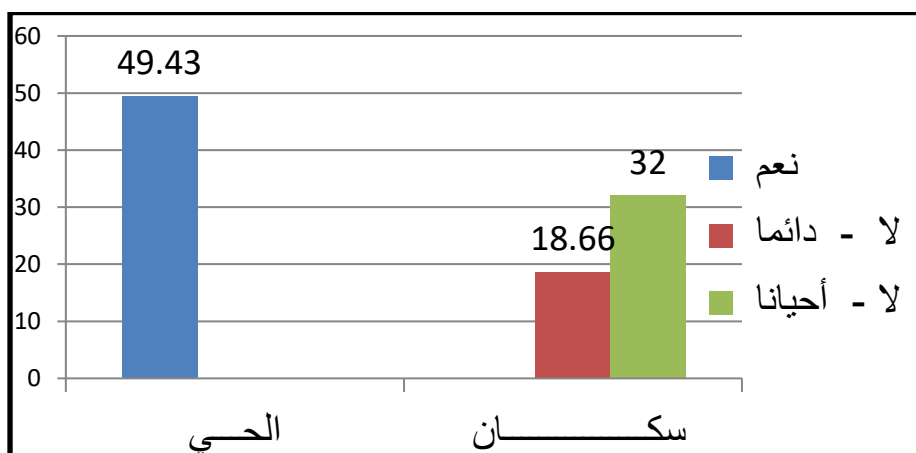
ويضيف أفراد عينة جهاز التخطيط بأنّ المشكلة ربما هيّة عند غلق الطريق فقط، لأنّها تمتد في أغلب الأحيان إلى عدم السماح باستغلال هذه المنافذ حتّى لمد شبكة الغاز والماء وقنوات الصرف الصحي إلاّ للمصلحة الخاصّة، أين ينعكس ذلك مباشرة على عملية التهيئة والتحسين الحضريين، حيث تبقى العديد من المناطق محرومة من الخدمات الضرورية بسبب قيم واعتقادات خاصّة على الرغم من أنّها لا تبعد إلاّ مئات الأمتار عن مركز المدينة، وهي صورة أخرى للمعوقات الاجتماعية للتخطيط الحضري **بعين ولمان** .

ونسجّل هنا تناقض صارخ بين المطالب التي يطالب بها السّكان والسلوك الصّادر عن بعضهم، إذ نجد في الحي في آن واحد من يطالب بتحسين الأوضاع و من يشتكي من المساس بالممتلكات الخاصّة ويدافع عنها بمختلف الوسائل الاجتماعية والتي من بينها الغلق والتسييح .

الجدول رقم (36): رمي القمامة.

سكان الحي		رمي القمامة بكيفية منتظمة عبر الأماكن المخصصة	الفئات
النسبة %	التكرارات		
49,33	37	نعم	لا
18.66	14	دائما	
32	24	أحيانا	
100	75	المجموع	

إنّ الكثير من مؤشرات التحضر التي أشار إليها علماء الاجتماع تنصب في كون الحياة الحضرية هي ذلك الوضع الذي ينضبط فيه السكان ويعتادون إزاءه على الانسجام بكل ما هو في الصّالح العام، بعيدا عن التعسّف والعنف والإرغام. ونعتبر بأن بيانات الجدول رقم 36 تذهب في هذا الاتجاه، أين نجد فقط 49.33% من أفراد عينة بحثنا يقرّون برمي القمامة بكيفية منتظمة عبر الأماكن المخصصة لها، في حين أنّ 50.66% لا يعتبرون ذلك أمرا ضروريا، لا من حيث المكان ولا الزمان ولا الطرق ولا الأساليب، (الشكل رقم 13).



الشكل رقم 13 : رمي القمامة

وتتجلّى هذه العملية في صور عديدة تعكس عدم التزام الكثير من السّكان بقواعد وأخلاقيات هذا الفعل الاجتماعي المستحدث بالنسبة لسكان الوسط الحضري "شرشورة" كما هو الحال بالنسبة لسكان الأحياء القديمة في المدينة .

وهنا نلاحظ بأنّ السلوك المعمول به في أكثر الأحوال هو ذلك النمط التقليدي في وضع الركام والفضلات إلى جانب المنزل أو أمامه أو رميه من نوافذ الطوابق العلوية دون التفكير في عواقب هذا السلوك، وحسب المبحوثين فإنّ الجديد في هذا الشأن هو حمل الفضلات إلى أطراف الحي و وضعها على حافتي الطريق العمومي أحيانا، ممّا نقل ظاهرة التلوث إلى خارج محيط الحي .

وسواء في الحالة الأولى أو الثانية فإن القاسم المشترك هو أن بعض من سكاّن الحي لم يتكيفوا مع الحياة الجديدة وفي نفس الوقت تمسكوا ببعض مظاهر الحياة القديمة، وهم يفرضون واقعا غير طبيعي يساهم في انتشار التلوث الهوائي والتراخي والبصري كما يهدر الطاقات ويسيء للمدينة و للحياة الجماعية ولكل القيم الحضريّة، ويتطلّب الدراسة المتخصّصة من قبل كل الأطراف الشريكة بغية تحديد الأسباب الحقيقية التي أسست لهذه الظواهر والتي قد تعود في أبعادها إلى مراحل وعوامل وأزمنة سابقة، وبالمقابل وجوب البت في العلاج و تقديم الحلول اللازمة لها قبل أن تسهم في نشأة ظواهر جديدة تزيد الواقع تعقيدا .

ولعلّ من أبرز المشاهد بهذا الصّدّد تكييف بعض المساكن لإقامة بعض الأنشطة والحرف غير المرخص بها من طرف السلطات العمومية، حيث تتراكم هياكل السيارات وزيوت محرّكاتها وتنتشر قطع الغيار لتشكل أخطارا على المازّة وعلى السكاّن إضافة لمختلف أشكال التلوث المنبعثة عن ذلك (الصورة رقم 05) .



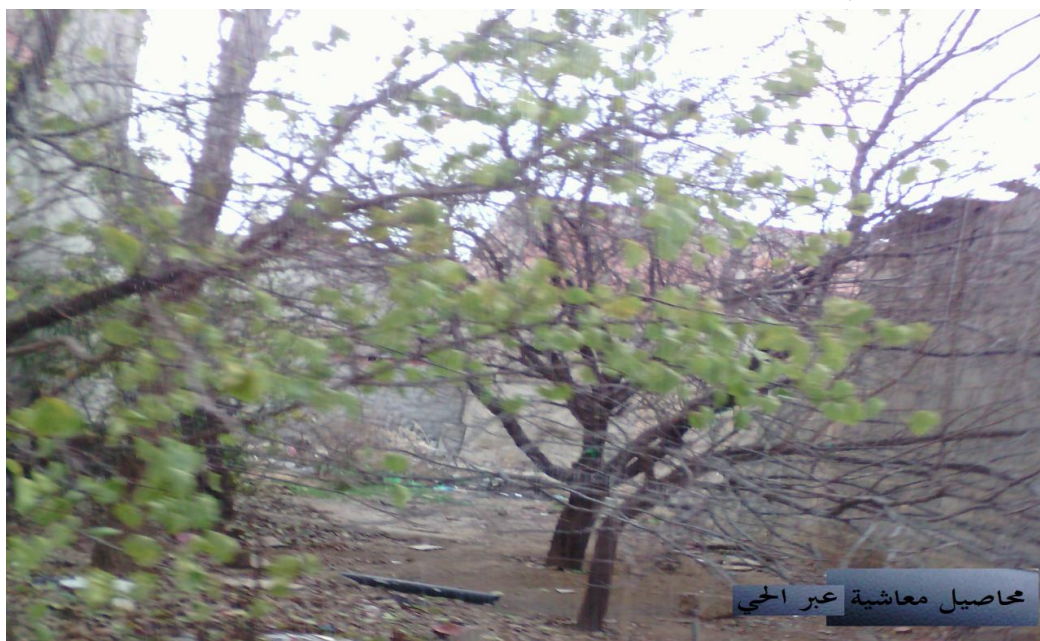
الصورة رقم (05): مظهر تلوث . -من إعداد الطالب-

علما أن مصالح البلدية قد بادرت ببعض الترتيبات في إطار التحسين الحضري وذلك بوضع حاويات خاصة لجمع النفايات تحت تصرّف المواطنين عبر أماكن معينة بالحي عملا بمبدأ المحافظة على نظافة وجمال الحي وتوفير وسط ملائم للحياة الاجتماعية .

الجدول رقم (37): استغلال مساحات لزراعة منتجات بجوار البيوت في الحي .

جهاز التخطيط		سكان الحي		استغلال مساحات للزراعة بجوار البيوت
النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات	
22,72	5	44	33	دائما
36,36	8	20	15	أحيانا
40,90	9	36	27	أبدا
100	22	100	75	المجموع

يتضمن الجدول رقم 37 بيانات تتعلق باستغلال السكان لمساحات هامشية خاصة بجوار البيوت لغرس مزروعات وأشجار بالحي، حيث أكدت نسبة 44% من العينة السكانية المبحوثة ذلك فيما نفت الظاهرة نسبة 36%، أما البقية فرأت أنّ الأمر يحدث أحيانا. وعليه نلاحظ بأنّ المقرّين بواقعية الظاهرة يشكّلون أغلبية، هذا إلى جانب الملاحظة الميدانية لخصرة الأشجار والمساحات المسيجة التي تحيط بمظاهر عديدة لمزروعات محدودة، حيث لاحظنا بأنّ سكّان الحي يبادرون باستغلال تلك العقارات الخاصة غير المبنية في إنتاج بعض المحاصيل المعاشية كالبصل والطماطم والثوم تجسيدا لعدّة أبعاد، أولها المحافظة على هذه المساحات كجيوب عقارية احتياطية خاصة، وثانيها تجسيدا لعادة متجذّرة في طباع السكّان حديثي الإقامة بالحي، أمّا الثالثة فذات بعد اقتصادي يهدف لدعم القدرة الشرائية للأسر المتوسطة والضعيفة الدّخل (الصورة رقم 06).

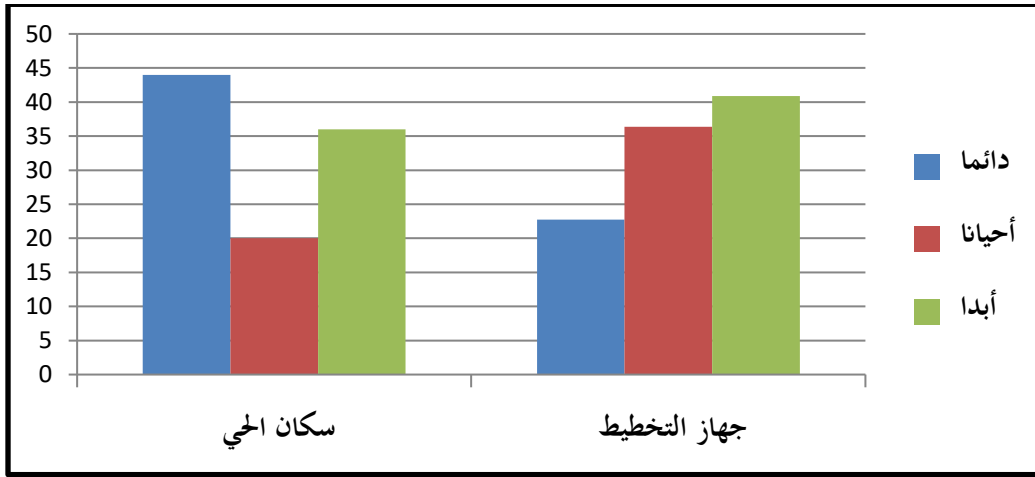


-من إعداد الطالب-

الصورة رقم 06 : محاصيل معاشية

ولقد أسلفنا طرح هذا الأمر عند تطرّفنا لمؤشر كفاية مياه الشرب (الجدول رقم 25)، أين أشار بعض أفراد مجتمع البحث باستغلال الكثير من سكّان الحي لمياه الشبكة في سقي المزارع والحدائق، ممّا أوجد عجزا واختلالا في تقديم هذه الخدمة للقاطنين بالحي رغم الطابع الفوضوي في توزيعها .

وبدورهم، فإنّ أفراد عينة جهاز التخطيط نجدهم يؤكّدون الظاهرة بين من يرى حدوثها دائما أو أحيانا (59.08 %) (الشكل 14 الموالي)، فيبرزون بأن الظاهرة ما هي إلاّ امتداد للعديد من الظواهر كغلق الممرّات التي سلف التطرّق لها و تسييج المساحات غير المبنية التي سنشير لها لاحقا . وكلّها تعبّر عن ذلك التفاعل القائم بين القيم والعادات والتقاليد من ناحية وبين الملكية الخاصّة للأرض التي تتيح تجسيد أنماط عمرانية غير قانونية وغير متناسبة مع المعايير ولا المحيط العمراني، كما تعتبر من بين كبريات الإشكاليات التي تعرفها المدن التي لا تمتلك العقّار العمومي الكافي لإنجاز مشاريعها المختلفة من ناحية أخرى .



الشكل 14 : استغلال مساحات لزراعة منتجات بجوار البيوت في الحي

و " تعد ملكية الأرض الخاصة من معوقات توسع المدن على بعض المناطق رغم صلاحيتها لذلك، إذ يحتاج تملك الأرض إلى مبالغ كبيرة لا تستطيع الدول الفقيرة دفعها لمالكي الأرض، لذا يضطر مخططو المدن إلى البحث عن محاور في اتجاهات أخرى قد تكون أقل صلاحية من الأرض الخاصّة، و ممّا يزيد في المشكلة استغلال تلك الأرض باستعمالات لا تتسجم مع مجاوراتها بل قد تسبّب أضرارا لها " (1).

و هذه ظاهرة تجسّدت على أطراف مدينة عين ولمان خاصة على مستوى الجهة الجنوبية التي قلنا بأنّ أراضيها ملكية خاصّة .ومن خلال المقابلات التي أجريناها مع بعض المسؤولين المحليين عرفنا بأنّ إدراج هذا القطاع في المخطّط العمراني أصبح ضرورة باعتباره أصبح يستقطب السكّان الوافدين من مناطق خارج المدينة ومن خارج البلدية بأكملها وهذا من جهة، ومن جهة ثانية للمحافظة على الأراضي الخصبة الواقعة على الناحية الشرقية والشمالية، وعلى الأقل محاولة تأخير وعرقلة ظاهرة طغيان العمران على الأراضي الصالحة للزراعة كمطلب ينادي به الكثير ولا يجسده إلاّ القليل . لكن الصعوبة المطروحة بهذا

(1) - د/ خلف حسين على الدليمي: التخطيط الحضري (أسس ومفاهيم)، الدار العلمية للنشر والتوزيع، ط 1، 2002، ص: 129.

الصّدّد هي في الواقع ذات أبعاد متشابهة ما بين العديد من المتغيرات :طبيعة ملكية الأرض ،المنظومة القانونية والعادات والتقاليد ، كما سنوضّح ذلك لاحقاً عند تحليلنا لبيانات الفرضية الثالثة .

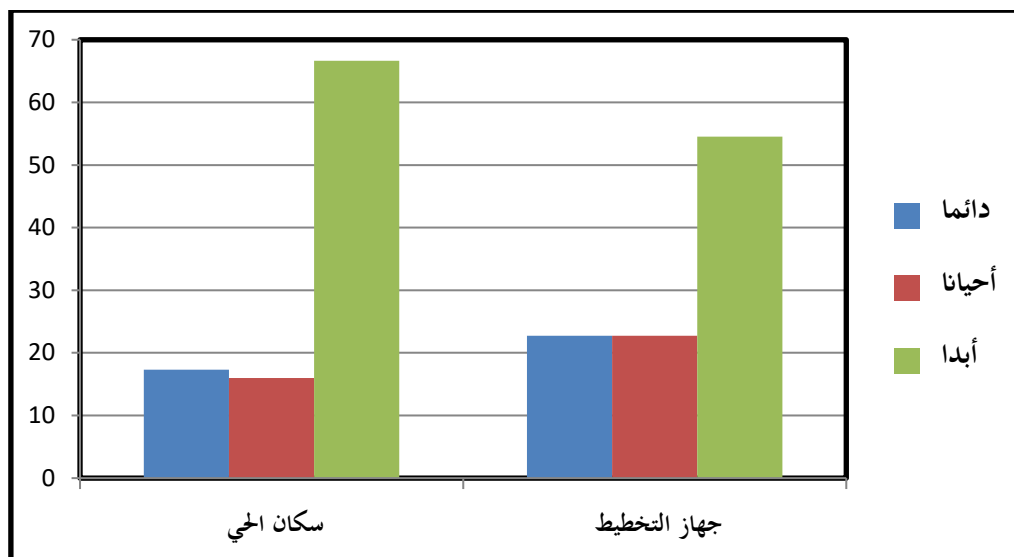
الجدول رقم (38) : تزيين الشرفات بغرس النباتات و الأزهار .

جهاز التخطيط		سكان الحي		تزيين الشرفات بغرس النباتات و الأزهار
النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات	
22,72	5	17,33	13	دائما
22,72	5	16	12	أحيانا
54,54	12	66,66	50	أبدا
100	22	100	75	المجموع

يفيد الجدول رقم 38 بمدى اتجاه سكان الحي إلى ظاهرة غرس النباتات والأزهار في مزهريات وأواني ووضعها على مداخل البيوت وعلى الشرفات أو حتى فوق أسطح المباني ،فأكدت نسبة 17,33% من عينة سكان مجتمع البحث بفعالها لهذا السلوك ،ونفت نسبة 66,66% منهم هذا العمل وعبرت نسبة 16% قيامها بهذا الفعل أحيانا .

و الملاحظ بأن هذا السلوك لا ينبع من مستوى النضج والتحضّر الذي يستهدف النظرة الجمالية والفنية للفعل ،بل هو يؤكد الرغبة في عدم التخلّي عن بعض العادات والتقاليد التي حملها النازحون من المناطق الريفية المجاورة والتي كانت تشكّل مصدرا لرزقهم هناك ،غير أنّهم في هذا الوسط الحضري لا يملكون الظروف لإقامتها وتجسيدها ، فيعملون على أدائها ولو في أبسط صورها ،غير أنّه من ناحية أخرى نجد هذا السلوك يصطدم بمتغيرات أخرى فتترتب النتائج سلبا على الواقع ،كأن يكون ذلك سبيلا لانتشار الأوساخ على وأمام المباني أو خطرا على المارة عبر الطرقات ،ومدخلا للتلوث البصري الذي يميز حياتنا بصفة عامة ومدننا بصفة خاصّة .

و من ناحيتهم ،عبرت مجموعة (45.44 %) من أفراد عينة جهاز التخطيط الحضري بقيام هذه الظاهرة على محيط أرض مدينة عين ولما ،تعبيرا عن ثقافة متأصلة في شخصية الوافدين الذين لديهم ارتباط لا يمكن أن يزول أثره من ذهنياتهم أو على الأقل من عادات وتقاليد كبار السن منهم ،على أن نجده يضعف لدى الجيل الجديد سواء الذين انتقلوا في مراحل متقدّمة من أعمارهم إلى المدينة أو أولئك الذين ولدوا و نشؤوا فيها لتبنيهم أفكار جديدة مغايرة لما كان لذويهم في مختلف جوانب حياتهم (الشكل رقم 15 الموالي) .



الشكل رقم 15: تزيين الشرفات بغرس النباتات و الأزهار

ونجد بالمقابل نسبة 54.54 % من نفس العينة تفيد بأن هذه سلوكيات طبيعية لدى السكان تعبيرا عن حب الطبيعة والارتباط بها ورومانسية الإحساس لدى القاطنين. غير أنّ الوجه السليبي في هذه الصورة هو طبيعة الوسائل والطرق والأماكن التي يتم فيها و بما استعراض هذه التحف الطبيعية، والتي لا تترق إلى المستوى الذي تشكّل به الإضافة الجمالية للوسط الحضري، بل نجدها بالعكس تصبح إعاقفة بصرية وتلوثا يضاف لمختلف أشكال التلوث المترتب في مختلف المجالات، وهو ما يمكّننا من استبعاد التفسير الأخير لدى فئة أفراد جهاز التخطيط والتي تعتبر غرس النباتات شكل من أشكال التحضر الطبيعي لدى سكان حي شرشورة الشرقية وغيرها من أحياء مدينة عين ولمان .

الجدول رقم (39): تربية الحيوانات في المسكن .

جهاز التخطيط		سكان الحي		تربية حيوانات أليفة في المسكن
النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات	
22,72	5	26.66	20	دائماً
27,27	6	30.66	23	أحياناً
50	11	42.66	32	أبداً
100	22	100	75	المجموع

يبرز الجدول رقم 39 بأن نسبة 26.66 % من أفراد مجموعة البحث المعيّنة عن سكان حي شرشورة الشرقية يقرّون بوجود ظاهرة تربية حيوانات أليفة في المسكن داخل الحي، إلى جانب أنّ نسبة 30.66 % منهم لا ينفون هذا الأمر، وهو ما يدل على أن الأسر الوافدة بقيت متمسكة بهذا السلوك كعادةٍ وتقليدٍ متجدّدٍ في حياة السكان، خاصّة الوافدين في إطار الهجرة القسرية بسبب الاضطرابات

الأمنية، إذ يرتبط هذا لديهم بمصادر الدخل باعتبار بعضهم لا يتقن من المهن والوظائف إلاّ العمل اليدوي البسيط أو تربية المواشي والنشاطات الفلاحية، وكان العمل هنا لأجل تحقيق ذواتهم بتجسيد بعض الحرف والأعمال التي لا تتماشى مع الواقع والحياة الجديدة، حيث نجد أحيانا أسرابا من الدجاج عبر الممرات العمومية وعبر المساحات المسيجة، ونسمع ثغاء الخرفان ونشاهدهم يخرجون ويدخلون ويرعون على مشارف الأحياء (الصورة رقم 07 على الصفحة الموالية). كما أنّ نسبة 42.66% ينفون فكرة تربية الحيوانات ولا يجذبونها، باعتبار أنّ القيام بهذا الفعل يبعث بقيام مؤشرات سلبية تتناقض مع الحياة في المدينة، كانتشار الفضلات والروائح عبر الشوارع، وأحيانا ظهور ما يدل على الأخطار المرتبطة بمثل هذه الحيوانات كانتشار الأمراض أو حدوث الحوادث .



الصورة رقم 07 -من إعداد الطالب-

أمّا أفراد فرقة التخطيط الحضري فيعبّرون مناصرة بين من يؤكّد حدوث الفعل 49.99%، ويعطي التفسيرات المنطقية لذلك كأن يعتبر بعضهم بأنّ السّكان اعتادوا على الحياة مع الماشية ويحقّقون من ورائها مداخيلهم العائلية التي لا يحسنون غيرها، إلى جانب من يرى بأن بعض المساحات المسيجة هي ما يهيئ الظروف لوجود حرفة تربية الحيوانات، حيث أنّ هذه الفضاءات توقّر الظرف المساعد على ممارسة هذه الحرفة لدى سّكان الحي لحد اليوم، هذا إلى جانب التحول السريع في حياة الكثير من أولئك السّكان، إذ انتقلوا تحت تأثير عامل الظواهر الإرهابية، وكان عليهم اصطحاب ما لديهم من ماشية وعتاد دون وجود خيارات أخرى تمكّنهم من التكيف التدريجي مع الأوضاع الجديدة .

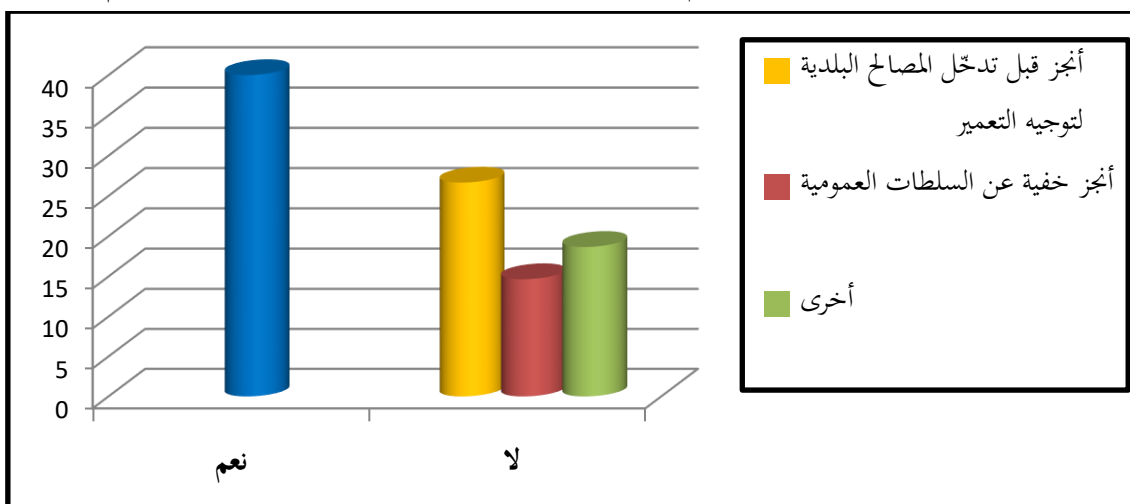
3 - بيانات الفرضية الثالثة: بعض النماذج العمرانية السائدة تشكل عائقا للتخطيط

الحضري لمدينة عين ولمان .

الجدول رقم (40): إنجاز المساكن وفق مخطط بناء رسمي .

سكان الحي		إنجاز المساكن وفق مخطط بناء رسمي	الفئات
النسبة %	التكرارات		
40	30	نعم	لا
26.66	20	أنجز قبل تدخّل المصالح البلدية لتوجيه التعمير	
14.66	11	أنجز خفية عن السلطات العمومية	
18.66	14	أخرى	
100	75	المجموع	

ينقل الجدول رقم 40 حصيلة إجابات أفراد العينة السكانية لبحثنا في حي شرشورة الشرقية بمدينة عين ولمان ، حيث كانت تقريبا مناصفة بين من يرى بأنّ المباني قد تم إنجازها وفق مخطط بناء رسمي (40%)، و بين من يرى بأنّ الإنجاز قد تم بعيدا عن الهندسة الرسمية (59.98%) (الشكل رقم 16).



الشكل رقم 16: إنجاز المساكن وفق مخطط بناء رسمي

وإذا ما لاحظنا في الجدول (رقم 10) المتعلق بمدة الإقامة في المسكن بالحي نجد بأنّ هناك الكثير ممّن تتراوح إقامتهم بالحي بين 1 سنة و 20 سنة (33.33%) وهي المدة التي بدأت فيها ظاهرة النزوح السكاني نحو المدينة ومجاورتها ، حيث تمت خلالها عملية التدخّل من طرف المصالح البلدية لتوجيه التعمير على مستوى الأحياء المجاورة للمدينة ، أمّا البقية التي لم تنجز وفق المعايير القانونية ، فكانت لاعتبارات مختلفة أهمها :

إنجاز المبنى قبل ضم الحي للمنطقة العمرانية (26.66 %) ، حيث كانت ظاهرة الإنجاز خارج الهندسة المعمارية الرسمية ظاهرة عادية في مجتمعنا الجزائري إلى وقت قريب ، أو إنجاز خفية عن السلطات (14.66%) تفاديا للتكاليف المالية ، أو تحاشيا لمستنقع وثائق الملكية كما سنرى لاحقا ، أو لغياب وجهل

هذه الثقافة على الإطلاق. أما الفئة الرابعة فهي إجابات أخرى تشكل نسبة 18.66 % وقدمت تفسيرات مختلفة لعدم الالتزام بالمخطط الهندسي الرسمي منها أنّ المباني أُنجِزَتْ على أرض ملك للوالدين أين نجد في أغلب الأحيان الخلافات قائمة بين الورثة فساهمت الوساطات العائلية والحبّية على احتواء المواقف المتباعدة وتأسست المباني توافقيا، وآخرون يرون بأنهم اشتروا الأرض عرفيا ولذلك فإنهم لم يطلبوا تراخيص البناء من الجهات الرسمية لتعذر الحصول على الوثائق، ومنها من يقول بأنّه قد أخضع المبنى لاحقا لعملية المطابقة وهو الآن رسمي وفق مخطط هندسي، ومنها من يقول بأنّ المبنى اليوم محل خلاف بين الورثة بعد وفاة المالك الأصلي.

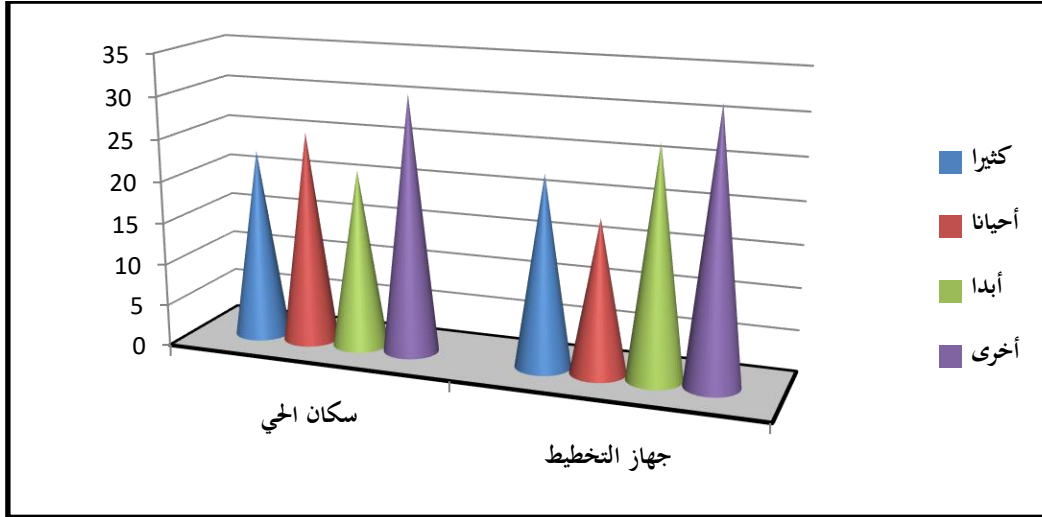
والملاحظ هنا هو أنّ جل السّكان كانوا قد ابتاعوا قطع الأرض التي أسسوا عليها مساكنهم بوثائق وطرق عرفية، بسبب الاختلالات والتعقيدات المرتبطة بمشكلات العقار المعروفة في بلادنا والمحصورة بين أرض العروشي* من ناحية، وصعوبة تسوية الوثائق بسبب الأخطاء الواردة في وثائق الحالة المدنية، أو عدم تسجيل عقد الزواج لدى الأصول و الأجداد من ناحية ثانية .

الجدول رقم (41): المباني غير المنتظمة مع المظهر العام للشوارع .

جهاز التخطيط		سكان الحي		المباني غير المنتظمة مع الشكل العام للشوارع
النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات	
22.72	5	22,66	17	كثيرا
18,18	4	25.33	19	أحيانا
27,27	6	21.33	16	أبدا
31,81	7	30.66	23	أخرى
100	22	100	75	المجموع

يتعلّق الجدول رقم 41 بانتظام مباني الحي مع المظهر العام للشوارع، أين كانت النسب متقاربة بين مؤكّد (22.66%) ونافي (21.33%) ومتردّد (25.33%) في ثبوت هذه الظاهرة، إضافة إلى أنّ هناك من يرى غير ما افترضنا وصمّمنا في استبياننا (تغيرا بإجابات أخرى)، كأن وجدنا من يعتبر بأن الطابع الجمالي يكمن في تنوع اتجاهات الشوارع وكثرة المداخل والمخارج التي هي في الواقع قليلة و تعد على الأصابع إضافة للقرب والبعد عن الأرصفة حيث ينعدم الرصيف في حالات كثيرة ويضيق الممر في حالات أخرى، وكل هذه الحالات صورا لإعاقة التخطيط الحضري يعود أصلها لعوامل ذات طابع اجتماعي. وعلى العموم فإنّ من يرى من عيّنة التمثيل السكاني بعدم انتظام المساكن مع المظهر العام هم بنسبة 47.99 % حيث أنّ (22.66 %) أقرّوا بحضور الظاهرة كثيرا و(25.33 %) صرّحوا بحضورها أحيانا، وهي نسبّ قابلة للتعبير عن الخلل القائم بخصوص الإخلال بالمظهر العام (الشكل رقم 17 الموالي).

* - تمّ تفسيره سابقا



الشكل رقم 17: المباني غير المنتظمة مع المظهر العام للشوارع .
والصورتان 08 و 09 الموليتان توضحان ذلك ،ولعلّ أكثر المظاهر تشويها و لجمالية العمران هي تلك المتعلقة بالإبقاء على حديد الدعائم فوق الأسطح تحسّبا لإضافة طابق أو طوابق أخرى كما أسلفنا في تناولنا لمؤشر سابق ،حتى ولو كان ذلك خارج المعايير القانونية للبناء .



الصورة رقم 08 لشرشورة الشرقية بالقمر الصناعي الصورة رقم 09 جزء من شرشورة الشرقية

-من إعداد الطالب-

أما ما نلاحظه من ناحيتنا فهو التحدّيات التي تصاحب هذه التناقضات إذا صحّت التسمية التي تتمثّل في توصيل التيار الكهربائي وشبكة الصرف الصحي وقنوات مياه الشرب وما يصاحب ذلك من صعوبات التجسيد والمراقبة من قبل مؤسسات الإنجاز والمتابعة ،كأن تحدث تسريبات للمياه أو اختراقات لشبكتي الكهرباء والغاز .

وكل هذه المحطات تشكّل انحرافات للمخطّطات الحضرية المبرمجة لمدينة عين ولمان .ومن بين القضايا ذات الأهمية في هذا الإطار تلك المباني التي لا زالت لم تخضع لإجراءات التسوية والتي تعتبر بمثابة نقاط

سوداء بالنسبة للمحيط العمراني الحضري، حيث تحتفظ بطابعها القديم أو التقليدي أو التجاري أو ربما حتى الصناعي والزراعي كما أسلفنا في محطة سابقة .

أما فرقة التخطيط للمدينة فليست بالمختلفة عمّا عبّر به السّكان، إذ نجد 40.90 % من أفراد العينة يقرّون بالصورة المشوهة للمباني والشوارع على قلتها وعدم انتظامها من مختلف الجوانب مع المظهر المرغوب فيه والتي تُنقص القيمة العملية والجمالية لمباني الحي . كما عبّرت فئة من أفراد فرقة التخطيط 31,81 % بأنّ عدم الانتظام يعود لنوع المباني في حدّ ذاتها، فهي عبارة عن فيلات في عقّار خاص يصعب تنسيقها مع غيرها، خاصّة وأنّ بعضها قد تمّ إنجازها منذ مدّة طويلة وقبل عقود من الزمن، قبل أن تمتدّ ظاهرة العمران السريع للمنطقة .

وهنا نتبين من ناحية أخرى أنّ بصمة الإعاقة ذات طابع اجتماعي محض، فنوعية الملك (الخاص) إضافة لصعوبة تحويله للأجيال تبعاً لتحديات الخلافات وغياب وثائق الملكية كلها تقف حائلاً دون تحقيق ما هو مرغوب فيه في الواقع الحضري .

ومن خلال هذه المعطيات نعتبر الأنظمة العقارية والتقسيمات العقارية من أهمّ العوائق التي ترهن تحقيق توقعات ووثائق التعمير والتخطيط الحضري على أرض الواقع، وهو ما أصبح يحتمّ على وثائق التعمير أن تأخذ بعين الاعتبار هذا الواقع وتغيّر من طريقة مقاربتها لإشكالية العقار ومعطياته .

ففي ظلّ هذه الظروف نلاحظ غياب مختلف المؤسسات الخدمانية العمومية، نظراً لعدم موافقة الملاك على استغلال أراضيهم لإنجاز مثل هذه المرافق العامّة ويتمسكون بعدم التنازل عن حق الملكية المعترف به قانونياً في الدولة الجزائرية . ويفيد بعض أفراد جهاز التخطيط أنّ الوسيلة الوحيدة التي تتدخل بها السلطات هي الوسيلة الاجتماعية المتمثلة في اللّعب على وتر فعل الخير والصدقة الجارية وفوائد الإحسان لدى المالكين الشرعيين للأراضي، علّهم يسمحون بمدقنات أو طرقاً للصالح العام .

الجدول رقم (42): المباني المهترئة تعود ملكيتها للأجداد.

الفئات	المباني المهترئة تعود ملكيتها للأجداد	سكان الحي		جهاز التخطيط	
		النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات
نعم	كلّها	14,66	11	18,18	4
	أغلبها	20	15	27,27	6
	بعضها	24	18	22,72	5
	لا	41,33	31	31,81	7
	المجموع	100	75	100	22

إنّ النسبة الكبيرة من أفراد عينة المجتمع السكاني 41,33 % ضمن الجدول رقم 42 عبّروا عن عدم وجود مباني قديمة تعود ملكيتها للأسلاف من الأجداد، إلّا أنّ وجود من يفيد بوجودها بالقليل وبنسبة 24 %، يكفي لأن يجعلنا نلمس بأنّ الطابع العام للحي يثبت عدم التناسق وقلة الانسجام

(الصورتان رقم 10 ورقم 11 أسفل التعليق)، علما أن هذا الوضع الذي تعيشه مثل هذه المباني تصاحبه تحديات ذات أبعاد تمتدّ إلى خصائص اجتماعية مختلفة كالعادات والتقاليد والخلافات العائلية وطبيعة ملكية العقار وغيرها، وكلّها مؤشرات توحى بإعاقتها لعمليات التخطيط الحضري، التي يبدأ بروزها منذ بداية إخضاع إقليم الحسي للتهيئة العمرانية، باعتبارها تقف حائلا سواء في مرحلة الإعداد أو في مرحلة التنفيذ والمتابعة، أو تصبح حالة خاصة ومستعصية المعالجة تبعا لتداخل متغيراتها، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بإرث لعائلة ممتدة وعريقة تفرّق أفرادها واختفى البعض منهم بسبب الوفاة أو الهجرة. وهو ما سنعالجه في بيانات مؤشر آخر يبرز العوامل الحقيقية من وراء بقاء هذه المباني في منأى عن التجديد أو الترميم أو الإزاحة النهائية من الخريطة العمرانية.



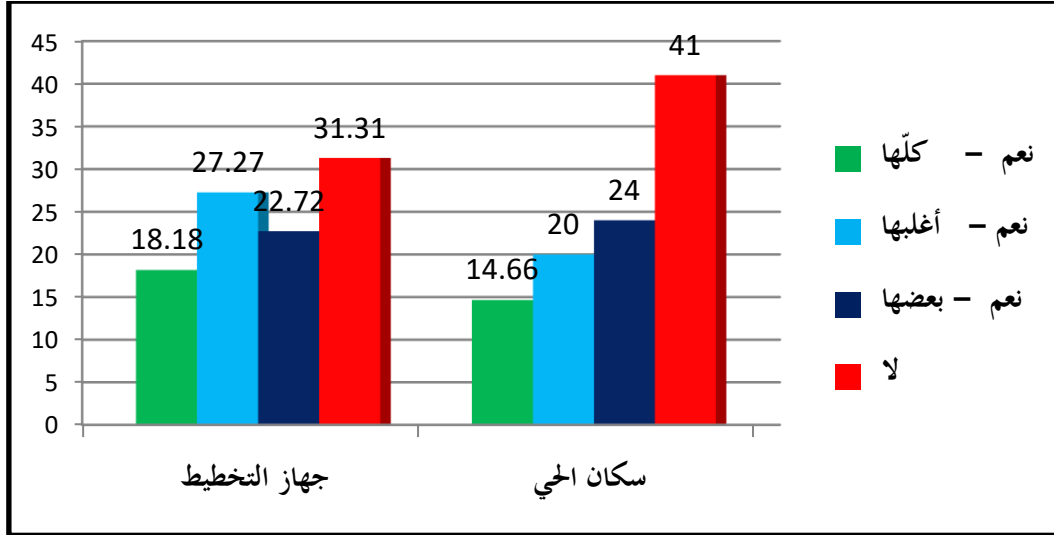
الصورة رقم 11 - من إعداد الطالب -



الصورة رقم 10 - من إعداد الطالب -

ولقد بقيت مثل هذه الحالات بمثابة متحف للتراث العمراني في الكثير من الأحياء، حيث أنّ بعضها يعود إلى عهد مدينة "كولبير Colbert" التي تأسست عام 1933م أي إلى ما بعد مرور قرن من تنفيذ الاحتلال الفرنسي لهذه البلاد، أين سُمح للجزائريين العاملين لدى المستوطنين بالاستقرار بعيدا عن نواة المدينة وتحديدًا عبر الأراضي الرديئة قليلة الإنتاج بهدف استغلالهم في المزارع المحيطة بالمدينة شرقا وشمالا، أو القيام بأعمال النظافة و الأعمال الشاقة كالبناء والحفر وغير ذلك .

من ناحيتهم عبّر أفراد فرقة التخطيط بمعدّلات متقاربة بأن هناك العديد من المباني التي لم تعد تنسجم مع المحيط العمراني ومن جميع النواحي، لكونها قديمة تعود كلّها وجّلها (45,45%) للمرحلة الاستعمارية، وبعضها (22,72%) يعود إلى الحقبة الأولى ما بعد استرجاع الاستقلال، أمّا المجموعة (31,81%) التي ترى بأنها مباني غير متهرئة فترجع تبريرها إلى كون بعضها أكثر حصانة من البناءات الشكلية التي تم إنجازها حديثا والتي تخلو عمليات إقامتها من مختلف مقاييس البناء كما أسلفنا الذكر فيما يخص الالتزام بالمخطّط الهندسي الرسمي (الشكل رقم 18) .



الشكل رقم 18: المباني المتهترئة تعود ملكيتها للأجداد

وفي جميع الأحوال فإن العامل المشترك بينها هو كونها مباني لم تعد تتوافق مع الظهر العام للعمران، وذلك من حيث انتظامها عبر الشوارع أو انسجامها الهندسي مع ما يحيط بها من عمران، ناهيك عن مدى صلاحيتها للإيواء أو لممارسة أنشطة أخرى وعدم قدرتها على التصدي للاهتزاز الصادر عن الشاحنات ووسائل وآليات الأشغال الخاصة بالضخمة التي تستعمل بين الحين والآخر من قِبَل السّكان المقيمين في الحي .

الجدول رقم (43): المباني المهجورة .

الفئات	المباني المهجورة	سكان الحي		جهاز التخطيط	
		النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات
نعم	عدم وجود مالكيها	12	9	18,18	4
	عدم صلاحيتها	14.66	11	22,72	5
	لاختلافات الوراث حولها	24	18	18,18	4
	أخرى	10.66	8	18,18	4
	لا	38.66	29	22,72	5
	المجموع	100	75	100	22

تبرز بيانات الجدول رقم 43 والمتعلقة بوجود المباني المهجورة في الحي مجال الدراسة بأن نسبة 38.66 % تنفي وجود مباني مهجورة، غير أن نسبة 50.66 % من عينة السّكان المبحوثة تشير بوجود مباني مهجورة على نطاقها السكني لكن على اختلاف أسباب هجرها، حيث أنّ هناك تباين في نسب التعبير حول أسباب ترك هذه المساكن بدون استغلال، إذ أرجعت نسبة 24 % السبب إلى اختلافات الورثة وعدم الإجماع والاتفاق بين الأطراف المالكة، وكانت النتيجة عدم استغلالها من أي من هؤلاء (الصورتان رقم 12 و13 الموائتين).



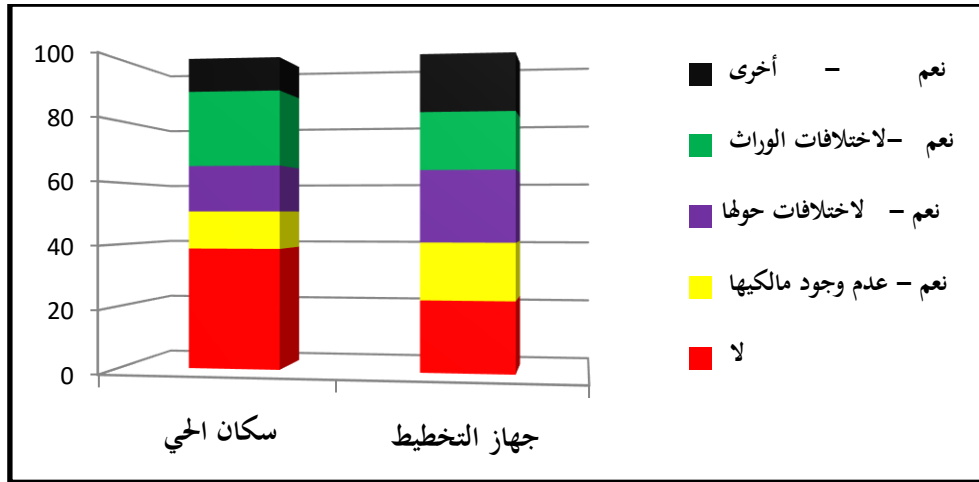
الصورة رقم 12 -من إعداد الطالب-



الصورة رقم 13 -من إعداد الطالب-

أما الفئة الثانية والتي كانت بنسبة 12% فتقول بأن حال هذه المباني هو حال تلك التي تستقر بالمدينة النواة والتي ثبت عدم وجود مالكيها الأصلي الذي اختفى منذ مدّة طويلة، مع العلم أنّ محلات الطابق السفلي بحوزة مستغلّين منذ أحقاب طويلة تعود إلى فترة ما بعد استرجاع الاستقلال أين أصبح شاغلوها يملكون حق الاستغلال من دون حق البيع أو البناء لعدم توفّر الوثائق التي تثبت ملكية هذه العقارات .

وتأتي نسبة 14.66% من أفراد العيّنة لتعبّر بعدم صلاحية هذه الهياكل، وإذا عدنا إلى جوهر سبب عدم إصلاحها سنؤول مرّة أخرى إلى عامل غياب المالك الحقيقي أو إلى اختلافات الإرث. أما المجموع الرابعة الممثلة بنسبة 10.66% والتي قدّمت إجابات أخرى غير المحتملة في الاستمارة، فترى بأنّ أصحابها لديهم سكن بديل وهم في غنى عن هذه المساكن، ويعرضونها للبيع بأسعار خيالية (الشكل رقم 19) .



الشكل رقم 19: المباني المهجورة

والواقع أن تعدّد الأسباب لا يعني المصالح العمومية من الاختلالات المنعكسة على الحياة والطابع الحضريين المنشودين من طرف السّكان من جهة ومن قبل السلطات العمومية من جهة أخرى .

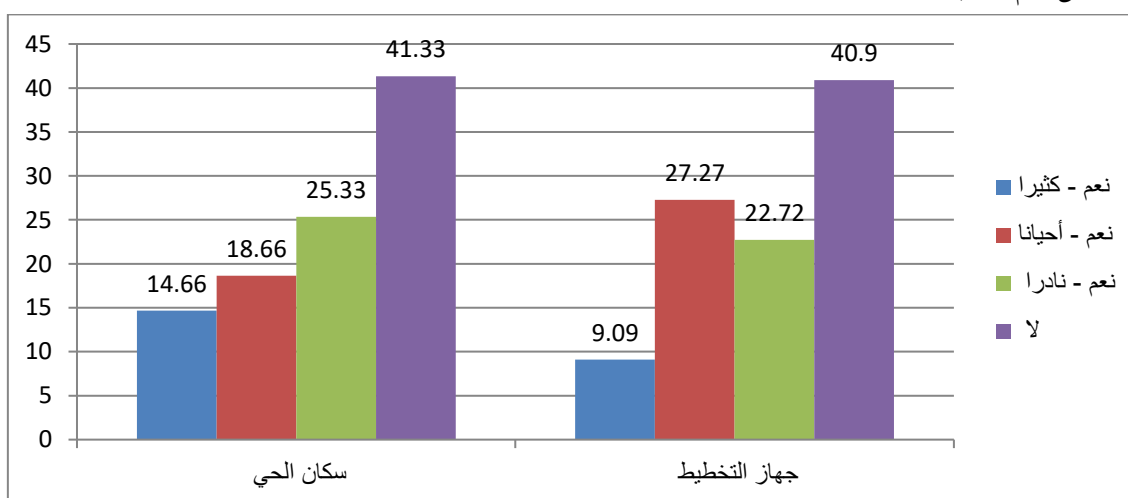
بدورهم يبدي أفراد فرقة التخطيط الحضري تقاربا في مختلف المنطلقات التي تحيط بظاهرة المباني المهجور بالحي ميدان الدراسة وبمختلف أحياء مدينة عين ولمان ،سواء كانت بسبب غياب المالك الأصلي أو عدم صلاحيتها أو اختلاف الورثة حولها إلى جانب صعوبة تسوية وضعها القانوني بسبب فقدان أصحابها أو وثائق ملكيتها ،غير أن الرّاجح في كل هذا هو التعبير بـ77.26% ،أي بوجود أحد الحالات الواردة في الجدول ،هذا إلى جانب توقع العديد من المباني القديمة في أطراف الحي وتشكيلها لنقاط سوداء تمتدّ إلى التأثير على شبكة قنوات الصرف الصحي وشبكة الكهرباء والمياه الشروب ،ووقوعها في كثير من الحالات كحائل دون مد الطرق العمومية .

ويفيد أحد الأفراد الذين تمّت مقابلتهم بأنّ التأثير السلبي يظهر أكثر وضوحا أثناء المنظر العمودي (منطلقا من إشرافه على المدينة بنظرة عمودية من خلال جولة عبر طائرة عمودية لمصلحة عمومية) لدرجة أنّه وصف ذلك بما يمكن تسميته التلوث البصري ،عكس ما تطالعنا به المدن الحديثة التي تبتّ حولها الأشرطة الوثائقية عبر القنوات الفضائية .

الجدول رقم (44) : المساحات غير المبنية المسيجة بالحي .

جهاز التخطيط		سكان الحي		المساحات غير المبنية المسيجة بالحي	الفئات
النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات		
9,09	2	14,66	11	كثيرا	نعم
27,27	6	18,66	14	أحيانا	
22,72	5	25,33	19	نادرا	
40,90	9	41,33	31	لا	
100	22	100	75	المجموع	

نقرأ من بيانات الجدول رقم 44 الذي ينقل إجابات أفراد عينة مجتمع البحث السكاني حول وجود مساحات غير مبنية مسيجة أو محاطة بأسلاك، ما يدلّ على خضوعها لحيازة معينة أو لحمايتها وصيانة ما بداخلها، وكانت نسبة 58.65% منهم تفيد بوجود هذه الظاهرة على الرغم من اختلاف المواقف حول عددها وحول مدى وجودها إذ نجد أنّ 14.66% يرون بكثرة وجود الظاهرة و18.66% يرون بوجودها المتوسط بينما ترى نسبة 25.33% بندرة حضور الظاهرة في الحي، مع تقديم تفسيرات مختلفة حولها (الشكل رقم 20) .



الشكل رقم 20 : المساحات غير المبنية المسيجة بالحي

وفي جميع هذه الحالات فإنّ المشرف على الحي من خلال منظر عمودي سيجد بأنّ هذه المساحات تشكّل فجوات غير صحية في أغلب الأحيان (الصورة رقم 14 على الصفحة الموالية)، باعتبارها تصبح مجتمعات للنفايات .



الصورة رقم 14: مساحة غير مبنية مسيجة . -من إعداد الطالب-

كما نجد أنّ ثلّة من أفراد العينة يرى أنّ الكثير من هذه المساحات هو محل نزاع بين أطراف مختلفة أغلبها ذوي حق الإرث ، كما سبق أن تناولنا ذلك في محطّة سابقة فيما يخص العقارات المبنية ، أمّا الصنف الثاني فيرى بوجود إشكاليات تقنية تتعلّق بأعمدة الشبكة الكهربائية أو أنابيب رئيسية لغاز المدينة وشبكة مياه الشرب والصرف الصحي ، ومجموعة أخرى ترى بالإبقاء عليها في إطار ما يحقّق منفعة الأجيال أو ما يعرف بالمنفعة المستدامة تبعاً لقلّة العقار وارتفاع ثمنه .

وفي جميع هذه الأحوال تشكّل هذه البؤر اختلالات في الإطار العام للمخطّطات الحضرية المبرمجة للمدينة ربّما منذ عقود عديدة ، وذلك كما أسلفنا الذكر فيما يخص ما ينجم عنها من تبعات في شق الطرق وتنظيمها أو توصيل مختلف الشبكات بجوانب الحي .

وفي نفس السياق يذهب المشرفون على إعداد وتنفيذ المخطّط التوجيهي للتهيئة والتعمير ، حيث أنّ أغلبهم يؤكّد حضور الظاهرة في هذا الحي ، وذلك لعدّة اعتبارات منها ما يتعلق بطبيعة ملكية الأرض الخاصّة ، حيث لا يمكن فرض أي إجراء لا يوافق عليه المالك ، ويشير بعض الأفراد الذي تمّت مقابلتهم إلى حالات مماثلة في شمال المدينة و بالذات عند المدخل الشمالي عبر الطريق الوطني رقم 28 ، أين تم توقيف مشروع طريق مزدوج لوجود مبنى على الأرض الخاصّة .

وعلى الرغم من الإجراءات العديدة التي وقّرتها الإدارة بتقديم التسهيلات لإنجاز تخصيصات خاصة بتوكيل مكاتب دراسات و تصميم هذه المساحات قصد بيعها على الحساب الخاص ، إلاّ أنّ ذلك لم يلق الاستجابة من قبل الملاك .

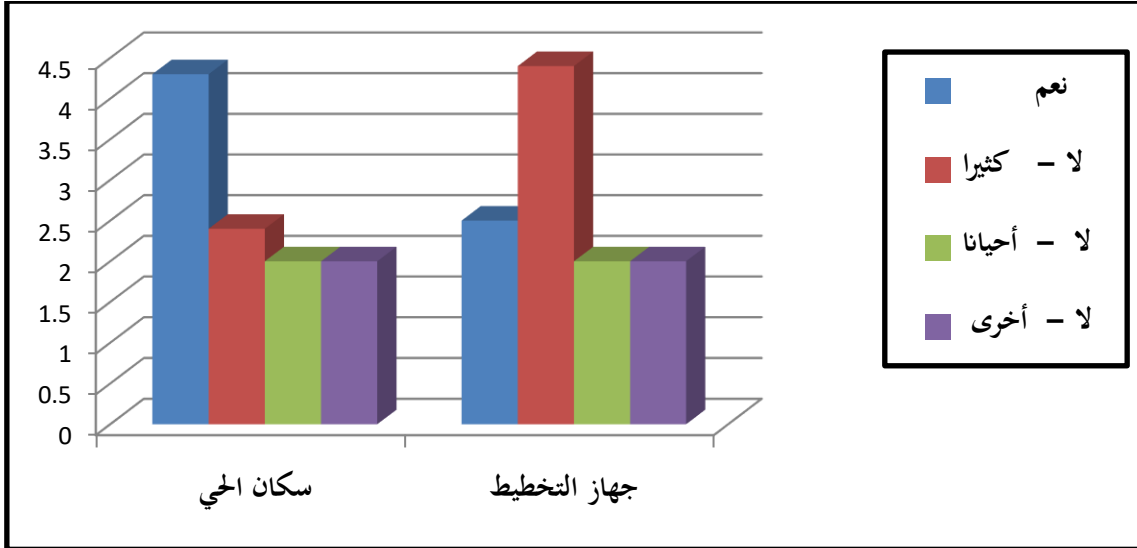
ويبقى الوضع رهنا لاعتبارات ذات العلاقة بالعادات والتقاليد وعدم الإحساس بالمسؤولية العامّة ، حتى في حالة إنجاز المؤسسات الخدمائية والمرافق التي يستفيد منها السكّن في حدّ ذاته كالمدارس والمراكز الصحية والإدارات العامّة ، إذ يفضّل صاحب الملك عدم وجودها في الحي على أن تقام على ملكيته الخاصّة .

الجدول رقم (45): مطابقة المباني لمعايير التعمير.

جهاز التخطيط		سكان الحي		المباني غير المطابقة لمعايير التعمير لصعوبة تسوية وثائقها	الفئات
النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات		
36,36	8	22,66	17	نعم	
22,72	5	18,66	14	كثيرا	لا
18,18	4	13,33	10	أحيانا	
22,72	5	45,33	34	أخرى	
100	22	100	75	المجموع	

يعتبر مشكل عدم المطابقة العمرانية أحد القضايا الميدانية في الكثير من الحواضر والقرى والأرياف الجزائرية، حيث نجد بأن الاستناد إلى مخطط هندسي تقليد حديث إلى غاية وقت قريب، وتحديدًا عندما بادرت الدولة بالإصلاحات في مجال التخطيط العمراني، غير أن عادات وتقاليد المجتمع الجزائري بهذا الصدد ظلت أقوى من القوانين الرسمية، ولذا نجد ضمن الجدول رقم 45 بأن نسبة المبحوثين الذين أفادوا بوجود مباني غير مطابقة لمعايير البناء تقدّر بـ 31,99 % بين إجابات بكثير وأحيانا، وهي أكثر بكثير من نسبة أولئك الذين يرون بالالتزام بهذا المعيار (22,66%)، هذا على الرغم من اختلاف رؤاهم حول أسباب الظاهرة، إذ هناك من يعتبر بأن المباني قد تم إنجازها قبل صدور مثل هذه القوانين المنظّمة للتعمير، وهناك من يرى بأن البناءات قد خضعت لتعديلات جزئية تبعا لنمو حجم الأسرة، أين تمّ تأكيد عدم انتظام البناءات مع المظهر العام للشوارع و هي مسألة ورد تناولها في مجال سلف الحديث فيه، وهناك من أضاف أنّ المباني قد تم إنجازها خفية عن السلطات لأنها امتدّت على مساحات هامشية وأحيانا حتى على حساب الشوارع التي من المفروض أنّها عمومية (أنظر التعليق على الجدول رقم 36).

والملاحظ أن نسبة 33.45% من أفراد العينة السكانية يفيدون بإجابات أخرى كالتهرب الواضح من مضمون السؤال بالإشارة إلى أنّ كل المباني الجزائرية غير مطابقة للمعايير، أو من يقول بأن مؤسسات الإنجاز العامة هي الأخرى لا تلتزم بالمعايير (الشكل رقم: 21).



الشكل رقم 21 : المباني غير المطابقة لمعايير التعمير لصعوبة تسوية وثائقها

وتبقى المباني في هذا الحي عموماً لا تعبر عن الصورة الحضرية المنشودة، والتي تُوفّر الظروف الملائمة للإقامة والاستقرار باستبعاد كل العوامل التي تتسبب في إيجاد مجتمع خالي من الانسجام والتوافق للذات يتيحان الظروف للآفات و للاختلالات الاجتماعية .

أما بالنسبة لفرقة التخطيط على مستوى مدينة عين ولما ن فإنها تقدم إجابات تصبُّ في ما يؤكد أنّ أغلبية المباني (40.90%) ليست على الشكل المطابق للمخطّط الهندسي، سواء كان المخطّط قبل الإنجاز، وهو نادر جدّاً، أو فيما بعد الإنجاز طبقاً للقوانين التي أصدرتها الدولة والتي تدرج في ضرورة تسوية الوضعية العقارية للمباني التي تم بناؤها قبل 2008م، حيث بادرت مجموعة معتبرة من المواطنين بإيداع ملفات التسوية لدى المصالح المعنية، غير أنّ التسوية الفعلية لم تتم على أرض الواقع، كما بقيت حالات كثيرة على نمط البناء الفوضوي المقصود رغم التسهيلات الكبيرة التي تدرجها الدولة ضمن عمليات وبرامج التنمية التي تهدف إلى إخضاع الحياة الاجتماعية للقوانين مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة التي تجسّد الوقع الرقمي والإقامة في ما يعرف اليوم بالمدينة الإلكترونية .

وسواء هذا أو ذلك فإن المصالح الإدارية الرسمية فتحت هذا الملف لتسوية القضايا العمرانية العالقة منذ مدة، غير أنّها غلقت باب التسوية بتاريخ 2016/07/03م، لي طرح من جديد على السلطات التنفيذية المركزية إشكاليات عديدة، لكون الكثير من المواطنين من أمثال سكان هذا الحي لم يبادروا بإجراءات التسوية، نظراً لعدم امتلاك وثائق الملكية التي تتم بموجبها عملية التسوية.

علماً أنّ هذا يدخل في إطار مبادرات الدولة الرامية إلى محاولة تكييف وتعديل المخططات الحضرية قصد إزالة النقاط السوداء فيها والعمل على بلوغ الأهداف المنشودة لراحة المواطن وتأديته لعمله في ظروف طبيعية ولتحقيق الغاية المثلى ألا وهي تنمية الحياة الاجتماعية والاقتصادية .

وبخصوص سؤالٍ عامٍ وُجِّهَ لأفراد جهاز التخطيط لمدينة عين ولمان حول ما إذا كان وضع عدم الاستقرار الذي شهدته الجزائر مؤخرا قد أثر على عمليات التخطيط الحضري بمدينة عين ولمان .

فلقد كانت جلّ إجابات المبحوثين تقضي بالأثر الواضح للواقع المضطرب في الجزائر خلال مرحلة التسعينات، وذلك من خلال الغياب الشبه كليّ لأطر التسيير وبعدها عن الواقع، واقتصار نشاطها على أعمال لا تزيد عن المستويات الدنيا لتسيير حالة الطوارئ التي عرفتها البلاد، ولم يبق يومها من إدارة مدينة عين ولمان إلا الهيكل كما هو الحال بالنسبة لكل مدن البلاد، حيث عجزت عن اتّخاذ القرار ورضخت للأمر الواقع الذي تحكمه معايير مبادرات السلطة العليا في الدولة طبقا لما تملّيه المصلحة العليا للأمة .

لقد كانت المدينة قبلة للهجرات الإجمالية لسكان المناطق الجبلية منها خاصّة، والمحيطة المتفاعلة (أولاد سي أحمد، بئر قصبعة، أولاد تبان، ملّول، الفريقات، غرنوغة و الحمّار وغيرها) .

أمّا بخصوص ما إذا ترى مجموعة أفراد جهاز التخطيط معوقات أخرى تعترض عمليات التخطيط الحضري بمدينة عين ولمان، فإنّ أغلبية الطاقم تجمع على أنّه من أهم معوقات التخطيط الحضري المتغيرات السياسية والسكانية والاقتصادية محليا وإقليميا، إضافة إلى إن فقدان وغياب المرونة التي تمكّن من تعديل استراتيجيات التخطيط الحضري وفق متغيرات ومتطلبات كل مرحلة، مما يجعل من تنفيذ هذه الاستراتيجيات أمرا صعب المنال، لأن أبعاد التخطيط الحضري غالبا ما تكون محدّدة بشكل مطلق ولا تستند إلى دعائم راسخة وقراءات واقعية ومستقبلية.

كما أفاد المبحوثون من أن واقع التخطيط الحضري في مدينة عين ولمان لا ينسجم مع الأهداف والخطط الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي، وهو ما يطرح الكثير من التداخل وعدم الوضوح الذي يترتب غالبا على وتيرة وسلاسة الانجاز والمتابعة، كأن يكون اختيار الموقع للمشروع لا يتلاءم مع طبيعة ونشاط هذا الأخير، ولنا في ذلك كمثال اختيار موقع مركز للتوليد (مركز صحّي) إلى جانب محطة المسافرين، وكلاهما كانا في منخفض وادي الزعرورية (المدخل الشمالي للمدينة) .

كما أنّ عدم توفر معلومات إحصائية تفصيلية وتحليلية وعدم تحديثها تباعا في مجالات السّكان والموارد الطبيعية والبشرية والبيئة والخدمات، وعدم إخضاعها لخدمة أهداف التخطيط الحضري يشكّل عائقا قوي في هذا الإطار .

وعلى العموم هناك الكثير من الحواجز التي تساهم في إبعاد تفعيل التخطيط الحضري الحقيقي على إقليم المدينة على الأقل إلى غاية توافر متغيرات جديدة، نذكر منها :

- تعدد الجهات القائمة على تنفيذ توصيات وتوجيهات التخطيط واختلاف قدراتها وبرامجها التنفيذية.
- الممارسات الخاطئة والمخالفات المتكررة في مجال البناء وأثرها على تنفيذ المخططات الحضرية.
- عدم التنسيق بين القطاعين العام والخاص أثناء تنفيذ المخططات الحضرية.

- غياب تنمية مستدامة تهتم بتطوير البنى التحتية وتطوير إدارة الموارد الطبيعية والبشرية.
- عدم توفر الوسائل الكفيلة بتدعيم السلطات المحلية لتمكينها من متابعة إعداد وتنفيذ المخططات الحضرية .
- غياب أو تغييب القطاع الخاص في إعداد وتنفيذ المخططات الحضرية.
- عدم مواكبة المخططات الحضرية للمعايير الدولية المعتمدة في هذا المجال.
- غياب آلية كفيلة بوقف الزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية.
- عدم وضوح الرؤية الحضرية في غياب أهداف بعيدة المدى على مستوى الإيديولوجية والمقومات الاجتماعية الجزائرية .

* - نتائج البحث و الاقتراحات.

1- نتائج البحث:

أ- عرض النتائج المتعلقة بعيني البحث :

- إنّ عيّنة مجتمع البحث الممثّلة للسكّان تميل لأن تكون من العنصر الرجالي، أين نجد دور المرأة مازال محدودا، رغم أنّ مساهمتها في الحياة العامة عبر مختلف الأنشطة الاقتصادية وعبر مؤسسات الإنتاج كالمصانع وورشات الخياطة والاجتماعية كالمراكز الصحية والترفيهية والثقافية كالمؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها، والملاحظ في هذا الإطار أنّ عنصر الإناث قليل التمثيل (4%)، وهو ما يشير للطابع الاجتماعي المحافظ الذي يضيفي خصائصه على مدينة عين ولمان، حيث يمكن تصنيف هذا الحي بهذه المدينة بالمنطقة الشبه حضرية، إذ تسود قيم تميل لأن تكون ريفية. فمثلا: إذا كانت المرأة في الريف لا تخرج من البيت من دون مرافق سواء في النهار أو في الليل، فإنّ هذا ما يلاحظ في هذا الحي من هذه المدينة .

فعينة البحث الممثّلة للسكّان تشتمل على 75 فردا، 72 ذكرا وثلاث إناث، علما أنّ من بينهم أرملتان، أمّا المرأة الثالثة فزوجها يشتغل بعيدا عن المدينة وأولادها صغار السن. ولعلّ استقبالننا من قبل هؤلاء النساء لم يكن ليحدث لولا أنّهنّ يعتقدن - من دون أن يفصحن عن شعورهن - بأنّ دراستنا هاته ستكون أولى مراحل عملية قد تكون لصالحهنّ كأن تحوّل لهنّ امتيازات محتملة .

- كما أن ما تمّ التوصل إليه من خلال عيّنة مجتمع البحث الممثّلة لجهاز التخطيط الحضري لمدينة عين ولمان هو أن المصالح الإدارية عموما، والقائمة بعمليات التخطيط والإشراف عليه ومتابعته يغلب عليها العنصر الرجالي (81,82%)، وهذا يعود إلى طبيعة المدينة التي يمكن تصنيفها بأنها شبه حضرية كما قلنا سالفا، كما يعود إلى أنّ القطاع الإداري التقني لازال محتكرا من طرف الرجال، خاصة منهم الكهول (41 سنة/60 سنة) وهم بنسبة 54,45%، ولديهم أقدمية في وظائفهم (من 11 سنة إلى 30 سنة هم مجتمعون بنسبة 86,34%) مع ظهور ملامح انخراط عنصر الإناث للاشتغال في هذه المرافق الإدارية، غير أنّهن مازلن أقل خبرة وجراة في اختراق الأنشطة الإدارية الميدانية ما جعلهنّ يتكفلن عموما بالأنشطة العامة .

بينما يحتكر عنصر الرجال هذه المهام من منطلق الخبرة، وإمكانية التعاطي مع الأشغال خارج حدود الهياكل الإدارية احتكاما بمعيار التقاليد والعادات والقيم السائدة والتي تحصر نشاط المرأة في الدوائر التي لا تكون فيها المواجهة المباشرة مع العامة من المواطنين خاصّة إذا كانت خارج أسوار الإدارة والهياكل الرسمية .

- إنّ أكبر فئة ضمن عيّنة مجتمع البحث الممثّل للسكّان والتي ينحصر عمرها ما بين 41 سنة إلى 60 سنة لمؤشّر صريح على أنّ نسبة كبيرة من السكّان يدركون مختلف المراحل التي عرفها الحي، بدءا بعهد النظام الموحّج والتخطيط المركزي ومرورا بمرحلة الإصلاحات التي كشفت عن مؤسسات وقوانين لتنظيم الفضاء العقاري والعمراني وصولا إلى فترة الفراغ والضعف الإداري الذي زامن العشرينية السوداء إن صحّ التعبير .

حيث نستخلص بأن جزء من هؤلاء المقيمين وفدوا خلال فترة النزوح والهجرة الكبيرين للسكان إلى أحياء المدينة وهم يساهمون بشكل أو بآخر في بعض الظواهر التي نحن بصدد افتراضها كمعوقات اجتماعية للتخطيط الحضري بمدينة عين ولمان .

- كما أن أكبر فئة (41 سنة/50 سنة) ضمن أفراد عينة مجتمع البحث الممثل للجهاز المشرف على التخطيط تتمثل في الأشخاص الذين يزيد عمرهم عن 40 سنة ، ما يبيّن أن إطارات التخطيط والتنفيذ من الفئة الناضجة ، المتميزة بالإرادة والإبداع وقمة العطاء ، في حين تمثل فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين (31 سنة/ 40 سنة) فقط 31.81% من مجتمع البحث ، ما قد يعني أن إطارات هذه المصالح لها من الخبرة ما لا يكفي لجعل التخطيط يتم على أسس أكثر صحّة ودقة أو أنه يعني كذلك أن جهاز التخطيط بعيد عن المقاييس الحديثة والعلمية بحكم أن الإطارات المشرفة على عمليات التخطيط الحضري إنجازا أو متابعة ومراقبة ، بعيدة كل البعد عن منطلق الحدائة خاصة وأنها بهذا السن تكون قد واكبت التحوّل الجذري الذي توجهت الدولة بعده نحو النظام الحر الذي أوجد حيّزا كبيرا للامركزية في التسيير والتنفيذ عموما والتخطيط خصوصا . غير أن الأمر هنا له ارتباط بمعطيات أخرى تعود إلى نمط التسيير المعمول به والذي يكرّس هيمنة النظام التقليدي على النشاط الإداري .

- كما أن قلة تمثيل أفراد فئة الشباب يدلّ من ناحية أخرى على أن إطارات التخطيط ليس لهم من الخبرة ما قد يفيد في الإدراك والإلمام الواسع بفنيات وأساسيات العملية التخطيطية ، غير أن هذا من ناحية أخرى قد نجده ينطوي على متغيرات أخرى منها أن تكون الفئات الواسعة التمثيل ، إمّا تخفي من ورائها ضعف التكوين ، باعتبار أن الإطارات الأكبر سنّا ، هي في الواقع أقلّ تكوينا (مستوى متوسط 22,72% ، مستوى ثانوي 31,82%) ، وهي في هذه المناصب بقوة القانون الممثل في حق الترقية ، وعليه فإنّ نشاط التخطيط يتكفّل به ذووا الخبرة أكثر من ذوي التكوين العلمي والأكاديمي .

- يغلب على عينة مجتمع البحث السكاني العنصر المتعلّم ، ممّا يبيّن بأن الكثير من سكان الحي يدركون إلى حدّ ما القوانين العامّة ، سواء من خلال المسار الدراسي أو من خلال منابع الثقافة العامّة كالجرائد ووسائل الإعلام المسموعة أو المرئية المختلفة ومن خلال الاحتكاك بمواقف الواقع والحياة اليومية .

حيث يمكن لهؤلاء السكان أن يربطوا بين المشكلات المعيشة في الحي وبعض أسبابها ، وهو ما تعكسه مواقف التعبير بالخضوع للأمر الواقع لدى الكثير من المقيمين ، خاصة إذا اقترن الأمر ببعض المطالب المشروعة والمرتبطة بالمرافق الصحية والتعليمية الأساسية كالمدارس والمراكز الصحية ومساحات اللعب وغيرها ، حيث تجد مؤشرات الرضا بما هو كائن بادية من خلال عدم الإصرار على طلبها من منطلق انعدام العقّارات العمومية التي تقام عليها داخل حيّز الحي ؛ وفي مواقف عديدة يبدي بعض المقيمين الرغبة في تغيير الإقامة إذا ما أتيحت الفرصة لذلك ، وهو ما يعكس موقف عدم الرضا بالحياة في الوضع

القائم، وهنا تتجلى الآثار السلبية للمعوقات الاجتماعية على استقرار السّكان وتفاعلهم الإيجابي مع المحيط الذي يعيشون فيه والعمل على تطويره وتحسين ظروفه المختلفة .

- أمّا بالنسبة لإطارات جهاز التخطيط الحضري بمدينة عين ولمان فإنّ إمكانياتهم لازالت دون ما يتطلبه التخطيط العلمي الناجح، الذي يحقق الأهداف المرسومة والمرجوة من المواطن، وذلك لكون الإطار الجامعي الذي انخرط في هذا الميدان نجده يقع بين موقفين كلاهما يطوّق قدراته وطاقاته، فهو إمّا محروم من التجربة الإيجابية المبكرة نتيجة السيطرة الميدانية للأساليب الراديكالية المتولّدة عن الفكر والتصوّر العفوي المتمثل في الذهنيات القديمة، أو تجده حبيس قيّم إدارية خاطئة، ومعايير عمل مملّة، تقتل فيه البعد الحيوي في معالجة الحقائق وتنتزع منه روح المبادرة، وتقيّده بواقع التهميش والشعور بالنقص .

- ويمكن القول بأن الطّاقم المشرف على التخطيط لمدينة عين ولمان له خبرة متوسطة، وهذا بالجمع بين التكوين العلمي للذين التحقوا من الجامعة والخبرة المكتسبة من المتحقيين قبلهم من التكوين الإداري، غير أنّ الواقع يبرز بأنّ الطابع الذي تفرضه تقاليد العمل الروتيني الذي يعتمد على مركزية التخطيط ولا مركزية التسيير ولمدّة طويلة قد جرّد الطّاقات من إرادتها العلمية والعملية للخروج بتقاليد حديثة في التخطيط الحضري تجعل من المخطّط قادرا على حلّ المشكلات على مستوى نطاقه الحضري، وكثيرا ما تكوّن هذه الأوضاع واقعا سلبيا حيّا مميّزا لحياة السّكان في المدينة ولأزمة متعاقبة، كما أن توارث وتواتر هذه التقاليد، أكثر ارتباطا بالأجيال المعاشة للمراحل الأولى من مرحلة ما بعد استرجاع الاستقلال، أين غابت ثقافة الدراسة العلمية للواقع والتأسيس على الأسس الصحيحة لتحقيق الأفضل.

- إنّ تشكيل فئة المتزوجين للأغلبية ضمن عينة مجتمع البحث السّكاني تفيد بالارتباط الكبير للمقيمين بواقعهم المعاش في الحي، ومسؤولياتهم المختلفة في تحقيق نمط الحياة القائم لأفراد أسرهم، ومن ناحية أخرى شعورهم بالتقصير في تحقيق حياة أفضل من تلك التي عاشها الوافدون من الريف بحثا عن الاستقرار وسهولة الحياة .

- كما أنّ المعطيات التي أبانتها نسبة 77.27% من أفراد عينة الجهاز المشرف على التخطيط وكوّنهم من متزوجين، يدعم العديد من الحقائق، أولها أنّ جهاز التخطيط قد دخل حيز الروتين والملل والابتعاد عن الإبداع والابتكار، بحكم المسؤولية الزائدة المصحوبة بصعوبات الواقع الاجتماعي، وتشعّب المسؤوليات ومقاومة التحديات المعيشية اليومية المختلفة .

ب- عرض نتائج الفرضية الأولى: النمو الحضري غير المخطّط يمثّل عائقا للتخطيط الحضري في

مدينة "عين ولمان"، وذلك من خلال المؤشرات التالية :

أولا : عرض نتيجة المؤشر الأول :السكن في المستودعات .

- ساهمت ظاهرة الإقامة في المستودعات في رفع حجم سكان مدينة عين ولمان وهو ما أقرّت به بشدّة نسبة 28% من عينة سكان ميدان الدراسة، كما أفادت به نسبة 45.45% من أفراد جهاز

التخطيط ، حيث يلاحظ تضاعف عدد السكان تقريبا خلال كل عقدين من الزمن ، فمن تعداد سكاني يقدر بـ 21538 نسمة عام 1987 م إلى 38908 نسمة عام 1998 م وإلى 64817 نسمة عام 2015 م . هذا علما أن النسب المقدمة من قبل عيني البحث تعبر على الإقرار بوجود ظاهرة السكن في المستودعات كشكل من أشكال النمو الحضري الاستثنائي لارتباطه بأوضاع استثنائية .

ثانيا : عرض نتيجة المؤشر الثاني : عدم القدرة على توفير الخدمات (مياه الشرب) .

- يعاني الحي ميدان الدراسة من عدم كفاية المياه الشروب كخدمة من الخدمات الحضرية ، رغم وجود حالات لتوفيره بتوصيل المساكن وربطها بقنوات المياه ، وهو ما دلت عليه بيانات المستجوبين من العينتين ، حيث أفادت نسبة 63,99% من العينة السكانية بعدم استفادة السكان من هذه الخدمة بشكل أو بآخر ، ودعمته نسبة 68,17% من عينة جهاز التخطيط والتي أقرت بأن عملية مد شبكة قنوات المياه للسكان محكومة بعوامل عدّة منها الاستقرار النسبي لعدد سكان الحي ، حيث أن الشبكة تعجز في فترة قصيرة عن توفير احتياجات السكان نظرا للزيادة السريعة في العدد الإجمالي للمستهلكين بطريقة فوضوية في غياب مخطط شامل لشبكة واضحة المعالم ، رغم المراجعة المتكررة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير .

ثالثا : عرض نتيجة المؤشر الثالث : مشاكل التيار الكهربائي والانقطاع المتكرر .

- يعاني الحي ميدان الدراسة من مشكلات عديدة تتعلق بتزويد المساكن بالطاقة الكهربائية وتشير إلى ذلك الكثير من الشواهد ، مثل :

◆ إقرار نسبة معتبرة من أفراد عيني البحث بذلك (42,65% من العينة السكانية و 45,45% من الجهاز المخطط) .

◆ وجود نماذج كثير لتوصيل التيار الكهربائي فوضويا بين المساكن .

◆ ضعف التيار الكهربائي .

◆ الانقطاعات المتكررة .

هذا إلى جانب كشف وحدة سونلغاز عن العديد من العراقيل المرتبطة بطبيعة ملكية الأرض ، وبعدم وجود خريطة رسمية تبنى عليها مشاريع إنجاز الشبكة .

رابعا : عرض نتيجة المؤشر الرابع : اكتظاظ التلاميذ في الأقسام التعليمية .

- رغم الاكتظاظ الكبير لأفواج المدرسة الابتدائية الوحيدة " زيش لخضر " بحي شرشورة الغربية ، إلا أن أبناء سكان الحي ميدان الدراسة ملزمون بمعايشة ذلك إلى جانب صعوبات أخرى ترتبط بقطع الطريق الوطني رقم 28 أربع مرات في اليوم وما يُحتمل من مخاطر .

خامسا : عرض نتيجة المؤشر الخامس : إقامة الأسرة مع غيرها في نفس المسكن .

- تعتبر إقامة أسر مع غيرها في مسكن واحد مؤقتا في الحي ميدان الدراسة ولو بنسبة ضعيفة

(27,99% حسب إفادات العينة السكانية) مؤشرا وضحا على النمو غير المخطط، وعلى حالات للزيادة السكانية غير المحسوبة لدى السلطات المحلية والتي تنعكس سلبا على الحياة الطبيعية فيه .

*نتيجة الفرضية الأولى:

النمو الحضري غير المخطط يمثل عائقا للتخطيط الحضري في مدينة "عين ولمان":

من خلال النتائج المحققة عبر المؤشرات الخمسة الدالة على أن النمو الحضري سريع وغير مخطط في مدينة "عين ولمان"، نصل إلى تأكيد أن القفزة الكبيرة التي عرفها عدد السكان القاطنين في المدينة ميدان الدراسة والذي ارتفع من 21538 نسمة عام 1987 م إلى 64817 نسمة عام 2015 م وهو ما يعكس تضاعف العدد ثلاث مرات، فكان الأثر جليا على واقع المدينة، حيث أنّ جيوب النمو الكبير كانت تحديدا في قطاعات (POS) صُعِبَ عمليا على جهاز التخطيط أن يهيكلها ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير رغم المراجعات المتكررة له، و ذلك بحكم خصوصية المناطق التي عرفت هذا النمو خاصّة من ناحية طبيعة ملكية الأرض، كونها ملكية خاصة، أين لم تتمكّن السلطة العمومية فرض إقامة مرافق عمومية لتقديم الخدمات الضرورية للمواطنين، ولنا أن نبرز بأن أكثر من 2619 نسمة بحي شرشورة الشرقية يدرس أطفالهم في مدرسة واحدة مع سكان حي شرشورة الغربية الذي يزيد عدد سكانه عن 3399 نسمة، كما أنّ الحي لا يملك مركز صحي و لا دار ثقافة، بل أن جل السكان فيه يقتنون الطاقة الكهربائية بطريقة غير نظامية .

وكل هذه المعطيات إنّما تعكس عجز المصالح العمومية في وضع سياسة واضحة وناجحة لاستيعاب الاختلالات التي تجعل الحياة في هذا الحي غير سهلة كما كان يطمح المواطن المقيم به .

ج - عرض نتائج الفرضية الثانية: بعض العادات والتقاليد الاجتماعية تعيق التخطيط في مدينة "عين ولمان": وذلك من خلال المؤشرات التالية :

أولا : عرض نتيجة المؤشر الأول: تغيير شكل الواجهة في المخطط الهندسي للمنزل .

- كانت قيمة حرمة أهل البيت من نساء وممتلكات داخلية خاصّة، نموذجاً للعادات والتقاليد التي تقف وراء تكييف وتغيير واجهات المساكن، بدليل إجابات 39,99% من عينة سكان الحي بالتغيير الكلي أو الجزئي لها، كما هو الحال بالنسبة للإبقاء على حديد الدعائم على سطح المباني تحسّبا لإضافة طابق علوي آخر وفي إطار التمسك بالإبقاء على نمط الأسرة الممتدة أو الموسّعة . ومنه بروز طاقة المقاومة لمحاولة إحكام التخطيط وتنفيذ برامجه ميدانيا . كما يؤكد هذا الطرح ارتفاع نسبة الخلافات القائمة بين الجيران والتي تؤدي في حالات كثيرة إلى تطبيق المثل الشعبي " دير مثل جارك وإلاّ غير باب دارك"، فتتعرض الواجهة للتغيير، على الرغم من أنّ أكبر نسبة من العينة السكانية (42,66%) ترى بعدم وجود مخطط هندسي رسمي أصلا وهو ما يتطابق مع موقف الجهاز المخطط (40,90%) .

ثانيا : عرض نتيجة المؤشر الثاني : تغيير شكل شرفة منزلكم المخاذية للساحات والممرات العمومية.

- كانت العادات والتقاليد كسمات ريفية وراء الكثير من حالات التغيير لواجهات المساكن المشرفة على الشوارع والساحات وتأكيد 58,66% من العينة السكانية إلى جانب نسبة 50% من الجهاز المخطّط الذي يؤكد التغيير، لكن لمبررات أخرى أهمها كبر حجم الأسرة ومحاولة التكيف مع ذلك بالمحافظة على نمط الأسرة الممتدة كما أسلفنا .

ثالثا : عرض نتيجة المؤشر الثالث : غلق الممرات بين المباني .

- يعتبر غلق الممرات بين مساكن الحي ميدان الدراسة استجابة للتمسك بالعادات والتقاليد الريفية التي تقضي بالمحافظة على حرمة البيت والملكية الخاصة، وذلك بدلالة ثلثين (66,66%) من العينة السكانية، ومثلها من عينة جهاز التخطيط (63,63%) .

رابعا : عرض نتيجة المؤشر الرابع : التلوث (رمي القمامة بطرق فوضوية) .

- لقد كان عدم الالتزام بنمط تجميع القمامة في أماكنها الخاصة ورميها بأشكال فوضوية مختلفة وتأكيد نسبة 50.66% من العينة السكانية تعبيرا على التمسك بالأساليب الريفية في التعامل مع هذا السلوك، وهو ما يجسده المثل الشعبي " العادة تتغلب على العبادة " .

خامسا: عرض نتيجة المؤشر الخامس: استغلال مساحات لزراعة منتجات بجوار البيوت في الحي

- من الممارسات التي تمسك بها السكان المقيمون في الحي ميدان الدراسة، النشاطات الزراعية المعاشية كعادة لسد الفراغ الزمني، لقطع الطريق أمام الاعتداء عن الحرمت، لتوفير الحاجة وللدفع عن العقار، حيث عبرت عن ذلك نسبة 64% من عينة السكان و 59,08% من الجهاز المخطّط .

سادسا : عرض نتيجة المؤشر السادس : تربية الحيوانات الأليفة في المساكن بالحي .

- تربية الحيوانات الأليفة نمط معيشي ريفي يلازم سكان الحي ميدان الدراسة بدلالة نسبة 26,66% من العينة السكانية و 22,72% من أفراد الفريق المشرف على عملية التخطيط، وهذا يدعم الرأي القاضي بتمسك السكان الجدد بتقاليدهم المختلفة بما في ذلك تلك المتعلقة بأنماط المعيشة باعتبارهم لا يحسنون الكثير من المهن، خاصة أولئك الوافدين اضطراريا إثر فترة اللا استقرار التي صاحبت مرحلة التغيير السياسي والاجتماعي في بلادنا .

***نتيجة الفرضية الثانية :**

بعض العادات والتقاليد الاجتماعية تعيق التخطيط في مدينة "عين ولان":

لقد دلّت مؤشرات الفرضية الثانية التي تم عرضها ومناقشتها سالفا، بأنّ العادات والتقاليد في الحي ميدان الدراسة متباينة تبعا للمجموعات السكانية الوافدة، وأنها راسخة في السلوكات التي يمارسها الأفراد والأسر ويعملون على المحافظة عليها باعتبارها تشكّل أدواتٍ للدفاع عن المكتسبات المادية التي حقّقها القاطنون وعلى رأسها المساكن وما يحيط بها، في ظل الارتفاع الكبير لسعر العقار في السوق الموازية وعلى

اعتبار أن اقتنائها من مالكيها يتم في غياب الصيغة القانونية للبيع والشراء ،حيث تستعمل الأدوات غير القانونية للتعبير عن الحق في ملكيتها ،إلى جانب أنماط المعيشة الريفية المنقولة إلى مثل هذا الحي بالمدينة ،وساهم كل ذلك في عرقلة السلطة الرسمية في إقامة مشاريع عمومية تعكس الطابع الحضري المنشود بوجود المرافق الضرورية التي نزع الريفيون لأجلها ،كما جسّد ذلك عدم قدرة الأفراد والجماعات على التكيف مع الحياة الحضرية ،إلى جانب تراجع القيم واستفحال النزعة الفردية واللامبالاة إزاء المجال العمراني .

د - عرض نتائج الفرضية الثالثة :بعض النماذج العمرانية السائدة تشكّل عائقا للتخطيط في مدينة "عين ولمان" :وذلك من خلال المؤشرات التالية :

أولا : عرض نتيجة المؤشر الأول :عدم إنجاز المساكن وفق مخطّط بناء رسمي .

- تم إنجاز المساكن في الحي من دون مخطّط رسمي ،وذلك بإفادة 70% من أفراد العينة السكانية ،على أن الأسباب في ذلك متعدّدة ،ومنها :كون البناءات انجزت قبل تدخل مصالح التعمير في الحي ،أو أنها أنجزت خفية عن السلطات العمومية وكذا عن ذوي حق الإنتفاع .

ثانيا : عرض نتيجة المؤشر الثاني :وجود مباني غير منتظمة مع الشكل العام للحي .

- يتأثر الشكل العام للحي بعدم انتظام المباني بتعبير 47,99% من عينة سكان الحي و 40,90% من الفرقة المشرقة على التخطيط بين مؤكّد ومتردّد في حضور الظاهرة ،وهما نسبتان كافيتان للدلالة على غياب الإنجاز وفق المعايير التي تؤسس لإقامة حضرية بعيدة عن التناقضات المسيئة للحياة المتوازنة .

ثالثا : عرض نتيجة المؤشر الثالث :المباني المتهرئة.

- المباني المتهرئة تعود ملكيتها للأجداد بإفادة نسبة عالية جدا من أفراد عينة المجتمع السكاني (68,66%) وبنسبة معتبرة من العينة الممثلة لفرقة التخطيط (68,17%) ،علما أن وضع هذه المباني مرتبط بصعوبة تسوية وثائقها لغياب مالكيها أو لقيام الخلافات بين ورثتها ،وهو ما تدعمه بيانات المؤشّر الموالي .

رابعا : عرض نتيجة المؤشر الرابع :المباني المهجورة .

- توجد بالحي ميدان الدراسة حالة المباني المهجورة بدلالة نسبة معتبرة من عينة المشرفين على التخطيط لمدينة "عين ولمان" (77,26%) وكذا من عينة السكان المبحوثين (61,32%).

خامسا: عرض نتيجة المؤشر الخامس :المساحات غير المبنية.

- تؤكد نسبة 58,65% من العينة السكانية ونسبة 59,08% من فرقة التخطيط بوجود مساحات غير مبنية وفي حالات كثيرة هي مسيجة ،تمثّل جيوبا عقارية احتياطية خاصة ،مقابل ندرة وانعدام شبه مطلق لمساحات الملكية العمومية .

*نتيجة الفرضية الثالثة:

بعض النماذج العمرانية السائدة تشكّل عائقا للتخطيط في مدينة "عين ولمان":

لقد سادت الحي ميدان الدراسة (شرشورة الشرقية) الكثير من النماذج المتعلقة بالعمران والتي كان منبعها يعود لـ :

- طبيعة الملكية الخاصّة للعقار .
- النمو السكاني السريع بنوعيه ،الناتج عن الزيادة الطبيعية أو عن طريق النزوح الريفي (الهجرة) .
- تباين العادات والتقاليد و تمسك السكان بها .

حيث هيأت هذه المتغيرات لبروز صور مختلفة من البناءات كتلك المباني العتيقة التي لا تنسجم مع المظهر العام للشوارع ،ووجود اسطبلات لإيواء المواشي والأسوار غير المنتظمة فشكّلت هذه الأنماط اختلالاتٍ أمام الإدارة المحلية لتحقيق المنفعة العامة للمواطنين ،وحل المشكلات التي فاقت حدّها ما هو موجود في الأرياف ،مثل غياب المرافق العمومية التي توفّر الخدمات الأساسية من تعليم ،كهرباء ،صحة وتدفئة وثقافة وغيرها .

2- مناقشة النتائج في ضوء فرضيات البحث :

أ- الفرضية الأولى :النمو الحضري غير المخطّط يمثّل عائقا للتخطيط الحضري في مدينة "عين ولمان" .

انطلقنا من اعتبار النمو الحضري غير المحسوب يُعتبر من المعوقات القائمة حيال عملية تخطيط ناجحة لمدينة عين ولمان ،واتخذنا لدراسة ذلك مجموعة من المؤشرات التي عرفنا من خلالها عمليا كيف عجزت السلطة الرسمية في احتواء قضايا الحي ميدان الدراسة فوجدنا أنّ فرضيتنا تحققت في غالبيتها باعتبار أنّ :
النمو الحضري السريع في غياب التوجيه والاحتواء الرسمي والقانوني (غير المخطّط) أثر سلبا على أجهزة التخطيط وشكّل تحديا صعّبت معالجته ،مما أسّس لقيام مشكلات من أبرزها انعدام المرافق الضرورية ،مثل عدم كفاية المياه الصالحة للشرب بإقرار نسبة 63,99% (الجدول رقم 17) من عينة سكان الحي ،إلى جانب كثرة الأعطاب في الشبكة غير المنتظمة التي وضعها المقيمون ،وكثرة الانقطاعات وضعف التيار الكهربائي نظرا للتوزيع الفوضوي لأسلاك الكهرباء بدلا من إجابات 42,65% (الجدول رقم 18) من عينة سكان الحي ميدان الدراسة ،وتأكد بأن احتواء هذه المتغيرات يتطلّب الزمن الطويل والتمويل اللازم وهو ما أفادت به أغلبية أفراد المجموعة المشرفة على التخطيط (68.18%) ضمن بيانات الجدول رقم (21) ،والذين يؤكّدون بالتأثير السلبي المباشر للنزوح الريفي والنمو السكاني على سير عمليات التخطيط في مختلف مراحلها بدءا بالإعداد أين يصعب التحكّم في البيانات ،وصولاً إلى التنفيذ الذي يصطدم بعدم وجود الفضاء العقاري ؛وظل التعرّ يُنعكس في شكل تأجيل للحلول ،وأدّى إلى تفاقم الأوضاع والمساس بالصورة النمطية للحياة الحضرية .

ب- الفرضية الثانية: بعض العادات والتقاليد الاجتماعية تعيق التخطيط في مدينة "عين ولمان" .

افتراضنا بأنّ بعض العادات والتقاليد الاجتماعية التي يتمسك بها سكان بعض أحياء مدينة عين ولمان ويمارسونها، تساهم في تعطيل وإعاقة المخطّطات في كونها أسست لتبني سلوكيات الفردانية السلبية (الأنانية المفرطة) حرمت السكان من مختلف الخدمات في كثير من الأحياء وفي عدم اكتمال إنجاز مشاريع عبر قطاعات أخرى ومن بينها حي شرشورة الشرقية والتي تمثلت في عدم القدرة على إقامة مرافق عمومية لتوفير خدمات أساسية للسكان، مثل المؤسسات التعليمية بأطوارها الثلاثة (ابتدائي، متوسط وثانوي) أين يقطع تلاميذ الحي مسافات معتبرة ويتعرضون للمخاطر يوميا لتحقيق هذه الخدمة، عدم ربط الكثير من المساكن بالكهرباء والغاز، إلى جانب غياب المرافق الصحية والترفيهية؛ علما أنّ هذه النقائص ترتبط بعدم وجود العقار العمومي، وعدم تنازل الملاك الخواص عن مساحات من أملاكهم للإدارة المحلية لاستغلالها للمصلحة العامة، بل وأكثر من ذلك إبداء المقاومة والرفض من خلال التعبير بأساليب مختلفة منها تسييج المساحات غير المبنية وغلق بعض الشوارع والممرات كأسلوب للدفاع المتقدّم ولقطع الطريق أمام أي محاولة لتنفيذ بعض المشاريع العمومية. ومن ناحية أخرى يبقى مثل هذا الحي يفتقد لأدنى الضروريات والتي أصبحت اليوم تتوفّر حتّى عبر الأرياف في إطار برامج التنمية الريفية، إلى جانب وقوع الإدارة المحلية تحت ضغط حدوث المخالفات والحوادث وبروز النقاط السوداء التي تثير السكان والرأي العام بطرح الانشغالات على السلطات العليا كما تخرج المسؤولين الذين يتداولون على السلطة .

كما أدّى انتشار واختلاف العادات والتقاليد الريفية إلى إحداث تشوه كبير في القيم الحضريّة وانعكس على شكل العلاقات الأسرية، وعلى نمط العلاقات الجوارية بمختلف أحياء المدينة، وهو ما تذهب إليه بيانات أفاد بها أفراد الجهاز المشرف على التخطيط في الجدول رقم 22، بأن 40,90% من سكان الحي يتمسّكون بعاداتهم وتقاليدهم الخاصّة، وتصل بينهم الخلافات إلى قيام الخصومات حسب تأكيد 40% سكان الحي أنفسهم و50% من أفراد الهيئة المشرفة على التخطيط ضمن بيانات الجدول رقم 23، ما أوجد قابلية كبيرة لديهم للاعتداء على البيئة والمساحات الخضراء، والتكيّف مع التلوّث واستقرار نسبة النمو الديمغرافي في مستوايتها المرتفعة (2,73% عام 2015 م) لتتفاقم إثر ذلك أزمة السكن وتبرز ظواهر كالانحراف والسرقة والجريمة .

ج - الفرضية الثالثة: بعض النماذج العمرانية السائدة تشكّل عائقا للتخطيط في مدينة "عين ولمان" .

خلال المراجعة الثانية للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) لبلدية عين ولمان والتي شرع فيها سنة 2012م - حيث أصبح بصيغة مخطط توجيهي للتهيئة والتعمير ما بين البلديات، والذي شمل بلديات :عين ولمان، صالح باي، قصر الأبطال وأولاد سي أحمد، وتمت المصادقة عليه تحت رقم 4736- في 2015/11/16م من طرف والي ولاية سطيف - أدرج حي شرشورة الشرقية كوحدة "مخطط شغل الأراضي" POS رقم 06 .

ووجد بأنّ كثيراً من الصعوبات بهذا القطاع نابعة من تبني السكان لنماذج من العمران والسلوكيات التي عكست مواقف السّكان الثابتة والتمسكة بعدم التنازل عن المساحات للمصلحة العامّة في إطار التعامل مع مصالح الإدارة المحلية ، كما وجد بأنّ الأراضي قد تمّت تجزئتها بطرق غير قانونية وفُتِّتت إلى قطع صغيرة استفاد منها أشخاص في إطار البيع غير المنظم وفق الشروط القانونية ، حيث لا يمكن تخصيصها لهياكل عمومية ، فحال ذلك دون تغيير الوضع القائم في الحي بعدم وجود جيوب عقارية لإقامة المرافق الضرورية للسكان والتي تعطي الصّورة الحضريّة للحياة وتبتعد بواقع مدينة عين ولمان عن نمط الحياة الريفية .

وتحت تأثير هذه المتغيرات تمكّننا من الكشف عن مجموعة من النتائج ذات العلاقة بنماذج العمران والملكية الخاصّة للأرض في هذه المنطقة ، منها :

- تشكيل طبيعة ملكية الأرض عائقاً أمام بلوغ التخطيط الحضري المنشود ، حيث أنّها لم تقب حاجزاً فقط في كونها تمنع تنفيذ مشاريع المخطّطات ، بل أنّها تتعدّى ذلك إلى العمل على تجسيد مبدأ التصرف الحر في مساحتها حتّى ولو كان ذلك على حساب المصلحة العامّة ، كعدم الالتزام بمعايير التعمير والبناء ضمن إطار المخطّط التوجيهي للتهيئة والتعمير بحجة الملكية الخاصّة وحق التصرف الحر فيها (حالياً 60% من المباني لا يمتلك أصحابها مخطّط رسمي لبنائها ضمن بيانات الجدول رقم 32 ، وأكثر من 70% من المباني غير منتظمة مع المظهر العام ضمن بيانات الجدول رقم 33 ، وأكثر من 63% من أفراد فرقة الإشراف على التخطيط يرون بعدم الالتزام بمعايير البناء والتعمير ضمن الجدول رقم 37).

- إنّ طبيعة حيازة وانتقال الأرض بين الملاك والمستفيدين غير القانونية في أغلب أحوالها ، تضيّف شكلاً من أشكال عدم الاطمئنان على هذه العقارات ، ممّا يجعل ذويها يعبّرون بأساليب مختلفة عن حمايتها والدفاع عنها ، فينعكس ذلك سلبيّاً على الوجه الجمالي للأحياء ، وعلى العلاقات الاجتماعية بين الجيران . كما أنّ ذلك يتجلّى من خلال إصرار المالكين الجدد على عدم إعطاء أدنى الفرص للإدارة للتصرف في ممتلكاتهم الخاصّة كتعبير على عدم التّعة حيث أنّ أكثر من 55% من العينة السكانية يؤكّدون تسييج المساحات غير المبنية لحمايتها والحفاظة عنها ، خاصة من استغلالها للمصلحة العامّة .

- سهولة التصرف في العقار الذي غالباً ما اتّسم بالفوضى وضعف الرقابة هيأ لعمليات التلاعب به وجعله في متناول مختلف فئات المجتمع خاصة فئة المضاربين وتجار السوق الموازية اللذين احتكروا المساحات الشاسعة والقطع الأرضية المعدّة للبناء عبر الكثير من المواقع الخاصّة والتجزئات العامة عبر المدينة ثم القيام بتسييجها (حوالي 63,62% من أفراد المشرفين على التخطيط) ، ثمّ عملوا على رفع أسعارها لتضاعف عشرات بل مئات المرّات .

بعد قيامنا بعمليات جدولة وصبّ البيانات المحصّلة من ميدان دراستنا ، تحليلها ومناقشتها وفق الإطار النظري للموضوع ، عرض ومناقشة النتائج وفق فرضيات بحثنا وقفنا على إجابة شاملة حول تساؤلنا الرئيسي

القاضي بالبحث عن طبيعة المعوقات الاجتماعية للتخطيط الحضري بمدينة عين ولما تتمثل في أنّ المعوقات الاجتماعية التي ضبطناها هي محصّلة حدوث عمليات تغير اجتماعي نتيجة لتطور في مختلف جوانب حياة السكان السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية والثقافية :

- الجوانب السياسية: وتظهر من خلال الآثار والترسبات التي خلفتها السياسة الاستعمارية على مدى قرن وقرابة ثلث القرن من الزمن، ثم مواكبة نظام سياسي،اقتصادي واجتماعي ذو توجه اشتراكي يقوم على التخطيط المركزي، يهدف لإشباع الحاجات العامة لمدة تزيد عن عقدين من الزمن؛ تلتها فترة تحرير الحياة الاقتصادية ومن خلالها تغيير الكثير من المنطلقات التنظيمية ذات الامتداد في النسق السياسي والقانوني والتي صاحبها تعثّرات عملية امتدت انعكاساتها على مدى عقدين من الزمن، وما زالت تتفاعل لحد اليوم .

- الجوانب الاقتصادية: وتمثّلت في التحولات الشاملة التي عرفتها المنظومة الاقتصادية بين الحقبين المذكورتين، إلى جانب مثيلتها من التحولات المرتبطة بأسعار المحروقات كمورد رئيسي لتحقيق مداخل الصعبة وتمويل الميزانية العامة للدولة ومختلف المشاريع الزراعية،الصناعية والخدماتية .

- الجوانب الثقافية: وتمثّلت في الفترات المتباينة التي عرفها المجتمع الجزائري منذ العهد الاستعماري الذي طبعه حرمان الشعب من أدنى مظاهر التنوير الفكري، إلى مرحلة النظام الموجه ذو البعد الاجتماعي وما خلفه من معتقدات وقيم فكرية، إلى مرحلة النظام الحر -وما صاحبها من تحديات زامنت الواقع الاستثنائي الذي عرفته البلاد للعديد من السنوات - لإيجاد مجتمع يؤمن بضرورة العمل والإبداع للتححرر وتحقيق الذات .

ولذلك فإننا بخوضنا موضوع المعوقات الاجتماعية للتخطيط الحضري،اكتشفنا بأن المعوقات المفترضة،والمتمثّلة في النمو الحضري غير المخطّط،العادات والتقاليد الاجتماعية وبعض نماذج العمران المرتبط بنظام الملكية الخاصة كلّها ذات امتداد في مختلف المتغيرات المذكورة سالفا، إلى جانب عامل التفاعل الذي انتج واقعا متميزا في جميع الميادين، ومؤسّس على أنظمة قانونية تنطلق في كثير من الأحيان من منطلق استيراد الأنساق والأنظمة واستنساخ القوانين التي لا تتلاءم مع الواقع الجزائري والذي من خلاله بلغنا إلى حقيقة حضور مختلف المعوقات أمام التخطيط الحضري، مثل :

المعوقات الإدارية المتعلقة بالتسيير والتكوين،المالية،الثقافية والاجتماعية التي تنعكس عبر الكثير من الظواهر المرصية والمتغيرات ذات التأثير السلبي والتي ركزنا في بحثنا هذا على ثلاثٍ منها،هي:النمو الحضري غير المخطّط والسريع،بعض العادات والتقاليد وبعض النماذج العمرانية السائدة .

وعملنا على تشخيص التفاعل القائم بينها وبين التخطيط الحضري وكيفية تجميد أو تحويل مقرّراته التي تهدف إلى تجسيد برامج لتطوير الحياة الحضرية وتحسينها .

* فالنمو الحضري غير المخطّط يعتبر من المعوقات الاجتماعية الأكثر حدّة في تقويض المشاريع التي ترمي إليها العمليات التنموية عموما، خاصة إذا اقترنت بمتغيرات أخرى كتلك التي أحاطت بمجتمع

بحسبنا، ألا وهي فترة الال استقرار الأمني التي علقت وجمدت نشاط المؤسسات في تطبيق النظام العام وأضطرت السكان إلى الهجرة، فكان أمام السكان في المناطق المجاورة لمدينة عين ولمان أن يجدوا في أحيائها مجالا لاحتوائهم بهدف تسهيل حياتهم وتحقيقهم للعديد من الخدمات التي يفتقدونها في قراهم وأريافهم، خاصة في غياب نظام متكامل ومحكم ينظم عملية الهجرة ويهيكلها بما لا يترتب عنه انعكاسات سلبية.

* كما أن هذه الظروف بالذات والتي تمثلت في التدفق الكبير للسكان من مختلف المناطق المجاورة قد ساهمت في نقل بعض العادات والتقاليد وتجسيدها، عبر الأحياء الجديدة حيث حدث تصادم بينها نظرا لتباينها، فساهمت في تعميق بعض السلوكات الاجتماعية السلبية المتجذرة كالموقف المتفاعل سلبيا لبعض المواطنين مع مؤسسات الدولة كموروث منذ العهد الاستعماري انطبع على معاملات سكان الأرياف وتوارثته الأجيال المتعاقبة، إلى جانب تمسك الوافدين من سكان الأرياف بممارسة الحرف المرتبطة بالزراعة وتربية المواشي كبدايل للعمل الصناعي والخدمات في المدينة .

* وباعتبار التداخل الكبير للظواهر والظروف الاجتماعية، فإن الخلل امتد إلى تجلي الكثير من العادات والتقاليد على الواقع المادي بين سكان الأحياء، وانعكس من خلال ممارسات عبر تصاميم نماذج من العمران والمباني الملحقة في إطار استكمال دورة الحياة الفلاحية اليومية للكثير من العائلات .

3- مناقشة النتائج في ضوء تساؤلات الإشكالية :

التساؤل الرئيسي:

ما طبيعة المعوقات الاجتماعية للتخطيط الحضري، بميدان الدراسة (مدينة عين ولمان) ؟

لقد أبرزت دراستنا المتعلقة بالمعوقات الاجتماعية للتخطيط الحضري، بمدينة عين ولمان، أن معوقات التخطيط الحضري متنوعة وكثيرة، وأن المعوقات الاجتماعية بدورها متعددة ويصعب الفصل بينها نظرا لتداخلها و لدقة مؤشرات التفاعل بينها، غير أننا عملنا على التركيز على بعضها وفق الفرضيات المصممة لبحثنا هذا .

ويتفرع عن التساؤل الرئيسي، ما يلي :

التساؤلات الفرعية:

أولا- ما طبيعة تأثير النمو الحضري غير المخطط على التخطيط لمدينة عين ولمان ؟

لقد كان للنمو الحضري غير المخطط تأثيراً متعدداً الانعكاسات، فهو يشكل تحديا للدوائر السياسية ومصادر القرار ممثلة في الإدارة المحلية سواء على مستوى البلدية أو الولاية، إلى جانب تأثيرات مختلفة منها :

- تكوين نسيج عمراني مُخل بالمظهر العام للكتلة العمرانية الأساسية للمدينة.

- الغياب شبه الكلي للمرافق العامة وعلى رأسها مرفق الصرف الصحي، ما أدى إلى تشكيل كتلة عمرانية ملوثة للبيئة نتيجة الصرف الجوي عن طريق الحفر المغطاة .

- التزاحم الشديد وغير المنظم للمباني، وهو ما أدى إلى فقدان الفراغات للتهوية ولدخول أشعة الشمس، وزيادة التلوث السمعي والبصري، وسهّل الإصابة بالأمراض البدنية والاجتماعية والنفسية بين فئات من السكان.

- ضياع مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية بتحويلها إلى أراضي للبناء غير المنسجم.

وإذا عدنا إلى التساؤل المطروح في نهاية الإشكالية، فإننا تمكنا من تشخيص الاختلالات على مستوى الحي ميدان الدراسة و ضبطنا أهم التعليقات عبر تفسيرنا للنتائج المتعلقة بالفرضية الأولى .

ثانيا - كيف تؤثر العادات والتقاليد على التخطيط لمدينة عين ولمان ؟

لقد أبرزت دراستنا التأثير الواضح للعادات والتقاليد على التخطيط الحضري لمدينة عين ولمان من خلال وقوفنا على العديد من المؤشرات الدالة على ذلك في الحي ميدان الدراسة (شرشورة الشرقية)، وذلك عبر العديد من الصور حيث :

- ساهمت العادات والتقاليد في وضع الشكل الخاص بالشرفات و النوافذ و بوابات المساكن لتتلاءم مع الحشمة وحرمة الدين الاسلامي.

- كما كان للتقاليد الاجتماعية اثراً مهماً في تربية الحيوانات والدواجن وإنشاء اسطبلات حول المباني، ورمي الفضلات عبر المساحات غير المبنية بحجّة الملكية الخاصة .

- أنّ اختلاف المستوى المعاشي لسكان الحي يؤدي الى حالة عدم التآلف الاجتماعي وضعف العلاقات الاجتماعية بين الاشخاص، خاصة الغرباء على المنطقة.

- اختلاف أصول السكان أدى الى عدم الالفة وقلة الانسجام .

ثالثا - كيف تشكل بعض النماذج العمرانية عائقا للتخطيط لمدينة عين ولمان ؟

أبرزت الدراسة الراهنة أن خصوصية ملكية الأرض كانت من وراء تنوع النماذج العمرانية، ما أوجد تباين كبير بين وحدات النسيج العمراني، الذي تأثر أكثر بتباين القدرات المادية والمالية وكذا الاجتماعية للسكان داخل الحي ميدان الدراسة (شرشورة الشرقية) بجنوب مدينة عين ولمان؛ وهو ما أوجد بدوره اختلالات كبيرة في المظهر العام لمباني وشوارع الحي، وجعل منه وسطاً عمرانيا شبيها بالأحياء القصدية من حيث التداخل وعدم التجانس وعدم الانتظام، إلى جانب الصعوبات اليومية في مختلف ميادين الحياة العامّة .

4- مناقشة النتائج في ضوء نتائج الدراسات السابقة :

رغم محاولاتنا الجاهدة في الحصول على دراسات سابقة في الموضوع، إلا أنّ الأمر تعدّر، ولم نتمكن - في حدود إمكانياتنا- من أي دراسة تتناول موضوع معوقات التخطيط الحضري سواء في بلادنا أو على مستوى دراسات عربية، وبه عملنا على الاستناد إلى دراسات مشابهة نعمل على الانطلاق من نتائجها لتحقيق بعض المقاربات التي نخدم أهدافنا في بلورة المعوقات الاجتماعية التي ترهن المحاولات المتكررة لإنجاح عمليات التخطيط الحضري لمدينة **عين ولمان** وغيرها من المدن الجزائرية :

الدراسة الأولى : مشكلات النمو الحضري في الجزائر وعلاقته بظاهرة النزوح الريفي .

- لقد توصلت دراسة الطالب **عبد الغاني قنالي** الموسومة بـ " **مشكلات النمو الحضري في الجزائر وعلاقته بظاهرة النزوح الريفي** " إلى أن قلة المرافق في الريف دفعت للانتقال إلى المدينة، حيث شهدت البلاد ارتفاع في نسبة النمو الحضري في الفترة الممتدة بين 1990 م و 2010 م، ومقابل هذا فإن البنية التحتية والخدمات التي توفرها المدينة الجزائرية كالتعليم، الصحة، السكن، النقل والتنمية لم تستوعب الكم الهائل من النازحين إليها من الريف إضافة إلى الزيادة الطبيعية لسكانها، فانعكس ذلك من خلال:

- انتشار صور لمشكلات واختلالات تتعلق بالحياة الحضرية، كالاكتظاظ، ازدحام الشوارع، ارتفاع عدد الأفراد للغرفة الواحدة، انتشار أزمة السكن عبر المدن .

- انتشار ظواهر اجتماعية كالانحراف، السرقة التشرّد، التسوّل، الجريمة وتعاطي المخدرات والاعتداءات على الأملاك والأشخاص .

- انتشار الأحياء المتخلفة، السكنات العشوائية والبيوت القصدية التي ساهمت بدورها في تفكك الأسرة الممتدة وظهور الأسرة النووية التي تمرّد أفرادها عن القيم والأخلاق السّارية، فوقعوا في مختلف السلوكيات السلبية التي لا علاقة لها لا بالريف ولا بالمدينة .

- التوسّع العمراني على حساب الأراضي الخصبة وتراجع المساحة المزروعة .

- تراجع نشاطات أرباب الأسر واقتصرهم على ممارسة المهنة الواحدة والتي هي غالبا غير دائمة وغير خاضعة لعملية التأمين، ممّا قلّص من مداخيل الأسرة أمام زيادة نفقاتها، خاصّة في ظل عدم مساهمة المرأة في الحياة العامّة كما هو الحال في الريف وتأديتها لمختلف الأشغال الفلاحية كالأنشطة الزراعية المعاشية وتربية المواشي، أين انعكس ذلك على ضعف المستوى المعيشي وهو ما تؤكّده برامج وزارة التضامن من خلال استفادة الكثير من هؤلاء من **منحة المعوزين** لأولياء الأبناء المتدربين و**قُفّة رمضان** للأسر المحدودة الدّخل وعمليات التوزيع والصدقات والمساعدات المختلفة التي تنظمها بعض الجمعيات الخيرية خاصّة في المناسبات الدينية أو حالات المرض والكوارث .

- قلة المياه الشروب وانعدام النظافة وكثرة الانقطاع في الإمداد بالتيار الكهربائي وقلة الإنارة العمومية، باعتبار أنّ أغلب هذه الأحياء غير مهيكله ضمن المخطّط التوجيهي للتهيئة والتعمير ولا تخضع لوصاية البلدية في مختلف الخدمات .
 - انتشار الكثير من مظاهر التلوّث من جزاء الرمي العشوائي للقمامة، وعدم الالتزام بقواعد النظافة .
 - غياب فضاءات الترفيه والتسليّة كالمساحات الخضراء والملاعب الجوارية، ممّا أتاح الفرصة للانحراف والسرقه، أين سجّلت ملاحظة بخشية الأولياء على مستقبل أبنائهم .
 - اللّا تجانس الاجتماعي الناتج عن النزوح الريفي الكبير نحو المدن الكبيرة والمتوسّطة .
 - ارتفاع قيمة العقّار وأسعار المساكن الجاهزة، وكذا كراء البيوت والمحلات .
 - صعوبة الحركة والتنقّل السكاني نتيجة الاختناقات المرورية المتكرّرة .
 - غياب الطابع العمراني المنظّم وتعدّد أنماط المباني الذي ينعكس من خلال عدم الالتزام بمعايير العمران و انتظام الشوارع واتساعها بما يوفّر الحركة المرورية السلسة .
- إنّ مجمل النتائج التي تحصّل عليها الطالب تجد تأكيداً لها من خلال نتائج بحثنا، غير أنّنا في موضوعنا "المعوقات الاجتماعية للتخطيط الحضري" نعمل على بلورة النمو الحضري وربطه بالتخطيط الحضري وليس بالمشكلات الناجمة عنه .

الدراسة الثانية : إستراتيجية التنمية العمرانية للمدن المصرية:

إنّ ما توصلت إليه دراسة "استراتيجية التنمية العمرانية للمدن المصرية" للدكتور: عصام الدين محمد علي، هو أن أغلب المدن المصرية الواقعة على ضفتي وادي النيل نمت نمواً سريعاً لدرجة عدم توقفها عند الموانع الطبيعية والعمرانية القائمة، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من المشكلات العمرانية التي عجزت جهود التنمية العمرانية على إيجاد حلول لها، بسبب غياب إستراتيجية تنمية عمرانية واضحة المعالم عبر معظم المدن، وهو ما أوجد عجزاً كبيراً في تلبية الاحتياجات الأساسية لقاطنيها . ويرجع الباحث ذلك تحديداً إلى غياب مناهج ودراسات مبنية على أسس علمية سليمة وآليات تنفيذ واقعية، معتمدة على معلومات وبيانات حقيقية ومحدّثة .

وتعتبر هذه نقطة تقاطع ما بين نتائج تلك الدراسة ونتائج بحثنا التي تعتبر أنّ تلك المشكلات لها عوامل من واقع المدينة الجزائرية تعبّر عنها ظواهر نرى من بين عوامل ظهورها ما نجم عن المعوقات الاجتماعية للتخطيط لمدينة عين ولمان التي حالت دون تطبيق أساليب تخطيط ترتكز على أسس ومبادئ علمية، تنطلق من معطيات وأرقام واقعية مستهدفة تحقيق أهداف عملية تنسجم مع احتياجات السّكان المختلفة لمواجهة النمو الحضري السريع، العادات والتقاليد الاجتماعية غير المتجانسة من ناحية والمرتبطة بالحياة في الريف من ناحية ثانية .

وفي ظل تلك النتائج انصبت جهود الباحث حول اقتراح إستراتيجية تنمية عمرانية لمدينة أسيوط المصرية ، وارتأينا نحن من جهتنا استغلالها للانطلاق منها لوضع تصور شامل ومبدئي لدراستنا التي نعتقد أنّها تتقارب مع هذه الدراسة في المبادئ الأساسية المناسبة لبحثنا هذا حول المعوقات الاجتماعية التخطيط الحضري بمدينة عين ولمان وهي :

الشمولية:

مراعاة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية إلى جانب النواحي العمرانية ، في عمليات التخطيط والتنمية العمرانية باعتبار الحياة الحضرية عبارة عن مزيج من الميكانيزمات المتفاعلة التي تنتج عنها القيم والمعايير والضوابط التي تحكم وتقود المجتمع الواحد ، مع ضرورة استغلال كافة الإمكانيات المتوفرة ، وهذا لا يتحقق إلا بالدراسة الفعلية والاستعمال الدقيق للبيانات والحقائق ، والأخذ بمكونات الثقافة الاجتماعية من عادات وتقاليد .

الاستمرارية:

- عدم توفّر العملية التخطيطية والتنموية العمرانية على مشروع تطوير أو تحسين لجزء من المدينة واقتصره على فترة زمنية محدّدة ، بل ضرورة استمرار التطوير والتوجيه والتنبؤ بالاحتياجات المستقبلية . وذلك لكون الحياة الحضرية تتّصف بالاستمرارية والتطور ، وهو ما تعكسه مراحل التطور الحضري في مدينة عين ولمان من خلال تبني مشروع ما يعرف بالمخطّط التوجيهي ما بين البلديات الأربع المتجاورة: عين ولمان ، صالح باي ، قصر الأبطال وأولاد سي أحمد ، والذي صُمّم خصيصاً لاستيعاب الكثير من الضغوط وعلى رأسها إحداث مستقرّات حضرية للسكّان الناشئين نتيجة النمو الطبيعي وكذا للتأخزين من المناطق المجاورة .

- الحفاظ على الثروات كالأراضي والقيم الأثرية والتاريخية والمصادر المائية ، حيث أنّ هذه العناصر تعتبر أملاك عامة تتوارثها الأجيال تباعاً ، ويتمثّل ذلك خصيصاً في التنسيق ما بين المصالح لتنمية المناطق الواقعة على الحدود المشتركة بين البلديات بإقامة العديد من المشاريع على الأراضي الأقل خصوبة للمحافظة على الأراضي الفلاحية الخصبة ، ولتفادي الضغوط المتزايدة نتيجة التركّز السكاني في مناطق العقارات الخاصّة التي تفرض الكثير من المتغيّرات خاصّة في ظل هشاشة القرارات والانصراف عن تفعيلها كمؤشر عن الضعف الإداري .

المرونة :

أخذ التغيير والتعديل كمبدأ ضروري دائم أمام كل المتغيرات المستحدثة بعين الاعتبار تبعاً للظروف والتغيّرات الطارئة باعتبار المجتمع الجزائري يشهد حراكاً سريعاً على مستوى جميع الأصعدة ، وحتى تكون هناك إمكانية تلبية للاحتياجات السكانية الاستثنائية الجديدة لابد من المتابعة الدائمة لمختلف التطورات والعمل على توجيهها بإحداث مخطّطات شغل الأراضي (POSS) في المناطق التي تستقطب السكّان من

البلديات المنخرطة في المشروع المشترك مابين البلديات ،بهدف حماية المراكز الحضرية القائمة من النزوح المفرط والمحافظة على الأملاك العمومية خاصة الأراضي الصالحة للزراعة ،و هو أسلوب لمواجهة ارتفاع حجم النزوح إلى المراكز الحضرية الكبرى أو مقرّات الإدارة المحلية ، وإتاحة الفرصة لتوجيه حركة النمو السريع لسكان المدينة مجال الدراسة (عين ولمان) وتخفيف الضغط على مرافقها وبنيتها التحتية ،وهو ما يؤول إلى تفادي المتغيّرات التي تترتب عنها العديد من الظواهر والتناقضات المخلّة بالحياة الحضرية .

هذا كلّه باعتبار أنّ مخطط شغل الأراضي POS يعتبر أداة لضبط الصيغ المرجعية لرخصة البناء كونه يحدد ماهو مرخّص وما هو غير مرخّص لأعمال البناء ،وبه ضرورة التطبيق الصارم لقوانين التعمير والبناء لإعادة الانسجام وعدم التضارب بينه(POS) وبين المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير باعتبار أنّهما وسيلتان مكملتان لبعضهما البعض ومن خلالهما يتم ضمان تنفيذ السياسة العامة التي تنتهجها الدولة في مجال التهيئة العمرانية .

وهنا نرى أنّه رغم البعد المكاني والزمني مابين الدراساتين إلاّ أنّ النتائج التي حصّلها الباحث في مصر تتكامل إلى حدّ بعيد مع نتائج بحثنا في الجزائر ،وهو ما يعني إمكانية تعميم النتائج المتوصّل إليها في بحثنا ليس على المدن الجزائرية بل إلى خارج الحدود الوطنية .

الدراسة الثالثة : مشكلات التخطيط الحضري بمدينة عنابة :

على الرغم من أنّ دراسة الطالبة رفيقة برباج الموسومة بـ "مشكلات التخطيط الحضري بمدينة عنابة " هي الأخرى دراسة مشابهة باعتبارها تطرح إشكالية ظهور مشكلات في المدينة الجزائرية عموما وعنابة نموذجاً على ذلك وكانت هذه المشكلات كالتالي :

- التمرکز الكبير للعمالة الصناعية في مدينة عنابة ،مما جعلها غير قادرة على استيعاب الأمواج البشرية المهاجرة من الأرياف والمدن المجاورة طلباً للعمل والسكن.
- عدم وجود سياسة رقابية واضحة وصارمة تحكم وتوجّه عملية التخطيط لاستعمالات الأرض، خاصة وأنّ المدينة تقع في وسط سهل صالح للزراعة .
- غياب البعد الإستراتيجي في التخطيط الشامل الملم بمختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية ،السياسية والثقافية والخدماتية ،مع تهميش الخصوصيات الاجتماعية .

وما يمكن الانطلاق منه لمقاربة نتائج تلك الدراسة " مشكلات التخطيط الحضري " مع نتائج دراستنا " المعوقات الاجتماعية للتخطيط الحضري " هو كون تلك المشكلات ناجمة عن غياب قاعدة العمل بالتخطيط الحضري وفق المبادئ والأسس العلمية ،حيث اقترحت الباحثة وضع إستراتيجية تخطيط شامل يستوعب كل الأبعاد الاقتصادية ،الاجتماعية ،الثقافية والخدماتية ،للتمكن من حصر الإمكانيات وتقدير الاحتياجات وربطها مباشرة مع متطلّبات سكان المدينة .

ولذا فإنّ نتائج دراستنا توصلت لما يؤكّد العديد من الحقائق المحصّلة في موضوع "مشكلات التخطيط الحضري"، وهي في مجملها مشكلات تنجم عن غياب النظرة الشمولية في إستراتيجية تخطيط المدن الجزائرية وهو بدوره يعود إلى تغييب المعايير العلمية والموضوعية في تخطيط المدينة وفسح المجال للذاتية والميول الشخصية أو التأويلات والتفسيرات الفردية القائمة على التصورات البعيدة عن المعايير العلمية، علماً أنّ البحث في ميدان علم الاجتماع الحضري قد قطع مسافة هائلة في اتجاه التّبات والتعميم، وفي هذا الإطار سنورد مجموعة من النتائج حسب الفرضيات الفرعية المحدّدة في بحثنا .

– الدراسة الرابعة: مشكلات النمو الحضري لمدينة عين مليلة.

كانت دراسة الطالبة مليحي نجاه الموسومة بـ "مشكلات النمو الحضري لمدينة عين مليلة" من أهم الدراسات التي اهتمت بموضوع مشابه لموضوعنا "المعوقات الاجتماعية للتخطيط الحضري" وهي دراسة أنجزت في مدينة عين مليلة استهدفت معرفة الأسباب الكامنة وراء ظهور مشاكل التخطيط الحضري في هذه المدينة التي تعتبر من أكبر المدن الصناعية، وتتميز بأسلوب حياة حضري ومتطور حسب صاحبة البحث .

وبعد حصرنا لنتائج بحثنا ومناقشتها لاحظنا بأنّ هناك تقاطع في كثير من النتائج المحصّلة لدى الطالبة ومنها :

- استقطاب مدينة (عين مليلة) للمهاجرين لتلبية احتياجاتهم الناقصة في الأرياف .
 - اللاتجانس السكاني في الأحياء و الناجم عن الهجرة من الأرياف المختلفة إلى المدينة.
 - اللجوء إلى تعديل المساكن بكل حرية حسب الأذواق والرغبات لدى الحائزين للمساكن عن طريق الشراء، على عكس المستأجرين .
 - افتقار معظم السكنات لأدنى الخدمات والمرافق الضرورية التي يحتاجها الإنسان في حياته العادية عبر الأحياء المتخلّفة وهذا ما جعل السكان يعانون من العديد من المشاكل .
 - معاناة معظم أفراد العينة من تدني مستواهم الاقتصادي الذي انعكس سلباً على مستواهم المعيشي .
 - تدهور المحيط وانتشار الأوساخ والتلوث.
 - انعدام المرافق الأساسية كالغاز وقلة الإنارة وعدم توفر المياه الصالحة للشرب.
- ومنه وجدنا النمو الحضري كمؤشر للمعوقات الاجتماعية في بحثنا كان دائماً وراء إحداث اختلالات في الحياة الحضرية، وبه فهو جدير بالتركيز والاهتمام من قبل المختصين والقائمين على تسيير المدن والعمل على تقديم البدائل لتفادي الوقوع تحت تأثيره السلبي كواحد من مجموعة معوقات للتخطيط الحضري .

5- مناقشة النتائج في ضوء هدف البحث .

لقد استهدفت دراستنا الكشف عن بعض المتغيرات الفاعلة في عمليات التخطيط الحضري بالمدن الجزائرية، باعتبارها وسطاً تزيد حيويته يوماً بعد يوم . و بالموازاة مع ذلك تزيد اختلالاته ومشكلاته، ممّا

تطلب تدخل علم الاجتماع الحضري للقيام بدوره الحقيقي في الوصول إلى دراسة وتحليل الظواهر المرتبطة بالمدينة والتي تساهم في إخفاقات مشاريع التخطيط الحضري عموماً، وإثر قيامنا بهذه الدراسة، علينا القيام بنظرة تقييمية نحدّد من خلالها مدى تحقيق الأهداف المرسومة لدراستنا. وبذلك فنحن بمجهودنا عبر هذه الدراسة توصلنا إلى ما يلي :

أ- تشخيص وتحليل المعوقات الاجتماعية التالية :

- النمو الحضري غير المخطّط.

- بعض العادات والتقاليد الاجتماعية.

- بعض النماذج العمرانية السائدة .

إبراز كيفية مساهمتها في الإخلال ببرامج التخطيط الحضري كأداة أساسية للتنمية الحضرية، و **عين ولمان** كانت نموذجاً للمدن الجزائرية وخاصة منها المدن الصغيرة، وذلك من خلال وجهة نظر المسؤولين والمحيط الاجتماعي والخبرة في الميدان الإداري والتخطيطي .

ب- تقديم نموذج دراسة ميدانية للقائمين على إدارة المدن، تتضمّن جانب من الجوانب العديدة التي لا بد من الاهتمام بها وأخذها بعين الاعتبار لتطوير الأجهزة وتنظيم الهياكل ورفع مستوى كفاءة الموارد البشرية التي تشكل الأداة الإدارية والفنية، ألا وهي البعد الاجتماعي .

ج- استخلاص مجموعة من النتائج التي كشف عنها التحليل النظري والميداني بخصوص المعوقات الاجتماعية التي تقلّل من فعالية التخطيط الحضري، وتقديم بعض الاقتراحات والتوصيات بصدد ذلك .

د- كانت هذه الدراسة من بين الكثير من مثيلاتها الرامية للبحث والتقصي العلمي والميداني، من أجل التعرّف على المعوقات والتحديات، والقضايا ذات الأهمية الخاصة والتي تدخل في صميم أعمال خدمات مدن الدول النامية والعربية عموماً ومدن الجزائر و **عين ولمان** خصوصاً .

هـ- إن دراستنا من دون شك قد شكّلت إضافة للمكتبة العربية بصفة عامة والجزائرية بصفة خاصة ، حيث نعتبر عملنا هذا دراسة أولية تسبق محاولات متعددة ومتفرّعة لاحقة .

و- إدراك الأهمية الكبيرة لمستوى كفاءة الموارد البشرية القائمة على التخطيط للحياة الحضرية، وضرورة إسهام كل الأطراف والتخصّصات العلمية، وتبادل الخبرة في ميدان التخطيط الحضري و الإداري، انطلاقاً من مبدأ التسانّد والتكامل بين مختلف العلوم في خدمة الإنسان والمجتمع .

ز- الكشف عن التأثير الواضح للجوانب الاجتماعية في التأسيس للحياة الإنسانية في المدن، باعتبارها أوساط هامة للتجمّع البشري .

ح- لقد كشفت هذه الدراسة الميدانية على تأثير بعض المعوقات والتحديات الاجتماعية في بعض القضايا التي تدخل في صميم نظام الحياة و الخدمات المختلفة لمدينة عين ولمان كواحدة من المدن الصغيرة الجزائرية.
ط- كانت هذه الدراسة محاولة أولية تسبق محاولات متعددة ومتفرعة لاحقة لإثراء المكتبة العربية بصفة عامة والجزائرية بصفة خاصة بمثل هذه الإسهامات.

6- مناقشة النتائج في ضوء المداخل الفكرية :

لقد كان علينا أن نعمل على مناقشة النتائج في ضوء نظريات العلماء، غير أنّ طبيعة موضوعنا واتجاهه في طرح ومعالجة الإشكالات المطروح، جعلنا لا نستند لنظرية أو نظريات معينة في تفسير الظواهر أو الاختلالات المطروحة في المجتمع ميدان الدراسة. فموضوعنا يتناول "المعوقات الاجتماعية للتخطيط الحضري"، ونحن عملنا على دراسة بعض منها وكشفنا على كيفية تأثيرها على عملية التخطيط، حيث لم يكن لنا أن ندرس مدى توافق نمط التخطيط المتبني من قبل الجهات المسيرة ومدى ملاءمته مع النظريات العلمية في هذا التخصص من العلوم؛ وعليه كان علينا أن نحاول الربط بين واقع الحياة الحضرية في المدينة ميدان الدراسة وبعض المداخل الفكرية للعلماء في هذا الميدان .

♣ نتائج البحث في ضوء المدخل الاقتصادي :

لقد تعددت عوامل النمو الحضري في مدينة عين ولمان عموما وفي حي شرشورة الشرقية خصوصا، إذ نجد بأن السكان الوافدين من خارج المدينة جلّهم ينشد الظروف الأحسن من حيث وفرة الخدمات والمرافق إضافة للقرب من ميادين الشغل سواء كان ذلك في المدينة ذاتها أو فيما يقربها من مدن مثل: سطيف أو جمعات حضرية كصالح باي، قصر الأبطال، قلال ومزلوق، وهي في مجملها توفر العمل الصناعي والأشغال العمومية كالبناء وإنجاز الطرق. وهذا ما ذهب إليه أصحاب المدخل الاقتصادي أمثال: "شارلز كولي" (Charles Cooley) و "أدنا فيبر" (Adna Weber) اللذان يفيدان أنّ الحركة السكانية تحدث بدافع فرص الشغل والبحث عن العمل، وأنّ السياسات الحديثة لتنمية وتنظيم المدن يجب أن تجعل من النشاطات الاقتصادية محورا رئيسيا لإنشاء أقطاب مدن ومدن جديدة لفك الخناق المفروض على تلك القائمة وإعادة الهيكلة السكانية والعمرانية بما تتطلبه الظروف الوطنية أو الإقليمية، خاصة وأنّ الأنشطة الاقتصادية تجلب بعضها لتحقيق التكامل ما بين الصناعة، التجارة والخدمات .

وتستند هذه النظرية إلى فرضية مفادها أنّ الحركة السكانية تحدث بدافع فرص الشغل والبحث عن العمل، ولذلك فإنّ السياسات الحديثة لتنمية وتنظيم المدن وتخطيطها يجب أن تجعل من النشاطات الاقتصادية محورا رئيسيا لإنشاء أقطاب مدن ومدن جديدة لفك الخناق المفروض على تلك القائمة وإعادة الهيكلة السكانية والعمرانية بما تتطلبه الظروف الوطنية أو الإقليمية، خاصة وأنّ الأنشطة الاقتصادية تجلب

بعضها لتحقيق التكامل ما بين الصناعة، التجارة والخدمات، وأنه بالإمكان إيجاد عمليات مختلفة للتوطين بهدف توجيه الحركة السكانية وتحقيق التوازن والانسجام بين أطراف الأقاليم الحضرية .

غير أنّ متغيرات مختلفة تطرح هنا بالنسبة لمدينة عين ولمان هي :

المتغير الأول : النمو الحضري الذي حدث في مدينة عين ولمان كان من عوامله اضطراب الأوضاع في المناطق المجاورة إلى جانب العامل الاقتصادي .

المتغير الثاني : حدوث هذا النمو الحضري على حساب أراضي القطاع الخاص .

المتغير الثالث : ضعف موقف السلطة الرسمية بسبب الوضع الأمني المضطرب في تلك الفترة (العقد الأخير من القرن العشرين) إلى جانب عدم وجود منظومة قانونية واضحة، متكاملة وصارمة لاستيعاب الأوضاع القائمة وتنظيم الحركة السكانية الكبيرة .

♣ نتائج البحث في ضوء المدخل الاجتماعي أو الحتمية الاجتماعية :

إذا كان الاجتماع غريزة في الإنسان كما يراها ابن خلدون فإنّ التّحضّر وتطور حياة الناس نتيجة ملازمة للتّجمّع السّكاني، وأنّ آخر ما يرقى إليه المجتمع الحضري هو تطور العمران الذي يتجلّى من خلال تنظيم المباني وتزيينها والسعي للمستوى الجمالي فيها، وينطبق هذا على ما يحدث في أحياء مدينة عين ولمان حيث أنّ الاستقرار في بدايته كان بدوافع مختلفة في إطار النزعة الغريزية، إلّا أنّه آل في النهاية إلى الكثير من التناقضات التي تنعكس سلبا على الحياة العامة، ممّا يستوجب تدخّل السلطات العمومية لهيكلة مختلف الأحياء ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومراجعته المتكرّرة ليستجيب للتطلّعات المأمولة لتحقيق مستوى معين من الاستقرار والرفاهية للسّكان .

أمّا نظرية "شومبار دو لو" ¹(CHOMPART De Laue) في التّحضر والاجتماع الإنساني فترمي إلى أن ذلك يحدث ليس فقط بسبب الدوافع الاقتصادية بل أنّه يتعدّى ذلك إلى تلبية خصائص بشرية تتعلّق بالنضج الفكري والأخلاقي، أين يرقى الإنسان الحضري خلالها إلى الرغبة في الحياة الكريمة والتّمتع بالاجتماع الذي يصبح منبعاً للأخبار والمعلومات والمعارف التي تستقطب - إلى جانب المتغيرات الأخرى - المزيد من السكان الرّاعبين في التحلي بأنماط المعيشة المستحدثة في المدينة. ويتقاطع هذا مع واقع سكان الأحياء غير المخطّطة في مدينة عين ولمان الذين استهدفوا الحياة الأفضل، غير أنّهم لم يحقّقوها في غياب الوحدات الاجتماعية كالمؤسسات التعليمية والخدمات والترفيهية من ناحية، والضوابط والمعايير الكفيلة باستيعاب وتكييف بعض الخصائص الاجتماعية التي أصبحت تشكّل معوقات للتخطيط الحضري من ناحية أخرى، مثل: النمو الحضري السريع، العادات والتقاليد المتنوعة السائدة وبعض أنماط العمران القائمة، والتي استوجبت التّدخّل الرسمي من خلال اعتماد مخطّطات توجيهية للتهيئة والتعمير للمدينة .

1 - د/ محمد بوخلوف : التّحضّر ، مرجع سابق ، ص : 62 .

♣ نتائج البحث في ضوء مدخل القوة أو المدخل السياسي :

إذا كانت المدينة بدون الطّابع الإداري الرسمي لا تتمكن من تحقيق الانسجام بين قاطنيتها، وذلك لبروز القيم والمعايير الجديدة في تسيير وتنشيط التفاعل داخل الإطار الحضري، الذي تصبح فيه القيم والأنظمة الريفية والبدوية عاجزة عن تحقيق متطلبات الاجتماع الإنساني. فإنّ الإدارة المحلية المُمثّلة في دائرة وبلدية مدينة عين ولمان ومختلف المصالح التابعة لها، هي بمثابة السلطة السياسية لإقليم المدينة، وهي الكفيلة بتجسيد الدور الذي تقوم به السلطة في تخطيط المدينة وتأسيسها والتكفّل بها وتنظيمها، وإنشاء مراكز إدارية لتوفير متطلبات سكانها وتمكينهم من احتياجاتهم المختلفة، لتصبح بذلك قطبا يجذب أهل الأرياف المحيطة للاستقرار وكسب الأمن .

غير أنّ المفارقة هنا هي أن هذه السلطة لم تكن لها القدرة ولا الوقت اللذان يمكّنها من تأدية هذا الدور، بل وأصبحت تعاني من مضاعفات عدم تدخّلها في الوقت المناسب لتوجيه نمو المدينة والتحكّم فيه بكيفية علمية متوازنة. وكلّ ذلك يعود إلى التأخير في احتواء إقليم المدينة عبر آلية هيكلية محكمة وفي إطار تخطيطٍ دقيقٍ. على الرغم من أنّ الدولة كشفت قانون التهيئة والتعمير رقم 29/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990م والمرسوم التنفيذي 177/91 المؤرخ في 28 ماي 1991م المتضمن كيفية إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، الذي يهدف للتخطيط المجالي والتسيير الحضري ويحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية لإقليم معين، ويأخذ بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي .

لكن إصدار هذا القانون كان في ظروف خاصّة اقترنت بفترة الإصلاحات المتعدّدة الأوجه، والتي منها تلك الإصلاحات السياسية التي أعقبتها عملية تنصيب المجالس المنتخبة وفق القوانين الجديدة للتعددية الحزبية، فسادت مرحلة تسيير فريدة من نوعها في تاريخ الجزائر، تميزت بالقراءة السطحية والسريعة والجرأة في الممارسة والتنفيذ .

وواكب صدور هذا القانون الحالة الاستثنائية التي أصدر المرسوم الرئاسي الذي ينص عليها تحت رقم 91-196 المؤرخ بـ: 04 جوان 1991م المتضمن تقرير حالة الحصار المعلنة في صيف 1991م لاحتواء الأزمة الأمنية التي ترتبت على بعض الممارسات السياسية في الجزائر.

ولم يُشرع في إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المنصوص عليه، إلّا بعد صدور التعليمات الرئاسية رقم 5 المؤرخة في 14 أوت 1995م، ولم تتم المصادقة عليه إلا سنة 1997م* وقد انطلق المخطط من خلال تشخيص لواقع الشبكة الحضرية على مستوى بلدية عين ولمان بما فيها المدينة المركز .

* - رئيس المصلحة التقنية ببلدية عين ولمان .

لكن الملاحظ هو أنّ هذا المخطّط قد أُنجز بصفة سطحية وسريعة، الأمر الذي يجعلنا نشكّك في مدى سلامة كل التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية وفق القانون المنصوص عليه .

ومن الموضوعية هنا أن نقول بأنّ كل المعوقات التي ظهرت حيّال عمليات التّخطيط الحضري لمدينة عين ولمان، بما فيها تلك - المعوقات - التي كانت محل تركيز من قِبَلِ دراستنا هذه، إنّما هي واقع ناتج عن غياب استراتيجيات تنموية محكمة تأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات الطّبيعية، البشرية والفكرية التي تمتلكها البلاد ومستوى النّضج الذي بلغته الجزائر .

ونسند موقفنا هذا بما ذهب إليه "ويليم فورم" في أنّ القوة عموما والسياسية خصوصا كانت في الماضي كما هو في الحاضر أداة للتّوطين والتّوسّع والبناء الإيكولوجي والاجتماعي بالمدينة، ويذهب بطرحه هذا إلى أنّ السلطة تساهم في توجيهه وتحديد أثر المتغيرات الأخرى بحكم امتلاكها لكل الأدوات والوسائل .

كما لا يجب أن نهمّل آراء ابن خلدون، الذي تناول دور القوة الممثلة في السلطة معتبرا أنّ غاية العصبية هي الملك، وغاية الملك هي الحضرة الذي يهدف إلى :

- التمتع بنعيم الحياة الحضرية وحط الأثقال .
- اتخاذ المدن حصنا للمدافعة (الدفاع) ضد الغزاة، فجدران المدينة تمثل قوة الجند والعساكر.

♣ نتائج البحث في ضوء المدخل الديمغرافي :

لقد عرفت مدينة عين ولمان قفزات كبيرة من حيث النمو السريع لعدد سكّانها حيث كان عدد سكان المدينة سنة 1977 م حوالي 9611 نسمة¹، غير أنه أصبح سنة 2015 م يقدر بـ 64817 نسمة²، والملاحظ هنا أنّه تضاعف أكثر من ستّ مرات، ما يعني أنّ الزيادة كانت كبيرة، علما أنّ ذلك حدث كنتيجة لارتفاع نسبة النمو الديمغرافي وكذا عن الهجرة السّكانية نحو المدينة، والأكيد في هذا الباب أنّ الاستقطاب الذي حضيت به عين ولمان في العقود الأولى بعد استرجاع الاستقلال كان بسبب وفرة بعض الضروريات وظهور بعض الأنشطة الاقتصادية بها، لكن ذلك عرف مستجدّات خلال العقد الأخير من القرن العشرين، وتعلّق الأمر بالوضع الأمني المتردّي الذي أثار حركة سكّانية كبيرة في إطار البحث عن الاستقرار وهو دافع سياسي يذهب إليه اصحاب المدخل الديمغرافي في تحليل التحوّلات الحضرية .

وانطلاقا من ذلك فإنّ استيعاب هذا التحوّل الديمغرافي لا بد أن تصحبه بعض الصعوبات باعتباره صورة غير طبيعية للنمو الحضري، فيعكس العديد من المعوقات التي نحن بصدد الكشف على بعض منها .

♣ - نتائج البحث في ضوء المدخل المتعدد العوامل :

- 1 - المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية عين ولمان (2008 م) .
- 2 - مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية سطيف، الحولية الإحصائية 2015 م .

إنّ الظاهرة الاجتماعية من أكثر الظواهر تعقيدا وتداخلا من حيث عوامل حدوثها على الإطلاق، ومنه فإن موضوعنا "المعوقات الاجتماعية للتخطيط الحضري" لا يمكن الجزم من خلاله بعزل الظروف التي كانت من وراء قيام المعوقات التي تؤثّر سلبا على عمليات التخطيط الحضري، وهو ما يذهب إليه أصحاب الاتجاه المتعدّد العوامل وعلى رأسهم جون فريدمان (John Friedmann) الذي ربط ظاهرة التحضر بمختلف العوامل ولم يجزم بفاعلية واحدة منها دون بقية العوامل، حيث أنّه حسب هذا المدخل لا يمكن اعتماد عامل واحد من العوامل المذكورة سابقا: اقتصادية، اجتماعية، سياسية أو ديمغرافية سببا وحيدا في حدوث التحضر، نظرا للتداخل الكبير بين هذه العوامل وصعوبة عزلها والفصل بينها، وتبقى مسألة تحديد أكثرها تأثيرا للباحث الذي يحدّد لذلك إمكانيات وأدوات خاصة .

وعليه فإننا نعتبر أنّ ما ترتّب عن عمليات التحضر شكّل متغيّرات منها المرضية التي تعتبر بالنسبة لموضوعنا معوقات كالنمو الحضري السريع، بعض العادات والتقاليد وبعض النماذج الاجتماعية في العمران وغيرها . وفي الأخير نجد بأنّ هذه العوامل تجتمع جميعها لتفاعل فيما بينها ضمن إطار الزمان والمكان لإحداث ظاهرة التحضر ونشأة مدينة عين ملمان ونموها وتطورها، وبروز الظواهر التي ترتبط بها وتنفرد عن تلك التي تبرز بالأوساط الأخرى كالمدن والقرى والأرياف .

7- مناقشة مدى ملاءمة النتائج للتعميم على المستوى الوطني والعالمي :

إنّ النتائج المتحصّل عليها من دراسة "المعوقات الاجتماعية للتخطيط الحضري" قد سارت في نفس الاتجاه الذي ذهبت إليه بعض الدراسات المشابهة المُلحّصة ضمن العمل المُقدّم، إلى جانب التوافق الكبير لها والمسجّل من خلال بعض المداخل الفكرية التي تم تناوّلها بالذكر، وعليه يمكننا أن نذهب إلى إمكانية تعميم بعض نتائج دراستنا على المستوى الوطني كأقل تقدير، باعتبار التشابه الكبير في مختلف المتغيرات الفاعلة في هذه الظاهرة، بدءا بالمقومات العامّة التي تحكم المجتمع الجزائري كالدين الإسلامي، اللغة العربية، البعد الأمازيغي للثقافة، المحطّات الكبرى في تاريخ الشعب و المصير المشترك الذي يحكمه في ظل الوحدة السياسية الوطنية التي تعكسها الوحدة في المؤسسات والقوانين والضوابط المختلفة .

ومن بين النتائج المعنية بالتعميم :

- التأثير السلبي المباشر للنزوح الريفي والنمو السكاني على سير عمليات التخطيط في مختلف مراحلها بدءا بالإعداد أين يصعب التحكّم في البيانات، وصولا إلى التنفيذ الذي يصطدم بعدم وجود الفضاء العقاري؛ ما ينعكس في شكل تأجيل للحلول، ويؤدي إلى تفاقم الأوضاع والمساس بالصورة النمطية للحياة الحضرية .

- ضعف إمكانيات جهاز التخطيط الحضري وعدم بلوغه المستوى المطلوب لتحقيق التخطيط العلمي الناجح بسبب انخفاض مستوى التكوين و قلة الخبرة، لكون الإطار الجامعي الذي انخرط في هذا الميدان مازال مرهونا بين موقفين كلاهما يطوّق قدراته وطاقاته :

~ قلة التجربة لسيطرة الأساليب الراديكالية المتنامية عن الفكر والتصوّر العفوي المتمثل في الذهنيات القديمة .

~ سيطرة القيم الإدارية الخاطئة، ومعايير العمل التقليدية التي تقتل فيه البعد الحيوي في معالجة الحقائق وتنتزع منه روح المبادرة، وتقيده بواقع التهميش والشعور بالنقص .

- النمو الحضري السريع وغير المخطط يحدث في المناطق التي يصعب عمليا على جهاز التخطيط أن يُهيئَكلها ضمن - الإقليم الحضري - المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وذلك نظرا لخصوصية المناطق من حيث طبيعة ملكية الأرض خاصة الملكية الخاصة، أين يتعذر على السلطة العمومية فرض إقامة مرافق عمومية لتقديم الخدمات الضرورية للمواطنين.

- العادات والتقاليد الاجتماعية المتباينة التي يتمسك بها سكان الأحياء الوافدين للمدن تساهم في تعطيل وإعاقة المخططات في كونها تؤسس لتبني سلوكيات الفردانية السلبية (الأناية المفرطة) التي تساهم في تعطيل إنجاز المشاريع فتحرم السكان من مختلف الخدمات العمومية .

- وعدم تنازل الملاك الخواص عن أراضيهم للإدارة المحلية لاستغلالها للمصلحة العامة، وإبداء المقاومة والرفض من خلال التعبير بأساليب مختلفة منها: تسييج المساحات غير المبنية وخلق بعض الشوارع والممرات كأسلوب للدفاع المتقدم ولقطع الطريق أمام أي محاولة لتنفيذ بعض المشاريع العمومية . ومن ناحية أخرى يبقى مثل هذا الحي يفتقد لأدنى الضروريات والتي أصبحت اليوم تتوفر حتى عبر الأرياف في إطار برامج التنمية الريفية، إلى جانب وقوع الإدارة المحلية تحت ضغط حدوث المخالفات والحوادث وبروز النقاط السوداء التي تثير السكان والرأي العام بطرح الانشغالات على السلطات العليا كما تخرج المسؤولين الذين يتداولون على السلطة .

- انتشار واختلاف العادات والتقاليد الريفية أدى إلى إحداث تشوه في القيم الحضرية وانعكس على شكل العلاقات الأسرية، وعلى نمط العلاقات الجوية بالمدينة، و إلى بلوغ مستوى الخلافات إلى قيام الخصومات وتهيئة الظروف للاعتداء على البيئة والمساحات الخضراء، والتكيف مع التلوث واستقرار نسبة النمو الديمغرافي في مستوياتها المرتفعة لتتفاقم إثر ذلك أزمة السكن وتبرز الظواهر الاجتماعية كالانحراف والسرقة والجريمة .

- تحدث الاختلالات من مواقف السكان المتمسكة بعدم التنازل عن المساحات للمصلحة العامة في إطار التعامل مع مصالح الإدارة المحلية، إلى جانب تجزئة الأراضي بطرق غير قانونية وتفتيتها إلى قطع صغيرة حيث لا يمكن تخصيصها لهماكل عمومية، فيحول ذلك دون تغيير الوضع القائم في أحياء المدينة بعدم وجود المرافق الضرورية للسكان .

- تشكيل طبيعة ملكية الأرض عائقا أمام بلوغ التخطيط الحضري المنشود، حيث أنها لا تبقى حاجزا فقط في كونها تمنع تنفيذ مشاريع المخططات، بل أنها تتعدى ذلك إلى العمل على تجسيد مبدأ التصرف

الحر في المساحات على حساب المصلحة العامة، كعدم الالتزام بمعايير التعمير والبناء ضمن إطار المخطّط التوجيهي للتهيئة والتعمير .

- إنّ طبيعة حياة وانتقال الأرض بين الملاك والمستفيدين غير القانونية في أغلب أحوالها، تضيفي شكلا من أشكال عدم الاطمئنان على هذه العقارات، ممّا يجعل ذويها يعبرون بأساليب مختلفة عن حمايتها والدفاع عنها، فينعكس ذلك سلبا على الوجه الجمالي للأحياء، وعلى العلاقات الاجتماعية بين الجيران .

- سهولة التصرف في العقار الذي غالبا ما اتّسم بالفوضى وضعف الرقابة هيأ لعمليات التلاعب به وجعله في متناول مختلف فئات المجتمع خاصة فئة المضاربين وتجار السوق الموازية اللذين احتكروا المساحات الشاسعة والقطع الأرضية المعدّة للبناء عبر الكثير من المواقع الخاصّة والتجزئات العامة عبر المدينة ثم القيام بتسييجها ورفع أسعارها لتضاعف عشرات بل مئات المرات .

* الاقتراحات :

تعاني مدينة عين ولمان اليوم كغيرها من المدن الجزائرية من العديد من المعوقات التي تعدّدت عواملها وأصبح من الصعب التحكم فيها، والتي من بينها مجموعة المعوقات الاجتماعية التي استهدفنا التركيز عليها كتلك المتعلقة بموجة النمو الحضري الكبيرة التي عرفتها المدينة سواء عن طريق النمو الطبيعي للسكان أو عن طريق استقطابها للمهاجرين من مختلف مناطق الجوار، ثمّ انتشار بعض العادات والتقاليد غير المتجانسة مع الواقع ممّا خلق تعثّر على مستوى منظومة العلاقات الاجتماعية وعلى مستوى شكل التفاعل بين الجماعات والأفراد من ناحية والأطر الرسمية من ناحية أخرى، هذا إلى جانب الخلل الذي أوجده بعض النماذج القائمة للعمران والمتعلّقة بطابع الملكية الخاصة للأرض واستنزاف أغلبية الجيوب والمساحات بكيفية غير منتظمة، ووقوعها تحت تأثير عامل طبيعة ملكية الأراضي، الذي يشكل حرجا كبيرا للسلطات المحلية التي عجزت بدورها في إيجاد حلول نهائية ودائمة للمشكلات القائمة في أحياء المدينة تبعا للطابع المحلي لثقافة المواطنين والمسيرين على حدّ السواء، وأكثر ما يدل على هذا الواقع المخرج هو تكرار اعتماد أو مراجعة المخطّط التوجيهي للتهيئة والتعمير في ظرف قصير جدا (1997م، 2008م و2015م)¹ (ملاحق)، وهو ما يبيّن بأنّ مصالح التخطيط الحضري تعاني من معوقات ميدانية فعلية نحصرها، ونقدّم ما يمكن تقديمه من اقتراحات لحلها أو على الأقل لوضع أسس تغييرها وتخفيفها :

* إنّ قيام معوقات بشرية ترتبط بالبنية الاجتماعية والثقافية لسكان المدينة يجعلنا نعتقد بأنّ هذا الجانب لا يجب أن يغيب عن التفكير عند وضع أي مشروع وبالتالي لا بد من إعطاء أهمية كبيرة لبنية المجتمع المحلي

¹ - ملاحق خاصة بقرارات المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير و مراجعته :- رقم 1993/372م - رقم 1997/3414م

- رقم 2008/1829م .

ولتقاليد وعادات أفراده وأسرته، خاصة وأنّ النمو الحضري في مدينة عين ولمان يتأثر كثيرا بأفواج الهجرة الريفية التي تطبع المدينة بمظاهرها النابعة من الذهنية الريفية وسيطرة العائلة الممتدة .

وعليه يجب أن تكون المبادئ الأساسية للتخطيط بناء على ما ورد في الجانب النظري للموضوع، وذلك من حيث الالتزام بها ومراعاتها عند البتّ في عمليات التخطيط للمدينة، كأن ينطلق الجهاز المخطّط من واقع الحياة الحضرية القائمة فعلا، ويتناول جميع القطاعات والجوانب بحيث تكون العملية ذات بعد شمولي في صورته الفعلية سواء من حيث مضامين العملية أو نطاقها الجغرافي .

كما يجب أن يراعى الانسجام والتكامل بين المشاريع والعمليات الجزئية، وبمرونة عالية حيث يمكن التكيف مع الطوارئ والمستجدات الناتجة عن عدم الاستقرار الذي تمت الإشارة إليه في إشكالية البحث حيث انطلقنا من أنّها غالبا ما تكون ظروفًا قاهرة يصعب التعامل معها .

كما أنّه يجب العودة إلى القدرة والكفاءة في مختلف مراحل التخطيط سواء تلك المتعلقة بإطارات الإعداد أو بعناصر وأدوات التنفيذ وآلياته .

ومن ناحية أخرى لا بد أن نأخذ قضية التخطيط الحضري بمسؤولية كبيرة، حيث يجب التّخلص من النظرة الضيقة والبعيدة عن الصّفات والخصائص الحضرية بل وحتّى الحضارية المرتبطة بأصالتنا كمجتمع أمازيغي عربي مسلم له قيمته وهويته الخاصّة به، فنتناول التخطيط لمدينة عين ولمان بعيدا عن المنطلقات الجزئية، العروشية الجهوية والأنانية، بل يجب أن ننطلق من وعي كبير بأنّ ما ينجز اليوم يثمّنه و يحكم عليه أبناء الغد، وذلك حسب حجم وقيمة وفعالية النتائج المحصّلة من العملية وحسب القدر الذي تفي به هذه المشاريع والمنجزات .

* الأخذ بأهمية نموذج ملكية الأرض الخاصّة التي فرضت واقعا استثنائيا إثر استنزاف الجيوب والمساحات العمومية القليلة، وفي غياب وعجز المنظومة القانونية المهيكلة لمثل هذه المواقف . وعليه لا بد من إيجاد السبل الكفيلة بإقناع الأطراف المعرّقة وتذليل الصعوبات القائمة، باستخدام نماذج من السياسات الحضرية على النمط المعمول به لدى البلدان المتقدمة في استغلال الإعلام و في تقديم العروض للمناقشة الشعبية الفعلية وليس الشكلية مع احترام الحقوق وضمائمها .

* ضرورة الإيمان والإمام بالتأثير السلبي لمختلف المعوقات الاجتماعية التي ترتبط بواقع مجتمع مدينة عين ولمان، وحصريها بالدراسة الواقعية لتحديد واختيار السبل الكفيلة بمعالجتها وجعلها مجرد أنماط معيشة تتوافق مع احتياجات السّكان الفعلية، انطلاقا من الواقع الاجتماعي والثقافي للسكان مع الأخذ بالتمازج والتفاعل الديمغرافي الحاصل منذ استرجاع الاستقلال عموما، ومنذ مرحلة عدم الاستقرار (فترة التسعينات) من القرن الأخير من الألفية الثانية التي أصبحت متغيّرا مفروضا يساهم في التأثير على كل جوانب حياة المجتمع الجزائري .

- * إن التخطيط لمدينة عين ولما يتطلب مجهودا ثميناً يبدأ من تبني سياسة التغيير الجذري في الأفكار وفي طرائق الممارسات البيروقراطية، بما يضمن الانسجام الحقيقي مع قيم المجتمع الجزائري وحسب المكونات الاجتماعية والتقاليد السائدة في المدينة .
- * ضرورة إحداث معايير للممارسة في هذا الميدان ، بإعطاء الحرّية وتوفير الضمانات والآليات لتمكين الإطارات الفنية المكوّنة من المساهمة الفعلية في ميدان التخطيط الحضري ، وليس بفتح باب الانحراف الشكلي وتهميش المبادرات والإبداعات .
- وبهذا الصدد لا بد من رفع كفاءة الإدارة وتفعيل دورها لتكون قادرة على تحقيق التوازن والتنمية الحضريّة ، ونرى بأن هذا يبدأ من إعطاء أهمية كبيرة للإدارة المحلية والعمل على تدريبها ومنحها المسؤولية القصوى في الارتقاء بالواقع الحضري انطلاقاً من الإلمام باللائم بظروف ومتغيرات المدينة ومحيطها كونها مركز تفاعل لما يحيط بها من أرياف ومدن صغيرة . وهنا نشير إلى أنّ موظفي الإدارة المركزية قد أصبحوا في غالب الأحيان بعيدين عن الواقع كونهم يعيشون في العواصم والمدن الكبرى بل وولدوا بها حيث تنقصهم الخبرة والمعاشرة لواقع المدن الصغيرة والمتوسطة ومشكلاتها .
- * القيام بحملة توعية واسعة في الأوساط السكانية ، عن طريق القنوات الرسمية المحلية والحركة الجمعوية، بهدف توحيد الجهود المختلفة لتطوير المدينة وفق تصور واضح وهادف .
- * الإشراف الفعلي لكل الأطراف الفاعلة في عملية التخطيط لمدينة عين ولما والإحاح عليها بتقديم دراسات عملية ، وتصورات واقعية والأخذ بكل الملاحظات والتوجيهات النّابعة من النظرة الموضوعية الشمولية ، ووضع نظم تحفيزية لإثارة الدافعية لدى هذه الأطراف وبعث المواهب والقدرات لبلوغ الإبداع .
- * العمل على الارتقاء بمستوى الشعور بالمسؤولية العامّة ، وتكريسه كخيار لتحقيق المنفعة العامة والحياة المتوازنة من دون مشكلات وبعث آلية المراقبة الذاتية إلى جانب آلية المراقبة والمتابعة الرسمية والكشف عن مواضع الخلل لترسيخ مبدأ تحمل المسؤولية ، ووضع منظومة جزائية واضحة .
- * وضع خطط حضرية تلم بكافة القواعد التي تستند إليها العملية التخطيطية من أسس ومبادئ وشروط وأهداف ، وإسنادها لمختصين ومنحهم كل الوسائل الكفيلة بتحقيق النتائج الإيجابية حتى تكون هذه الخطط قادرة على تحقيق ما وضعت من أجله .
- * تفعيل دور السّكان في العملية التخطيطية باعتباره أساسها ومحورها من خلال الدعم الذي يقدمه السّكان فيما يخص المعلومات التخطيطية وأهمية التخطيط وما يمكن أن يتحقق .
- * فتح المجال لوجود خبراء تخطيط محليين عن طريق إرسال البعثات أو استيراد الخبرات الأجنبية أو تخصيص جامعات مختصّة في التخطيط الشامل بكافة مجالاته ، على أن تكون هذه الخبرات المحلية مؤهلة وبشكل مناسب لدراسة الأوضاع الداخليّة ومعرفة أثر الأوضاع الخارجية وتطوراتها ووضع الخطط التنموية المستندة إلى الحاجات الوطنية التي تساهم في تطور وتقدّم المجتمع والدولة .

* خاتمة

إنّ ما تعاني منه المدن الجزائرية اليوم يتطلب وقفة جادة من قبل مصادر القرار والمختصين بالحياة الحضرية عموما، وعلماء الاجتماع الحضري خصوصا باعتبار الجانب الاجتماعي لهذه الحياة هو الأكثر تأثراً بالسلبيات أو الإيجابيات. ومن أهم ما تعانيه المدينة الجزائرية غياب الصورة الواضحة لتطوير المجتمع الحضري حيث يعود ذلك بدوره إلى جملة من العوامل التي من بينها التخطيط الحضري .

وهنا يأتي دور المختصين من جميع الفروع لرصد الصورة النمطية للمدينة المتوازنة القادرة على توفير الاستقرار لسكانها وللمؤسسات المختلفة بها .

وللاجتماعيين قسطا كبيرا في القيام بالدور الرئيسي في هذه العملية باعتبارهم الأكثر قربا و معرفة بالحياة الاجتماعية للمواطنين، ولهذا فهم مكلفون بدراسة مختلف الجوانب والأوضاع التي تفضي لتحقيق حياة حضرية متوازنة، وهو ما لن يتأتى إلا بالقيام بدراسات معمّقة وشاملة لهذه المجتمعات، حتى تكون أداة ووسيلة في نفس الوقت لوضع مخطّطات دقيقة، مبنية على أسس ومبادئ محدّدة، قصد تحقيق الأهداف المنشودة .

ولتحقيق هذا العمل لابد من بذل الجهد و التحلي بالإرادة القوية التي تؤول في الأخير إلى الإلمام بكل كبيرة وصغيرة بصدد العملية التخطيطية . خاصة وأنّ هذه العملية ذات الصلة بعدد الجوانب: الطبيعية، البشرية (اجتماعية وثقافية)، المالية والإدارية .

وببلوغ هذا المستوى من الجدية وتحمل المسؤولية سنتهي المدينة الجزائرية من وضع الفوضى الذي ظلّ يصاحبها منذ عقود عديدة، والارتقاء بها إلى مستوى الحواضر الدولية المنظمة .

وسيكون من السابق لأوانه الحديث عن حلول جاهزة للإعاقات التي تعرفها مدنا، طالما أنّ القدرات الفعلية لأجهزة التخطيط بدت متدنية للغاية فلا هي استطاعت أن تسيطر على التوسع العمراني الذي اكتسى صبغة شبه عشوائية في الكثير من الأحيان، و لا تمكنت من أن تطرح تصورات واقعية و عملية تواكب التطور الحاصل في مجال التكنولوجيات الحديثة لحل المشاكل التي تعاني منها أو على الأقل تنجح في خلق شعور بالرضا والارتياح لدى السكان على المستوى الحضري .

وما سنقترحه بصفة عامّة في نهاية هذا البحث هو فقط لجذب اهتمام المختصين بالدراسات الحضرية للمدينة للإحاطة بمختلف مشكلاتها، وبذلك تتوفر وتتكامل الظروف والشروط لهيكلتها وإعادة بنائها وفق مبادئ واضحة المعالم والأهداف، خاصة وأنّ العالم والجزائر دولة من دوله يتّجه نحو التحضّر بسرعة أكثر منذ النصف الثاني من القرن العشرين، إلى أنّ مختلف المؤشّرات توحي بأنّه سيسبح حضريا بأكمله خلال العقود القليلة القادمة .

وأنّ أكثر الجهات تحملا لمسؤولية هذه المدينة الجزائرية هي الإدارة المحلية والمجالس البلدية باتخاذ القرارات المناسبة وذات العلاقة بمستقبل التنمية المحلية عموما وتنمية المدن خصوصا إلى جانب الشرائح المهيكلة ضمن التنظيمات والجمعيات .

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع والديمقراطية

المعوقات الاجتماعية

للتخطيط الحضري

"دراسة ميدانية بمدينة عين ولمان - سطيف"

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، في الديمغرافيا الحضرية

الاستمارة الأولى

موجهة لعينة سكان حي شرشورة الشرقية

تحت إشراف الأستاذ الدكتور :

رشيد زرواتي

إعداد الطالب:

عبد الكريم قويد

السنة الجامعية : 2016 . 2017

استمارة رقم :

بتاريخ :

الأخوات و الإخوة الكرام :

يرجى من سيادتكم التعاون معنا والتكريم بملء بيانات الاستمارة المرفقة وفق الأسئلة المطروحة، والتي تهدف إلى الإحاطة بموضوع بحثنا الموسوم بعنوان "المعوقات الاجتماعية للتخطيط الحضري" حيث اخترنا مدينة عين ولمان بولاية سطيف مجالا للدراسة الميدانية .
و أنتم مشكورون مسبقا جزيل الشكر على تعاونكم ،خدمة للبحث العلمي أولا ،ولمصلح إدارة المدن ثانيا وللمصلحة العامة عموما .
ومن جهتنا ،فنحن نتعهد لكم بأنّ معلوماتكم الواردة في الاستمارة سرية ولا تستغل إلا لأغراض البحث العلمي.

البيانات الشخصية :

- 01- الجنس : ذكر أنثى
- 02- السن : سنة
- 03- مدّة الإقامة في هذا المسكن :سنة/سنوات .
- 04- المستوى التعليمي :
- لا يقرأ ولا يكتب
- تعليم قرآني
- ابتدائي
- متوسط

ثانوي

جامعي

05- الحالة العائلية :

أعزب

متزوج

مطلق

أرمل

بيانات الفرضية الأولى:

06_ هل أقامت أسرة في مستودع لكم في مسكنكم هذا ؟

- نعم

- لا

07_ في حالة الإجابة بنعم ، هل أثر ذلك على حياتكم ؟

- كثيرا

- نوعا ما

- أبدا

08_ هل تصل مياه الشرب العمومية إلى مسكنكم بانتظام ؟

- نعم

- لا

09_ في حالة الإجابة بلا ، هل أخلّ ذلك بحياتكم اليومية ؟

- كثيرا

- نوعا ما

- أخرى

10_ هل يشهد حيّكم مشاكل تتعلق بالتيار الكهربائي ؟

- نعم

- لا

11_ في حالة الإجابة بنعم ، هل يؤثر ذلك سلبا على حياتكم ؟

- كثيرا

- نوعا ما

- أبدا

12_ يدرس أولادكم في مدرسة تكتظ أقسامها بالتلاميذ .

- نعم

- لا

13_ في حالة الإجابة بنعم، هل أثر ذلك على التحصيل الدراسي لأبنائكم؟

- كثيرا

- نوعا ما

- أبدا

14_ هل أقامت أسرة أخرى معكم في منزلكم؟

- نعم

- لا

15_ في حالة الإجابة بنعم، هل أثر ذلك على حياتكم اليومية؟

- كثيرا

- أحيانا

- أبدا

بيانات الفرضية الثانية :

16- اختلاف العادات والتقاليد الاجتماعية يتسبب في حدوث خلافات بين سكان حيّكم .

- كثيرا

- أحيانا

- أبدا

17_ هل قمتم بتغيير شكل واجهة منزلكم عن المخطط الهندسي المفترض؟

- نعم

- لا

18_ في حالة الإجابة بنعم .هل كان ذلك بشكل :

- كلي

- جزئي

- أخرى

لماذا :

.....
.....
.....

19 - هل قمتم بتغيير شكل شرفة منزلكم المحاذية للساحات والممرات العمومية ؟

نعم -

لا -

20 _ في حالة الإجابة بنعم .هل كان ذلك بسبب :

- عدم انسجامها مع المظهر العام .

- إشرافها على الطريق العمومي .

- مواجهتها لمساكن الجيران .

21_ هل يعرف حيكم غلقا لبعض الممرات الثانوية بين السكنات ؟

- كثيرا

- أحيانا

- أبدا

22_ هل يتم رمي القمامة بكيفية منتظمة عبر الأماكن المخصصة لذلك في حيكم ؟

نعم -

لا -

23 - في حالة الإجابة بلا .هل يحدث ذلك :

- دائما

- أحيانا

24_ هل تستغل مساحات لزراعة منتجات بجوار البيوت في حيكم ؟

- دائما

- أحيانا

- أبدا

25 - هل تربون بعض الحيوانات الأليفة في مسكنكم هذا ؟

- دائما

- أحيانا

- أبدا

بيانات الفرضية الثالثة :

26- هل تم إنجاز مسكنكم وفق مخطط بناء رسمي ؟

- نعم

- لا

27- في حالة الإجابة بلا . تم إنجازه :

- أنجز قبل تدخل المصالح البلدية لتوجيه التعمير .

- أنجز خفية عن السلطات العمومية .

- أخرى

28- هل توجد في حيكم مباني غير منتظمة مع المظهر العام للشوارع ؟

- كثيرا

- أحيانا

- أبدا

- أخرى

- كيف ؟

.....
.....
.....

29- هل توجد مباني مهترئة تشوه المظهر العام في حيكم ؟

- نعم

- لا

30- في حالة الإجابة بنعم ، هل مازالت ملكيتها للأجداد ؟

- كلها

- أغلبها

- بعضها

31- هل توجد مباني مهجورة في حيكم ؟

- نعم

لا -

32_ في حالة الإجابة بنعم ، بسبب :

- عدم وجود مالكيها

- عدم صلاحيتها

- لاختلافات الوراث حولها

- أخرى

33_ هل توجد مساحات غير مبنية مسيجة في حيّكم ؟

- نعم

- لا

34_ في حالة الإجابة بنعم .

- كثيرا

- أحيانا

- نادرا

35- هل تطابق مساكنكم معايير التعمير ؟

- نعم

- لا

36_ في حالة الإجابة بلا :هل يعود ذلك لصعوبة تسوية وثائق ملكيتها ؟

- كثيرا

- أحيانا

- أخرى

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد ملين دباغين - سطيف 2
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع والديمقراطية

المعوقات الاجتماعية

للتخطيط الحضري

"دراسة ميدانية بمدينة عين ولمان – سطيف"

الاستمارة الثانية

موجهة للأطراف الفاعلة في عملية التخطيط لمدينة عين ولمان

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، في علم الديمغرافيا الحضرية

تحت إشراف الأستاذ الدكتور :

رشيد زرواتي

إعداد الطالب :

عبد الكريم قريد

السنة الجامعية : 2016 . 2017

استمارة رقم :

بتاريخ :

الأخوات و الإخوة الكرام :

يرجى منكم التكرم بملء بيانات الاستمارة المرفقة وفق الأسئلة المطروحة، والتي تهدف إلى الإحاطة بموضوع البحث الموسوم بعنوان "المعوقات الاجتماعية للتخطيط الحضري" وبتخاذ حي "شرشورة الشرقية" بمدينة عين ولمان، ولاية سطيف" مجالا لدراستنا الميدانية .

فبما أنّكم من الأطراف الفاعلة والتي تستشار في عملية التخطيط الحضري، فأنتم مشكورون مسبقا جزيل الشكر على تعاونكم ومساعدتكم الالاً مشروطة للباحث، خدمة للبحث العلمي أولاً، ولمصالح إدارة المدن ثانياً وللمصلحة العامة عموماً ولمصالح مدينة عين ولمان خصوصاً.

ومن جهتنا، فنحن نتعهد لكم بأنّ معلوماتكم الواردة في الاستمارة لا تستغل إلاّ لأغراض البحث العلمي.

البيانات الشخصية :

- 01- الجنس : ذكر أنثى
- 02- السن : سنة
- 03- الأقدمية في الوظيفة : سنة / سنوات
- 04- المستوى التعليمي :
- لا يقرأ ولا يكتب
- تعليم قرآني
- ابتدائي

متوسط

ثانوي

جامعي

05- الحالة العائلية :

أعزب

متزوج

مطلق

أرمل

بيانات الفرضية الأولى:

06_ هل أقامت أسر في مستودعات لسكان الحي ؟

- نعم

- لا

07_ في حالة الإجابة بنعم ، هل انعكست عن ذلك آثارا سلبية ؟

- كثيرا

- نوعا ما

- أبدا

كيف.....
.....
.....

08- هل عملية تمويل الحي بالمياه الشروب كافية و تتم بانتظام ؟

- نعم

- لا

- أخرى

09_ في حالة الإجابة بلا ، هل أحلّ ذلك بالنظام اليومي لحياة السكان:

- كثيرا

- نوعا ما

- أخرى

10- هل يشهد الحي اختلالات في توزيع شبكة الكهرباء ؟

- نعم

- لا

11 _ في حالة الإجابة بنعم ، هل ينعكس ذلك على حياة القاطنين ؟

- كثيرا

- نوعا ما

- أبدا

كيف.....

.....

.....

12 _ تشهد مختلف مدارس الحي اكتظاظا بالتلاميذ .

- نعم

- لا

13 _ في حالة الإجابة بنعم ، هل يؤثر ذلك على التحصيل الدراسي للمتمدرسين ؟

- كثيرا

- نوعا ما

- أبدا

14- يشكّل النزوح الريفي والنمو السكاني عائقا لإعداد وتنفيذ المخططات الحضرية.

- دائما

- أحيانا

- نادرا

- أبدا

بيانات الفرضية الثانية :

15- هل يشكل تباين عادات وتقاليد السكان عائقا أمام المخططات الحضرية؟

- نعم

- لا

16- في حالة الإجابة بنعم . هل ينعكس ذلك من خلال :

- العلاقات بين السكّان .
- الالتزام بالقيم الحضريّة .
- التمسك بالعادات والتقاليد الخاصّة .

17- اختلاف العادات والتقاليد الاجتماعية يثير الخلافات بين سكان الحي الواحد .

- دائما
- أحيانا
- أبدا

كيف ؟
.....
.....
.....

18- هل يقوم السكّان بتغيير شكل واجهة المنازل ؟

- نعم
- لا

19_ في حالة الإجابة بنعم .هل كان ذلك بشكل :

- كلي
- جزئي
- أخرى

لماذا :

.....
.....
.....

20- هل يقوم السكّان بتغيير شكل شرفات منازلهم المحاذية للساحات والممرّات العمومية ؟

- نعم
- لا

21_ في حالة الإجابة بنعم .هل كان ذلك بسبب :

- عدم انسجامها مع المظهر العام .
- إشرافها على الطريق العمومي .

□ - مواجهتها لمساكن الجيران .

22- هل هناك حالات غلق للممرات الثانوية في الحي الذي تتواجد به الملكية الخاصة للأراضي ؟

□ كثيرا

□ أحيانا

□ أبدا

- لماذا ؟

.....
.....
.....

23_ هل يستغل السكّان مساحات لزراعة منتجات بجوار بيوتهم في الحي ؟

□ دائما

□ أحيانا

□ أبدا

24 - هل يربي السكّان بعض الحيوانات الأليفة في مساكنهم ؟

□ دائما

□ أحيانا

□ أبدا

بيانات الفرضية الثالثة :

25_ هل تشكل طبيعة ملكية الأرض معوقا لتنفيذ مشاريع التخطيط الحضري بعين ولمان ؟

□ نعم

□ لا

- كيف ؟

.....
.....
.....

26- هل تمّ إنجاز مساكن الحي وفق مخطّطات بناء رسمية ؟

□ نعم

لا -

27_ في حالة الإجابة بلا . تم إنجازها :

- أنجز قبل ضم الحي للمنطقة العمرانية .

- أنجز خفية عن السلطات العمومية .

- أخرى

28_ هل توجد في الأحياء مباني غير منتظمة مع المظهر العام للشوارع ؟

- كثيرا

- أحيانا

- أبدا

- أخرى

- كيف ؟

.....
.....
.....

29_ هل توجد مباني مهترئة تشوه المظهر العام في الحي ؟

- نعم

- لا

30_ في حالة الإجابة بنعم ، هل مازالت ملكيتها للأجداد ؟

- كلها

- أغلبها

- بعضها

- لماذا ؟

.....
.....
.....

31_ هل توجد بالحي مباني مهجورة ؟

- نعم

لا -

32_ في حالة الإجابة بنعم ، بسبب :

- عدم وجود مالكيها

- عدم صلاحيتها

- لاختلافات الوراث حولها

- أخرى

33_ هل توجد مساحات غير مبنية مسيجة في الحي ؟

- نعم

- لا

34_ في حالة الإجابة بنعم .

- كثيرا

- أحيانا

- نادرا

35- هل تطابق مساكن الحي معايير التعمير ؟

- نعم

- لا

- أخرى

36_ في حالة الإجابة بلا :هل يعود ذلك لصعوبة تسوية وثائق ملكيتها ؟

- كثيرا

- أحيانا

- أخرى

37 - هل ترى بأن وضع عدم الاستقرار الذي شهدته الجزائر مؤخرا أثر على عمليات التخطيط

الحضري؟

.....

.....

.....

38- هل ترى أن هناك معوقات أخرى تعترض عمليات التخطيط الحضري؟



.....

.....

.....

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ملحق رقم 01 / 2/1

ولاية سطيف.

مديرية العمر والبناء.

مصلحة العمر.

مكتب الدراسات والتعمير.

قرار رقم 444.م.ت.م.ت/م.د.ت

بمسن المساعدة على المحطة التوجيهي للتهيئة

و التعمير لبلدية عين ولمان

إن والسي ولاية سطيف:

- مقتضى القانون رقم 03/83 المؤرخ في 05 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة.
- مقتضى القانون رقم 13/83 المؤرخ في 18 أوت 1983 المتعلق بجائزة الملكية العقارية الفلاحية.
- مقتضى القانون رقم 09/84 المؤرخ في 04 فيفري 1984 المتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد.
- مقتضى القانون رقم 12/84 المؤرخ في 23 نوفمبر 1984 المتضمن التنظيم العام للغابات.
- مقتضى القانون رقم 13/87 المؤرخ في 27 يناير 1987 المتعلق بالتهيئة العمرانية.
- مقتضى القانون رقم 03/88 المؤرخ في 12 يناير 1988 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.
- مقتضى القانون رقم 02/88 المؤرخ في 12 يناير 1988 العدل والتسم المتعلق بالتخطيط.
- مقتضى القانون رقم 17/88 المؤرخ في 10 مارس 1988 المتضمن توجه النقل البري وتنظيمه.
- مقتضى القانون رقم 08/90 المؤرخ في 07 افريل 1990 المتعلق بالبلدية.
- مقتضى القانون رقم 09/90 المؤرخ في 07 افريل 1990 المتعلق بالولاية.
- مقتضى القانون رقم 25/90 المؤرخ في 18 نونبر 1990 المتعلق بالتوجيه العقاري.
- مقتضى القانون رقم 29/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير.
- مقتضى القانون رقم 30/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتضمن قانون الاملاك الوطنية.
- مقتضى القانون رقم 11/91 المؤرخ في 17 افريل 1991 المتعلق باعداد للقواعد المتعلقة بزراعة الملكية من اجل المنفعة العامة.
- مقتضى الامر رقم 74/75 المؤرخ في 12 نوفمبر 1975 المتضمن اعداد مسح الاراضي العام وتأسيس السجل العقاري العدل والتسم.
- مقتضى الامر رقم 04/76 المؤرخ في 01 فبراير 1976 المتعلق بالقواعد المطبقة في ميدان امن احتظار الحريق فرع انشاء جان الوافية والحماية و المنصوص لشخذه التطبيقية.
- مقتضى الامر رقم 02/84 المؤرخ في 08 سبتمبر 1984 المتضمن تعريف الاملاك العسكرية و نشيتها.
- مقتضى المرسوم رقم 91/87 المؤرخ في 21 افريل 1987 المتعلق بمراسة تسيير التهيئة العمرانية.
- مقتضى المرسوم التنفيذي رقم 176/90 المؤرخ في 27 فيفري 1990 المتعلق بمراسة الناظرية على البيئة.
- مقتضى المرسوم التنفيذي رقم 328/90 المؤرخ في 27 اكتوبر 1990 اشدد لقواعد تنظيم و تسيير مصانع التجهيز بالولاية.

-/.....
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 177/91 المؤرخ في 28 ماي 1991 اتمدد لاجراءات المخطط التوجيهي لتهيئة و التعمير و المصادقة عليه و محتوى الوثائق المتعلقة به.
- ملحق رقم 01**
- 2/2**
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 178/91 المؤرخ في 28 ماي 1991 الذي يحدد اجراءات اعداد مخططات شغل الاراضي و المصادقة عليها و محتوى الوثائق المتعلقة بها.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 215/94 المؤرخ في 23 جويلية 1994 المتعلق بتنظيم اجهزة الادارة العامة في الولاية و هياكلها و عملها.
- نظرا للقرار الولاوي رقم 372/93 المؤرخ في 30/01/93 المتضمن الموافقة على رسم حدود المحيط الذي يتدخل فيه المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية عين ولمان
- نظرا لمداولة المدوينة التنفيذية لبلدية عين ولمان رقم 65/96 المؤرخة في 16/09/96 المصادق عليها من طرف السيد مدير التنظيم و الشؤون العامة لولاية سطيف رقم 1390/96 بتاريخ 09/11/96
- نظرا لمداولة المدوينة التنفيذية للولاية رقم 14/97 المؤرخة في 16/09/97 و المتضمنة المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية عين ولمان.
- نظرا للقرار رقم 448/96 بتاريخ 30/10/96 الصادر من طرف رئيس المدوينة التنفيذية لبلدية عين ولمان و المتعلق باجراء تحقيق عمومي حول مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية عين ولمان.
- نظرا لسجل الاستقصاء العمومي لمشروع المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية عين ولمان.
- نظرا لرفع جميع التحفظات طبقا لمراسلة مدير المناخ الفلاحية لولاية سطيف رقم 4858/96 بتاريخ 14/12/96

باقتراح من السيد مدير التعمير و البناء

يقدم

المادة الاولى: يصادق على المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية لبلدية عين ولمان وفقا للمخطط المرفق هنا القرار.

المادة الثانية : يكلف كل من السادة : -الامين العام للولاية - مدير التنظيم و الشؤون العامة للولاية - مدير التعمير و البناء و رئيس المدوينة التنفيذية لبلدية لبلدية عين ولمان بتفيذ هذا القرار كل في حدود اختصاصه والذي سينشر بشرة العقود الادارية لولاية سطيف .

سطيف في 08 OCT. 1997

السوالمسي

عن الوالي
الامين
1997

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية **ملحق رقم 02 / 2/1**

وزارة السكن و العمران

ولاية سطيف.

مديرية التعمير والبناء.

مصلحة التعمير.

قرار رقم 1899 م ت ب / م ت / م آ ت / 2008

. يتضمن المصادقة على مراجعة المخطط النوجيهي

للتهيئة و التعمير لبلدية عين ولمان.

إن والي ولاية سطيف:

- بمقتضى الأمر رقم 74/75 المؤرخ في 12 نوفمبر 1975 المتضمن إعداد مسح الأراضي العام وتأسيس السجل العقاري المعدل والمتم .
- بمقتضى الأمر رقم 04/76 المؤرخ في 01 فبراير 1976 المتعلق بالقواعد المطبقة في ميدان أمن أخطار الحريق فرع إنشاء لجان الوقاية والحماية و النصوص المتخذة التطبيقية .
- بمقتضى القانون رقم 03/83 المؤرخ في 05 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة.
- بمقتضى القانون رقم 13/83 المؤرخ في 18 أوت 1983 المتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية.
- بمقتضى القانون رقم 09/84 المؤرخ في 04 فيفري 1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد.
- بمقتضى القانون رقم 12/84 المؤرخ في 23 نوفمبر 1984 المتضمن التنظيم العام للغابات.
- بمقتضى القانون رقم 13/87 المؤرخ في 27 يناير 1987 المتعلق بالتهيئة العمرانية.
- بمقتضى القانون رقم 02/88 المؤرخ في 12 يناير 1988 المعدل والمتمم المتعلق بالتخطيط .
- بمقتضى القانون رقم 03/88 المؤرخ في 12 يناير 1988 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية .
- بمقتضى القانون رقم 08/90 المؤرخ في 07 افريل 1990 المتعلق بالبلدية .
- بمقتضى القانون رقم 09/90 المؤرخ في 07 افريل 1990 المتعلق بالولاية.
- بمقتضى القانون رقم 25/90 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 المتعلق بالتوجيه العقاري و المعدل.
- بمقتضى القانون رقم 29/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير.
- بمقتضى القانون رقم 30/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتضمن قانون الأملاك الوطنية.
- بمقتضى القانون رقم 11/91 المؤرخ في 17 افريل 1991 المتعلق والمحدد للقواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة .
- بمقتضى القانون رقم 13/01 المؤرخ في 07 أوت 2001 المتضمن توجيه النقل البري وتنظيمه .
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 176/90 المؤرخ في 27 فيفري 1990 المتعلق بدراسة التأشيرية على البيئة.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 328/90 المؤرخ في 27 أكتوبر 1990 المحدد لقواعد تنظيم و تسيير مصالح التجهيز بالولاية.

.../...

ملحق رقم 02 2/2

- بمقتضى المرسوم رقم 87/91 المؤرخ في 21 افريل 1987 المتعلق بدراسة تسيير التهيئة العمومية.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 177/91 المؤرخ في 28 ماي 1991 المحدد لإجراءات المخطط التوجيهي للتعمير و المصادقة عليه و محتوى الوثائق المتعلقة به.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 178/91 المؤرخ في 28 ماي 1991 الذي يحدد إجراءات إعداد مخططات لمسطحات الأراضي و المصادقة عليها و محتوى الوثائق المتعلقة بها.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 215/94 المؤرخ في 23 جويلية 1994 المتعلق بتنظيم أجهزة الإدارة العامة في الولايات و هيكلها و عملها.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 318/05 المؤرخ في 6 شعبان 1426 الموافق ل 10 سبتمبر 2005 الذي يعدل رقم المرسوم التنفيذي رقم 178/91 المؤرخ في 28 ماي 1991 الذي يحدد إجراءات إعداد مخططات شغل الأراضي و المصادقة عليها و محتوى الوثائق المتعلقة بها.
- بسناء على مداولة المجلس الشعبي لبلدية عين ولمان رقم 2001/57 المؤرخة في 2001/07/02 المتضمنة مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و المصادق عليها من طرف السيد رئيس دائرة عين ولمان رقم 2001/159 بتاريخ 2001/08/02.
- بناء على مذكرة التقديم المؤرخة في 2001/08/21.
- بناء على القرار رقم 2001/1988 المؤرخ في 19/12/2001 المتضمن الموافقة على رسم حدود المحيط الذي يتدخل فيه مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية عين ولمان.
- بناء على قرار الاستقضاء رقم 06/160 المؤرخ في 2006/04/22 المتضمن عرض مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية عين ولمان للاستقضاء العمومي .
- بناء على المحضر المؤرخ في 2006/07/10 المتضمن غلق الاستقضاء العمومي المتعلق بمشروع مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية عين ولمان.
- بناء على محضر المجلس التنفيذي الولائي رقم 08/413 بتاريخ 31-05-2008.
- بناء على رأي المجلس الشعبي الولائي حول مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية عين ولمان رقم 08/464 المؤرخ في 03-06-2008.

باقتراح من السيد مدير التنظيم و الشؤون العامة.

بـ

المادة الأولى: بصادق على مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية عين ولمان وفقا للمخطط المرفق لهذا القرار.

المادة الثانية : يكلف كل من السادة : -الامين العام للولاية - مدير التنظيم والشؤون العامة للولاية - مدير التعمير والبناء - مدراء المجلس التنفيذي للولاية المعنيين - رئيس دائرة عين ولمان و رئيس المجلس الشعبي لبلدية عين ولمان ، بتنفيذ هذا القرار كل في حدود اختصاصه والذي سينشر بنسرة العقود الإدارية لولاية سطيف .

سطيف في 2008

السيد

تور الدين بوي




الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية سطيف

مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء

مصلحة التعمير

قرار رقم 4736 / م ت ب / م ت / م آ ت / 2015.

يتضمن المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير المشترك
لبلديات: عين ولان- قصر الأبطال- أولاد سي احمد- قلال- صالح باي.

إن والي ولاية سطيف:

- بمقتضى الأمر رقم 74/75 المؤرخ في 12 نوفمبر 1975 المتضمن إعداد مسح الأراضي العام وتأسيس السجل العقاري المعدل والمتمم.
- بمقتضى القانون رقم 03/83 المؤرخ في 05 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة.
- بمقتضى القانون رقم 13/83 المؤرخ في 18 أوت 1983 المتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية.
- بمقتضى القانون رقم 09/84 المؤرخ في 04 فيفري 1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد.
- بمقتضى القانون رقم 12/84 المؤرخ في 23 نوفمبر 1984 المتضمن التنظيم العام للغابات.
- بمقتضى القانون رقم 13/87 المؤرخ في 27 يناير 1987 المتعلق بالتهيئة العمرانية.
- بمقتضى القانون رقم 25/90 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 المتعلق بالتوجيه العقاري و المعدل.
- بمقتضى القانون رقم 29/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة و التعمير.
- بمقتضى القانون رقم 30/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتضمن قانون الأملاك الوطنية.
- بمقتضى القانون رقم 11/91 المؤرخ في 17 أبريل 1991 المتعلق و المحدد للقواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة .
- بمقتضى القانون رقم 11/10 المؤرخ في 22-06-2011 المتعلق بالبلدية .
- بمقتضى القانون رقم 12/07 المؤرخ في 21-02-2012 المتعلق بالولاية.
- بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 24/10/2013 المتضمن تعيين السيد بودريالي محمد والي ولاية سطيف.
- بمقتضى المرسوم رقم 87/91 المؤرخ في 21 أبريل 1987 المتعلق بدراسة تسيير التهيئة العمرانية.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 328/90 المؤرخ في 27 أكتوبر 1990 المحدد لقواعد تنظيم و تسيير مصالح التجهيز بالولاية.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 177/91 المؤرخ في 28 مايو 1991 المحدد لإجراءات المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و المصادقة عليه و محتوى الوثائق المتعلقة به.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 178/91 المؤرخ في 28 مايو 1991 الذي يحدد إجراءات إعداد مخططات شغل الأراضي و المصادقة عليها و محتوى الوثائق المتعلقة بها.

...

ملحق رقم 03 2/3

- مسمى المرسوم التنفيذي رقم 215/94 المؤرخ في 23 جويلية 1994 المتعلق بتنظيم أجهزة الإدارة العامة في الولاية
ر هياكلها و عملها.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 317/05 المؤرخ في 6 شعبان 1426 الموافق ل 10 سبتمبر 2005 الذي يعدل و يتم
المرسوم التنفيذي رقم 177/91 المؤرخ في 28 ماي 1991 المحدد لإجراءات المخطط التوجيهي للتنهية والتعمير و
المصادقة عليه و محتوى الوثائق المتعلقة به.
- بناء على مدلولات المجالس الشعبية البلدية لبلديات: عين ولمان رقم 2012/12 بتاريخ 15-03-2012 والمصادق
عليها من طرف رئيس الدائرة تحت رقم 282 بتاريخ 30-04-2012.
- قصر الأبطال رقم 2012/15 بتاريخ 30-04-2012 و المصادق عليها من طرف رئيس الدائرة تحت رقم 65
بتاريخ 12-07-2012.
- صالح باي رقم 2012/09 بتاريخ 23-04-2012 و المصادق عليها من طرف رئيس الدائرة تحت رقم 34 بتاريخ
16-05-2012.
- أولاد سي احمد رقم 2012/26 بتاريخ 27-05-2012 و المصادق عليها من طرف رئيس الدائرة تحت رقم 59
بتاريخ 10-06-2012.
- فلان رقم 2012/17 بتاريخ 29-05-2012 و المصادق عليها من طرف رئيس الدائرة تحت رقم 64 بتاريخ 12-
06-2012، المتضمنة الموافقة على مراجعة المخطط التوجيهي للتنهية و التعمير المشترك بين بلديات: عين ولمان-
أولاد سي احمد-قصر الأبطال- فلان-صالح باي.
- بناء على القرار رقم 2433 المؤرخ في 21-08-2012 المتضمن الموافقة على رسم حدود المحيط الذي يتخذ فيه
مراجعة لمخطط التوجيهي للتنهية والتعمير المشترك لبلديات: عين ولمان- أولاد سي احمد-قصر الأبطال- فلان-
صالح باي.
- بناء على قرارات بلديات: عين ولمان رقم 15/385 بتاريخ 20-04-2015.
- قصر الأبطال رقم 14/40 بتاريخ 12-05-2014.
- صالح باي رقم 14/513 بتاريخ 28-08-2014.
- أولاد سي احمد رقم 14/209 بتاريخ 07-07-2014.
- فلان رقم 14/377 بتاريخ 06-11-2014، المتضمنة عرض المخطط التوجيهي للتنهية والتعمير المشترك
لبلديات: عين ولمان- أولاد سي احمد-قصر الأبطال- فلان- صالح باي للإستقصاء العمومي.
- بناء على محاضر بلديات: عين ولمان المؤرخ في: 02-07-2015.
- قصر الأبطال المؤرخ في: 14/07/2014.
- صالح باي المؤرخ في 2014/10/05.
- بلدية أولاد سي احمد المؤرخ في 2015/01/22.

ملحق رقم 03 3/3

المرجع المؤرخ في 2015/02/10، المتضمنة غلق الاستقصاء العمومي المتعلقة بمشروع مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المشترك لبلديات: عين ولمان - أولاد سي احمد-قصر الأبطال- قللال- صالح باي - بناءا على رأي المجلس الشعبي الولائي حول المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المشترك لبلديات: عين ولمان- أولاد سي احمد-قصر الأبطال- قللال- صالح باي رقم 412 المؤرخ في 2015-10-13.

بإقتراح من السيد مدير التعمير والهندسة المعمارية والبناء

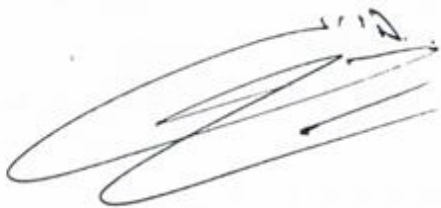
بقرار

المادة الأولى: يصادق على مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المشترك لبلديات: عين ولمان- أولاد سي احمد-قصر الأبطال- قللال- صالح باي وفقا للمخطط المرفق لهذا القرار.

المادة الثانية: يكلف كل من السادة : الأمين العام للولاية ، مدير التنظيم و الشؤون العامة للولاية، مدير التعمير والهندسة المعمارية والبناء، مدير المصالح الفلاحية، مدير الموارد المائية - مدير الأشغال العمومية، محافظ الغابات، مدير الطاقة والمناجم، مدير السياحة والصناعات التقليدية، مدير الثقافة، مدير البرمجة ومتابعة الميزانية، رئيس دائرة عين ولمان، رئيس دائرة صالح باي، ورؤساء المجالس الشعبية البلدية لبلديات عين ولمان، أولاد سي احمد، قصر الأبطال، قللال، صالح باي بتنفيذ هذا القرار كل في حدود اختصاصه والذي سينشر بنشرة العقود الإدارية لولاية سطيف.

سطيف في:.....

الوالي



ملحق رقم 04

- P.O.S. N° 5 : Restructuration : *Charchoura* القرية

- Surface totale : 41 hectares .
- Surface occupée : 10,5 hectare .
- Surface libre : 30,5 hectares .
- Nombre de logements existants : 108 logements .
- Population existante : 867 habitants .
- Nombre de logements à ajouter : 700 logements .
- Nombre total de logements prévu pour l'an 2004 : 848 logements .
- Population pour 2004 : 5680 habitants .
- Programme en Equipements :
 - E.F.E. : 24 classes .
 - E.F.S. : 09 classes .
 - Mosquée .
 - Salle omnisport .
 - Piscine .
 - Les terrains de jeux et de Sports doivent être annexés aux Ecoles .
 - Les Espaces Verts doivent être dimensionnés et programmés selon la disponibilité de terrain .

- P.O.S. N° 6 : Restructuration et Densification : *Charchoura* القرية

- Surface totale : 16,5 hectares .
- Surface occupée : 6,5 hectares .
- Surface non aedificandie (lignes électriques) : 2 hectares .
- Surface libre à édifier : 8 hectares .
- Nombre de logements existants : 213 logements .
- Population existante : 1679 habitants .
- Population prévue pour l'an 2004 : 2679 habitants .
- Nombre de logements à ajouter : 154 logements .
- Nombre total de logements prévus pour l'an 2004 : 367 logements .
- Equipements programmés :
 - E.F.S. : 4 classes .
 - Les terrains de jeux et de Sports doivent être annexés aux Ecoles .
 - Les Espaces Verts doivent être dimensionnés et programmés selon la disponibilité de terrain .

- P.O.S. N° 7 : Restructuration : *Charchoura* القرية

- Surface totale : 6 hectares .
- Nombre de logements existants : 142 logements .
- Population existante : 1110 habitants .
- Les terrains de jeux et de sports doivent être annexés aux écoles .
- Les espaces verts doivent être dimensionnés et programmés selon la disponibilité de terrain .

قائمة المراجع

I- المراجع باللغة العربية

أ - القرآن الكريم

ب - الكتب:

- 1- أبو نصر الفارابي : آراء أهل المدينة الفاضلة- تحقيق الدكتور نصر عازر، بيروت ، 1959 م .
- 2- إبراهيم توهامي : الأحياء المتخلفة بين التهميش والاندماج ، مجلة الباحث الاجتماعي ، قسم علم الاجتماع ، جامعة قسنطينة ، عدد 5 ، جانفي، 2004 م.
- 3- إبراهيم عثمان : مقدمة في علم الاجتماع ، الشروق ، عمان ، ط 1 ، 1999 م .
- 4- أحمد بوذراع: التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة، منشورات جامعة باتنة، بدون سنة نشر.
- 5- أحمد مصطفى خاطر : تنمية المجتمع المحلي ، دار المعرفة الجامعية، (الأزاريطة) ، الاسكندرية ، 2000 م.
- 6- أحمد السيد مصطفى: تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجي مدير القرن الواحد والعشرين، ط 2 ، مصر ، جامعة الزقازيق ، 1995 م.
- 7- أحمد علي إسماعيل: دراسات في جغرافية المدن ، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، مصر، 1982 م .
- 8- أحمد فوزي سليمان عبيدات : معوقات إدارة التنمية في المجتمع الأردني، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع ، جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، قسم علم الاجتماع، سنة 2007 م ، عن" تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا ، مايو 1978 م .
- 9- أحمد الخشاب: التغير الاجتماعي ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، 1971 م .
- 10- إسحق يعقوب القطب ، عبدالإله أبو عياش: النمو والتخطيط الحضري ، وكالة المطبوعات ، ط 1 ، 1980 م .
- 11- بوجمعة خلف الله : العمران والمدينة ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، عين مليلة .
- 12- بشير التيجاني : التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية.
- 13- جيرالد بريز ، ترجمة د/محمد محمود الجوهري: مجتمع المدينة في البلاد النامية، دار المعرفة الجامعية ، 1989 م .
- 14- هاشم عبود الموسوي ، حيدر صلاح يعقوب : التخطيط والتصميم الحضري ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط 1 ، 2006 م .
- 15- هناء حافظ بدوي : التنمية الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، 2000 م .

- 16- وديع خليل الشكور: أمراض المجتمع، الأسباب، الأصناف، التفسير، الوقاية و العلاج، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 1998 م .
- 17- حكمت قؤلجملي، ترجمة فاضل جنكر: تطور أشكال الملكية، دار ابن رشد، ط1، 1968 م .
- 18- حسين عبد الحميد أحمد رشوان : دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية، المكتب الجامعي الحديث، 1988م .
- 19- حسن عبد الحميد أحمد رشوان: المدينة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط6، 1998 م .
- 20- حسين عبد لحميد أحمد رشوان: مشكلات المدينة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005م
- 21- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: مشكلات المدينة - دراسة في علم الاجتماع الحضري - المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع ، الإسكندرية، 1997 م .
- 22- حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، السكان من منظور علم الاجتماع ، المكتبة الجامعية ، الاسكندرية ، 2001 م .
- 23- حسين عبد الحميد أحمد رشوان : التخطيط الحضري - دراسة في علم الاجتماع ، مركز الاسكندرية للكتاب ، 2005 م .
- 24- حزب جبهة التحرير الوطني، التخطيط والتنمية ، تقييم مخططات التنمية، الجزء الأول ، الجزائر ، 1983 م .
- 25- طلعت منصور وآخرون :أسس علم النفس العام ، مكتبة الأنجلوالمصرية ، 2003م .
- 26- يامين بودهان : تحولات الإعلام المعاصر، دار اليازوري ،عمان، 2012 م .
- 27- يسرى الجوهرى : جغرافية السكان ، مكتبة الأشغال للطباعة و النشر و التوزيع 1997 م .
- 28- لوجلي صالح الزوي : علم الاجتماع الحضري ، جامعة قاريونس ، ط1 ، 2002 م .
- 29- ليلي شحاتة، وآخرون: الإدارة العامة، القاهرة، كلية التجارة جامعة عين الشمس ، 1995 م .
- 30- ماجد الزيود: الشباب والقيم في عالم متغير، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 006 م .
- 31- ماجدة علام : موضوعات في علم الاجتماع الحضري، من دون دار نشر ، 2000 م .
- 32- ماهر أبو المعاطي: إدارة المؤسسة الاجتماعية ، دار تكنوماشين للطباعة ، القاهرة ، 1988 م .
- 33- محمد أحمد غنيم : المدينة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 1987م .
- 34- محمد بومخلوف : التحصّر ، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، ط1 ، 2001 م .
- 35- محمد الجوهرى: المدخل إلى علم الاجتماع، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، ط1

- 36- محمد محمود مهدي: ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط للتنمية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، 2001 م .
- 37- محمد السويدي : مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .
- 38- محمد عاطف غيث - محمد علي محمد : دراسات في التنمية والتخطيط الحضري ، دار المعرفة الجامعية، 1989 م .
- 39- محمد عاطف غيث: علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1983 م .
- 40- محمد عاطف غيث : علم الاجتماع الحضري ، دار النهضة العربية ، من دون سنة .
- 41- محمد عاطف غيث: علم الاجتماع الحضري- مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1995 م .
- 42- محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1989 م .
- 43- محمد عاطف غيث : تطبيقات في علم الاجتماع، الإسكندرية، دار الكتب الجامعية، 1970 م .
- 44- محمد عباس إبراهيم : التنمية والعشوائيات الحضرية، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية .
- 45- محمد علي محمد: دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت ، لبنان، 1986 م .
- 46- محمود الكردي: التحضر : دراسة اجتماعية ، الكتاب الأول، القضايا والمناهج، دار قطري بن الفجاءة، ط1، الدوحة، قطر .
- 47- مكّي، محمد شوقي: المدخل إلى تخطيط المدن، الرياض: دار المريخ للنشر، 1986 م .
- 48- منى عويس: التخطيط الاجتماعي و السياسة الاجتماعية ، دار الفكر العربي، القاهرة، 1994 م .
- 49- معن خليل عمر المشكلات الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000 م .
- 50- معن خليل عمر : التفكك الاجتماعي ، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2005 م .
- 51- مراد زعيبي : علم الاجتماع ، رؤية نقدية ، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية، الجزائر، 2002 م .
- 52- نايف عتريس : قواعد تخطيط المدن ، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان .
- 53- نبيل السمالوطي: علم الاجتماع والتنمية ، دراسة في اجتماعيات العالم الثالث ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1981 م .
- 54- سامية محمد جابر. عبد الله عبد الرحمان ، علم اجتماع المجتمعات الجديدة ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية .
- 55- سيد محمد جاد الرب، تنظيم وإدارة منظمات الأعمال : منهج متكامل في إطار الفكر الإداري التقليدي والمعاصر ، مصر، مطبعة العشري، 2005 م .

- 56- سميرة كامل محمد: التخطيط من أجل التنمية ، المكتب الجامعي الحديث محطة الرمل بالإسكندرية، الإسكندرية ، مصر 1996 م.
- 57- سناء الخولي: التغير الاجتماعي والتحديث ، دار المعرفة الجامعية ، 2003 م.
- 58- عابدين عليّة: دراسات في سيكولوجية اللباس، دار الفكر العربي ، ط 1 ، مصر، 1996 م.
- 59- عاطف عطية: المجتمع الدين والتقاليد ، منشورات جروس برس ، طرابلس، لبنان، 1996 م .
- 60- عبد الباقي زيدان: علم الاجتماع الحضري والمدن المصرية، بدون ذكر دار نشر، القاهرة، بدون سنة نشر .
- 61- عبد الهادي الجوهري : أصول علم الاجتماع ، مكتبة نخضة الشرق ، القاهرة ، 1988 م .
- 62- عبد الهادي الجوهري : قاموس علم الاجتماع . ط3 . الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث، مارس 1998م.
- 63- عبد الهادي محمد والي: التخطيط الحضري، تحليل نظري وملاحظات واقعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1983م.
- 64- عبد الحميد بوقصاص: النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث ، ديوان المطبوعات الجامعية قسنطينة .
- 65- عبد الحميد دليمي : دراسة في العمران ، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع ، عين مليلة ، 2007م .
- 66- عبد الحميد لطفني : علم الاجتماع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت .
- 67- عبد العلي حسن إبراهيم : التنمية الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية .
- 68- عبد المطلب عبد المجيد: التمويل المحلي والتنمية المحلية، الاسكندرية، الدار الجامعية ، 2001 م .
- 69- عبد العاطي السيد ، محمد الرامخ: دراسات نظرية وتطبيقية في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة ، 2006 م .
- 70- عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري - مدخل نظري - دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية، الجزء الأول، 2003 م .
- 71- عبد الطيف بن أشنهاو، ترجمة عبد الحميد أتاسي : الهجرة الريفية في الجزائر، المطبعة التجارية، الجزائر، بدون سنة نشر .
- 72- عبد المنعم شوقي: مجتمع المدينة- الاجتماع الحضري- دار النهضة العربية ، ط 7، 1981م .
- 73- عبد الرّحمان بن خلدون : المقدمة ، الجزء الأول ، الدار التونسية للنشر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1984 م .

- 74- عبد الرحمن بن خلدون : المقدمة ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2004 م .
- 75- عبد الرحمن بن ناصر السعدي: تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المتان، دار التوبة، 2005 م .
- 76- علي شتي : المجتمع البشري، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، الجزء الرابع، 1995 م .
- 77- العمر خليل معن : البناء الاجتماعي - أنساقه ونظمه ، الشروق ، الأردن ، ط 3 .
- 78- عرب دعكور : تاريخ المجتمع الريفي والمدني ، دار المواسم ، بيروت ، ط : 2 ، 2004 م .
- 79- عثمان محمد غنيم : التخطيط أسس ومبادئ عامة ، ط 1. الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، 1999 م .
- 80- فايزة أنور احمد شكري: القيم الأخلاقية بين الفلسفة والعلم ، دار المعرفة الجامعية، 2002 م .
- 81- فاخر عاقل: أسس البحث العلمي في العوم السلوكية ، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1982م
- 82- فؤاد بن غضبان: التحصّر والحضريّة في ظل عالم متغير، دار اليازوري العلمية للنشر، عمّان، الأردن، الطبعة العربية، 2015 م .
- 83- فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية، دار النهضة العربية لطباعة والنشر، ط2، بيروت، 1980 م .
- 84- فكّار رشدي: علم الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية (قاموس)، المجلد الأول، دار النشر العالمية ، باريس/ 1980 م .
- 85- فتحي محمد أبوعيانة : مشكلات السكان في الوطن العربي ، دار المعرفة ، الجامعية .
- 86- صبحي محمد قنوص: دراسات حضريّة، مدخل نظري، الدار الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1994 م .
- 87- رشيد زرواتي : مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة ، الجزائر ، ط1 ، 2007 م .
- 88- رشيد زرواتي : تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية ، زعاباش للطباعة والنشر، ط 2 ، بوزريعة الجزائر ، 2012 م .
- 89- رشيد زرواتي: التنمية بين الميادين ، النظريات والنماذج، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2017،
- 90- تشارلز كوريا، ترجمة: د/محمد بن الحسين البراهيم: الشكل الجديد لمدن العالم الثالث، النشر العلمي والمطابع ، المملكة العربية السعودية .
- 91- خير الله عصّار: محاضرات في منهجية البحث الاجتماعي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982 م .

- 92- خلف الله بوجمعة، العمران والمدينة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر .
- 93- خلف حسين على الدليمي: التخطيط الحضري (أسس ومفاهيم)، الدار العلمية للنشر والتوزيع، ط 1، 2002 م .
- 94- الخشّاب مصطفى: دراسة المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 2، 1970 م .
- 95- غريب محمد سيد أحمد: علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، 2006 م .
- 96- غريب محمد سيد أحمد: علم الاجتماع ودراسة المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2003 م .

97- غي روشي: مدخل إلى علم الاجتماع العام، ترجمة مصطفى دندشيلي، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1983 م .

ج - الرسائل الجامعية

- 01 - أحمد فوزي سليمان عبيدات : معوقات إدارة التنمية في المجتمع الأردني رسالة دكتوراه في علم الاجتماع جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع، سنة 2007 م .
- د - المناجد :

- 1- أحمد زكي بدوي ، معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة البناء، الطبعة الأولى
- 2- ابن منظور : لسان العرب، بيروت، دار لبنان العرب ،
- 3- المنجد في اللغة والأعلام، دار الشروق، بيروت
- 4- المنجد في اللغة والعلوم والآداب، الطبعة الثانية عشرة، بيروت، المطبعة الكاثوليكية .

هـ - البحوث

- 1- تقرير حالة السكان العالمي 2007 الصادر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان : 29 كانون الأول (ديسمبر) 2007، بقلم د/صالح سليمان عبد العظيم
www.diwanalarab.com
- 2- حبيب بن مهدي محمد الشويخات : التخطيط الحضري والمجالس البلدية: نحو مدن مستدامة، مؤتمر العمل البلدي الأول - مركز البحرين للمؤتمرات - فندق كراون بلازا - 26 - 27 مارس 2006
www.diwanalarab.com

و - المجالات

- 1- مجلّة العلوم الإنسانية، العدد 2: بن عنتر عبد الرحمان : "مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية في الجزائر وآفاقها المستقبلية"، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2002 م .

2- بوراس شهرزاد: إشغال المجال في مدينة باتنة بين النظري والتطبيقي ، الملتقى الدولي الثاني حول

تسيير المدن، معهد التسيير التقنيات العمرانية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، أيام 7-8-9

نوفمبر، 2006

ز - الجرائد

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المراسيم رقم :

- 1- 66/ 53 المؤرخ في 21 ماي 1966 م .
- 2- 68 / 5 المؤرخ في 12 يناير 1968م.
- 3- 68 /97 المؤرخ في 03 ديسمبر 1968 م.
- 4- 78 /22 المؤرخ في 30 مايو 1978 م.
- 5- 78 /37 المؤرخ في 12 سبتمبر 1978 م.
- 6- 80 /41 المؤرخ في 07 أكتوبر 1980 م.
- 7- 82 /22 المؤرخ في 10 أوت 1982 م.
- 8- 83 /10 المؤرخ في 08 أوت 1983 م.
- 9- 84 /09 المؤرخ في 28 فيفري 1984 م.
- 10- 365-84 مؤرخ في 8 ربيع الاول عام 1405 الموافق أول ديسمبر سنة 1984 .
- 11- 87 /23 المؤرخ في 03 جوان 1987 م.
- 12- 90 /29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990م. ومراسيمه : 175 / 176 / 177 / 178 المؤرخة في 28/05/1991
- 13- 91/177 المؤرخ في 28 ماي 1991 م.
- 14- 92 /26 المؤرخ في 18 ماي 1992 م.
- 15- 95 /48 المؤرخ في 05 سبتمبر 1995 م.
- 16- 01 /47 المؤرخ في 22 أوت 2001 م.
- 17- 06 /06 مؤرخة في 20 فيفري 2006 م .

ح - المطبوعات

- 1- الديوان الوطني للإحصاء ،قسنطينة .
- 2- وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية : الجزائر غدا ،ديوان المطبوعات الجامعية .
- 3- حزب جبهة التحرير الوطني،التخطيط والتنمية،تقييم مخططات التنمية،الجزء الأول،الجزائر 1983.
- 4- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية عين ولمان (2007)

- 5- المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية عين ولمان (مراجعة 2015)
 - 6- تقرير حول الوضعية التنموية لبلدية عين ولمان.
 - 7- ولاية سطيف، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، مصلحة الإحصائيات: الحولية الإحصائية، 2015 م.
 - 8- مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية سطيف ، الحولية الإحصائية 2015 م .
 - 9- مجلّة بلدية عين ولمان ، العدد الأول ، نوفمبر 2014 ، بلدية عين ولمان ، سطيف ، الجزائر .
 - 10- المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (عين ولمان) .
 - 11- ولاية سطيف ، مديرية التخطيط وتهيئة الإقليم ، الحولية الإحصائية ، طبعة 2009 م
 - 12- المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية عين ولمان (2008 م) .
 - 13- المعهد العربي لإنماء المدن <http://www.araburban.org>
 - 14- القرار رقم (3201)، الدورة السادسة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، عام 1974.
- II - المراجع باللغة الفرنسية**

A- LIVRES

- 1- J. Brian Mc Loughlin : **Planification Urbaine et Régionale** , Dunod Paris, 1977 .
- 2- DELUZ Jean- Jaque, **ALGER, chronique urbain**, Ed Bouchéne, Paris, 2003 .
- 3- DELUZ Jean-Jaque, **Aperçu critique sur l'architecture et l'urbanisme a Alger** .
- 4- LONGUENESSE Elisabeth, "**La Profession d'ingénieur et société au Maghreb et au moyen orient**", in **Bâtisseurs et bureaucrates**, Ed de l'Orient, Lyon, 1994 .
- 5- Saidouni Mouaouia, **Eléments d'introduction à l'urbanisme**: Histoire méthodologie, réglementation, Ed Casbah, Alger, 2000.
- 6- Abed Ben Djellid, **planification et espace en Algérie**, OPU, Alger, 1980 .

B- THÈSES

- 1- Ministère de l'Équipement et de l'Aménagement du Territoire. **Demain l'ALGERIE**, OPU, Alger , 1996 .

- ت- Ministère de l'Habitat et de l'Urbanisme, Algérie Habitat et urbanisme en Algérie, Novembre 1981.
- 3- Louis Dupont, La planification du développement à l'épreuve des faits. Paris : éditions Publisud, 1995.
- 4- LONGUENESSE Elisabeth, " La Profession d'ingénieur et société au Maghreb et au moyen orient", in Bâtisseurs et bureaucrates, Ed de l'Orient, Lyon, 1994.
- 5 - New Webster 's Dictionary of English Language, New York , 1975, نقلا عن كاظم ناظم جواد: المعوقات الاجتماعية للتنمية للزراعة، دراسة ميدانية للتعاونيات، 1975، الزراعية في محافظة كربلاء، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة بغداد، أيلول 1982.
- 6- Habitat et urbanisme en Algérie, Ministère de l'Habitat et de l'Urbanisme, Algérie, Novembre 1981 .
- 7- Djeghar Aicha : de quel model de développement parle t'on? Revue; El-Bahit El-Ijtimai, université de Constantine, n°06, Avril 2004.